

شهاب الدين السهروردي

المؤلفات الفلسفية والصوفية

I

التلويحات العرشية
كتاب المقاومات
المشارع والمطارحات

تحقيق

هنري كوربان

منشورات الجمل

شهاب الدين السهروردي: المؤلفات الفلسفية والصوفية - I

شهاب الدين السهروردي

المؤلفات الفلسفية والصوفية

I

التلويحات العرشية كتاب المقاومات
المشارع والمطارحات

تحقيق

هنري كوربان

منشورات الجمل

شهاب الدين السهروردي: المؤلفات الفلسفية والصوفية - I:
التكويحات العرشية، كتاب المقاومات، المشاريع والمُطارحات
تحقيق: هنري كوربان، الطبعة الاولى
كافة حقوق النشر والاقتباس والترجمة
محفوظة لمنشورات الجمل، بيروت - بغداد ٢٠١٢
تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٢٣٠٤
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ - بيروت - لبنان

© Al-Kamel Verlag 2012
Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

كتاب

التلوينات اللوحية والعرشية

(العلم الثالث)

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا آتنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة^(١)
تباركت ربنا خالق النور ومبدأ الوجود أرزقنا شوق لقاءك والصعود إلى جناب
كبريايك واجعل ذواتنا من الطاهرات الكاملات فالفارقات العائدت إليك، إنك ولي
الأيد وصاحب الطول العظيم^(٢).

هذا هو الشروع في علم ما بعد الطبيعة من التلويحات اللوحية والعرشية^(٣) لم
التفت فيها إلى المشهور من مذاهب المشائين^(٤) بل أنقح^(٥) فيها ما استطعت وأذكر
لب قواعد المعلم الأول وعلى الله توكلني إنه القايـم على كل نفس ومنه بدء كل
باد^(٦) وإليه أوبة كل آيب، وفيه أطوار تقسيم وضوابط وخمس موارد والمرصاد
الأخير ويتقدم^(٧) على الكل مقدمة.

(١) ربنا آتنا... وفي الآخرة حسنة RS - KCN.

(٢) المجيد KCN: المجيد RS.

(٣) والعرشية: يريد بالتلويح اللوحي ما استفاده من ألواح الأوایل وهم صحفهم ودفاترهم وبالعشري
ما استفاده من العقل كيف كان أما أصل البرهان أو تصرف فيه Nz.

(٤) من مذاهب المشائي N: KCRS.

(٥) بل انقح KCRSN: واهذب + N.

(٦) باد: كذا في الأصول يعني بادئ.

(٧) ويتقدم KC: ونقدم RS.

مقدمة^(١)

(١) أنه لما كان^(٢) الأمور منها ما لا يتعلّق بأعمالنا كالسما والارض ومنها ما يتعلّق بها سُمّي العلم المتعلّق بالأول الحكمة النظرية وبالثاني الحكمة العملية، وينقسم الثاني إلى حكمة خُلقيّة ومنزليّة ومدنيّة، باعتبار أن الإنسان يحتاج إلى معرفة الفضائل ليقضيها والردايل ليجتنب عنها^(٣) فاحتاج إلى الأول^(٤)، وباعتبار معرفة مصالح منزله إلى الثاني ليعلم تدبيره وكيفية النظام اللايق به والواجب من المشاركة بين أهله، وباعتبار أن يعرف ما ينبغي من المشاركة مع^(٥) الناس وأهل المعمورة واستبقاء النوع إلى الثالث، والحكمة النظرية لها أقسام، فما يتعلّق بأمور غير مادّية أصلاً كالواجب الحقّ والعقول ونحوها وأقسام الوجود المطلق التي وإن خالط شيء منها المادّة لكن^(٦) لا على سبيل الافتقار إليها لطبيعتها يسمّى العلم الأعلى وموضوعه أعمّ الأشياء وهو الوجود المطلق ويبحث عن أعراضه الذاتية وأقسامه، فمنه العلم الكلّي أي^(٧) الذي فيه تقاسيم الوجود ومنها الإلهي، وما يتعلّق بأمور متعلّقة بالمادّة لكن^(٨) الوهم يجردّها ولا يحتاج في فرضها موجودة إلى مادّة خاصّة مستعدّة سُمّيت الحكمة الوسطى وموضوعها الكمّ، فمن حيّز المتّصل الهندسة ونحوها، ومن المنفصل الحساب وما يليه والذي^(٩) يتعلّق بالمادّة غير متجرد^(١٠) أصلاً بل مفتقر إلى موادّ^(١١) خاصّة واستعدادات وتغيّرات سُمّي^(١٢) العلم الطبيعي

- | | |
|----------------------------------|-------------------------|
| (١) مقدمة KCN : RS - | (٧) أي KCR : S - |
| (٢) كان KRSN : كانت C | (٨) لكن KRS : ولكن C |
| (٣) ليجتنب عنها KCR : ليجتنبها S | (٩) والذي KCS : وما R |
| (٤) الأول RS : الأولى KC | (١٠) متجرد KCR : مجرد S |
| (٥) مع KCR : بين S | (١١) مواد KCR : أمور S |
| (٦) لكن RS : ولكن KC | (١٢) سُمّي KCR : يسمى S |

وموضوعه جسم العالم من حيث إن^(١) فيه مبدأ حركة وسكون وتغير ولا يخرج الأمور عن القسمين وكل من ثلاثته^(٢)، وأما تقاسيمه فنذكرها^(٣) في تلويحات ثلاثة^(٤).

التلويح الأول

في قول جملي وإشارات^(٥) إلى المقولات

(٢) اعلم إن الوجود والشيئية من حيث مفهومهما لا جنس ولا فصل لهما فلا حد ولا لازم أظهر منهما فلا رسم، والتعريف بأنه الذي ينقسم إلى فاعل ومنفعل أو قديم وحادث أو ما يصح أن يُخبر عنه^(٦) وإيراد لفظه ما والذي ومن وهو ونحوها في تعريف شرحه^(٧) لا حاصل له، فإن الأربعة الأولى^(٨) يدخل في حدّها الوجود ولا تُعرف إلاّ به مع اعتبار إفادة واستفادة^(٩) أو سبق عدم أو لا سبقه فيكون من الأغاليط التي بينت^(١٠) لك، وهذه الألفاظ كلّها من أسماء^(١١) الوجود أما^(١٢) مرادفة له أو أخص وأخذ الشيء في حدّ نفسه أغلوطة عرفتّها فتصوّره بديهي فطري^(١٣) لا حاجة له إلى شرح، والشيئية تُحمّل على الأشياء غير متأصلة ولا شيء مطلقاً بل هي تابعة للمتخصّصات من الماهيات في التعقل^(١٤). ولا واسطة بين الوجود والعدم، وأخذ بعض الناس محمولات على الحقائق كاللونية على أنواعها على أنّها غير موجودة ولا معدومة وسماها أحوالاً فغلط من الكلّيات التي هي غير معدومة عن الأذهان ولا موجودة في الأعيان، فيقال لهم إذا كان السواد معدوماً فلونيته معدومة فإنّه إذا لم يكن السواد موجوداً فلا تتحقّق لونيته فإذا وجد السواد فلونيته إن بقيت على العدم

(٨) الأولى KCR : الأول S.

(١) ان CRS : K.

(٩) واستفادة KCR : أو استفادة S.

(٢) من ثلاثته C : من ثلاثته K من ثلاثة

(١٠) التي بينت RS : الذي بين KC.

RSN.

(١١) من أسماء RS : أسماء KC.

(٣) فنذكرها KRS : فنذكرها C.

(١٢) أما CRS : فأما K.

(٤) ثلاثة CS : ثلاثة KR.

(١٣) بديهي فطري RS : فطري KC.

(٥) إشارات RS : إشارة KCN.

(١٤) في التعقل CRS : في العقل K.

(٦) أو ما يصح ... عنه Rts : KC.

(٧) في تعريف شرحه KCRts : في التعريف

R.

فللموجود صفة معدومة يوصف بها هذا^(١) محال، وإن حصلت فوجدت، وقالوا إن الوجود من هذا القبيل والأشياء تمتاز بالأحوال، والعجب إن في الوجود إما ما به الاشتراك أو ما^(٢) به الافتراق وكلُّ عنده غير موجود ولا معدوم فليس في الوجود موجود، وإذا^(٣) علمت أن صفة الشيء إما أن تكون حاصلة له فهي موجودة والحصول هو الوجود أو لم تحصل فهي معدومة ولا مشاخة في الأسماء فما سمّوه ثابتاً هو ما سمّيناه موجوداً وما سمّوه نفياً هو العدم.

وزعم أيضاً أن المعدوم الممكن شيء والمنفي هو المحال والممكن ثابت قبل الوجود، يُقال له الماهية المعدومة ليست بموجودة فوجودها منفيّ مسلوب وهو ممكن فهو مبطل كلامهم، ثم إن ثبت الوجود المعدوم للماهية كما هو مذهبه في الممكن وما ثبت لشيء^(٤) من الصفات يوصف به فالوجود يوصف به المعدوم هذا محال، ثم الذي أُشير إليه بهذا إن^(٥) كان قبل الوجود ثابتاً وهو هذا فيكون قبل الوجود موجوداً أو لم يكن هذا فهذا لم يكن قبل الوجود ممكناً بلى^(٦) قد ينعدم عن الأعيان^(٧) الموجود في الأذهان وبالعكس.

مقسم^(٨) إن الموجود إما أن يكون في المحلّ أو لا يكون، وبالصيغة الأولى نعني أنه يكون في شيء^(٩) شايعاً فيه لا كجزء منه ويُسمّى هو حالاً وما فيه محله^(١٠)، وقد وقع الاحتراز من كون الإنسان في الخطب والتود في الحايط والجزئي في الكلّي والشيء في الزمان والمكان بالقيد الأول، وعن كون الجزء في الكلّ بالقيد الثاني، والذي هو في المحلّ: منه ما يستغني المحلّ عنه في قوامه فيتقوم^(١١) هو دونه ومنه ما لا يستغني، والأول^(١٢) يسمّى عَرَضاً ومحلّه موضوعاً بالإضافة إليه والثاني صورةً ومحلّه هيولى وإن كان الهيولى قد تُقال على محلّ^(١٣) بالنسبة إلى الصورة الغير الحاصلة بعدد وبالنسبة إلى الحاصلة يسمّى موضوعاً فيكون

- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------|
| (١) هذا KCS : فهذا R. | (٨) مقسم KCSN : تقسيم R. |
| (٢) أو ما KCS : وأما ما R. | (٩) في شيء KRS : في الشيء C = |
| (٣) وإذا KRS : وإذا C. | ويسمى R : يسمى Ct فسمى KCS. |
| (٤) لشيء KCR : للشيء S. | (١٠) محله KCS : محلاً R. |
| (٥) ان KRS : أ C. | (١١) فيتقوم هو CRS : فيتقوم K. |
| (٦) بلى KC : بل RS. | (١٢) والأول KCS : فالأول R. |
| (٧) عن الأعيان KCR : على الأعيان S. | (١٣) على محل KCR : على محله S. |

واقعا بالاشتراك على هذا وعلى الاعتبار^(١) الإضافة إلى العرض، والعرض لا يغير جواب ما هو والصورة مغيرة، واعتبر بثوب^(٢) أسود أبيض^(٣) وماء صار هواء وعدم تغير الجواب في الأول وتغيره في الثاني. فالعرض هو الموجود في الموضوع والجوهر هو الموجود لا في موضوع سواء^(٤) استغنى عن المحل أصلاً أو حلّ ولم يستغن المحل عنه كالصور^(٥)، وأقسام الجوهر^(٦) أربعة: جسم وجزءاه^(٧) الهيولى والصورة والخارج عن هذه^(٨) الأقسام الثلاثة المفارقات^(٩) ولم يخرج عن هذه الأقسام من أنه إما جسم أو أحد جزئيه أو غيرها.

(٣) فصل ومن خاصية الجوهر أنه ليس^(١٠) له ضدّ على اصطلاح الحكماء فإنّ الضدّ عبارة عندهم عن ذاتين متعاقبتين على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف والبعد^(١١) والجوهر لا موضوع له وإن غيّر لفظ الموضوع بالمحلّ فبعض الجواهر كالصور^(١٢) لها ضدّ، ومن خاصية الجوهر أنّ بعضه يقصد بالإشارة كجزئيات الأجسام ولا توجد هذه^(١٣) لغيره، وأنّ بعضه يقبل الضدين لتغيره في نفسه، ويُقيد بهذا ليخرج^(١٤) عنه تغير الظن^(١٥) الكاذب صادقاً فإنه لتغير الأمر في نفسه لا لذاته.

وكلّ موجود في الموضوع إما أن يتصور ثباته أو لا يتصور أصلاً وهذا هو الحركة كانت في الكيف أو في الكم أو الوضع أو المكان وقد سبق تعريفه، وما يتصور ثباته فلما أن تُعقل ماهيته دون القياس إلى غيرها أو لا تُعقل إلا بالقياس إلى غيرها وهذه هي الإضافة كالأبوة والبنوة لا الأب^(١٦) والابن فإنّ لكلّ منهما وجوداً جوهرياً^(١٧) ثم ربما تلحقه الإضافة بعد حين كالأب وإن كان يسمى المضاف الغير

-
- | | |
|-----------------------------------|---|
| (١) وعلى اعتبار KCR: وباعتباره S. | (١١) والبعد RS: - KC. |
| (٢) بثوب KaCR: ثبوت KS. | (١٢) كالصور KC: كالصورة RS. |
| (٣) أبيض KCR: صار أبيض S. | (١٣) ولا توجد هذه KC: ولا يوجد هذا RSN. |
| (٤) سواء CRS: سواء أن K. | (١٤) ليخرج KCR: التخرج S. |
| (٥) كالصور KC: كالصورة RS. | (١٥) تغير الظن KCR: بغير الظن S. |
| (٦) الجوهر KS: الجواهر CR. | (١٦) لا الأب KCR: للأب S. |
| (٧) جزءاه RS: أجزاءه KC. | (١٧) وجوداً جوهرياً KRS: وجود جوهرى C. |
| (٨) هذه C: - KRS. | |
| (٩) المفارقات KCR: المفارق S. | |
| (١٠) انه ليس RS: ان ليس KCN. | |

البسيط وكالمعلوم والعلم فإنَّ المعلوم ماهية ذاته تتحقّق دون الإضافة ولكن لا من حيث كونها معلوماً والأوّل هو المُضاف الحقيقي البسيط.

سؤال العلة قيل إنَّها لا بدّ وأن تكون قبل المعلول وهذا محال إذ العلة لا يُعقل مفهومها إلّا مع المعلول وإذ لا معلول لا علة^(١).

جواب هوية ما حُمل عليه العلية تتقدّم على هوية ما حُمل عليه المعلولة^(٢) لا من حيث العلية والمعلولة وهذان معاً والمتضايقان متعاكسان وإذا اشتبه عليك ما يتعاكس^(٣) إليه أحد المضايقين فارجع إلى حدّ الإضافة وانظر إلى أنّها بوضع ماذا تصير موضوعاً ويرفع ماذا ترتفع فتعرف قسيمه المتعاكس عليه وتلحق هذه جميع المقولات بحسب مساواة أو أشدّية أو مشابهة ونحو هذه^(٤)، والذي يُتصوّر ثباته معقولاً دون إضافة فلما أن يحصل تصوّره دون اعتبار أن يُوجب التجزّي وعدم التجزّي ونسبة وترتيباً^(٥) في نفسه ومحلّه أو يحصل تصوّره موجّباً لذاته هذه الأشياء وهذا هو الكمّ وهو ما لذاته يقبل التجزّي واللاتجزّي^(٦) والتناهي واللاتناهي والمساواة واللامساواة^(٧) وتلحق هذه بالجسم بتوسّطه.

سؤال عرّفت الكمّ بهذه ولا تُعرّف إلّا به؟

جواب ليس هذا حدّاً حقيقياً ولا رسماً كما ينبغي وليس كلّ ذاتي يخطر بالبال مفصلاً كما دريت وإن أخطر^(٨) جملة^(٩)، فالعامة عرفوا الجسم وأخذوا فيه جملة جزئية الهيولى والصورة وفي التفصيل احتاج^(١٠) إلى الحجّة وإن كان ذلك يحصل بتنبيه أيضاً، والجسم أشهر من جزئية المفصلين إلّا إجمالاً^(١١) بل ربما كان الإنسانية أشهر من النفس وإن أخذت في تعقلها البتة في الذهن مجملاً، فهذه وإن كانت تتقوم بالكمّية فهي^(١٢) أشهر من أخطارها مفصلةً مستقلةً، فجعلت كشرح^(١٣)

(١) لا عليه KC: لا علة RS. (٧) واللامساواة CRtS: والتفاوت KR.

(٢) على هوية ما حُمل عليه المعلولة S: (٨) أخطر KCS: أخطرت R.

على ما حُمل عليه المعلول R على هوية (٩) جملة KCS: R -.

المعلولة KC. (١٠) احتاج KCR: يحتاج S.

(٣) يتعاكس CRS: ينعكس K. (١١) إجمالاً RSNz: لا إجمالاً KC.

(٤) ونحو هذه KCSN: ونحو ذلك R. (١٢) فهي RS: هي RC.

(٥) وترتيباً NSN: وترتيب CR. (١٣) كشرح KRS: كشرح C.

(٦) واللاتجزّي KCS: وعدم التجزّي R.

اسم في تقسيم لا حدًا ولا رسمًا^(١) كيف والعوالي من المقولات لا جنس لها ولا فصل^(٢) لها فلا حد لها فهي^(٣) ظاهرة.

وقُسم إلى كمية متصلة وهي التي يوجد لأجزائها حد مشترك تتلاقى عنده، وقُسمت إلى غير قارّ الذات كمقدار الحركة التي تتصل أجزاؤها بالآن وقارّها، وقُسم إلى مجرد طول مأخوذ^(٤) في العقل وجده يسمّى خطأ^(٥) ومع العَرَض يسمّى سطحًا ومع العمق يسمّى جسمًا^(٦) تعليميًا، وهذه الأبعاد أعراض كما ستعرف، وظنّ^(٧) أنّ المكان من أنواع الكمّ المتصل ومن حده السطح والباقي من المضاف فلا استحقاق للنوعية له، وإلى كمية منفصلة^(٨) وهي التي لا يوجد لأجزائها ذلك كالعدد، وليس القول نوعًا منه بل أمرٌ يلحقه ذلك، والخفة والثقل اللذان هما عبارتان عن قوة محرّكة للشيء إلى الوسط أو عنه ظنّ أنّهما من الكمية وليس كذا ومن ظنّ أنه مساواة أخذ من تقاوم شيئين في جذب عمود الميزان وإذا اشتدّ الجذب لشدة الثقل سُمّي تفاوتًا، وفي الحقيقة المساواة هو انطباق طرفي كلّ من شيئين على طرفي الآخر مع انطباقهما وما ليس كذا^(٩) فلا مساواة فيه، وقسم الكمّ أيضًا إلى ذي وضع وغيره وهو ما لأجزائه اتصال مع ثبات^(١٠) يمكن أن يُقال أين كلّ واحد منهما من الآخر وخرج منه^(١١) من أنواع المتصل الزمان داخليًا في ما لا وضع له الذي ليس كذا، والكميّات لا ضدّ لها إذ ثلاثة المتصلات تجتمع والزمان لا يتعاقبها على موضوعها فإنّ موضوعه الحركة والمنفصلات كلّ نوع أقلّ موجود^(١٢) في الأكثر فلا مضادة، والزوج والفرد ليسا بضديّين بل الفرد هو العدم^(١٣) المقابل للزوج فليس بذات وأخذت الذات^(١٤) في حدّ الضديّين ثمّ الفرد يتقوّم بالزوج كما قال الشيخ المبرز < ابن سينا > وعنى أنّ العدميّات في مفهومها تتقوّم بالوجوديّات^(١٥)،

- | | |
|----------------------------------|------------------------------------|
| (١) ولا رسماً KRS: أو رسماً C. | (٩) كذا KCS: كذلك R. |
| (٢) ولا فصل R: فلا فصل KCS. | (١٠) ثبات KaCRS: إثبات K. |
| (٣) فهي KRS: وهي C. | (١١) منه KCS: R. - |
| (٤) مأخوذ CRS: مأخوذًا K. | (١٢) موجود KCRS: موجودًا Ka. |
| (٥) يسمّى خطأ RS: ويسمّى خطأ KC. | (١٣) العدم KCS: العدد R. |
| (٦) يسمّى جسمًا RS: جسمًا KC. | (١٤) الذات RS: KC. |
| (٧) وظنّ CRN: فظنّ KS. | (١٥) بالوجوديّات KRS: بالوجودات C. |
| (٨) منفصلة KCRN: منفصلة S. | |

والمتصلات لا تضاد المنفصلات للاجتماع وأما من غيرها فلا مضادة، وما يأخذ أضداداً^(١) في الكم كالانحناء والاستقامة في الخطوط والأقلية والأكثرية في المنفصل والأصغرية والأكبرية في قسمه^(٢) فالأولان كصفات في كميات وهذه ليس بينها غاية الخلاف وتختلف بالإضافات أما لا ننكر أن المقدار الأكبر وسمي (ج) في نفسه والأصغر وهو (ب) المتصلين المتعاقبين على مادة واحدة بالتخلخل والتكاثف لا يجتمعان حتى لو حذف غاية الخلاف كانا ضدّين، والذي يُعقل غير متعلّق^(٣) لنفسه بهذه الأشياء من قبول التجزّي ونحوه^(٤) هي الكيفية وهي هيئة قارة لا يحوج تصوّرها إلى أمر خارج عنها وموضوعها ولا اعتبار ما ليس بواجب فيها من التجزئة والترتيب ونحوهما، فمنه كمالات واستعدادات والأولى محسوسة وغير محسوسة، وأولاهما منها^(٥) الثابت كحمرة الورد وملوحة ماء البحر وتسمّى^(٦) كصفات انفعالية ومنها الغير الثابت كحمرة الخجل وتسمّى انفعالات، وثانيهما منه الثابت كعلم العليم^(٧) وحلم الحليم وتسمّى ملكات ولا يشترط في الملكة الوجود بالفعل بل القدرة على الاحضار متى شاء من غير تفكّر، ومنه ما لا يثبت كمرض المصحاح وسمي حالاً، والاستعدادات منها ما للمحسوسات^(٨) وما لغيرها، ومنها ما للامتناع كالصلابة المتأبّية عن قبول الانفصال والمصحاحيّة لا الصّحة ويسمّى قوة طبيعيّة وما للقبول كاللين والممرضية ويسمّى لا قوة طبيعيّة، ومن الكيف ما يختصّ بالكم كاستقامة الخطّ، ولما كان المحمول عليه^(٩) الوجود إمّا موجوداً لا في موضوع وهو الجوهر وإمّا موجوداً فيه إمّا غير قارّ الذات كالحركة أو قارّها الذي لا يُعقل إلاّ مع الغير وهو المضاف، والقارّ الغير الإضافي إمّا أن يوجب لذاته التجزّي والنسبة وهي الكميّة أو لا يوجب لذاته ذاتك^(١٠) وهو الكيف، فانهضرت الأمّهات من المقولات في خمسة.

- | | |
|--------------------------------|---|
| (١) أضداداً KRSN : أضداد C. | (٧) كعلم العليم RS : كالعلم KC. |
| (٢) قسمه KCR : قسمه N قسمته N. | (٨) منها ما للمحسوسات KaCSNz : منها ما على المحسوسات K منها المحسوسات ومنها ما للمحسوسات R. |
| (٣) متعلّق KCRSN : متعلّق Ct. | (٩) عليه KaCRSN : علة K. |
| (٤) ونحوه KCRS : وغيره N. | (١٠) ذاتك : كذا في الأصول. |
| (٥) منها CRS : منه K. | |
| (٦) وتسمى KCR : S -. | |

سؤال وما يُدريك لعل أحد الأقسام ينقسم أيضًا؟

جواب القسم حاصرة بالنفي والإثبات وما ينقسم يقع أقسامه تحته، وأمّا باقي ما أخذ من المقولات كالآين وعُرّف بأنّه عبارة عن كون الجوهر في المكان ومتى الذي هو عبارة عن كون الجوهر في الزمان وخصّ اسم السؤالين بجوابيهما والملك والجدة الذي هو عبارة عن كون الجوهر في محيط بكلّه أو بعضه منتقل بنقله كالتقمص والتختّم والوضع وهو^(١) هيئة تحصل من نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض نسبةً مختلفةً بالجهات وأن يفعل وهو تأثير الجوهر في غيره تأثيرًا غير قارّ وأن ينفعل وهو تأثر^(٢) الجوهر عن غيره غير قارّ تأثره^(٣) وفي الحقيقة متى وأين^(٤) والملك والوضع لا يُعقل إلّا وأن يُعقل الإضافة قبلها فإنّه إذا كان الجسم في المكان ولم^(٥) يحصل له هيئة إلّا الإضافة إليه وهي إضافة خاصّة وكونه فيه ليس وجودًا له بل وجود إضافة فإذا كانت^(٦) الإضافة ذاتية للكلّ وكلّ ذاتيّ عامّ إمّا جنس أو جزء جنس فالإضافة تعمّ هذه الأشياء فليست بأجناس عامّة، والفعل والانفعال حركة تُضاف تارة إلى الفاعل وأخرى^(٧) إلى القابل فنفس الإضافة ما استحقّت المقولية.

سؤال خالفت المعلم الأول^(٨) <أرسطاطليس> والجمهور؟

جواب أمّا المقولات فليست مأخوذة عن المعلم بل عن شخص فيثاغوري يُقال له أرخوطس وليس له برهان على الحصر في العشرة^(٩) والبرهان هو الذي تتبع.

سؤال ما تعرّضت لدخول الأشدّ والأضعف في كلّ^(١٠) من المقولات؟

جواب لكثرة المغالطات فيه فترى شخصًا^(١١) يقول لا أشدّ في الكمّ ثم يعترف بأنّ خطأ أطول من خطأ أو أعظم وتعلم أنّ الطول والعظم ليسا بمقدارين زايدين على الخطّ بل أخذ الخطّ على أنّه عبارة عن الطول فحسب ثم يقول إنّهُ ليس أشدّ خطيّةً لأنّ هذا اللفظ لا يطلق بل أشدّ طولاً ويُطلق أنّ مقدار هذا الخطّ أكبر^(١٢) وسُلم أنّه

(٧) وأخرى KCS: وتارة R.

(٨) المعلم الأول RS: المعلم KC.

(٩) في العشرة CRS: - K.

(١٠) في كلّ KCSN: في كلّ واحد R.

(١١) فترى شخصًا KCR: فيرى شخص S.

(١٢) أكبر KS: أكثر C أكبر R.

(١) وهو KCS: هو R.

(٢) تأثر KCR: تأثير S.

(٣) تأثره KC: تأثيره RS.

(٤) وأين KC: والآين RS.

(٥) ولم KCR: لم - S.

(٦) كانت R: كان KCS.

نفس المقدار ويعتمد على أن حد الخطية يعتمدهما، وكذلك يعتم حد البياض الأشد فيه والأضعف.

سؤال للأشدية حد تقف عنده؟

جواب فمن يسلم^(١) قد وقد^(٢) ويسلم أن العدد لا يشتد لأنه لا يقال كذا أشد عدديّة ثم يقول عدد كذا أكثر من عدد كذا والكثرة^(٣) والعدد واحد ويعتمد كثيرًا^(٤) على إطلاق الألفاظ، ويأخذ الحيوانية في حدّها الحساسيّة والمتحرّكة ثم الذي له حاستان وتحريك ضعيف لا بدّ وأن يساوي ذا الحواس التامة والتحريكات القويّة والمبدأ الأقوى في ذلك وليس كذا، ويأخذ الجوهر أنّه لا شدة فيه ويسلم كثيرًا أن المفارقات المستغنية عن المحلّ أصلًا أتمّ قوامًا وتجوهرًا^(٥) من الصور المنطبعة مع أن الحكماء المتقدمين قاطبةً على أن جواهر هذا العالم كظلّ للعالم^(٦) الأعلى كيف ساواها في الجوهرية؟ وفي الأكثر يقتصر على مجازي الاطلاقات فلست أحبّ^(٧) هذا.

سؤال الأولوية والأشدية يقال في ما بين ضدين؟

جواب الوجود الواجب والعلّيّ^(٨) أتمّ من^(٩) الوجود المعلوليّ وأشدّ^(١٠) إذ لا

(١) فمن يسلم KCRN : فمن نسلم S.

(٢) قد وقد: معناه أن الوقوف عند حد قد يسلم والذي يسلم ذلك يقول إن الأشدية قد تقف عند حد وذلك بحسب الواقع في الخارج وقد لا تقف بحسب الأمر الذهني Nz أجاب <المصنف> بأن لا نسلم إن الكيفيات تنتهي في الشدة إلى ما لا يمكن الزيادة عليه في نفس الأمر وإن كان الذي في الوجود منه متناهياً عند حد ليس في الوجود ما هو زايد منه وكذا الطول والكثرة من غير فرق وعلى تقدير تسليمنا أن من الزيادات في نفس الماهية ما تقف عند حد فلا يلزم من ذلك أن الكم لا يقبل الاشتداد والنقص مع قبول الكيف إياهما لأن المفهوم من الشدة على التقسيم المقدم ذكره يكون منقسمًا حينئذ إلى قسمين إلى ما يقف الشدة فيه عند حد كالكيفيات وإلى ما لا يقف فيه عنده كالكم وبهذا يظهر معنى قول <المصنف> Ka.

(٣) والكثرة CRS : إذا الكثرة K.

(٤) كثيرًا KCR : كثير S.

(٥) وتجوهرًا KCR : ونحو هذا S.

(٦) للعالم KC : العالم RS.

(٧) فلست أحب KCR : فلست أوجب S.

(٨) والعلّي KCR : والعلمي S.

(٩) أتم من KCS : أشد من R.

(١٠) وأشد KCS : وأتم R.

أعني^(١) بالشدة القدرة على الممانعة ونحوها بل إنه أتم وأكمل، ولا تعاقب لهما^(٢) على موضوع واحد^(٣) ولا^(٤) ضدية ولا سلوك^(٥).

(٤) ضابط وما وراء الجوهر من هذه إلا أعداد العوالي^(٦) أعراض وتبدل هي أو من نوعها أو من جنسها^(٧) على محلّ والحقيقة كما هي غير متغيرة فيها جواب ما هو، ورأيت الشمعة يتغير لونها وشكلها وأبعادها وهي هي ومجموع الأعراض عرض فالجسم التعليمي عرض والمقدار عرفت عرضيته بالتخلخل والتكاثف.

(٥) رمز عرشي الجرم^(٨) العيني لا يتقوم^(٩) بمقدار ما وامتداد ما كلي فإنه لا يكون إلا في الذهن فكيف يقوم العيني؟ ولا يتصور أن يقال في الجرم امتداد حاصل هو جوهر وآخر هو عرض^(١٠) لأن^(١١) الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب ما هو فلا^(١٢) يكون منه جوهر وعرض، ثم إن الامتداد الجوهرية موجود في كل جسم وجزئه وما في الكل أكثر مما في الجزء^(١٣)، وكذا إذا تخلخل الجسم إن بقي^(١٤) الامتداد الجوهرية كما كان وهو مقدار لا شك فليس في كل الجرم^(١٥) المتخلخل الزايد مقداره^(١٦) الصورة^(١٧) الجرمية وهو محال وإن زاد فحصل منه شيء آخر وهو كم بذاته فإذا كان المقدار واحد في الجسم وهو عرض، وللجسم^(١٨) جزء ثابت جوهرية^(١٩) هو الهولي^(٢٠) وآخر عرض متجدد به أعداد الأجسام مع بقاء الحقائق النوعية فليس الجسم محض الجوهر، ولما برهن على أن

- | | |
|--|-----------------------------------|
| (١) أعني KCS: نعني R. | (٨) الجرم KCR: الجرمي S. |
| (٢) لهما KCR: لها S. | (٩) لا يتقوم KCR: S. |
| (٣) واحد KCR: S. | (١٠) هو عرض RS: عرض KC. |
| (٤) ولا KCR: فلا S. | (١١) لأن RS: فإن KC. |
| (٥) ولا سلوك: فإذا قد صدق الأشد والأضعف على ماهيتين ليس أحدهما ضداً للآخرى ولا سلوك من أحدهما إلى الأخرى Ka. | (١٢) فلا RS: لا KC. |
| (٦) من هذه الأعداد الموالى: لم يقل من هذه الأجناس الموالى كما هو المشهور لأنها عنده ليست بأجناس إذ لم يثبت جنسيتها KA. | (١٣) في الجزء KRS: للجزء C. |
| (٧) من جنسها KRS: جنسها C. | (١٤) إن بقي KCR: بقي S. |
| | (١٥) الجرم KCR: الجزء S. |
| | (١٦) مقداره KRS: المقدار C. |
| | (١٧) الصورة KCR: S. |
| | (١٨) وللجسم KCR: والجسم S. |
| | (١٩) جوهرية KC: جوهر RS. |
| | (٢٠) هو الهولي KCS: وهو الهولي R. |

لا هيولى دون مقدار فيكون^(١) مقدار ما يلزمها على سبيل البديل كالوحدة والكثرة وليس من شرط ما لا يتحقق الشيء دونه أن يقوم وجوده واعتبر بزوايا المثلث، فليس الامتداد صورة جوهرية كما ظن الجمهور وإن سُميت صورة فلا بأس، والعدد أيضًا قد يختلف في ماء فيتحد^(٢) ويتكثر وحقيقته محفوظة والحد واحد والعدد له خواص ومراتب وأنى يكون للعدم ذلك؟ فبطل كلام من زعم أنها أمور معدومة، وليست الخمسة جزءًا مقومًا لحقيقة العشرة لأننا نعقلها شيئًا واحدًا دون النظر إليها. سؤال العدد ضد الواحد فكيف يتقوم به لأنه إذا تكثر شيء بطلت^(٣) وحدته؟ جواب بطلت^(٤) وحدة كانت قبل التكثر وحصلت آحاد مقومة والعشرة حقيقة نوعية واحدة ليست عشرة لنفسها بل هي كثرة وعشرة لغيرها.

والإضافة بين عرضيتها.

سؤال قيل إنها ليست بشيء؟

جواب لو كانت الأبوة نفس مفهوم الشخص الموصوف بها لكان^(٥) أبًا أبدًا وليس كذا ولو كانت سلبية أو عدمية كان سلبها أو عدمها عن محلها وجوديًا فيه والتالي باطل.

وهذا طريق في إثبات وجود باقي العوالي، فالمعيار في عرضيتها تبدلها أو شيء منها أو زوالها وانحفاظ المجموع، والشكل أو اللون^(٦) لو كان له قوام^(٧) بنفسه إن لم يكن مشارًا^(٨) إليه فليس هو، وإن أشير إليه من جميع الجهات فله الأبعاد وشارك بها جميع الأجسام^(٩) وفارقها في السوادية^(١٠) فهي في الجسم وفُرضت دونه، وإن أشير إليها لا من جميع الجهات فهي في مستقل بالجهة وهو^(١١) الجسم وكانت مجردة هذا محال، ومن هذا يُعلم أن الصور^(١٢) لا تنتقل وكذا الأعراض لأنها لدى المفارقة تستقل بالحركة والجهات فلها أبعاد ثلاثة إذ ستة الجهات مستدعية لثلاثة

(٨) مشارًا KuR: مشار CS.

(٩) جميع الأجسام RS: الأجسام KC.

(١٠) في السوادية Kc: للسوادية R بالسوادية S.

(١١) وهو RS: هو KC.

(١٢) الصور KCSN: الصورة R.

(١) فيكون KC: يكون RS.

(٢) في ماء فيتحد KCN: في ما يتحد RS.

(٣) بطلت KC: بطل RS.

(٤) بطلت KCR: بطل S.

(٥) لكان RS: كان KC.

(٦) أو اللون CRS: واللون KN.

(٧) قوام KCRN: تقوم S.

الأبعاد فهي مع الجسمية^(١) وقد فُرضت^(٢) مفارقة لها فهو ممتنع وأيضاً أنّ مفارقتها لمحلّ غير أنّ حلولها في آخر^(٣) وبين الآتين زماناً قامت فيه بنفسها.

(٦) ضابط وما قام بنفسه محال أن ينطبع في غيره إذ لا بدّ في الحلول من أن يكون شايعاً فيه ملاقيّاً للكلّ بالكلّ وما قام مستقلاً بالأبعاد^(٤) لا يتداخل، هذا لك قانون فاحفظه.

(٧) فصل^(٥) وإذا ثبت الشكل الكرويّ ثبتت الدائرة لأنّ الكرة إذا قُطعت بنصفين حصلت الدائرة، وأيضاً إذا فُرض جسم ممتدّ مستقيم يلازم أحد طرفيه نقطة والآخر يتحرّك مستمراً على سطح إلى أن يعود إلى نقطة^(٦) فارّقها حصلت من حركته دائرة، وموجب التضريس من^(٧) القايلين بالجزء يلزمه أنّ محلّ الثلثة إن كان ينسبّ بصحاح الجواهر فسُدّت بها فتساوت الخطوط الخارجية من المركز إلى المحيط وإن كان بأقلّ من جوهرٍ فانقسم الجزء الذي هو مبنى الخيال، وإذا ثبتت الدائرة والخطوط ثبت متساوي الأضلاع من المثلث ويجوز دور أحد ضلعي القائمة^(٨) على الزاوية فيرسم مخروط، والوجود والعرضيّة دريت أنّهما غير ذاتيّين للماهيات والوجود يقع بالتشكيك^(٩) على الواجب أولى وأوّل^(١٠) ثمّ على الجوهر ثمّ على القارّ^(١١) الذات والغير الإضافيّ منه أتمّ، ومن الكمّ ما لا يتقدّم على جميع الكيف إذ من الكيفيّات علوم، والحقيقة اعتبار ذهنيّ فيقال^(١٢) على المقول عليه بعد الوجود وإن كان مفهومه معقولاً قبلهما^(١٣).

(٨) خاتمة وإشارة وإذا فهمت^(١٤) أنّ الأربعة لها مفهوم وهو من الكمّ المنفصل

- | | |
|---|----------------------------------|
| (١٢) فيقال RS: يقال KaC يقول K. | (١) الجسمية KRS: الجسم C. |
| (١٣) قبلهما C: قبلها KRS الحقيقة من حيث هي حقيقة لا من حيث خصوص الفرسية أو الحجرية مقولة على تلك الخصوصيات بعد الوجود وقبل الوجود تسمى مفهومًا ومفهوم الخصوصيات المقولة عليها الحقيقة معقول قبل الحقيقة والوجود Nz. | (٢) وقد فرضت RtS: ووضعت KCR. |
| (١٤) وإذا فهمت R: وإذا علمت KC وإذا علمت S. | (٣) في آخر KCS: في الآخر R. |
| | (٤) بالإبعاد CRS: فبالإبعاد K. |
| | (٥) فصل CRSN: K. |
| | (٦) إلى نقطة RSNz: نقطة RC. |
| | (٧) من KC: عند RS. |
| | (٨) القائمة CRSNz: القاعد K. |
| | (٩) التشكيك RSNz: بالتشكيك KC. |
| | (١٠) أولى وأول KCS: أول وأولى R. |
| | (١١) القار CSN: قار R. |

فصورتها في المدرك منك، إن كان جسمًا^(١) ممتدًا^(٢) بامتداده فالكَم المنفصل صورته تكون طابقت المتصل هذا محال، فمدركها غير جرمي وليكن هذا لك من البراهين العرشية على وجود النفس.

التلويح الثاني في الكلّي والجزئي والنهاية والالانهاية والاعتبارات العينية والذهنية

(٩) والوجود^(٣) ينقسم إلى الكلّي والجزئي وقد عرفتهما وليست الإنسانية الكلّيّة^(٤) معنًى واحدًا عامًا موجودًا بعينه في الجزئيات فإنّ هذا الإنسان غير ذاك^(٥) الإنسان، فلو كان في كلّ واحد شيء^(٦) منها^(٧) وكان إذا بطل بطل جزؤها فما بقيت الإنسانية وليس كذا بل في كلّ شخص إنسانية تامة ما ضره^(٨) عدم الآخرين وفي الذهن ما لم يضره عدمه^(٩) أيضًا فليكل إنسانية تخصّه، والكلّي إنما هو في الذهن وهو ما أخذ من الصورة من جزئي طابقتة وغيره كشمعة إذا^(١٠) أخذت رشمًا^(١١) من شيء لم تختلف بورود أشباهه^(١٢) فمعنى اشتراكها فيها مطابقتها لها، والعموم والخصوص والكلّيّة والجزئية عرفت أنها^(١٣) عوارض للماهية من حيث مفهومها وهي صالحة من حيث هي لحمل كلّ وقسيمه عليها، والكلّي تكثره في الأعيان لا بدّ وأن يكون في ما يقع بالتواطؤ بشيء زايد^(١٤) فإنّ أربعة من الماء والطيور تختلف^(١٥)

- | | |
|---|---|
| <p>(٩) عدمه KCRS: عدم شخص من أشخاص الإنسانية الخارجة KaNz.</p> <p>(١٠) إذا RS: - KC.</p> <p>(١١) رشمًا KuC: رشمًا RSNz.</p> <p>(١٢) أشباهه: وقد مثل ذلك بشمعة حصل فيها نقش من طابع فإذا أورد على تلك الشمعة أشباه ذلك الطابع لم يكن الحاصل في الشمعة إلاّ النقش الحاصل أولاً Ka.</p> <p>(١٣) أنها RS: أنهما KC.</p> <p>(١٤) بشيء زايد CSN: لشيء زايد K بشيء هو زايد R.</p> <p>(١٥) اختلف R: اختلفت KCS.</p> | <p>(١) جسمًا KRS: جسم C فمحل تلك الصورة... لا جايئ أن يكون جسمًا أو جسمانيًا Ka.</p> <p>(٢) ممتدًا RS: ممتده KC.</p> <p>(٣) والوجود S: الموجود R والموجود KC.</p> <p>(٤) وليست الإنسانية الكلية KCS: وليس الإنسان الكلّي R.</p> <p>(٥) ذاك RS: ذلك KCNz.</p> <p>(٦) شيء KCS: جزء R.</p> <p>(٧) منها CRS: منهما K.</p> <p>(٨) ما ضره KCRS: ما ضرها KaNz.</p> |
|---|---|

عدداهما بهما وهذه الأربعة غير تلك فلو كان كونها هذه بمطلق^(١) الأربعة لكانت هي هذه وليس فأولات المحلّ من الماهيات تغيّرها باختلاف حواملها أو بالزمان^(٢) إن^(٣) اتّحد المحلّ كسوادين حصلا في محلّ واحد ولكنّ أحدهما بعد بطلان الآخر ومن هذا^(٤) تعلم أنّ لا حصول لمثلّى صورة وعرض في محلّ واحد^(٥) لعدم المميّز^(٦) بالحامل والزمان.

سؤال يكون أحدهما حاصلًا في زمان (ج) والآخر في زمان (ب) فاجتمعا؟
جواب إضافات الأزمنة لا تُميّز الحاصل بعدها لأنها إذا بطلت بطلت الإضافة^(٧) إليها وإن بطل^(٨) الشيء مع زمانه فلا يجتمع مع ما بعده.

فإذا كان الزمان ممّا يمتاز به المثلان فلا يتصور إعادة ما انعدم لأنّ الكاين في الزمان الثاني غير ما كان^(٩) في الزمان الأوّل فكلّ^(١٠) واحد منهما يتشخّص بزمانه، فإن قيل يُعاد الأوّل بإعادة زمانه قيل إنّ الزمان إن أعيد فيكون الزمان قد وُجد في زمانين قبل وبعد فيلزم^(١١) للزمان زمان إلى غير النهاية وهو محال.

(١٠) فصل والفصل علمت^(١٢) أنّه لا يقوم حقيقة الجنس بل وجود مخصّصه، والنوع البسيط ما ليس فيه جعلان جعلٌ لجنسه وجعلٌ آخر لفصله، والغير البسيط ما يغيّر فصله جواب ما هو ولكن لجنسه وفصله جعلان كصورة الحيوانية فإنّ جعلها ووجودها ليس جعلٌ جسميتها في الأعيان بل تستبقى^(١٣) الجسميّة في الأعيان والحيوانية غير باقية، والأمور الزائدة على الماهية إذا لم تقتضها الماهية لذاتها فلحوقها بها لعلّة فكلّ^(١٤) عرضيّ يُعلّل إمّا بالماهية كالزوايا الثلث^(١٥) للمثلث فإنها لو أمكنت نسبتها إليه لانفرض دونها ويستحيل ذلك^(١٦) ولو وجبت بغيره لأمكنت

(١) بمطلق KCN : لمطلق RS. (٩) غير ما كان KCS : غير الكاين R.

(٢) أو بالزمان KCN : وبالزمان R أو الزمان (١٠) فكل KRS : وكل C.

(١١) فيلزم KCS : فيكون R. S.

(١٢) علمت KRSN : قد علمت C. (٣) ان KCS : وان R.

(٤) ومن هذا KCS : ويمثل هذا R. (١٣) تستبقى KCS : تبقى R.

(٥) واحد RSN : - KC. (١٤) فكل RSN : وكل KC.

(١٥) الثلث RSN : الثلاثة KC. (٦) المميّز CRSNz : التميّز K.

(٧) بطلت الإضافة RS : بطلت الإضافة KC. (١٦) ذلك RS : - KC.

(٨) وان بطل RS : إلا وان يبطل KC.

بالنسبة إليه وقد بطل^(١) وهي حادثة فممكنة^(٢) فالمرجح والموجب نفس الماهية، وإما أن يعلل بخارج الماهية إذ لو وجب بذاته ما انضاف إلى غيره عرضياً له وإذا^(٣) لم يترجح بنفس الماهية فتعين بغيرها لأنك ستعلم^(٤) أن الممكن بذله من مرجح.

(١١) ضابط في ما يجب فيه النهاية وما لا يجب وهو طور تقسيم آخر ينفعنا في أمر سيأتي، كل عدد آحاده موجودة معاً وله ترتيب وضعي أو طبيعي يجب فيه النهاية إما الترتيب الوضعي فكما^(٥) للأجسام وسبق برهانه، وإما الطبيعي فكالعلل والمعلولات والصفات والموصوفات الموجودة المترتبة معاً فإننا إذا وجدنا^(٦) سلسلة موجودة غير متناهية من هذين لنا أن نحذف في العقل من بين أيّ عديدين اتفق عدداً متناهيًا ونوصل^(٧) على الترتيب فنأخذ السلسلة معه تارة وليكن^(٨) (ج) ودونه أخرى^(٩) وليكن (ب) فإما أن يكون في مقابلة كل واحد واحد من أعداد^(١٠) (ج) واحد واحد من أعداد (ب) وهو محال إذا زاد عليه (ج) بالعدد^(١١) المحذوف فلا بد من التفاوت وليس^(١٢) في وسط الترتيب للتوصيل^(١٣) وكل^(١٤) تفاوت لأعداد^(١٥) غير واقع^(١٦) في وسط فهو^(١٧) في جانب فاستمرت سلسلة (ج) و(ب) انتهت دونها وزاد عليها (ج) بالقدر المتناهي وما زاد على المتناهي بمتناو فهو متناو، ويستعمل أيضاً ههنا البرهان العرشي من أن بين كل واحد واحد من الأعداد إما أن لا يتناهي فينحصر بين حاصرين مترتبين^(١٨) فيمتنع، أو يتناهي فلا يبقى واحد فيه على الترتيب إلا وبينه^(١٩) وبين أي واحد كان من الترتيب متناو فالكل^(٢٠) متناو والفاقد لأحد

- | | |
|---------------------------------------|---|
| (١) وقد بطل KCRSN: وقد بطل إمكانها | (١١) بالعدد CR: بالقدر KS. |
| بالنسبة إليه فبطل وجوبها بغيره Ka. | (١٢) وليس Nz: وليست KCRS. |
| (٢) فممكنة KCN: وممكنة RS. | (١٣) للتوصيل KRS: للتوصل C للتوصل |
| (٣) وإذا K: وإذا C فإذا RS. | Nz. |
| (٤) ستعلم KRS: تعلم C. | (١٤) وكل CRS: وكذا K. |
| (٥) فكما KCS: كما R. | (١٥) لأعداد CRS: K -. |
| (٦) وجدنا KCRtS: أخذنا R. | (١٦) غير واقع RS: غير واقعة KC. |
| (٧) ونوصل KCRS: ويوصل بينهما لثلا يقع | (١٧) فهو RS: فهي KC. |
| ثلمة Nz. | (١٨) مترتبين KCRS: قريبين K +. |
| (٨) وليكن KCS: فليكن R. | (١٩) إلا وبينه KC: إلا بينه RS. |
| (٩) أخرى CRS: آخر K. | (٢٠) متناو فالكل Nz: متناهيًا فالكل KCRS. |
| (١٠) أعداد KCRtS: أحاد R. | |

الشرطين^(١) من الوجود معًا والترتيب ليس لهذا البرهان إليه سبيل ولا يجب فيه النهاية كالنفوس البشرية الموجودة معًا دون الترتيب أو^(٢) الحركات التي بخلافها.

(١٢) فصل ولما انساق الكلام إلى ههنا فنعمل مِيزَانًا في الاعتبارات الذهنية والعينية^(٣) فَإِنَّ من الأمور ما يزيد على الماهية ذهناً وعيناً ومنها ما يزيد ذهناً فقط.

القسطاس الأول: أخذنا^(٤) في الوجود العيني امتداداً طويلاً معيناً ثلاثة^(٥) أذرع مثلاً سَمِينًا وكل ما ساواه (ج) على أنه اسم لكل ما مقداره كذا وامتداداً دونه سَمِينًا وما ساواه (ب) فجسيم أخذنا^(٦) صورته الكلية في الذهن الواقعة بالتواطؤ على جزئياته^(٧) وباء كذلك وأخذنا^(٨) في الذهن الامتداد^(٩) المطلق المقول على الجسيم والباء وغيرهما فطابق الامتداد المطلق جزئيات (ج) وجزئيات (ب) العينية وطابق (ج) جزئياته^(١٠) و(ب) جزئياته فأقول جزئيات (ج) في الأعيان ليس فيها جهتان طابقتها الامتداد بجهة والجسمية^(١١) بالأخرى^(١٢) بل هو امتداد واحد في الأعيان مثلاً ثلاثة^(١٣) أذرع وطابق الامتدادية لذاته والجسمية أيضًا وليس شيء منه طابق الامتدادية غير ما طابق الجسمية في الأعيان.

سؤال فيه امتدادية وزايد؟

جواب إن كان في الأعيان فالزائد أيضًا امتداد فليت شعري كم الأصل وكم الزايد والكلام عايد إليهما، وأما في الذهن فليس مفهوم الجسمية والامتدادية واحدًا^(١٤) وإلا فالامتداد^(١٥) قيل على باء فكان كذا الجسيم وليس كذا بل كل جزئي من الجسيم امتداد واحد وجسيم واحد وشخص واحد وكذا باء، فتعين ههنا ضابطان: أحدهما أنه لا يلزم من التغاير الذهني التغاير العيني، والثاني أن الجسيم والباء ليس الامتياز بينهما بما وراء الامتداد بل بكمال ونقص في نفسيهما فكل كلي واقع

(٩) الامتداد KCS : للامتداد R.
(١٠) جزئياته CRS : جزئياتها K.
(١١) والجسمية KCS : والجسيم R.
(١٢) بالأخرى KC : بأخرى RS.
(١٣) ثلاثة CRS : ثلث K.
(١٤) واحدًا RS : واحد KC.
(١٥) فالامتداد KCS : فالامتدادية R.

(١) الشرطين KCS : شرطين R.
(٢) أو KuC : و RS.
(٣) والعينية RS - : KCN.
(٤) أخذنا KCRSN : فرضنا Rt.
(٥) ثلث CRSNz : ثلث K.
(٦) أخذنا KRS : أخذ ما C.
(٧) جزئياته CRS : جزئياتها K.
(٨) وأخذنا KRS : وأخذ ما C.

بالتشكيك^(١) لا يلزم أن يكون الامتياز بين شخصياته في الوجود بما وراء الماهية كبُعدين طويل وقصير ذكرناهما^(٢) من حيث هما كذلك ليس الطول^(٣) وراء البعدية امتاز به^(٤) عن غيره وكذا^(٥) الأشدّ بياضًا والأنقص بل يجوز أن يكون ثمّ^(٦) مميّزات أخرى ولكن حكمتُ بعدم اللزوم عند التفاوت.

(١٣) فائدة لا يجوز أن يُقال^(٧) الوجود في الأعيان زايد^(٨) على الماهية لأنّا عقلناها^(٩) دونه فإنّ^(١٠) الوجود أيضًا كوجود العنقاء فهمناه من حيث هو كذا ولم تعلم أنه موجود في الأعيان فيحتاج الوجود إلى وجود آخر فيتسلسل مترتبًا^(١١) موجودًا معًا إلى غير النهاية وعرفت استحالته.

سؤال الوجود وكونه موجودًا واحدًا^(١٢) فما لغيره منه فله في ذاته؟

جواب فهمناه مضافًا إلى الجنّ^(١٣) مثلاً كما سبق ولم نعلم أنه حصل^(١٤) فوجود الوجود غيره^(١٥) كما قيل في أصل الماهية ولو^(١٦) كان موجودًا لكونه وجودًا فكان لماهيته كذا فلا يتصور أن يعدم ثمّ إذا زاد وجود الوجود عليه متسلسلاً^(١٧) لا يحصل الوجود للشيء^(١٨) إلّا وإن يوجّد الفاعل وجودًا وجوده وهكذا صاعدًا فلا يحدث حادث في زمانٍ إلّا ويحدث قبله فيه ما لا يتناهى والمتوقف على ما لا يتناهى مترتبًا غير حاصل بعد لن^(١٩) يحصل أبدًا، ثمّ إذا كان الوجود في الأعيان صفةً للماهية فهي قابلة إمّا أن تكون موجودة بعده فحصل مستقلاً دونها فلا قابلية ولا صفتية أو قبله فهي قبل الوجود موجودة أو معه فالماهية موجودة مع الوجود لا بالوجود فلها وجود آخر وأقسام التالي كلّها باطلة فالمقدّم باطل، وإذا أخذ

- | | |
|--------------------------------------|---|
| (١) بالتشكيك KRS : بالتشكك C. | (١١) مترتبًا KCR : مرتبًا S. |
| (٢) ذكرناها RS : وذكرناهما KC. | (١٢) واحد KRS : واحدًا C. |
| (٣) الطول KCR : المطول S. | (١٣) الجن KRS : الجزء C العنقا Rt. |
| (٤) امتاز به R : به امتاز S به - KC. | (١٤) حصل KCRts : كان R. |
| (٥) وكذا KRS : وكذلك C. | (١٥) فوجد الوجود غيره Kc : موجودًا لوجود غيره RC. |
| (٦) ثم KCS : ثمّة R. | (١٦) ولو KC : فلو RS. |
| (٧) يُقال KCSN : يكون R. | (١٧) متسلسلاً KCRN : متسلسلة S. |
| (٨) زايد KCSN : زايدًا R. | (١٨) الوجود للشيء KCR : للوجود S. |
| (٩) عقلناها KCR : عقلنا S. | (١٩) لن KaC : ان KRS. |
| (١٠) فإن CRS : لأن K. | |

الموجودات شيئًا واحدًا أو أن لا^(١) موجود إلا واحد هو جيم فليس ثم إضافة إلى أمر آخر حتى يقال إنه كائن في الأعيان أو في الخارج عن الذهن بل ماهية كما هي، والوحدة أيضًا ليست في الأعيان وراء الماهية المقولة عليها فإنها إن كانت فهي موجود واحد من جملة الموجودات ثانيه الموصوف به فإنه كما يقال ذات وذوات كثيرة يقال واحد^(٢) وآحاد كثيرة فعاد الكلام إلى وحدة الوحدة مترتبًا متسلسلاً معًا.

سؤال وجود الوحدة و وحدتها هي؟

جواب فوحدة الوجود هو حتى لا يذهب أصلاً فإذا^(٣) قلنا وجود كذا غير ماهيته^(٤) فإنما نعني^(٥) بحسب التفصيل الذهني وإنما^(٦) قلنا شيء كذا وجوده عين ماهيته أي لا يتصور في مفهومه أن يفصله الذهن إلى وجود شيء آخر، ولو لم تكن الصعوبة في هذا إلا أن الوجود إذا أضيف إلى الماهية فإضافته موجودة ولوجودها إضافة مستمرًا هكذا إلى غير النهاية لكفى.

(١٤) قرينة والذاتيات في بسائط الأنواع كاللونية في السواد^(٧) التي لا يجوز بحسبها أن يقال جعل اللون فجعل سوادًا كما لا يجوز أن يقال جعل سوادًا فجعل لونًا المخالفة للذاتيات^(٨) الغير البسائط الجائز فيها أن يقال جعل جسمًا^(٩) مثلاً فجعل حيوانًا لا يجوز أن يكون لها وجود غير وجود الذاتي الآخر فإن اللونية لو كان لها وجود غير وجود^(١٠) ما به خصوص السواد وليست بمستدعية له لماهيتها وإلا لازمها قلنا أن نستبقي لونية السواد مع زواله بخصوصه مقرنين بها خصوص بياض كاستبقائنا الهيولى مع زوال صورة نبذلها وإذا جعلنا فلا وجودان فهي^(١١) شيء واحد، ولو كان للجنس وجود غير ما للفصل عينًا لكانت^(١٢) الجوهرية المقولة على الهيولى^(١٣) والصورة لها وجود في الهيولى فلها^(١٤) فصل آخر موجود ثم فصلها

- | | |
|--------------------------------|--|
| (١) أو أن KC: وأن لا S ألا R. | (٩) جسمًا KCR: قسمًا S. |
| (٢) واحد CRS: واحدة K. | (١٠) الذاتي الآخر... غير وجود |
| (٣) فإذا RS: وإذا KC. | KaCRSN: K -. |
| (٤) ماهيته CRS: متناهية K. | (١١) فهي KR: فهو CS. |
| (٥) نعني KCR: يعني به S. | (١٢) لكانت R: لكان KCS. |
| (٦) وإنما K: وإذا CRS. | (١٣) في الهيولى KRS: في الهيولى الجوهرية |
| (٧) في السواد KCN: والسواد RS. | CNz. |
| (٨) لذاتيات KCS: للذاتيات R. | (١٤) فلها RS: ولها KC. |

جوهر آخر^(١) أيضًا إذ لا يقوم الحوهر غير^(٢) الجوهر ثم ما زاد به الفصل على الجوهرية له وجود آخر في الأعيان فلا بد له من جوهرية هكذا متسلسلاً مترتباً مع أنه يحصل في الهولي تركيب قابلي وصورتي.

سؤال يلزمك مثل هذا التسلسل في الأذهان؟

جواب خطرات الأذهان لا يجب فيها النهاية.

سؤال خالفت المعلم الأول < أرسطاطاليس > ؟

جواب هذا بعينه موافقته إذ بهذا فرق بين الجنس والمادة أي بالجعلين، والسواد بكلّيته محسوس وكذا البياض وليس في ذات أحدهما ما يطابق شيئاً من الآخر في الحس أصلاً بل في العقل بخلاف ما بين جسم وجسم مثلاً حيواني ونباتي.

(١٥) قرينة أخرى والإمكان والوجوب ليسا بزايدَيْن في الأعيان على الماهية وإلاّ الإمكان إن زاد فله وجود فإن كان واجباً من غير نسبة فلا يُوصَف به غيره وإن وجب بنسبته^(٣) إلى الماهية فهو معلول ممكن وله إمكان وكلّ ممكن إمكانه قبل وجوده إذ يُقال أمكن فوجد لا وجد فأمكن فإذا كان إمكانه قبله فليس هو ويعود الكلام إليه^(٤) كما سبق وكذا الكلام في الوجوب ووجوب وجوده^(٥) مستمراً بل هي أمور ذهنية والاعتبارات الذهنية لا حد لها دون الحقائق العينية المترتبة، فمن جملة المغالطات أخذ الاعتبارات العقلية ذوات^(٦) في الأعيان تُبنى عليها أمور.

سؤال فكيف^(٧) طابق المختلفات الغير المتطابقة شيء واحد؟

جواب كما سبق في القسطاس الأول وليس من شرط المثال^(٨) المطابقة من جميع الوجوه العقلية.

سؤال خالفت المعلم الأول < أرسطاطاليس > في الإمكان إذ يحكم^(٩) أن كلّ حادث يتقدّمه إمكان وموضوع؟

(٦) ذوات RS : ذواتاً KC.

(٧) فكيف KCSN : كيف R.

(٨) المثال KCR : S.

(٩) يحكم RS : حكم KC.

(١) جوهر آخر R : آخر KCS.

(٢) غير CRS : إلا K.

(٣) بنسبته CRS : بنسبة K.

(٤) إليه KCRtS : فيه R.

(٥) وجوده KRS : وجوبه C.

جواب ليس ذاك هذا الإمكان^(١) بل إمكان لا يوجد للأليات وسيأتيك .
 (١٦) مخلص القسطاس كل ما رأيت تكرر^(٢) أنواعه^(٣) متسلسلاً مترادفاً فطريق
 التفصي ما قلت فافهمم وقتش كل كلام حتى لا يقع الأمر ذهنيًا مأخوذاً ذاتاً عينية
 فتفضي إلى باطل، وأطنبت لعظم^(٤) حاجة مسث في ما بعد وكثرة الخطب فيه .
 ضابط: كل نوع لم يمتنع التكرر فيه لم يقف^(٥) فيه النهاية على حد وكل ما
 يفرض موجوداً وإن سلب النهاية عنه يبقى من العدد ما لم يقع بعد.

التلويح الثالث في بقايا تقاسيم^(٦) الوجود

(١٧) الطور الأول من التقسيم أنه ينقسم إلى واحد وكثير والحقيقي من الواحد
 أربعة: الأول والأحق^(٧) بالوحدة ما لا^(٨) ينقسم في الكم والحد لا بالقوة ولا بالفعل
 كذات الباربي عز جاره^(٩)، والثاني ما لا ينقسم في الكم أصلاً قوةً وفعلًا وإن تصوّر
 انقسامه إلى أجزاء الحد^(١٠) ذهناً كالعقول والنفوس، والثالث الواحد بالاتصال
 كالواحد من الخط والماء وهو قابل للقسم^(١١) بالقوة وأجزاؤه تتشابه^(١٢) وتشاركه
 في الحد، والرابع الواحد بالاجتماع كالإنسان الواحد من نفس وبدن مركب من جلد
 وعظام ونحوها، والواحد^(١٣) الغير الحقيقي هو بحسب شركة أما في المحمول
 فالاتحاد في النوع يسمى مشاكلة وفي الجنس يسمى^(١٤) مجانسة وفي^(١٥) الكيف
 مشابهة وفي الكم مساواة والاتفاق في الوضع مطابقة وفي الإضافة يسمى واحداً
 بالنسبة كما يقال نسبة النفس إلى البدن كنسبة السلطان إلى المدينة، وأما في

-
- (١) ذاك هذا الإمكان KC: هذا الإمكان ذاك (٨) لا CRS: لم K.
 RS.
 (٢) تكرار KRS: يكون تكرر C.
 (٣) أنواعه RS: نوعه KCNz.
 (٤) لعظم RS: لعظيم KC.
 (٥) لم يقف R: لا يقف KS لا وقف C.
 (٦) تقاسيم KN: تقسيم CRS.
 (٧) والأحق CSNz: واللاحق R ولاحق K.
 (٨) لا CRS: لم K.
 (٩) عز جاره KCS: تعالى R.
 (١٠) الحد KCRts: الماهية R.
 (١١) للقسم CRS: القسم K.
 (١٢) تتشابه KRS: متشابه C.
 (١٣) والواحد CRSN: فالواحد K.
 (١٤) يسمى R: - KCS.
 (١٥) وفي (في الموضعين) RS: في - KC.

الموضوع كقولهم الحلو والأبيض واحد أي هما^(١) محمولاً شيء واحد كالسكر مثلاً، ومن لواحق الواحد الهُو هو وهو أن يكون ذات واحدة لها اعتباران يُشار إليها إن صاحب هذا الاعتبار بعينه ذو ذلك كقولهم هذا القايِم هو الطويل^(٢)، والأحق بالوحدة الحقيقيّة مما ذكرناه^(٣) المتقدّم فالمتقدّم، ومن الواحد تامّ لا إمكان لزيادة فيه هو هو^(٤) كخطّ الدائرة، ومنه ناقص وهو ما يمكن فيه ذلك كالخطّ المستقيم والتامّ أحقّ بها، ومن لواحق الكثرة التغير والتقابل.

(١٨) طور آخر في التقسيم، والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وذلك على أنحاء: الأول تقابل الإيجاب والسلب لا في القضية وحدها بل في مثل قولك فرس ولا فرس^(٥)، والثاني تقابل المتضايفين كالأبوة والبنوة والمُضاف الحقيقي هو^(٦) الإضافة لا ما حُمِلت^(٧) عليه، والثالث تقابل الضدين وعرفتُهما كالسواد والبياض، والرابع تقابل الملكة والعدم^(٨) والملكة^(٩) على المشهور^(١٠) هي^(١١) القدرة للشيء^(١٢) على ما من شأنه أن يكون له متى شاء كالقدرة على الإبصار والعدم هو^(١٣) انتفاء هذه القدرة مع بطلان التهيؤ في الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه^(١٤) كالعمى لا كما للجرو^(١٥) قبل فتح البصر، والعدم الحقيقي المقابل للملكة الحقيقيّة هو انتفاء أمرٍ عمّا فيه إمكان وجوده أو في بعض ذاتياته كالعمى^(١٦) والظلمة وانتشار الشّعَر بداء الثعلب الذي هو بعد الملكة والمروديّة التي هي قبلها وعدم البصر الممكن في حقّ الشخص الأعمى وانتفاء اللحية للمرأة الممكنة^(١٧) لنوعها كلّ هذه عدميّات، وليس هذا عدماً بحثاً لأنه

-
- | | |
|-----------------------------------|--|
| (١) هما CRS : هو K. | (١٢) للشيء KCR : على الشيء S. |
| (٢) الطويل KRS : هذا الطويل C. | (١٣) هو K : CRS - |
| (٣) ذكرناه KCS : ذكرنا R. | (١٤) فيه KCS : له فيه R. |
| (٤) وهو هو KCNZ : وهو RS. | (١٥) لا كما للجرو KCS : لا كالجرو R. |
| (٥) ولا فرس KCS : R - | (١٦) كالعمى RS : فالعمى KC. |
| (٦) هو CRS : هي K. | (١٧) الممكنة : الممكن KCRS كالأكمه الذي لا يبصر فإنه وإن لم يكن له إمكان الإبصار بحسب شخصه فيكون له إمكان الإبصار بحسب نوعه المقوم لشخصه |
| (٧) حملت CS : حمل KRNz. | Nz. |
| (٨) الملكة والعدم CRS : الملكة K. | (١٠) على المشهور KCS : في المشهور R. |
| (٩) والملكة CRS : K - | (١١) هي RS : هو KC. |

يشترط فيه الإمكان ويكذب على المعدوم لهذا، ومن التقابل ما بين الواحد والكثير وليساً^(١) بضدين لتقوم الكثير بالواحد وليس تقابلهما بالسلب والإيجاب والعدم والملكة لأنهما وجوديان وليساً بمتضايين إذ الوحدة قد تكون دون إضافة كثرة^(٢) ومن ذلك تقابل الصور كالمائة والهوائية، فعدم الخلوّ والجمع خاصية الأول لا بدّ من صدق أحد طرفيه وكذب الآخر، والباقيات تكذب على المعدوم ومنها ما يكذب على غير المعدوم، وخاصية الثاني التلازم وخاصية الثالث الواسطة وجواز الانقلاب إليها من الجانبين ولا يوجد لغيره، والفرق بين الضدين والعدم والملكة إنّ لكلّ من الضدين وجوداً وله علّة وجوديّة والعدم لا ذات له ولا يحتاج في تصوّره إلى غير كونه الملكة في الموضوع وعلّة العدمي كالسكون عد علّة الملكة كالحركة.

(١٩) طور آخر وينقسم الوجود إلى متقدّم ومتأخّر، فمن المتقدم ما بالزمان كما لموسى على عيسى، وما بالشرف كما لأبي بكر الصديق^(٣) على عمر، وما بالطبع كتقدّم الجزء على الكلّ مثل ما للواحد على الاثنين وبالجملة تقدّم^(٤) ما يمتنع بعدمه الشيء ولا يجب بوجوده وحده^(٥)، والتقدّم بالرتبة فمنه رتبتيّ وضعيّ وهو ما^(٦) بحسب المكان كتقدّم الإمام على المأموم بالنسبة إلى المحراب ويتقدّم عليه المأموم بالنسبة إلى الآتي من الباب، وطبيعيّ^(٧) كترتب العموم كما إذا ابتدأت من الجوهر هابطاً إلى الإنسان وجدتّ التقدّم للأعمّ فالأعمّ^(٨) وإذا ابتدأت من الإنسان رجع التقدّم إلى الأخصّ^(٩) فما يليه، وكلّ ترتيب يتقدّم متأخّره بحسب الابتداء من الجوانب، والتقدّم بالذات وهو تقدّم العلّة الكاملة على معلولها فنقول تحرك الأصبع فتحرك الخاتم وما تحرك فما تحرك ولا نقول تحرك الخاتم فتحرك الأصبع وما تحرك فما تحرك، وأقسام التأخّر تُوازىها، وكذلك المعية ولا يجتمع التقدّم والتأخّر باعتبار واحد في شيء واحد ويجوز^(١٠) بالاعتبارين^(١١).

- | | |
|--------------------------------|--|
| (١) وليساً RS : فليساً KC. | (٧) طبيعي RS : طبعي KC. |
| (٢) كثرة RNz : كثرة KS كثير C. | (٨) التقدّم للأعم RS : المتقدم الأعم KC. |
| (٣) الصديق R : KCS -. | (٩) إلى الأخص KCS : للأخص R. |
| (٤) تقدم KCR : كتقدم S. | (١٠) ويجوز RS : فيجوز KC. |
| (٥) وحده KCRtN : وجوده RS. | (١١) بالاعتبارين KuCS : باعتبارين R. |
| (٦) وهو ما CRS : وما هو K. | |

(٢٠) طور آخر وينقسم الوجود إلى علّة ومعلول، فالعلّة^(١) على أحد مفهومَيها هي الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر وبالجمله ما يجب بوجوده وعدمه وجود شيء آخر وعدمه، والمعلول ما يكون وجوده من شيء آخر ويصير ضروريّ الوجود والعدم لوجوده^(٢) وعدمه، وقد يُقال العلّة بإزاء ما له مدخل في وجود الشيء فيمتنع بعدمه ولا يجب بوجوده، وهذه أربعة: فاعليّة وهي^(٣) ما به وجود الشيء كالتّجار للكرسيّ وقد تكون بالقوة كما هو قبل الشروع وقد تكون بالفعل كما هو بعده كانت كليتة كمطلقّة أو جزئيّة كالمشار إليه، منه عامّة كما قيل الصانع علّة للكرسيّ أو خاصّة، وقد تكون هذه أي الفاعليّة قريبة كالعفونة للحمى وقد تكون بعيدة كالاختقان مع الامتلاء، والأخرى مادّيّة وهي التي عنها الشيء كالخشب للكرسيّ، والصوريّة وهي التي يلزم منها وجود الشيء كصورة الكرسيّ فإنّها إذا وُجدت يلزم أن يكون الكرسيّ موجودًا لا بها بل بها وبغيرها، والغائيّة وهي التي لأجلها الشيء كحاجة الاستواء عليه وهي علّة فاعليّة للعلّة^(٤) الفاعليّة لماهيّتها ومعلولة في الوجود لها لا في عليّتها، وهي^(٥) تخرج إلى الفعل بعد الشيء وفي الحقيقة العلّة الغائيّة ما هي متمثلة عند الفاعل لا الواقعة عينًا، والعلّة قد تكون بالذات كالطبيب للعلاج وقد تكون بالعرض على جهتين إحداهما أن تكون العلّة بالذات غير ما وضع كالكاتب للعلاج وإنما بحسب كونه طبيعيًا، والأخرى أن يكون المعلول غير ما وُضع ككون السقمونيا مبرّدًا فإنه ليس بالذات كذا بل لآنه يستفرغ الصفراء، والعلّة القريبة للجسم المادّة والصورة، والفاعل المطلق للشيء ما هو علّة لجميع أجزائه وإن كان يجوز أن يكون علّة للمجموع^(٦) لأنه علّة بعض الأجزاء، وبالمعنى الأوّل لا يجوز أن يكون للشيء الجزئيّ علّتان فإنه إن لم يكن لأحدهما مدخل في وجوب الشيء ووجوده فليس بعلّة له^(٧) وإن كان له مدخل فهو جزء العلّة الكاملة والشيء الكلّي يجوز أن يكون له علّتان كالحرارة الكلّيّة التي عرفت عللها والإمكان للماهيّات الجوهرية والعرضيّة.

(٥) وهي KuC : وهي التي RS .

(٦) للمجموع RS : للجميع KC .

(٧) له KCS : R - .

(١) فالعلة KC : والعلة RS .

(٢) لوجوده KC : بوجوده RS .

(٣) وهي KCS : وهو R .

(٤) للعلّة KRS : العلة C .

(٢١) طور آخر وينقسم الوجود^(١) إلى ما هو بالفعل وإلى ما هو بالقوة فالأول^(٢) ما هو حاصل والثاني ما هو غير حاصل ولكن له استعداد الحصول وإن^(٣) كان القوة قد تُقال على المعنى الذي به يتهياً الفاعل للفعل وإذ ذاك ليس لعموم جوهريته أو جسميته فلمعنى^(٤) زايد وعلى المعنى الذي به يتهياً^(٥) الشيء^(٦) للانفعال وإذ^(٧) لم يكن لأمر عام فلسفي يخصه وإن كان القوة قد تُقال لمعنى في شيء يأبى عن التغير والانفعال، والقوة الثانية غير الأولى فإنها تجتمع مع الفعل ولا كذلك الأولى.

(٢٢) طور آخر وينقسم الوجود^(٨) إلى واجب وممكن والممكن^(٩) هو الذي ليس بضروري الوجود والعدم وهو ليس بعدمى فإنه يجتمع مع الوجود والماهيات فلا يكون عدمها وسلبها وليس عدم الواجب فيكون الممتنع أيضاً عدمه فلسفي^(١٠) عدمان وذلك مُحال^(١١) بل^(١٢) اعتبار عقلي وجودي والممتنع سلبهما^(١٣)، والممكن بشرط حضور العلة الكاملة يجب وجوده وبشرط عدمها يمتنع^(١٤) وعند قطع النظر عن^(١٥) الشرطين يمكن^(١٦) في نفسه، ومن خاصية الممكن صدق قسيمه عليه بشرايط وليس لغيره من الجهات هذا، والممكن لا يصير موجوداً من نفسه إذ لو ترجح وجوده على عدمه لذاته فهو واجب وعدمه على وجوده ممتنع بل وجوده لوجود علته^(١٧) وعدمه^(١٨) لعدمها، والواجب بذاته لا يجب بغيره فإنه إن بقي وجوبه^(١٩) عند فرض عدم الغير فلا تعلق أو لا يبقى فهو ممكن بذاته لا واجب، ولا بد من اعتبار الوجوب أولاً حتى يُوجد الشيء فإنه إن وُجد ثم وجب فقد وُجد

- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| (١) الوجود N: الموجود KCRS. | (١١) محال R: ممتنع KCS. |
| (٢) فالأول KCS: والأول R. | (١٢) بل KCR: بلا S. |
| (٣) وإن KRS: فإن C. | (١٣) سلبهما KRSN: سلبها C. |
| (٤) فلمعنى KaCRS: فالمعنى K. | (١٤) يمتنع CRSN: ممتنع K. |
| (٥) به يتهياً CSN: يتهياً به KR. | (١٥) عن KCSN: إلى R. |
| (٦) الشيء KRSN: للشيء C. | (١٦) يمكن KCS: ممكن R. |
| (٧) وإذ KCR: إذا S. | (١٧) علته RS: علة KC. |
| (٨) الوجود KaCRN: الموجود KS. | (١٨) وعدمه CRS: وعدمها K. |
| (٩) والممكن CRS: فالممكن K. | (١٩) وجوبه CRS: وجوده K. |
| (١٠) فللشيء CRS: فيكون للشيء K. | |

دون الترجيح^(١) ولا بد من الترجيح فالترجح بالعلّة فإنّ ما فُرض علته^(٢) إذا كان نسبةً الممكن إليها الإمكان كما في نفسه لا يوجد به .

(٢٣) فصل^(٣) وزوال المانع كسقوط القايمة^(٤) أيضًا له مدخل في علّة الهويّ^(٥) للسقف .

سؤال كانت مانعة والعلّة الطبع؟

جواب لو كان يجب بالطبع وحده دون سقوط المانع^(٦) لوُجد وإذا لم يجب إلّا مع الزوال فهو جزء العلّة إذ المعلول إذا لم يقع بما^(٧) فُرض علّة فليس بعلّة^(٨) لأنّ النسبة إليه بعد إمكانيّة .

سؤال واجبة به لولا المانع؟

جواب صحيح أي به مع^(٩) عدم المانع يجب وذلك ما نقول .

سؤال العدم كيف يُقال إنه علّة؟

جواب أمّا^(١٠) العدم وحده لا يجوز أن يكون علّة كاملة ولا علّة مفيضة للوجود وهذه أعلى العلل بل شيء ما باعتبار العدم يجب به^(١١) آخر فإذا أخذ المجموع لا يكون عدمًا بحثًا، أمّا العدم البحث لا يجوز أن يكون معلولًا إلّا بالعرض فإنّ الأمر الوجودي إذا أثر في العدم فيكون أثر^(١٢) في لا شيء وكلّ أثر في لا شيء ليس بشيء فلا عليّة فليس العدم مقدورًا ولا معلولًا .

- | | |
|---------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) الترجيح KCR : S | (٧) بما KCR : S |
| (٢) علته RS : KCN | (٨) بعلّة RS : KC |
| (٣) فصل CRSN : K - | (٩) به مع KCRt : أنه مع S أنه بعد R |
| (٤) القايمة RNi : القائمة CRS | (١٠) أمّا KCS : R - |
| (٥) علّة الهوى KCRNz : عليّة الهواء S | (١١) به KRS : فيه C |
| (٦) سقوط المانع RS : السقوط للمانع RC | (١٢) فيكون أثر KCR : فيكون أثرًا S |

المورد الأول

في واجب الوجود وما يليق بجلاله وكيفية فعله

وفيه خمس تلويحات

التلويح الأول: في ذاته

(٢٤) ولما كان كل واحد من الممكنات محتاجاً^(١) إلى العلة فجميعها محتاج لأنه معلول الآحاد الممكنة فيفتقر إلى علة خارجة عنه وهي غير ممكنة وإلا كانت من الجملة فهي إذن^(٢) واجبة الوجود، وأيضاً السلسلة المرتبة^(٣) من علل ومعلولات متناهية فتنتهي إلى ما لا يمكن^(٤) فيجب إذ لا وجه للامتناع، ونمهد على طريق آخر فنقول المجموع معلول الآحاد فعلة الكاملة إن كان كل واحد فيكون علة لنفسه ولعلله أو الجملة فهي والمجموع واحد أو بعض كيف اتفق والبعض^(٥) معلول فإذا لم يكن فيها غير معلول فجميع أبعاضه محتاجة إلى ما وراءها الخارج عن السلسلة الإمكانية وهو واجب الوجود، وكنا نسلك في غير هذا الكتاب اقتداء ببعض الكبار >أبي علي ابن سينا<^(٦) مسلماً وهو أن الواحد الوجود^(٧) لا يجوز أن يكون وجوده غير ماهيته فإن الماهية يجوز أن تكون علة لبعض صفاتها كالمثلث لزواياه ولا يجوز أن تكون علة لوجود نفسها فتكون قبل الوجود موجودة ولا يكون الوجود الذي هو صفة الماهية^(٨) واجباً إذ كل عرضي بين أنه ممكن فكل ما وجوده غير ماهيته ممكن، نقد^(٩): وهذا إقناعي فإن لقائلي أن يقول على هذا الطريق الوجود المحمول على الماهيات عرضي وكل عرضي يتأخر وجوده عن وجود الماهية وكذا الصفة فالماهية قبل الوجود يجب أن تكون موجودة هذا محال والقسطاس أثبت أن الوجود في الأعيان لا يزيد^(١٠) على الموجود فانهدم الأساسان.

(٧) الواجب الوجود Ku: الواجب وجوده

CS واجب الوجود R.

(A) الماهية RS: لماهية KC.

(٩) نقد KCSN: أقول R.

(١٠) لا يزيد KCR: ليس بزايد S.

(١) محتاجاً CRS: محتاجة K.

(٢) فهي إذن KCS: فإذاً هي R.

(٣) المرتبة KRS: المرتبة C.

(٤) لا يمكن CRS: يمكن K.

(٥) والبعض KCS: فالبعض R.

(٦) أبي علي ابن سينا KaNz.

(٢٥) وأقول بطريق عرشي إن الذي فصل الذهن وجوده عن ماهيته فماهيته إن امتنع وجودها لعينه لا يصير شيء منها موجوداً وإذا صار شيء منها موجوداً^(١) فالكلّي له جزئيات أخرى معقولة لا تمتنع لماهيتها إلا لمانع بل ممكنة إلى غير النهاية^(٢) وقد علمت أن كل ما وقع من جزئيات كلّي بقي الإمكان بعد فإذا^(٣) كان هذا الواقع واجب الوجود وله ماهية وراء الوجود فهي إذا أخذت كلّيّة أمكن وجود جزئي آخر لها لذاتها إذ لو امتنع الوجود للماهية لكان المفروض واجباً ممتنعاً^(٤) باعتبار ماهيته هذا محال، غاية ما في الباب أن يمتنع بسبب غير نفس الماهية^(٥) فيكون ممكناً في نفسه.

سؤال أويكون واجباً؟

جواب جزئيات الماهية الكلّيّة وراء ما وقع ممكنات كما سبق فليست واجبة فإذا كان شيء من ماهيتها ممكناً فصار الواجب أيضاً باعتبار ماهيته ممكناً وهذا محال فإذاً إن كان في الوجود واجب^(٦) فليس له ماهية وراء الوجود بحيث يفصلها الذهن إلى أمرين فهو الوجود الصّرف البحت الذي لا يشوبه شيء أصلاً من خصوص وعموم، وما سواه لمعة عنه أو لمعة عن لمعة لا يمتاز إلا بكماله ولآته كلّ الوجود وكلّ الوجود.

سؤال فالوجود كلّي^(٧) فله^(٨) جزئيات ممكنة وأتمم على ما سبق؟

جواب صرف الوجود الذي لا أتم منه كلّ ما^(٩) فرضته فإذا نصرت فهو هو إذ لا مّيز في صرف شيء والمُخالط منه ليس هو الواجب المذكور إذ الذي فصله الذهن إلى وجود وماهية ليس ممّا^(١٠) لا يقبل العرضي ويمنع الشركة كيف ويقع بالضرورة تحت مقولة من المقولات؟ وهذه^(١١) عرشيّات إلهامية^(١٢) فواجد الوجود لا يتكثر أصلاً وليس في الوجود واجباً.

(١) وإذا صار شيء منها موجوداً KCS : - (٧) كلّي KCRS : كله كلّي N.

R. (٨) فله KCSN : وله R.

(٢) النهاية KRS : نهاية C. (٩) كل ما KCS : كما R.

(٣) فإذا CRS : وإن K. (١٠) ممّا KCS : ما R.

(٤) ممتنعاً KRS : ممتنع C. (١١) وهذه KC : فهذه RS.

(٥) غير نفس الماهية KCR : غير ماهيته R. (١٢) عرشيّات إلهامية KCRT : إلهامات عرشية

RS.

(٦) واجب KRS : واجباً C.

(٢٦) طريق عرشي لو كان في الوجود واجبان لم يمكن الاشتراك بينهما من جميع الوجوه إذ لا بدّ من مميّز ولا الافتراق من جميع الوجوه إذ لا بدّ من الشركة^(١) في وجوب الوجود فلا بدّ من اشتراكٍ وافتراقٍ فيلزم إمكان المقسّم والمقسّم وقد فرضنا واجبين هذا محال، وواجب الوجود لا جزء له من طريق آخر فإنه يصير معلولاً فيمكن.

(٢٧) قال المحصلون واجب الوجود إن كان نوعه يقتضي أن يكون هو فلا يكون من نوعه واجب آخر وإن لم يكن فتخصّص نوعه به لعلّه فلم يجب فنوعه هو فحسب، وإذ لا جزء فلا جنس ولا فصل فكلّ^(٢) جسم منقسم بالكمّ وأجزاء الحدّ وكلّيته ينقسم^(٣) إلى أنواع وأشخاص وليس واجب الوجود كذا فالجسم^(٤) والقيام به ممكن فيحتاج إلى واجب قبله.

سؤال واجب الوجود يشارك^(٥) الأشياء في الوجود فلا بدّ وأن يفارقها بشيء فيتركّب ويصير معلولاً؟

جواب الامتياز قد سبق أنّه بما وراء الماهيّة يجب في ما يقع بالتواطؤ وفي الكلّي الواقع بالتشكيك^(٦) يصحّ^(٧) الامتياز بالكمال في الشيء نفسه، وقد علّمك القسطاس السابق.

سؤال الوجود المطلق إن اقتضى أن يكون واجباً فليكن كلّ موجود كذا وإن لم يقتض فالوجوب ممكن فواجب الوجود وجوبه ممكن؟

جواب أمّا أنّ الواجب بذاته من أقسام الوجود ضروريّ ساعدتني عليه^(٨) وأمّا أنّ مفهومه لا يقتضي الضرورة إذ هو واقع على الحادث والممكن أيضاً بيّن وساعدت فقولك في المقدّمة وإن لم يقتض الوجود أن يكون واجباً فوجوبه ممكن غير صحيح إذ الوجوب لا يمكن إلّا أن يُعنى به الإمكان العامّ أو المحتمل فلا يضرّه أن يمكن فلا ينتج نقيض مقصودنا^(٩)، وإذا تأملت القسطاس السابق لا ترى^(١٠) لهذا

(١) إذ لا بد من الشركة KCS: فلا بد من (٦) بالتشكيك RS: بالتشكيك KC.

الشركة R. (٧) يصح CRS: يجب K.

(٢) فكل RS: وكل KC. (٨) عليه KCS: R -.

(٣) ينقسم KCSN: منقسم R. (٩) مقصودنا KCRtS: مطلوبنا R.

(٤) فالجسم RSN: والجسم KC. (١٠) لا ترى CRSN: لم تر K.

(٥) يشارك KuS: شارك CN يشاركه R.

اتَّجَاهًا^(١) إذ للماهية الذهنية المطلقة اعتبارات غير ما للماهية العينية^(٢) الواقعة وهو واحد ولا تزيد وحدته عليه وقد علّمك القسطاس، واندفع بالقسطاس أيضًا ما يُظنّ من أنّ الوجوب يزيد عليه مع أنّ الوجوب ليس إلّا كمال الوجود الغير المحتاج إلى علّة فحسب، وواجب^(٣) الوجود لا يشارك الأشياء في معنى جنسيّ فلا يحتاج إلى فصل.

سؤال هو موجود لا في موضوع فيقع تحت مقولة الجوهر^(٤)؟

جواب ليس هذا حدًا للجوهر ولا رسمًا حقيقيًا ومع ذلك لا نعني الموجود لا في الموضوع بالفعل حتى إن^(٥) مَنْ علم أنّ الجيم^(٦) جوهر علم بالضرورة أنه موجود ونسبة الجوهرية إليه غير معلولة بخلاف الوجود بالفعل بل معناه أنّ له ماهية إذا وُجدت تكون لا في موضوع والوجود^(٧) البحث ليس كذا، ثم الوجود إذا لم يكن جنسًا كما^(٨) سبق فبإضافة أمرٍ سلبيّ ما استحقّ الجنسية، وإذ لا جنس له ولا فصل له^(٩) فلا حدّ له وإذ لا واجب غيره فلا ندّ له ولما كان بريًا عن الموضوع فلا ضدّ له على ما سبق^(١٠) وكلّ^(١١) معلوله فلا ضدّ له الذي فُسّر في إطلاق العامة بالمساوي في القوة الممانع، ولا بُعد له فلا جهة ولا إشارة^(١٢) إليه إلّا بإشارة عقلية وهو الوجود البحث فلا ذات في نفسه موجودٌ إلّا هو^(١٣) وإذ كلّ هوية شرّز من نوره فلا هو على الإطلاق إلّا هو، ولما امتنع فيه القسمة على الاعتبارات فهو الواحد المطلق، وهو الحقّ لأنّ حقيقة كلّ شيء خصوصية وجوده الثابت له فلا أحقّ بالحقيقة ممّن نفس وجوده خصوصية^(١٤) والحقّ قد يُقال بإزاء ما يكون الاعتقاد بوجوده صادقًا فلا أحقّ بأن يكون حقًا ممّن يدوم الاعتقاد بوجوده صادقًا بل وبأنّه

فصل له S.

(١) لهذا اتَّجَاهًا KCSN: اتَّجَاهًا لهذا R.

(١٠) فلا ضدّ له على ما سبق KCS: على ما

(٢) للماهية العينية RS: للعينية KC.

سبق فلا ضدّ له R.

(٣) وواجب RSN: واجب KC.

(١١) وكلّ CRS: فكلّ K.

(٤) الجوهر KRS: الجواهر C.

(١٢) ولا إشارة RS: فلا إشارة KC.

(٥) حتى إن RS: حتى KC.

(١٣) فلا ذات في نفسه موجودٌ إلّا هو

(٦) الجيم KCR: الجسم S.

KuCNz: فلا ذات في نفسه موجودة إلّا

(٧) والوجود KCSNz: والموجود KaR.

هو RS فلا هو في نفسه إلّا هو N.

(٨) كما RS: لما KC.

(١٤) نفس وجوده خصوصية KCSN: نفس

(٩) وإذا لا جنس له ولا فصل له C: وإذ لا

وجوده خصوصيته CR.

جنس له ولا فصل KRN: وإذ لا جنس لا

لذاته^(١) موجود^(٢) بل ولأنه^(٣) هو الوجود البحت، وهو الخير المحض باعتبار أنه يتشوقه كل شيء ومنه وجوده وباعتبار^(٤) أنه نافع والشرّ عديمي كما ستعرف^(٥) والإمكان شرٌّ إذ ليس فيه استحقاق وجود وأخذ عديمًا لهذا المعنى فالخير المطلق هو الوجود المطلق وهو تام لم يفصل^(٦) من نوعه ما يكون ذاتًا أخرى.

(٢٨) وطريق آخر من البرهان على واجب الوجود هو أن الهيولى غير واجبة ولا الصورة وإلا استغنى^(٧) كلٌّ عن صاحبه ولا يجوز أن يكون شيان كلٌّ يجب به وجود الآخر فيكون علّة لنفسه وعلته وذلك مُحال فمجموعهما^(٨) وهو الجسم ممكن ومحتاج إلى واجب غير جرمي وإلا عاد الكلام إليه^(٩)، والأجسام واجبة التناهي ولا يترتب ذلك الواجب عن أمرين وإلا لكان^(١٠) حاله حال الجسم، وأيضًا لما عرفت أن الحركات ليست بطبيعية للجسم فلها محرك غير متحرك وغير متغير فإن^(١١) أمكن انتهى إلى واجب^(١٢)، والطريق الأول أشرف فينظر إلى الوجود فيشهد بالواجب فنعرف^(١٣) الواجب وبه غيره.

(٢٩) طريق آخر وإذا يتر الله لنا برهان حصر المقولات في ما ذكرنا فواجب الوجود لا يقع تحت مقولة إذ ما من مقولة إلا وشوهد من جزئياتها حادث أو مفتقر إلى مميز أو محل فيكون ممكنًا فيمكن جنسه المخصّص ففي طبيعة جنسه الإمكان إذ ما يجب لماهيته لا يمكن بسبب فجميع المقولات ممكنة مفتقرة إلى واجب لا يقع تحتها فيكون وجودًا بحثًا غير متكرر فيحوج التكرار^(١٤) إلى مميز مؤذن بالإمكان.

(٨) فمجموعهما KCS: فمجموعها R.

(٩) إليه KCS: فيه R.

(١٠) لكان R: كان CS كانت K.

(١١) فإن KR: وإن CS.

(١٢) واجب KRS: واجب الوجود C.

(١٣) فنعرف KRS: ونعرف C.

(١٤) التكرار KCSN: R -.

(١) لذاته KCS: لذاته R.

(٢) موجود KRS: موجودًا C.

(٣) بل ولأنه CRS: ولا بأنه K.

(٤) أنه يتشوقه... وباعتبار KCR: S -.

(٥) ستعرف KRS: ستعرفه C.

(٦) يفصل CRS: يفصله K.

(٧) وإلا استغنى KuS: وإلا لاستغنى RR

ولا استغنى C.

التلويح الثاني

في كلام جملي في صفاته

(٣٠) إن من المعقول قسمين^(١): ذات كمالها بنفسها وذات فرض أن جميع ما للأولى بنفسها فلها من الضمات^(٢)، وصريح العقل حاكم^(٣) بأن الأولى أتم لعدم افتقارها في ما لها إلى زايده، فالمتجردة عن الصفات إذا كان لها في نفسها من الكمالات ما للمحفوفة بها بل أكثر فهي أكمل.

ضابط: كل ذات فعلت وقبلت فالفعل بجهة^(٤) والقبول بأخرى لوجهين: الأول^(٥) إن الفعل للفاعل قد يكون في غيره والقبول للقابل لا يكون في غيره، والثاني^(٦) إن القابلية لا تقتضي إلا التهيؤ والاستعداد والفاعلية مقتضية للوجوب فالمقتضى للإمكان غير جهة تقتضي الوجوب، والوجوب مبطل للقوة التي اقتضاها القابلية ولا يُطْلَق شيء بذاته ما^(٧) اقتضاه لذاته فهما جهتان، ولو^(٨) كانتا جهة واحدة لقب^(٩) كل ما فعل بنفسه وفعل كل ما قبل بنفسه^(١٠) وهاتان^(١١) الجهتان يعود الكلام إليهما حتى ينتهي إلى جهتين في حقيقة الذات إن كان ما استفادتهما^(١٢) من غيرها.

(٣١) مخلص واجب الوجود لا يجوز أن يكون له صفة واجبة لما علمت أن لا واجبان في الوجود ولا شيئان كل هو الوجود البحت، وأيضاً بالضرورة قامت الصفات بالذات فإن قامت أيضاً بها فليس ولا واحد منهما بواجب^(١٣)، أو قامت الصفات وحدها بها وكل ما قام بغيره لو لم يكن هو لم يكن فوجوده بغيره فيمكن لذاته^(١٤) فالصفات ممكنة، وليس^(١٥) مرجحها الذات فتقبل الذات الوحدانية^(١٦)

(٩) لقب KCS: لقب R.

(١٠) وفعل... بنفسه KCR: - S.

(١١) وهاتان RSN: وهذان KC.

(١٢) استفادتهما KuCR: استفادتهما S.

(١٣) بواجب KRS: بواجب الوجود C.

(١٤) لذاته KC: بذاته RS.

(١٥) وليس KCS: فليس R.

(١٦) الوحدانية KCS: الذاتية R.

(١) قسمين KNi: قسمان CRS.

(٢) الضمات KCNi: الصفات RS.

(٣) وصريح العقل حاكم RSNz: صرح

العقل حاكماً KC.

(٤) بجهة KRSN: - C.

(٥) الأول KCSN: آ R.

(٦) والثاني KCSN: ب R.

(٧) ما KaCRSN: مع K.

(٨) ولو KCR: فلو S.

وتفعل بجهة^(١) هذا محال ولا غير الواجب إذ لا واجب غيره ولا ينفع فعل أيضًا عن معلوله وهو بيّن مع أنّه يكون^(٢) فَعَلَ وانفعل عن الفعل فاشتمل على جهتين تعالى الواحد الحقّ عنهما، فمن الأمّهات العوالي العرضيّة لا يجوز عليه إلاّ الإضافة كالمبدئيّة والعلّيّة إذ يتغيّر ما على يمينك أو في محاذاتك دون تغيّرك فلا يحتاج إلى قبول وتغيّر في الشيء نفسه، وما سواها^(٣) من العوالي يلزم منها شيء من المحالات التي ذكرت^(٤)، فله تعالى صفات إضافية لا صفات يلزمها الإضافة فتكون^(٥) في نفسها كيفيّة أو نحوها ويلزم ما قلنا، وله صفات سلبية كالقدوسيّة والفرديّة والأحديّة وهي سلوب لعوارض وقسميّة لا تخلّ بوحديّته عزّ سلطانه.

(٣٢) ضابط جامع كلّ شيء حكم العقل أنّه كمالٌ لذاتٍ ما من حيث هي ذات وموجودٌ من غير اعتبار خصوص تجسّم^(٦) وتركّب^(٧) وعارض ما وتكثرٍ وممكنٌ بالإمكان العامّي فيمكن بالإمكان العامّ على واجب الوجود فيجب لأنّه كمال للوجود من حيث هو وجود ولا يوجب تكثرًا فلا يمتنع، والوجود البحث الواجبيّ أولى بكلّ كمال غير متكثر. وهو المعطى لكلّ كمال ويمتنع أن يعطى الكمال القاصر عنه فيصير المستفيد أشرف من المفيد هذا محال، وإذا كان العلم والحياة وغيرهما كذا فتجب له والممكن العامّ على واجب الوجود يجب له إذ لا يمكن بالإمكان الخاصّي^(٨) شيء عليه فيوجب فيه جهة إمكانيّة فيتكثر وهذا تعرفه في ما بعد أخرناه لغرض.

التلويح الثالث

في الفعل والإبداع

(٣٣) ظن العامة أنّ الفعل هو أن يكون وجود شيء عن غيره بعد أن لم يكن، وكثير منهم قال إنّ البارئ فرضٌ عدمه^(٩) لا يخلّ بوجود العالم إذ الموجود بوجوده

- | | |
|-----------------------------|--------------------------------|
| (١) بجهة KRS: بجهة واحدة C. | (٦) تجسم KC: جسم R بجسم S. |
| (٢) يكون KCR: قد يكون S. | (٧) تركيب KCS: تركيب R. |
| (٣) سواها KCS: عداها R. | (٨) الخاصّي KuRS: الخاص C. |
| (٤) ذكرت CS: ذكر KR. | (٩) فرض عدمه KRtS: لو فرض عدمه |
| (٥) فنكون CRS: نكون K. | KaCR. |

استغنى عن الفاعل فلا يُوجد ما وُجد ومثّلوا بالبناء الباقي بعد البناء، قلنا أن ننظر في ما إذا كان وجود شيء عن غيره بعد أن لم يكن فلأنه سلّم مفعوليته، فنرى^(١) ما له مدخل في المفهوم وما زاد وأورد فصار أخص من المفعول أو وجب حذف فصار أعم كتنقييد بالإرادة أو بالطبع فنقول أما إن هذه لا^(٢) مدخل لها فلأن التنقييد بها لا يناقض^(٣) مفهوم الفعل ولا يوجب التكرير^(٤) كقولك فَعَلَ بالطبع: لو^(٥) كان مشروطاً فيه الإرادة لَنَاقَضَ^(٦) أو بالطبع لتكرّر، وأما أن التنقييد بسبق العدم لا وجه له فلأن العدم للحادث^(٧) لا^(٨) ينسب إلى الفاعل بل نسبة الحادث إليه من حيث إفادة الوجود حتى لو وُجد بذاته بعد العدم لم يكن فعلاً فإذن التعلّق بالفاعل من حيث تعلّق وجوده الممكن به، ومفهوم الوجوب^(٩) بالغير لذاته لا يمنع الدوام واللاذوام وتعلم أن الصفة الدائمة للشيء الغير الدائمة لغيره حملها عليه أولى منه^(١٠) ولم يلحق الثاني إلا وقد لحق الأول دون العكس، فإذا كان شيئان: واجب بغيره دائماً وواجب به وقتاً ما فلم يلحق الوجوب بالثاني إلا وقد^(١١) كان لاحقاً بالأول فيصح^(١٢) أن يُقال للدايم إنه^(١٣) واجب بغيره وقتاً ما ولم يمكن أن يُقال للحادث إنه واجب به دائماً، فالأول هو أحقّ بالنسبة إلى الفاعل^(١٤) والمفعولية وإن لم يسمّ مفعولاً اصطلاحاً فلا مشاحة فيه ليخترع له اسم^(١٥) أعلى وهو الإبداع، ثم الممكن لا يصير واجباً من ذاته فترجّحه ما دام موجوداً ووجوبه بغيره إذ لو انتفى الفاعل وبقي لذاته صار واجباً في نفسه مرجّحاً.

سؤال الوجود في الزمان الأول رجّح^(١٦) بقاءه في الزمان الثاني؟

جواب المرجّح لا بدّ وأن يبقى لدى الترجيح إذ المعدوم لا يرجّح والإضافة

(١٠) أولى منه: يريد أن حملها على ما هي

دائمة له أولى من حملها على ما ليس

بداية له Ka.

(١١) ألا وقد RS: ألا و KC.

(١٢) فيصح KRS: فصيح C.

(١٣) للدايم أنه KCS: للدايم R.

(١٤) الفاعل CRS: الفاعلية K.

(١٥) اسم KuCN: اسماً RS.

(١٦) رجّح KCRS: مرجّح N.

(١) فنرى C: ونرى RS فيرى K.

(٢) لا RS: فلا KC.

(٣) يناقض KuCS: ينافى R.

(٤) التكرير KuC: التكرّر RS.

(٥) لو KUC: ولو RS.

(٦) لناقض KuCS: ليناقض R.

(٧) للحادث KCR: الحادث S.

(٨) لا KCR: ولا S.

(٩) الوجوب KuCRtS: الوجود RN.

إلى الزمان باطلة ببطلانه فكيف يرجح؟ وأمّا مثال البناء والبناء فليعلم^(١) أنّ الشيء قد يكون له علّة وجود وعلّة ثبات كالصنم مثلاً فإنّ علّة وجوده الفاعل وعلّة ثباته ييوسة^(٢) العنصر الحافظ لشكله، وقد يكون علّتهما واحدة^(٣) كالقالب المُشكّل للماء المبقي للشكل ببقايه معه فإذا عدمت علّة الوجود لم تبقَ^(٤) علّة الثبات فلا تصوّر للوجود^(٥).

التلويح الرابع

في ترتيب المعلول على العلّة

والإشارة إلى كيفية العلل التي وجب فيها النهاية وما لم تجب

(٣٤) اعلم أنّ وجود المعلول متعلّق^(٦) بالعلّة من حيث هي^(٧) على الجهات التي صارت بها علّة من وجود ما ينبغي وارتفاع ما لا ينبغي كالحاجة إلى مُعاون كالنَشَار^(٨) إلى مثله أو وقتٍ أو مادةٍ أو زوالٍ مانعٍ أو جودٍ آلةٍ أو إرادةٍ أو داعٍ كحاجتك في إرادة الأكل إلى الجوع وكلّ ما يصير به أمرٌ ما علّةٌ لغيره بالفعل فله مدخل، فإذا وُجد الجميع لم^(٩) يتأخّر عنه المعلول، وإذا انتفى المعلول فإنّما لانتفاء علّته بجميع أجزائها أو لانتفاء جهةٍ هي بها علّةٌ فإذا استمرّ عدم العلّة على الطريقتين^(١٠) دايماً تسرمد عدم المعلول وإذا تسرمد وجودها بالفعل تسرمد المعلول، والإبداع هو أن يكون وجود شيءٍ عن شيءٍ غير متوقّف على غيره أصلاً كمادّةٍ ووقتٍ وشرطٍ ما وهو غيرُ التكوين المنسوب إلى المادّة والأحداث المنسوب إلى وقتٍ وأعلى منهما، فكلّ^(١١) مسبوق بالعدم غيرُ مُبدعٍ لحاجته إلى حضور أمرٍ ما مما ذكر^(١٢).

(٧) هي KCR : هي هي S.

(٨) كالنَشَار RS : كما لنَشَار KC.

(٩) لم KCRSN : لا K.

(١٠) الطريقتين KCRS : الطرفين N.

(١١) فكل RS : وكل KC.

(١٢) ذكر KRS : ذكرنا C.

(١) فليعلم KCR : فيعلم S.

(٢) ييوسة KuCSN : R -.

(٣) واحدة K : واحد C واحداً RS.

(٤) لم تبق RS : إن لم تبق KC.

(٥) فلا تصوّر للوجود KuC : فلا يتصوّر

الثبات RS.

(٦) متعلّق RS : يتعلّق KC.

(٣٥) واعلم أنَّ الممكن المتأخّر عن العلّة الكاملة بالذات إنما وجوبه بغيره^(١) بعد إمكانه لذاته^(٢) عقلاً، إذ لو وجب بذاته أو امتنع فلا تعلّق له^(٣) بالغير، والممكن لا يستحقّ الوجود، لستُ أقول يستحقّ العدم ليمتنع، فلا استحقاق وجوده باعتبار الإمكان قبل استحقاق الوجود بغيره فلا كونه يتقدّم عقلاً^(٤) على كونه، وهو الحدث^(٥) الذاتيّ المتحقّق في كلّ وقت في دايم الوجود^(٦) بغيره أيضاً إذ من ذاته لا يستحقّ الوجود ومن غيره يستحقّ ﴿فكُلَّ﴾^(٧) شيءٍ هالكٍ إلّا وجهه^(٨) (٨٨/٢٨) أي جهة الوجوب به، فإذا حدث شيء فلا محالة^(٩) ترجّح وجوده ولا بدّ^(١٠) وأن يكون المرجّح أو جهة ما لها مدخل في الترجيح^(١١) حدث إذ لو دام الترجيح لدام الترجّح والوجود، ثم يعود الكلام إلى الحادث المترجّح^(١٢) غير منقطع، إمّا أن يتسلسل علل حادثة واقعة معاً وقد بطل بالبرهان والضابط أو يتسلسل علل متعاقبة ويتعيّن هذا ولا ينقطع إذ يعود هذا الكلام في أوّل حادث فكلّ حادث فلحدوثه أسباب متسلسلة عديمة النهاية متعاقبة لا تجتمع أصلاً، والحادث من غير الحركات الغير الواقعة دفعةً إن لم يبقَ فأَنْ وجوده غيرُ آنٍ عدمه وبين الآنين^(١٣) زمان فله ثبات فلا بدّ من علّة ثبات ولا تتسلسل^(١٤) إذ هي معاً فينتهي إلى الواجب، ثم من الظاهر أنّ في الوجود أشياء ثابتة من الممكنات ومجموع الممكنات ثبتت أو بطلت لها علّة ثبات، فمبدأ الوجود والثبات للجملة من حيث هي جملة هو الواجب وجوده.

سؤال الحادث إذا حصل وله علّة ثبات فنسبته إليها ليست دائمة وإلّا لدامت^(١٥) ولكنّها حادثة فللنسبة علّة حدوث وثبات ثم يعود الكلام إلى نسبة النسبة في نسبتها إلى علّة الثبات فيتسلسل^(١٦) العلل الثابتة^(١٧) إلى غير النهاية؟

- | | |
|--|--|
| (١) بغيره KCRN : لغيره S. | (١١) المترجّح KaRS : المترجّح KC. |
| (٢) لذاته KCSN : بذاته R. | (١٢) الآنين KCSN : آنين R. |
| (٣) له RS - : KC. | (١٣) ولا تتسلسل : وعلل الثبات مجتمعة إذ لا |
| (٤) عقلاً KRS - : C. | يثبت الشيء مع زوال مثبتته كما مرّ ولا |
| (٥) الحدث KuCN : الحدوث RS. | يتسلسل تلك العلل إلى غير أن النهاية |
| (٦) دايم الوجود KCS : الدايم الوجود R. | بسبب اجتماعهما كما سبق في ضابط |
| (٧) فكل RS : وكل KC. | التناهي واللاتناهي Ka. |
| (٨) فلا محالة RSN : لا محالة KC. | (١٤) لدامت KCSN : دامت R. |
| (٩) ولا بدّ KuC : فلا بدّ RS. | (١٥) فيتسلسل RS : يتسلسل C وتسلسل K. |
| (١٠) في الترجّح KSN : في الترجّح R. | (١٦) الثابتة KCR : التامة S. |

جواب فلولاً وجود شيء ثباته على سبيل الحدوث متجدد الاتصال وهي الحركة الدائمة^(١) المقرّبة والمبعدة للعلل للزم السؤال شديداً، فالحركة من حيث عدم ثبات آحادها توجب حدوث حوادث ومن حيث ثبات نوعها قد لا تنافي^(٢) الحادث بل باستمرار مدّة تُثبت نسبة الحادث إلى علته الموجدة والمثبتة حتى يأتي عدد من نوعها يوجب قطع النسبة فينعدم الحادث فأثبتت النسبة بثبات مدّة وأوجب الحدوث والبطلان لتجدد أعداد المدّة، فانظر إلى حركة أوجبت النهار لطلوع الشمس مدّة وبقائها فوق الأرض جملة تثبت بصنفها^(٣) مثلاً متجدداً أعدادها إلى أن قربت من الغروب فبطل النهار فضروري^(٤) وجود حركة دائمة لا تنصرم وقد علمت أنها الدورية وهي نفسانية^(٥).

(٣٦) واعلم أنّ المباشر للحركة لا يجوز أن يكون عقلاً محضاً أي مجرداً عن المادّة بالكلّيّة إذ لا بدّ له من تخيل حدود جزئية فإنّ الحركة من (ج) إلى (ب) غير الحركة من (ب) إلى (ب)^(٦) والرأي الكلّي لا تنبعث منه الإرادة الجزئية إذ ليس تخصّصه لنفسه بجزئيّ أولى من غيره والعقل رأيه الكلّي متساوي النسبة إلى النقط فلا يلزم تعيين نقطة منه، ورعاية الأوضاع لا بدّ لها من قوّة تخيلية في جسم^(٧) فلا يمكن^(٨) للمجرد عن المادّة ذلك بل المباشر للحركة نفسها.

سؤال الحركات معلولة للإرادات الجزئية والإرادات الحادثة لا بدّ وأن يكون لها علل من نوع فوقها فيثبت طبقات^(٩) من الأنواع علل ومعلولات لا تنتهي معاً^(١٠)؟ جواب لولا أنّ النفس المحركة^(١١) لهذه لها إرادة كلّيّة تستند إليها الإرادات الجزئية للزم هذا^(١٢) إلّا أنّ لها إرادة دائمة كلّيّة بإزاء حركة دائمة توجب إرادات جزئية فكلّ نقطة نفرض وصول المتحرك إليها من ضرورة الإرادة الكلّيّة لمطلوب

- | | |
|--|--|
| (١) الدائمة KCSN: الدائمة R. | (٦) من ب إلى د KCSNz: من ب إلى ج R. |
| (٢) قد لا تنافي KCNz: قد لا يتأتى في RS. | (٧) في جسم... بل المباشر KCR: S -. |
| (٣) تثبت بصنفها KuCNz: ثبت نصفها RS. | (٨) فلا يمكن KCN: فلا يكون R. |
| (٤) ضروري KCRtS: فصار إلى R. | (٩) لها... طبقات KCR: S -. |
| (٥) وقد علمت... نفسانية KaCRSN: - K. | (١٠) لا تنتهي معاً KCS: معاً لا تنتهي R. |
| | (١١) المحركة KCR: المجردة S. |
| | (١٢) هذا KCS: ذلك R. |

كلّي ثابت يتخصّص إرادة جزئية^(١) بالتحريك عنها إلى أخرى، فالوصول إلى كلّ نقطة مع الإرادة الكلّية علّة لها جزء ثابت وهو الإرادة الكلّية ومتجدّد وهو وصول النقطة للحركة منها إلى غيرها وهذه الحركة علّة الوصول من نقطة^(٢) إلى نقطة أخرى^(٣) فلا زالت الحركات علّة الوصول إلى النقط والوصول من الإرادة الكلّية موجباً^(٤) للإرادة الجزئية ولا تحتاج الإرادة إلى نفس حركة احتاجت تلك الحركة إليها حتى يلزم الدور بل إلى عدد^(٥) آخر من نوعها فلا دور ممتنعاً.

سؤال الحركة إن كانت علّة لحدوث^(٦) شيء لا تكون^(٧) قبل وجودها ولا مع وجودها إذ لا بدّ وأن تحصل ثمّ تصير علّة وبعد الحصول لا بقاء للحركة زماناً فلا علّة؟

جواب بعد وجودها بالذات ومع وجودها بالزمان كما يُتوهم من حركة الشعاع مع حركة الشمس أو حصوله شيئاً فشيئاً لحركتها^(٨) كما يحسن حقيقةً وإذ قد علمت من طريق آخر إنّ القبلّيات لا انصرام لها ولا أوّل منها فمن طريقتين ثبت دوام الحوادث سلسلة^(٩) متعاقبة.

(٣٧) فصل قيل إنّ كلّ حادث قبل حدوثه ممكن وليس إمكانه نفس^(١٠) العدم فقد يكون العدم مع امتناع الوجود، وليس قدرة القادر عليه إذ يُقال هو غير مقدور لأنه غير ممكن قولاً^(١١) صحيحاً ولو كان المعنى واحداً لكان تعليل الشيء بنفسه، وإذا كان متحقّقاً إمكان الحادث قبله وليس أمراً يقوم بنفسه إذ لو كان كذا لما وُصف به غيره وما أضيف إليه فلا بدّ له من موضوع فكلّ حادث يتقدمه مادّة وإمكان.

(٣٨) تفصيل قول المعلم الأوّل أرسطاطاليس^(١٢) أنّ كلّ حادث يسبقه قوة وجود وموضوع لا يعني به الإمكان الحقيقيّ لما سبق في القسطاس إذ الإمكان إن

-
- | | |
|--|---|
| (١) فكل نقطة . . . إرادة جزئية KCR : S - | (٨) لحركتها KC : RS |
| (٢) من نقطة RS : KC - | (٩) سلسلة KaCRS : متسلسلة K |
| (٣) إلى نقطة أخرى KCS : إلى أخرى R | (١٠) نفس KCR : ليس S |
| (٤) موجباً KC : موجبة RS | (١١) قولاً KCR : فعلاً S |
| (٥) عدد KC : أعداد RS | (١٢) المعلم الأوّل أرسطاطاليس Ka : المعلم |
| (٦) لحدوث KCSN : لوجود R | KCRS المعلم الأوّل N |
| (٧) لا تكون : يعني لا تكون علّة بالفعل | |

كان حادثًا عاد الكلام إليه وهكذا إن كان دايماً^(١) الوجود إذ لا بدّ له من أن يمكن على ما سبق ويسبقه^(٢) إمكانه إذ لا يجب بالغير ما لا يمكن أولاً وينجز^(٣) الكلام إلى سلسلة موجودة أجزاؤها معاً ممتعة بل الإمكان اعتبار ذهني.

سؤال هو ممكن في الأعيان؟

جواب أي هو محكوم عليه ذهناً أنّه ممكن في الأذهان أو^(٤) محكوم عليه ذهناً أنه ممكن في الأعيان، والحكم الذهني على الشيء قد يكون على أنه في الذهن وعلى أنّه في العين ومطلقاً ومن المحمول ذهنيّ فحسب^(٥) ومنه^(٦) ذهنيّ يطابق العينيّ، والإمكان ونحوه من قبيل الأول، ثم الإمكان ينضاف بالضرورة^(٧) ولا إضافة إلى المعدوم.

سؤال أي أنّه إذا عُقِل ينضاف الإمكان إليه؟

جواب ما عُقِل من الصورة نفسها لا يقع^(٨) وما يقع فهو غيرها، ثم إن^(٩) كان الإمكان لكل واحد واحد من جزئيّ نوع فكيف امتازت في العدم حتى يمتاز إمكان كل واحد؟ وأي عدد يفرض إمكانه موجوداً يبقى على الإمكان المعقول وراءه؟

سؤال هو إمكان النوع؟

جواب النوع الكلّي ممتنع الوقوع وأيضاً يلزم أن يكون الشخصي^(١٠) نفسه غير ممكن قبل الوقوع.

سؤال نُقِل عن المعلم أنّه يجوز أن يكون للإمكان إمكان إلى غير النهاية؟

جواب يُبيّن هذا كلامي إذ من قواعده أخذ أنّ العدد المترتب الموجود معاً يجب فيه النهاية، فلا يعني به ذلك وعلمت^(١١) أنّ للذهن تمكّن الحكم إلى غير النهاية.

سؤال فما يعني بالإمكان ههنا؟

- | | |
|----------------------------------|--|
| (١) دايماً KRSN : C - | المعدوم RS. |
| (٢) ويسبقه KCSN : R - | (٨) لا يقع: يريد أنه لا يقع في الخارج |
| (٣) ويجز KCRN : ويجز S. | لاستحالة نقله من الذهن إلى الخارج |
| (٤) أو K : و CRS. | فيمتنع وجوده عيناً فلا يكون ممكناً Ka. |
| (٥) فحسب CRS : فقط فحسب K. | (٩) ان KCS : إذا R. |
| (٦) ومنه KCS : و R. | (١٠) الشخصي KuCS : الشخص R. |
| (٧) بالضرورة KuCN : بالضرورة إلى | (١١) وعلمت KuCN : وقد علمت RS. |

جواب الإمكان القريب وهو الاستعداد التام الذي يستدعي وجود الشيء بته إذا الفاعل إذا لم يتغير فالحادث حدوثه إنما يكون لاستعداد المادة كما سيأتي^(١) بعد . سؤال إنما أراد به الإمكان الحقيقي لتعليله بأن يقال الشيء غير مقدور لأنه غير ممكن ولا شك يُراد به الحقيقي؟

جواب البرهان صدنا عن ذلك والتأثير في ما لم يستعد أيضًا غير مقدور لإيجاد الحياة في مادة الحجر فيجوز التعليل على هذا الطريق أيضًا، والاستعداد من كيف ونحوه إذ لا نعني به إلا مزاجًا أو حالاً^(٢) يستدعي وجوده وجود شيء بعده فيقال ذلك استعداد هذا ههنا .

سؤال والاستعدادات أيضًا تترتب^(٣) إلى غير النهاية؟

جواب الاستعدادات القريبة لا تبقى مجتمعة إلى غير النهاية فلا يضرب^(٤) والحوادث متسلسلة كما سبق .

التلويح الخامس

في كيفية إبداع الواحد من جميع الوجوه

(٣٩) وإن الواجب لم يصدر^(٥) عنه شيء بعد أن لم يكن والواحد لا يصدر عنه^(٦) إلا واحد^(٧) فإنه إن صدر عنه شيئًا جيم وباء فاقتضاء الجسمية ليس نفس اقتضاء البائية فيكون هي هي، فلا بدّ من جهتين في ذاته للاقتضاءين المختلفين، وأيضًا اقتضاء الجيم يُحمّل عليه لا اقتضاء الباء بالإيجاب المعدول وإن كان المحمول أعم^(٨) فيكون بجهة واحدة اقتضى باء وما اقتضاها^(٩) هذا محال، فلا بدّ

(٥) لم يصدر CRSN : لا يصدر K .

(٦) يصدر عنه CR : يصدر منه KCtS .

(٧) واحد KRS : واحدًا C .

(٨) أعم : إذ كل ما هو اقتضاء جيم فهو غير

اقتضاء باء وليس كل ما هو غير اقتضاء باء

فهو اقتضاء جيم Ka .

(٩) اقتضاها R : اقتضاء KCS .

(١) سيأتي KCR : يأتي S .

(٢) لا نعني به إلا مزاجًا أو حالاً CRS : لا

يعني به إلا مزاج وحال KCtN .

(٣) والاستعدادات ... تترتب KCS :

والاستعداد يترتب RN .

(٤) فلا يضرب : أي لا يقدح ترتيب

الاستعدادات إلى غير النهاية Ka .

لفاعل شيئين^(١) من حيثيتين^(٢) ثم^(٣) إن كانتا^(٤) من لوازمه عاد الكلام إليهما حتى ينتهي إلى حيثيتين في ذاته فيتركب فمبدأ الاثنين بلا واسطة منقسم فواجب^(٥) الوجود لا يصدر عنه إلا واحد.

(٤٠) دعامة عرشية^(٦) إذا كان الممكن منه الأخس والأشرف ووجد الأخس فيدل على أن الأشرف وجد أولاً لأنه إذا اقتضى واجب الوجود الأخس فلا جهة أخرى فيه تقتضي^(٧) الأشرف، والممكن لا يلزم من فرض وجوده محال، فإذا انفرض الممكن الأشرف فيستدعي أن يقتضيه جهة تُعقل أشرف من واجب الوجود وهو محال، والشيثان أحدهما يقتضي الأشرف لذاته دون اعتبار شرط آخر والثاني الأخس فلا شك أن الأول أتم، وقد وجد الأجسام والماديات والماهية المجردة عن المادة غير متمنعة وإلا ما أمكن النفس فما وجدت والمتجرد^(٨) بالكلية أشرف منها فيجب لما قلنا.

فايدة: عليك بها فإن لها عمقاً عظيماً^(٩) واستعملها في بقاء النفس فإنه غير ممتنع وهو الأشرف، والأفلاك تتحرك لأمر علوي لا لما تحتها ويجب^(١٠) الأشرف والسعادة والخير ممكن فوق الشقاوة والشر فيجب، فإذا^(١١) تبين إمكان ما أنت بسبيله وشرفه فيكون قد وجب، ثم علمت أن النفوس كثيرة وواجب الوجود واحد والجسم لا يوجد ولا بعضها بعضاً إذ لا أولوية في طبيعة نوع أن يوجد بعض أشخاصه المتساوية^(١٢) بعضاً من العكس فهي^(١٣) إذن من مجرد^(١٤) مما^(١٥) ذكرناه^(١٦).

(٤١) فصل والإمكان الأشرف طريقته إنما تطرد في أمور تُلحظ نفس ماهيتها

- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) لفاعل شيئين KC: في فاعل الشيتين RS. | (٨) والمتجرد KCS: والمجرد R. |
| (٢) حيثيتين KCS: جهتين R. | (٩) عمقاً عظيماً KRSN: عمق عظيم C. |
| (٣) ثم RS: - KC. | (١٠) ويجب KRS وتحت C. |
| (٤) كانتا RS: كانتا KC. | (١١) فإذا KR: وإذا CS. |
| (٥) فواجب RS: وواجب KC. | (١٢) المتساوية RSN: المساوية KC. |
| (٦) دعامة عرشية: إنما عنونه بالدعامة لكثرة ما ييتني عليه من المسائل Ka. | (١٣) فهي CS: فهو KR. |
| (٧) تقتضي KRS: فتقتضي C. | (١٤) من مجرد KCS: مجرد R. |
| | (١٥) مما KCR: ما S. |
| | (١٦) ذكرناه KC: ذكرنا RS. |

ولا يوجب عدمها أمر آخر بخلاف ما يقع تحت الحركات والأمزجة والأسباب المختلفة فقد يصير الممكن فيها ممتنعاً باعتبار أمر اتفاقي، ومثل هذا لا يوجد في ماهيات معقولة هي فوق الحركات والاتفاقات فإن ماهياتها إن أمكنت من حيث هي هي لا يمنعها خارجيات دونها، وإذا لم يجتمع الإمكان الأشرف مع الأخس فيجب الأشرف ويمتنع الأخس بما قلنا ولا^(١) ينتهي فرضه إلى جهة أشرف من واجب الوجود.

(٤٢) فصل^(٢) وواجب الوجود لا يصدر عنه شيء بعد أن لم يكن، فإنه إن كان المرجح هو نفسه أو على ما أخذ من صفاته وهو دائماً فيجب دوام الترجيح^(٣) ودوام وجود المعلول، وإن لم يفعل ثم فعل فلا بد من حدوث ما ينبغي في فعله أو عدم ما لا ينبغي ويعود الكلام إليه ولا يقف، فواجب الوجود لا تسنح له إرادة، وحال كل ما يتجدد حال ما لأجله التجدد في استدعاء مرجح^(٤) حادث، وليس^(٥) قبل جميع الوجود^(٦) وقت يتوقف عليه الفعل ولا يمتاز في العدم البحث حال يكون الأولى به أن يصدر عنه شيء أو بالشيء أن يحصل^(٧) عنه^(٨)، فلو حصل منه شيء بعد أن لم يكن لتغير ذاته ولتسلسل^(٩) الحوادث فيها إلى غير نهاية^(١٠) وهو محال ففعله دائماً.

سؤال يلزم أن يكون الحوادث غير متناهية وذلك محال لأن كل واحد مسبوق بالعدم^(١١) فيكون الكل مسبوقاً بالعدم^(١٢)، وأيضاً كل واحد دخل في الوجود فيكون الكل قد دخل فانهصر في الوجود هذا محال.

جواب هذا هو الحكم على الكل بما على كل واحد وذلك لا يجوز فإن كل

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------------|
| (١) ولا KC: ولا RS. | يصدر R. |
| (٢) فصل CRSN: K. | (٨) أن يحصل عنه: أي ليست الأولوية |
| (٣) الترجيح KaCRN: الترجيح KS. | حاصلة في واجب الوجود بالنسبة إلى ذاته |
| (٤) مرجح CRSN: ترجح Ku. | ولا بالنسبة إلى الحادث Nz. |
| (٥) وليس KSCN: فليس R. | (٩) لتسلسل KCtR: تسلسل CS. |
| (٦) جميع الوجود KaCN: جميع الموجود | (١٠) نهاية KaCtS: النهاية KCR. |
| R جميع الموجودات S الجميع | (١١) بالعدم RS: العدم KC. |
| KCtRt. | (١٢) مسبوقاً بالعدم RSNz: مسبوق العدم |
| (٧) بالشيء أن يحصل KCSN: بالشيء أن | KC. |

ممکن غیر الحركة جایز وقوعه دفعةً ولا كذلك الجميع وكل واحد من الضدين ممکن في محل^(١) وللکَلِّ معاً غير ممکن مع أنَّ المعدوم^(٢) لا کَلَّ له.

سؤال کَلَّ واحد يلزم أن يتوقف على ما لا يتناهی وهذا^(٣) محال.

جواب التوقف إنما يُقال في أشياء ما حصلت بعد: يكون شيء منها بعد شيء، وما فرضته في المستقبل متوقفاً على غيره فيه وجدت بينك وبينها حوادث متناهية وهكذا^(٤) دائماً، وإن عنيَت بهذا التوقف أنَّ الواحد لا يوجد إلاً بعد ما لا يتناهی فذلك نفس محل^(٥) النزاع.

سؤال کَلَّ أين حاضر فهو آخر ما مضى فهو^(٦) نهايته؟

جواب الكلام في بدايته فالأبد^(٧) أيضاً يؤخذ^(٨) الآن مبدؤه ولا نهاية له من الجانب^(٩) الآخر.

سؤال نأخذ جميع الحركات الماضية ونجمعها ونزيد عليها من المستقبل^(١٠) سنةً فمعها أكثر من المأخوذ دونها فيتناهی الناقص، وما زاد على المتناهی بمتناهی فهو متناهی.

جواب فرض الحركات المتعاقبة معاً محال ولم يلزم النهاية لاستحالة الجمع فكيف يُفرض الممتنع ليمتنع بوجوده ما أمکن لعدمه الواجب؟

سؤال في ما ذكرتم إثبات المساواة بين البارئ والخلق لأنه^(١١) كما يلزم من رفع العلة رفع المعلول يلزم من ارتفاع المعلول ارتفاع العلة؟

جواب ليس هذا اللزوم وذلك على وتيرة واحدة فإنَّ المثلث يُوجب بارتفاعه^(١٢) في نفسه ارتفاع الزوايا^(١٣) دون العكس بل^(١٤) ويلزم من تسليم ارتفاع زواياه أن

(٩) من الجانب KCS: في الجانب R.

(١٠) من المستقبل KCN: في المستقبل RS.

(١١) لأنه KCS: فإنه R.

(١٢) يوجب بارتفاعه KRS: يوجب ارتفاعه C.

(١٣) الزوايا CRS: الزاوية K.

(١٤) بل RS: بلى KC.

(١) محل KCS: المحل R.

(٢) المعدوم KCN: العدم RS.

(٣) وهذا KC: وهو RS.

(٤) وهكذا KCS: فهكذا R.

(٥) محل KRS: - C.

(٦) فهو RSN: هو KC.

(٧) فالأبد KCS: والأبد R.

(٨) يؤخذ KR: يوجد CS.

يكون المثلث قد ارتفع أولاً لزوماً استدلالياً^(١)، وهكذا في جميع العلل الكاملة والمعلولات.

سؤال كل واحد من النفوس الناطقة حادث في وقتٍ إذ يتعلق حدوثها بحدوث البدن فالكُل من المفارقات منها يكون حادثاً إذ هو معلول الآحاد؟
جواب بل كلّ آحادٍ لها مجموع متناهِ أو غير متناهِ^(٢) فبحدوث كلّ جزء آخر يحدث مجموع آخر، ذلك المجموع من حيث هو هو لم يكن قبله، وكلّ وقتٍ يحصل من مفارقات النفوس شيء يحدث باعتباره مجموع آخر إذ^(٣) المجموع الذي أخذ فيه الشيء غير المجموع الذي^(٤) لم يؤخذ فيه ذلك الشيء، فكلّ وقت لها مجموع آخر حادث بل وحال مجموع^(٥) الموجودات قديمها مأخوذاً^(٦) مع حادثها أيضاً كذا فلا يدلّ هذا في النفوس على نهايتها ولا على سبق العدم على نوعها هذا^(٧) أقوى خيالات المعطلة^(٨) الذين عطّلوا الله تعالى عن جوده^(٩).

الواجبة لذاتها دون معلولها في هذه الحالة معطلة عن الصنع والإبداع وهو جازٍ عند المتكلمين غير جازٍ عند الحكماء...
والعالم عند الحكماء وإن لم يكن محدثاً زمانياً فهو محدث حدث ذاتي وليس بين الشرايع الإلهية الحقّة وبين الحكمة خلاف على الحقيقة... ولا يصير الإنسان حكيمًا فيلسوفًا حتى يتيقن هذه المسئلة... Nz.

(١) لزوماً استدلالياً CRS: لزوماً ما استدلالياً K.

(٢) غير متناه KaCRS: غيره K.

(٣) إذ KRS: إذا C.

(٤) غير المجموع الذي R: غير الذي KCS.

(٥) حال مجموع KCS: حال جميع R.

(٦) مأخوذاً CRS: مأخوذ K.

(٧) هذا KSN: هذه CR.

(٨) المعطلة: والتعطيل هو وجود العلة (٩) جوده KuCR: وجوده SN.

المورد الثاني في المبادئ والغايات والترتيب وحال جميع^(١) الموجودات

وفيه ثلث تلويحات

التلويح الأول في الغني

(٤٣) الغني^(٢) المطلق هو الذي لا يتعلّق بغيره ذاته ولا حال لذاته هي كماله له والفقر ما يتوقّف منه على غيره ما ذكرنا، والملك الحقّ هو الذي ليس ذاته لشيء وله ذات كلّ شيء، والغنيّ المطلق لا يستغني عنه شيء إذ لو استغنى عنه شيء فكان فقره إلى الغنيّ أولى له وعند الاستغناء انتفى^(٣) ما هو الأولى عن الغنيّ فهو عديم كمال فافتقر فلو كان في الوجود^(٤) غنيّ لا يستغني عنه غيره وهذا تنبيه على وحدانية الواجب وجوده^(٥).

(٤٤) فصل^(٦) والجود إفادة ما ينبغي لا لعوض، فالمعطى لما لا ينبغي ليس بجواد أو لما ينبغي طالباً لعوض كان عيّنًا^(٧) أو مدحاً أو ثناءً أو إظهار قدرة وفضيلة أو تخلصاً^(٨) عن قبيح فكلّ هذا عوض وهو بما أفاد اشترى شيئاً فمعامل لا جواد، ومن كان الأولى به فعل^(٩) ما فإذا لم يفعل لا يحصل الأولى به فهو^(١٠) عادم الكمال المطلق لافتقاره في كمال إلى غيره وكلّ مريد ومختار لا بدّ وأن يختار أحد طرفي النقيض إذ لو استوى^(١١) الطرفان بالنسبة إليه فالنسبة إمكانية لا تقع والشيء إذا كان خيراً في نفسه مثلاً ما لم يكن أحبّ وأولى بالإضافة إلى المختار لا يختاره، فالوجود البحت الواجب لا كمال خارج عنه فكلّ^(١٢) ما يتحقّق^(١٣) كمالاً

- | | |
|---|-----------------------------|
| (١) جميع KSN: مجموع CR. | (٧) عيّنًا KRN: غنيّا CS. |
| (٢) الغني KS: والغني CR. | (٨) تخلصاً KN: تخلص CRS. |
| (٣) انتفى KaCRS: انتفا K. | (٩) فعل ما CRS: فعلاً ما K. |
| (٤) فلو كان في الوجود KCRS: إذا كان موجوداً Nz. | (١٠) به فهو KCS: له فهو R. |
| (٥) الواجب وجوده KS: واجب الوجود CR. | (١١) استوى CRS: اشترى K. |
| (٦) فصل CRSN: سؤال K. | (١٢) فكل RS: وكل KC. |
| | (١٣) يتحقّق RN: تحقّق KCS. |

فبتحقيقه^(١) يتحقق^(٢) وهو الحق الذي وراء كل كامل لا يفتقر إلى شيءٍ والعالي لا غرض له في السافل.

سؤال يجوز أن يختصص^(٣) الإرادة أحد الطرفين لا لغرض بل لأن من خاصيتها ترجيح أحد المثلين؟

جواب لو اختارت الآخر أيضًا حصلت خاصيتها فالنسبة إمكانية والمرجح الإرادي دابر معه السؤال، وإن كان من خاصية الإرادة المطلقة تعيين هذا الطرف مثلاً بعينه فكان كل إرادة يجب فيها ذلك وليس كذا فلا بد لكل إرادة من داع^(٤) مرجح.

التلويح الثاني في التحريكات السماوية

(٤٥) وإذا هي إرادية فلو كان غرضها شيئاً واقعاً ما طلبته^(٥) بالحركة أو مطلوباً جزئياً دفعياً لوقفت إن نالت أو قنطت إن كان ممّا لا ينال^(٦)، فلها مطلب كليّ فتلزمها إرادة كلية^(٧) موجبة لعلم كليّ دالّ على نفس ناقطة مبطلّة لجحود^(٨) من جحدّها فيها، وعلمت أيضًا أنّ الإرادات^(٩) الجزئية مضبوطة بإرادة كلية في ما^(١٠) سلف، ومن طريق آخر: مطلبها بالإرادة إمّا أمر حيوانيّ أو عقليّ والمطلب الحيوانيّ جلبُ نافع حيوانيّ^(١١) أو دفع ضارّ وإذا ليست تنخرق ولا تتكوّن وتفسد فلا نموّ لها ولا مُضادّ لها مزاحمًا لمكانها فلا جلب ولا انتقام فلا شهوة ولا غضب فهو إذن أمر كليّ عقليّ موجب لنفس ناطقة، وليس غرضها^(١٢) مظنونًا من الثناء والمدح فإنّ الحركات عرفت أنّها واجبة الدوام فتبنتني على أمر واجب الدوام وليس المظنون

-
- (١) فبتحقيقه RS: فبتحقيقه KCN فبحقيقته
(٢) يتحقق RN: تحقق KC، S-
(٣) يختصص KCRN: يختصص S-
(٤) داع KRS: داعي C-
(٥) ما طلبته: فطلبه بالحركة هو تحصيل للحاصل وهو محال Ka-
(٦) ينال KuC: يناله RS-
(٧) كلية KRS: C-
(٨) لجحود KaRS: بجحود KC-
(٩) الإرادات RSN: الإرادة KC-
(١٠) فيما KRS: على ما C-
(١١) نافع حيواني KRS: نافع C-
(١٢) غرضها KRN: غرضًا C غرضها غرضًا S-

كذا، وأيضًا هو الإمكان الأشرف وهذا العالم أحقر بالنسبة إلى إجرامها الشريفة من أن تتحرك لأجله^(١)، والحدس الصحيح يحكم بهذا دون حاجة إلى برهان، فحركتها لمعشوقٍ إمّا لتنال ذاته أو لتشبهه بصفةٍ دفعيّة فكان^(٢) على ما سبق من الوقفة^(٣) أو تشبه تجددتي وهو متعين فالتشبه^(٤) به ليس بجرم فلكي وإلاّ كانت الحركات متفقة وليست، وظنّ أنّ الاختلاف لعدم مطاوعة الطبيعة ولا يستقيم فإنّ الأوضاع للجرم الكروي متساوية من حيث اقتضاء الطبيعة والميل المستدير، وليس المُتشبه به نفس فلكي وإلاّ تشابهت التحريكات^(٥) ولا شيء واحد وإلاّ اتفقت، فالتشبه به ذوات عقلية هي^(٦) بالفعل من جميع الوجوه فتشبهت بها النفوس حتى لا يبقى شيء فيها بالقوة، والنفس إذا كانت في أمرٍ تتبعها هيئات بدنية كالمناجي مع نفسه بأمور عقلية يتحرك شيء من أعضائه بحسب ما يتفكر فيه، وجرم الفلك فيه جميع الأشياء بالفعل إلاّ الأوضاع^(٧) إذ لو دامت على واحد لدامت الباقيات على القوة العدمية، ولا يمكنها الجمع معًا بين الكلّ والقاصر عن استبقاء ذات يسعى في استبقاء نوعها فأخرجت إلى الفعل بما أمكنها من التعاقب الراشح للخير تبعًا^(٨) على السافل متأصلًا^(٩) في قصدها التشبه بالعالِي الدائم في تدويم نوع ما لم تدم ذاته بل تتجدّد، وظنّ أنّ التشبه به واحد ولكن جمعت الأفلاك بين مطلبها ونفع السافل عند استواء الجهات كالشخص الخير المختار^(١٠) لطريق^(١١) ساواه غيره لنفع شخص^(١٢) محتاج ولم يُعلم أنه لو صحّ هذا لصحّ أن يُقال ساوي^(١٣) الحركة السكون فاختارتها^(١٤) لنفع السافل، فلما لم يُطلب بالأصل لتعاليتها عليه^(١٥) لم يُطلب بتخصيص^(١٦) الجهة

- | | |
|----------------------------------|---|
| (١) لأجله R : لأجلها S. | (١١) لطريق KCS : بطريق R. |
| (٢) فكان CRS : وكان K. | (١٢) شخص RS : KC -. |
| (٣) من الوقفة KRS : في الوقفة C. | (١٣) ساوي CRS (ساوا K. |
| (٤) فالتشبه RS : والتشبه KC. | (١٤) فاختارتها KCR : فاختارها S. |
| (٥) التحريكات CRS : الحركات K. | (١٥) فلما... عليه : فلما لم يجز أن تطلب |
| (٦) هي KCS : وهي R. | الأفلاك نفع ما تحتها بأصل حركتها |
| (٧) الأوضاع CRS : انضاع K. | لتعاليتها على ما تحتها لم يجز أن تطلب |
| (٨) تبعًا KCR : نفعًا S. | ذلك بتخصيص جهة حركتها Ka. |
| (٩) متأصلًا CRS : متأصل Kct. | (١٦) بتخصيص KCS : بتخصيص R. |
| (١٠) المختار RC : المخير KC. | |

مع أنه يجوز أن يكون لكل واحد^(١) معشوق خاص وللجميع^(٢) معشوق واحد^(٣) وهو الأول فتشابهت الحركات في دوريتها لمطلب متشابه واختلفت في الجهات لاختلاف معشوقات خاصة، ونسبة كل عقل معشوق إلى نفس فلكية كنسبة العقل الفعّال إلى نفوسنا، والمعلول لا ينال الروح من محض الوجود الحق إلا بتوسط علته، وما ينال الأفلاك من اللذة الوافرة والأنوار اللامعة من الأفق الأعلى كثيرًا ما يقع للمكاشفين من أهل المواجيد وقد حكاهما الحكيمان العظيمان^(٤) المعلم <أرسطاطاليس> والإلهي أفلاطون عن نفسيهما وكذا من قبلهما وبعض الإسلاميين أيضًا من الصوفية، فالمعقول بعدد الحركات^(٥)، وقد أخذ المتأخرون بعدد كليّات الأفلاك وكان على رأي المعلم الأول بعدد حركات الكرات كلّها كليّة وجزئية، وهو الإمكان الأشرف وكانت أكثر من خمسين إذ كل كرة نوع كما ستعرف فلها^(٦) حركة تخالف حركة غيرها وهي مباينة الذات عن غيرها فتستحق نفسًا وحيث لا بدّ لها من عقل، وقد لوحنا إلى شيء من هذا في كتاب قوانين الحقائق المسمّى بالمشارع والمطارحات.

(٤٦) فصل وكلّ قوة في جسم هي متناهية أي يجب أن يتناهى فعلها، واعلم أنّ أقوى الراميين يتفاوت بشدة^(٧) أو مدة أو عِدّة وإن استوى مع الآخر في أمرين فيتفاوت^(٨) بالآخر، فالقوة في الجسم اللازم انقسامها لانقسام^(٩) حاملها: إذا فُرض أنّ جزءها يحرك كل الحامل مثلاً وكلّها كلّ معاً أو أنّ القوتين^(١٠) في شيئين متساويين بحركاتهما في مسافة عن^(١١) مبدأ محدود واستويا في شدة^(١٢) وعدّة فلا بدّ من تفاوتٍ وإلاّ قوي الجزء على ما قوى عليه الكلّ هذا محال، والتفاوت إذا لم يقع في الوسط فإنما يقع في الطرف فينقطع تحريكات الجزء متناهية وتزيد عليها

(٧) بشدة KCR : لشدة S.

(٨) يتفاوت CRS : يتفاوت K.

(٩) لانقسام KCS : بانقسام R.

(١٠) القوتين KaCRS : القوتين K.

(١١) عن KaCRS : غير K.

(١٢) في شدة R : بشدة C شدة KS.

(١) لكل واحد RS : لكل C.

(٢) واحد... وللجميع CRS : K.

(٣) معشوق واحد KRS : معشوقاً خاصاً

واحداً C.

(٤) العظيمان KCRS : معاً + S.

(٥) الحركات KuCSN : الأفلاك R.

(٦) فلها RS : ولها KC.

تحريكات الكلّ على نسبتهم^(١)، وما^(٢) زاد على التناهي بما يناسبه فهو متناهٍ وهذا^(٣) يخصّ^(٤) بما انطبع من القوى.

(٤٧) طريق آخر عرشي^(٥) وهو يعمّ جميع النفوس: إنّ القوة الغير المتناهية لو حرّكت جسمًا بكلّ قوتها مسافةً وحرّكته^(٦) أخرى متناهية فلزمانيهما^(٧) بالضرورة نسبةٌ وكذا لسرعة^(٨) حركتيهما وبُطئتهما، فنسبة تأثير الغير المتناهي أثره إلى تأثير المتناهي أثره نسبة متناهي التأثير إلى متناهي هذا محال^(٩)، وقد ذكر من طريق آخر وهو أن نفرض قوة تحرك جسمًا عن مبدأ مفروض حركاتٍ لا تتناهي ويتحرك بمثل تلك القوة أصغر منه وأقلّ ميلًا عن ذلك المبدأ مساويًا مع تحريكات الأول شدةً وعدةً فتفاوت المدة بالضرورة^(١٠) وإلاّ استوت القدرة على قليل التمانع وكثيره هذا محال، فكان التفاوت في الأخير على ما سبق.

سؤال للمنازع أن يقول القوة غير متناهية والممانعة الجرمية تفاوتتها لدن قوة غير متناهية وجودها وعدمها^(١١) سواء؟

جواب صحيح ما قلت والحجة من كيس المتأخرين.

سؤال أما قيل إنّ النفس التي لنا غير متناهية القوة؟

جواب لا تطوّل فإنّ البرهان هو المعتمد وإذا^(١٢) انتهى قوى^(١٣) النفوس الفلكية التي هي أقوى منّا فكيف حال قوانا وهي أيضًا ناطقة^(١٤)؟ إنما قيل في

(١) نسبتهما KuR : نسبتها CS.

(٢) وما CRS : فما K.

(٣) وهذا RS : هذا KC.

(٤) يخصّ CRS : يختص K.

(٥) طريق آخر عرشي KR : طريق عرشي.

(٦) SN نكتة عرشية C.

(٧) وحركته KCSN : وحركتها R.

(٨) فلزمانيهما KaCRNz : فلزمانًا بينهما KS.

(١٤) وهي أيضًا ناطقة: يشير بذلك إلى النفوس الفلكية فإن الذين كانوا قبل الرئيس أبي علي ابن سينا أثبتوا للفلك فلسفًا ولم يتعرضوا لإثبات أنها ناطقة... Ka إن جماعة الحكماء المشائين يزعمون أن النفوس الفلكية غير مجردة ولا ناطقة بل هي منطبعة في اجرامها والشيخ الرئيس كأنه هو أول من تنبه لتجردها وعلى ما ذكرها في الإشارات مرموزًا وصريحًا والشيخ الإلهي يبلغ في أن نفوسها ناطقة... Nz فلو أنها غير ناطقة بل منطبعة يجاز أن يكون نفوسنا الناطقة أقوى =

الإقنااعات إنَّ أنفسنا تقدر على التعقّل الغير المتناهي وإذا^(١) علمت أنَّ لها ذلك من العقل الفعّال فهي القابلة والقبول للأثار الغير المتناهية والتأثير على سبيل التوسّط يتصوّر في الجسم وقواه وإنّما^(٢) الممتنع هو التأثير الاستقلالي، ثم لو كان لأنفسنا القوة الغير المتناهية ما منعها مادّة^(٣) القوى الهولانية عن عالمها وما انحصر تأثيرها في بدنٍ واحد وما انحجست في علاقة الأجرام، فإذا كانت الحركات غير متناهية والمباشر للحركة متناهٍ فلا بدّ وأن يكون المبدأ العقلي لا يزال يفيض منه الأنوار والتشريقات على النفس الفلكية ممداً لها بالقوة الغير المتناهية والنور والشوق والعشق الغير المتناهي فيضه منه عليها.

نكتة عرشيّة: هو أنَّ واجب الوجود لا يتصوّر من طريق آخر أن يحرك جسمًا مباشرة فإنّ الجسم ما من حركة فيه^(٤) إلّا ويتصوّر أسرع^(٥) منها عن قوة أشدّ فإذا^(٦) حرّكه الواجب وجوده بكلّ قوته فتقع حركة لا يتصوّر أسرع منها^(٧) وهو محال مع أنه ذات^(٨) لم تتغير فلم يكن علّة لأمرٍ واجب التغير.

التلويح الثالث

في ترتيب الوجود

(٤٨) والجسم مركّب من الهولي والصورة^(٩) وجعل كلّ غير جعل الآخر، فلا بدّ له من فاعل فيه أثنيّة وليس واجب الوجود كذا فلا يصدر عنه الجسم فأول صادر منه تعالى جوهر عقلي^(١٠) سمّاه بعض الحكماء عقل الكل^(١١) والعنصر الأوّل وهو أعظم ما يمكن وأشرفه، واعلم أنَّ الجسم لا يصدر عنه الجسم فإنّ الحاوي لو

- = منها... فنبه على أن نفس الفلك ناطقة
أيضاً كنفسنا ليلزم من تناهي قوى نفس
الفلك تناهي قوى أنفسنا من طريق الأولى
Ka
(١) وإذا RS: فإذا RC
(٢) وإنما RS: إنما KC
(٣) مادة RS: KC -
(٤) فيه KCSN: R -
(٥) أسرع KCSN: فيه أسرع R
(٦) فإذا KCS: فإن R
(٧) لا يتصور أسرع منها CRS: ولا... منها
K لا تصور لأسرع منها Ct
(٨) ذات KuCS: علة R
(٩) من الهولي والصورة KuRN: من هولي
وصورة CS
(١٠) عقلي KCSN: R -
(١١) عقل الكل KuCNz: العقل الكل RS

كان علةً للمحوي فمع وجوبه إمكان المحوي إذ وجوبه بعد وجوبه ووجوده فيكون مع وجوده إمكان كون المحوي المقارن لا مكان لا كونه فيقارنه^(١) إمكان الخلاء وقيل إنه ممتنع بذاته هذا محال، ولا يمكن أن يوجد المحوي الحاوي الذي هو أشرف منه وأعظم فالجسم شيء^(٢) لا يوجد شيئاً.

سؤال إذا^(٣) وضعت أن الحاوي والغير الجسم^(٤) الذي هو علة المحوي المتقدم عليه معاً وما مع القبل قبل فيلزم من تقدم الحاوي عليه الخلاء. جواب ما مع القبل بالزمان ونحوه قبل، أما ما مع^(٥) القبل بالذات ليس قبلاً بالذات^(٦) كما أن ما مع العلة ليس بعلة وليس هذا التقدم إلا بالعلة.

سؤال الحاوي والمحوي كلاهما ممكنان فيمكن خلّو مكانيهما فيلزم الخلاء؟ جواب أما العدم فليس بخلاء وإنما يفرض الخلاء إذا وجد المحيط لا حشو له إذ^(٧) الخلاء أبعاد، والنفس أيضاً ليست بعلة للجسم فإنها إن أوجدت بغير توسط جسمها فليست بنفس بل هي عقل وكيف موجد الجوهر^(٨) يحتبس عن التجرد المحض لعلاقة^(٩) عرضية؟ ويتوسط الجسم يلزم ما قلنا من إمكان الخلاء.

(٤٩) طريق آخر^(١٠) الهيولى لا فعل لها فيلزم في ذاتها جهتا قبول وفعل، والصور^(١١) دون الهيولى لا تفعل بل تختص آثارها بما لها معها علاقة وضعية فلا بد من توسط الهيولى والجسم إذا لم يوجد أصلاً فلا علاقة وضعية بين الصورة وبينه^(١٢) ولا واسطة^(١٣) للهيولى ولا نسبة إلى ما ليس بل^(١٤) الأجسام تعدد، والجسم والنفس يجوز أن يكونا علة لعرض ما فإن اللازم للماهية أمر ما، فإذا امتنع

-
- (١) إمكان كون... فيقارنه CRSNz : K
إمكان وجود المحوي المقارن لإمكان عدمه ومع إمكان عدمه مع وجود الحاوي
(٢) شيء RS : Ku
(٣) إذا CSN : وإذا KR
(٤) والغير الجسم KCRSN : والعقل KaNz
(٥) أما ما مع RNz : أما مع KCS
(٦) ليس قبلاً بالذات KCRNz : S
(٧) إذ KRS : إذا C
(٨) وكيف موجد الجوهر KCS : وموجد الجوهر كيف R
(٩) لعلاقة KCR : بعلاقة S
(١٠) آخر KCSN : R وهذه طريقة أخرى للحكماء المشائين Nz
(١١) والصور KCRS : والصورة N
(١٢) وبينه KRS : والجسم C
(١٣) واسطة KR : واسطة CS
(١٤) بل KCN : بلى RS

رفعه في الوهم فليس بعلة خارجة وإلاّ أمكن فارثفع وهما، فإذا جاز أن تكون^(١) علة لعرض ما^(٢) فيثبت جواز العلية بلى^(٣) الأمور التي هي كالمقدار وما ذكروه^(٤) ممّا لا يترجّح بالجمسيّة ولا يستوي فيها لها علل من خارج كالعقول، وقال المحصلون إنّ جزئيات نوع واحد لو يوجد بعضها بعضاً لعدم الأولوية بحسب الماهيّة فالعقول ليست من نوع واحد، وأيضاً لو اتّفقت أنواعها لاتّفقت آثارها من الأفلاك فإنّ النوع الواحد لا يلزمه المختلفات المتقابلة والأفلاك ما اختلفت أمكثتها وحركاتها إلاّ وهي مختلفة الطبايع وكلّها بالنسبة إلى العالم العنصريّ طبيعة خامسة، وأيضاً لو كانت الأفلاك من نوع وأمكن الانقسام على النوع فيمكن على الشخص فتتخرّق وليس كذا، ولو أنّها من نوع واحد لاتّصل بعضها^(٥) ببعض وليس كذا، وأيضاً لو كانت العقول والأفلاك^(٦) من نوع واحد^(٧) لكان الامتياز بالعوارض وقبل الاتفاقات والحركات لا أولوية للحقوق ببعض ببعض إذ^(٨) الطبيعة النوعيّة يستوي استحقاق أشخاصها بحسبها لما يمكن من العوارض.

(٥٠) فصل وإذا لا يصدر من الحق الأول إلاّ واحد فإن استمرت السلسلة في اقتضاء الواحد فلا ينتهي إلى الجسم أبداً ولا يوجد ولكنه قد وجد فلا بدّ من وقوع كثرة في واحد، وأيضاً لا تصدر الأفلاك كلّها عن عقل واحد أخير إذ علمت أنّ لكلّ معشوقاً آخر فليس إلاّ^(٩) أن المعلول الأول له إمكان من نفسه ووجوب بالأول وتعلّل الاعتبارين وذاته، قالوا^(١٠) فلتعلّله لوجوب وجوده ونسبته إلى الحق^(١١) الأول يقتضي أمراً أشرف وهو عقل آخر، ولتعلّله^(١٢) لإمكانه من نفسه أمراً آخر هو

-
- | | |
|--|--|
| (١) أن تكون: يريد أنه كما جاز عليه ماهية الجسم لعرض فيها لازم لها كوجوب زوايا المثلث بمجموع أضلاعه... Ka | (٦) والأفلاك CRS: أو الأفلاك K. |
| فكذلك يجوز أن يحصل من بعض الأجسام إذا وجد قابلاً أثر يجب وجوده بالجسم والقابل جميعاً Nz. | (٧) واحد KCS: R - |
| (٢) لعرض ما KCS: لعرض R. | (٨) إذ KRS: إذا C. |
| (٣) بلى KRS: بل C. | (٩) إلا KCR: S - |
| (٤) ذكره RS: ذكر KuC. | (١٠) قالوا: وإنما حكى أنهم < المشائين > قالوا ذلك ولم ينسبه إلى نفسه لأن فيه عدة أحكام غير مجزوم بصحتها... |
| (٥) بعضها CRS: بعض K. | Ka |
| | (١١) الحق KCS: الواجب R. |
| | (١٢) ولتعلّله RS: وتعلّله KC. |

جرم الفلك الأقصى إذ الإمكان أحسن الجهات فيناسب المادّة وباعتبار تعقله لماهيته نفس هذا الفلك المحرّك له بالشوق إليه، ثمّ من الثاني بالثلاث أيضاً عقل وفلك الثوابت ونفسه ومن الثالث عقل وفلك زحل ونفسه وهكذا إلى أن يتمّ الأفلاك التسعة، والعقل العاشر باعتبار تعقل إمكانه يحصل منه الهيولى المشتركة التي للعناصر وباعتبار تعقل ماهيته^(١) صورها وباعتبار نسبة الوجوب إلى المبدأ نفوسنا الناطقة وإنما ذلك بمعاونة الأجرام السماوية المناسبة باشتراك كلها في حركة دورية لاشتراك العناصريات في مادّة واحدة الموجبة بذلك الاشتراك في الحركة استعداد عود هذه إلى شيء واحد وبافتراق حركاتها افتراق أنواع الصور، وهذا العاشر لكثرة المعاونات والموجبات للاستعدادات المختلفة يكثر فيضه، والفاعل بجهة واحدة يجوز أن يفعل مختلفات لاختلاف القوابل واعتبر بشعاع الشمس الواقع على الزجاجات المختلفة اللون، والعقل لا يتغيّر أصلاً إذ يتسلسل تغيّره إلى أن ينتهي إلى تغيّر واجب الوجود لأنه ليس في عالم الحركات بل يحصل منه ما لم يحصل للقوابل المختلفة الاستعداد بالحركات السماوية^(٢).

سؤال فلم لا يصدر عن واجب الوجود كذا؟

جواب أمّا ما يُفرض عند اقتضاء جميع الوجود لا إمكان لفرض حركة واستعداد مادّة فلا يصدر عنه إلّا واحد ويكون أزليّاً وإلّا يوجب التغيّر إذ ليس^(٣) ممّا يتغيّر حينئذ إلّا الفاعل، وبعد هذا الترتيب إن حصل عنه^(٤) شيء آخر في الموادّ فينقسم فعله إلى ما من شأنه أن يكون في المادّة وإلى ما من شأنه أن لا يكون وهو المعلول الأوّل فيتكثر تعالى عن ذلك، ثمّ إذا أثر في المادّة ومعلولاته من العقول أفادت وجود العقول والنفوس والأجرام الفلكية فصار معلول معلوله أشرف من معلوله بلا واسطة هذا محال.

سؤال كيف فعل العقل بتوسّط الإمكان وقلت الإمكان لا يزيد في الأعيان^(٥)

- | | |
|---------------------------------------|--|
| (١) تعقل ماهيته KCS: تعقله لماهيته R. | فيها إلّا بسبب الحركات السماوية Kz. |
| (٢) بل يحصل منه... السماوية KCRS: | (٣) إذ ليس KuC: وليس RS. |
| فالعقل لا يمكن أن يحصل منه ما لم يكن | (٤) إن حصل عنه KCS: إن صدر منه R. |
| حاصلاً إلّا لأجل القوابل المختلفة | (٥) لا يزيد في الأعيان KCSNz: في الأعيان |
| الاستعداد وليس اختلاف الاستعدادات | لا يزيد R. |

على ذات الممكن؟ وأيضاً لو حصل منه للإمكان شيء فكان كل ممكن كذا حتى الأجسام؟ ثم الإمكان عديمي كيف يفعل بتوسطه؟

جواب أهملت في السؤالين الأولين قولنا إنَّ العقل بتوسط ما يعقل من إمكانه يفعل شيئاً والإمكان في التعقل زائد وإذا فعل شيء لخصوصيته^(١) بتوسط أمر^(٢) شيئاً لا يلزم أن يشاركه عديم تلك الخصوصية فيه، والتعقل للإمكان ليس بعدي والعدمي قد يُقال لما يدخل في مفهومه العدم كالسكون وعلى ما لا يتصور بقاؤه كالحركة ولصفة وجودية^(٣) موضوعها باعتبارها يوجب لا استحقاق وجوده كالإمكان وعلى ما ليس له إلا جهة القبول والقوة ولا يخرج إلى الفعل^(٤) إلا بأمور زائدة عليه من الصور وغيرها كالهولي ويقرب هذا الاعتبار مما^(٥) قبله فليس^(٦) هذا العدمي هو المعدوم فهنا^(٧) اعتبارات لا تخل بنا نحن فيه.

(٥١) فصل وإذا تثنى الوجود فقد انفتح باب التكثر^(٨) ولو لم يكن إلا ذاتاهما إذ يجوز أن يحصل من الأفراد غير ما يحصل من مجموعهما وكذا في النزول.

(٥٢) فصل ولا تحصل الهولي بعد أن لم تكن إذ لا بدّ للحادث من استعداد قابل إذ^(٩) سبق أنّ الفاعل لا يتغير وهو الإمكان الذي أشار إليه المعلم الأول بأنه^(١٠) يتقدّم على الحادث لا غير كما^(١١) سبق فالهولي لا قابل لها فلا تحصل

الواجب لذاته ومعلوله الأول كافيان في فتح باب تكثر الموجودات المتكافية الوجود وغير المتكافية الوجود من غير حاجة إلى كثرة اعتبارات في العقل الأول بل لو لم يكن إلا ذاتاهما فقط دون هذه الاعتبارات لجاز مع ذلك صدور هذه الكثرة عنهما... Ka الشيخ لا يرتضى الطريق المذكور من الاعتبار العقلية الثلاثة في كيفية تكثر الموجودات على ما أشار إلى ذلك في المطارحات وحكمة الإشراف... Nz.

(١) لخصوصيته CR: لخصوصه KCt لخصوصية KaN بخصوية S.

(٢) بتوسط أمر KCSN: وبتوسط شيء R.

(٣) ولصفة وجودية KCN: وكل صفة غير وجودية R وكل صفة لا وجودية S ومراده بكون الصفة التي هي كالإمكان وجودية أنها وجودية في الذهن دون الخارج Ka فمراده بوجودها إنما هو في الذهن دون العين Nz.

(٤) إلى الفعل RSN: بالفعل KC.

(٥) مما KCRN: بما S.

(٦) فليس RS: وليس KC.

(٧) فهنا RS: فهنا KC.

(٨) فقد انفتح باب التكثر: يريد أن وجود

(٩) إذ NCR: إذا S.

(١٠) بأنه CIRS: فإنه KC.

(١١) كما KR: لما CS.

حادثة، ويحصل عن هذا العقل الأخير^(١) المواليد^(٢) كلها وصور العناصر والمواليد والنفوس الأرضية والنفوس الناطقة وعند الناطقة وقف ترتيب العقليات، وابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف^(٣): فالعقل ثم النفس للفلك والأجرام السماوية ثم الهيولى المشتركة وهي الأخس، ثم عاد من الأخس فالأخس إلى الأشرف فالأشرف من الاعتدال المزاجي والنفس النباتية ثم النفس الحيوانية^(٤) ثم النفس الناطقة ومنها القوة الهولانية وهلم إلى العقل المستفاد والنفس القدسية، وكان^(٥) النفس باعتبار جهتي وجوبها وإمكانها حصل لها وجه إلى القدس وآخر إلى الحسن: الأشرف للأشرف والأخس للأخس.

سؤال المعلول الأول ليس فيه إلا جهتا تعقل وجوب وإمكان، والجزم الفلكي له هيولى وصوره جرمية وأخرى نوعية وفلك الثوابت فيه من الكواكب ما فيه ولكل خصوصية غير ما للآخر فلا يفي بها الجهات الثلاثة والكرات الكثيرة في كل فلك لكل طبيعة وحركة غير ما للآخر.

جواب صحيح إن هذه الثلاثة لا تفي بهذه إلا أن الحكماء المتأخرين لما بينوا إمكان التكثر أخذوا على أقل ما يمكن وهو عشرة غير جازمين بامتناع أكثر منها ولم يفضلوا كثيراً بناء على مكنة التفصيل لمن له قريحة، وقالوا يجوز أن يكون للعقل ذاتيات حقيقية لنوعيته البسيطة ليس لكل واحد منها جعل غير ما للآخر كما للهيولى والصورة فيوجب تكثرًا في ذات مبدعه تعالى وتقدس وتعقلها مفصلة وإن كانت في الأعيان شيئاً واحداً كما أعطاك القسطاس الأول ضابطه، ولهذا قال مبرز المتأخرين^(٦): ولأنه معلول فلا مانع عن أن يتقوم بمختلفات في ما يعقل من

(١) عن هذا العقل الأخير: لا شك أنه ذكر ذلك اتباعاً للشهرة لا مع الجزم... Ka والشيخ لم يحكم على سبيل القطع إن العالم السفلي جميع ما فيه صادر من العقل الأخير لجواز أن يصدر عن بعض العقول المتوسطة أو عن جملة من العقول التي هي أرباب الأصنام... Nz.

(٢) المواليد: KC المواد RS.

(٣) فالأشرف CRS: K.

(٤) النفس الحيوانية RS: النفس KC.

(٥) وكان KCSN: فكان R.

(٦) مبرز المتأخرين: أشار بمبرز المتأخرين إلى الرئيس أبي علي بن سينا والذي حكاه عنه ذكره في كتاب الإشارات مختصراً وفي كتاب الشفاء مبسوطاً Ka قال الشيخ المبرز أبو علي ابن سينا... =

التفصيل لواحدٍ واحدٍ يوجب أشياء أخرى .

سؤال فيجوز أن يوجد الكلّ من غير واسطة؟

جواب لكلّ فلك معشوق ما عرفت ولا يعشق ما لا تعلّق له معه بالعلّية فلا بدّ

من الترتيب والحقّ ما أشار إليه المعلم الأول^(١) من كثرتها، وكان عند كثير من المتقدّمين لكلّ نوع من الأنواع الجرميّة مثال وصورة قايمة لا في مادة هي جوهر عقليّ يطابق المعنى المعقول من الحقيقة، وربما احتجّوا بالإمكان الأشرف وقالوا هذه الأنواع أصنامها^(٢) وهي رشم منها وظلالها والحقايق الأصليّة هي تلك^(٣)، وهذه مثّل أفلاطون وباتفاقهم للعقول كثرة وافرة.

(٥٣) فصل ولا يلزم من قولنا إنّ كلّ اختلاف فهو عن اختلاف أن يكون عن

كلّ اختلاف اختلاف حتى يذهب الفيض إلى غير النهاية ولا عكس للموجب الكلّي موجباً كلياً^(٤)، وكان الحكماء أخذوا العالم حيواناً واحداً سمّوا جسمه جسم الكلّ له نفس واحدة ناطقة هي مجموع النفوس وعقل واحد هو مجموع العقول وسمّوا مجموع النفوس نفس الكلّ ومجموع العقول عقل الكلّ، وأكثرهم خصّ العالم بالسماء غير ملتفت إلى الكاين الفاسد، وربما عنوا بكلّ كلّ من الثلاثة الجرم الأعلى ونفسه وعقله .

= فلا مانع ... أن يتقوم بالمختلفات الكثرة في العقل دون الخارج كما عرفته في السواد ... وقوله في ما يعقل ... معناه أن العقل وإن كان في ذاته واحداً بسيطاً فهو بواسطة تعقله لواحد واحد من المختلفات المتقومة بها ماهيته في العقل دون الخارج ... يجب أن يصدر عنه أشياء غير ما يصدر عن الذات بدون النظر إلى تلك المقومات المختلفة Nz .

(١) ما أشار إليه المعلم الأول: يريد بذلك أن المعلم الأول أشار إلى أن لكل واحد من الأفلاك الجزئية كأفلاك التدوير والخوارج المركز نفساً وعقلاً يخصه وعلى هذا فلا يكون العقول محصورة في عشرة > على ما يقولونه المتأخرون $Ka < Nz$.

(٢) أصنامها KCNz : أصنامها CtRS .

(٣) تلك RS : KC .

(٤) موجباً كلياً R : كلياً KCS .

المورد الثالث

في كلام في التجرد عن المادّة والإدراك والعناية والقضاء والقدر والسعادة

وفيه فصول

(٥٤) الفصل الأول في الإدراك والتجرد إنّ بعض الناس ظنّ أنّ إدراك المدرك شيئاً هو أن يصير هو هو وآخرون ظنّوا أنّ إدراك النفس هو اتّحادها بالعقل الفعّال وقد علمت في ما سبق أن شيئين لا يصيران شيئاً واحداً إلاّ بامتزاج^(١) واتّصال^(٢) أو تركيب مجموعي وذلك من خاصيّة الأجسام، ثم إذا قلنا صار (ج) (ب) أبقي (ج) وحصل (ب) فتعدّداً أو بطل (ج) أو لم يحصل (ب) فلا اتّحاد وغلطهم ممّا يُقال إنّ الماء صار هواءً وإنّما ذلك يعني به أنّ مادّة الماء صارت هواءً أي خلعت صورة المائيّة ولبست صورة الهوائيّة وهي مشتركة والنفس ليس فيها ذلك، ثم إذا عقل النفس (ج)^(٣) أهي كما كانت قبلها فلا اتّحاد ولا حصول أو بطلت وحدث غيرها فلا اتّحاد^(٤) أو يغيّر حال لها وذلك ليس ببعيد وليس باتّحاد بل هو كساير التغيّرات، ثم إنّ^(٥) الاتّصال بالعقل الفعّال صحيح والاتّحاد به يوجب إمّا تجزئة أو الإحاطة بجميع العلوم عند العلم بشيء واحد ويبيّن فساده، وهذا الكلام نقله أفضل المتأخّرين^(٦) <أبو علي ابن سينا> عن فرفوريوس^(٧) وشنّع^(٨) عليه كثيرًا على وجه لا يليق بفضلهما^(٩) مع أنّه في «المبدأ والمعاد» وبعض الكتب^(١٠) غيره^(١١)

- | | |
|--|--------------------------------------|
| (١) بامتزاج KCRN : بالامتزاج S. | (٨) وشنّع KRSNz : وشنّع C. |
| (٢) واتّصال KCtR : أو اتّصال CS. | (٩) بفضلهما KC : بفضله RS. |
| (٣) ج KCR : S -. | (١٠) الكتب KCSN : كتب R. |
| (٤) فلا اتّحاد KCRt : ولا حصول + RS. | (١١) غيره KCRN : S - ولم أقف في غيره |
| (٥) ثم إن Rts : إن KCR -. | المبدأ والمعاد من كتب الرئيس على هذه |
| (٦) أفضل المتأخّرين : زاد الله روحه العزيز | الدعوى وتقريرها ويمكن أن المنصف قد |
| قدسًا بل زاده بمطالعة أنواره أنسا + R. | وقف من كتبه على ما لم أقف عليه |
| (٧) فوفوريوس : هو صاحب إيساغوجي وهو | ووجد ذلك فيه Ka فذلك KC : فذاك |
| بعد المعلم الأول والرئيس نقل عنه ذلك | RS. |
| في كتاب الإشارات Ka. | |

ادعى اتحاد النفس بالصورة المعقولة صريحاً ثم علم بطلانه في الأخير ففي الأول إن قلده فذلك^(١) أقبح وإن اقتضى نظره ذلك فليشتع على نفسه أيضاً.

واعلم أنّ النفس يجوز أن تعلم الجزئيات على وجه كليّ مثل معرفتها لزيد بأنّه^(٢) الطويل الأسود ابن شخص كذا على جهة^(٣) لا تكون تلك الكليات مجتمعة في غيره ولكن مع ذلك مجموع تلك الكليات نفس مفهومه لا يمنع وقوع الشركة فيه وإن فرض امتناع الشركة^(٤) فيكون لمانع غير المفهوم، هذا ليكن^(٥) عندك ضابطاً.

(٥٥) حكاية ومنام وكنت^(٦) زماناً شديد الاشتغال كثير الفكر والرياضة وكان يصعب عليّ مسألة العلم وما ذكر في الكتب لم يتنقح لي^(٧) فوقع لي ليلة من الليالي خلصة في شبه نوم^(٨) لي فإذا أنا بلدة غاشية وبرقة لامعة ونور شعشعاني مع تمثّل شبح إنساني فرأيت أنه فإذا هو غياث النفوس وإمام الحكمة المعلم الأول على هيئة^(٩) أعجبني وأبته أدهشتني فتلقاني بالترحيب والتسليم حتى زالت دهشتي وتبدلت بالإنس وحشتي فشكوت إليه من صعوبة هذه المسألة فقال لي ارجع إلى نفسك فتتخلّ لك، فقلت وكيف^(١٠)؟ فقال^(١١) إنّك مدرك لنفسك فإدراكك لذاتك بذاتك أو غيرها فيكون لك إذن قوة أخرى أو ذات تدرك ذاتك والكلام عايد فظاهر استحالته، وإذا أدركت ذاتك بذاتك أباعتبار أثر لذاتك في ذاتك؟ فقلت^(١٢) بلى، قال فإن^(١٣) لم يطابق الأثر ذاتك فليس صورتها فما أدركتها، فقلت فالأثر صورة ذاتي، قال صورتك لنفس مطلق أو متخصّصة بصفات أخرى، فاخترت الثاني، فقال كلّ صورة في النفس هي كلفة وإن تركبت أيضاً من كليات كثيرة فهي لا تمنع الشركة لنفسها وإن فرض منعها تلك فلمانع^(١٤) آخر وأنت^(١٥) مدرك ذاتك وهي^(١٦) مانعة

(١) لزيد بأنه KCS: بزيد أنه R لزيد أنه N.

(٢) على جهة KCR: على وجه SN.

(٣) امتناع الشركة KuCN: فيه RS.

(٤) ليكن CRSN: ليكون K.

(٥) وكنت KCRN: كنت S.

(٦) لي KRSN: C -.

(٧) في شبه نوم CN: في سنة نوم KRS أي

أنّي كنت في ما بين النوم واليقظة وهو

عالم المثال Nz.

(٨) هيئة KCRN: S -.

(٩) وكيف KCR: وكيف ذلك S.

(١٠) فقال KC: قال RS.

(١١) فقلت CRS: قلت K.

(١٢) فإن KCR: وإن S.

(١٣) وإن KC: فإن RS.

(١٤) فلمانع KCtRS: لمانع C.

(١٥) وأنت KC: فأنت RS.

(١٦) وهي CRS: فهي KCT.

لشركة بذاتها فليس هذا الإدراك بالصورة، فقلت^(١) أدرك مفهوم أنا، فقال مفهوم أنا من حيث مفهوم^(٢) أنا لا يمنع وقوع الشركة فيه وقد علمت أن الجزئي من حيث إنه جزئي لا غير كلي وهذا وأنا ونحن وهو لها معاني^(٣) معقولة كلية من حيث مفهوماتها المجردة^(٤) دون إشارة جزئية فقلت فكيف^(٥) إذن؟ قال فلما لم يكن علمك بذاتك بقوة غير ذاك فإنك تعلم أنك أنت المدرك لذاتك لا غير ولا بأثر مطابق ولا بأثر غير مطابق فذاتك هي العقل والعقل والمعقول.

فقلت زدني! قال^(٦) ألسنت تدرك بدنك الذي تتصرف فيه إدراكاً مستمراً لا تغيب عنه؟ فقلت بلى قال الحصول^(٧) صورة شخصية في ذاتك وقد عرفت استحالة؟ قلت لا بل على أخذ صفات كلية، قال وأنت تحرك بدنك الخاص وتعرفه بدنًا خاصًا جزئيًا وما أخذت من الصورة نفسها لا يمنع وقوع الشركة فيها^(٨) فليس إدراكك لها إدراكاً لبدنك الذي لا يتصور أن يكون مفهومه لغيره ثم أما قرأت في كتبنا^(٩) أن النفس تتفكر باستخدام المفكرة وهي تفصل وتركب الجزئيات وترتب الحدود الوسطى؟ والمتخيلة لا سبيل لها إلى الكليات لأنها جرمية فإن لم يكن للنفس اطلاع على الجزئيات فكيف تُركب مقدماتها؟ وكيف تنزع^(١٠) الكليات من الجزئيات؟ وفي أي شيء تستعمل المفكرة؟ وكيف تأخذ من الخيال وماذا يفيدها تفضيل المتخيلة؟ وكيف تستعد بالفكر للعلم بالنتيجة؟ ثم المتخيلة جرمية كيف^(١١) تدرك نفسها والصورة المأخوذة عنها في النفس كلية؟ وأنت تعلم متخيلتك ووهمك الشخصيتين الموجودتين^(١٢) ودريت أن الوهم ينكرهما.

قلت فأرشدني جزاك الله عن زمرة العلم^(١٣) خيرًا! قال وإذا دريت إنها تدرك لا

-
- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) فقلت KRS: قلت C. | (٨) فيها KCS: فيه R. |
| (٢) فقال مفهوم أنا من حيث مفهوم أنا | (٩) في كتبنا KS: من كتبنا CR. |
| CRS: فقال مفهوم من حيث أنا K. | (١٠) تنزع CRS: تنزع K. |
| (٣) معان RS: معاني KC. | (١١) كيف KCR: فكيف S. |
| (٤) المجردة KCtRS: المتجردة C. | (١٢) الشخصيتين الموجودتين RS: |
| (٥) فكيف CtRS: وكيف K كيف C. | الشخصيتان الموجودتان KC. |
| (٦) قال KC: فقال RS. | (١٣) زمرة العلم KCRS: زمرة أهل العلم |
| (٧) لحصول KCtRS: بحصول C. | Rt. |

بأثر مطابق^(١) ولا بصورة فاعلم إنَّ التعقّل هو حضور الشيء^(٢) للذات المجردة عن المادّة وإن شئت قلتُ عدم غيبته عنها وهذا أتمّ لأنّه يعمّ إدراك الشيء لذاته ولغيره^(٣) إذ^(٤) الشيء لا يحضر لنفسه ولكن لا يغيب عنها أمّا النفس فهي مجردة غير غائية عن ذاتها فبقدر تجرّدها أدركت ذاتها وما غاب عنها إذا^(٥) لم يكن لها استحضار عينه كالسما والارض ونحوهما فاستحضرت صورته أمّا الجزئيات ففي قوَى حاضرة لها وأمّا الكلّيات ففي ذاتها إذ من المدركات كلّية لا تنطبع في أجرام، والمدرك هو نفس الصورة الحاضرة لا ما خرج عن التصرّو وإن قيل للمخارج أنّه مدرك فذلك بقصد^(٦) ثانٍ، وذاتها غير غايب عن ذاتها ولا بدنها جملة ما ولا قوَى مدركة لبدنها جملة ما وكما أنّ الخيال غير غايب عنها فكذلك الصورة الخيالية فتدركها النفس لحضورها^(٧) لا لتمثّلها في ذات النفس، ولو كان تجرّدها أكثر^(٨) لكان الإدراك لذاتها^(٩) أكثر وأشدّ، ولو كان تسلّطها على البدن أشدّ كان حضور قواها وأجزائها لها أشدّ.

ثمّ قال لي اعلم أنّ العلم كمال للوجود من حيث مفهومه ولا يوجب تكثرًا فيجب للواجب وجوده، وأشار إلى ما ضبطناه في الضابط الجامع^(١٠) من قبل، فواجب الوجود ذاته مجردة عن المادّة وهو الوجود البحت والأشياء حاضرة^(١١) له على إضافة مبدئية تسلّطية لأنّ الكلّ لازم ذاته فلا تغيب عنه ذاته ولا لازم ذاته وعدم غيبته عن ذاته ولوازمه^(١٢) مع التجرّد عن المادّة هو إدراكه كما قرّرناه في النفس، ورجع الحاصل في العلم كلّهُ إلى عدم غيبة^(١٣) الشيء عن المجرّد عن المادّة صورة كانت أو غيرها، والإضافة جازية في حقّه وكذلك السلوب ولا تخلّ بوحدانيّته،

-
- (١) مطابق RSN : يطابق KC.
(٢) حضور الشيء: العلم بتحقيق الحضور R
(٣) ولغيره RS : وغيره KC.
(٤) إذ KRS : إذا C.
(٥) إذا KCR : إذ S.
(٦) بقصد KC : لقصد RS.
(٧) لحضورها KC : بحضورها RS.
(٨) أكثر KCS : R -
(٩) لذاتها KRS : لذاتها بذاتها C.
(١٠) في الضابط الجامع: أي في آخر التلويح الأول من الموارد الأول في واجب الوجود R (حاشية).
(١١) حاضرة KC : الحاضرة RS.
(١٢) ولوازمه KaRS : أو لوازمه C ولوازمها K.
(١٣) غيبة KCR : غيبة S.

وتكثر أسمائه لهذه السلوب والإضافات ولا يعزب عن علمه إذن ﴿مثال ذرة في السماوات ولا في الأرض﴾^(١) ولو كان لنا على غير بدننا سلطنة كما على بدننا لأدركناه كإدراك البدن على ما سبق من غير حاجة إلى^(٢) صورة، فتبين من هذا أنه بكل شيء محيط وأدرك^(٣) أعداد الوجود وذلك هو نفس الحضور له والتسلط من غير صورة ومثال، ثم قال لي: كفاك في العلم هذا وأرشدني إلى^(٤) أمور فرقت بعضها في هذا الكتاب.

فقلت له ما معنى الاتصال والاتحاد للنفوس بعضها مع بعض وبالعقل^(٥) الفعال؟ قال: أما ما دمتم في عالمكم هذا فأنتم^(٦) محجوبون وإذا^(٧) فارقتموه كاملين فلکم الاتحاد والاتصال، فقلت: كنا نذكر على طوايف من إخوان التجريد^(٨) والحكماء في إطلاق الاتصال فإنه لا يكون إلا في الأجرام، فقال: اعلم^(٩) أنك في ذهك تعقل اتصالاً مطلقاً بين جسمين معقولين مجردين وتذكر أعضاء حيوان واحد معقولة مع اتصال، فقلت: بلى، فقال: هل في ذهك طرف معين وامتداد مشخص؟ قلت: لا، قال: إنما هو اتصال عقلي فالنفوس أيضاً تجد^(١٠) بينها في العالم العلوي اتصالاً عقلياً لا جرمياً واتحاداً ستعرفه بعد المفارقة، ثم أخذ يُثني على أستاذه أفلاطون الإلهي ثناءً تحيرت فيه فقلت: وهل وصل من فلاسفة الإسلام^(١١) إليه أحد؟ فقال: لا^(١٢) ولا إلى جزء من ألف جزء من رتبته، ثم كنت أعد جماعة

(٩) فقال أعلم RS: فقال عليه السلم KC.

(١٠) تجد RS: - KC.

(١١) فلاسفة الإسلام: كالفارابي وأبي علي بن

سينا وغيرهما وعدم التفاته إليهم فلقلة

سلوكهم وكثرة بحوثهم التي لا تنم إلا

بالرياضيات والتجرد ولم يكن لهم ذلك

وأما أبو يزيد البسطامي وسهل التستري

والحسين ابن منصور الحلاج وأبو الحسن

الجرجاني وذو النون المصري وأشباههم

وإن كانوا قليلي البحث والنظر في

الحكمة النظرية فلهم اليد البيضاء في

الحكمة الكشفية Nz.

(١٢) لا KCR: - S.

(١) ولا في الأرض RS: والأرض KC.

(٢) إلى RS: - KC.

(٣) وأدرك KC: بإدراك RS.

(٤) إلى KCS: في R.

(٥) وبالعقل KCN: ومع العقل RS.

(٦) فأنتم KR: فأنكم C، - S.

(٧) وإذا KCR: فإذا S.

(٨) إخوان التجريد: يريد كبار مشايخ الأمم

وسلاقتها وهؤلاء كلهم من الحكماء

يطلقون على النفوس الناطقة الكاملة أنها

اتصلت بالعقل وبالعلة الأولى مع أن

الاتصال في اللغة لا يكون إلا بين

الأجرام Nz.

أعرفهم فما التفت إليهم ورجعتُ إلى أبي يزيد البسطامي وأبي محمد سهل بن عبد الله التستري وأمثالهما^(١) فكانه استبشر وقال: أولئك هم الفلاسفة والحكماء حقًا، ما وقفوا عند العلم الرسمي بل جاوزوا إلى العلم الحضوري الاتصالي^(٢) اليهودي وما اشتغلوا بعلايق الهيولى فلهم ﴿الزلفى وحُسن مآب﴾ (٣٨/٢٤ و ٣٩) فتحركوا عما تحركنا ونطقوا بما^(٣) نطقنا، ثم فارقني وخلفني أبكي على فراقه فوالله في على تلك الحالة^(٤).

(٥٦) فصل ومن قال إنَّ ما يُعقل وله ذات مجردة عن المادّة قائمة بنفسها فيُعقل لأنَّ ذاته مجردة كصورته فلا يمتنع أن ترسم صورة ما أدركه فيه ولا يمتنع أن يعقلها، ثم قال واجب الوجود يُعقل فيُعقل لأنَّ غير الممتنع يجب في حقه. - بناء على هذا يجوز أن يكون سها^(٥) لأنَّه بناء على أنَّ المعقول^(٦) ذاته الخارجيّة^(٧) يجوز أن يحصل فيه صورة مجردة فيعقلها واعترف بأنَّ مقارنة الصورة محال على واجب الوجود، وفيه أيضًا أخذُ مثال الشيء مكانه فإنه قال جاز على صورته^(٨) مقارنة ذات عقلية فيجوز عليه لأنَّ الاستعداد للماهية المطلقة، ولقائل أن يقول عليه جاز على صورته الانطباع في جوهر فيجوز عليه لأنَّ الاستعداد لمطلق الماهية ولا يحكم على الشيء بحكم مثاله، ولا نطوّل إذ لا يليق^(٩) بالمختصرات، ويجب أن يكون إحاطة الحق الأول بالأشياء ليس أمرًا متغيّرًا بزمان، واعلم أنَّ علومنا بالزمانيات متغيّرة فإنَّ أحدنا^(١٠) إذا علم مثلاً أنَّ فلانًا سيجيء حينَ هذا حقّ يكذب الحكم بأنَّه جاء فإذا جاء وحكم بأنَّه سيجيء كما كان فجعل، فلا بدّ من التغيّر وواجب الوجود منزّه عن هذه التغيّرات وليست^(١١) الزمانيات المتغيّرة الماديّة بأشخاصها^(١٢) لازمة حاضرة لواجب الوجود فإنَّه مجرد عن المادّة بالكلّية، وفي الجملة كلّ علم غير موجب للزيادة والتغيّر والتمثّل فيه الذي يكفيه مجرد الحضور واجب له تعالى كيف كان

- | | |
|--------------------------------------|----------------------------------|
| (١) وأمثالهما RS : وأمثالهم KC. | (٧) الخارجيّة KRS : الخارجيّة C. |
| (٢) الاتصالي KC : والاتصال RS. | (٨) صورته KCRS : ماهيته Rt. |
| (٣) بما RS : مما KC. | (٩) لا يليق KCS : لا يحسن R. |
| (٤) الحالة KCS : السانحة R الحال Rt. | (١٠) أحدنا KCR : أحدنا S. |
| (٥) سها KC : سهي R يسها S يسهي N. | (١١) وليست KCS : وليس R. |
| (٦) المعقول KCRS : المجرد + Rt. | (١٢) بأشخاصها KCS : أشخاصها R. |

وغيره لا يجوز عليه، وإذا كان مبدأً للوجود كله ومدرکاً للوجود كله^(١) فهو حيّ لأنّ الحيّ هو الدراك الفعّال فإذا لم يزد علمه على ذاته فكذلك حياته^(٢) وإذا لم يلزمه حاجة^(٣) إلى تحريك آلات فلا افتقار له إلى قوة محرّكة كما لنا فلا يحتاج إلى قدرة زائدة على ذاته، وهذا النظام الموجود^(٤) في العالم لا^(٥) يصدر عن^(٦) جزاف، ففي المبادئ العلوية العقلية تمثّل صورته^(٧) إذ يمكن على العقول التّصوّر والتمثّل، فعلوم المبادئ بكيفية نظام الكلّ وما يجب أن يكون عليه هو العناية وفي الأوّل لا تزيد على ذاته وعدم غيبته عن ذاته ولوازمها وفي العقول يجوز أن تكون نقشاً^(٨) زائداً معلّلاً بالتجرّد عن المادّة وعدم الحجاب بينها وبين لوازمها ومبادئها وإمكان الانتقاش، ونقوش العقول^(٩) أيضاً حاضرة له تعالى^(١٠) وكذا نقوش نفوس الأفلاك بالنسبة إلى ما فوقها فكل سافل نسبة حضور نقشه^(١١) إلى ما فوقه كما عرفت من حضور الصور الخيالية للنفس فافهم وعمّم الإحاطة الإلهيّة كذا، ولو عدلت إلى غير هذه الطريقة في العلم لكثرت^(١٢) الحقّ تكثيراً، واعلم أن الذي هو الوجود المحض وماهيته وجوده الذي لا أتمّ منه لا يعرفه كما هو إلّا هو ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ (١٠٩/٢٠ - ١١٠) فسبحانه سبحانه لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار.

(٥٧) فصل لو نظرت إلى آثار رحمة الله في هذا العالم لقضيت العجب من أن الرحمة الإلهيّة لمّا كان غير جايّز أن تقف على حدّ يُبقي وراءها الإمكان الغير المتناهي وجدت الهیولی^(١٣) ذات قوة القبول إلى غير النهاية كما للمبادئ قوة الفعل إلى غير النهاية، وكان^(١٤) لا بدّ أيضاً لتجدّد الفيض من تجدّد أمر ما فوجدت

-
- (١) ومدرکاً للوجود كله R: ومدرکاً له N (٧) صورته KaNz: صورتها KC صور لها S ومدرکاً KS ومدرک C.
 (٢) حياته KS: حيوته CR.
 (٣) لم يلزمه حاجة KCR: لم يكن به خاصة S.
 (٤) الموجود CR: للوجود KS.
 (٥) لا CRS: فلا K.
 (٦) عن CRS: على K.
 (٧) صورته KaNz: صورتها KC صور لها S ومدرکاً KS ومدرک C.
 (٨) نقشاً KaCRNz: نفساً KS.
 (٩) العقول CRS: العقل K.
 (١٠) تعالى KCS: وتقدس R + S.
 (١١) نقشه KCR: نفسه S.
 (١٢) لكثرت KCR: لكثرة S.
 (١٣) الهیولی RS: هیولی KC.
 (١٤) وكان KRS: فكان C.

الأشخاص الفلكية^(١) دائرة لأغراض علوية يتبعها استعداد غير متناو ينضم إلى فاعل غير متناو وقابل كذلك فيفتح^(٢) باب نزول البركات ورشح الخير الدائم في الآزال^(٣) والآباد، ويحصل الفيض على كل قابل بحسب استعداده إذ المبدأ الواهب لا تغيّر فيه، ولو كان للنملة^(٤) استعداد قبول نفس أشرف كما للإنسان لحصل فيها من فيض العقل الفيّاض، ثم لما كان أشرف ما يتعلّق بالهيولى النفس الناطقة وكان^(٥) غير جايّز خروج جميع^(٦) الممكن منها دفعةً دون الأبدان ولا مع الأبدان فبحسب الأدوار والأكوار والاستعدادات تحصل نفوس من فيض واهبها قرناً بعد قرن راجعة إلى ربّها إذا كملت، ثم نظرت إلى كيفية وضع الأرض في الوسط إذ لو قربت من الأثير لاحتقرت سريعاً، ولو جاور الفلك غير النار من العناصر لسخّنه الفلك فصار^(٧) ناراً انضمت^(٨) إليها تسخين النار لتحلّت جميع العناصر، ولما كانت الحيوانات أولات التحريك والإدراك محتاجة إلى عناية العنصر اليابس وغلبته إذ به تنحفظ الصور المدركة وأشكال الأعضاء وغيره^(٩) فوجدت عنده غير محيط بها الماء لحاجتها إلى استنشاق الهواء ووضع^(١٠) تحت النار ما يناسبها في الحرّ وعند الأرض ما يناسبها في البرد وكان الماء أيضاً له^(١١) مع الهواء مناسبة ميعانٍ فجاوره^(١٢) بحيث لا يبطل العدل، ثم لو كانت^(١٣) الأفلاك كلّها نورية لأحرقت^(١٤) بالشعاع ما دونها، ولو كانت عريّة عن النور لبقى آل^(١٥) هاوية الهيولى في ظلمة لا أوحش منها، ولو كان أنوارها ثابتة دون^(١٦) تحرك^(١٧) لاثرت بإفراط وتفريط وأحرقت ما دامت في مقابلته ولم يلحق أثرها غيره، ولو كان لها حركة واحدة للزمت^(١٨) دائرة غير واصل أثر

- | | |
|--------------------------------------|--|
| (١) الأشخاص الفلكية RS : أشخاص فلكية | (١٠) ووضع KCR : وضع S. |
| KC | (١١) له RS : لها KC. |
| (٢) فيفتح KCS : فتح R. | (١٢) فجواره RS : فجاورته K فجاور به C. |
| (٣) الآزال KNz : الأزل CRS. | (١٣) لو كانت KCS : لو كان R. |
| (٤) للنملة KCR : للنمل S. | (١٤) لأحرقت CS : لأحرقت KR. |
| (٥) وكان KRS : فكان C. | (١٥) آل CInz : إلى KC ، RS. |
| (٦) جميع KRS : C. | (١٦) دون KCS : من غير R. |
| (٧) فصار KC : وصار RS. | (١٧) تحرك K : تحريك CRS. |
| (٨) انضمت CRS : وانضم K. | (١٨) للزمت RS : للزمت C للزمت K. |
| (٩) وغيره KR : و - CS. | |

الشعاع^(١) إلى نواحيها فحصلت^(٢) الحركة السريعة تابعة لحركة المحيط^(٣) على الكلّ ولكلّ فلك هو حامل جرم نورّي حركة أخرى بطيئة يميل بها إلى النواحي جنوباً وشمالاً، وغير ذلك من عجائب السماوات والأرض فسبحان الواهب النافع ينبوع الوجود^(٤) ومبدأ الخير الدائم، انظر كيف نسبة بدنك إلى عالم العناصر وكيف نسبة العناصر إلى جرم الكلّ وكيف نسبة جرم الكلّ إلى نفس الكلّ وكيف نسبة نفس الكلّ إلى العقول وكيف نسبتها إلى العقل المسمّى بالعنصر الأعلى وهو العرش العظيم المجيد ولا نسبة له إلى جناب الكبرياء فانطوت العناصر في الأجرام^(٥) السماوية وهي في قهر النفوس وهي في قهر العقول وهي في حيز قهر المعلول الأول واللّه من ورائهم محيط ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (١٨/٦ و ١٦) ﴿وَسِعَ^(٦) كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (٢/٢٥٦) تلاشى^(٧) الكلّ في جبروته فسبحانك^(٨) اللّهُمَّ ويحمدك أشهد أنّ كلّ معبود من دون عرشك إلى قرار الأرضين^(٩) باطل ما خلا وجهك الكريم لا أنت إلا أنت^(١٠)، طهرنا بعزّتك عن رجس الهيولى وهب لنا من لدنك رحمة إليك الرغبت ومنك الرهبت وأنت إله العالمين.

(٥٨) فصل واعلم أنّ الشرّ لا ذات له بل هو عدم ذات أو عدم كمال ما، وما يوجد من الموجودات شراً فإنما هو شرّ^(١١) لتسببه لعدم كمال^(١٢) شيء إذ لو فرض موجود^(١٣) لا يخلّ بذات شيء ولا كمالاً وهيئة حُسن واعتدالٍ له فوجوده لا يضره ولا يكون أيضاً شراً لنفسه فلا يكون شراً، واعلم أنّ من^(١٤) الممكنات ما لا شرّ فيها أصلاً بل هي خير وهي أمور تامّة لا يعوزها ما ينبغي لها أصلاً ولا يخالطها ما لا ينبغي، ومنها أمور فيها خير كثير ويلزمها شرّ قليل، وفي القسمة شرّ مطلقاً^(١٥) أو

- | | |
|--|--|
| (١) أثر الشعاع : KRS : أثراً للشعاع C. | (٩) الأرضين : KCS : الأرض R. |
| (٢) فحصلت : RS : فجعلت K فجعل C. | (١٠) لا أنت إلا أنت : CNi : لا إله إلا أنت |
| (٣) المحيط : RS : محيط KC. | KRS. |
| (٤) الوجود : KCS : الجود R. | (١١) هو شر : RS : هو KC. |
| (٥) في الأجرام : KCRS : في قهر الأجرام | (١٢) كمال : KCR : - S. |
| Nz. | (١٣) موجود : CtiR : موجوداً KCS. |
| (٦) وسع : CR : ويسع KS. | (١٤) من : CtiRs : - KC. |
| (٧) تلاشى : KR : فتلاش C بلاشى S. | (١٥) مطلقاً : KRS : مطلق C. |
| (٨) فسبحانك : KCS : سبّحانك R. | |

كثيرٌ شرٌّ مع قليلٍ خير، فوجب من الخير المحض الواجبي القسم الأول على ما علمت من حال الإمكان الأشرف، وكذا القسم الثاني لأن في ترك الخير الكثير لشر قليل شرًا كثيرًا^(١)، ويمتنع الباقيان^(٢)، فالقسم الأول كالعقول ونحوها والثاني مثل خلق النار النافعة نفعًا بالغًا ولكن قد يلزمها بحسب اتفاقاتٍ حرقٌ شيء بملاقاتها له فتعد شرًا، وكذلك حيوانات وجودها خير إلا أنها بحسب المصادمات قد تتأذى إلى ضررٍ ما، وكذا^(٣) نوع الإنسان المستعد للفضائل قد يعتريه لاتفاقات^(٤) اعتقاد^(٥) سوء وجهلٍ وارتكاب خطيئة، ولكن هذه الشرور في أشخاص أقل من أشخاص السالمين وأوقات أقل من أوقات السلامة، والشر داخل في القدر مرضي به بالعرض ومنبعه الإمكان والعدم.

سؤال لِمَ ما أوجد^(٦) هذا القسم على وجه لا يلزمه هذا؟

جواب فيكون غير نفسه فيرجع إلى القسم الأول الذي قد وجد ما أمكن منه فكأنك قلت لِمَ ما جعلت النار غير النار والماء غير نفسه؟

سؤال لِمَ قلت إن الخير غالب وأكثر الناس الغالب عليهم مضاد كمالاتهم؟
جواب كما أن حال الأبدان على أقسام: بالغ في كمالاتها ومتوسط وهو الأكثر على مراتب ونازل شديد النزول وهو أقل من المتوسط فضلاً عن مجموع القسمين فكذلك في أحوال الآخرة.

سؤال إن^(٧) كان الكل بالقضاء والقدر فلم يعاقب؟

جواب العقاب للنفس على خطيئتها ليس لمتنقم من خارج بل هي حاملة عذابها معها فساققتها^(٨) الاتفاقات القدريّة إلى اقتراف شهوات وارتكاب جهالات ففارقت متلطفة رد إليها أعمالها فتأذت بما^(٩) معها كالمتألم بمرضه^(١٠) لنهضة سابقة سابقة إليه، والكل بالقدر الذي هو تفصيل القضاء الأول الوجداني.

-
- (١) شرًا كثيرًا KRS: شر كثير C.
(٢) الباقيان KCR: الباقيات S.
(٣) وكذا KRS: وكذلك C.
(٤) لاتفاقات KuCS: في الاتفاقات R.
(٥) اعتقاد KCS: اعتقادات R.
(٦) ما أوجد KC: ما وجد N لم يوجد RS.
(٧) إن CRS: إذا K.
(٨) فساققتها RS: فساقها KC.
(٩) بما KRS: لما C.
(١٠) بمرضه CRS: لمرضه K.

(٥٩) فصل اعلم أنَّ النفس باقية بعد البدن لبقاء علّتها الفايضة لوجودها لأنها لو بطلت كان بطلانها إمّا لذاتها أو لحصول ما لعدمه مدخل في بقائها أو لبطلان ما لوجوده مدخل في وجودها، والأول^(١) باطل إذ لا يقتضي الشيء عدم نفسه وإلاّ ما وُجد^(٢)، وليس لها صدّ ولا مستدعى ضدّ ولا مانع مزاحم لتجرّدها عن المحلّ والمكان، وليس لها شرط فإنه إن كان جوهرًا مباينًا^(٣) غير مفيض^(٤) الوجود لا يلزم من عدمه عدمها وإن كان عرضًا^(٥) في غيره فهو أولى وإن كان عرضًا فيها فإعراضها ليست إلاّ أمورًا إدراكيّة وأفعاليّة^(٦) وانفعالات متعلّقة بالبدن وليس شيء منها شرطها، إذ الأولى بالشرطيّة لبقائها كمالاتها فكانت عديمة الكمال لا تبقى مع البدن أيضًا، إذ لا يتصوّر أصلًا استمرار وجود شيء^(٧) دون شرطه، وليس كذا وليس شيء منها مبطلًا لها وإلاّ كان الجدير بإبطالها الانفعالات عن البدن والجهل، فكان كلّ نفس شريرة لا تثبت مع وجود هذه كيفي كانت أصلًا وليس كذلك.

سؤال شيء من هذه مبطل ولكن عند قطع العلاقة؟

جواب أمّا العلاقة فإضافة ما تابعة^(٨) لوجود النفس، وأضعف الأعراض الإضافة فإنّ تغييرها لا يوجب تغييرًا في الشيء فانقطاعها لا يبطل النفس، والباقيات إن كانت مُبطلّة لذاتها فما اختلف تأثيرها بعلاقة وعدمها.

حجة أخرى هي أنّ النفس بالفعل موجودة ولها بالفعل أن تبقى وكلّ ما يبطل فلا بدّ له من قوة للفناء مقارنة لقوة الثبات، والنفس وحدانيّة وهي من حيث هي بالفعل فلا يكون في الشيء الواحد البقاء والفناء^(٩) بالفعل وقوتا الثبات والفناء، والإعراض والصور لها ذلك في محلّها والنفس لا حامل لها، وإن أخذ في النفس أمر ما كالصورة فنعمد^(١٠) الكلام^(١١) إلى المجرّد عن المادّة الذي هو الأصل فلا بدّ وأن تبقى.

-
- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) والأول KRS: فالأول C. | (٦) أفعاليًا RS: أفعال KC. |
| (٢) ما وجد KCS: لم يوجد R. | (٧) شيء RS: الشيء KC. |
| (٣) جوهرًا مباينًا KRS: جوهر مباين C. | (٨) تابعة KCR: بالغة S. |
| (٤) غير مفيض KRS: غير مقتض C ليس | (٩) والفناء CRS: - K. |
| بعلة فاعلية KaNz. | (١٠) فنعمد RS: فيعمد KCt فنعمل C. |
| (٥) عرضًا KRS: عرض. | (١١) الكلام R: بالكلام KCS. |

سؤال أَلستم قلتم استعداد وجود النفس في المادّة فكذلك استعداد عدمها؟
جواب استعداد البدن هو لأن يكون له كمال هو جوهر مباين^(١) الذات ولا يكون كمالاً له^(٢) حتّى يكون في نفسه موجوداً، ثم إذا بطل للبدن استعداد أن يكون هذا الجوهر كمالاً له فلا يلزم من لا كونه كمالاً له أن لا يكون في نفسه بخلاف ما كان عند كونه كمالاً له إذ^(٣) كان يستدعى كونه كمالاً له كونه في نفسه، فحصل الاستعداد حتّى لو كان الجوهر المباين يلزم من لا كونه لشيء لا كونه^(٤) في نفسه لبطل النفس بطلان استعداد البدن لأن تكون هي كماله، والشيء ما لم يجب عدمه لا ينعدم فافهم هذا.

(٦٠) فصل الحجة في امتناع التناسخ إنّ البدن إذا حصل له مزاج استحقّ به^(٥) من الواهب نفساً فإذا قارنته^(٦) النفس المستنسخة فيحصلُ لحيوان واحد نفسان ولا يعلم الإنسان لبدنه إلّا نفساً واحدة لا غير.

سؤال الخصم ليس يسلم أنّ بدن الإنسان يفيض إليه من الواهب شيء بل قال إنّ نفوس النبات انتقلت إلى الحيوانات ومن الحيوانات إلى الإنسان بعد انتقالها في أنواع من النبات والحيوانات ثم ما يتخلّص فيصعد إلى رتبة الإنسان.
جواب أن استعداد النبات بمزاجه^(٧) لنفسٍ فالأولى أن يستعدّ الإنسان بمزاجه الأكمل الأتم.

سؤال مثل هذه الأولويات في عالم الاتفاقات غير مسموعة فإنّ ههنا أموراً^(٨) قدرية غائية، ولو اجتمع الناس على أن يستخرجوا أنّ المغناطيس لأيّ مزاج استعداد لل قوة الجاذبة للحديد لم يمكنهم العثور، وليس لقائل أن يقول إذا استعداد المغناطيس لجذب الحديد بمزاجٍ فمزاج الإنسان أكمل فينبغي أن يجذبه فإنّ الأمور خفية.
ثم أقول^(٩) بلى إنّ المزاج الأشرف يستدعي النفس الأشرف وهي التي جاوزت

- | | |
|--|--|
| (١) جوهر مباين KCS: جوهر هو مباين R. | (٦) قارنته R: قارنه KCS. |
| (٢) كمالاً له CRS: كماله K ولا يكون ذلك | (٧) بمزاجه KCS: لمزاجه R (في الموضوعين). |
| الجوهر المباين الذات كمالاً للبدن إلّا إذا | (٨) موراً KRS: أمور C. |
| كانت في نفسه موجوداً Ka. | (٩) ثم أقول: لما دفع الحجة على منع |
| (٣) إذ KCR: إذا S. | التناسخ حكاية عن القائلين به أخذ بعد |
| (٤) لشيء لا كونه KCR: - S. | ذلك في ذكر الحجج التي احتجوا بها |
| (٥) به KRS: له C. | على إثباته وهي ثمان حجج Ka. |

الدرجات النباتية والحيوانية، والنفوس إنما كان احتياجها إلى القوالب لأجل أنها بالقوة فالنفوس الإنسانية الجاهلة الشقية هي أنحس ممّا كانت في أول فطرتها ولها الملكات الرديّة فهي أشدّ انجذاباً إلى الأجرام ممّا كانت، ثمّ الفاسق الشرير^(١) الجاهل إذا قلّت شواغله في منام أو لخلل^(٢) كما للممرورين يطلع^(٣) على أمور غيبية لاتّصاله بذلك العالم فكيف جوّزتم مفارقة الأشقياء عن البدن وليس بينها وبين النفوس الفلكية حجاب فتتصل بها وتتلذذ فأين الشقاوة؟ وإن^(٤) قلتم منعها الهيئات الرديّة فلمّا ما منعها عن المنامات أو الأمور الغيبية عند خلل؟ فلا محالة ينبغي أن تنتقل نفوس الأشقياء على حسب أخلاقها^(٥) وملكانها وعلاقتها^(٦) مع الأجرام إلى شيء من الحيوانات المعذّبة^(٧)، ثم الحيوانات ليس لها عضو إلّا ويتنقص ويتحلل ولو يسيراً يسيراً، وإذا^(٨) لم يثبت فيها شيء دون تحلل إذ الحرارة والهواء المحيط وغيرها من الأسباب مخفّفة محلّلة فليس^(٩) لنا أن نقول إنّ الفرس لا يزال ينقص نفسه الحيوانية فينقص^(١٠) فرسيته، ثم ما نرى^(١١) من الحيوانات من عجائب الأفعال تشهد أنّ لها نفوساً غير منطبعة ينبغي أن ترتقي إلى كمال^(١٢) فإنّ العناية لا توجب إهمال نوع عن كماله فترتقي إلى الإنسانية، وكانت الحكماء كلّهم من القدماء يرون هذا الرأي وإليه إشارة الأنبياء وكقول القايل الحقّ سبحانه وتعالى ﴿كَلَّمَا نَضَجَتْ جَلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (٥٩/٤) وقوله ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَن تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ (٥-٤/٩٥) وقوله ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُخْشَرُونَ﴾ (٣٨/٦) وقوله ﴿رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ؟﴾ (١١/٤٠) وقوله ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ (١٠٩/٢٣)، والمسيح وغيره من الأنبياء عليهم السّلام يقرب من

(٧) المعذبة CRS: المتعذبة K.

(٨) وإذا KCIS: وإذ CR.

(٩) فليس KR: وليس CS.

(١٠) فينقص KCS: فيتنقص R.

(١١) نرى R: ترى C يرى KS.

(١٢) كمال KRS: الكمال C.

(١) الشرير KCR: الشديد S.

(٢) لخلل RS: بخلل KC.

(٣) يطلع CRS: فيطلع K.

(٤) وإن KCR: فإن S.

(٥) أخلاقها KCR: اختلافها S.

(٦) وعلاقتها CRS: وعلاقتها K.

التصريح^(١) في ما نحن فيه، والذي يُقال لا يجب أن يطابق عدد الكائنات عدد الفاسدات ولا وقت الفساد بالكون غير صحيح، فإن من الأمور الفلكية المستمرة ما يخفي علينا أثرها ولعله وجب بقانون مضبوط في العناية وما اطلعت عليه، وأما العدد فليس عن جميع الحيوانات تنتقل إلى الإنسان ولا عن جميع النبات، ثم في ما بينها رُتّب كثيرة ومدة بقاء مختلف ولا ينضبط لنا، ولولا كثرة نفوس راجعة في أزمنة طويلة لكان التطابق ممتنعاً مع أنه يجوز أن يكون حيوانات لا استعداد لها لقبول فيض جديد مقصورة الاستعداد على ما ينقطع تصرفه عن الهياكل الإنسانية منتقلاً بتصرفه إليها إذا كانت^(٢) علاقته مع الأجرام باقية دون السعداء الذين قيل فيهم ﴿لا يموتون فيها إلاّ الموتة الأولى﴾^(٣) (قابل ٥٦/٤٤)، وبهذا يستمر^(٤) التعذب بالجهل المركّب وغيره فإنّ المفارقة بالكليّة ليس معها تخيل، والجهل المركّب لا بدّ فيه من تصوّرات وتصديقات على خلاف ما ينبغي حاضرة فلا متخيلة متخصصة بصورة صورة ولا اتفاقات متجدّدة كما في السرد^(٥) فلا تعذب لها بالجهل المركّب، غاية ما في الباب أن يبقى ملكات، فإذا لم يبق مدد إدراكي ولا شوق إلى ما لا تصوّر^(٦) له بوجوه ولا مخصّص ولا قوة نزوعية فلا تألم بالشوق أيضاً إلى أشياء كثيرة، وقد ارتفعت المشوّسات الحسيّة فكان لها ما لمن وقفت قواه فنال اللذات العُلى ومَن أنصف من نفسه وجد تصديقاً بهذا، وكذا من نظر إلى عجائب في الحيوانات^(٧) كتكبر الأسد ورياسته وكقوة بعضهم المعجزة للإنسان: أكان^(٨) بنفس المزاج والإنسان أتمّ مزاجاً، أو بضخامة البدن الممانع ثقله لجهات التحريك الغير^(٩) المطرّد وقد لا يزيد على الإنسان^(١٠) ببدنه وليس كذا، أو بنفسه المنطبعة التي زادت

- (١) والمسيح وغيره من الأنبياء عمّ يقرب من التصريح RSN: والمسخ وغيره من هذه الأشياء يقرب التصريح KC إنا نجد الأنبياء عمّ قد أشاروا في التناسخ في الكتب المنزلة عليهم Ka.
(٢) كانت CR: كان KS.
(٣) لا يموتون فيها إلاّ الموتة الأولى KuCRS: لا يدقون فيها الموت إلاّ الموتة الأولى (٥٦/٤٤) Nz.
(٤) يستمر CRSN: يتم K.
(٥) السرد: الذي هو نسبة الأمور الثابتة إلى الأمور الثابتة Ka.
(٦) تصور KC: يتصور RS.
(٧) في الحيوانات KRS: في C - C.
(٨) أكان KCR: لكن S.
(٩) الغير KCS: للغير R.
(١٠) على الإنسان CRS: على هذا الإنسان K.

على المجردة بقوتها وهو محال، وما ترى من رياسة النحل وسماع الإبل المُنسى له جميع مهماته يشهد بهذا، واحتراز الفرس^(١) مثلاً عن البثر أو الذئب: أكان لبثر^(٢) أو ذئب هو^(٣) في الخيال معيّن كما قيل فما كان يحترز عما يخالفه في المقدار واللون والشكل والوضع وليس كذا، أو عن أمرٍ كلّيّ يستدعي نفساً مجردة فلا انطباع فتستدعي من العناية سعادة أما الترقّي إلى الإنسان أو بلذّة من عقل بعد المفارقة، والذوق السليم يتفطن لهذه الأشياء، ولعلّ هذه^(٤) من إحدى عشر^(٥) مسألة كتّمها المعلّم الأوّل لمصلحة، وليس هذا ما اصطُلع عليه بالتناسخ فأفهم القايلون بأنّ النفوس جرميّة دائمة الانتقال في الحيوانات، وأيضاً لا مانع عن أن يكون من الحيوانات والنبات الغير الثابتة زماناً طويلاً ما^(٦) ليس لها مثل هذه النفوس، ففي الأدوار والأزمنة الطويلة بعد اللبث أحقاباً ينجو نفرٌ من الأشقياء عن هذه العُمد^(٧) الممدّدة من هذه جهنّم التي قيل لها ﴿هل امتلأت؟﴾ وتقول^(٨) هل من مزيد؟﴾ (٢٩/٥٠)، وعلى حسب الأخلاق والملكات تتخصّص بالأنواع^(٩).

الجواب أما الأولويات^(١٠) فكما قلت إلاً أنّ لكلّ مزاج كما لا^(١١) وإذا استدعى المزاج الأخصّ من الواهب فالأكمل أولى، وأما ثبات شيء في الحيوان فمشهور^(١٢) إنّ بعض الأعضاء تبقى إلى حلول الأجل، وأما العدد فكم من عددٍ من الحيوانات لا يعيش أسبوعاً ومنها ما لا يبقى سنة! وكذا النبات فكيف ينطبق العدد لها على عدد ما يبقى سنين وهو أقلّ منها عدداً؟ وليس نقل^(١٣) البعض أولى من بعض، وأما غرايب إدراكات الحيوانات وتحريكاتها فبمعاونة^(١٤) قوَى فلكية وإلهامات، وأما حال الإبل فالتلذذ^(١٥) بالمدرّكات الحسيّة ليس ببعيد عن قوة جرمية، وأما المكتوم وغير

وهذه جهنم ... Nz.

(٨) وتقول: فقالت KCRSNz.

(٩) بالأنواع KRS: الأنواع C.

(١٠) الأولويات KaCRS: الأوليات K.

(١١) كما لا KRS: كمال C.

(١٢) فمشهور RSN: مشهور KC.

(١٣) نقل KCRN: هل S.

(١٤) فبمعاونة KCR: فمعاونه S.

(١٥) فالتلذذ RS: والتلذذ KC.

(١) الفرس KaRS: العرش K النفس C.

(٢) لبثر KaCRS: كبيراً K.

(٣) هو RS: هي KC.

(٤) هذه KC: هذا RS.

(٥) عشر KCR: عشرة S.

(٦) طويلاً ما VRS: طويلاً K.

(٧) عن هذه العمد: من العظام والأعضاء كما

جاء في التنزيل ﴿إنما عليهم مؤصدة﴾ أي

طبقة ﴿في عمد ممددة﴾ (٩٨/١٠٤)

المكتوم فالاعتماد على البرهان فيهما، وأما أن يكون استدعاء النبات بمزاجه^(١) نفساً من الواهب وفيضاً جديداً لخصوصيته^(٢) كما ذكر من قوة المغناطيس دون الإنسان فتلك الخصوصية ليست إلا بالمزاج على حسب أحواله واعتدالاته، فكما أن ما يستدعي^(٣) المغناطيس من الخاصية لا يصلح لغيره وما زاد عليه بالاعتدال زاد بنوع آخر من الكمال عليه فكذلك النبات وعُجْمُ الحيوانات والإنسان زاد عليها بالاعتدال^(٤) فيزيد عليها بقبول فيض مستقل من الواهب دون تبعيتها، وأما الرموز النبوية فلها محامل، وسيأتي تنمة هذا الكلام^(٥) من بعد وليس هذا الكتاب محلّ التطويل.

(٦١) فصل اعلم أن اللذات الحسية الظاهرة تغلبها اللذات الحيوانية الباطنة^(٦) حتى إن محب الشطرنج وغيره من اللعب قد يختاره على طيبات المطاعم، والإنسان يلتذ بمحافظه حشمته^(٧) على وجوه يختار ترك كثير من اللذات على تركها، ولا يخصّ نحو هذا بالإنسان بل وعُجْمُ الحيوانات كذلك^(٨) حتى إن المرضعة تختار ما ولدتها على نفسها، فإذا كانت هذه هكذا فكيف اللذات العقلية والعوام غافلون^(٩) عن أن لذات الملايكة وتنعمها بشهود جلال الله أعظم من لذات البهائم التي شاركتنا في وقاع وغذاء، واللذة هي إدراك ما وصل من كمال المدرك وخيره إليه من حيث هو كذلك وإن شئت قيدت بقولك: ولا شاغل ولا مضاد، والألم إدراك ما وصل من آفة المدرك وشره إليه من حيث هو كذلك وإن شئت قيدت بما سبق، ولكل من قواك المدركة كمال وشر وكذا^(١٠) لذة وألم باعتبارهما، واللذة متعلقة بوصول لكمال خيرتي وإدراكه من حيث هو كذلك، ويظن أن من الكمالات ما لا يلتذ به عند الوصول مثل الصحة وليس كذا فأتانا شرطنا وصولاً وإدراكاً والمحسوسات عند

-
- | | |
|---|--|
| (١) بمزاجه KCN: لمزاجه RS. | (٦) الباطنة KCR: الباطلة S. |
| (٢) لخصوصيته RSN: لخصوصية KC. | (٧) حشمته KCR: جسمته S. |
| (٣) يستدعي CR: استدعي KS. | (٨) كذلك KRS: كذا C. |
| (٤) زاد بنوع آخر... زاد عليها بالاعتدال | (٩) والعوام غافلون: من هذا الموضع إلى الفصل ٧٤ - C (سقطت من النسخة |
| (٥) تنمة هذا الكلام RSN: تنمة الكلام K | أوراق). |
| همة الكلام C. | (١٠) وكذا RS: فكذا K. |

الاستقرار^(١) قد لا تُدرك على أنّ المريض عند الأوبة إلى صحته عاجلاً يلتدّ عظيمًا، واللذيد قد يصل دون اللذة كما للمريض المبغض للطعام، وإنّما ذلك لأنه ليس^(٢) بكمال في حالته تلك أو لعدم الشعور من حيث هو كذا ولأنّه يُشترط في الشعور السلامة حتى لا يكون كعليل المَعِدّة المبغض للطعام^(٣) والفراغ حتى لا يكون كالممتلئ شديدًا إذا لم يلتدّ بما يحضره من الطعام، والسبب المؤلم قد يصل ولا يحصل الألم لعدم الشعور إما بناءً على عدم السلامة كمن سقطت قواه^(٤) عند الموت أو على مانع كالخدر والسُكر، فإذا استوت القوة عظم الألم ومن لم يؤت ذوقًا قد لا يشاق إلى الكمال^(٥) كالعين الغافل عن لذة الجماع وانتفاء شوقه ليس لعدم لذات^(٦) الوقاع بل لانتهاء ذوقه، ومن لم يكن له مقاساة قد لا يبالغ في الاحتراز كالمقصر في الحمية لغفلته عن ألم الأمراض^(٧).

واعلم أنّ الذي هو عند الشهوة خير وكمال^(٨) هو مثل تكيف العضو الذي له قوة الذوق بكيفية الحلاوة كانت مأخوذة عن مادة^(٩) أو لم تكن، وكذلك اللمس والشمّ وغيرهما، وكمال قوة الغضب تكيف النفس بالغلبة أو شعورًا بأذى^(١٠) عدوّ أو انتقام فلكل^(١١) قوة على حسب كمالها لذّة، وكمال الجوهر المدرك أن يصير عالمًا عقليًا ينتقش بجميع الوجود من لدن مسبب الأسباب الحقّ الأول آتيا على العقول والنفوس والأجرام فما تحتها على النظام الذي له والمعاد إدراكًا مع ملكة حقيقية، والعقل لا يقاس لذّته إلى اللذات البهيمية التي سلفت الإشارة إليها لأنها^(١٢) أشرف المشاعر وإدراكاتها أقوى فإنها لا تقتصر على السطوح والظواهر كالحواس بل هي مستظهرة البواطن، وألزم: فإنها^(١٣) لا تنفسد بخلاف الحواس، وأكثر إذ^(١٤)

-
- (١) الاستقرار KRts: الاستمرار R. (٢) ليس KR -: S. (٣) للطعام KuR: للطعام الحلو S. (٤) قواه KRts: قوته R. (٥) الكمال R: كمال KS تحصيل الكمال Nz. (٦) لذات K: لذّة RS. (٧) عن ألم الأمراض: هذا كله إنما ذكره في الأمور الحسية لتطبيق ذلك في الأمور العقلية النفسانية Nz. (٨) واعلم... خير وكمال KS: واعلم أن الذي عند الشهوة هو خير وكمال R. (٩) مادة KR: المادة S. (١٠) بأذى RS: تأذى K. (١١) فلكل RS: فلكل K. (١٢) لأنها: يعني لأن القوة العقلية (Ka). (١٣) فإنها KR: لأنها S. (١٤) إذ RS -: K.

مدرّكاتِها لا تتناهى بخلاف ما للحواس، وأشرف: فإن مدرّكاتِها الحقّ الأوّل وما يليه من الذوات القدسيّة فنسبة لذّاتها إلى لذّات ساير القوى نسبة المدرك والمدرك والإدراك إلى المدرك والمدرك والإدراك، والحسيّات إدراكها مشوب^(١) والعقل هو المدرك الخالص الصافي، ولا يكذب أصلاً والاعتقادات السيئة إنما هي لغلبة وهم ونحوه، وأمّا كمال النفس من جهة علاقة المادّة فإن يحصل لها الهيئة الاستعلائيّة على البدن ولا تنفعل عن قواه ويحصل لها العدالة وهي عفة وشجاعة وحكمة، وهي ملكة توسط القوة^(٢) الشهوانيّة والغضبيّة واستعمال القوة العمليّة في ما يدبّر به الحياة وما لا يدبّر، وكمالها بالجملة التشبّه بالمبادئ بحسب الطاقة حتى تتجرّد عن المادّة من جميع الوجوه متقشّة بهيئة الوجود، وإذا لم تشتق^(٣) النفس إلى كمالها أو لم تتلذذ^(٤) فإنّ ذلك لعوايق بدنيّة، وهذه الهيئات والملكات الرديّة إذا تمكّنت بعد المفارقة كانت النفس بعدها ككونها قبلها إلّا أنّها زال عنها مانع الألم فتألّم وليست منطبعة بل لها علاقة شوقيّة إذا لم يحصل لها ملكة الاتّصال بالعقل الفعّال، وقد حيل بينها وبين ما تشتهي^(٥) فتألّم بجهلها المركّب، والجهل المركّب هو عدم العلم بالحقّ مع اعتقاد نقيضه «ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضلّ سبيلاً» (٧٤/١٧)، فتبقى مقهورة مخدولة ما لها من شفيع ولا حميم في نار روحانيّة أشدّ من نار جسمانيّة^(٦)، والجهل المركّب هو الذي لا يُرجى فيه النجاة بل يتأبّد، وما كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم.

سؤال فارقت النفس عالم الاتّفاقات والألم لا يندم^(٧) بذاته فيكيف تتخلّص؟
جواب إن في عالم النفوس تجددات وإن لم تكن إلّا بتلاحق^(٨) نفوس مفارقة لكفى في التجدّد، فكلّ نفس طاهرة تتصل بنوعها تتلذذ بالمفارقات وتلذّذت هي أيضاً بها فتعاكست الأنوار من كل على الآخر، والأنفس الخبيثة المتلطخة تتألّم بالاتّصال «كلّما دخلت أمة لعنت أختها» (٣٦/٧).

والبله والصلحاء والزهاد لكلّ سعادة بحسبه، وأمّا ما يُقال إنه يكون في الهواء

(١) مشوب KaRS: شوب K. (٥) وقد حيل... تشتهي: قابل ٥٣/٣٤.

(٢) توسط القوة RS: توسط قوة K. (٦) نار جسمانيّة KS: النار الجسمانيّة RN.

(٣) تشتق KRN: سبق S. (٧) لا يندم KRN: لا S.

(٤) تتلذذ RSN: تلذذ K. (٨) بتلاحق RS: تلاحق KN.

جرم مركب من بخار ودخان^(١) موضوعاً لتخيّلات بعض نفوس^(٢) البُله لتحصل لهم سعادة وهمية وكذلك لبعض الأشقياء شقاوة^(٣) وهمية لا أصل له، إذ ما هو في الهواء لا يبقى فيه اعتدال، وإن قرب^(٤) من النار فتُحيلة بسرعة إلى جوهرها^(٥)، وإن كان دونه^(٦) في الهواء فإمّا أن يتحلل بحر^(٧) أو يتكاثف فينزل ببر، وليس فيه جرم محيط يغلب عليه اليبس ليحفظه عن التبدد ويمنع غيره عن مازجته ويتعين فيه محلّ التخيّل متشكلاً به ولا بدّ من جوهر يابس ينحفظ^(٨) فيه الصور ورطبٍ لتقبّل، وأمّا ما قاله بعض العلماء^(٩) من كون جرم سماويّ موضوعاً لتخيّلات طوائف من السعداء والأشقياء لأنهم لم يتصوّر لهم^(١٠) العالم العقلي ولم ينقطع علاقتهم عن الأجرام وهم بعدّ على القوة التي باعتبارها احتاجت النفس إلى علاقة البدن فكلامٌ حسنٌ، أمّا السعداء^(١١) فيتخيّلون مثلاً وصوراً عجيبةً أنيقةً ويتلذذون بها، وكذا جميع ما يلتذّ به^(١٢) عندنا، وتلك الصور أشرف مما في مدركات هذه الأجرام^(١٣)، إذ لا يشوبها هذه الكدورات وأبقى وأبعد عن كلال وملال لقوة^(١٤) فهي الدّ، ولكن لا ينقطع علاقتها بعد وجودها إذ لا فساد في الجرم السماوي.

سؤال فالنفوس المفارقة لكلّ طبقة غير متناهية فيلزم سلب النهاية عن مواضع التخيّل من الأجسام وهذا محال.

جواب إنما يلزم إذا كان لكلّ واحد جرم آخر هو محلّ تخیله، وإذا فهمت ما سلف في العلم الحضوريّ لا^(١٥) تستبعد أن يكون لكثير من النفوس جرم واحد يشاهد كلّ منها فيه الصوّر وليس لها تحريك ذلك الجرم لتتّمانع باختلاف إرادات،

- | | |
|--|--|
| (١) ودخان RSN: أو دخان K. | أو أبا علي بن سينا Nz. |
| (٢) نفوس KN: النفوس RS. | (١٠) لأنهم لا يتصور لهم KRS: لعدم تصورهم Nz. |
| (٣) شقاوة RS: لشقاوة K. | (١١) السعداء: هذه النفوس التي صارت الأجرام السماوية مظاهر لها تتخيّلون بها مثلاً عجيبة Nz. |
| (٤) قرب KR: قرت S. | (١٢) به RS: بها K. |
| (٥) جوهرها RS: جوهره K. | (١٣) هذه الأجرام: العسية |
| (٦) دونه KRS: دون ذلك Ka دون النار Nz. | (١٤) لقوة JRS: لشدة قوتها |
| (٧) بحر KR: لحر S. | (١٥) لا KRtS: لن R |
| (٨) ينحفظ R: لينحفظ KN ليحفظ S. | |
| (٩) بعض العلماء: يريد إما أبا نصر الفارابي | |

ويجوز أن يكون هذه الأجرام متفاوتة في الشرف وتحصل العلايقُ معها على قدر الدرجات، ولا يبعد أن يكون إليه الإشارة بقول القائل إنَّ الجنة في السماء الرابعة وقد قيل إنها جنة ﴿عرضها كعرض السماء^(١) والأرض^(٢)﴾ (٢١/٥٧) ولهم فيها ما يشتهون وملك كبير، ولا يبعد أن يكون لهم اطلاع على أحوال هذا العالم أيضًا بمثل ما سنذكر للنفوس النورانية والقوة تحوُّجهم إلى التخيُّل الجرمي، فليس بممتنع أن يكون تحت فلك القمر وفوق كرة النار جرمٌ كرويٌّ غير منخرق هو نوع نفسه ويكون برزخًا بين العالم الأثيري والعنصري موضوعًا لتخيُّلاتهم فيتخيَّلون به من أعمالهم السيئة مُقلِّدًا من نيران وحيات تلسع وعقارب تلذع وزقوم^(٣) يشرب وغير ذلك، وبهذا يندفع ما بقي من شبه أهل التناسخ، ولستُ أشكُّ لما اشتغلت به من الرياضات أنَّ الجُهل والفَجْرة لو^(٤) تجرَّدوا عن قوة جرميَّة مذكرة^(٥) لأحوالهم مستقبلية لملكاتهم وجهالاتهم مخصصة لتصوراتهم نجوا إلى الروح الأكبر، وإن نظرت^(٦) فيه^(٧) إلى قوانين أعطيتها ستعلم شطرًا منه.

(٦٢) فصل أشدَّ مبتهج بذاته هو الحقُّ الأول لأنه أشدَّ إدراكًا وأعظم مدرك لأجل مدرك، له البهاء الأعظم والجلال الأرفع، وهو الخير^(٨) المحض والنور والجمال، وكمال^(٩) كلِّ شيء ما يجب أن يكون له، فما ظنُّك بشيء وجب له الوجود لذاته؟ وكلَّ شيء وجوده به وكماله منه وهو نفس ما يجب في الوجود لذاته^(١٠)، والعشق هو الابتهاج بتصوُّر حضرة ذات ما، والشوق هو الحركة إلى تتميم كمال ما عقليٍّ أو ظنيٍّ أو غيرهما، وكلَّ مشتاق فقد نال شيئًا وفاته شيء، فالأول عاشق لذاته فحسب ومعشوق لذاته ولغيره وهو مقدَّس عن الشوق، وبعد لذته وإدراكه إدراك الجواهر العقلية المبتهجة به وبذواتهم من حيث هم مبتهجون به، ولا

-
- (١) كعرض السماء KSN: كعرض السموات
RNz قابل ١٢٧/٣.
(٢) والأرض RSN: - K.
(٣) وزقوم: قابل ٥٢/٥٦.
(٤) لو KRn: لم S.
(٥) مذكرة KRtSN: مدركة R.
(٦) نظرت RSN: نظر K.
(٧) فيه K: في هذا الفصل Nz، - RS.
(٨) وهو الخير RS: والخير K.
(٩) وكمال RS: وجمال KN.
(١٠) لذاته: أي الوجود نفس حقيقته R (حاشية).

ينسب إليهم شوق لأنهم بالفعل، ويعددهم النفوس الفلكية المحركة شوقًا وعشقًا، ووراءها النفوس البشرية منها أولات المعارج من المقربين ودونها السعداء من أصحاب اليمين على مراتب، لكل لذة هي بإدراك وحياة، فما ظنك بذوات نفسها حياة^(١) وإدراك وعلم؟ ودونها طايفة انتكست وبقيت في كرب الهيولى وغصة وعذاب^(٢) مغلولة مقيدة بسلاسل علايق الهيولى يلذعها عقارب الهيئات السيئة^(٣) «خالدين فيها ما دامت السموات والأرض»^(٤) وكانت قد ناداها^(٥) المنادي الحق فتغافلت وغوث فحل عليها غضب الحق فهوث فهؤلاء هم الأشقياء سلبت قواهم فصاروا في ظلم الهيولى «صُمُّ بُكْمٌ عُميٌّ»^(٦) (١٧/٢)، وقد قيل فيها «ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا؟ قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تُنسى»^(٧) (١٢٦-١٢٣/٢٠) «ومن أعظم آلامهم»^(٨) «آتهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون»^(٩) (١٥/٨٣) وقد «رآن على قلوبهم ما كانوا يكسبون»^(١٠) (١٤/٨٣) وأحاطت بهم خطيئاتهم^(١١) فهم «في الدرك الأسفل من النار»^(١٢) (١٤٤/٤) متقاعدون.

ثم السعداء قد فازوا بنعيم الأبد والسرور الدائم في حضرة جلال رب العالمين «في مقعد صدق عند مليك مقتدر»^(١٣) (٥٥/٥٤) غير مخرجين عن لذاتهم لهم «فيها ما تشتهي»^(١٤) الأنفس وتلذذ الأعين «جُرد عن عوارض الهيولى مُرد عن مزاحمة القوى مكحلين»^(١٥) بالأنوار الشارقة ينظرون إلى ربهم بوجوههم المفارقة والنفس^(١٦) حينئذ كلها وجه وعين في جنة بُنيث من خضرة زبرجد الحيو^(١٧) حضاها

أهل الباطن نسيان آيات الآفاق والأنفس

وحجابهم عن الواجب لذاته لعدم تجرد

نفوسهم بعد المفارقة Nz.

(٨) آلامهم KR: ألم S.

(٩) خطيئاتهم: «أحاطت به خطيئته» (٢/٧٥).

(١٠) تشتهي R: تشتهي KS.

(١١) مكحلين RS: مكحلين K.

(١٢) والنفس RSN: والأنفس K.

(١٣) الحيو RSN: الحياة K.

(١) حيو RS: حياة K.

(٢) وغصة وعذاب: قابل ١٣/٧٣.

(٣) السيئة Nz: السوء KRS.

(٤) ناداها KRN: نادياها S.

(٥) المنادي الحق KRS: منادي الحق من

الأنبياء والحكماء Nz.

(٦) صم بكم عمي KS: صمًا بكمًا عميًا R

قابل ٩٩/١٧.

(٧) تنسى: فنسيان الآيات في تفسير أهل

الظاهر هي نسيان آيات القرآن وفي تفسير

وحجبرها دُرر ويواقيت حية^(١) من أرواح طاهرة^(٢) عيونها إدراك وتعقل وقصورها^(٣) مراتب، ولكل درجات مما عملوا^(٤) انحذفت شواغل الهيولى فارتفعت الحجب فُهم في حضرة ربهم إخوان على سُرر درجات الجلال متقابلين، لهم السباحة^(٥) الحقيقية في أبحر النور والطيران الحقيقي في فضاء الملكوت^(٦)، لا يتجدد عليهم حال ولا يغير ولا يمسه فيها نصب ولا يمسه فيها لغوب في ظل «سدره المنتهى»^(٧) التي عندها جنة المأوى إذ السدر غاشية لما يغشى^(٨) ﴿٥٣/١٤-١٦﴾ وقد رتعت هذه النفوس في رياض الأفق الأعلى مبتهجة برب دعاها إلى ذاته فأوى، وقد انجذب^(٩) إليه^(١٠) ذوات آخرون انجذاب إبرة حديد إلى عوالم غير متناهية من مغناطيس، باقية متعلقة بجلال اللاهوت فانية عن النظر إلى ذواتها، غرقت في بحر بهايه «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» ﴿٢١/١٢﴾.

عجلَ رحمك الله بسير^(١١) حيث لتلحق سعادة لا يفي بذكرها مقالاً ولا يرتقي إليها بالتصور وهم وخيال، فتبرز إلى ربك وترى «السّموات مطويات بيمينه» ﴿٣٩/٦٧﴾ ويرزوا لله الواحد القهار، هناك الولاية لله الحق فسلام على نفسٍ قريت من مبدئها بقطع علايق الناسوت، سلام على ذات^(١٢) هبت عليها رياح الملكوت، واشوقاة إلى السُرادق القدسي^(١٣) وأسفاة^(١٤) على العالم العقلي! إلّٰهنا وإله مبادينا! يا قيوم يا حيّ يا كلّ يا مبدأ الكلّ يا نور كل نور يا فايض كلّ خير وجود! خلّصنا إلى مشاهدة عالم ربوبيّتك نَجِّنَا عن قيد الهيولى أدقنا برد عفوك وحلاوة مناجاتك، يا ربنا

- | | |
|--|---|
| (١) حية Ku: جنة RS. | (١٠) إليه RSNi: إليها K. |
| (٢) طاهرة KuR: ظاهرة SN. | (١١) بسير RS: ناشد K. |
| (٣) قصورها مراتب: كل هذا تعريض بتأويل ما ورد في صفات الجنة Ka. | (١٢) على ذات KS: على ذوات R. |
| (٤) مما عملوا: بحسب أعمالهم Nz. | (١٣) السُرادق القدسي: هو العقل بلغة الصوفية المحققين فإنهم يعبرون عن العقول بالسراقات النورية والمشاهدة هي عندهم شروق الأنوار على النفس بحيث تنقطع عنها منازعة الوهم وقد خصه بعضهم بما يرتسم من الصور الغيبية في الحس المشترك فيرى ظاهراً محسوساً KaNz. |
| (٥) السباحة KRN: الساحة S. | (١٤) وأسفاة RS: وأسفا K. |
| (٦) الملكوت: العالم النفساني KaNz. | |
| (٧) سدره المنتهى: وهذه السدرة في عالم المجردات هو العقل الأول وفي عالم الأجسام هو الفلك الأعلى Nz. | |
| (٨) يغشى RS: يغشا K. | |
| (٩) انجذب RSN: انجذبت K. | |

ورب كل عقل ونفس! أرسل على قلوبنا رياح رحمتك ﴿وأخرجنا عن < هذه > القرية الظالم أهلها﴾ (٧٧/٤) وأنزل على أرواحنا لوامع بركاتك وأفض على نفوسنا أنوار خيراتك، يسّر لنا العروج إلى سماء القدس والاتصال بالروحانيين ومجاورة المعتكفين في حضرة الجبروت المطمئنين في عُرفات المدينة الروحانية التي هي وراء الورا، سبحانه ما عرفناك حق معرفتك، سبحانه ما عبدناك حق عبادتك يا مَنْ لا يشغله سمع عن سمع، سبحانه أنك أنت المتجلّى بنورك لعبادك^(١) في أطباق السموات والأرضين.

(٦٣) فصل لكل شيء كمال وعشق إليه ولما يتصور له الفقد عشق وشوق: للإرادي بحسبه وللطبيعي^(٢) بحسبه، والقدر سابق إلى حد طرفي النقيض، والعناية ملهمة كما قيل^(٣) ﴿الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾ (٥٢/٢٠) ﴿ونفس وما سوّيا﴾^(٤) فألهمها فجورها وتقويها^(٥) ﴿ (٨٧/٩١).

(٦٤) فصل لا تحسبن أنّ السعادة على نوع واحد بل للمقربين من العلماء البالغين في الملكات الشريفة لذات عظيمة ولأصحاب اليمين أيضًا لذات دونها^(٦) سيّما على تقدير وجود المثل التخيلية فلهم وقفة في العالم الفلكي معها دون الوصول إلى رتبة السابقين، ﴿والسابقون^(٧) أولئك هم المقربون﴾ (٥٦/١٠-١١)، وقد يخالط لذات المتوسطين شوب من لذات المقربين كما يشير إليه حيث قال تبارك وتعالى في شراب الأبرار إنه ﴿من رحيق مختوم﴾ ﴿ومزاجه من تسنيم عينًا يشرب بها المقربون﴾ (٢٥/٨٣، ٢٧-٢٨)، وهؤلاء لهم العروج إلى مشاهدة الواحد الحق مستغرقين فيه، والأبرار على تقدير وجود المثل التخيلية يتلذذون بأصباغ^(٨) تخيلية فلكية وطيور وحوار عين وذهب وفضة وغيرها وهي أحسن مما عندنا وأشرف.

نقل بتجردها وقلنا بوجود العالم المثالي
التخيلي فتصير الأجرام الفلكية مظاهر
لنفوسهم لظهر لهم فيها أنواع اللذات
الجسمانية من عالم المثال بحسب
استعدادهم Nz.

(٧) والسابقون... ﴿والسابقون السابقون
أولئك المقربون﴾ ٥٦/١٠ - ١١.
(٨) بأصباغ KS: أصباغ S.

(١) لعبادك K: RS -

(٢) للطبيعي RSN: والطبيعي K.

(٣) قيل KR: قال تعالى S.

(٤) سويها: سواها KRSN.

(٥) تقويها S: تقواها KRN.

(٦) دونها: دون لذات الكاملين إن قلنا إن
نفوسهم تتجرد عن المادة بالكلية كما هو
الظاهر من مذهب أرسطاطاليس وإن لم

المورد الرابع في النبوات والآيات والمنامات ونحوها

وفيه ^(١) تلويحات ثلاثة

التلويح الأول: في النبوات

(٦٥) واعلم ^(٢) أنّ الشرط الأول في النبوة ^(٣) أن يكون مأمورًا ^(٤) من السماء بإصلاح النوع، وستعرف كيفية هذا الأمر، ومما يتعلق برتبتهم ^(٥) حصول العلوم أكثرها من غير تعلّم بشريّ، وقد عرفت مراتب الحدس ^(٦) وإمكانه وشدة الاتصال بالعقل الفعال، وأيضًا طاعة هيولى العالم لهم بما أرادوا من الزلازل والخسوف والتحريكات والتسكينات، وسنشير إلى كيفية ذلك، وأيضًا لهم الإنذار بالمغيبات والأمور الجزئية الواقعة إمّا في الماضي أو في المستقبل ^(٧)، وسيأتيك بيانه، والأول هو العمدة وغيره من الخصال الثلاثة قد تجتمع في إخوان التجريد.

(٦٦) فصل ولما كان الإنسان لم ينحصر نوعه في شخص فاختلّفت أعداد وتفرّقت أحزاب وانعقدت ضياع وبلاد والواحد لا يقوم بأمر نفسه غير مفتقر إلى معاونة بنى نوعه فاضطرّ النوع في معاملاتهم ومناكحاتهم وجنایاتهم إلى قانون متبوع مرجوع إليه، وعقولهم متعارضة متكافئة ولا يُدعِن مَنْ يدّعي كمال رأي لمثله فلا بدّ لهم ^(٨) من شخص هو الشارع المعين لهم منهجًا يسلكونه يُذكّرهم الرحيل إلى ربّهم ويُنذّره يوم ينادون فيه ﴿من مكان قريب﴾ (٤٠/٥٠) و﴿تَشَقُّقُ الأرضُ عنهم سِرَاعًا﴾ (٤٣/٥٠) ويُذكّرهم ربّهم ويهدي ^(٩) إلى الحق وإلى ﴿صراط﴾ ^(١٠) مستقيم ﴿(٢٠٩/٢)، ولا بدّ من تخصّصه بآيات دالّة على أنّه من عند ربّهم العالم

- | | |
|---|--|
| (١) وفيه RSN: وفيها K. | (٦) الحدس: القوة القدسية Nz. |
| (٢) واعلم KSN: اعلم R. | (٧) في المستقبل KS: في R -. |
| (٣) النبوة KSN: النبوات R. | (٨) فلا بد لهم R: فلا بد فيهم KS. |
| (٤) أن يكون مأمورًا: يعني أن يكون النبي مأمورًا (Nz). | (٩) ويهدي KR: ويهديهم S ويهدي الخلق N. |
| (٥) برتبتهم: يعني برتبة الأنبياء (Nz). | (١٠) صراط K: طريق RSN. |

القادر^(١) الغافر^(٢) المنتقم ليخضع النوع له، ويفرض عليهم العبادات: منها وجودية يخصصهم نفعها^(٣) كالإذكار والصلوات فتحرّكهم^(٤) بالشوق إلى الله تعالى، وعدمية تخصّصهم أيضًا وتزكّيهم كالصوم، ووجودية نافعة لهم ولغيرهم كالقرايين والزكوات^(٥) والصدقات، وعدمية متعدية أيضًا كالكفّ عن إيلام النوع والجنس والصمت ونحوهما، ويرغبهم في أسفار ينزعجون فيها عن بيوتهم طالبيين رضي^(٦) ربّهم يتذكّرون يومًا^(٧) ﴿من الأجداث إلى ربّهم ينسلون﴾ (٥١/٣٦)، فيزورون الهياكل الإلهية ومساكن الأنبياء ونحوها، ويأمرهم بالتعاطف ويشرع لهم عبادات يجتمعون عليها كالجمع، فيكتسبون المثوبة الايتلاف والمصافاة^(٨) والتودّد، ويكرّر عليهم العبادات للتحكيم والآخر^(٩) ينسون فيهملون^(١٠).

التلويح الثاني

في سبب أفعال خارقة للعادة

(٦٧) إنه قد يُشاهد من الأنبياء والمجرّدين إلى ربّهم أعمال خارقة للعادة كحصول طوفانات باستدعائهم وزلازل واستنزال عقوبات واستهلاك أمة فجرث و﴿عتت^(١١) عن أمر ربّها ورسله﴾ (٨/٦٥) واستشفاء^(١٢) المرضى واستسقاء العطشى^(١٣) وغيره وخضوع عجم الحيوانات لهم.

فاعلم^(١٤) أنّ النفس غير منطبعة في البدن وقد خضعها البدن، وعلمت تأثير الأوهام حتى إنّ الماشي على عالي^(١٥) حايط شديد الارتفاع قليل العرض لا يزال وهمه يواعده بالسقوط حتى إنه ربما يتزلزل من تخوفه وانفعاله عن تصوّره فينحدر ساقطًا، والأمزجة تتأثر عن الأوهام إمّا بأوهام عامية أو^(١٦) بأوهام شديدة التأثير في

- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| (١) القادر KSN: القدير R. | (٩) والا KuN: لثلا RS. |
| (٢) الغافر KaRSN: الغفار K. | (١٠) فيهملون KuRN: فيهلكون S. |
| (٣) نفعها KRN: نفعًا S. | (١١) عتت KS: عتب R. |
| (٤) فتحركهم KS: وتحركهم R. | (١٢) واستشفاء RSN: واستشفى K. |
| (٥) الزكوات RSN: الزكات K. | (١٣) العطشى RSN: العطشا K. |
| (٦) رضي RSN: رضا K. | (١٤) فاعلم KR: واعلم S. |
| (٧) يومًا KRS: قومًا N. | (١٥) عالي KRtN: R -. |
| (٨) والمصافاة RS: والمصافات K. | (١٦) أو RS: وأما K. |

بدء الفطرة أو متدرجة بالتعويد والرياضات إلى ذلك، وإذا كان كذا فلا عجب أن يكون لبعض النفوس قوة إلهية تكون بقوتها كأنها نفس العالم^(١) يطيعها العنصر طاعةً بدنها لها، سيما وقد علمت أن جميع العنصریات^(٢) وجميع الأجرام مطيعة للمجردات، فإذا^(٣) زادت النفس في التجرد والتشبه بالمبادئ ازدادت قوة، وإذا كان لها التأثير في المزاج والكيفيات التي هي مبادئ أحوال هذا العالم فيكون لها التأثير بكثير من الغرائب، وعلمت أنه ليس من شرط كل مستخّن أن يكون حارًا وكذا نحوه، وأيضًا قد يحركون أجسامًا يعجز^(٤) عن تحريكها النوع، ونعلم^(٥) أنا إذا كنا على طرب وهزة نعمل ما نتقاصر عن عُشره حين زالت عنا^(٦)، فما ظنك بنفس طربت باستهزاز علوي واستضاءات بنور ربّها؟ فحرّكت ما عجز عنه النوع، وقد اتّصلت على «الأفق المبين» (٢٣/٨١) «بذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثمّ آمين» (٨١/٢٠-٢١).

(٦٨) فصل وإمساكهم عن الطعام^(٧) مدة يعجز عن شطرها غيرهم ليس ببعيد لما تعلم أن المريض إذا اشتغلت طبيعته بهضم المواد الرديّة تبقى المواد المحمودة محفوظةً فيعيش زمانًا دون مدد غذاءٍ من خارج، ودريت أن الهياثات النفسانية والبدنية صاعدةً ونازلةً عاديةً من كلّ إلى صاحبه، والنفس إذا انجذبت إلى جانب انجذبت قواها خلفها^(٨) حتى إن الخايف تعجز قواه عن أفعال كانت مؤاتية عند عدم الخوف، فإذا كان الانجذاب إلى عالمها انجذبت خلفها قوى بدنها فتعطّلت^(٩) الأفعال الطبيعية المنسوبة إلى النفس النباتية فوقفت الهاضمة وغيرها وبقيت^(١٠) المواد محفوظةً لم يتحلّل منها أكثر ممّا يتحلّل للمرضى، وقد باتت النفس عند ربّها^(١١) فأطعمها وسقاها^(١٢).

- | | |
|----------------------------------|--|
| (١) العالم RS: للعالم K. | (٩) فتعطّلت RS: فعطّلت K. |
| (٢) جميع العنصریات RS: جميع - K. | (١٠) وبقيت R: وبقي KS. |
| (٣) فإذا RS: فإن K. | (١١) ربّها KaRSN: ربه K. |
| (٤) يعجز RS: عجز K. | (١٢) وسقاها: يشير بذلك إلى أن هذا المعنى المذكور في هذا الفصل هو تأويل الكلام المروي في كتب الحديث وهو «أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني» KS. |
| (٥) نعلم K: تعلم RS. | |
| (٦) عنا KS: R -. | |
| (٧) عن الطعام RSN: على الطعام K. | |
| (٨) خلفها KaRS: كلها K. | |

(٦٩) فصل وإذا^(١) علمت تأثير النفوس الإلهية والأوهام أيضًا فمن جملتها العين والمبدأ فيه هيئة نفسانية معجبة تؤثر في فساد المتعجب عنه^(٢) بخاصية، والسحر أيضًا من تأثير النفوس والأوهام إلا أنها شريعة تستعمل في الشر، ومن موجبات خوارق العادات النيرنجيات وهي الخواص كجذب المغناطيس للحديد، والطلسمات وهي من أمزجة أرضية مخصوصة بهيئات وضعية أو قوى نفوس أرضية مخصوصة بأحوال فلكية أو انفعالية بينها وبين قوى سماوية مناسبة توجب آثارًا غريبة، ويقرب من هذه الأشياء التباخير المقيوة للنفس المطربة لها بشدة المجمة المثبتة لعزائمهم وغير هذا.

(٧٠) فصل والمداوم^(٣) على ما من شأنه أن يكون له قليله ليس ببعيد أن يستكثر به^(٤) منه، وللأمور أشباه يُعينك النظر إليها على ما أنت^(٥).

التلويح الثالث في سبب إنذارات

(٧١) وهاهنا مقدمة اعلم أنك علمت أن للأفلاك نفوسًا ناطقة ذوات إرادات جرئية، فلها أيضًا جهة^(٦) شبيهة بقوتنا النظرية وأخرى بالعملية، ولها رأي كليّ وعلوم كلية حاصلة فيها عن مبادئها^(٧) وحركات جزئية، وللكاينات ضوابط معلومة محفوظة ليست بصادرة عن جزاف بل هي على حسب مثل غيبية هي ذكر حكيم في لوح أعلى، والإنذارات تدلّ على عالمٍ بجزئيات، وليست^(٨) للنفوس البشرية بذاتها

وجه كلي وعلى وجه جزئي، وثانيهما أن للنفس الإنسانية أن تنتقش بنقوشها بحسب استعدادها وزوال الحایل بينها وبينها Ka وتقرير ذلك أن النفوس الفلكية المحركة لأجرامها عن مبدأ عقلي لها شعور بحركاتها ولوازم حركاتها الحاصلة عنها في عالم الأجسام ولها علوم بما فوقها من العالم العقلي وبما تحتها من السفلي Nz.

(٨) وليست KS: وليس R.

- (١) وإذا RSN: فإذا K.
- (٢) عنه RS: منه K.
- (٣) والمداوم KRNz: والدوام SN.
- (٤) به KS: RN.
- (٥) على ما أنت: على تحصيل ما أنت طالب له Nz.
- (٦) جهة KR: قوة S.
- (٧) عن مبادئها: تشتمل هذه المقدمة على بيان أمرين أحدهما أن صور الكاينات مرتسمة في المبادي العالية قبل كونها على

ولاً ما غابت عنها ولا بحسب قواها التي تخصّصها وإلاً ما تقاعدت عنها وقتاً ما، وليس إلاً من أمر^(١) علويّ ليس مما لا يتخيّل الأمور الجزئية من المجردات، فهي من العالم النفساني^(٢) من الأفلاك فيجب أن يكون لها ضوابط كلية عن مبادئها إنه: كلّما كان كذا كان كذا، قوانين أخصّيت في العالم العقلي، ثم إذا كانت منتقشة^(٣) بها النفس الفلكية وتتخيّل الوصول إلى كلّ نقطة فلها أن تعلم لازم حركتها باستثناء الشرطيّات: لكن كان كذا فيكون كذا أو ليس فليس، وكلّ ضابط كلّها عندها وقوعه في الأعيان واجب التكرار والاستئناف، وإلاً إن كان لها معلومات مترتبة غير متناهية أنها تقع في المستقبل، فلما أن يكون منها ما لا يقع أبداً فالعلم كاذب أو ليس منها ما لا يقع أصلاً فيأتي وقت يقع فيه الكلّ فليس لا يتناهى، ثم بعد ذلك يقع ما لا تعلم هي^(٤) وهو محال مع أنّ المترتب الغير المتناهي معاً محال، والغير المنطبع في المادّة لولا احتجابه بها لتلاّ في النقوش التي في النفوس العالية إذ لا مبيّنة بين المجردات إلاً المادّة فلدى الارتفاع يطالِعها^(٥)، ولنفسنا^(٦) هذا الاستعداد لولا البدن وإلى تخفيف عوايقه سبيل، وقد عرفت صحّة منامات والنوم إنما هو انحباس الروح عن الظاهر في الباطن.

(٧٢) فصل القوى البدنية متنازعة متجاذبة وكلّما^(٧) انجذبت النفس إلى شيء من القوى الشهوانية والغضبية أو الحواسّ الظاهرة أو الباطنة اشتغلت عن الباقيات حتّى أنّ المتوغّل في فكره تتحرّر حواسّه متعطّلة عن إدراكاتها^(٨)، والحسّ المشترك هو الذي كلّ شيء ينطبع فيه يحسّ كأنّه مشاهد^(٩) كان الارتسام من سبب^(١٠)

(١) من أمر KS: لأمر R.

(٢) فهي من العالم النفساني: فسبب الإطلاع

ليس إلا اتصال النفس بالنفوس الفلكية
العالمية بجميع الحوادث الماضية
والمستقبلية الحاصلة بسبب الحركات
العالمية بها ويلوازمها الكلية والجزئية، ولا
يجوز أن يكون هذا الإلقاء من الجواهر
المجردة العقلية التي لا تتخيّل الأمور
الجزئية من الحوادث فهي من العالم
النفساني الفلكي Nz.

(٣) منتقشة RS: منتقشة K.

(٤) هي KS: R -.

(٥) يطالِعها: والضمير يعود إلى نقوش نفوس
الأفلاك التي لأنفسنا استعداد الانتقاش بها
لولا الحجاب البدني KaNz.

(٦) لنفسنا KR: لنفسنا S.

(٧) وكلما RS: فكلمة K.

(٨) إدراكاتها KS: إدراكها R.

(٩) مشاهد KRS: مشاهد N.

(١٠) من سبب KS: بسبب R.

خارجي أو من داخل كما للممرورين، إذ لا سبب خارجي هناك والصور^(١) التي شاهدوها كثيرًا ما لا تنسب إلى وضع خارجي، ولو^(٢) غمضوا أعينهم لم يتغير الإدراك، وما كان كذا لو كان من خارج، فإذاً يكون الحس المشترك منتقشًا عن التخيل والتوهم وغيرهما كما كانت هي منتقشة عنه على ما يجري بين المرايا المتقابلة.

سؤال فلم لا يدوم كذا؟

جواب الصارف عن انتقاش بنطاسيا عن ذلك شيثان: عقلي ووهمي يشغل الفاعل الذي هو المتخيلة بأفكار وأحوال عن أن يرتسم فيه، وحسي ظاهر يشغل القابل الذي هو الحس المشترك، وإذا فتر أحدُ الحافظين: العقلي كما إذا استولى على الأعضاء الرئيسة مرضٌ فينجذب النفس شديدًا إلى جهة المرض والحسي الظاهر كما في النوم، ففي الحاليتين^(٣) يتسلط المتخيلة^(٤) على لوح الحس المشترك فتُنقشه^(٥) بالمثل^(٦) تنقيشًا فترى الأشياء مشاهدة^(٧)، وكلما كانت النفس أضعف كان انفعالها عن الجوانب أشد، وكلما كانت النفس أقوى كان ضبطها للجانبين أشد وكان قوتها لحفظ الجميع أوسع، كما يعهد في الناس من يقرأ ويكتب ويفعل غيرهما معًا لشدة قوته ورأينا من ذلك كثيرًا مما يعجز عنه الأغلب.

والذي في الإشارات ولوح في النقوش
المتخيلة مشاهدة (طبع تهران ١٢٧/٣).

(٦) بالمثل: ذكر صاحب الكتاب في حكمة
الإشراق... إن الحق في صور الخيال
أن مظهرها التخيل كما أن المرأة مظهرة
لصورها من غير أن تكون منطبعة فيها بل
هي مثل معلقة لا في محل ولا في
مكان، فالحس المشترك والخيال وما
يجري مجراهما من القوى ليست إلا
مظاهر صقلية للصور، وبهذا تبين أن
مراده في التلوينات بانطباعات الصور
وارتسامها وانتقاشها هو هذا المعنى لا ما
يدل عليه ظاهر هذه الألفاظ Ka.

(٧) فترى الأشياء مشاهدة: فراها النفس على
سبيل المشاهدة Nz.

(١) والصور KR: والصورة S.

(٢) ولو RS: ولم K.

(٣) الحاليتين R: الحالين KS.

(٤) المتخيلة RS: المخيلة K.

(٥) فتُنقشه: فينقشها (I) KRS وذكر الرئيس
أبو علي ابن سينا في الإشارات أن النوم
قد يشغل ذات النفس في الأصل أيضًا بما
تنجذب معه إلى جانب الطبيعة
المستهزمة للغذاء... وصاحب الكتاب
مع كونه قد قرر مسئلة علم الغيب على
وفق ما في الإشارات لم يذكر هذا الوجه
لكون ما ذكره كافيًا في بيان تسلط
المتخيلة على لوح الحس المشترك ونقشه
> وانتقاشه < Nz بالمثل ومشاهدتها في
حالتها المرض المذكور والنوم KaNz،

(٧٣) فصل والمقتضى لأمر نوعي إذا عاقه عايق نوعي ثم يوجد لشخص منه تمكّن، فذلك إمّا لضعف العايق أو لقوة^(١) في المقتضى فالنفس التي عاقها عن عالمها قواها إذا تمكّنت من الاتصال. إمّا لقوتها الأصلية كما للأنبياء أو لقوة مكتسبة كملكة الأبرار والأولياء، أو لضعف العايق بحسب ضرورة ما^(٢) كما في المنام، أو فطري كما لكثير ممن^(٣) ضعفت آلاته فطرة^(٤) أو^(٥) كما للممرورين والمصروعين، أو كسبي كما يستعين بعد المتكهنة بأمور يحصل منها للحسّ حيرة وللخيال وقفة، فيستعدّ القوة الناطقة لتلقي الأمر الغيبي^(٦) لضعف العايق كما كان بعض الترك يستعين بحركة سريعة جدًا لا يزال يلهث فيها حتى يكاد^(٧) يتصرّع فتتراءى له أمور غيبية^(٨) ويسمع^(٩) الحفظة لينوا عليه آراءهم وكان لا يخلو أيضًا من ضعف فطري، وكأشغال^(١٠) بعض المستنطقين أبصار^(١١) الصبيان^(١٢) والنساء ذوات الآلات الضعيفة بأشياء محيرة للبصر شقافة^(١٣) تُرعى البصر برجرجتها أو تُدهشه بشفيها كأشغالهم إياهم بتأمل لطخ سواد ذي بصيص^(١٤) وبأشياء دوارة بسرعة وبأشياء مترققة، وكاستعانة بعد المتكهنة^(١٥) برقض وتصفيق وفيه مع ذلك تطرب أيضًا وتدوير الرؤوس وغيرها، وكل^(١٦) هذه موهنة للحواسّ مُخلّة بها، وربما يستعينون أيضًا بالإيهام بالعزائم والتخويف والترهيب بالجنّ إذا استنطقوا غيرهم، والكهنة قد يركّبون أصباغًا للتفريح وتنجيرات، وربما يحتاجون أيضًا إلى أمور خفية، وقد يجتمع السبيان^(١٧) ضعف العايق وقوة النفس بتطويب كما لكثير من المرتاضين من أولي الكدّ، وهذا حسنّ وما للكهنة والمرورين نقص وإخلال بالقوى وإفسادها

- | | |
|------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) أو نقوة Ku : أو القوة RS . | (١٠) وكأشغال RS : وكأشغال K . |
| (٢) ضرورة ما K : ضرورة RS . | (١١) أبصار KS : أنصار R . |
| (٣) ممن RS : من K . | (١٢) الصبيان RS : والصبيان K . |
| (٤) فطرة RS : فطرية K في أصل فطرته | (١٣) شقافة RS : بأشغالها K . |
| Nz . | (١٤) ذي بصيص Ku : ذي بضيض RS : هو |
| (٥) أو KuNz : RS - | كلطخ الإيهام بالدهن وبالسواد المنشبت |
| (٦) الغيبي KaRNz : العيني KS . | بالقدر حتى تصير أسود براقًا KA . |
| (٧) يكاد KS : كاد R . | (١٥) المتكهنة KS : المتكهنين R . |
| (٨) غيبية KaRSNz : عينية K . | (١٦) وكل RS : فكل K . |
| (٩) ويسمع KS : ويسمع R . | (١٧) السبيان RSN : الشيطان K . |

وتعطيلها وهو غير محمود عند العلماء، والرياضات أولي البصيرة أمورٌ مكتومة مخزونة فيتوسلون هؤلاء الكلّ بهذه الأشياء إلى الانتقاش بمغيبات ويوكلون الهم^(١) على شيء بخصوصه فيتخصص استعدادهم بقبوله وثبات العزيمة العقلية لها مدخل^(٢) عظيم في أمور.

(٧٤) فصل وقد دريت أنّ القوة المتخيّلة محاكية^(٣) لهيئات إدراكية ومزاجية سريعة الانتقال من الشيء إلى ضده أو شبيهه، ولتخصص الانتقال أسباب جزئية غابت عن ضبطنا، وقد تثبت على صورة حيناً إمّا لتلدّها بها أو لتكرّر^(٤) أو لوضوح انتقاشها أو لكون الشيء مهماً شديداً، فالسائح القدسي في النوم واليقظة للجميع قد يلعب كبرقاً إمّا مع لذّة خاطفة كما لكثير من أصحاب الرياضات وإخوان التجريد، وفيهم وفي غيرهم قد يسبح دون لذّة بل كأكثر المنامات، فإذا قلت الشواغل فيقع للنفس خلسة إلى جانب القدس فانتقشت بنقش غيبيّ فقد ينطوي سريعاً وقد يشرق على الذكر وقد يتعدّى إلى الخيال فيتسلط الخيال على لوح الحس المشترك فيرتسم فيه صورة في غاية الحسن والزينة على أكمل هيئة وأبهاها تُناجيه بالغيّب أو يرتسم صورة الأمر الغيبيّ مشاهدة أو ينسطر على سبيل كتابة أو على طريق نداء هاتف غايّب أو على غلبة ظنّ بالأمر الغيبيّ فيطلع، وما بقي من الكلام محفوظاً في النوم واليقظة فهو رؤيا^(٥) صادقة أو وحي صريح، وما بطل هو وبقيت محاكياته فهو وحي محتاج إلى تأويل أو حلّم مفتقر إلى تعبير، ويختلف بالمواضع والأشخاص والأوقات والعادات هذه^(٦) المحاكيات، وما يرى من الجنّ والغول والشياطين فهو من أسباب باطنة تخيلية، وليس انتقال المتخيلة يختص بالنوم بل قد^(٧) يشغلك عن

- | | |
|---|--|
| (١) الهم KR : لهم S. | غرضها من المهمات وثبات العزيمة العقلية لها مدخل عظيم في جميع الأمور المطلوبة الممكنة الحصول للطلاب Nz. |
| (٢) لها مدخل : لما ذكر الوجوه المكتسبة للضعف المعين على الاتصال بالمبادئ العالية وتلقى بعض المغيبات منها ذكر بعد ذلك السبب الذي من أجله يخصص اطلاع النفس على مغيب مخصوص دون غيره وفي الأغلب لا ينطبع في النفس مما في تلك المبادئ إلّا ما يناسب عزمها ويكون مهماً لها Ka إلّا ما يناسب | (٣) محاكية CRSN : محاكاة K. |
| (٤) أو لتكرّر C : أو للتكرّر RS - K. | (٥) بالأمر الغيبيّ ... فهو رؤيا CRS : K - |
| (٦) هذه KCt : وهذه CRS. | (٧) بل قد Ku Nz : بل وقد CRS. |

مهمّك ناقلة^(١) فتحتاج إلى رجوع بالقهقري وتحليل بالعكس، وكما أنّ المدركات تتعدّى إلى الحسّ المشترك فلا يبعد أن تنعكس منه تارة أخرى إلى الحواسّ فتنعكس الصورة من الحسّ المشترك إلى العين، وربما تنعكس إلى الهواء الراكد في العين المبتلّ برطوبتها وكذا إلى ساير الحواسّ من اللمس والذوق، فقد شاهدنا من هذه الأشياء عجائب، وبالجملّة إذا حصل في الحواسّ استرخاء لا يبعد مثل هذه النقوش، وكلّما انقشع^(٢) عنك غيوم الطبيعة يبدو لك سرٌّ طالما كتّم عنك الحكماء^(٣).

الحكماء N يبدو كل سر طال ما كتّم
عنك الحكماء S، وهذه الأسرار هي التي
كتّمها الحكماء والمتألّهون عن العامة الغير
المستعدين لكشفها Nz.

(١) ناقلة: في الأصول ناقلة وله وجه.

(٢) انقشع KCSN: انقشعت R.

(٣) يبدو > يبدو C < لك... الحكماء
KCR: يبدو لك شرطاً لما كتّمه عنك

مرصاد عرشي^(١)

وفيه فصول

(٧٥) لا تُحدِّث نفسك^(٢) إن كنت امرأة ذا جد^(٣) بأن تتكى^(٤) على سرير الطبع راضياً برغد عيشة في هذه الخربة^(٥) القدرة وتمدّ رجلك فتقول قد أحطت من العلوم الحقيقية بشطرها، ولنفسى عليّ حق، كيف وقد فزت^(٦) بقصب السبق على أقراني، إن هذه خطرة^(٧) ما أفلح ما دام عليها قط.

(٧٦) فصل كلّ هذه العلوم صفيّر^(٨) صفيّر^(٨) يستيقظك عن رقدة الغافلين^(٩)، وما خلقت لتنغمس في مهلكك، انتبه يا مسكين، وانزعج^(١٠) بقوة وارفض أعداء الله فيك، واصعد إلى آل طاسين^(١١)، لعلك ترى ربك بالمرصاد.

(١) مرصد عرشي: إنما عنون هذا المرصاد بالعرشي دون اللوحي لأن أكثر ما فيه من الخطابة الراجية والكلمات الشائعة لم يستفدها الشيخ من كتاب ولا يعلمه من أحد بل هي إنشائه وتأليفه، فأنا قد ذكرنا أنه يريد بالعرشي ما حصله بأنظاره ورياضته، وباللوحي ما استفاده من الكتب وغيرها Nz: المرصاد الطريق وإنما صونه بالعرش لأن جمهور ما فيه من المباحث العلمية والكلمات الخطابية مما تفرد به المصنف أو لم يستفده من كتاب ولا من معلم بشري فإني استقرت هذا الكتاب إلى آخره فما وجدت فيه من المباحث التي عنونها بذلك ما هو موجود في غير كتبه... ولعل مراده من اللفظين المذكورين غير هذا ولا سبيل إلى الاطلاع على ذلك إلا بالنقل... Ka.

(٢) لا تحدث نفسك KCRSN: لا ضيع عمرك Nz.

(٣) ذا جد CRSN: أجد K.

(٤) تتكى KCRS: تبكي N.

(٥) الخربة KCRS: الجزية Ni.

(٦) فزت CRSN: قدت K.

(٧) خطرة KCRN: خطيرة.

(٨) صفيّر KCSN: صفيّر قدس R.

(٩) الغافلين CRSN: الجاهلين K.

(١٠) وانزعج CRS: وانزعج K.

(١١) آل طاسين KCtRN: طاسين C، ويقال إن آل طاسين هم أهل البيت عليهم السلام وكذا آل ياسين وكأنه أراد بهم هاهنا كل من وصل إلى الكمال الأعلى، وطاسين هو مبتدأ سورة النمل، ولا أعلم ما الذي قصد بتخصيص هذه السورة بالذكر Ka وآل طاسين هي الجواهر العقلية والنفوس الفلكية، والحروف التي هي في أوایل السور كلها إشارة إلى تلك الجواهر المفردة كأفراد هذه الحروف، فإذا تيسر للسالك الصعود إلى الجواهر العقلية والاتصال بالنفوس الكاملة =

(٧٧) فصل أَسْمَعُ منادى الله تُناديك وتتصامم^(١)؟ قُمْ من مرقَد طبيعتك واستشرق، لعل نفخة من الله تتلقاك، وإذا عزمت فاصبر، وإذا شرعت تمم^(٢)، وإذا طرحت فاصعد، وإذا رأيت فاسجد، فلعل بارئك ينجيك.

(٧٨) فصل جل^(٣) ببدن غابت^(٤) نفسه واعتصم بكلمة تُقدّسك^(٥) وقل لقومك^(٦) خذوا حذرکم واتقوا، فقد^(٧) قرب الموعد، فإن لم تنتهوا فإن عذاب الله آت.

(٧٩) فصل أما والعاديات^(٨) لفرط شوقٍ دارت على أرجاء الكون ونفوس قصدن^(٩) بقوة إلى دُرَى العرش أن إنساناً لم يحارب بني جنّ أووا إلى قلة طود^(١٠) منعوا حق الله عز وجلّ لن^(١١) يعبر عن سيّته إلى درب الأزل ولن يصل^(١٢) إلى ساحل العزة^(١٣)، ولعل موجاً هيّجه، العاصفات سراعاً^(١٤) تختطفه، فيغرق في تيار

والفلكية أو العقلية تجعلها أمامك Nz.

(٦) لقومك: يحتمل أن يكون أراد بقومك قواك البدنية ويحتمل أن يريد به أصحابك من الناس Ka.

(٧) فقد KCSN: لقد R.

(٨) أما والعاديات: التي أقسم بها هي الأفلاك إذ هي التي تتحرك حول عامل الكون والفساد حركة شوقية Ka.

(٩) قصدن RS: قصدت KCNz.

(١٠) قلة طود: كأنه أراد ببني جن القوى المدركة الباطنة... والطود هو الجبل العظيم فكانه شبه الإنسان بالجبل ورأسه الذي هو أعلاه بقلة الجبل والقوى المذكورة أووا في تلك القلة لأن محل هذه القوى الدماغ فكانها أوت إليه Ka.

(١١) لن CRSN: لم K.

(١٢) ولن يصل CRSN: وإن لم يصل K.

(١٣) ساحل العزة KCRSN: وفي بعض النسخ ساحة العزة Na.

(١٤) سراعاً CRSN: شراعاً K.

= من أهل بيت النبوة أن قلنا إنهم المرادون بآل طاسين سهل عليه مشاهدة الواحد الحق إن دام على ما هو عليه، فتصدق قوله لعلك ترى ربك بالمرصاد والطريق الذي أنت سالكه، وهذا الصعود إلى الجواهر العقلية ومشاهدة الواجب لذاته بعين اليقين لا يمكن أن يحصل بالعلم النظري الذي هو علم اليقين بل لا يحصل إلا بالتجرد التام Nz.

(١) وتتصامم CRSN: فيتصامم K.

(٢) تمم: كذا في الأصول وكان الصواب «تتم».

(٣) جل KCSN: خذ R، أي ذ وسح ببدنك في البلاد التي لا وطن لك بها Nz.

(٤) غابت KSN: غاب CR.

(٥) بكلمة تقدّسك: الكلمة هي النفس الناطقة... ويكون معنى الكلام أنه أمرك بالاعتصام عن الشواغل البدنية والموانع المادية بكلمة كاملة أما النفوس الإنسانية

الغسق، حيث لا عينٌ باصرة تطرف، ولا قرينٌ ذو ودٍ يُسامر، فهناك^(١) يلاقيه مقتُ السلاطة في هيئة^(٢) لا مغبرٌ عنا للعابرين.

(٨٠) فصل إنَّ سكينته من رحمة الله^(٣) لن^(٤) تلحق إلا نفسًا فارقت أطلال^(٥) ذوي إفكٍ عَتَوْا، فأتَتْ ورنَتْ^(٦) ووقفت على رَصَدٍ فرأت طيورًا^(٧) صافآت حاضرات واقفات عند كُوة^(٨) الكبرياء، فنادت بخفي ندايها: يا مُنجي الهلكى ويا غياث من استغاث! إنَّ ذاتًا هبطت فاغتربت وتذكرت فاضطربت فسارعت فُمنعت، فهل إلى وصول من سبيل؟

(٨١) فصل نادى مُنادٍ^(٩) من الملائكة حفَّت من حول عرش النور^(١٠) أن^(١١) يا أيها التايهون في مهمة البوار، إنَّ أبواب السموات تُفتح في صبيحة كلِّ جمعة طلعت شمس عن مغاريها، فهُلِّمُوا إلى الباب الأكبر وحركوا الذكر الحكيم وقولوا: يا آخذ النواصي! بدأت فتَمَّم، خلقت فأهْد، قضيت فأعْف، ملكت فاغفر، يا واهب الحياة^(١٢) حقًا! ببابك عبدٌ من عبادك أتى من رجس الهيولى تايبًا، أفيرجع من رَوْحك خائبًا؟ يا من غواشي نوره أضاءت^(١٣) الذوات^(١٤) الذاكرات، وطوالع مواهبه زين^(١٥) الأرواح السابحات، إنَّ نفسًا طلبتُك فلا تردّها في انقلاب الناكسين

يكون من الرنين الذي هو الصوت المترنم به، ويحتمل أن يكون ورنّت من رنا إلى الشيء إذا أدام النظر إليه، وعلى كل واحد من التقديرين يكون هذه النفس ناظرة وإنما إلى ذلك العالم ترنم بذكره ترنم العاشق على معشوقه Nr.

- (٧) طورًا CRS: طيور K.
- (٨) عند كوة Nz: عندها كوة KCRS.
- (٩) مناد CRN: منادى KS.
- (١٠) النور KCRN: النيران S.
- (١١) أن KCS: R -.
- (١٢) الحياة KRS: الحياة C.
- (١٣) أضواء KC: أضواء RS.
- (١٤) الذوات RSN: ذوات KC.
- (١٥) زين KCRNz: أين S.

- (١) فهناك KCRN: فهناك S.
- (٢) هيئة KCRN: هيئة S.
- (٣) الله CRSN: الإلهين K.
- (٤) لن KCRtS: لا R.
- (٥) أطلال KaCRSN: K -.
- (٦) فأتَتْ ورنَتْ KCR: معناه فجاءت وأدامت النظر... ولم أجد في النسخ متفقة عليه بل وجدت في بعضها فأتَتْ ورنّت من الأنين والرنين وفي بعضها فأتبت ورنّت من الأوب والرنو وكان التصحيف وقع هاهنا لعدم الإطلاع على غرض الكلام Km فأتت ورنّت NS معناه أن هذه النفوس المفارقة لأطلال ذوي أفك إذا أنت من الأنين بسبب الاجتهاد والرياضة... كما أن المريض الضعيف القوى من شأنه ذلك، ورنّت يحتمل أن

فَارْحَمْ وَانصُرْ وَاعصمْ وَأَنْتَ خَيْرَ الْعَاصِمِينَ .

(٨٢) فصل إِنَّ النّاشطات عقدَ النّاكثين، والنّاهضات^(١) إلى أفقِ علّيين، وكلّ مجتاز^(٢) على يَمِّ قَطْرَانٍ، إن لم^(٣) يخوضوا على طَرَبٍ مطِيرٍ وأهبةٍ تامّةٍ عادلةٍ فيلتقمهم الحوت المظلم، ولن^(٤) يشربوا بعده إلاّ سموم الأساود، ولا يصيبهم نسيم مَهَبِّ العاطرين ولذايذ نغمات الفارقين .

(٨٣) فصل قام هرمس يُصَلِّي ليلَةً عند^(٥) شمس في هيكَل النور، فلما انشق عمود الصبح فرأى أرضاً تخسِفُ بَقْرَى غضب الله عليها فتَهْوِي هُوِيّاً، فقال: يا أبي نَحْنِي عن ساحة جيران سوء، فنودي^(٦) أن اعتصم بحبل الشعاع واطلع إلى شَرَفَات الكرسي، فطلع فإذا تحت قدمه^(٧) أرضٌ وسموات^(٨) .

(١) إن النّاشطات . . . والنّاهضات: يقال نشطت إذا عقدت وأنشطت إذا حللت، والنّاشطات والنّاهضات كلاهما يشير به النفوس الإنسانية سمّاها ناشطات باعتبار وناهضات باعتبار آخر Ka والنّاشطات هي النفوس الكاملة التي نشطت إلى العالم العلوي فحللت عقد قوى البدن واتصلت بعالمها، والنّاهضات هي النفوس المستكملة الناهضة عن العلايق البدنية إلى العوالم العلوية التي هي أفق عليين Nz .

(٢) مجتاز KCR : مختار SNz .

(٣) إن لم CRN : إذا لم K لم S .

(٤) ولن CRS : ولم K .

(٥) عند KCRNi : عيد S .

(٦) فنودي KCRN : فيودي S .

(٧) قدمه KCSN : قدمه R .

(٨) أرض وسموات: مراده بهرمس النفس الكاملة الشريفة، وبالصلوة التوجه إلى ذلك العالم، و ليلة عند شمس ليلة حضور مقصود النفس من الرياضة والسلوك، ويانشقاق عمود الصبح ظهور النفس عن البدن لورود الأنوار الإلهية والبوارق القدسية عليها وكما كان عمود الصبح إنما يظهر عن أفق الأرض عندنا فكذا عمود هذا الصبح أعني النفس الناطقة بسبب ما وصل إليها من تلك الأنوار العقلية عن أرض البدن، فيصدق قوله فرأى أرضاً . . أي رأى هذا السالك أعني النفس الناطقة الظاهرة عن البدن عند التجلي الإلهي أرض البدن وقراه التي هي القوى تخسف بها لكون النفس عند هذا الكشف والظهور في حيز الأنوار العقلية والذوات العلوية والبدن حينئذ وقواه في حيز العالم السفلي المغضوب عليه لغاية بعده بالمرتبة عن ذلك الجنب الإلهي، فتأدى هذا السالك المرتفع عن حضيض البدن إلى أوج العقل: يا أبي، إشارة إما إلى الواجب لذاته أو إلى العقل الذي هو العلة، بجني عن . . القوى البدنية والعلايق المادية فنودي إن اعتصم بحبل الشعاع الذي هو الحكمة النظرية والعملية الموصولتان إلى العوالم العلوية، واطلع =

(٨٤) فصل بَرَقَ بَارِقُ العَزَّةَ في سَرَّ عبدٍ قعد بمعزلي عن بني جنسه، غلق^(١)

على نفسه باب حواسِّ مدركاتٍ وخواطرَ واراداتٍ^(٢) وهموم مهلكاتٍ، يقهر بذكر الله ما دبَّ في ضميره من ديبب النمال التي هي مثل الخيال، وعسى ينقطع لِيفقد المدد بالملال وما خطر بباله من الأقدام على كثيرٍ عديدٍ من الأفعال، ولا يشتغل بغير ربه ويحسب نفسه كأنها فارقت الأفطار والجهات والأزمان والأوقات معلقةً مجردةً مفارقةً مخلصَةً زمانًا طويلًا، فإن دامت كذا فسيأتيها برقٌ ثم حَزَقٌ ثم طمسٌ وهي معلقةٌ عند ذات الذوات^(٣) بالمرصد الأعلى.

= إلى شرفات الكرسي التي هي المجردات العقلية، فإذا تحت قدمه أرض وسموات لارتفاعه حيثئذ عن العوالم الجسمانية الفلكية والعنصرية وقد جرت عادة بعض القدماء بتسمية المجردات أفلاكًا لإحاطة الأشد نورًا منها بالأضعف كإحاطة السموات بعضها ببعض ولهذا قال أفلاطون: إني رأيت عند التجرد أفلاكًا نورية. . . Nz، هذا من الرموز المشككة ويحتمل أنه أراد بانشقاق عمود الصبح ظهور أنوار المعارف وبالأرض البدن أو المادة مطلقًا وبالقرى النفوس المتعلقة بالأبدان أو القوى الحالية فيها فكأنه شبه هذه بأهل القرى وعبر بالقرى عن أهلها. . . وأراد بهويها انحطاطها عن المرتبة التي تستحقها بأصل فطرتها. . . ويريد بالساحة البدن ويجيران السوء القوى البدنية ويحبيل الشعاع الوصلة إلى العالم العلوي وبشرفات الكرسي عالم المجردات ويكون تحت قدميه أرض وسموات ارتفاعه عن عالم الأجسام والجسمانيات أرضيها وسمانيها، وقد حكم المصنف في حكمة الإشراق عن أفلاطون أنه رأى عند التجرد أفلاكًا نورية وذكر أنها هي السموات العلى التي يراها بعض الناس في قيامتهم «يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات» (٤٩/١٤) غير السموات. . . ولعل الأرض والسموات التي ذكرها هي من عالم المثل ولهذا ذكرهما بلفظة التذكير، ويؤكد هذا الاحتمال ما ذكره في كتاب المطارحات هو أنك إذا «سمعت في أقوال القدماء وجود عالم مقداري هو غير العقل والنفس فيه مدن لا يكاد تحصي من جملتها. . . جابلقا وجابرصا فلا تبادر بالتكذيب فإن السالكين يرونه ولهم فيه مأرب. . .» ومما يدل على أن المدن التي أشار إليها هي من عالم المثل المعلقة التي سبقت الإشارة إليها هو أنه في مسألة العلم من كتاب المطارحات أيضًا > في المشرع السابع من العلم الثالث < ذكر أن «أجود ما يعتمد الباحث قبل البحث عن حكمة الإشراق الطريقة التي ذكرناها في التلويحات مما جرى بيني وبين الحكيم. . . أرسطاطاليس في مقام جابرصا حين تكلم معي شبيه»، وقد صرح في التلويحات بأن الذي جرى «بينه وبينني» في المسألة المذكورة إنما كان في المقام الذي كل ما يرى فيه فهو مثل معلقة كما ذكر في حكمة الإشراق، وبالجمله فحقيقة غرضه من هذا الفصل هو أشد أشكالاً عندي مما تقدم من فصول هذا المرصاد Ka.

(١) غلق KCR: وغلقت S.

(٢) وارادات Rts: وارادات KCR.

(٣) ذات الذوات: يحتمل أن يريد به الواجب لذاته ويحتمل أن يريد به المعلول الأول ويحتمل أن =

(٨٥) فصل إن طائفة الله تألّفت فتعظمت وتقاطعت فتواصلت وجاوزت غير

أن جبلي بني الأخياف^(١) إلى^(٢) جبلي شرق أصغر وشرق أكبر^(٣)، وثمّ باب الأبواب^(٤)، أي نسمة^(٥) سمّت إليه أخذتها أعين الله^(٦) واتقدت فيها شعلة جذابة فشبّتها، وهنالك انمحق المستغرقون، لله كلمة^(٧) هذا شأنها في المتزعزعين!

= يريد به العقل الذي هو مبدأ النفوس الإنسانية فإن لكل واحد من هذه المحامل الثلاثة وجهًا غير بعيد Ka.

(١) الأخياف KCRS: الاختلاف N.

(٢) إلى CRSNz: على K.

(٣) وشرق أكبر: جاز أن يشير به تخليتها للقوى المدركة والمحركة واتصالها بعالمي النفوس والعقول، والغيران جمع غار فهو كالكهف في الجبل وكان مراده بها في هذا الموضع بطون الدماغ وغيرها من محال القوى البدنية، والجبلان المذكوران أولاً يحتمل أن يريد بأحدهما محل القوى المدركة وبالأخر محل القوى المحركة، والأخياف المختلفون ومنه يقال الأنام أخياف، وأما الجبلان المذكوران ثانيًا فقد يجوز أن يريد بجبل الشرق الأصغر عالم النفوس السمائية ويحيل الشرق الأكبر عالم العقول المجردة بالكلية ولا يبعد أن يريد بالأصغر منهما القوة العملية وبالأكبر القوة النظرية Ka، والجبلان اللذان تجاوزت النفوس إليهما عند تجاوزها جبلي بني الاختلاف أحدهما شرق أصغر وهو عالم النفوس والثاني شرق أكبر وهو عالم العقول فجعل البدن وقواه كالمغرب الذي يغرب فيه النفوس لخفاء آثارها بسبب العلاقة البدنية وعالم النفوس والعقول مشرقان لأن المشرق محل طلوع الأنوار الكوكبية والعقول تطلع من الأفق الإلهي كما تطلع النفوس من الأفق العقلي ويجوز أن يكون ظهور النفس عن البدن بعد الرياضة وإشراقها وتجليها بحيث يظهر لها عالم النفوس الذي هو كالمشرق لها لظهورها عن أفق البدن الذي هو كالمغرب ثم يظهر عالم العقل لها بعد ذلك الذي هو كالمشرق لظهورها عن أفق عالم النفس الذي هو لها كالمغرب إلى عالم العقل المشرقي Nz.

(٤) باب الأبواب: يحتمل أن يريد به العقل الأخير الذي هو علة نفوسنا ومكملها [على ما صرح بذلك في المقالة الخامسة من القسم الثاني من حكمة الإشراق + Nz] وربما أراد به العقل الأول، إن جميع العقول أبواب يلح بها السالكون إلى الله تعالى وهذا العقل هو الذي يسلك من كلها إليه ومنه إلى القيوم نور الأنوار Ka.

(٥) أي نسمة: فالنسمة هي النفس وسموها ارتقاءها وتوجهها إلى الجنية العالية Ka.

(٦) أعين الله: هي المجردات Ka الجواهر العقلية Nz.

(٧) لله كلمة: أي لله در كلمة ونفس يكون ما ذكره حالها وشأنها في النفوس المنزعجة من الجانب السفلي إلى الجانب العلوي، ولا يبعد أن يكون هذه الخطابة الحسنة مفيدة لليقين للوى الحدوس الباقية إما بالفطرة أو بالاكْتِسَاب Nz وكل هذه من الرموز التي يشكل على مقصوده منها وأكثر ما ذكرته في شرح الفصول المذكورة من أول المرصاد إلى هاهنا إنما هو من طريق الحدس والتخمين والأخذ بالمناسبة والاحتمال من غير جزم وقطع أن ذلك هو مراد المصنف =

(٨٦) فصل اعلم رحمك الله أنه لما انتهى كلامنا إلى ههنا وحان وقت الاقتصاد فجدير بنا حسن توصية: لا تضيّع عمرك فلأنك لن تجده^(١) بعد فواته، اصبر صبر الرجال ولا تعود نفسك بأخلاق ربات الحجال^(٢)، واعلم أن الحكماء الكبار منذ^(٣) كانت الحكمة خطابية في الزمان السابق مثل والد الحكماء أب الآباء هرمس وقبله^(٤) أغاثاديمون وأيضاً مثل فيثاغورس وانبذاقلس وعظيم الحكمة أفلاطون كانوا أعظم قدرًا وأجل شأنًا من كل مبرز في البرهانيات نعرفه^(٥) من الإسلاميين^(٦)، ولا يغرنك استرسال هؤلاء مع فيثاغورس، فإن هؤلاء القوم وإن

= وما بقي من ألفاظ منها لم أشرحها فذلك لعدم اطلاعي على وجه مناسب يمكن حملها عليه ولولا أن تركي شرح باقيها غير موافق لغرض السادة الملتزمين لما كنت شرحت على أن ما ذكرته وإن لم يتحقق مراد صاحب الكتاب من بعضه هو غير منفك من فوايد وربما كان مطرقاً لبعض المتفكرين فيه إلى الوقوف على حقيقة الغرض المقصود منها أو من بعضها إن لم يكن ما أوردته في شرحها هو حقيقة ذلك الغرض وكذلك الحال في شرح خطبة الكتاب وما يجري مجراها من الألفاظ المورودة في خطبائاته الرمزية، وجميع هذه الفصول جارية على قانون الخطابة ليس فيها بحث برهاني وغرضه منها الترغيب في العلم والتحذير من غوائل الدنيا والحض على الزهد فيها والتشويق إلى العالم الأعلى... ومن تحقق الأصول السالفة من ذوي الحدس القوي المائلين إلى الجنب الأعلى فطرة أو اكتساباً صارت هذه الخطابات أو بعضها في حقه جارية مجرى البرهانيات الموقعة لليقين، وهذا هو فائدة ذكرها للخواص ومجرى الظن والإقناع فهو فائدة ذكرها للعوام Ka.

(١) تجده KCRN: تجده S.

(٢) ربات الحجال KCRS: ربات الخلاخل والحجال Nz.

(٣) منذ KCSN: مذ R.

(٤) وقبله KCS: ومن قبله R.

(٥) نعرفه KCR: تعرف S.

(٦) من الإسلاميين: كأبي نصر الفارابي وأبي علي ابن سينا وتلاميذه فمن لا سلوك له ولا اجتهاد في العلوم الكشفية بل ليس لهم إلا النظر في البراهين والبحث عن الأدلة التي لا طائل تحتها بل ولا تتم أيضاً بدون سلوك وتجرد، وقد جرت عادة أبي علي ابن سينا واتباع المشائين أن ينقلوا كلام هؤلاء الأساطين لا سيما فيثاغورس ويناقضونه ويسفهون آراءهم ويعظمون أمامهم أرسطاطاليس وينصرون كلامه حتى قال الشيخ في آخر منطق الشفاء عن المعلم الأول إنه «لم ينتقل إلينا من الأوائل في المنطق إلا أمور مجملة وضوابط قليلة ونحن فقد كدنا أنفسنا زماناً طويلاً في طلبها حتى استخرجناها من القوة إلى الفعل مفصلة ترتيباً وتهذيباً» ثم إن أبا علي عظمه بعد ذلك وفخمه على وجه يزري بالأوائل، ونقل في الشفاء عن فيثاغورس أن العدد مبادئ الموجودات كلها وأن الواحد مبدأ جميع الأعداد وناقضه هناك وسفه رأيه من غير أن =

فصلوا ودققوا^(١) ما اطلعوا على كثير من خفيات سراير الأولين سيما الأنبياء منهم، والاختلافات إنما وقعت في التفاصيل، وأكثر كلام القوم على الرموز والتجوزات^(٢) فليس من الواجب الرد عليهم، وقد اتفق الكل على ما ينبغي في الآخرة من علم الواحد الحق وما يليه من العقول والنفوس والمعاد للسعداء، فعليك بالرياضة^(٣) والانقطاع! لعلك تنال ممّا نالوا، وقد حكى الإلهي أفلاطون عن نفسه فقال ما معناه «إنني ربما خلوتُ بنفسي»^(٤) وخلعتُ بدني جانبًا وصرتُ كأنّي مجرد^(٥) بلا بدن عريّ عن الملابس الطبيعية^(٦) بريّ عن الهوى^(٧)، فأكون داخلًا في ذاتي خارجًا عن سائر الأشياء فأرى في نفسي من الحسن والبهاء والسناء والضيء والمحاسن العجيبة الأنيقة ما أبقي متعجبًا فاعلمُ أنّي جزءٌ من أجزاء العالم الأعلى الشريف في كلام طويل^(٨)،

= يعرف مقصوده فإن مراده بالواحد الواجب لذاته وبالأعداد الجواهر العقلية... فهذا وأمثاله هو استرسالهم مع فيثاغورس وغيره Nz.

(١) ودققوا CRS: وحققوا K.

(٢) الرموز والتجوزات: ومثال رموز الأقدمين وتجوزاتهم ما حكاه المصنف في كتاب المطارحات [في أواخر المشرع السادس من العلم الثاني] وهو أنه «قد يجري في كلامهم أن النفس أخطأت وهبطت فرارًا من غضب الله مع علمهم أن في عالم القدس لا تصور لسنوح خطيئة أو اقتراف معصية ولا يطرق إليه المستحذات آثار الحركات «وتأول» خطيئتها بحصولها عن مبدئها... ناقصة في جوهرها... وهبوطها بأعراضها عن المفارق بالعلاقة البدنية... وفرارها من سخط الله لشوقها إلى تدبير البدن... ليزول عنها النقص» ومن رموزهم ما يحكى [في هذا الموضع بعينه] «عن بعض المشرقيين أن الظلمة حاصرت النور وحجسته ثم أمدته الملائكة فاستظهر على أهرمن الذي هو الظلمة

فقهر الظلمة إلا أنه أمهلها إلى أجل مضروب وأن الظلمة حصلت عن النور لفكرة ردية» وتأويله إن «أصل هذا الحديث كان عن النفس فإنها جوهر نوراني كما برهن عليه الفهلويون والظلمة هي القوى البدنية والحصار والحبس تسلط القوى عليها وجذبها النفس إلى العالم السفلي، ومدد الملائكة مصادفة توفيق القدر بإعداد النفس لإشراق علوي وخروج الفعل، والإمهال إلى أجل مضروب بقاء القوى إلى الموت، والفكرة الردية ميل النفس إلى الأمور المادية» Ka.

(٣) بالرياضة CRS: بالرياضات KCT.

(٤) بنفسي KCRS: بنفسي كثيرًا Nz.

(٥) مجرد KCRS: جوهر مجرد Nz.

(٦) عري عن الملابس الطبيعية KRS: عري عن ملابس الطبيعة C، - Nz.

(٧) برى عن الهوى KCRS: - Nz.

(٨) في كلام طويل: قابل F. Dieterici.

Die sogenannte Theologie des Aristoteles, Leipzig, 1882, S. 8 - 9

وحكى المعلم الأول عن نفسه هذه الأنوار العظيمة، وقد اتفق^(١) كلهم على أن من قدر على خلع جسده ورفض حوائه صعد إلى العالم الأعلى، واتفقوا على أن همس صعد بنفسه إلى العالم الأعلى وغيره من أصحاب المعارج، ولا يكون الإنسان من الحكماء ما لم^(٢) يحصل له ملكة خلع البدن والترقي، فلا يلتفت إلى هؤلاء^(٣) المتشبهة بالفلاسفة المخبطين المادّيين، فإن الأمر أعظم مما قالوا، وطريق هؤلاء^(٤) منها خفية لشرفها وعظمتها ومنها ظاهرة.

(٨٧) فصل الصوفية والمجردون من الإسلاميين سلكوا طريق أهل الحكمة ووصلوا إلى ينبوع النور وكان لهم ما كان ﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾ (٤٠/٢٤).

(٨٨) فصل وكانوا قد^(٥) يشغلون^(٦) المريدين بالذكر الدائم وترك الإحساس والحركات والعقود في الزاوية وقطع كل خاطر يجرّ إلى هذا العالم، وهكذا إلى أن تحصل لهم الأمور، ومن الطرائق العبادة الدائمة مع قراءة الوحي الإلهي والمواظبة على الصلوات إلى جُنع الليل والناس نيام، والصوم وأحسنه ما يؤخر فيه الإفطار إلى السحر لتقع العبادة في الليل على الجوع، وقراءة آيات في الليل مهيّجة لرقّة وشوق، وينفعهم الأفكار اللطيفة والتخيّلات المناسبة للأمر القدسي ليتلطف سرهم وهذا له مدخل عظيم، وكذا الغلبة اللطيفة^(٧) والنعمة الرخيمة والوعظ عن قایل زكي، فأول

يناسبها لا غير، وذكر في المطارحات أنه «إن كان الغالب على جوهر النفس الأمر القهري فيقع الشروق على وجه يغلب فيه حصة الأمور القهرية من السمايات وأرباب طلسماتها فيكون المعنى الذي تسميه الفهلوية «خرة» مما يأتي في الشهب النورانية أثره في القهر فيصير صاحبه شجاعاً... وإن اعتدل وكثر فيه حصة هيئات النور بواسطة السيد النير الأعظم فيكون ملكاً معظماً... وهذا وحده يسمى كيان خرة» ولعله أشار بالغلبة هاهنا إلى ما ذكره في الكتابين المذكورين، ولا يبعد أن يكون لفظة

(١) وقد اتفق KCSNz: فقد اتفقوا R.

(٢) ما لم CRS: ما لا K.

(٣) هؤلاء KCRtS: هذه R فلا ينبغي للعاقل الحكيم أن يلتفت إلى هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة Nz.

(٤) وطرائق هؤلاء: وطرائق هؤلاء الحكماء في الحكمة والسلوك Nz.

(٥) وكانوا قد KRSN: وقد كانوا C.

(٦) يشغلون CRNz: يشتغلون KS.

(٧) الغلبة اللطيفة KuCRS: هي المعتدلة وقد ذكر في حكمة الإشراق أن من قدر على تحريك قوتي عزة ومحبة تتحكم نفسه على الأشياء بحسب كل قوة فيما

ما يتبدئ عليهم أنوارٌ خاطفة لذينة سمّوها^(١) الطوالع^(٢) واللوايح، وهي كلمعةٌ بارقي سريعة الانطواء، ثم يُمعنون في الرياضة إلى أن يكثُر عليهم ورودها لملكة متمكّنة^(٣)، وقد يخرج عن اختيارهم هجومها، ثم بعد ذلك يثبت الخاطف وعند ثباته يسمّى السكينة، وعند التوغّل^(٤) في الرياضة تصير ملكة، ثم بعد ذلك يحصل لهم قوّة عروج^(٥) إلى الجناح الأعلى، وما دامت النفس مبتهجةً باللذات من حيث هي اللذات فهي بعدُ غيرُ واصلة، وإذا^(٦) غابت عن شعورها بذاتها وشعورها بلذاتها فذلك الذي سمّوه الفناء، وإذا^(٧) فنيت عن الشعور^(٨) فهي باقية ببقاء الحقّ تعالى، وقد سبقت إشارة^(٩) إلى الاتحاد، وثمّ مقام آخر في الفناء هو الفناء^(١٠) في الخلصة وهو أقرب الحالات إلى الموت، وربما سمّاه^(١١) بعض الصوفية^(١٢) مقام الخلّة وأشار إليه أفلاطون، وهذا^(١٣) غير الفناء الذي قد يجتمع مع التحريك البدني^(١٤) المشهور.

(٨٩) فصل قال صاحب التوحيد^(١٥) في مقام التجريد: ما أنطق^(١٦) برهانكم يا

(١٢) بعض الصوفية: يعني أبا طالب المكي في «قوت القلوب»، راجع طبعة القاهرة ١٣٥١، الجزء الثالث ص ١١٢.
(١٣) وهذا KRSN: وهذا الفناء C.

(١٤) يجتمع مع التحريك البدني: فإن مفهوم كلامه أن الفناء فناء، أحدهما يجتمع مع التحريك البدني وليس هو آخر المقامات السلوكية وثانيهما الذي لا يجتمع معه كما ذكرناه ووصفناه وهو آخر المقامات Nz.

(١٥) صاحب التوحيد: يريد بالتوحيد في هذا الموضوع ما هو على مصطلح الصوفية وهو افراد النفس عن علايق الأجرام بحسب الإمكان على وجه تطوي ملاحظة المبادئ والترتيب في العظمة القيومية وهو مقام عظيم وفيه مراتب وكلامه في هذا النفس... يدرج على ستة مباحث هي من أشرف ما في هذا الكتاب... Ka.
(١٦) أنطق KCRNz: انطبق S.

= الغلبة غلطاً. وقع من النساخ فلاني أجد مناسبتها للرياضات المذكورة في هذا الموضوع بعيدة Ka وكذا ينفعهم العبارة اللطيفة وهي البليغة المعتدلة في الكم والكيف Nz.

- (١) سموها KCt: وسموها CRS.
- (٢) الطوالع CRSN: الطوالع K.
- (٣) لملكة متمكّنة CRNz: لملكة متممة K الملكة متمكّنة S.
- (٤) التوغّل CRSN: التواغل K.
- (٥) عروج KRSN: العروج C.
- (٦) وإذا KCSN: فإذا R.
- (٧) وإذا KCSN: فإذا R.
- (٨) فنيت عن الشعور: كمال الفناء فتاؤه عن الفناء Nz.
- (٩) إشارة KCR: الإشارة S.
- (١٠) وهو الفناء CtiRS: هو الفناء KC وفي الفناء N.
- (١١) سمّاه KCRN: سموه S.

أهل الحكمة وأوضح بيانكم! لقد كشفتم الغطاء عما صار القلوب فيه صرعى، وأتيتم على جميع ما يُحتاج إلى معرفته في حال البدء والرجعى^(١)، فسقياً لنفوس هذه آثارها وعقول من الحق شعارها ودثارها وإلى الله مسيرها^(٢) ومطارها، لقد^(٣) أظهرتم بأبين الحجّة أعظم المحجّة وساعدتكم نفوس جميع أهل الحقيقة، إلا أن هاهنا حرفاً واحداً^(٤) وهو أنني تجرّدت بذاتي ونظرتُ فيها فوجدتها آتيةً ووجوداً، وضمّ إليها آتيا لا في موضوع - الذي هو كرسِم للجوهرية - وإضافات إلى الجرم^(٥) - التي^(٦) هي رسم للنفسية^(٧) - أمّا الإضافات فصادفتها خارجةً عنها وأمّا آتيا لا في موضوع^(٨) أمرٍ سلبيّ، والجوهرية إن كان^(٩) لها معنى آخر لستُ أحصلها وأحصل ذاتي وأنا غير غايب عنها، وليس لها فصل فإني أعرفها بنفس عدم^(١٠) غيبي عنها، ولو كان لها فصل أو خصوصية وراء الوجود لأدركتها حين أدركتها إذ لا أقرب متي إليّ، ولستُ^(١١) أرى في ذاتي^(١٢) عند التفصيل إلا وجوداً وإدراكاً^(١٣) فحسب امتاز عن غيره بعوارض والإدراك على ما سبق فلم يبق إلا الوجود، ثم الإدراك إن أخذ له مفهوم محصّل غير ما قيل فهو إدراك لشيء^(١٤) وهي^(١٥) لا تتقوم بإدراك نفسها - إذ هو بعد نفسها - ولا بإدراك غيرها - إذ لا يلزمها والاستعداد للإدراك^(١٦) عرضي -، وكلّ من أدرك^(١٧) ذاته على مفهوم أنا وما^(١٨) وُجد عند

-
- (١) البدؤ والرجعي: المبدأ والمعاد Nz.
(٢) مسيرها KCR: مصيرها SNz.
(٣) لقد KCSNz: فقد R.
(٤) حرفاً واحداً KRN: حرف واحد CS.
(٥) الذي هو كرسِم... وأما أنها لا في موضوع CRS: - K.
(٦) الجرم CR: الجرمي S.
(٧) التي CS: الذي R.
(٨) للنفسية RS: النفسية C.
(٩) إن كان KRS: لو كان C.
(١٠) عدم KR: عدمي S بعدم Ct.
(١١) ولست KCR: وليست S.
(١٢) في ذاتي CRS: ذاتي K.
(١٣) إلا وجوداً وإدراكاً RS: إلا وجود وإدراك KC.
(١٤) لشيء KCR: بشيء CT كسبي S.
(١٥) وهي (أي وذاتي) KCS: وهو R، إدراك الأشياء سواء كان بالاستعداد أو بالفعل خارجي، والشئية ونحوها من الأوصاف الاعتبارية، وكذا إدراكها لذاتها إذا أخذ زائداً مضافاً إلى الذات... لا نجدها ضرورية في إدراك إنائية النفس فالحياة في ماهيتها Ka.
(١٦) والاستعداد للإدراك R: واستعداد الإدراك KCS.
(١٧) ادرك KCR: إدراك S.
(١٨) وما KCR: وأما S.

التفصيل والنظر إلّا وجودٌ مُدركٌ نفسه فهو هو، ومفهوم أنا من حيث مفهوم أنا على ما يعمّ الواجب وغيره أنّه شيءٌ أدرك ذاته، فلو كان لي حقيقة غير هذا فكان مفهوم أنا عرضيًا لها فأكون أنا أدركُ العرضيَّ لعدم غيبيتي عنه وغيبٌ^(١) عن ذاتي وهو محال، فحكمتُ بأنّ ماهيتي نفس الوجود وليس لماهيتي في العقل تفصيل إلى أمرين^(٢) إلّا أمورٍ سلبية - جعل لها أسماء وجودية - وإضافاتٍ.

سؤال لك فصل مجهول؟

جواب إذا أدركتُ مفهوم «أنا» فما زاد عليه من المجهول^(٣) فهو بالنسبة إليّ «هو» فيكون خارجًا عني.

قيل لي: فإذا ينبغي أن يجب وجودك وليس كذا.

قلتُ: الوجود الواجب هو الوجود المحض الذي لا أتمّ منه، ووجودي ناقص وهو منه كالنور الشعاعي من النور الشمسي، ولما وُجد التفاوت والكمال والنقص^(٤) كما أشرتُم إليه في البُعدين السابقين لا يحتاج إلى مميّزٍ فصليّ، وإمكان هذه^(٥) نقص وجودها ووجوده كمال وجوده الذي لا أكمل^(٦) منه.

قيل: لا أشدّ ولا أضعف في ما يقوم بنفسه.

قلتُ: هذا تحكّم قد انخسف بآئه فيما أسلفتم من القواعد.

سؤال إن^(٧) كان الوجود من حيث هو كذا واجبًا^(٨) فكان الكلّ كذا؟

جواب اندفع بالتأمّ والناقص هذا الكلام وإنّما يقع هذا موقعه في المتواطئة ثم إنّ هذا يلزمكم أيضًا^(٩) في الوجود الواجب والممكن إذ من حيث^(١٠) مفهومه لم يختلف.

وإذا كان ذاتي على هذه البساطة فالعقول أولى^(١١).

(٦) أكمل KCS: أتم R.

(٧) إن KCR: إذا S.

(٨) واجبًا R: واجب KCS.

(٩) يلزمكم أيضًا KCS: أيضًا يلزمكم R.

(١٠) من حيث KCRS: من حيث إن N.

(١١) فالعقول أولى: وتحقيق ذلك أن العقول

علل النفوس على ما علمت وهي أقرب

في مرتبة المعلولية إلى الواجب لذاته فإن

(١) وغيب CRS: وغيتي K.

(٢) أمرين CRS: الأمرين K.

(٣) من المجهول KCRSNz: من المحمول

Ka.

(٤) التفاوت والكمال والنقص KCR: تفاوت

الكمال والنقص CtS التفاوت بين الشيتين

إذا كان بالكمال والنقص Nz.

(٥) هذه CRS: هذا K.

وأما عدم الأولوية في إيجاد بعض نوع^(١) لبعضه^(٢) فإنما يستقرّ عند استواء رتبة الوجود والمساواة^(٣) في الكمال والنقص، وإلا^(٤) عند التفاوت كما في النور التام والناقص لا يصحّ.

وأما ما قيل إنّ اختلاف آثار العقول لاختلاف أنواعها فمدفوع لآته لما جاز أن يصدر عن ذات واحدة باعتباريات^(٥) أشياء جاز عن نوع واحد باعتباريات مراتب الوجود وعوارض أخرى، فإنّ العقل الثاني له رتبة من الوجود وكمال^(٦) غير ما للثالث كيف والثالثة والرابعة نفسها مراتب للوجود ولوازم مختلفة يجوز أن تختلف الآثار والحركات^(٧) باعتبارها للأفلاك، وإلى هذا أشار المتقدمون إلى أنّ الأعداد هي مبادئ الوجود^(٨)، ثمّ إنّ العدد على اختلاف مراتبه حصل من الأحاد ولا واحد متشابه وللمراتب خواصّ عجيبة، وكلّ العجب في نسب أعداد ومرتبات^(٩) فكذا^(١٠) رتبة أعداد العقول ونسبها، وباعتبار ذلك أثرها وبمراتبه^(١١) أظلال^(١٢) ومثّل في الأجرام، وتعلم أن الأفلاك تؤثر لمقابلات^(١٣) ومناسبات فهي متشبهة^(١٤) في هذه أيضًا بما بين العقول من النسبة العقلية وكما أنّ الصّور الفلكية كالعقرب والجبار مثلاً إنّما هي كواكب كلّ منها جسمٌ نورّي مستقلّ في ذاته إلاّ أنّها لما بينها من النسبة

يكن عليه بعضها لبعض أولى من العكس
Nz

(٣) والمساواة KRS: والمتساواة C.

(٤) وإلا KCR: إلا S.

(٥) باعتباريات: باعتباريات مختلفة أشياء كثيرة
Nz

(٦) وكمال KCRS: وكمال ما Rt.

(٧) والحركات RS: وحركات KC.

(٨) مبادئ الوجود: هو مما ينقل عن
فيثاغورس المتأله KA.

(٩) ومراتب CRNz: مراتبه KCt مراتب S.

(١٠) فكذا KCS: فكذا R فكذا Nz.

(١١) بمراتبه KCt: لمراتبه CRS.

(١٢) أظلال R: ظلال KCS.

(١٣) لمقابلات KCSNz: بمقابلات R.

(١٤) متشبهة CRS: متشابهة K.

العقل هو أول صادر عنه لما مر وإذا كانت النفوس أنوارًا مجردة فعللها لا بدّ وأن تكون أنوارًا مجردة إذا العلة لا بدّ وأن تكون أشرف من المعلول وأقوى... وقد عرفت أن كل نور مجرد فهو مدرك لذاته وأن مدركيته تلك هي ماهيته ولا معنى للوجود المجرد إلاّ الوجود الذي لا يكون وجودًا لغيره بل لذاته... Ka.

(١) بعض نوع KRS: بعض النوع C.

(٢) لبعضه: المسألة الرابعة > من هذا الفصل < في أن العقول المجردة كلها نوع واحد لا تختلف بالحقايق خلأفا للمعلم الأول وسائر اتباعه من المشائين فإن كل واحد منها عند هولاء نوع واحد منحصر في شخصه كالأفلاك وحجتهم على ذلك أنها لو كانت من نوع واحد لم

الوضعية صارت صور الأنواع، فالعقول^(١) أيضًا يجوز أن تكون بينها مناسبات عقلية صارت المناسبة^(٢) الوضعية للكواكب وغيرها من الأنواع ظلًا لها.

وهذا من التوحيد وأشار إليه المتقدمون، وفي كلام المعلم^(٣) ما معناه هذا، وما يخالفه فإنما هو^(٤) من تصرفات المتأخرين والمعول على البرهان.

(٩٠) فصل والمقام عندهم هو الملكة الثابتة^(٥) على أمرٍ من هذه الأمور^(٦) والحال عندهم هو^(٧) أن يكون شيء ما بالفعل من جزئيات هذه الأشياء سريع الزوال وهو بعينه من الحال المذكور في باب الكيف ولهذا^(٨) قيل: ألف حالٍ لا يحصل منها مقامٌ واحد، والاعتماد على المقامات والملكات لا على الأحوال، فظن^(٩) - وفقك الله - بالعلماء خيرًا وكُن كثير الدعاء في أمر آخرتك^(١٠) فإن الدعاء نسبته^(١١) إلى استجلاب المطالب كنسبة الفكر إلى استدعاء المطلوب العلمي، فكلُّ مُعِدٍّ لما يناسبه، والدعاء كما قال أفلاطون يُحرِّك الذكر الحكيم^(١٢)، واصبر وتوكل واشكر وأرض بالقضاء وحاسب نفسك في كل عشيّة وصبيحة وليكن يومك خيرًا^(١٣) من أمسك ولو بقليلٍ وإلا فانت من الخاسرين، رُوِّح سرك بترك ما ثقلت عليك تبعاته^(١٤)، اذكر موتك وقدموك^(١٥) على الله في كل يوم مرارًا، احفظ الناموس ليحفظك^(١٦) ولا تؤخر^(١٧) إلى غدٍ شغل يومك فإن كل يوم آتٍ بمشاغله ولعلك لن

- | | |
|--|---|
| (١) فالعقول CR: والعقول KS. | الدعات نسبتها Ct للدعاء نسبة Ct |
| (٢) المناسبة KCRS: المناسبات Ct. | (حاشية). |
| (٣) المعلم KCRS: ويوجد في كلام المعلم الأول ما معناه هذا Nz. | (١٢) يحرك الذكر الحكيم: محرك للذكر الحكيم المحكم من العالم الفلكي Nz. |
| (٤) هو KCRN: هي S. | (١٣) خيرًا CRSN: خير K. |
| (٥) الثابتة KCRS: التامة N. | (١٤) تبعاته: ما ثقلت عليك ببقائه من الأمور الدنيوية Nz. |
| (٦) على أمر من هذه الأمور CRSN: على أمر من الأمور K. | (١٥) قدموك KRS: قدموك C. |
| (٧) عندهم هو KR: هو عندهم CSN. | (١٦) ليحفظك: وقد حذر أفلاطون في نوايسه عن مخالفة النواميس وأربابها حتى <قال> سقراط لأصحابه لما أمروه بالفرار من ناموس أهل زمانه الذي أوجب قتله «كيف أهرب من حكم الناموس؟» Nz. |
| (٨) ولهذا CtRS: فلها KC. | (١٧) تؤخر CR: تأخر K يؤخر N. |
| (٩) فظن KCR: وظن S. | |
| (١٠) في أمر آخرتك: قد ينتقل عن أفلاطون الإلهي النهي عن الدعاء في أمر الدنيا وأمر بسؤال الأمور الأخروية العالية Nz. | |
| (١١) الدعاء نسبته CR: الدعاء نسبتها KS | |

تلقه^(١)، واقطع^(٢) بحسب طافتك محبة ما سوى ربك وكل خاطر ردي يجرك إلى الجنبه^(٣) السافله فاقطعه أولاً لثلاث^(٤) يقوى فيقطعك، وحصل لنفسك الملكات الفاضلة الثامه، وعليك بالصدق فلا^(٥) تلطخن^(٦) نفسك بملكة الكذب فينفسد مناماتك وإلهاماتك وتعتاد^(٧) بالانتقاش بغير الحق^(٨)، ولا تظلمن أحداً فينتقم عنك^(٩) قيم العالم، ولا تؤذين نملة فإن عناية القيم كما نالتك برحمته^(١٠) نالها، فكّر مراراً ثم قل فإن كنت بنطقك^(١١) صائراً من الصالحين فيوشك^(١٢) أن تصير بالصمت ملكاً^(١٣) من المقربين، احفظ جانب الله في كل أمر وليكن^(١٤) لك^(١٥) مع الله معامله لا يطلع عليها بنو نوعك، واعلم أن عيوناً من الملكوت ناظرة إليك. فعظم حرمات الله استحياءً فإن أعين ربك لا تنام^(١٦)، احترز عن اليمين^(١٧) وإن كنت^(١٨) صادقاً، كن براً بالديك^(١٩) إذا حقت كلمة العذاب على قوم ففسقوا^(٢٠) والقيم عليهم غضبانٌ ولم يبق إلى حد^(٢١) استنزال عذاب الله إلا قليلاً^(٢٢)، فلا تكونن بصغيرتك^(٢٣) متمم الكباير فحينئذ يمسك^(٢٤) من الخذلان ما مس القرون

- (١) لن تلقه KCR: أن يلحقه S.
(٢) واقطع CRSN: فاقطع K.
(٣) الجنبه KCR: S -
(٤) ثلاث KCRS: كيلا Rt.
(٥) فلا KRS: ولا C.
(٦) تلطخن CRS: تطلبن K.
(٧) وتعتاد CRN: تعاد K تعداد S.
(٨) بغير الحق: وقد قال الحكيم فيثاغورس «إياك والكذب فإنه مفسد للنفس فلا تتلفظ به ولا تضمه في نفسك» Nz.
(٩) عنك KCtS: منك CR.
(١٠) برحمته CRSN: رحمته K.
(١١) بنطقك: الصايب في العلوم ووعظك المرشد إلى العالم العلوي Nz.
(١٢) فيوشك CRSNz: فتوسل K.
(١٣) ملكاً CtRtNz: KCRS -
(١٤) وليكن KCR: فليكن S.
(١٥) لك KCR: كل S.
(١٦) لا تنام: وإذا علم العبد أن عيون الملائكة التي لا يحجبها شيء ناظرة إليه فيجب عليه تعظيم حرمات الله... فإن أعين الله من الملائكة لا تنام Nz.
(١٧) عن اليمين: وقد نهى الحكيم فيثاغورس على سبيل التشديد عن اليمين الصادقة بالله تعالى فما ظنك بالكاذبة! Nz.
(١٨) كنت CRS: كان K.
(١٩) بوالديك KCRN: بوالدتك S وذلك أن الإنسان له أبوان روحانيان هما العقل والنفس وبرهما هو تحصيل الكمال الحقيقي وأبوان جسمانيان هما سبب وجوده ونشوه وإصلاح حاله Nz.
(٢٠) ففسقوا: قابل ١٧/١٧.
(٢١) حد RS: أحد KC.
(٢٢) قليلاً KCRS: قليل Ct.
(٢٣) بصغيرتك KCR: بصغرتك SN.
(٢٤) يمسك RNz: يمسك CS تسلم K.

الخالية^(١)، كُنْ ذا عزيمة، فإنَّ عزائم الرجال تُحرِّك الأسباب، اتَّقِ دعوة العجايز واليتامى فإنَّ القيم قد لا يسامح بكسرٍ على كسير، صَلِّ لِرَبِّكَ والليل داجٍ واذكر^(٢) الله كثيرًا^(٣)، وكلُّ ما حرَّكَك إلى أمرٍ من الأمور العالية^(٤) إنَّ تتبَّعته وفتشتَ كتابي هذا وجدتَ فيه ما يُعينك على الوصول إلى كماله، ولقد^(٥) أودعتُ^(٦) في هذا الكتاب ما لا حاجة معه إلى غيره في هذا الفن، وفرَّقْتُ ما ينبغي أن يُفرَّقَ في مواضعه وما ليس ههنا^(٧) برهائه أو جزمُ الحكم به لا يضرك جهله، واشتملَ على رموز إن فهمتها وغرايب ونوادير ومن العلم على قواعد منقَّحة ليس فيها هرجٌ ومرجٌ، ولو حمدتُ الدعاوى لأدعيتُ فيه أمورًا جليلة، وإنَّ نَبَّهْتُك على قدرة تُخلُّ بأمر^(٨) أعرفه ولا تقلَّدني وغيري فالمعيار^(٩) هو البرهان، وكفاك من العلم التعليمي^(١٠) طرفًا فعليك بالعلم التجريدي الاتصالي الشهودي^(١١) لتصير^(١٢) من الحكماء، ولا تبذلنَّ العلم وأسراره إلا لأهله^(١٣) واتَّقِ شرَّ مَنْ أحسنتَ إليه من اللثام فلقد

(١) الخالية KRSN : - C.

(٢) واذكر KCtBS : واذكروا C.

(٣) كثيرًا VR : - KS.

(٤) العالية CRSN : العلمية K.

(٥) ولقد KCS : وقد R.

(٦) أودعت CRSN : أدعيت K.

(٧) ههنا RS : هاهنا KC.

(٨) تخل بأمر: ولو حمدت الدعاوى لأدعيت فيه دعاوى جليلة وأظهرت محاسنه وفضايله لكن الأولى ترك ذلك فإن في التنبيه على شرف الشيء وفضيلته سكون وجود عن الطلب والفحص وفي إهمال ذلك شدة النشاط [النشاط؟] والطلب والفحص عن الأسرار واللطايف المودوعة في ذلك فإن الإنسان حريص على ما منع ومن شأنه أن يبعد عمن يقرب ويقرب ممن يبعد عنه ثم إنه أمر بترك التقليد له ولغيره وأتباع سبيل البرهان الصادق Nz.

(٩) فالمعيار CRS : والمعيار K.

(١٠) التعليمي KCRSN : التعليمي Ct.

(١١) الشهودي Rt : - KCRS.

(١٢) لتصير KCRS : لتصير Ct.

(١٣) إلا لأهله: وقال المسيح عمّ لا تعلقوا الدر في أعناق الخنازير أي لا تلقوا كلمات الحكمة التي هي درر وجواهر إلى العوام ولرعاع الذين غلبت عليهم القوى الشهوانية والغضببية الموجودتان في الخنازير Nz.

أصابتنني^(١) منهم شدايد، واذكرني في صالح دعايك^(٢) وفقنا الله وإياك ورحمنا
وآوانا إنه سيدنا ومولانا ولواهب العقل حمد غير متناه.

تم^(٣) كتاب التلوينات اللوحية والعرشية

-
- (١) أصابتنني R: أصابني KCS.
- (٢) في صالح دعايك: اللهم إني أسألك يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام أن ترفع درجات هذا الشيخ [يحيى السهروردي] في عالمك العقلي وأن ترسل على نفسه من الأنوار الإلهية والأشعة القدسية ما يقرب بها إليك ويدنو من الملائكة المقربين بين يديك إنك سميع الدعاء قريب من النداء وأن تشاركنا في صالح دعايه وتجعلنا مستجيبين لندايه ومنخرطين في سلكه وأن تنور بصايرنا بأنوار معرفتك وتنفذ في أسرارنا سرًا من لطايف حكمتك إنك بالجود الأعم على الخلايق منان وبالرحمة الشاملة على الكل حنان Nz.
- (٣) تم... والعرشية: تأليف الشيخ الإمام شهاب الدين السهروردي C + تم... والعرشية بحمد الله تعالى وحسن توفيقه R تم التلوينات اللوحية والعرشية بعون الله وحسن توفيقه والصلوة على خير خلقه محمد وآله أجمعين S وهذا آخر شرح التلوينات... وقع الفراغ من تصنيف هذا الكتاب في أوائل سنة سبع وستين ستمائة هجرية Ka وهذا آخر ما تيسر لنا من شرح كتاب التلوينات... وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين Nz.

كتاب المقاومات

(العلم الثالث)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين^(١). هذا مختصر يجري من كتابي الموسوم بالتلويحات مجرى اللواحق، وفيه إصلاح ما يحتاج إلى إصلاحه ممّا كان الأوّلون يرسلونه إرسالاً ولم يتيسّر إيرادُه في التلويحات لشدة^(٢) إيجازها فلم يكن يلائمها ما يحتاج إلى أقلّ بسط، والإيجاز في مواقع تدارك السهو في العظيمات^(٣) لا يفيد، فأوردناه^(٤) ههنا مضمومًا إليه نكتًا مشهورة، وسمّيته المقاومات مستعينًا بالله ومتوكلاً عليه^(٥).

في العلم الثالث^(٦)

(١) اعلم أنّ الزاعم أنّ الشيئية أعمّ من الوجود - معللاً بأنّ المعقول الذي لا وجود له^(٧) خارج الذهن شيءٌ وليس بموجود - كأنّه غفلَ عن المعقول المذكور: كما أنّه شيء في التعقل هو موجود فيه وكما^(٨) أنّه في الأعيان غير موجود فليس بشيء فيها.

سؤال الشيئية اعتبارية؟

جواب الاعتباريات^(٩) تُضاف تارةً إلى الأذهان وتارةً إلى الأعيان، كقولك: إنّ كلّ جيم^(١٠) ممتنع في الأعيان، ثمّ سنبيّن حال الوجود وأن لا فارق بينهما في ما يُرجع إلى كونهما اعتباريتين.

-
- | | |
|---|---|
| (١) وبه أستعين R: بعونك يا لطيف S. | (٦) في العلم الثالث: والحمد لواهب العقل R + |
| (٢) لشدة: بشدة S. | (٧) له R: لها S. |
| (٣) في العظيمات S: في العظيمين R في العلمين Rt. | (٨) وكما S: كما R. |
| (٤) فأوردناه R: فأوردناه S. | (٩) الاعتباريات R: الاعتباريات S. |
| (٥) عليه R: - S. | (١٠) كلّ جيم S: جيم R. |

(٢) واعلم أن مَنْ اعترف بصحة قولنا «شيء كذا ممكن الوجود» أو «وجوده من الفاعل» بخلاف ما يُقال «إنه ممكن الشيئية» - فقد التزم اختلاف الاعتبار^(١) - ليس له دعوى الترادف.

واعلم أن المحاكم بشيئية غير موجود^(٢) في الأعيان وأنه^(٣) ثابت^(٤) لإمكانه أخطأ ويُعَيَّن شخص، فيقال له: هذا لما كان غير موجود هل كان ثابتاً^(٥) «هذا» أو لم يكن؟ فإن لم يكن ثابتاً هذا فالممكن غيره، وإن كان ثابتاً هذا فهو في العدم مشاراً إليه. - فإن قال «المصحح للإشارة»^(٦) وجوده أو وجود صفاته فيقال: الصفات كانت ثابتة له لا مكانها له، والوجودات للصفات والماهية أيضاً ثابتة لما قلنا، وليس للوجود^(٧) وجود آخر يُفَيِّده الفاعل وإلا لتسلسل، والثبات حاصل بنفس الإمكان فلا حاجة إلى الفاعل في وجود الماهية والصفات لثباته لها ولعدم حاجته إلى وجود آخر، فلم يبق^(٨) له مصحح للإشارة حالة العدم إلا وقد تحقق فيشار إليه، وليس كذا، ثم فيه التعطيل إذ لم يبق الحاجة إلى الفاعل.

ثم يُبْنَى على هذا امتناع ما ليس بموجود ولا معدوم في الأعيان، فإنه إن قال بشيئية المعدوم: فالشيء - إذا كان معدوماً والوجود^(٩) عنده أيضاً ممّا لا يُوصَف^(١٠) بوجود ولا عدم والثبات له لنفس إمكانه - فلا يفيد الفاعل شيئاً، والصفات كلها وجوداتها أيضاً ثابتة، فهذا السواد المشار إليه يجب أن يوجد قبل وجوده وهو محال. - وإن لم يكن من القائلين بهذه الطريقة: فالسواد إذا كان معدوماً فهو منفي، ولا يُثَبَّتُ للمنفى في الأعيان وصف، فيجب أن يكون صفاته كلها حالة عدمه^(١١) منفية حتى الإمكان فإنه من جملة^(١٢) الصفات ولا يُثَبَّتُ للمنفى صفة أصلاً، فإذا انتفى الإمكان فهي غير ممكنة^(١٣) ولا واجبة فهي ممتنعة أعني الماهية والصفات:

-
- | | |
|--|--------------------------------|
| (١) اختلاف الاعتبار S: بخلاف الاعتبار R. | (٨) يبق R: يبق S. |
| (٢) غير موجود S: غير الموجود R. | (٩) والوجود R: فالوجود S. |
| (٣) وأنه R: فإنه S. | (١٠) لا يوصف R: لا يوجد S. |
| (٤) ثابت S: ثابت فيها R. | (١١) عدمه R: عدمية S. |
| (٥) هذا لما كان... ثابتاً R: - S. | (١٢) من جملة R: في جملة S. |
| (٦) للإشارة R: الإشارة S. | (١٣) فهي غير ممكنة R: غير - S. |
| (٧) للوجود R: الموجود S. | |

أما لا إمكان^(١) فلانتفاء الإمكان وأما لا وجوب^(٢) فلعدمها، وأيضا: كل منتفٍ معدومٌ فهي معدومة أيضا.

وإذا^(٣) وُجد السواد: فإن بقت اللونية - التي هي^(٤) عنده حالٌ غيرٌ موجودٍ ولا معدوم - منفيةٌ ومعدومةٌ فليست «غيرٌ موجودةٌ ولا معدومةٌ» بل بقي^(٥) الحال معدومًا، وكذلك الإمكان والوجود، فإنَّ كلَّ هذه عنده من أحوال^(٦) لا توصف بالوجود ولا بالعدم، فيكون الموجود عديمَ الإمكان وعديمَ الوجود وهو محال. - وإن وُجدت فكانت معدومةٌ ثم صارت موجودةٌ فليست «لا موجودةٌ ولا معدومةٌ». - وإن ثبتت^(٧) بعد عدمها: فإما أن تبقى^(٨) معدومةٌ كما كانت أو ينافي الثبوتُ العدمَ، فإن بقيت معدومةٌ كما كانت فليست «لا معدومةٌ» وهي عنده لا معدومةٌ! وإن نافي الثبوتُ العدمَ فالعدم ليس بشيء فتعين أن يكون سلبًا^(٩)، فتقابلُه^(١٠) للوجود ليس بتضادٍّ ولا تضافٍ ولا العدم والملكية - فإنه لم يُعتبر في هذا العدم الإمكان - وفي الجملة هو سلبٌ فيكون هو اللاوجود، فلا يتصور الوساطة بينهما، وأيضا يلزم أن لا يكون الثباتُ أعمَ من الوجود وإلا يلزم من صدقِ الأعم صدقُ الأخصِّ لمنافاة^(١١) العدم والثباتِ على أنَّ هذا الغلط لفظيٌّ: إذا حُذِفَ لفظُ العدم وأوردَ اللاوجود سقط النزاع.

وإن منعَ كونُ المنفي^(١٢) معدومًا جريًا على سفسطته^(١٣): فإذا وُجد السواد إن بقيت اللونية منفيةٌ كما كانت وهي لا محالة ممتنعةٌ الوجود وكلُّ صفةٍ منفيةٌ ممتنعةٌ الوجود^(١٤) لا يصحَّ حملها عليه - بل وإن لم تكن ممتنعةٌ لأنَّ الحمل إثباتٌ وإثباتُ المنفي كاذبٌ - فيكون سوادًا وليس يكون وهو محال، ونسبة اللونية إليه وإلى الجوهر والرايحة والبارئ سواءٌ إذا لم تُثبت لهذه وهي ممتنعة الوجود لها وهذا

-
- | | |
|----------------------------------|---|
| (١) لا إمكان R: لا مكان S. | (٩) سلبًا S: سلبًا R. |
| (٢) وأما لا وجوب R: واللاوجود S. | (١٠) فتقابلُه R: مقابلة S. |
| (٣) وإذا R: فإذا S. | (١١) لمنافاة R: لمنافاة S. |
| (٤) التي هي R: التي S. | (١٢) المنفي R: - S. |
| (٥) بقي R: نفي S. | (١٣) على سفسطته R: على سفسطة S. |
| (٦) من أحوال R: من الأحوال S. | (١٤) منفية ممتنعة الوجود R: منفية الوجود S. |
| (٧) وإن ثبتت S: وإن ثبت R. | |
| (٨) تبقى R: تبقى S. | |

باطل . - وأما أن تُثبت الآن وكانت غير ممكنة الثبات لأنَّ الإمكان لا يُثبت للمنفى فيثبت^(١) ما لا يمكن ثباته وهو محال . - وإن كان^(٢) للإمكان ثباتٌ وللثبات إمكانٌ فيذهب السلسلة المترتبة الثابتة إلى غير النهاية وهو محال كما^(٣) سبق، تقرُّر ما^(٤) في التلويحات هذا .

(٣) واعلم أنَّ الحقَّ قد يُعنى^(٥) به نفس الموجود في الأعيان، وقد يُعنى به الموجود الدائم، وقد يُعنى به ما يجب وجوده^(٦) بذاته، وقد يُعنى به ما يستأهل له الشيء من حيث هو كذا، وقد يُعنى به حال القول أو الاعتقاد من حيث مطابقتها للأمر^(٧) في نفسه، وللحق محامل أخرى^(٨) ذكرناها في المطارحات^(٩) .

(٤) واعلم أن المعدوم ممتنع الإعادة^(١٠) لأنَّ الواقع تشخصه^(١١) إذا فُرض عَوْدُه فإما أن يكون هو باعتبار الماهية المطلقة، مثلاً لكونه سواداً^(١٢) فيكون كلَّ سوادٍ هو^(١٣) وهو محال، أو باعتبار المحلَّ فيكون كلَّ سوادٍ وقع^(١٤) في ذلك المحلَّ هو، فلا يمكن في محلٍّ كان فيه حرارةٌ وجودُ حرارةٍ غيرها أبداً، فيمكن على مُشارك^(١٥) جنسه الأقرب ما أمكن عليه وامتنع على مُشارك نوعه - وهو الكون في ذلك المحلَّ بعده^(١٦) - وليس كذا، أو باعتبار بقاء الإشارة إلى هويته حالة العدم فيكون المعدوم موجوداً وهو محال .

سؤال أمكن كونه في الزمان الأول فيمكن في الزمان الثاني، ولو امتنع عوده - لذاته أو لللازم^(١٧) - فكان ممتنعاً أولاً^(١٨)، أو لعارضٍ - فيجوز زواله .
جواب هو ممكن البقاء لذاته في كثير من الأزمنة .

(١٠) الإعادة R: إعادته S.

(١١) تشخصه R: مشخصه S.

(١٢) سواداً R: سواد S.

(١٣) كل سواد هو R: كل سوداً هو هو S.

(١٤) وقع S: واقعا R.

(١٥) مشاركة S: مشاركة R (في الموضوعين).

(١٦) بعده R: هذه S.

(١٧) أو لللازم R: أو اللازم S.

(١٨) أولاً R: - S.

(١) فيثبت R: ويثبت S.

(٢) وإن كان S: وإن R.

(٣) كما S: لما R.

(٤) تقرر ما S: تقرر R.

(٥) قد يعني R: قد يعني S.

(٦) ما يجب وجوده S: ما يجب R.

(٧) مطابقتها للأمر R: يطابقها الأمر S.

(٨) وللحق محامل أخرى R: والحق محامل

آخر S.

(٩) ذكرناها في المطارحات R: - S.

سؤال ليس الكلام في البقاء بل في العودا

جواب الامتناع لعدم معنى^(١) العود ههنا لا لوجود السواد، فالغايب شخصه،
والحاصل الثاني مُشاركته^(٢) لا شخصه، ومحال صيرورة^(٣) غيره شخصه شخصه^(٤)،
وأما جواز زوال العارض كيف ما كان ففاسد، اعتبر بحدوث^(٥) زيد أول ما حدث
في زمان (ج)^(٦) فإنه لا يزول عنه هذا ولا يمكن بقاء صدق سلبه على وجه.

(٥) في الجوهر والعرض اصطلاح المشاؤون بالجوهر على «الموجود لا في الموضوع»، ومن قبلهم على «الموجود لا في محل»، فالأولون: ما ليس له محل مستغني^(٧) عنه يسمونه الجوهر^(٨) سواء لم يكن له محل أو كان محله غير مستغني^(٩) عنه، والأولون يعتبرون بالقوام الغير المفتقر إلى المحل^(١٠)، والجوهر لفظ اصطلاحى ولا منازعة في الاصطلاحات، غير أن الأقدمين يقولون لهم^(١١): اختلف اعتبار «الكون لا في الموضوع» في الصورة والجوهر «القيام لا في محل»، فإن الصورة كونها «لا في الموضوع» لافتقار المحل إليها، وكون القيام «لا في محل»^(١٢) ليس لافتقار المحل إليه، بل لا محل^(١٣) له وهو جوهرًا وإن لم يفتقر إليه جوهرًا فيكون الضابط «الكون لا في الموضوع» إما سلب المحل أو سلب المحل المستغني لا لسلب المحل بل لسلب الاستغناء، فاختلف الاعتبار. - وهذا أمره قريب ولفظة «في» مُشتركة على مثل كون الشيء في الزمان والمكان والخصب، ففي إذا أضيف به الشيء إلى محل يُعنى به^(١٤) مُجامعة بالكلية مع غيره^(١٥) بحيث لم يبق له سَمَك لا يُجامع، فالحال هو المجامع^(١٦) بالكلية مع غيره بحيث لم يُنسب إليه سَمَك ولا قَصْد بإشارة^(١٧)، والمحل ما جامع^(١٨) شيء هذا حاله، وأيضًا الحال

(١) معنى R: - S.

(٢) مشاركة RtS: مشار إليه R.

(٣) صيرورة R: ضرورة S.

(٤) شخصه R: - S.

(٥) بحدوث R: لحدوث S.

(٦) ج R: - S.

(٧) مستغني: مستغني RS.

(٨) الجوهر R: جوهرًا S.

(٩) غير مستغني: غير مستغني RS.

(١٠) إلى المحل RtS: إليه R.

(١١) لهم R: - S.

(١٢) فإن الصورة كونها... وكون القيام لا في

محل S: - R.

(١٣) ليس لافتقار... بل لا محل R: - S.

(١٤) يعنى به S: يعنى R.

(١٥) مع غيره S: - R.

(١٦) المجامع S: الجامع R.

(١٧) بإشارة R: بالإشارة S.

(١٨) ما جامع R: أما جامعة S.

يُقيد^(١) هيئةً ووصفاً لمحله دون العكس، ولا ينبغي أن يوضع قولنا «هو الموجود في شيء» جنساً ويُجعل الباقي فصله^(٢)، فإن اللفظ مشترك لا عام له^(٣) فضلاً عن الجنسية، وما يُذكر بعده يكون^(٤) معنًى «في» ههنا، فيكون تكريراً للشيء في التعريف.

وقومٌ من شيعة المشائين جَوَّزوا كونَ شيءٍ^(٥) واحدٍ جوهرًا وعرضًا فقالوا: السواد عرضٌ بالنسبة إلى الجسم^(٦) وجوهرٌ بالنسبة إلى المجموع منه ومن محله، فإذا أُضيف إلى محله فهو «موجود في موضوع» لاستغناء المحل عنه فهو موجود > فيه < «لا كجزء منه» فهو عرضٌ، وإذا أُضيف إلى المجموع^(٧) فهو موجود فيه ليس لا كجزء منه» فهو جوهرٌ.

ونلخص فنقول: إن عرّفتم الجوهر «بالموجود في شيء ليس^(٨) لا كجزء منه» فالعقل أو جملة العالم ليس بموجود في شيء «لا كجزء ولا على أنه غير جزء» بل ليس موجودًا في شيء^(٩) أصلاً، فلا ينبغي أن يقال لهما جوهرٌ. - وإن عنيتم به^(١٠) «غير موجود في شيء يكون فيه لا كجزء منه^(١١)» - ليعم ما ليس بموجود في شيء أصلاً كالعقل -: فإنه إذا لم يكن في الشيء لا يكون فيه على أنه لا كجزء منه». وما يكون في الشيء «وليس لا كجزء» بل «كجزء له»: فإن الجزء غير موجود في الشيء الذي هو جزؤه «لا على أنه جزؤه» بل «هو جزؤه»، فالعددية للأربعة والوحدة للآتين والعفة للعدالة كذا^(١٢)، فإنها غير موجودة فيها «لا كجزء منها» بل «كجزء منها^(١٣)»، فأجزاء الأعراض أيضًا جواهر على هذا الاصطلاح، فإن^(١٤) لم يلتزموا بكون^(١٥) أجزاء الأعراض جواهر فقد التزموا بفساد اصطلاحهم، وإن

- | | |
|--|--|
| (١) يفيد R: يفيد S. | (٩) لا كجزء... موجودًا في شيء S: - R. |
| (٢) فصله R: فصلًا S. | (١٠) به R: - S. |
| (٣) له: لها RS. | (١١) فيه لا كجزء منه R: لا كجزء فيه S. |
| (٤) يكون R: فيكون S. | (١٢) والعفة للعدالة كذا R: كذا أو العفة للعدالة S. |
| (٥) شيء R: الشيء S. | (١٣) بل كجزء منها R: - S. |
| (٦) إلى الجسم R: إلى الجوهر S. | (١٤) فإن R: وإن S. |
| (٧) فهو موجود فيه... إلى المجموع S: - R. | (١٥) بكون R: كون S. |
| (٨) ليس S: - R. | |

التزموا^(١) فلا يلزمهم هذا الطريق ويكون العرض عندهم «الموجود في شيء لا كجزء منه» ويخرج عنه القاييم لا في محل أصلاً^(٢) والذاتي، فإن^(٣) أراد مُريدُ الفسخ عليهم فيلزمهم السواد بالنسبة إلى السماء^(٤)، فإنه «غير موجود»^(٥) فيه بحيث يكون لا كجزء منه ولا بحيث يكون كجزء منه «فبالنسبة»^(٦) إليه يكون جوهرًا وهو فاسد، ثم لفظة «في»^(٧) مشتركة على إضافة^(٨) الجزئية والمحلية، والصابر على البحث التأم اصطلاح القدماء. - وقسم المشاؤون الجواهر إلى أوائل كالأشخاص وإلى ثوان^(٩) كالأنواع وإلى ثوالت كالأجناس.

(٦) قالوا: والأشخاص أولى بالجوهرية ثم الأنواع، فإن الأجناس أبعد عن الوجود من الأنواع والأشخاص موجودة، قالوا^(١٠): لأن الجوهرية باعتبار الموجودية^(١١) لا في موضوع، والموجودية في الأعيان للأشخاص وسبق القسمة إليها^(١٢)، وقد قاومناهم في المطارحات وما يُذكرُ ههنا أن الوجود عندهم عرض^(١٣) والجوهر جنس.

(٧) وقالوا: الجنس: لا يمكن فيه التقدّم والتأخر، فكانوا قالوا: يتقدّم <الشخص> بالوجود لا في الجوهرية إذ هو أولى بالوجود ثم الوجود العيني: فإن المعاني الكلية كالجنس والنوع لا وجود لها في الأعيان، وإن أريدت^(١٤) الطبيعة بحيث يصح وقوعها لا مع النوعية فلا يصح أن يقال إن الشخص أولى منها، فإن الشخص^(١٥) إن أخذ باعتبار أعراضه فلا مدخل لها في الجوهرية، وإن أخذ بحسب الواقع من الماهية فهي الطبيعة نفسها، فتقدّم على نفسها بالجوهرية وهو محال.

- | | |
|-----------------------------------|---|
| (١) وان التزموا R: فقد التزموا S. | (١١) الموجودية R: الموجود S. |
| (٢) أصلاً S: - R. | (١٢) القسمة إليها S: التسمية إليها R، والأشبه بالصواب «وسبق التسمية لها». |
| (٣) فإن R: وان S. | (١٣) وما يلذكر... عرض S: لا نذكره ههنا وما نذكروا (٤) إن الوجود عندهم عرضي R. |
| (٤) إلى السماء R: السماء S. | (١٤) أريدت S: أريد R. |
| (٥) غير موجود R: غير الموجود S. | (١٥) فإن الشخص S: - R. |
| (٦) فبالنسبة R: فالنسبة S. | |
| (٧) في S: - R. | |
| (٨) إضافة R: أيضًا فيه S. | |
| (٩) ثوان: ثواني RS. | |
| (١٠) قالوا: أي المشاؤون. | |

وعَلَّل بعضهم كَوْنَ الجزئِيّ أَوَّلِيّ بالجوهرية^(١) بأنَّ الكلِّيَّ لا يُعَقَّل إلاَّ^(٢) بالقياس إلى الجزئِيّ، وأمَّا الجزئِيّ بالمعنى الغير المُضاف - وهو باعتبار منع الشركة - فإنَّ الكلام فيه يُعَقَّل دون الإضافة، وهذا فاسد: فإنَّ الكلام ليس في الكلِّيَّ والجزئِيّ من حيث الكلِّيَّة والجزئيَّة فإنهما اعتباريَّان، بل الطبايع التي يعرض لها ذلك هي التي تُوصَف بالجوهرية ويقع^(٣) عليها البحث، والطبيعة التي يعرض لها الكلِّيَّة تُعَقَّل دون الجزئيَّة^(٤).

ومن المشهور أنَّ كلِّيَّ الجوهر جوهرٌ، وإنَّ غُنِيَّ به ما لا يمنع الشركة - وهو في الذهن - فليس بجوهرٍ، فإنَّه وإن كان صورةً للجوهر^(٥) إلاَّ أنَّ هذه الصورة في محلٍّ هو العاقل لها وهو مستغنٍ^(٦) عنها لزوالها عنه ووجوده^(٧) قبلها وبعدها خلياً عن بدليها^(٨).

(٨) قالوا: إنَّ المعقول من الجوهر جوهرٌ لأنَّه موجود لا في موضوع أيَّ أنَّ ماهيته إذا وُجِدَت تكون لا في موضوع، والمغناطيس في الجيب وإن لم يجذب الحديد إلاَّ أنَّه بحيث إذا أُخرج^(٩) يجذبه، فكذلك المعقول هو بحيث إذا كان واقعاً عيناً كان لا في موضوع، وهو غلط بحسب تضييع الاعتبارات وأخذ الكلِّيَّ مكانَ الجزئِيّ، فالمغناطيس لا مانع لشخصه نفسه عن الخروج عن الجيب والجذب بالفعل والصورة الذهنية محالٌ^(١٠) انتقالها من محلِّها وحصولها بالفعل عيناً.

سؤال يقع ما هي مثال له؟

جواب فيكون هو^(١١) الموجود لا في موضوع^(١٢)، فكما لا يلزم من كون الخارجي لا في محلٍّ أصلاً كونُ ما هو مثالٌ له لا في محلٍّ أصلاً - فإنه مثالٌ لما

(١) وهو محال وعلل... بالجوهرية S: - (٧) وجوده: وجودها RS.

(٨) خلياً عن بدليها R: - S.

(٩) أُخرج R: خرج S.

(١٠) فالمغناطيس... الذهنية محال R: - S.

(١١) هو R: - S.

(١٢) لا في موضوع S: لا في الموضوع R.

(٦) مستغن: مستغنى RS.

ليس في محلّ أصلاً^(١) ومثال لما آتة ليس^(٢) في محلّ أصلاً لا آتة^(٣) ليس في محلّ أصلاً^(٤) وليس من شرط المثال المطابقة من جميع الوجوه - فلا يلزم من جوهرية الشيء جوهرية مثاله، وصور الخيال ونحوها^(٥) فيها مثالُ الطول والعرض والعمق^(٦) وليست في ذاتها أجساماً^(٧) ذوات أبعاد وجواهر، وبهذا يُعلّم وهنّ قولهم «الخارجيّ إذا كان جوهرًا لذاته فيلزم ما يشاركه في الحقيقة - أي الجوهرية - فيلزم جوهرية الذهنيّ» فإنه ينفسخ: أولاً بالاستغناء عن المحلّ، وثانياً أنّ صورة الإنسانية ذهناً ليست هي الإنسان بل مثال الإنسان ولا يمكن عليها دَوْران الشكل والأحياز بل مثال ذلك، وكذا التغذّي والنموّ، هذا إذا وقع الاعتراف بانطباع الصور كما التزموا به^(٨) - ووراء ذلك أبحاث في الإشراق - وكلامنا في المعترفين^(٩) بالانطباع. - وقد رُدّ على من قال «إنّ الهيولى والصورة ليستا بجوهرين لأنهما مبدأ الجوهر الذي هو الجسم» بأنّ الجوهرية باعتبار الموجود^(١٠) لا في موضوع وقد تشارك^(١١) فيه الجسم وجزءاء فبطل قوله المبنيّ على وَهْمٍ ضعيف.

(٩) واعلم أنّ الموجود ينقسم إلى موجود لذاته وبذاته - كالأول فإنه موجود لذاته^(١٢) إذ ليس وجوده لغيره كالسواد^(١٣) وموجود بذاته لا بسبب -، وإلى موجود لذاته غير موجود بذاته - كالجوهر فإنه موجود لذاته فإنه ليس موجوداً لغيره^(١٤) ولكن ليس موجوداً بذاته لحاجته إلى السبب -، وإلى موجود لا لذاته ولا بذاته - كالعرض الأول لحاجته إلى السبب الثاني لأنّ وجوده للجوهر. - ومن خاصيّة^(١٥) الجوهر أنه يقبل الضدين لتغيّره في نفسه لا كتبدّل الظنّ الصادق إلى الكاذب أي أنه يتغيّر باعتبار صفاته المتقرّرة فيه لا بمجرّد الاعتبار^(١٦) الخارجية^(١٧).

- | | |
|---|---|
| (١) مثال لما ليس في محلّ أصلاً R : S. | (٩) في المعترفين R : على المعترفين S. |
| (٢) ومثال لما أنه ليس R : ومثال لما ليس S. | (١٠) الموجود R : الوجود S. |
| (٣) لا أنه S : إلا أنه R. | (١١) تشارك R : تشاركت S. |
| (٤) في محلّ أصلاً S : في محلّ R. | (١٢) وبذاته ... موجود لذاته R : S. |
| (٥) ونحوها R : S. | (١٣) كالسواد : كسواد R ، S. |
| (٦) مثال الطول والعرض والعمق : أمثال طول وعرض وعمق R. | (١٤) وموجود بذاته ... فإنه ليس موجوداً لغيره R : S. |
| (٧) أجساماً R : أجسام S. | (١٥) ومن خاصية : من خاصية R وخاصية S. |
| (٨) به R : S. | (١٦) الاعتبارات S : اعتبارات R. |
| | (١٧) الخارجية R : الخارجة S. |

(١٠) واعلم أنّ الأجناس العالية لا جنس فوقها فلا فصل لها فلا حدّ، وتعريفهم الكمّ «بأنّه هيئة»^(١) تقبل لذاته التجزّي والتفاوت والمساواة والتناهي» ليس بحدّ^(٢) - فإنّ المساواة هي اتفاق في الكميّة وكذا نحوها - بل تعريف ما، ويجوز تعريف مفهوم اسم جزء واحد بالكلّ إذا كان اسم الكلّ أشهر، وإن كان من عقل الكلّ عقل الجزء إلاّ أنّه ليس من شرط من عقل شيئاً أن يكون عرّف جميع أساميّه أو عرّف اسماً له بل قد يعقل ما لا اسم له أو ما عرّف له اسماً^(٣) أصلاً، ولا كلّ من عرّف جملة^(٤) في ماهيّة من الأجزاء^(٥) فصلّ بالفعل.

وقد أوردوا على أنفسهم إشكالاً وهو أنّكم قلتم: المادة هي التي باعتبارها التجزّي والوصل والفصل، وقد أثبتّم ههنا أنّ الكمّ بذاته يقبل التجزّي واللاتجزّي. - أجابوا عنه بأنّ التجزّي بمعنى القطع والانفصال بالفعل لا يقبله إلاّ المادة، وأمّا التجزّي بمعنى ثانٍ^(٦): أن يتوهم في أمر شيء غير شيء، فهو من خاصيّة الكمّ.

وأيضاً قالوا: يجوز أن يكون المعدّد للمادة لقبول الفصل والتجزّي الكمّ، ثمّ يقبل الكمّ الفصل والتفكّك بتوسّط^(٧) المادة وإن كان هو المصحّح، ويجوز أن يقبل المصحّح بالذات أمراً أفاده لغيره بالعرض، وعلى هذا بحثٌ تبديل لفظة^(٨) القبول في الرسم بما هو في معنى الاقتضاء.

(١١) واعلم أنّ التجزّي إذا أريد به فرض شيء غير شيء فاللاتجزّي بهذا الاعتبار - الذي هو سلب التجزّي بهذا الاعتبار - ينافي الكمّ بته^(٩)، وإن أخذ اللاتجزّي بالفعل فليس من خواصّ الكمّ لأنّ كثيراً ممّا ليس بكمّ لا يتجزّى، وليس بلازم فإنّ كثيراً من الكمّيّات^(١٠) لا تتجزّى بالفعل، ثمّ يختلف بالإيجاب^(١١) والسلب معنى التجزّي المستعمل في التعريف في الكتب، وينبغي أن لا يورد اللاتناهي أيضاً فإنه سلب النهاية، وما لا كميّة له يوصّف أيضاً باللاتناهي، وهو كلّ

(١) بأنّه هيئة R : - S.

(٢) بحد R : بجزء S.

(٣) ما عرف له اسماً R : ما عرف له اسم S.

(٤) جملة R : حكمه S.

(٥) من الأجزاء S : الأجزاء R.

(٦) ثان : ثاني R : الثاني S.

(٧) بتوسط R : بسبب S.

(٨) لفظة S : لفظ R.

(٩) ينافي الكمّ بته R : في الكمّ S.

(١٠) من الكمّيّات R : من الكتاب S.

(١١) بالإيجاب R : في الإيجاب S.

ما لا نهاية له، إذ لا يخرج شيء^(١) عن النفي والإثبات.

سؤال هو علمي؟

جواب العدم المقابل^(٢) يجب أن يكون فيه ما يدلّ على سلب وإمكان، واللانهاية^(٣) دلّت على السلب وليس^(٤) فيها ما يدلّ على الإمكان وكذلك اللامساواة.

وظنّ^(٥) أنّ القول نوعٌ من الكمّ المنفصل من نظر إلى عدم حدّ مشترك يتلاقى عنده الأجزاء، وبمجرد هذا لا يصير الشيء كمّاً منفصلاً، فإنّ النفوس الناطقة كذا وكثير من الأشياء، بل ينبغي أن يكون كمّاً بذاته ثم لا يتلاقى أجزاؤه، فهذه الأشياء يعرض لها الكمّ وليس كلّ ما يعرض^(٦) له الكمّ نفس الكمّ، والمتصل والمنفصل اللذان هما فصلاً^(٧) الكمّ ليسا^(٨) الاتّصال الذي فرضوه مصحّحاً لأبعاد ثلاثة - فإنه جوهرٌ على ما وضعوه^(٩) - ولا الاتّصال^(١٠) الذي هو اتحاد نهايتي الجسمين^(١١) الذي^(١٢) يُبطله الانفصال - فإنهما من عوارض الكمّ -، وهذان فصلان للكمّ^(١٣) وجوديان تحتتهما أنواعٌ محصّلة وإن عرّف أحدهما بسلب.

وما يُفرض أنّ السبعة التامة فيها الثلاثان على واحد هو الحدّ المشترك: فاسدٌ، فإنه إن فرض واسطة بين آحاد مصطفة يلزم لها طرفان، فتكون أشياء هي سطوح متقدّرة وفي الجملة مقادير متصلة عرّض لها الكمّ^(١٤) وليست^(١٥) هي نفس الكمّ، فالعدد من حيث هو عدد^(١٦) لا ترتيب وضعي ولا واسطة^(١٧) فيه.

والظان أنّ الواحد عدد لأنه مبدأ للعدد^(١٨) أخطأ فلا يلزم أن يكون مبدأ

-
- | | |
|--------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) شيء: R الشيء: S. | (١٠) ولا الاتّصال: R والاتّصال: S. |
| (٢) المقابل: أي المقابل للملكة. | (١١) الجسمين: R جسمين: S. |
| (٣) واللانهاية: S اللانهاية: R. | (١٢) الذي: R اللذين: S. |
| (٤) وليس: R ليس: S. | (١٣) للكم: R الكم: S. |
| (٥) وظن: R فظن: S. | (١٤) الكم: R - S. |
| (٦) لها الكم وليس كل ما يعرض: R - S. | (١٥) وليست: R وليس: S. |
| (٧) فصلاً: R - S. | (١٦) من حيث هو عدد: S من حيث عدد: R. |
| (٨) ليسا: RS. | (١٧) واسطة: R وسط: S. |
| (٩) على ما وضعوه: R - S. | (١٨) للعدد: R العدد: S. |

للشيء^(١) مشاركاً له في الماهية، اعتبر بالحيوان فإنه ما شارك الإنسان في الإنسانية، وبالجسم فإنه ما شارك^(٢) الماء في الماهية، ثم معنى الكمية مفقود في الواحد ولا يُعدُّ الواحدُ ومجازات^(٣) العُزف لا اعتبار لها، وإذا بُين معنى العدد فلا يجمع الواحد وما سواه من الكميات جامعٌ معنويٌّ. وقالوا: النقطة مقدار لكونها مبدأه^(٤)، وهو خطأ لأنها عدمية.

وظنَّ أنَّ الزوج والفرد أيضاً نوعان من العدد، وهو خطأ فإنها كميّات في كميات، وأنواع العدد والكم^(٥) لها مبلغ، والزوجية لا تدلُّ على مبلغ، ومن علم زوجية شيءٍ بعرضٍ ثانيه^(٦) دون ضبط العدد لا يعلم من الزوجية كمية. - وقد يُظنَّ ما ليس بكمية محضة كمية محضة^(٧) كالطول والقصر والكبر والصغر^(٨) الإضافيات ولم يعلم أنه اعتبر فيه الإضافة وربما سلب، فيقال أصغرُ وأكبرُ فيستدعي صغيراً وكبيراً.

(١٢) واعلم أنَّ العدد تقدير المنفصل كما أنَّ المساحة تقدير المتصل، والعادة والماسحية^(٩) من خواص^(١٠) المدرك، ومن حكم بكون الجسم مقداراً لا غير - ممن^(١١) ينكر^(١٢) إنَّ الهولي أبسط من الجسم - فهو يرى أنَّ الجسم شيء واحد وتكممه^(١٣) باعتبار تقدير ذهني، وهكذا^(١٤) قال في الحركة إنها ليست بأمرٍ يلحقها المقدار لاستحالة انسلاخ مقدارٍ عن الحركة^(١٥) مع بقاء الحركة - بل إذا بطل بطلت وإذا رُفع وهما ارتفعت أي المتخصصة به من حيث هي - بل مقدارها في الأعيان ليس بشيءٍ زائد على الحركة، والتقدير الذهني اعتبار^(١٦) يلحقها فكذلك في الأجسام، وكما حكم في الأعداد فعنده التكمم كله اعتبار^(١٧) لا غير، والمتصلات

(١) للشيء R: الشيء S.

(٢) ما شارك R: ان شارك S.

(٣) ومجازات R: والمجازات S.

(٤) مبدأه R: مبدأ S.

(٥) والكم R: في الكم S.

(٦) ثانيه R: مبانة S.

(٧) كمية محضة R: كمية S.

(٨) والكبر والصغر S: والصغر والكبر R.

(٩) والماسحية R: والمساحية S.

(١٠) من خواص R: من الخواص S.

(١١) ممن R: فمن S.

(١٢) ممن ينكر... يريد الإشراقين.

(١٣) وتكممه R: ويكمية S.

(١٤) وهكذا R: وكذا S.

(١٥) عن الحركة S: عن حركة R.

(١٦) اعتبار R: باعتبار S.

(١٧) اعتبار R: اعتباري S.

كلّهما تجتمع معاً وإن لم تكن متكافئة - ولا شيء من الأضداد يصلح بعضها موضع بعض إذ ينتهي إلى محلّ واحد - وكذلك العدد لا ينافيها^(١).

(١٣) والجمهور حكموا بأن الكميات لا يُتصوّر فيها الأشدّ والأضعف - فليست أربعة أشدّ من أربعة - ولكن فيها الزايد والناقص. قالوا: وفُرقَ بينهما فإنّ الزايد والناقص يمكن فيهما الإشارة إلى مثل قدر^(٢) فاصلٍ بخلاف الأشدّ والأضعف وهذا ينحصران بين طرفين^(٣) بخلاف الزايد والناقص، والحدّ يختلف في الشديد والضعيف ولا كذلك الخطّ الطويل والقصير.

(١٤) قالوا: والخمسة ليست^(٤) جزءاً للعشرة لتعقلها دون الالتفات إليها، وليس كونها^(٥) من خمسين أولى من كونها من سبعة وثلاثة وغير ذلك، والشيء لا يتركّب من أنواع مختلفة متضادة^(٦) ولا يكون لماهية واحدة^(٧) صور كثيرة.

(١٥) قالوا: وكلّ نوع من أنواع العدد ماهية بسيطة وليس^(٨) لأنواعها وحقايقها البسيطة^(٩) اسم، ولكلّ واحدة لوازم^(١٠) وخواصّ بحسبه، ونعبر عنها بلوازمها وهي العشرية والأربعية - وهذا فاسد: فإنّ المعقول لنا العشرية وما عقّلنا شيئاً هو عدد يلزمه العشرية^(١١)، وإذا كان مجهول^(١٢) الاسم والحقيقة فكيف يُحكّم بوجوده أو لا؟

سؤال استدلالاً من اللازم الذي هو العشرية^(١٣).

جواب إنما يُستدلّ بها على شيء معدود لها، وأمّا أنّها ليست هي النوع بل غيرها والعشرة معقولنا^(١٤) من العشرة ليست بعشرة بل العشرة ما لا نعقلها - فاسد.

(١٦) قالوا: والوحدة ليست بجوهر، وإلاّ ما صحّ أن يُوصف بها العرض،

- | | |
|-------------------------------------|--|
| (١) ينافيها R : ينافيه S. | (٩) البسيطة R : - S. |
| (٢) مثل قدر R : مثل وقدر S. | (١٠) لوازم R : ولوازم S. |
| (٣) طرفين S : الطرفين R. | (١١) وما عقّلنا ... العشرية R : - S. |
| (٤) ليست R : ليس S. | (١٢) مجهول S : محصول R. |
| (٥) وليس كونها R : وليس من كونها S. | (١٣) من اللازم الذي هو العشرية R : من اللوازم التي هي العشرية S. |
| (٦) متضادة R : متضادة S. | (١٤) معقولنا R : ومعقولنا S. |
| (٧) واحدة R : - S. | |
| (٨) وليس S : ليس R. | |

ويلزم من جوهريتها امتناع اتصاف العرض^(١) بها^(٢) ويصح اتصاف الجوهر بالعرض دون العكس. - قالوا: ولو كانت^(٣) الوحدة داخلية في حقيقة الجوهر ما عُقل الجوهر إلا بها وليست^(٤) كذا. ومما سبقت الإشارة إليه أن الاستقامة والاستدارة في الخط والسطح فصلان لامتناع الانسلاخ واتحاد الجعل. والأولى أن لا يُجعل الضابط للمساواة انطباق الطرفين مع انطباق ما بينهما من المقدارين - إذا المساواة تُوجد في الكم المنفصل ولا طرف ولا وسط فيه - بل يقتصر على أنها^(٥) اتفاق في الكمية. وقد عرّف بعض المتقدمين الكم بأنه ما يصلح جواباً «لِكم الشيء؟» والكيف ما يصلح جواباً^(٦) «كيف الشيء؟» وناقضه المتأخرون - بأنه قد يجاب عن الكيف^(٧) بأنه قائم أو مستلق وعن الكم^(٨) بأنه كذا - بطلاً وكان هذا غير مبين، فإن هذه تجوزات، وعلى الشارح أن لا يستعمل المجازيات، لا ما يؤخذ عنه المجازيات^(٩).

والأقسام المعتبرة مما عُد في الكيفيات^(١٠) أربعة: أحدها الحال والملكة، والثاني الانفعالات والانفعاليات، والثالث القوة واللاقوة، والرابع كفيات الكميات، إلا أن الملكة إن اعتُبر فيها القوة والقدرة على الاحضار يُخرج علم المفارقات بالكلية عن هذا إثبات صورها العلمية^(١١)، فإذا أُريد تعميم القسمة يُحذف من التقسيم ما وُضع على ذي النفس وغير ذي النفس بل يقتصر على كمال محسوس وغير محسوس ليدخل فيه حال المفارق^(١٢) بالكلية وغيره، والملكة لا تؤخذ بمعنى الاستعداد بل بمعنى هيئة لا يحسّ جنسها^(١٣) ثابتة أو ما يقرب من هذا لتعم^(١٤)، وإن أخذ فيها الاستعداد تُجعل واقعة^(١٥) تحت قسم الكمال الغير المحسوس.

-
- (١) اتصاف العرض : R اتصاف الجوهر S. (٩) لا ما يؤخذ عنه المجازيات R : ما لا يوجد غير المجازيات S.
- (٢) بها R : - S. (١٠) في الكيفيات R : من الكيفيات S.
- (٣) لو كانت R : - S. (١١) إثبات صورها العلمية R : الإثبات صورها علمية S.
- (٤) وليست R : وليس S. (١٢) المفارق R : مفارق S.
- (٥) على أنها S : على أنه R. (١٣) جنسها R : بجنسها S.
- (٦) جواب R : بجواب S. (١٤) لتعم R : النعم S.
- (٧) من الكيف S : بالكيف R. (١٥) تجعل واقعة R : يجعل واقعة S.
- (٨) وعن الكم S : ونحو الكم R.

(١٧) والشكل ليس نفس الحد بل هيئة تلزم الجسم المحدود من حيث إنه محدود، والشكل حاصل في جميع ذلك المحدود وإن كان مشروطاً بالحد. ومن المشهور أن ليست الدائرة^(١) في الخط وإن كانت لا تتم إلا بانعطاف، ولو كانت في مجرد الخط^(٢) لكانت استدارة أو تقويساً، ولا الكرة في مجرد سطح وإن كانت لا تتم إلا بتقيب سطح، ولو كانت مجردة لكانت إما تقعيراً أي بحسب التجويف أو تقبیباً أي بحسب السطح الخارج. قالوا: فالحق أن الكرة جسم لا سطح والدائرة سطح لا خط. وتعلم أن الحجة قاصرة عن المطلوب: وما ذكر دل على أن الدائرة ليست في الخط ولا يلزم منه أن تكون سطحاً، بل ومن الأقسام أن تكون في السطح^(٣)، ولا يلزم من أن لا تكون في خط أن لا تكون خطاً خاصاً، وكذا أمر الكرة، فالأولى الرجوع^(٤) إلى الاصطلاح فإن العبارة علمية.

ومن الناس من ظن كثيراً من الكيفيات مضافاً لما يعرض له المضاف كالعلم والخلق ولم يعلموا أن المضاف^(٥) لا يُعقل جزئياته إلا بالقياس إلى شيء^(٦)، وجزئيات^(٧) العلم كالهندسة والنحو لا يقال إنها هندسة ونحو بشيء ولا جزئيات الخلق، ولو كانتا بالذات تحت المضاف ما انقطعت الإضافة عن جزئياتهما. وجوز هؤلاء كون الشيء الواحد من مقولتين.

(١٨) وقالوا: الجسم الأبيض ليس من مقولة الجوهر ولا من مقولة الكيف ولا زائداً^(٨) على المحصور فيتعين به كون شيء واحد تحت مقولتين. وليس إذا لم يكن المجموع المذكور من مقولة الكيف ولا من مقولة الجوهر يلزم أن ينفرد بمقولة، فإن الحقائق المختلفة إذا تركبت لا تصير حقيقةً أحديةً بسيطةً، وكلامهم في منع كون شيء من مقولتين إنما هو في البسائط، وأمّا المركبات فما مثل البياض من الكيف والجسم من الجوهر.

وجماعة^(٩) ظنوا أن الشكل لون، وكذبهم اختلاف الوان متفقات الشكل

(١) الدائرة R: دائرة S.

(٢) في مجرد الخط S: في مجرد خط R.

(٣) ولا يلزم منه... في السطح R: S.

(٤) الرجوع R: رجوع S.

(٥) المضاف R: مضاف S.

(٦) إلى شيء S: بشيء R.

(٧) جزئيات S: R.

(٨) زائداً R: زايد S.

(٩) جماعة R: والجماعة S.

وبالعكس - أي القلب لا المنطقي - ولكانت^(١) البسايط الشفافة تُرى لكونها ذات شكلٍ وليس كذا.

والثقل والخفة^(٢) من الكيفيات المحسوسة، وقد يُدْفَن الجسم تحت الأرض أو تحت الزبل فيزداد ثِقَلًا، والممتزج من البسايط - وفيه الخفيفان^(٣) - يزداد ثِقَلُهُ على مُساويه جَحْمًا من أثقل بسايطه، فليس كما تُوهَم أَنَّ الثقل في المركبات ما لنفس الأرضية. وللقسري من الميول سوية سايرها في كونها كيفية.

(١٩) واعلم أَنَّهُ قد يُقال «شكل» ويُعنى به مقدارٌ مشكّلٌ وإن كان المقدار المشكّل كميةً من حيث مقداريته، وكذلك يُقال «زاوية»^(٤) ويُعنى بها^(٥) المقدار ذو الزاوية، وبهذا الاعتبار يُقال للزاوية «ثُلثٌ ورُبُعٌ» والمقدار ذو الزاوية من حيث مقداريته كميةً، ويكون رسمُ الزاوية بهذا الاعتبار «المقدار الذي هو ذو حدود»^(٦) تنتهي عند حدٍّ مشتركٍ من حيث هو كذا» وكما أَنَّ الهيئة الشكلية كيفيةٌ فكذلك للمقدار من حيث هو ذو حدودٍ تجتمع عند حدٍّ مشتركٍ. - ومن المشهور أَنَّ الشكل الملوّن يسمّى خِلْقَةً وصورةً، ويضبط معناهما بالشكل من حيث إنه^(٧) محسوسٌ في جسمٍ طبيعيٍّ أو صناعيٍّ مخصوصًا بما يتأتى أن يُبصرَ.

(٢٠) واعلم أَن من المتضايفين ما يتشابهان من الطرفين كالإخوة، ومنها ما يختلف كالأبوة والبُوة، والمُضاف الحقيقي لا بدّ له من انعكاس بالتكافؤ، والمركّب أيضًا لا بدّ له من انعكاس إذا أخذ الطرفين متعادلين، فإنّ الأب أب لابن^(٨) والابن ابن لأب^(٩) وإذا اختل^(١٠) التعادل اختلّ التعاكس، فإذا قيل: السكّان سُكّانٌ لسفينةٍ واليدُ يدٌ لحيوانٍ^(١١)، لا ينعكس ليقال^(١٢): الحيوان حيوانٌ ليدٍ والسفينة سفينةٌ لسكّانٍ، وإنما يتعادل إذا قيل: الرأس لذي الرأس والسكّان لذي السكّان.

(١) ولكانت R: ولو كانت S.

(٢) والثقل والخفة S: والخفة والثقل R.

(٣) الخفيفان S: الخفيفتان R.

(٤) ويُعنى به مقدار... يقال زاوية R: - S.

(٥) بها: به RS.

(٦) ذو حدود S: ذو عدد R.

(٧) من حيث إنه R: من حيث هو S.

(٨) أب لابن R: أب الابن S.

(٩) ابن لأب R: ابن الأب S.

(١٠) وإذا اختل R: وإذا حصل S.

(١١) لحيوان: حيوان R.

(١٢) فإذا قيل السكّان... لا ينعكس ليقال

R: - S.

سؤال من الزمان متقدّم ولا متأخّر^(١) معه فانضاف إلى المعدوم؟

جواب مقدار الزمان ذهنيّ فالإضافة بين الأجزاء أيضًا ذهنيّة، وفُرقَ بين أن يُقال^(٢) «الكيف الموافق لكيف^(٣)» وبين قولنا «موافقة كيفٍ لكيفٍ» فإنّ الأوّل أُشير به إلى الكيف المركّب مع إضافة والثاني أُشير به إلى إضافة^(٤) هي الموافقة متخصصة بالكيفية.

وفرقوا بين النسبة والإضافة^(٥) بأنّ النسبة من طرف واحد والإضافة من الطرفين، وكلّ شيء له نسبة إلى لازم له ليست بإضافة^(٦)، فإن أخذت النسبة مكرّرة صارت إضافة. قالوا: فالسقف له إضافة إلى الحائط من حيث هو مستقرّ عليه والحائط من حيث حايطيته غير مضاف، وإذا أخذ^(٧) الأب أنه أب للصبيّ والجناح أنه لطاير فنسبة^(٨)، وإذا أخذ^(٩) إلى الابن وذو الجناح صارت إضافة. - مقاومة^(١٠): وهذا فيه وهن^(١١)، فإنّ النسبة من حيث هي نسبة لا تُعقل إلّا بين شيئين فمن حيث هي نسبة مضافة، وقد وُجد فيها حدّ المضاف وضابطه، والأب كما أنه ليس بنفس الإضافة ليس نفس النسبة، فإذا جُردت الأبوة فهي^(١٢) لا تُعقل إلّا بين^(١٣) شيئين فهي نسبة وإضافة، وكذلك الحائط ليس حايطًا من حيث ماهيته لسقف ولا السقف سقفاً لحائط، فإذا نسبت وأخذت الاستقرار الذي لا يفهم إلّا بين شيئين تحققت الإضافة تامّة، وليست إضافة (ب) إلى (ج)^(١٤) نفس إضافة (ج) إلى (ب)^(١٥) بل هما إضافتان، فكأنه قال: النسبة إضافة من جانب واحد^(١٦): وعلى قوله «إذا تكرّرت النسبة صارت^(١٧) إضافة» يلزم أن يكون الجنس العالي هو النسبة: فإنها إذا وُجدت من جانب فحسبُ ليست^(١٨) بمضافة، وإذا تكرّرت

(١) ولا متأخر R: ومتأخر S.

(٢) أن يقال R: - S.

(٣) الموافق لكيف R: الموافق S.

(٤) والثاني... إضافة R: - S.

(٥) والإضافة R: وإضافة S.

(٦) بإضافة R: بالإضافة S.

(٧) أخذ R: أخذت S.

(٨) فنسبة R: فنسبته S.

(٩) أخذ R: أخذت S.

(١٠) مقاومة S: مقاومة R.

(١١) وهذا فيه وهن R: وهذا وهي S.

(١٢) فهي R: فهو S.

(١٣) بين S: - R.

(١٤) ب إلى ج S: ج إلى ب R.

(١٥) ج إلى ب S: ب إلى ج R.

(١٦) جانب واحد S: جانب واحدة R.

(١٧) صارت S: - R.

(١٨) ليست: ليس R.

صارت مضافة^(١) - وتكرّر الشيء لا يُوجدُ اختلافٌ حقيقته! - فقد صارت الإضافة نسبةً مكرّرةً فالجنس هو النسبة^(٢)، ثم الإضافة ليست نوعًا تحته ولا تستحق النوعية^(٣) لأنّ تكرّر الشيء لا يُنوعه وقد علمت حال المخصّص^(٤) في البسيطات والأنواع الحقيقية، ثمّ النسبة على قوله إذا لم تكن إضافة ولم تدخل تحتها^(٥) وليست هي بكيفية ولا بكمية^(٦) ولا شيء مما عدّ فيجب أن يوجد مقولة وراء العشرة، وكلّ هذا ممّا يختلّ به قواعدهم وقواعد المقولات^(٧) مختلة^(٨).

(٢١) قالوا: والأين هو كون الشيء في المكان، وهذا الكون ليس نفس الإضافة بل أمرٌ لزمه الإضافة^(٩) كما للسواد إلى محلّه، وليس هذا الكون الوجود الذي للشيء وإلاّ كان يتبدّل وجوده عند كلّ أين وكان كونه في الزمان أيضًا وجودًا له: فكان للشيء وجودات^(١٠)، وهكذا عبّروا عن الكون في الزمان، فمنهما عامٌّ كالكون في المكان والزمان مطلقًا، ومنهما خاصٌّ على مراتب^(١١) كالكون في البلد والسنة والشهر والمحلة والأسبوع والبيت، ومنهما جزئيّ، واعتبروا في الأين التضادّ: فإنّ الكون فوق عند المحيط في غاية^(١٢) البعد من الكون أسفل عند المركز، ويصحّ تعاقبهما على موضوع واحد ولا يصحّ اجتماعهما فيه، وفيه اشتداد فإن الصاعد لا يزال أشدّ فوقيةً إلى انتهاء الحركة لا أنّ^(١٣) أيّنا بعينه يشتدّ بل يُبطل واحدٌ بعد واحدٍ.

(٢٢) ومن المقولات ما عدّ^(١٤) الوضع، وهو كون الجسم بحيث يكون لبعض أجزائه إلى بعضٍ نسبةً مختلفةً بالجهات. قالوا: وإن كانت^(١٥) النسبة من باب

-
- | | |
|--|--|
| (١) مضافة: مضافًا R. | (٩) بل أمر لزمه الإضافة R: - S. |
| (٢) فإنها إذا وجدت... فالجنس هو النسبة | (١٠) وجودات S: وجودان R. |
| S: - S. | (١١) كالكون في المكان... على مراتب S: - R. |
| (٣) النوعية R: للنوع S. | (١٢) في غاية S: وغاية R. |
| (٤) المخصّص R: المخصّص والمخصّص S. | (١٣) لا أن R: لأن S. |
| (٥) تحتها: تحت RS. | (١٤) ومن المقولات ما عد R: والمقولات |
| (٦) بكمية S: كمية R. | على ما عند S. |
| (٧) المقولات R: المقولات S. | (١٥) كانت R: كان S. |
| (٨) مختلة S: مختلفة R. | |

المُضاف إلّا أن كونه^(١) بحيث يلزمه^(٢) هذه النسبة هو الوضع. قالوا: وليس هذا الوضعُ المعتبرُ بالجهات من الحاوي والمحوي الوضع المذكورُ في باب الكمّ المعتبر فيه اتصالُ أجزاء وإشارةٌ أنّ بعض أجزائه أين هو من الآخر، ومن حقّق عليهم أبطل^(٣) هذا الفرق، وليس الوضع هو الأين فإنّ المحدّد ليس بذئ^(٤) أين مع امتناع الأين له. - قالوا: والوضع قد يكون بالفعل: فمنه ما بالطبع كوضع الأرض من الفلك^(٥)، فإنّ حيزيّهما متمايزان بالطبع، ومنه ما ليس بالطبع كحال ساكن البيت من البيت ولم يختلف الحيزان طبعاً، وقد يكون^(٦) بالقوة^(٧) كما يُتوهم قُرْبُ دائرة قطب^(٨) الرّحى ونسبتها إلى الطوقية ولا دائرة إلّا بالقوة فيها. والوضع يختلف بالشدة كالشدّ انتصاباً، وهيئة كون الإنسان رأسه إلى السماء ورجليه إلى الأرض^(٩) وكونه بالعكس هما في غاية البعد متعاقبان لا يجتمعان، فهما^(١٠) ضدّان وكذا الاستلقاء والانبطاح^(١١). - وأمّا الملْكُ وقد يسمّونه «مقولة له» كما يقال «السواد لهذا المحلّ» و«الدار لزيد»، وقد خصّه المتأخرون بكون الجسم في محيط بكلّه أو بعضه منتقل^(١٢) بانتقاله أي بانتقال المحاط، فمنه^(١٣) طبيعي كحال الهرة مع إهابها^(١٤)، ومنه غير طبيعي. - وسلّموا في مقولة «أن يفعل» و«أن يفعل» الاشتداد بحسب شدة الايضاض، وكانوا منعوا فيه الحركة فاختلف الأمر عليهم، وذلك بأنهم يتركون مشاهدة^(١٥) العلوية وطرائق^(١٦) التجريد ومعينة الأنوار القدسية ويشغلون بما لا يضّر^(١٧) جهله. - هذا على ما^(١٨) يذكرون.

(٢٣) وصاحب البصائر < عمر بن سهلان الساوي > قد حصرها^(١٩) في

- | | |
|--|--|
| (١) كونه: يعني كون الجسم. | (١١) والانبطاح: S والانبطاح (٩) S والانطاح (٩) |
| (٢) يلزمه R: يلزمها S (يعني يلزم الجسم على رواية R أو أجزاءه على رواية S). | R. |
| (٣) أبطل S: ابطال R. | (١٢) منتقل R: منتقلا S. |
| (٤) بذئ R: لذئ S. | (١٣) فمنه R: فيه S. |
| (٥) الفلك R: السماء S. | (١٤) الهرة مع إهابها S: الهرة مع إهابها R. |
| (٦) يكون R: يكونا S. | (١٥) مشاهدة S: المشاهدة R. |
| (٧) بالقوة R: - S. | (١٦) وطرائق R: الطرائق S. |
| (٨) قطب الرّحى R: القطب للرّحى S. | (١٧) يضّر R: يصير S. |
| (٩) الأرض S: المركز R. | (١٨) هذا على ما R: هذا ما S. |
| (١٠) فهما R: فمنهما S. | (١٩) حصرها R: بصرها S. |

أربعة في بعض المواضع: في الجوهر والكم والكيف والنسبة، وخرج عنها الحركة فإنها ليست بكمية - وإن عرض لها تكم^(١) - ولا نسبة - إن عرض لها نسبة - ولا شيء مما عدوا^(٢). أما نحن فقد^(٣) حصرناها في خمسة على ما يتنا في التلويحات وفصلناه في المطارحات. أما الأين ومتى الوضع والملك فإنها لا تُعقل إلا بالنسبة.

سؤال النسبة تابعة؟

جواب إذا كان الجسم وحدَه والسطح المأخوذ مكانًا وحدَه لا يحصل الأين، فإذا وقعت^(٤) النسبة ذهنا وعينا حصل أين^(٥)، ويجب أن يحصل النسبة أولا^(٦) وتُعقل لتُعقل بها الأين، وكذا في متى والوضع أيضًا: فإن الجسم شيء واحد وما لم يوقع النسبة إلى الجهات أولا لا يحصل الوضع، واعتبر بالمحدد أنه لم يوضع لسطحه^(٧) - الذي ليس إلينا - وضع، وأيضًا الجسم لا يدخل في مفهومه^(٨) المكان ولا الزمان، والأين ومتى ليسا^(٩) نفس المكان والزمان^(١٠) إذا الزمان وحده ليس بمتى، ولا جامع بين المتباينات إلا النسبة، فإن الحركة الأرضية^(١١) متباينة عن السماوية، وما لم يوضع النسبة لم تُعقل هذه الأشياء، والملك أيضًا كذا، فالنسبة ذاتية^(١٢) لهذه الأشياء عامة وما له ذاتي عام يكون ذلك الذاتي^(١٣) إما جنسه أو فصل جنسه، وعلى التقديرين لا يكون هو الجنس العالي.

ومن احتال في إثبات أن «أن يفعل» لم يدخل في مفهومه الحركة - بناءً على أن الذي في «أن يفعل» اعتبار فعله غير اعتبار الحركة - أخطأ، فإنه إذا كان وجوديًا ولم يكن كونه في «أن يفعل» ذاته ولا باعتبار^(١٤) هيئة قارة فيتعين لهيئة غير قارة لو لم^(١٥) توضع لا يقال للشيء إنه في مقولة «أن يفعل»، فالحركة داخلة في مقولة «أن يفعل» لا حركة أخرى تلحق ذات الفاعل، بل نفس الحركة الحاصلة في المنفعل لها

(٩) ليسا: RS.

(١٠) والزمان S: والزمان وحده R.

(١١) الحركة الأرضية S: حركة أرضية R.

(١٢) ذاتية S: إنها ذاتية R.

(١٣) ذلك الذاتي S: R -.

(١٤) ولا باعتبار S: وباعتبار R.

(١٥) لو لم R: أو لم S.

(١) لها تكم R: له التكم S.

(٢) مما عدوا R: من قاعدوا S.

(٣) نحن فقد R: قد نحن S.

(٤) وقعت R: وقع S.

(٥) أين R: الأين S.

(٦) أولا S: R -.

(٧) لسطحه R: بسطحه S.

(٨) مفهومه R: مفهوم S.

مَدْخَلٌ فِي مَعْنَى «أَنْ يَنْفَعَلَ» وَبَعَيْنَهَا لَهَا مَدْخَلٌ فِي مَعْنَى «أَنْ يَفْعَلَ»، ثُمَّ الَّذِي فِي «أَنْ يَفْعَلَ» إِذَا كَانَ لَهُ ^(١) حَرَكَةٌ أُخْرَى كَالسَّكِّينِ يُحَرِّكُ أَجْرَامًا تُقَطَّعُ إِلَى التَّفْرِيقِ وَيَتَحَرِّكُ فَهُوَ فِي «أَنْ يَفْعَلَ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقْطُوعِ وَفِي «أَنْ يَنْفَعَلَ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَحْرُكِ، وَلَا بَدَّ مِنْ دُخُولِ أَمْرٍ غَيْرِ قَارِّ الذَّاتِ فِي مَفْهُومَهُمَا ^(٢) بَتَّةً وَهُوَ الْحَرَكَةُ. وَالْكَيفُ تَعْرِيفُهُ التَّامُّ مِنْ أَطْرَافِ التَّقْسِيمِ الَّذِي حَرَّرْنَاهُ: فَمِنْ تَقْسِيمِ الْجَوْهَرِ لَهُ الْهَيْئَةُ، وَمِنْ تَقْسِيمِ الْحَرَكَةِ أَنَّهُ قَارُّ الذَّاتِ، وَمِنْ تَقْسِيمِ الْإِضَافَةِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَصَوُّرِهِ إِلَى شَيْءٍ خَارِجٍ مِنْهُ، وَمِنْ تَقْسِيمِ الْكَمِّ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ ^(٣) لِدَاثَةِ الْمَسَاوَةِ ^(٤) وَالتَّجْزِئِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ هَذَا الْحَصْرُ أَيْضًا لَيْسَ مِمَّا يَخْلُو عَنْ مَسَاهِلَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْمَقُولَاتِ فَايِدَةٌ كَثِيرَةٌ.

(٢٤) وَاعْلَمْ إِنَّهُ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِأَبْنَاءِ الْحِكْمَةِ خَيْرًا رَدَّاهُمْ إِلَى طَرِيقِ ^(٥) أَسْلَافِهِمْ فِي مَشَاهِدَةِ الْأَنْوَارِ وَالصُّعُودِ إِلَى السَّمَاوَاتِ وَالْإِتِّصَالِ ^(٦) بِالْعُلُوبِ وَرُكُوبِ الْأَفْلَاقِ وَمُعَانَقَةِ السَّيِّدِ، وَنَقَصَ ^(٧) عَنْهُمْ الْمَقَالَاتِ ^(٨) فِي الْمَقُولَاتِ، وَزَادَ لَهُمُ التَّمَهَّدَ ^(٩) لِلنَّفَحَاتِ ^(١٠) وَشَيِّمَ الْبَارِقَاتِ وَخَلَعَ الْحَوَاسَّ وَتَرَكَ مِثْلَ هَذِهِ هَوَاجِسِ الْوَسْوَاسِ ^(١١).

(٢٥) وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ «إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ» ^(١٢) الَّتِي هِيَ ^(١٣) مِثْلُ أَيْنَ وَمَتَى أَكْوَانٌ مَجْهُولَةٌ يُلْزَمُهَا النِّسْبَةُ وَإِنَّ الْمُضَافَ كَوْنٌ يَعْرُضُ لَهُ أَنْ يُعْقَلَ بِالْقِيَاسِ إِلَى غَيْرِهِ وَذَلِكَ ^(١٤) الْكَوْنُ مَجْهُولٌ وَهَذَا لَا زَمَ لَهُ لَا مَقُومٌ ^(١٥) «خَطَأً»، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْمُضَافَ غَيْرَ نَفْسِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ أَكْوَانًا يُلْزَمُهَا النِّسْبَةُ وَهِيَ هَيْثَاتُ قَارَّةٍ وَلَيْسَتْ بِكَمِّيَّةٍ فَهِيَ كَيْفِيَّاتٌ إِذْ مِنْ الْكَيْفِيَّاتِ مَا يَتَّبِعُهَا نِسْبَةٌ ^(١٦).

سؤال هذه لا تُعْقَلُ إِلَّا بِنِسْبَةٍ!

-
- | | |
|--|---|
| (١) له R : S. | (٩) التمهيد R : التمهيد S. |
| (٢) مفهومهما R : مفهومها S. | (١٠) للنفحات R : النفحات S. |
| (٣) يلزمه S : يلزم R. | (١١) مثل هذه هواجس الوسواس (كذا) R : |
| (٤) المساواة والتجزئ R : مساواة وتجزئ S. | هذه الهواجس والوسواس S. |
| (٥) طرائق R : طريق S. | (١٢) هذه الأشياء R : مثل هذه الأشياء S. |
| (٦) والاتصال R : والاتصاق S. | (١٣) التي هي R : التي S. |
| (٧) ونقص : وبعض S بعض R. | (١٤) وذلك R : وهذا S. |
| (٨) المقالات R : المقولات S. | (١٥) مقوم R : يقوم S. |
| | (١٦) نسبة R : النسبة S. |

جواب قلت إن النسبة خارجة عنه^(١)، وليس إذا عُرِف الشيء بلازم يُجَعَلَ اللازم له حقيقة أخرى غير ما يستحق بنفسه، وأيضاً ذلك المجهول إذا لم يُطْلَغ عليه وليس له اسم فكيف يُحَكَم بوجوده ما لم يُتَصَوَّر؟ ومن يسلّم ذلك وجوده^(٢)؟ سؤال باللازم^(٣) ١

جواب غير مسلّم دلالة هذه الأشياء إلّا على أنّها^(٤) عوارض الجوهر، ثم إذا لم نَعْقِلْه كيف نَحْكُمُ بجنسيتها؟ ثم إذا عقلتُ الشيء دونهُ فكيف يكون جنساً؟ والناس فهموا الأين كما^(٥) ذكرنا وكذا المضاف دون ذلك.

وجماعة من هؤلاء المتأخرين يجتهدون في جميع المواضع ليجعلوا الحقايق بعد أن عُلِمَتْ مجهولة. قولهم «إن العرضية ليست^(٦) بجنسٍ لأنّها عبارة عن إضافة الموضوع» يمنعه الخصم، وكذا «كون الجوهر عبارة عن سلب الموضوع» بل سلب الموضوع تابع^(٧) لكمالية قوائمه المستغنى عن الموضوع أو الحامل^(٨) على رأي الأقدمين، والإضافة إلى الموضوع إنما لزمت من ضعف هويته التي ما استبدّت بقوامها.

سؤال الأبوة يتقدّم عليها وجود الشخص الذي هو الابن، والبنوة يتقدّم عليها وجود الشخص الذي هو^(٩) الأب فهو دَوْرٌ^(١٠).

جواب الاعتبار^(١١) مختلف والصفتان معاً ويتقدّم^(١٢) عليهما الموصفان، فجوهر الأب تقدّم على ثلاثة: على الأبوة والبنوة والابن^(١٣)، وجوهر الابن يتقدّم على اثنين: على الأبوة والبنوة، وهاتان معاً، وكذلك العلة^(١٤) والمعلول والمركبان^(١٥) من حيث هما مركبان منهما معاً، وجوهر الأب والعلّة متقدّم.

(١) عنه: أي عن ذلك الكون المجهول. (٨) أو الحامل R: والحامل S.

(٢) سؤال هذه لا تعقل... ذلك وجوده R: (٩) الابن والبنوة... الذي هو R: S -

(١٠) دور R: الدور S.

(٣) باللازم R: يستد باللازم S.

(٤) إلّا على أنّها R: إلّا بها S.

(٥) كما S: بما R.

(٦) ليست R: ليس S.

(٧) تابع R: تابعة S.

(١٣) والابن R: S -

(١٤) العلة R: علة S.

(١٥) والمركبان S: والمركبات R.

(٢٦) فصل في مواقف^(١): أما الأقدمون فقد ذكرنا قاعدتهم في الجوهر وضابطهم فيه، ومن جملة ما يتأتى لهم الإلزام به^(٢):

<الموقف الأول> أنكم^(٣) لماذا حكمتم بجوهرية بعض المنطبع مع افتقاره إلى المحل؟ إن حكمتم باستحالة الخلو فمن الأعراض كذا كالوحدة والكثرة وشكل ما ومقدار ما، أو لحاجة التخصيص؟ فلم قلتم إن العرض لا يجوز أن يخصص؟ وهل أشخاص النوع تمايزت إلا بعوارض؟ سؤال لاتفاق الجعلين.

جواب كلامنا في الصور^(٤) وجعل الهيولى غير ما للصورة، اعتبر^(٥) بالتبدل.

سؤال لأن الأعراض لم تدخل في حقيقة الإنسان.

جواب ولا شيء من المخصص يداخل في الماهية المشتركة، وإن عللتم بتقوم^(٦) حقيقة المجموع فكل شيء يقوم حقيقة ما يركب منه وغيره.

سؤال لو كان الإنسان نوعه في شخصه ما احتاج إلى مميز.

جواب وكذا الهيولى والجسم.

سؤال الجسم لا بد له^(٧) من مقدار خاص وشكل خاص.

جواب وكذا النوع لا بد له منهما ومن كونه على لون ووضع وغيره.

سؤال الهيولى محتاجة - وكذا الجسم - إلى الصور.

جواب ما زدتم على ما سبق؟ وبأي^(٨) شيء عرفتم حاجتها؟ وحججكم ما دلت على غير امتناع الخلو؟ ثم لها بدل^(٩) وكذلك الأشكال والمقادير، وإن استدللتم باستحالة حصولها مطلقة^(١٠) فكذلك النوع مع أنكم^(١١) عرفتم بأنه أتم تحضلاً من الجسم والهيولى، فمخصصه يكون أقوى من مخصص الهيولى والجسم لأن ما إليه حاجة الأقوى أتم.

(١) مواقف Rt: مقاومات RS.

(٢) به S - R.

(٣) أنكم S: بأنكم R (خاطب ههنا المشائين)

(٤) الناب عن الأقدمين.

(٥) في الصور R: في الصورة S.

(٦) اعتبر R: واعتبر S.

(٧) بتقوم R: بتقوم S.

(٨) وبأي R: بأي S.

(٩) لها بدل R: لا بد بدل S.

(١٠) مطلقة R: مطلقاً S.

(١١) مع أنكم R: مع الكم S.

سؤال مخصّصات الأنواع تابعة.

جواب فكذا مخصّصات الجسم.

سؤال هي مقومة الوجود.

جواب النزاع فيه!

الموقف الثاني لهم^(١): إنّ الصور مبادئ آثار^(٢) ولا كذلك الأعراض.

جواب ينفسخ بالميل فإنه مبدأ الحركة وهو عرض باعترافكم، والحركة مُوجِبَةٌ

للحرارة وكذا الشعاع وليست بصور.

الموقف الثالث: الصُورُ جزءُ الجوهر وجزءُ الجوهر جوهرٌ.

جواب ممنوعٌ كونه جزءَ الجوهر^(٣)، وإنما نسلّم ذلك^(٤) إذا كان جزءُ الجوهر

من جميع الوجوه - وإذا عُرف^(٥) كونه من جميع الوجوه - جوهرًا، ومن جملة

ذلك^(٦) صُورُهُ وفي الجملة آحادُ أجزائه، فلا حاجة إلى الاستدلال عليه - بأن^(٧)

شيء كذا جزءُ الجوهر فيكون جوهرًا - لأنّ المجموع إنّما يكون جوهرًا، أو يُعرَف

أنه جوهر إذا كان عُرفَ أنّ آحاد أجزائه جوهرٌ؟ فهو دَوْرٌ، ويتبيّن بذلك^(٨) أنّ

الحديدة ما زاد فيها غيرُ أعراضٍ بها صارت سيفًا، وليس لقايل أن يقول: هذه

الهيئات جزءُ الجوهر الذي هو السيف وجزءُ الجوهر جوهرٌ، فإنّ السيف ممنوعٌ

كونه جوهرًا من جميع الوجوه بل يُحمَل عليه الجوهرية باعتبار مادته التي هي

الحديدة مثلاً^(٩) وكذلك^(١٠) الأبيض والكرسي والمركبات ممّا لا يتناهى.

الموقف الرابع لهم: يتبدّل جواب «ما هو» بالصُور ولا كذلك الأعراض.

جواب^(١١) وينفسخ بالحديد إذا جُعِل سيفًا فإنه إذا سُئِلَ أنّه^(١٢) «ما هو» لا يتأتّى

الجواب بأنّه حديد، والقطن ما زيدَ عليه^(١٣) هيئاتٌ جوهريةٌ إذا غزلناه ونسجناه^(١٤)

(١) لهم: يعني للمشائين.

(٧) بأن R: بأي S.

(٢) آثار R: الآثار S.

(٨) بذلك R: ذلك S.

(٣) ممنوع كونه جزء الجوهر: يمنع المصنف

(٩) مثلاً R: - S.

التعليل بأن يكون كون جزء الجوهر جزء

(١٠) وكذلك R: وكذا S.

الجوهر كونه جوهرًا مطلقًا.

(١١) جواب R: - S.

(٤) ذلك S: - R.

(١٢) إنه R: - S.

(٥) عرف R: عرفت S.

(١٣) عليه S: فيها R.

(٦) ذلك S: - R.

(١٤) غزلناه ونسجناه R: غزل ونسج S.

بل اعراض، وإذا سُئل بآته «ما هو» لا يجاب^(١) بأنه قطن بل ثوب، فلم قلتُم بآته^(٢) ليس من الإعراض ما يتبدل به جواب «ما هو»؟ فأنا^(٣) لم نكن اصطللحنا على أنَّ الجوهر ما يتبدل به جواب «ما هو» والعرض ما لا يتبدل > به < .
الموقف الخامس: إنَّ الكيفيات^(٤) تشتد وتضعف ولا كذلك الصُّور.

جواب ينفسخ بكيفيات الكميات كالزوجية، فلم منعَت أن يكون وراءها كيفيات^(٥) لا تشتد ولا تضعف بها الماهية؟ وفيه إشكالات أخرى أي^(٦) أثرنا الاختصار^(٧)، ولا ننكر أنَّ من الأعراض داخلة يصح تسميتها صُورًا.

(٢٧) مقاومة في فصل اشتداد: اعلم أنَّهم^(٨) إذا قالوا «شيء كذا اشتد» لا يعنون به أنَّ ذاتًا واحدة تبقى بعينها وتشتد بل السواد الأوَّل يُبطل عند الاشتداد ويحصل سواد آخر، وفي الحقيقة لا يكون في الأعيان سوادٌ مشتد^(٩) بل اشتداد السواد تبديل أشخاص متفاوتة منه^(١٠)، فإنَّ ذات كلِّ شيءٍ واحدة، فإن كانت واحدة^(١١) من الزايد والناقص^(١٢) والمتوسط فليس الآخر من هذه الثلاثة هو نفسه فدلَّ على اختلاف^(١٣)، وهذا بعينه قد جعله بعض المتأخرين حُجَّةً على اختلاف نوعية التفاوتات في الشدة، ولا يتوجَّه فإنَّ المنازع يقول: الحقيقة النوعية ليست بنفس^(١٤) الزايد ولا قسيميه^(١٥) بل الجامع للكلِّ كما أنَّ ماهية الإنسان ليس نفس زيد وعمره ولا الرجل والمرأة بل الجامع.

ومن طريق آخر - في بيان أنَّ^(١٦) الاشتداد بالتبدل - نقول: اشتداد شيء كالسواد ليس بغير السوادية - فإنه حينئذٍ لا يكون أتمَّ في السوادية - ولا بضمٍّ - لامتناع اجتماع المثلين - فتعيَّن تجدد الذوات المتفاوتة، ثمَّ إنَّ أمكن الضمَّ فما

-
- (١) وإذا سُئل ... لإيجاب R: إذا سُئل عنه (٩) سواد مشتد S: مشتد R.
فلا يجاب S.
(٢) بأنه S: أن R.
(٣) فإننا R: فإن S.
(٤) إنَّ الكيفيات R: - S.
(٥) وراءها كيفيات S: كيفيات وراءها R.
(٦) أي S: - R.
(٧) الاختصار R: الاختصار S.
(٨) أنهم: يعن المشائين.
(٩) (١٠) متفاوتة منه R: متفاوتة فيه S.
(١١) فإن كانت واحدة R: فإن كان واحد S.
(١٢) من الزايد والناقص S: من الناقص والزايد R.
(١٣) اختلاف R: الاختلاف S.
(١٤) بنفس R: - S.
(١٥) قسيميه R: قسيمية S.
(١٦) بيان أنَّ S: بيان R.

كان الزائد نفس الناقص، فما كان الناقص نفسه اشتد. ومن المتأخرين من احتج في اختلاف نوعي الشديد والضعيف بأن الاختلاف ليس في أمر خارج عن السواد، فإنه لا يكون أتم سواداً^(١) إذا كان المميز عرضياً، والمميز بين الشئيين إما عرضي أو فصل، وههنا إذا لم يكن عرضياً فيتعين أن يكون الامتياز بالفصل. - وليست هذه^(٢) بمستقيمة، فإن الفصل أبداً عرضي للمقوم المشترك الذي هو الجنس وإن كان مقوماً لحقيقة النوع، فإذا اعترف بأنه لا يصح أن يكون التمييز بعرضي للسواد لئلا يلزم أن لا يكون الأشدّية في نفس السواد - والفصل المُقسّم^(٣) للسواد عرضي له فيكون خارجاً عنه - فلا يكون الشدة به، إذ لا يمكن أن يقال: التمييز بين المشتركات في السواد بالفصل المقوم لحقيقة السواد، بل بمقسّمه^(٤) الخارجي، ثم حصر المميز بالفصل والخارجي^(٥) يُمنع بقسم ثالث هو الكمالية والنقص.

سؤال الكمالية خارجة؟

جواب هي في الذهن اعتباراً زائداً وما به الكمالية ليس بخارج، - ثم هذا القابل اعترف بأن طبيعة الامتدادية من نوع واحد، فهلا^(٦) قال: وحّد المميز بين المقدارين^(٧) الصغير والكبير، ولا يكون بعارض وإلا لا يكون أعظم امتداداً^(٨)، فيكون بفصل؟ وبأي شيء اعتذر؟ ههنا يلزم^(٩) مثله في ما سبق. وليس لقابل أن يقول: زاد الكبير على الصغير بأمر وراء المقدار، فإن الفاصل^(١٠) أيضاً مقدار.

(٢٨) واعلم أن الفصل لا ينبغي أن يكون من جوهر جنسه بل يجب أن يكون خارجياً، فليس فصلاً^(١١) الفرسية والثورية كمالية حيوانية ونقصها، والكمال أو النقصان وإن أخذ في الأذهان^(١٢) اعتباراً خارجياً إلا أنه إذا أضيف إلى السواد والمقدار يكون بنفس السوادية والمقدارية لا بخارج، وفي الأعيان ليست كمالية وسواد بل طبيعة واحدة متحدة^(١٣).

- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) سواداً R : السواد S. | (٧) المقدارين R : S - |
| (٢) هذه: يعني هذه الحجة. | (٨) امتداداً S : امتداد R. |
| (٣) المقسم R : مقوم S. | (٩) يلزم R : يلزمه S. |
| (٤) بمقسّمه S : بمقسّمه R. | (١٠) الفاصل R : الفاصل S. |
| (٥) بالفصل والخارجي R : في الخارج والفصل S. | (١١) فصلاً R : فصل S. |
| (٦) فهلا S : فهل لا R. | (١٢) في الأذهان R : في الأعيان S. |
| | (١٣) متحدة S : متحدة R. |

(٢٩) واعلم أنه لا مانع أن يتأذى السلوك^(١) في نحو هذه الأشياء - في انتقاصها لا في اشتدادها - إلى واسطة خارجة عن حدّ الطرفين كالحمرة، فإنها نفسها ليست بسواد ولا بياض ولا شديد أحدهما ولا ناقصه، وأمّا في مثل الحرارة والبرودة فالاعتدال المطلق ليس من حدّ الطرفين أيضًا إذ لا يكون شيء واحد واقعًا تحت نوعي الحرارة والبرودة معًا.

سؤال فدلّ على اختلاف الأنواع.

جواب مخالفة نوع المتوسط للطرفين مسلّم، وفي السلوك^(٢) ممنوعٌ مثله، وإذا قيل^(٣): أتمّ حرارة أو سوادًا^(٤) يجب أن يكون السواد أو الحرارة^(٥) جنسًا - إن لم يكن نوعًا بالاتفاق - لأنّهما^(٦) مقولان على الشديد والضعيف، فما منع أن يكون شيء واحد في نفسه تحت نوعين - حرارة وبرودة - منع عن أن يكون تحت جنسين بالذات وهما^(٧) الحرارة والبرودة، ثم كيف يكون حقيقةً بسيطةً تحت جنسين - كيف ما كان - فضلًا عن المتضادين^(٨)؟

سؤال يُستسخّن بالقياس إلى البارد ويُستبرّد بالقياس إلى الحارّ؟

جواب الشيء في نفسه لا يكون حرارة وبرودة، والاستسخان والاستبراد إنما هو بحسب ما يتراءى لأمزجة^(٩) وما كانت^(١٠) الحرارة حرارةً بالقياس إلى المدرك بل في ذاتها، وكيف يصير شيء واحد^(١١) بالنسبة^(١٢) إلى شيئين^(١٣) واقعًا في ذاته تحت جنسين؟ أو كيف يكون الأتمّ سوادًا ليس بسواد ولا واقعًا تحته؟ وكذا الأنقص - فلا يكون في الوجود سواديةً - بل الحقّ أنّ لكلّ^(١٤) من هذه الأنواع حدًا^(١٥) يقع أوّل الشروع فيه عند الاشتداد وآخر التخلية عند النقص، وفي الحرارة والبرودة أن وقع مزاج معتدلّ لأدرك التفرقة بين الحديين والمثليين^(١٦) وفرق بين آخر نقصان

(٩) لأمزجة R: بالأمزجة S.

(١٠) كانت S: كان R.

(١١) شيء واحد S: شيئًا واحدًا R.

(١٢) بالنسبة RtS: بالقياس R.

(١٣) إلى شيئين R: إليه شيئين S.

(١٤) لكل R: الكل S.

(١٥) حدًا: حد RS.

(١٦) والمثليين R: والميلين S.

(١) السلوك R: الشكوك S.

(٢) السلوك R: الشكوك S.

(٣) قبل S: - R.

(٤) سوادًا S: سواد R.

(٥) أو الحرارة: والحرارة RS.

(٦) لأنهما R: لأنها S.

(٧) وهما S: وهي R.

(٨) المتضادين R: المتصادمين S.

للحرارة لا يبقى بعدها ما يقع تحتها وأول زيادة للبرودة.

(٣٠) واعلم أنّ الشدة لا يُعنى بها القوة على الممانعة ونحوها بل كمالية في جوهر الشيء الذي يدلّ عليه حرف المبالغة في اللغات كالأطول والأحر^(١)، وشارك فيه الكيف والمقدار^(٢)، فإن لم يُسمّ مُسمّ في المقادير شدة - لأنه ليس بين طرفين أو لشيء ممّا سبق - فلا مُشاحة معه، فليجمعهما اسم كمالية في تلك الماهية أو نحوها، وإذا كان الوجود اعتباريًا فالتقدّم إنما هو لجوهر العلة على جوهر المعلول^(٣).

سؤال اشترك الجوهر العلّي والمعلوليّ في «الوجود»^(٤) لا في موضوع^(٥) ولم يتفاوت فيهما هذا^(٦).

جواب هذا غلط بسبب أخذ خارجي عن الشيء لازم أو نحوه مكانه، فهذا لم يكن حدًا^(٧) حقيقيًا ولا رسمًا، وليس إذا لم يختلف العرضية في الأتم سوادًا والأنقص لا يختلف السوادية، وقد قلنا إنّ الجوهرية إشارة إلى كمالية في القوام والاستقلال والعلّة في هذا أتم من المعلول، ثم قد بُين أنّ الوجود اعتباري فتقدّم العلة بنفس جوهرها، وهذا معنى قولنا في التلويحات «كما ساواها؟»^(٨) وكيف لا يكون قوة استقلال العقل أتم من الهيولى أو من الصورة المنطبعة؟ فردّ هؤلاء على انبأقليس وأفلاطون فاسدًا، ثم منعوا التشكك^(٩) في الأجناس وأخذوا السواد جنسًا - لتقسيمه بالفصول - واقعًا تحته^(١٠) بالتفاوت، والحيوانية جنس ومن حدّها الحساسة والمتحركة وقد اختلفت^(١١) في الحيوان.

سؤال لم تُعتبر بالفعل؟

جواب فالمبدأ في الإنسان^(١٢) أقوى ممّا في الدودة حتى أنّ الحيوانية^(١٣)

(١) والآخر S: وهو الآخر R.

(٢) والمقدار R: فيه + S.

(٣) جوهر المعلول S: الجوهر المعلولي R.

(٤) في الوجود S: في الموجود R.

(٥) في موضوع R: في الموضوع S.

(٦) فيهما هذا R: فيهما S.

(٧) حدًا R: جزئيًا S.

(٨) كيف ساواها: راجع كتاب التلويحات

هنا ١٣،٧.

(٩) التشكك R: الشكل S.

(١٠) تحته R: - S.

(١١) اختلفت: اختلف RS.

(١٢) في الإنسان R: للإنسان S.

(١٣) الحيوانية S: الحيوية R.

تتفاوت، كيف وجُعِلَ ضابطَ الحيّ «الدَّرَاكُ والفعَالُ»^(١)! والدَّرَاكِيَّةُ والفعَالِيَّةُ تختلف^(٢) بالكماليَّة، ثم النفس نفسيتها باعتبار التصرفات حتى إن تجرّدت لا تكون نفساً والتصرف متفاوت، وقد علمت أنّ شيئاً واحداً لا يشتدّ سواء كان جوهراً أو عرضاً وإنّ الأشدية في نفس العرضية لا تمكن بل في خصوص^(٣) وراءها، وإنّ^(٤) لا ينبغي أن تلتفت إلى اطلاقات العُزف فإنهم في الجواهر يقولون أيضاً كقولهم^(٥) «اشتدّ السَّيْلُ» و«قويّ العسكر»^(٦).

(٣١) على التقدّم والتأخر التقدّم بالحقيقة إنّما هو بحسب العلية وهو يجمع ما بالطبع وما بالذات، وأمّا التقدّم بالزمان فإنما هو^(٧) بحسب أجزاء الزمان، وقد سبق أنّها يتقدم بعضها على بعض بالطبع فانتهى إلى التقدّم العليّ، وما بحسب الوضع فيُبتنى على أوّل ما يصل إليه المتحرّك أو المفروض متحرّكاً بالتوهم إن كان التقدّم بالتوهم، وأوّل الالتقاء زمنيّ لتقدّم زمانه على زمان ما بعده. وأمّا التقدّم الشرفيّ فإنه أيضاً مُبتنى على تقدّم^(٨) الأفضل في الشروع في الأمور ذوات الخطر وفي حركات^(٩) شريفة وهو أيضاً زمنيّ. وأمّا الترتيبات فعلى أوّل ما يشرع البادئ أو العادّ وهو يتعلّق أيضاً^(١٠) بالزمان، والزمانيّات كلّها على العليّ فالتقدّم الحقيقي بالعلية، والتقدّم بين العلة والمعلول وإن كان بالذات إلّا أنّ^(١١) المأخوذ سلسلة يختلف بالابتداء من حيث الترتيب النزوليّ أو الصعوديّ، فهو رتبيّ. وقد قسموا^(١٢) الموجود إلى واحد وكثير^(١٣)، فالواحد قد يُعنى به أمرٌ وجوديّ^(١٤) هو مبدأ العدد وهو اعتباريّ، والواحدة التي بإزاء التفرد والتي بمعنى عدم الانقسام سلبية، ومن الوحدة ما بحسب النسبة إمّا إلى غاية واحدة كقولهم «صحيّ» للقصّد^(١٥) والدواء - أو إلى مبدأ واحد - كقولنا^(١٦) «طبيّ» للكتاب والدواء - أو باعتبار مبدأ وغاية -

(٩) وفي حركات R: أو في حركة S.

(١٠) أيضاً R: S.

(١١) إلّا أنّ R: لأن S.

(١٢) قسموا R: قسم S.

(١٣) واحد وكثير R: الواحد والكثير S.

(١٤) أمر وجوديّ R: أمراً وجوديّاً RS.

(١٥) للقصّد R: للفصل S.

(١٦) كقولنا: قولنا S، R -.

(١) والفعال R: S -.

(٢) تختلف R: S -.

(٣) خصوص RtS: خصوصية R.

(٤) وإنه R: و S.

(٥) كقولهم R: S -.

(٦) العسكر R: العكس S.

(٧) فإنما هو R: فإنه S.

(٨) تقدّم S: تقديم R.

كقولهم^(١) لأشياء «إنَّها الأهيَّة» - ومن الوحدة تأم وهو^(٢) ما لا يمكن الزيادة فيه كخطَّ الدائرة، ومنها^(٣) ما يمكن كالمستقيم.

سؤال أليس المستقيم إذا زيدَ فيه لا يبقى ذلك ذلك^(٤) وكذا الدائرة؟
جواب أمَّا الخطَّ^(٥) فقد عُلِمَ أنَّه^(٦) لا حاصل له على ما زعموا، وأمَّا الأجسام إذا تواصلت^(٧) لا شكَّ أنَّ الأئنيَّة بطلت عنها إلَّا أنَّ هويَّة أحدهما من حيث الجوهرية^(٨) ما بطلت بخلاف جسم كُرِّي^(٩) زيدَ فيه، فإنه يحتاج إلى تبديل جميع الشكل ليصير كُرَّةً أخرى فبطل^(١٠) الأوَّل.

(٣٢) فصل من لواحق الكثرة^(١١) الغيرية: فمنها المماثلة وهو ما بحسب الشركة في الحقيقة النوعية إذ المماثلة^(١٢) من جميع الوجوه بحسب اللواحق كُلُّها ممتنع، وهو يُبطل معنى المماثلة لأنَّها استدعت الأئنيَّة، وإذا قيل «الإنسان مثل الفرس في الحيوانية» يُعنى به أخذُ الحيوانيتين نوعين محذوفين^(١٣) اعتبار الزوايد كما سبق في اعتبار نوعيتها، وعلى هذا المماثلة في السوادين^(١٤) لموضوعين مختلفين. - ومنها المخالفة في الحقيقة الغيرُ التقابلية كما بين السواد والطعم وهي لا تنافي الاجتماع. - ومنها التقابلية: منها ما بين الإيجاب والسلب، وما بين العدم والملكة والمتضايقين^(١٥) والمتضادَّين. ومن المشهور لزوم وقوعها تحت جنس قريب، فالطعم لا يضاف اللون وإن دخل تحت جنس بعيد كالكيف. فأما ما بين الوحدة والكثرة^(١٦) ظنُّ أنه تقابلٌ تضائفيٌّ وهو فاسدٌ إذ الوحدة تُعقل دون كثرة، وأيضًا ليس كلُّ ما يعرض له مضاف من خارج هو نفسه بل ضربٌ آخر، وكذا ما بين ما سمَّوه صُورًا، وكذا ما بين السواد والحرمة فإنَّهما متقابلان لتعريفهم^(١٧) إِيَّاهما «بأنَّهما»^(١٨)

(١٠) فبطل R: فيبطل S.

(١١) الكثرة R: الكثير S.

(١٢) المماثلة S: مماثلة R.

(١٣) محذوفين R: محذوفين S.

(١٤) في السوادين S: في السواد R.

(١٥) والمتضايقين R: S.

(١٦) والكثرة R: الكثير S.

(١٧) لتعريفهم R: لتعريفهم S.

(١٨) بأنَّهما S: أنهما R.

(١) كقولهم R: كقولنا S.

(٢) وهو R: S.

(٣) ومنها: ومنه RS.

(٤) ذلك ذلك R: ذلك S.

(٥) الخط R: خط S.

(٦) عُلِمَ أنه S: عرف R.

(٧) تواصلت R: توصلت S.

(٨) الجوهرية R: الجوهر S.

(٩) كُرِّي R: كذا S.

لا يصدقان^(١) على شيء واحد كيت وكيت»، وليس^(٢) بمتضادين عندهم لأنهم شرطوا غاية البعد، فليتسأنفوا اصطلاحاً آخر^(٣) أو ليزيدوا في التقسيم، والأولون تخلّصوا بحذف غاية البعد عن الاصطلاح فجمعوا^(٤) هذه في التضاد. وقيل^(٥): الشيء الواحد ليس له^(٦) إلاّ ضدّ واحد اعتباراً^(٧) ببساطة الحقيقة، بلى^(٨) قد يكون المركّب كالحارّ الأسود مضاداً بالعرض لجسمين أبيض وبارد باعتباريه، إلاّ أنّ التضادّ^(٩) بالذات ما بين الصفات البسيطة وما بين الموضوعين^(١٠) بالعرض.

(٣٣) واعلم أنّ العدم ليس على وتيرة واحدة، فمن الأسماء ما يدلّ على سلب دون إمكان كالقدوسية والفردية للبارئ، ومنها ما يدلّ على سلب وإمكان، فمنه ما لا يتعدّى إلى الجنس^(١١) كالمرودة بل ولا يتعدّى إلى بعض النوع، ومنه ما يتعدّى كالسكون، ومنه ما بحسب سبق الوجود كالموت، ومنه ما يشترط فيه^(١٢) إمكان^(١٣) فاعل وقابل كالعجز لا يضاف إلى الجماد ولا يضاف القادر^(١٤) إلى ممتنع بل كالبصر فلا يقال للحجر «أعمى» ولا لِمَن لا يرى الصوت^(١٥).

(٣٤) فصل في الكلي والعجزني: قد علّم أنّ الماهية كالإنسانية في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا عامة ولا خاصّة لصحة حمل كلّ باعتبارات عليها، والحجّة التي تُنسب إلى بعض القدماء - إنّ الإنسانية لو لم تقتض الوحدة اقتضت اللاوحدة وهي الكثرة فما صحّ وجود إنسان واحد، ولما لم يصحّ اقتضاء اللاوحدة صحّ اقتضاء الوحدة - فاسدة إذ ليس نقيض^(١٦) اقتضاء الشيء اقتضاء اللاشيء بل لا اقتضاء الشيء^(١٧)، فلو اقتضت^(١٨) الحيوانية الناطقية^(١٩) ما صحّ غير ناطق حيواناً،

(١١) الجنس R: جنس S.

(١) لا يصدقان S: ما لا يصدقان R.

(١٢) فيه R: - S.

(٢) وليس R: وليستا S.

(١٣) إمكان R: إمكاناً S.

(٣) اصطلاحاً آخر R: اصطلاحاً أخرى S.

(١٤) القادر R: لقادر RS.

(٤) فجمعوا R: يجتمعوا S.

(١٥) الصوت R: الصور S.

(٥) وقيل S: - R.

(١٦) نقيض R: يقتضي S.

(٦) له S: - R.

(١٧) بل لا اقتضاء الشيء R: - S.

(٧) اعتباراً R: اعتبار S.

(١٨) اقتضت R: اقتضى S.

(٨) بلى R: بل S.

(١٩) الناطقية R: الناطقة S.

(٩) التضاد R: يضاد S.

(١٠) الموضوعين S: الموضوعات R.

ولما لم يكن اقتضاؤها^(١) الناطقية لم يتعين اقتضاء اللاناطقية بل لا اقتضاء الناطقية .
واعلم أنهم إذا قالوا «إنَّ الكلِّي إذا وقع في الأعيان كيت» يعنون به الطبيعة التي
يعرض لها الكلِّيَّة، فالكلِّي لا يقع في الأعيان لأنَّ له حينئذٍ هويَّة لا إمكان للشركة
فيها .

سؤال الذي في الذهن له هويَّة امتازت عن ساير الخارجيات، ثم ليس مجردًا
عن خصوص بل معه خصوص الانطباع وهو مختص بالذهن أيضًا^(٢) وكونه^(٣) غير
مشارٍ إليه^(٤) وامتناع القسمة^(٥) ونحوه، فإن لم يمنع هذا المطابقة فلا يمنع^(٦) الزوايد
الخارجية، والكلِّيَّة إنما هي باعتبار المطابقة فيجب أن يكون الخارجيات أيضًا كذا،
وليس أنَّ الماهية الخارجية لحقها^(٧) ما لا يجب على الماهية والذهنية ما لحقها، بل
نفس الكون^(٨) الذهني والتجرد ما اقتضاها نفس الماهية وإلا ما صحت ماهية غير
مجردة أو غير ذهنية .

جواب ليس إلاَّ أنَّ الذهنية مثالٌ ليست متأصلة في الوجود ولا يصحبها إلاَّ ما
يُضطرُّ إليه^(٩) التعقل، وهي مجبولة على أن تكون مثالاً سواء كان الخارجي واقعا
متقدما عليها - كعلوم ما بعد الكثرة، أو لم يكن - كعلوم ما قبل الكثرة من
المفارقات بل كثير من علومنا إلاَّ أنها بصدد المثالية^(١٠) وهي لك أي المثالية^(١١)
دون الخارجي .

(٣٥) قاعدة: واعلم أنَّ المتميز ليس بصالح لتصيير^(١٢) الشيء جزئيا
وشخصيا^(١٣) أي لمنع^(١٤) الشركة، فالفصل كالنطق مميِّز الحيوان وما شخَّصه^(١٥)،
وكذا السواد والبياض وغيرهما، والعرضيات وكلَّ ما فُرض^(١٦) موجبا لمنع الشركة

-
- | | |
|--------------------------------|--|
| (١) اقتضاؤها R : اقتضاء S . | (١٠) المثالية R : مثالية S . |
| (٢) أيضًا R : - S . | (١١) أي المثالية R : أي المثال S . |
| (٣) وكونه : وكونها RS . | (١٢) لتصيير R : ليصير S . |
| (٤) إليه S : إليها R . | (١٣) وشخصيا S : وشخصا R . |
| (٥) القسمة R : الإنقسام S . | (١٤) لمنع R : يمتنع S . |
| (٦) فلا يمنع R : فلا يمتنع S . | (١٥) كالنطق ... وما شخَّصه R : كالناطق ميز |
| (٧) لحقها R : يلحقها S . | الحيوانية وما شخَّصه S . |
| (٨) الكون R : كون S . | (١٦) فرض R : يفرض S . |
| (٩) إليه R : عليه S . | |

مفهومُه لا يمنع الشركة، ومجموع ما لا يمنع الشركة لا يمنع الشركة^(١) كتركيب ذهني من أمور كليّة. والذين قالوا «إنّ المانع عن الشركة الهیولی» لم ينتبهوا لأنّ^(٢) للهیولی^(٣) سوّية غيرها في عدم منع^(٤) الشركة في الذهن، فإن لم يلزم من عدم منع الشركة في الذهن^(٥) عدم منعها^(٦) في العين فلسايرها سوّية الهیولی. ومنهم من حكم بأنّ^(٧) منع الشركة والتشخص^(٨) باعتبار الوضع، ولم يعلم أنّ جسمًا قد يكون على وضع واحد في أين واحد في زمانين^(٩)، وجسمان أيضًا قد يكونان^(١٠) على وضع واحد في زمان واحد في أينين، فالوضع لمفهومه لا يمنع الشركة وفي الجملة له سوّية الكلّ، فليس إلّا الحكم بأنّ التشخص^(١١) باعتبار الهوية الواقعة عينًا، وكلّ هوية وقعت عينًا تشخصت ومنعت < الشركة > بلى الامتياز عند المميزين^(١٢) يكون بلواحق، ثم قد يمتاز كلّ من شيئين مقترنين عن مشاركته^(١٣) بصاحبه^(١٤) الآخر. سؤال يلزم الدور.

جواب يتقدّم ذات كلّ واحد منهما على^(١٥) تمايز الآخر لا تميزه، والتمييزان^(١٦) بهما معًا، والتشخص غير التميز^(١٧) على ما سبق فإنّ التمييز بالنسبة إلى مدرك^(١٨) وهو اعتباري، ولو انفرد^(١٩) الشيء استغنى عن المميز وما استغنى عن التشخص.

(٣٦) في لواحق القسطاس: الظانون أنّ للوجود^(٢٠) والإمكان والوحدة^(٢١)

- | | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|
| (١) ومجموع ما لا يمنع الشركة لا يمنع | (١١) الشخص R: الشخص S. |
| الشركة R: S - | (١٢) عند المميزين R: عند المميز S. |
| (٢) لأن S: أن R. | (١٣) مشاركته: أي في معنى عام. |
| (٣) للهیولی R: الهیولی S. | (١٤) بصاحبه R: بمصاحبه S. |
| (٤) في عدم منع S: في منع S. | (١٥) على R: عن S. |
| (٥) فإن لم يلزم من عدم منع الشركة في | (١٦) لا تميزه والتمييزان R: لا تمييزه |
| الذهن R: S - | والتمييزان S. |
| (٦) منعها: منعه RS. | (١٧) غير التميز R: غير المميز S. |
| (٧) بأن: أن RS. | (١٨) إلى مدرك R: إلى المدرك S. |
| (٨) والتشخص R: والشخص S. | (١٩) الفرد R: انفرد به S. |
| (٩) في زمانين R: في الزمانين S. | (٢٠) للوجود R: الموجود S. |
| (١٠) وجسمان أيضًا قد يكونان R: وجسمًا | (٢١) والوحدة R: ولوجود S. |
| أيضًا قد يكون S. | |

ونحوها صوراً في الأعيان احتجوا بأننا حكمنا بأن الشيء ممكن في الأعيان أو واحد فيجب أن يكون لها ذوات وصور في الأعيان وإلا ما صح^(١) الحكم المذكور، وينفسخ عليهم بقولنا: (ج)^(٢) ممتنع في الأعيان، فلا يلزم أن يكون الامتناع له هوية عينا فيستدعي ثبوت ما ثبت له! والمسلم أن هذه - أي الوجود^(٣) والإمكان ونحوها - أمور زائدة على الماهية ولم نسلم^(٤) أن لها هويات عينية.

سؤال أليس أن ما في الذهن يجب أن يكون مثال العيني؟

جواب إنما نعتبر المطابقة فيما يكون له في الأعيان ذات^(٥) كالسواد والبياض، وأما الاعتباريات^(٦) فلا هويات عينية لها بل وجودها العيني نفس وجودها الذهني وقد يضاف إلى العيني كما يقال^(٧): شيء كذا ممتنع عينا، وقد يضاف إلى الأذهان أو ما يعمهما كما نقول: حصول صورة وعدمها في الذهن معاً ومطلقاً محالاً، وعلى التقديرات اعتبار شيء^(٨) أضيف إلى جهات وكذلك كون الشيء جزئياً والشيئية وغيرهما مما سلموا أيضاً.

حجة أخرى لهم: إن الشيء المصدق عليه الإمكان إن لم يكن ممكناً في الأعيان فيكون ممتنعاً في الأعيان أو واجباً لعدم الخلو. - وهو فاسد فإن الثلثة اعتبارية مشتركة في امتناع وقوع هوياتها عينا^(٩).

حجة أخرى لهم: إن كانت اعتبارية فكان إلحاقها إلينا^(١٠) فكان يصدق إلحاقنا إيها كيف اتفق.

جواب لا يلزم هذا، ألم تر أن كون الشيء جزئياً اعتباري؟ وكذا الامتناع والجنسية والنوعية، وما يأتي إلحاق كيف اتفق بل للماهيات خصوصاً يابى^(١١) عن صدق اعتبارات كيف اتفق.

(٨) شيء R: أين S.

(٩) عينا R: عنها S.

(١٠) فكان إلحاقها إلينا: أي كان للذهن أن يلحقها بأي ماهية اتفقت (راجع الموضوع

المناسب في المشرع الثالث من العلم

الثالث في المطارحات).

(١١) يابى: يأتي S.

(١) ما صح R: لما صح S.

(٢) ج R: - S.

(٣) أن هذه أي الوجود R: أن هذا... ؟

... واعلم أي الوجود S.

(٤) نسلم S: - R.

(٥) في الأعيان ذات R: ذات في الأعيان S.

(٦) الاعتباريات R: الاعتباريات S.

(٧) يقال R: نقول S.

حجة أخرى لهم: إن الماهية إن لم يُفدّها^(١) الفاعل شيئاً هو الوجود فهي بعدُ على العدم^(٢)، - مفسوخةٌ عليهم^(٣) بنفس الوجود: إن لم يُفدّه^(٤) الفاعل شيئاً فهو كما كان، وإن أفاد فللوجود^(٦) وجودٌ إلى ما لا يتناهى.

سؤال يفيد الفاعل للوجود الوجوب؟

جواب عاد الكلام إلى نفس الوجوب^(٧)، ثم قولهم^(٨) «أفادها الفاعل شيئاً» يتضمّن بوجه أنّها شيء يفيد الفاعل شيئاً ولا يبقى شيئاً دون ذلك الشيء.

ومما نلزمهم به: إن الوجود عقلناه مع اختلافنا^(٩) في أنّه هل له في الأعيان وجودٌ كما عقلنا أصل الماهية وتشكّكنا في وجودها، فإن أوجب^(١٠) التعقّل مع التشكّك^(١١) كون الوجود زائداً هنالك فليوجب ههنا ويتسلسل الوجودات سلسلة مترتبة مجتمعة الأجزاء وهو محال لما بُرهن، ثم يتوقف وجود الشيء على ما لا يتناهى وبهذا انفسخ قولهم «إن الوجود وكونه موجوداً واحداً». وبأن الشيء إذا كان غير موجود فوجوده أيضاً غير موجود^(١٢) فصَحَّ سلب الموجودي^(١٣) عن الوجود، فإذا وَجَدَ صَحَّ إثبات الموجوديّة عليه فعقِلَ مع الموجودية واللاموجودية فليس كونه موجوداً هو.

ومما يُبطل هذا الاعتذار^(١٤) نقلُ الكلام إلى مختلطات السلاسل: فسلسلة تتولّد من الوجود وإمكانه فإنّ للإمكان وجوداً ولوجود الإمكان إمكان - إذ لو وجب ما كان عارضاً - ويتسلسل الإمكانات والوجودات كلّ على الآخر، وسلسلة بين الإمكان والنسبة فله نسبة ولها إمكان وله نسبة متسلسلاً، وأخرى بين الإمكان^(١٥) والوحدة فله وحدة ولها إمكان وله أخرى ولها آخر^(١٦)، وسلسلة أخرى^(١٧) بين الوجود

- | | |
|------------------------------------|---|
| (١) يفدها R: يفيدها S. | (١١) التشكك: الشك R: التشكل S. |
| (٢) بعد على العدم R: معدومة بعد S. | (١٢) أيضاً غير موجود R: أيضاً ليس بموجود S. |
| (٣) عليهم R: عليها S. | (١٣) الموجودي R: الموجود S. |
| (٤) يفده R: يفدها S. | (١٤) الاعتذار R: الاعتبار S. |
| (٥) الفاعل R: - S. | (١٥) والنسبة... وأخرى بين الإمكان R: - S. |
| (٦) فللوجود R: كان الموجود S. | (١٦) ولها آخر R: - S. |
| (٧) الوجوب R: الوجود S. | (١٧) أخرى S: - R. |
| (٨) قولهم: قوله R: قولنا S. | |
| (٩) اختلافنا R: اختلافها S. | |
| (١٠) فإن أوجب S: فأوجب R. | |

والوحدة فله هي ولها هو هكذا منجزاً، وأخرى بين الوجود والنسبة إلى المحل فله هي ولها هو وهلمّ جزءاً، وأخرى بين الوحدة^(١) والنسبة، وأخرى من وجوب الممكنات غيرها فله إمكانٌ وكذلك للإمكان^(٢) وجوبٌ بالغير إذ لو وجب بذاته لما^(٣) أُضيف إلى ماهية عارضاً لها^(٤)، وأخرى بين وحدة الوجوب ووجوب الوحدة، وأخرى بين الوجود والوجوب، وقد يُبين أنّ مجتمعةً الآحاد من السلاسل المترتبة ممتنع^(٥) وقوعها، وأيضاً يلزم من كثير من هذه توقّف الشيء على ما لا يتناهى، فإنّ الشيء ما لم يمكن لا يُوجد وإمكانه ما لم يمكن لا يُوجد فلا يحصل الشيء إلاّ بعد تحصيل ما لا يتناهى ههنا وفي سلسلة^(٦) الوجودات والوجوبات وكثير من المختلطات. والفائدة في السلاسل^(٧) المختلطة لينقطع وهمهم^(٨) المذكور في الوجود^(٩) أنه نفس موجوديته^(١٠)، فإنّ معنى الإمكان والوحدة أو الوجود أو النسبة لا يصير^(١١) شيئاً واحداً إذ لا يصير شيئان شيئاً واحداً، فإن كان إمكانٌ فلا وحدة وإن كان وحدةً فلا إمكان.

ومما تحيروا فيه إمكان المعلول الأوّل^(١٢) أنّه إن أفاده الواجب وجوده فلا يكون ممكناً في نفسه فيمتنع أو يجب، ثمّ يلزم فيه جهتان^(١٣) ليفيد ذاته وإمكانه، وإن كان واجباً - أي إمكانه بذاته - فيكون في الوجود واجباً وهو ممتنع، ثمّ كيف يكون الصفة واجبةً بذاتها وقيامها بغيرها؟ وإذا لم يجب بالأوّل ولا بذاته فيكون معلول العقل الأوّل فلا يتقدّم عليه إذ المعلول يتأخّر، وإذا تأخّر فيكون العقل الأوّل وُجدَ ووجبَ ثمّ أمكن وهو محال. - واعتذر بعض عنه^(١٤) بأمورٍ واهية: منها أنّ

-
- | | |
|---------------------------------|---------------------------------------|
| (١) الوحدة R: الوجود S. | (١١) يصير S: يصير R. |
| (٢) للإمكان RS: الإمكان RS. | (١٢) الأوّل R: S. |
| (٣) لما S: ما R. | (١٣) جهتان R: جهات. |
| (٤) لها R: S. | (١٤) واعتذر بعض عنه S: واعترض بعض عنه |
| (٥) ممتنع R: ممتنع S. | R، يشار إلى الشيخ أبي علي ابن سينا في |
| (٦) وفي سلسلة R: وسلسلة S. | كتاب الإنصاف والانتصاف بحسب ما |
| (٧) في السلاسل R: في سلاسل S. | يذكره المصنف في الموضع المناسب من |
| (٨) وهمهم: وهمهم RS. | المطارحات (راجع المشرع الثالث من |
| (٩) في الوجود R: في الموجود S. | العلم الثالث). |
| (١٠) موجوديته R: الموجودانية S. | |

وجود الأول لا يُمكن الإمكان من التقدّم^(١)، وهو قول يُشبه الخرافات، أيفيده^(٢) قبل أن يمكن؟ وأين الحدوث^(٣) الذاتي الذي قالوا؟ وقولهم «الإمكان من نفسه وهو متقدّم على الوجوب بالغير» - كيف والإمكان من نفسه^(٤) شرط الوجوب بغيره! ولمن يُشار إليه من المتأخرين فيه كلمات فيه^(٥) لا طائل فيها. - وبعض لما سمع أنّ قوة الوجود والعدم مقصورة على ذوات المحلّ واستشعر من الفسخ^(٦) بإمكان وجود المفارق^(٧) وعدمه أوجب أنّ معنى المفارق توقّفه على علته حتى لو ارتفعت لارتفع، وفي الفاسدات معنى آخر فقد تُبطل مع بقاء العلة. - وهذا خطأ لأنّ قسم وجوب الوجد والعدم في الكلّ سواء، وتوقّف المفارق على العلة ليس نفس الإمكان بل تابعه، وقوله «الفساد يُبطل مع بقاء العلة» فاسد فإنه ممتنع^(٨) بل عسى مع بقاء الفاعل^(٩) وهو جزء علة واستعداد المادّة^(١٠) من أجزاء العلة وقد بطل. وهذا يُعتبر للاصطلاح^(١١) عند الضرورة، والاشتراك إنّما هو في القوة لا في الإمكان، والحقيقي منه لا يختلف بقربٍ وبُعدٍ بخلاف القوة.

(٣٧) وقول صاحب البصائر <عمر بن سهلان الساوي> - في شكوكه في إثبات أنّ الوجود اعتباريّ - أنّه «هل هو متحصّل الذات أو ليس؟» فإن كان متحصّل الذات فله وجود^(١٢)، وكان قد شتّع على بعض من قال «إنّ الوجود هل هو موجود أم لا؟» بأنّه^(١٣) لا يصحّ أن يقال «البياض أبيض» وقد ارتكب ما استقبح فإنّ المتحصّل بعينه^(١٤) الموجود فقد صادر^(١٥).

-
- (١) التقدّم R: التقديم S.
(٢) أيفيده R: أي يفيد S.
(٣) الحدوث S: الحدث R.
(٤) وهو متقدّم... والإمكان من نفسه R: -
(٥) فيه كلمات فيه: فيه فيه كلمات R:
(٦) من الفسخ R: من إمكان الفسخ S.
(٧) المفارق R: المفارقات S.
(٨) فإنه ممتنع: أي فإن إبطال المعلول مع بقاء علته التامة ممتنع.
(٩) فاسد فإنه... مع بقاء الفاعل R: - S.
(١٠) واستعداد المادّة R: وهو استعداد المادّة
كان S.
(١١) للاصطلاح R: الاصطلاح S.
(١٢) فله وجود R: فله الوجود S.
(١٣) بأنه R: فإنه S.
(١٤) فإن المتحصّل بعينه R: وإن متحصّل نفسه S.
(١٥) فقد صادر: في العلم الأول من المطارحات (في أواخر المشرع الخامس) يعرف المصنّف «المصادرة على المطلوب الأول» كذا: المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة =

ومن السلاسل ما هو في نوع^(١) واحد كالإمكان فإنه ليس بواجب بذاته لدلالة عدم استغنايه عن المحلّ فيمكن^(٢)، والشئ يتقدّم عليه إمكان نفسه ولا يتقدّم هو على نفسه فلمكانه غيره فيتسلسل^(٣)، وكذا الوحدة فإننا نقول «هل^(٤) الوحدة وموضوعها اثنان أو واحد؟» - لا وجه للأخير، فإنّ شيئين لا يكونان واحدًا، وإذا ثبت لك تعدّد شيئين في موضوع - ممّا لا يقبلان الامتزاج والتركيب - فلا يتحدان أبدًا، فإنهما إن بقيا^(٥) أو انتفى^(٦) أحدهما أو انتفيا جميعًا فما اتّحدا، وإذا كانا اثنين فلكلّ منهما وحدة، فما للمحلّ يُوجِبُ أن يكون له وراء كل^(٨) وحدة أخرى فإنّه معها^(٩) اثنان ويتسلسل من تراكم جهات وحدات^(١٠). وأيضا إذا قيل «ذات وذوات» و«رجل ورجال» قبلت الطبيعة الوحدة والكثرة، فكذلك قولنا «وحدة وآحاد» فيه إشارة إلى وحدة في طبيعة الوحدة وكثرة فيها، وكلّ ما قبل الوحدة والكثرة فتزيدان^(١١) عليه، وقبول الكثرة يدلّ على أنّ وحدته غير لازمة^(١٢) ماهيته، وأوردناه لِنَقْهَمَ منه ما في التلويحات.

(٣٨) قاعدة وإذا ثبت أنّ الوحدة اعتبارية سقط ما يتشكك به أنّ الوحدة إذا كانت في جسم عينا لا تُبطل بتوهم القسمة، فإنّ العيني لا يُبطله مثل هذه التوهمات، فتُعَيّن جزءا من الجسم فنقول «هل فيه شيء من وحدته؟» وحينئذ انقسمت الوحدة، أو ليست ولا في شيء من أجزائه؟ فليست فيه، أو في جزء منه لا يتجزى^(١٣)؟ وهو محالّ، وما تكلفوا فيه ليكون هذه الأشياء في الأعيان فاسد كَلّه، يتفطن له العاقل بسهولة.

(٣٩) واعلم أنّ الوجود^(١٤) لمّا صحّ حملُه على مختلفات ليس نفس

-
- = في القياس الناتج له ويستعان بتبديل اللفظ
بمرادفه.
- (١) في نوع R : من نوع S.
(٢) فيمكن R : S.
(٣) فيتسلسل S : ويتسلسل R.
(٤) هل R : هذه S.
(٥) فإنهما إن بقيا R : فأما إن بقيا S.
(٦) أو انتفى R : أو يبقى S.
- (٧) وإذا R : S.
(٨) كل R : S.
(٩) معها R : معًا S.
(١٠) وحدات R : وحدات S.
(١١) فتزيدان R : فيه بذات S.
(١٢) لازمه S : لازم R.
(١٣) لا يتجزى R : S.
(١٤) الوجود R : الموجود S.

أحدها^(١)، وهو وصف ما زاد عليه اعتبارياً فليس جزءاً له. ومما يُبرهن به على النفس ما ذكرنا^(٢) في الوحدة، ومن الاعتبارات كلها يقوم برهان على النفس فإنها إن صحت في جسم أو جسماني^(٣) لصحت في ما أضيفت^(٤) إليه من الأجسام^(٥)، ولم تصح فلم تصح.

سؤال إنما امتنع التسلسل.

جواب السلسلة لازمة في الذهن إلى غير النهاية فلو كان جسمًا لصح^(٦) مثلها في مثله، وإن^(٧) امتنع لامتناع تقدُّره فكذا، وأنت تعلم أنَّ الوحدة لا تنقسم إلى وحدتين إذ الشيء لا يصير شيئين وكذا ساير الاعتبارات، وإذا علمت أنَّ الوحدة اعتبارية فكذلك العدد، وإذا كانت^(٨) للنسب اختصاصات بمحالتها وبها تمتاز المتشابهات^(٩) منها^(١٠)، فيلزم للنسب نسب، فيلزم اعتباريتها ويندفع بهذا إشكال على تسلسل علل في نسب ثبات وثبات نسب، ولا يندفع بإثبات الحركة^(١١) فإنَّ المفارقات بالكلية كالعقول يتوجَّه فيها^(١٢) الكلام بعينه: من أنَّ لها إلى عللها نسباً^(١٣) وللنسبة ثبات بعللها^(١٤) وللثبات نسبة. والذي ذكر في الكتب دَخَلَ لإيراد قاعدة فكثيراً ما تُورد سؤالاً لتوجيه قاعدة لا لتوجيه شك. - واعلم أنَّ الاعتباري إذا صدَّق بعد أن لم يصدق لا بدَّ له من حدوث مصحِّح وليس هو أمراً^(١٥) يفيد الفاعل، فيلزم تعلُّله بوجود^(١٦) أو عدم عيَّن.

(٤٠) قاعدة وقد علمت أنَّ اللونية إن كان لها^(١٧) هوية عينية - ولم تشتط لماهيتها بخصوص السواد وكلَّ ما لا يلزم^(١٨) الماهية يمكن توهم تبدُّله^(١٩) - فكان

(١١) الحركة R: الحركات S.

(١٢) فيها R: فيه S.

(١٣) نسباً: نسب S، - R.

(١٤) بعللها S: بعلتها R.

(١٥) أمراً S: أمر R.

(١٦) تعلُّله بوجود R: تعليله لوجود S.

(١٧) لها R: له S.

(١٨) لا يلزم R: يلزم S.

(١٩) تبدُّله R: تبدل S.

(١) أحدها R: أحدهما S.

(٢) ذكرنا R: ذكر S.

(٣) جسماني R: جسمان S.

(٤) فيما أضيفت R: فيها ما أضيف S.

(٥) من الأجسام R: من أجسام S.

(٦) لصح R: يصح S.

(٧) وإن R: وإنما S.

(٨) كانت S: كان R.

(٩) المتشابهات R: المتشابهات S.

(١٠) منها: منها R: - S.

لنا أن نتوهم انسلاخ فصل السواد عن حصّة جنسه زائلاً إلى بدل كالهولي .
 سؤال لا يمكن كما^(١) لا يمكن انسلاخ السواد^(٢) عن محلّه الخاصّ مع أن
 ذلك المحلّ الخاصّ ليس بلازم ماهيّة السواد؟
 جواب اللونية وفصلها^(٣) ليس أحدهما محلّ الآخر، فإنه يكون هيئة ومحلّها لا
 جنساً ولا فصلاً^(٤)، فإذا كانا موجودين^(٥) فهما هيئتان في محلّ السواد وليسا^(٦)
 بمتلازمين لخلوّ اللونية في موضع آخر، والهيئتان اللتان وجودهما لثالث^(٧) الغير
 المتلازمين باعتبار الماهية يجوز فيهما المفارقة، فالحق أن اللونية اعتبارية وإذا كانت
 اعتبارية فليست في الحقيقة جزءاً لخلوّ العينيّ عن التقوم بها^(٨).
 سؤال فصلّ الذهن السواد إلى شيئين .

جواب ليست هذه^(٩) قسمة كمية ولا يصير الشيء الواحد شيئين بل هي
 اعتبار^(١٠) يضيفه الذهن إلى الماهية، والبسايط من المشاهدات كالسواد^(١١) لا حدّ
 لها ولا جزء لها أصلاً^(١٢) ولا تُعرّف، أمّا من له حاسة فقد شاهده^(١٣) وكلّ ما عرفته
 به أخفى منه، وعديم تلك الحاسة لا ينفعه التعريف وليس في المحسوسات^(١٤)
 ما^(١٥) يُوقع تصوّر محسوس غيره، فكذا الصوت^(١٦) ونحوه .

(٤١) واعلم أن مُعرّف بسايط المحسوسات أبّله والحقيقة البسيطة ما ليس
 فيه^(١٧) جعلان أصلاً، وحاصل معرفة الأنواع في البسايط أن ما أُخذ نوعاً له
 كمال^(١٨) ماهية لا يُقسّمها إلاّ إضافات^(١٩) كالسواد والجسم والنفس الإنسانية^(٢٠)،
 وما وراء ذلك مركّبات إمّا طبيعيّة كالفرس والإنسان^(٢١) والماء، وضابط نوعيّة هذه

- | | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| (١) لا يمكن كما S : R - | (١٢) أصلاً R : أيضًا S . |
| (٢) السواد R : بالسواد S . | (١٣) شاهده S : شاهد R . |
| (٣) وفصلها S : فصلها R . | (١٤) في المحسوسات S : في محسوسات R . |
| (٤) ولا فصلاً R : وفصلاً S . | (١٥) ما R : حاسة ما S . |
| (٥) موجودين R : موجودان S . | (١٦) الصوت S : الصفة R . |
| (٦) وليسا R : ليسا S . | (١٧) فيه S : فيها R . |
| (٧) لثالث R : الثالث S . | (١٨) كمال R : كمالية S . |
| (٨) بها R : بهما S . | (١٩) إضافات R : الإضافات S . |
| (٩) ليست هذه R : ليس هذا S . | (٢٠) الإنسانية S : الأنسية R . |
| (١٠) اعتبار S : باعتبار R . | (٢١) كالفرس والإنسان R : كما للإنسان |
| (١١) كالسواد R : كسواد S . | والفرس S . |

كماليّة لو توهّمت تبدّل ما وراءها يبقى الهويّات الطبيعيّة كبياض زيد وسواد فرس، وإما غير طبيعيّة كالكرسيّ.

ومن المتأخّرين مَنْ أوجب أن الحيوان إذا فارقت نفسه بطلت جسميّة - حتى أن الفرس الذي رجله في يدك بطلت جسميّة وحصل جسم آخر - قياساً له على الحيوانيّة: فإنّ خصوص^(١) النطق إذا زال لا يبقى تلك الحيوانية في الأعيان، والقياس فاسد.

سؤال يعنون به أن لا يبقى تلك الجسميّة مختصّة به؟

جواب فلا يختصّ هذا بالحيوان بل الجسم المتحرّك إذا^(٢) زالت^(٣) حركته بطل ذلك الاختصاص. ثم العجب أنهم يقولون بأنّ المقدار^(٤) عرض وأثبتوا صورة جرميّة^(٥) هي^(٦) الامتداد المصحّح لأبعاد ثلاثة، وقالوا: «إذا بطل ذلك بطلت الصورة الجرميّة وحصلت صورة أخرى مع المقدار الآخر». ثم قالوا: «من خاصيّة الفصل امتناع التبدّل إلى خلف وفصل الجوهر جوهر»، وقد وجد ضابط الفصل في المقدار الخاصّ فيكون جوهرًا^(٧) - وكلّ هذه تكلفات تنزل^(٨) بأقلّ نفية بالغ فيها^(٩) المتأخرون.

ثم إن كان ولا بدّ فليجعل جنس الحيوان الجوهر، فيقال «جوهر مركّب من جسم ونفس هي مبدأ الحس»^(١٠) والحركة حتى إذا توهّم متوهّم زوال هذا الفصل - وهو كونه مركّباً كيت - لا يبقى تلك الجوهرية بل جوهرية بعض الأجزاء كما يقولون في الجسم إنّه «جوهر مركّب من مادّة وصورة»، والجوهرية شائعة في الحيوان والجسميّة غير شائعة، فإنّ النفس سيّما الإنسانيّة لا ينطبق عليها الجسميّة بل هي كالحايط بالنسبة إلى البيت، فيكون الجنس هو الاعتبار الشائع الذي يصحّ حملُه على الأشياء^(١١) على أنّه ماهيّة مشتركة لها، والنوع ماهيّة متحصّلة^(١٢) لا يخصّصها

(١) خصوصي R : الخصوص S.

(٢) إذا S : إذ R.

(٣) زالت R : زال S.

(٤) بأن المقدار S : المقدار R.

(٥) جرميّة R : - S.

(٦) هي R : وهي S.

(٧) جوهرًا R : جوهر S.

(٨) تنزل R : منزّل S.

(٩) فيها R : فيه S.

(١٠) الحس R : - S.

(١١) الأشياء S : أشياء R.

(١٢) متحصّلة R : محصلة S.

ما وراء الإضافات^(١) إلا أمور^(٢) إذا تَوَهَّم تبدُّلها^(٣) يبقى الهويات الطبيعية دونها، والفصل اعتباراً خاصاً بجوهر الشيء مميّز في التعقّل^(٤) له لا يلحقه لصفة^(٥) خارجة^(٦) كالمصاحكية والكاتبية اللاحقتين باعتبار حركاتٍ خارجة، ولا هو نفسه صفةً خارجةً عينيةً، بل اعتباراً يعتبره الذهن^(٧) كأنه من جوهر الشيء. وفي الجملة الجنس أقربُ الاعتبارِ العامة إلى جوهر الشيء، والفصل أقربُ الاعتبارِ المميزة^(٨) إلى جوهر الشيء^(٩)، والطبيعة التي يعرض لها النوعية ليست اعتباريةً أي ما للأشخاص الخارجية، والاعتباريات - مع قطع النظر عن إضافاتٍ خارجية - أنواعٌ بحسبها^(١٠) ولكن عقلية لا شخص لها في الأعيان، إفهم! فإن كثيراً من الغلط ينشأ من عدم معرفة الاعتبار^(١١) وأخذها عينيةً، واحترزنا^(١٢) بقولنا «ما وراء الإضافات» في النوع أن إضافات بسائط الأعراض لا يمكن توهّمها متبدلة مع بقاء الهوية بعينها.

واعلم أنّه^(١٣) لا محمول غير اعتباري في الحقيقة حتى المشتقات من جهة معناها من حيث هي هي وإن كانت الصفات البسيطة تنقسم إلى قسمين.

(٤٣) قاعدة الذي يُقال في الأمور العامة - إنه إن^(١٤) وجب تخصُّصها ببعض الجزئيات ما كانت لغيرها وإن أمكن يحتاج إلى علّة تخصُّص - إنما يصح في طبائع لها وجود في الأعيان، أمّا الاعتباريات فلا، فإنّ العديدة من حيث هي لا صورة لها في الأعيان حتى يحتاج إلى مخصِّص، ولو ساغ هذا لأمكن أن يقال: تخصُّص الوجود بالواجب إن كان اقتضاء لمفهوم الوجود فلا يُوجد غيره، وإن أمكن^(١٥) فيحتاج إلى مخصِّص، وكذلك^(١٦) الوحدة نفسها، ولا يكفيهم أن يقولوا «إنها سلبية» كما يقولون، فإنه يُعتبر الاصطلاح عند توجّه الإشكال، فإنّ الواحد الذي هو

(١) الإضافات S: إضافات R.

(٢) أمور R: أمر S.

(٣) تبدلها R: تبدل S.

(٤) التعقّل R: - S.

(٥) لصفة R: بصفة S.

(٦) خارجة R: خارجية S.

(٧) يعتبره الذهن R: يعتبر الذهني S.

(٨) المميزة R: المميز S.

(٩) جوهر الشيء R: جوهر S.

(١٠) بحسبها R: تحتها S.

(١١) الاعتباريات R: الاعتباريات S.

(١٢) واحترزنا R: واحترز S.

(١٣) إنه R: إن S.

(١٤) إن R: - S.

(١٥) وإن أمكن S: وأمكن R.

(١٦) وكذلك S: وكذا R.

مبدأ العدد الذي اعترف بأنه وجودي يُقال على الباري إذا عُدَّ في الموجودات، فإنه واحدٌ من الأعداد الموجودة، وكذا ينفسخ قولهم «إن اقتضى وجوب الوجود التخصُّص بواحدٍ فلا واجب غيره، وإن أمكن احتاج إلى مخصِّصٍ» - فإنه اعتباري، ويتَّجه نحوه في نفس الوجود، بلى^(١) وفي مثل الهيولى والجسم يصحَّ هذه الطريقة: لأنَّ الطبيعة التي عرض لها العموم عينية^(٢) كلُّ ما لا يلزمها يحتاج إلى مخصِّص^(٣)، وكذلك نحو^(٤) الإنسان وغيره من الأنواع المحصَّلة عينا.

(٤٣) واعلم أنه لولا الاعتباريات وما حرَّزنا من أمر الكمال والنقص ما صحَّ إثبات واجب الوجود إذ كان لا بدَّ من مشاركة غيره معه في مفهوم وجود أو هوية أو شيئية أو ثبوت وعاد الكلام إلى استدعاء المخصِّص حصَّةً به^(٥) كما^(٦) كان في تخصيص الأجسام بالهيئات وغيرها. والذي يُدعى: أنَّ الوجوب إن كان نفس الوجود^(٧) فكلُّ موجود واجب، ثمَّ كيف يكون الشيثان^(٨) واحداً؟ وإن كان زائدا يُركَّب^(٩) من أنَّ الوجوب^(١٠) سلبي معناه أنه لا علَّة له - فاسدٌ، وما اندفع به الإشكال فإنه كيف يكون الوجوب - الذي تأكَّد الوجود - سلبياً والإمكان والامتناع وجودياً؟ أو كيف يجتمع الأقسام المتقابلة على العدمية؟ وهل كان سلبُ حاجةِ العلَّة وإيجابها فرغَ الوجوب والإمكان؟ وأمَّا أنه ما اندفع به الإشكال معاودةُ الخصم: إنَّ سلبَ العلَّة عنه إن كان لنفس الوجود ولازمَ الماهية لذاتها لا ينفك عن جزئيتها فكلُّ موجود يجب أن يكون مسلوب العلَّة، وإن كان لزايد يعود^(١١) الكلام إليه.

نكتة: من أقربِ الحدسيَّات في امتناع علِّيَّة جسم لجسم^(١٢) تحته ما قد وُجد أشرف الكواكب وأعظمها^(١٣) أصغرَ فلَكاً من كثير ممَّن فوقه، واعتبر بالشمس

-
- | | |
|--|--|
| (١) بلى R: بل S. | الوجوب S. |
| (٢) عينية R: على S. | (٨) الشيثان R: شيثان S. |
| (٣) يحتاج إلى مخصِّص S: يحوج إلى التخصيص R. | (٩) يركب R: فقد نزل S. |
| (٤) نحو R: نوع S. | (١٠) الوجوب S: الوجود R. |
| (٥) به R: له S. | (١١) يعود R: تعدد S. |
| (٦) كان R: - S. | (١٢) لجسم R: - S. |
| (٧) والذي.. نفس الوجود R: والذي أوجب به أن الوجود إن كان نفس | (١٣) أشرف الكواكب وأعظمها R: أعظم الكواكب وأشرفها S. |

والمريخ والمشتري وزحل^(١)، وستبصر^(٢) أيضًا^(٣) من لزوم تقدّم تعيّن وضع الجسم على ما يتعيّن وضعه به وهو ما تحته.

(٤٤) قاعدة ما قيل في إن^(٤) العرض ممتنع النقل إنّه كما أنّ^(٥) وجوب وجود^(٦) العام في مادة عامة فلا يستغني عنها فوجوب وجود الخاص بمادة خاصة فلا ينتقل^(٧). وقد أورد عليه^(٨) بعضهم أنه انفسخ بالهيولى لما كان وجوب وجودها <العام> بالصورة^(٩) العامة وما وجب^(١٠) وجودها الخاص^(١١) بصورة خاصة، وربما يفرق^(١٢) المحتج بأنّ الهيولى غير حادثة متعيّنة تخصّص الوجوب بواحد بل هي واجبة أبدًا بالعام المنتشر الأشخاص على سبيل البدل بخلاف السواد فإنّه تعيّن يخصّص أوّل حدوثه^(١٣) بالمحلّ. وإنما ينفسخ هذا بالنفس، فإنّ وجوبها^(١٤) العام بالبدن العام والخاص بالخاص، ثمّ استغنت، وبالعلل الزائلة إلى خلف هي علل ثبات الأشياء حادثة^(١٥). واعلم أنّ سوادًا لو فارق محلّه ففرض تجرّده مرة قبل تقسّم^(١٦) الجسم ومرة بعده، يلزم منه صيرورة شيئين^(١٧) واحدًا كما ذكرنا^(١٨) في الهيولى، ولا بدّ للانتقال من المفارقة.

(٤٥) واعلم أنّ الماهية والحقيقة من حيث مفهوميهما المطلقين اعتباريّتان^(١٩)، والماهية^(٢٠) قد يُعنى بها «ما به يكون الشيء هو ما هو»^(٢١) وبهذا المعنى يقولون^(٢٢)

- | | |
|------------------------------------|---|
| (١) وزحل R: وزحله S. | (١٣) يخصص أول حدوثه R: يخصصه أول حدوث S. |
| (٢) وستبصر R: واستبصر S. | (١٤) وجوبها R: وجودها S. |
| (٣) أيضًا R: - S. | (١٥) هي علل ثبات الأشياء حادثة R: هي علل الثبات لأشياء حادثة S. |
| (٤) في أن R: أن S. | (١٦) تقسم R: تقسيم S. |
| (٥) كما أن R: كما كان S. | (١٧) شيئين R: - S. |
| (٦) وجود R: وجوده S. | (١٨) ذكرنا S: ذكر R. |
| (٧) ينتقل R: ينفصل S. | (١٩) اعتباريّتان R: اعتباريات S. |
| (٨) عليه R: عليهم S. | (٢٠) والماهية R: - S. |
| (٩) بالصورة R: بالصور S. | (٢١) بها ما به يكون الشيء هو ما هو R: |
| (١٠) وما وجب R: وما كان S. | الشيء به هو ما هو S. |
| (١١) وجودها الخاص S: وجود خاصها R. | (٢٢) يقولون S: يقول R. |
| (١٢) وربما يفرق R: لا يفرق S. | |

للبارئ «ماهيته»^(١) هي نفس^(٢) الوجود، وقد تخصص^(٣) بما يزيد على الوجود^(٤) ممّا به الشيء هو ما هو، فتقتصر على أشياء الوجود من لواحقها، وبهذا الاعتبار يقولون^(٥): «الأول لا ماهية له أي أمر يعرض له الوجود»، والذات أيضًا من الاعتباريات^(٦)، وقد يُعنى به الماهية من حيث هي متشخصة عينًا، فلا يقال للذهني^(٨) «الذات» أصلًا بهذا الاعتبار وإن كان يقال له «ماهية» وقد يُذكر مرادفًا^(٩) للحقيقة أي إذا صار موجودًا، وإن^(١٠) كان في الذهن أيضًا^(١١) يقال له «حقيقة» و«ذات»^(١٢)، وكذا كون الشيء صورةً وطبيعةً، والصورة قد تقال على ما عرفت وعلى الماهية النوعية كيف اتفقت^(١٣) سواء كان عقلاً أو جسمًا أو هيئةً، وقد تقال على الهيئة كيف كانت، وفي هذه المباحث يُرجع إلى المطارحات.

(٤٦) فصل فالعلة^(١٤) قد تقال بلزائم ما يجب به الشيء، وهذه^(١٥) يدخل فيها^(١٦) أيضًا زوال المانع - أي إن لم يرتفع المانع^(١٧) أولًا لا يجب الشيء - ولو كان واجبًا بنفس وجود الفاعل الممنوع ما صح المنع كزوايا^(١٨) المثلث^(١٩)، فلمّا امتنع بالمانع فنسبته إلى الفاعل بعد ممكنة^(٢٠)، فيترجّع بالزوال، والعدمي لا يصح أن يكون سببًا^(٢١) فاعليًا - فإن^(٢٢) عدم المانع لا يفعل شيئًا بل لا بدّ من فاعل - إلا أنّه جزء العلة والعلية^(٢٣) اعتبارية، ولا تجد^(٢٤) الوجوب حاصلًا إلا بعد زوال المانع.

(١٤) فالعلة R: والعلة S.

(١٥) وهذه R: وهذا S.

(١٦) فيها R: - S.

(١٧) أي أن لم يرتفع المانع R: - S.

(١٨) كزوايا R: بزوايا S.

(١٩) المثلث S: الثلث R.

(٢٠) بعد ممكنة: بعد ممكن S، - R.

(٢١) سببًا R: شيئًا S.

(٢٢) فإن R: وإن S.

(٢٣) والعلية R: والعلة S.

(٢٤) تجد R: يوجد R: يتحد S.

(١) ماهيته R: ماهية S.

(٢) هي نفس R: هو نفس R.

(٣) تخصص S: يخصصون R.

(٤) على الوجود S: على R.

(٥) يقولون S: يقول R.

(٦) الاعتباريات R: الاعتباريات S.

(٧) وقد S: قد R.

(٨) للذهني R: للذهن S.

(٩) مرادفًا S: مراد R.

(١٠) وإن R: فإن S.

(١١) أيضًا S: - R.

(١٢) حقيقة وذات R: ذات وحقيقة S.

(١٣) اتفقت R: اتفق S.

- وقد يُعنى بها ما يمتنع بعدمه الشيء^(١)، وقُسم هذا^(٢) إلى فاعليّة وصوريّة ومادّيّة وغائيّة، والخشبُ بالنسبة إلى الباب علّةٌ عنصريّة^(٣) وبالنسبة إلى الصورة وحدها قابليّة، وحينئذٍ يصير الأقسام خمسةً إلاّ أنّهما يُجمعان^(٤) في اسمٍ واحدٍ كالمادّيّة^(٥).

وقالوا: الغاية قد تكون في نفس الفاعل كالفرح، وقد تكون في خارجٍ منه كالصورة في الكرسيّ، وقد تكون في ثالثٍ كالفاعل لرضاء زيد. - وهذا فيه تساهلٌ: فإنّ الصورة في الكرسيّ أو رضاء زيد يجوز^(٦) أن يكون نهاية الفعل ولكن لا يجوز أن يكون الغاية - التي هي بالذات - إلاّ ما في نفس الفاعل، فلا يطلب طالبُ الصورة أو رضاء زيد إلاّ لفرحٍ في نفسه^(٧) أو طلباً لكمالٍ ومصلحةٍ لنفسه^(٨)، فالتقسيم فاسدٌ.

ورسموا الاتّفاقيّ بأنّه غايةٌ عرضيّةٌ لا أمرٌ إراديّ أو طبيعيّ أو قسريّ، والقسريّ ينتهي إلى الطبيعيّ والإراديّ، فالإرادة والطبيعة تتقدّمان^(٩) على الاتّفاقيّ وما بالعرض يستدعى ما بالذات، والخارج إلى السوق لشريّ^(١٠) مُهمٌّ إذا وجد الغريم - مع أنه كان غافلاً عنه^(١١) في قصده - فشريّ^(١٢) مراده غايةٌ ذاتيّةٌ والظفرُ بالغريم غايةٌ اتّفاقيّةٌ، والسبب^(١٣) قد يتأذى إلى غايته الذاتيّة - كالحجر شجّ ثم هبط إلى الغاية - ويسمّى بالنسبة إلى الغاية^(١٤) الطبيعيّة سبباً ذاتيّاً وبالنسبة إلى الغاية العرضيّة سبباً اتّفاقيّاً، وإن اقتصر على الاتّفاقيّ يسمّى باطلاً، ولعلّه^(١٥) لا يسمّى باطلاً إذا كانت الاتّفاقيّة - كلّقاء الغريم - أهمّ بالنسبة^(١٦) إلى المطلوب الغائب، ولا مشاحة في الاصطلاحات.

- | | |
|---|---|
| (١) بها ما يمتنع بعدمه الشيء R: به ما يمكن بعدية S. | (٩) فالإرادة والطبيعة تتقدّمان R: فالإرادة والطبيعة متقدّمان S. |
| (٢) وقسم هذا R: وقد قسم S. | (١٠) إلى السوق لشريّ R: إلى شوق لشوق S. |
| (٣) علّة عنصريّة R: علته العنصريّة S. | (١١) عنه S: - R. |
| (٤) يجمعان R: يجمعان S. | (١٢) فشريّ R: فشريّ S. |
| (٥) كالمادّيّة R: - S. | (١٣) والسبب R: والسلب S. |
| (٦) يجوز R: وقد يجوز S. | (١٤) ويسمى بالنسبة إلى الغاية R: - S. |
| (٧) لفرح في نفسه R: لفرح نفسه S. | (١٥) ولعله R: والعلّة S. |
| (٨) لنفسه R: في نفسه S. | (١٦) بالنسبة R: إلاّ بالنسبة S. |

ومبدأ الحركة إن كان شوقاً تخيلياً وحده^(١) فهو الجزاف كالعبث باللحية، ولا يخلو أيضاً عن تخيلٍ راحةٍ أو زوال^(٢) حالةٍ مملولةٍ وإن لم يبق في الذكر، وإن كان الشوق التخيليّ مع طبيعةٍ أو مزاجٍ - مثل التنفّس^(٣) أو حركة المريض - يسمّونه قصداً ضرورياً، وقسموا الضروريّ الذي هو أحد^(٤) الغايات إلى ثلاثة أقسام: إمّا أمر ضروريّ في نفس تحصيل الغاية كالصلابة للحديد ليتّم القطع، أو أمرٌ لازمٌ تحصيل الغاية وإن لم يكن له مدخلٌ في الأثر كالدكنة^(٥) له، أو أمر لازم الغاية كحبّ الولد.

والاتفاق إذا^(٦) غني به ما يقع دون مرجّح فهو محال، وأمّا أفلاطون ومن قبله فكثيراً ما^(٧) يعنون به ما يلحق الماهيّة لا من ذاتها بل لأسبابٍ سماويةٍ غائيةٍ، وهو كثيراً ما^(٨) يُستعمل في العلوم، والأكثرية كان يجب لولا المانع وليس باتفاقيّ. ومن^(٩) الموجودات ما فاعله هو علته ومنها ما الفاعل جزء العلة < له >، ويجوز اختلاف آثار عن واحدٍ إذا اختلفت القوابل^(١٠) كالشمس في الثوب المقصور ووجه القصار، ويجوز اختلاف آثار في قابلٍ واحدٍ إذا اختلفت الأسباب الفاعليّة كشيء يتسخّن من النار ويتبرّد من الماء، والحادث يحتاج إلى مادّة فإنّ الفاعل إذا لم يتغيّر يكون لتغيّر القوابل، وفي النفس الحاجة لهذه الجهة وفي الأعراض لجهةٍ أخرى مع هذه وهي حاجتها في قوامها إلى المادّة.

ومن أنكر كونَ شيءٍ^(١١) مطلقٍ متعدّدٍ العلل يكذّبه الزوجيّة بمعناها فإنّها^(١٢) لازمةٌ مختلفاتٍ لا بناءً على جامع، ومن أنكر كونَ العلة مركّبةً - فإنّ الحكم الوجدانيّ^(١٣) إن لم يكن فيه لأحدهما أثرٌ فالعلة أحدهما، وإن كان له أثرٌ فانقسم الحكم - أخطأ، فإنه ليس^(١٤) لجزءِ العلة أثر لا كلّ الحكم ولا جزءه بل للمجموع

(٨) كثيراً ما R: كثير ما S.

(٩) ومن R: وفي S.

(١٠) اختلفت القوابل R: اختلف القابل S.

(١١) شيء R: S -.

(١٢) بمعناها فإنّها R: معناها فإنه S.

(١٣) الوجداني R: الواحد S.

(١٤) ليس R: S -.

(١) وحده R: S -.

(٢) أو زوال S: زوال R.

(٣) التنفّس R: تنفّس S.

(٤) أحد R: إحدى S.

(٥) كالدكنة R: كالكربة S.

(٦) إذا R: إن S.

(٧) فكثيراً ما R: كثير ما S.

أثر واحد هو نفس الحكم، والجزء له مدخل في مجموع العلّة وليس له مدخل في الأثر.

(٤٧) واعلم أنّ العلّة تتقدم بالذات كالشمس على الشعاع، وأمّا حركة الإصبع والخاتم: فإنّ مِيل الإصبع متقدّم^(١) على ميل الخاتم، ولكن حركة الخاتم متقدّمة على حركة الإصبع - فإنّ الخاتم ما لم يَجْرَح على^(٢) حَيْزِها لا يمكن نقل الإصبع إلى حَيْزِها ولا بدّ من العبور^(٣) على حَيْزِ الخاتم من جميع الجهات فإنّها محيطة - أو تكون معها. - والذين^(٤) أوجبوا سبقَ العدم في الفعل: إن كان بناءً على اصطلاح فلا مضايقة، وإن كان لحاجة الوجوب بالغير إلى سبق العدم: فإنّما أن يكون الواجب تخلّله بين الممكن وحصولٍ مرجّحه - وهو باطل بعِلل^(٥) سلّم هو أيضًا عدم التخلّل فيها وبالكسر والانكسار - وإن أوجب تقدّم العدم^(٦) على المرجّح فليسمّ^(٧) المسألة «حدّث الباري».

سؤال المرجّح إذا لم يُحدّث ما أعطى شيئاً؟

جواب زمانياً: فمسلّم، ما رجّح: ممنوع.

سؤال لنا أن نقول «وجد فدام» دون العكس، فالدوام ويستدعي سبق الوجود وهو حدوث.

جواب ينفسخ هذه^(٨) بوجود الباري ودوامه^(٩)، والدوام اعتباري معلّل بالوجود - أي يتقوم^(١٠) به في مفهومه - والتقدّم بالطبع لا بالزمان.

(٤٨) قاعدة والعلّة يجب تقدّمها، ومن الشروط شرط مركّب يجب تقدّم وجوده وعدمه أيضًا، وهو مثل الحركة ونحوها من الشرايط السلوكية، فإنّها تُنافي الوصول وهي شروط وموانع، فالموصّل والمحضّل بها علّة - كالمحرك علّة^(١١) - مع عدمها بعد استكمال وجودها، فمثل هذا الشرط المركّب لا يجتمع مع الشيء

(١) متقدم R: يتقدم S.

(٢) يجرّج على: يخرج على S: يخرج عن R.

(٣) من العبور R: - S.

(٤) والذين R: والذي S.

(٥) يعلل R: - S.

(٦) العدم R: العلّة S.

(٧) فليسم S: فليسمى R.

(٨) هذه R: - S.

(٩) ودوامه R: بدوامه S.

(١٠) يتقوم R: يتقدم S.

(١١) علّة كالمحرك علّة S: كالمحرك علّة R.

لأن وجوده وعدمه كلاهما مطلوب مع الشيء. - الحركة يجوز أن تكون علّة لحركة في غير محلّها كحركتي الماء والريح، وقد تكون علّة لحركتها^(١) في موضوع^(٢) نفسها كخطوتك الأولى^(٣) للثانية^(٤)، ولكنها جزء العلّة المركبة^(٥) انضم إلى الفاعل وإرادته الثابتة ونحوها، والحركة السماوية فيها الاعتباران^(٦) جميعاً.

سؤال قيل: إن جهة الفعل^(٧) غير جهة القبول، وينفسخ هذا بكون الأربعة زوجاً وبزوايا المثلث وإمكان الممكنات لأنها اقتضت وقبلت.

جواب أمّا الزوجية فهي عبارة عن صحة^(٨) انقسام العدد بمتساويين، والعدد أنواعه بسيطة عقلية لا تنقسم أصلاً بل تُبطل ببطلان وحداتها^(٩)، فيرجع صحة القسمة إلى الموصوفات بها، فيتعدّد الاقتضاء والقبول، وأمّا الزوايا وإن كانت تتعلق بالأضلاع فقابلها السطح، وأمّا الإمكان وغيره من الاعتبارات فلا تنسب إلى قابل وحال الزوجية أيضاً كذا.

(٤٩) واعلم أنّ قولهم «لو كان»^(١٠) الإرادة والطبع داخلاً في مفهوم الفعل إذا صرح تقييد الفعل بأحدهما لناقض^(١١) أو تكرّر ما أورد برهاناً على الغرض، فإنّ اطلاعات العرف لا يعتمد عليها في الحقائق، فكثيراً ما يُقال «لوّن هو سواد» ولا يستقبحون، وكذا^(١٢) قولهم «صهيل الفرس» - والصهيل^(١٣) نفسه صوت الفرس - يستحسنونه مع تكرار، فما ذكروه^(١٤) إلجاء^(١٥) للخصم^(١٦) إلى أن يعترف بالتجوّز، فيفوته باعترافه الاعتضاد^(١٧) به ويرجع إلى التحقيق.

(٥٠) واعلم أنّ إثبات الإرادة لا ينافي الدوام والتقدّم^(١٨) بالذات إذ حالها

-
- | | |
|--|---|
| (١) لحركتها: أي لتحصيل حركة أخرى من نوعها. | (٩) يبطلان وحداتها R: يبطلانه وحدتها S. |
| (٢) موضوع: موضع Rs. | (١٠) كان R: كانت S. |
| (٣) كخطوتك الأولى R: لخطواتك الأولى S. | (١١) لناقض Rt: الناقص S. |
| (٤) للثانية R: الثابتة S. | (١٢) وكذا R: فكذا S. |
| (٥) المركبة R: المركب S. | (١٣) والصهيل R: وصهيل S. |
| (٦) الاعتباران S: اعتباران R. | (١٤) فما ذكروه R: مما ذكره S. |
| (٧) الفعل R: الفاعل S. | (١٥) إلجاء R: - S. |
| (٨) صحة S: - R. | (١٦) للخصم R: الخصم S. |
| | (١٧) الاعتضاد به R: الاعتضادية S. |
| | (١٨) الدوام والتقدم R: التقدم S. |

كحال غيرها من الشرايط، والخصم يُعجز المنازعَ عن تعيين محلّ النزاع: فإنّ الحدوث مُسلّمٌ بمعنى سبقِ العدم، وسبقُ العدم بالزمان لا يمكنه أن يدّعيه^(١) إذ لا زمان قبل العالم، والذاتيّ مُسلّمٌ من السبق، والدوام والقِدَم في العُرْف^(٢) يُعنى به^(٣) تطاول الزمان وذلك ليس^(٤) محلّ النزاع، ومعنى^(٥) سلبِ سبقِ العدم الذاتيّ ممتنعٌ على العالم لأنّه مسبوق به، فلا يصحّ على غير الباري، وكذا الأزليات^(٦) فإنّها اصطلاحية.

سؤال المُثَبِّت^(٧) للنهائية على المعدوم مُجَوِّدٌ لأنّه في معنَى النفي وهو صحيح عن المعدوم، والذي يسلب النهاية مُبْطِلٌ لأنّه إيجابٌ في المعنى؟

جواب لا! بل^(٨) إيجابِ النهاية - وإن كانت هي^(٩) عدميّة - لا يخرج عن الإيجابية، فلا يصحّ على المعدوم، وسلبِ النهاية وإن كان عمّا يصحّ في جنسه ذلك وجوديّاً^(١٠) إلّا أنّه عن المعدوم نفْيُ صورةٍ ومعنَى - كما عُرِفَ في السالب المعدول - فصَحّ^(١١)، والعالم والحوادث كلّها متناهية باتفاق العقلاء لتناهيها إلى أوّل^(١٢) هو الأوّل.

سؤال مع كلّ حركة يُفرض حصاةٌ يقدّر بقاؤها، فيجتمع آحاد^(١٣) لا تنهاهى؟

جواب وجود الآحاد ممكن والاجتماع^(١٤) ممتنعٌ على هذا الوجه، فامتنع^(١٥) البقاء على الوجه المذكور لتأديهِ إلى المحال، ولا يلزم من إمكان آحاد^(١٦) إمكانُ مجموع، وهذا محالٌ لزم من نفس الفرض وهو بناء على الممتنع^(١٧) وتصحيح للممتنع ليمتنع ما يصحّ^(١٨).

- | | |
|----------------------------|--|
| (١) يدعيه S: يدعى R. | (١١) فصَح R: فيصح S. |
| (٢) في العرف S: - R. | (١٢) إلى أوّل R: إلى الأوّل S. |
| (٣) يعني به R: معنى S. | (١٣) آحاد: أبعاد R: الآحاد S. |
| (٤) ليس R: - S. | (١٤) والاجتماع R: في الاجتماع S. |
| (٥) ومعنى R: وبمعنى S. | (١٥) على هذا الوجه فامتنع R: - S. |
| (٦) الأزليات R: الأزلية S. | (١٦) إمكان آحاد R: ؛ S. |
| (٧) المثبت R: المثلث S. | (١٧) على الممتنع R: على ممتنع S. |
| (٨) لا بل S: بل R. | (١٨) للممتنع ليمتنع ما يصح R: الممتنع ليمتنع لا يصح S. |
| (٩) كانت هي R: كانت S. | |
| (١٠) وجوديّاً R: وجودي S. | |

سؤال يلزم توقّف الشيء على عديم النهاية وهو ممتنع؟
جواب إذا كان^(١) عديم النهاية لم يحصل بعدُ يمتنع^(٢) ما يتوقّف عليه إذ لا آخر له، ولو وقع بعده شيء تنهى إلى طرفين: أحدهما ما وقع بعده والثاني مبدؤه الذي هو أن فرضك، وأما أنه لا يقع إلا بعد أمور لا محدودة سبقت فنفس محلّ النزاع > هذا < .

سؤال النفوس^(٣) الناطقة زوج أو فرد؟
جواب العدد اعتباري، ما عددت منها لا يخرج منهما، وهي في نفسها ليست بزوجة ولا فرد^(٤).

(٥١) قاعدة إذا علمت أنّ البر لا يحصل منه الشعير مثلاً - وكذا حال أنواع أخرى^(٥) - فالدايم للأنواع ليس باتفاقي معللاً^(٦) بالحركات إذ المعلل بالحركات^(٧) حادث > حدوثاً < زمانياً^(٨) - أي من الأمور الدفعية - والحركة لا تتقدّم على غير الحركة بالذات لأنّ الدفعي - لما أُشترط بمقدار منها - يحصل بعدها أو بعد جزء منها^(٩)، فيسبقه^(١٠) الحركة فهو حادث > حدوثاً < زمانياً^(١١)، وإلا فليس مشروطاً بالحركة.

سؤال يُشترط بأول جزء منها؟
جواب فكلاهما^(١٢) حادثان زماناً على أنّ الحركة لا جزء أول لها لعدم نهاية القسمة فيها، أفهم هذا! وكلّ ما يجب بالحركات^(١٣) سيبتل لعود الأمور^(١٤) إلى شبيه ما كانت لما بُرهن عليه في التلويحات، فالأمور الدائمة ولوازم الكليات الطبيعية متقدمة^(١٥) على الاتفاقات معللة بماهيات^(١٦) ثابتة، وإذ^(١٧) لا أشرف من

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| (١) كان R : كلى S. | (١٠) فيسبقه R : - S. |
| (٢) يمتنع R : يمنع S. | (١١) زمانياً R : زماناً S. |
| (٣) النفوس S : النفس R. | (١٢) فكلاهما R : وكلاهما S. |
| (٤) ولا فرد R : أو فرد S. | (١٣) بالحركات R : الحركة S. |
| (٥) أخرى R : آخر S. | (١٤) الأمور R : الأمر S. |
| (٦) معللاً R : معدلاً S. | (١٥) متقدمة R : متقدم S. |
| (٧) إذ المعلل بالحركات R : - S. | (١٦) بماهيات R : - S. |
| (٨) زمانياً R : زماناً S. | (١٧) وإذ S : إذ R. |
| (٩) جزء منها R : جرميها S. | |

الواجب فلا أشرف من اقتضايه سواءً كان^(١) بغير واسطة أو بواسطة كل في مرتبته، ويجب منه لا عليه رعاية ما هو أصلح لمُبْدَعَاتِهِ إذ لا^(٢) يُتَوَهَّمُ أشرف ممَّا يقتضيه وممَّا ينتهي إليه سلسلة اقتضايه، والكلِّيَّات لا مانع لها عن حصول الأشراف لها بخلاف الجزئيَّات، فإنَّها تحت مصابَّات الحركات، والذي «علَّته الكاملة» هو الفاعل^(٣) إن تقاعد عن كماله الممكن فيلنقص في علَّته، ومن أنكر اللزوم في أشياء بناءً على إثبات الإرادة يُعجزه حال أولي عاهات أمكن السلامة^(٤) على ماهياتها^(٥).

سؤال الابتلاء للمثوبة؟

جواب < فَلَيمَ > كان يُجمَع بين المثوبة والسلامة < لغيرها > ؟

سؤال لزوم من الإرادة^(٦)؟

جواب لزوم للزوم أو عاد^(٧) الكلام؟

سؤال هل أمكن الوجود أتم ممَّا هو عليه؟ وهل يقدر على أتم منه؟

جواب أتم منه محالٌّ، والمحال غير مقدور، وما لا قدرة^(٨) عليه لا عجز عنه، ولَمَّا تبيَّن^(٩) أنَّ امتناع نَظْمِ^(١٠) التراص في المستديرات وإمكانه^(١١) في المسدسات لذواتها لا لخارجي فلا تَعَجَّب من نظام أشياء^(١٢).

(٥٢) قاعدة الحجج المذكورة على وجود العقل في الكتب ستّة: اختلاف حركات سماويّة، وطريقة ذُكرت تبثني على نهاية قواها، وسلسلة مبتنية على أنَّ الواحد لا يجب به غير واحد، والإمكان الأشرف، وحاجة كثرة النفوس إلى واسطة، وحال افتقار خروجها من القوة إلى الفعل إلى جوهر عقلي يُخرجها منها إليه.

واعلم أنَّ الإدراك الزمانيّ مختلف^(١٣) لامتناع صدق «سيكون» و«كان»

(١) كان S : R -

(٢) إذ لا S : لا دلا (؟) R -

(٣) هو الفاعل S : R -

(٤) السلامة S : بالسلامة R -

(٥) ماهياتها R : ماهيتها S -

(٦) جواب ... كان يجمع ... من الإرادة

(٧) للزوم أو عاد R : للزوم أو إعادة S -

(٨) قدرة R : قدر S -

(٩) تبيين : تبين R : ثبت S -

(١٠) نظم Rt : نصم R - S -

(١١) وإمكانه R : وإمكان S -

(١٢) نظام أشياء R : نظام يلزمه أشياء S -

(١٣) مختلف R : يختلف S -

< معًا > ، فوجب تعاقب الإدراكين صدقًا ولزم التغير.

سؤال لم يختلف إلا الإضافات^(١)؟

جواب إذا أدرك أن (ج)^(٢) «سيكون» فهو منفي فلا إضافة^(٣) إليه - فلزمت

الصورة - ووجب^(٤) التغير إلا على ما بيننا نحن في الكتب.

(٥٣) فصل من^(٥) البراهين على وجود الواجب وجوده^(٦) : حاجة الهوليات

إلى ما يتميز به^(٧) ، ولو وجب بها لتشابه وليس فليس . والثاني ما برهنا عليه سيما في هذا الكتاب خاصة : إن حركة السماء ليست طبيعية ، فلها محرك^(٨) غير الجسم وغير صورة تنطبع فيه ، فإن كان الواجب فهو المراد وإلا ينتهي إليه .

(٥٤) طريقة أخرى من خواص هذا الكتاب : وهي أن^(٩) حركة ممّا عندنا - كما

لسهم^(١٠) أو دوامة^(١١) - لا شك في نقصان ميلها شيئًا فشيئًا ويحسن في الدوامة وغيرها ، وليس أن الميل متراكم يبطل منه شيء ويبقى منه^(١٢) شيء ، فقد^(١٣) علمت في فصل الشدة والضعف بطلان هذا ، وإذا انتقص^(١٤) بطل التام وحدث الناقص ، فله مرجح ، وليس المرجح طبيعة السهم مثلاً فإنها منافية ، ولا الميل^(١٥) الأول فإنه لا يبقى عند وجود الثاني ولا يوجب^(١٦) مع نفسه فإنه يلزم في الثاني والثالث وغيرهما كذا فيجتمع ميول دفعات وتبطل معًا وهو محال ، ثم يجب أن يشتد لا أن يضعف المتضاعف ، وليس^(١٧) مرجح الميول المتعاقبة الفاعل فإنه انقطع تصرفه عنها ولو أراد بعد^(١٨) الانفصال أن لا يحصل^(١٩) المتفاوت^(٢٠) في السهم لا

(١) الإضافات : S : الإضافة R .

(١١) دوامة : R : دامه S .

(٢) ج : R : جيم S .

(١٢) ويبقى منه : S : ويبقى R .

(٣) إضافة : R : إضافات S .

(١٣) فقد : R : وقد S .

(٤) ووجب : R : وجب S .

(١٤) وإذا انتقص : R : فإذا نقص S .

(٥) من : R : - S .

(١٥) ولا الميل : R : ولا ميل S .

(٦) وجود الواجب وجوده : R : وجود واجب

(١٦) يوجب : R : يوجب S .

الوجود S .

(١٧) أن يشتد ... وليس : R : أن يشد لأن

(٧) به : R : - S .

تضاعف التضاعف فليس S .

(٨) فلها محرك : S : فلا محرك R .

(١٨) بعد : R : هذا S .

(٩) وهي أن : S : - R .

(١٩) أن لا يحصل : S : لا يحصل .

(١٠) كما لسهم : R : كالسهم S .

(٢٠) المتفاوت : R : المتفاوتات S .

يطاوعه، فهو في هذا كله من المتفاوتات محتاج إلى مرجح خارج وهو^(١) المحرك لما يظن الإنسان أنه محركه، وليس محركه الهواء فإنه قاسر له بالخرق والتفريق ولا غيره من الأجسام وإلا ما انقطع حيث انقطع بضعف الميل، فتعين المجرد: إن كان الواجب فهو المراد، وإن كان ممكناً فينتهي^(٢) إلى الواجب بذاته. انظر^(٣) إلى هذه «العرشية»: ما أقر بها وتنظم من الحركات الباطنة الحيوانية ونحوها - على ما سيأتي - نحو هذا.

(٥٥) والنفس ذلت^(٤) لقيام البرهان على حدوثها، وامتناع التناسخ لامتناع انطباق أعداد الإنسان والحيوانات على مراتبها والنبات، ولسنا نرجع إلى استعداد الفيض فإن الواجب مطلوب ههنا فيكون مصادرة، والمرجح لا يكون جسماً إذ لا^(٥) يوجد الشيء بذاته أشرف منه، فتعين^(٦) المجرد عن المواد والجهات: إن وجب^(٧) فهو، وإلا فينتهي^(٨) إليه.

(٥٦) ثم إذا عُرف أن النفس لا تتركب بل ماهيتها بسيطة ذراطة فيجب أن يكون فاعلها مدرّكاً وهو أبسط^(٩) وأفضل حتى ينتهي إلى أقصى^(١٠) أسبابها، فيكون ذلك لا ثاني له: فإنهما^(١١) - على تقدير الأنوثة - يلزمهما^(١٢) الاشتراك في الماهية المدركة، وليست^(١٣) هي اعتبارية لأنها^(١٤) ماهية النفس وهي غير اعتبارية، ولا يدرك^(١٥) المدرك لذاته بأمر خارج فإنه باطل، فتعين أن تكون هي نفس الحياة كما^(١٦) ذكرنا في النفس. ولا يتمايزان بلواحق: فإنها إن كانت معلولة ما به الاشتراك فتتفق فيهما فلا يحصل التمييز، وإن كان كل منهما^(١٧) يؤثر في الآخر فلا^(١٨) يفيد شيء شيئاً شيئاً^(١٩) ما لا يمتاز الفاعل عن المنفعل، فيجب أن يمتاز

(١) (١١) فإنهما R: فإنه S.

(٢) (١٢) يلزمهما R: يلزمها S.

(٣) (١٣) وليست R: وليس S.

(٤) (١٤) لأنها R: فإنها S.

(٥) (١٥) ولا يدرك R: ولا يكون S.

(٦) (١٦) كما R: وكما S.

(٧) (١٧) منهما R: منها S.

(٨) (١٨) فلا R: ولا S.

(٩) (١٩) شيئاً شيئاً S: شيئاً R.

(١) وهو S: هو R.

(٢) فينتهي S: - R.

(٣) انظر S: نظر R.

(٤) ذلت R: أيضاً ذلت S.

(٥) إذ لا RtS: إلا R.

(٦) فتعين R: فتعين S.

(٧) وجب S: أوجب R.

(٨) فينتهي S: ينتهي R.

(٩) أبسط R: بسط S.

(١٠) أقصى R: أفضل S.

قبل أن يمتاز^(١) وهو محال، أو يميزهما ويؤثر فيهما خارج هو الواجب. - وبرهان الاشتراك والافتراق إنما يُذكر بعد أمر النفس والإدراك لثلاثي يقول الخصم «إنهما»^(٢) لا يشتركان في شيء عيني بل اشتراكهما في أمر اعتباري كما اشترك فيه الواجب والممكن» وهذا^(٣) الاشتراك ضروري حتى إن امتنع عن إطلاق الوجود على الأول يلزم^(٤) اعتبار ذي مفهوم فيه كالشيئية والثبات^(٥) أو الهوية - وإلا لا يفهم منه شيء ويكون مفهوم^(٦) لا شيء وهو محال - وكل ما اعتُبر مما يفهم يلزم فيه^(٧) اشتراك ضروري^(٨)، ولا برهان على وحدة الواجب غير هذا وما بُني^(٩) من الحجّة على وحدة العالم والشمس. - وأمّا أنه نفس الوجود فلا يتأتى تصحيحه لأنّه اعتباري، ومفهوم الحياة غير^(١٠) مفهوم الوجود. وسلب المادّة لا صورة له في الأعيان، ثم المادّة مسلوب عنها المادّة وليست حيّة ولا دراكّة، فلا بدّ وأن يكون جوهر المدرك الحيّة فإنّ ما وراءه^(١١) يمكن أن يغفل عنه مع إدراك الأنائيّة^(١٢).

سؤال أما قلتم إنّ نفس الوجود البحث؟

جواب إنما أردنا^(١٣) «الموجود عند نفسه» وهو^(١٤) «الحيّ» إذ ذلك^(١٥) من خاصيّة الحيّ: فإنّ غير الحيّ لا يوجد عنده شيء^(١٦) سواء كان نفسه أو غيره، ولولا^(١٧) الحيّ ما تحقّق مفهوم «الوجود نفسه»، أمّا أن يكون الوجود ماهيّة^(١٨) عينيّة: فلا ولما فهمت^(١٩) ما عين ماهيّة^(٢٠) الوجود وشككت في أنّه: هل له تحقّق عينًا ووجود؟ فيكون له وجود زائد ويتسلسل، وليس إذا علم أنّ شيئًا واجب الوجود علم بنفس هذا أنّه نفس^(٢١) الوجود.

(الحي).

(١٢) الأنائيّة: S: الأنائيّة R.

(١٣) أردنا R: أردنا S.

(١٤) وهو R: وهي S.

(١٥) ذلك R: ذلك S.

(١٦) شيء S: R.

(١٧) ولولا R: ولا S.

(١٨) ماهيّة S: ماهيّة R.

(١٩) فهمت R: فهم S.

(٢٠) ماهيّة R: ماهيّة S.

(٢١) أنه نفس R: S.

(١) قبل أن يمتاز R: S.

(٢) أنهما R: أنها S.

(٣) وهذا R: هذا S.

(٤) يلزم R: لزّم S.

(٥) والثبات S: أو الهيئات R.

(٦) مفهوم R: مفهومه S.

(٧) فيه R: R.

(٨) ضروري S: ضرورة R.

(٩) بني R: تبين S.

(١٠) غير R: وغير S.

(١١) ما وراءه S: وراءه R، (أي ما وراء

سؤال أليس إذا كان مفهومه غير الوجود يقع تحت مقولة الجوهر؟

جواب الجوهرية هي كمالية قوام الماهية وهي اعتبارية ولا^(١) يُخلُّ الشركة في نحوها بالوحدة إذ هي ضرورية على كل حال، وكما أن سلب الجمادية عن الحيوان^(٢) لازم حيوانيته^(٣) لا نفس مفهومه فكذلك سلب المادة لازم الحي المدرك لذاته وهو ظاهر لنفسه وهو النورية المجردة القدسية ويلزمها سلب القيام بغيرها، فإن نورية الأجسام وجودها لغيرها فليس ظهورها لنفسها بل هي نفس ظهور غيرها، والنور الجرمي^(٤) مثال للنور القائم^(٥) أي ظل له كما أن^(٦) الحياة الهيكلية^(٧) أثر الحياة القائمة وظلها، والحي القائم هو النور القائم والحياة هي نفس النورية المجردة، فرجع ماهية المفارق إلى النور المجرد، وما صحَّ تعلُّق نفسٍ إلا بجسم فيه نورية وهو الروح^(٨)، وإذا تكدر وأظلم^(٩) يولد منه الماليخوليا وغيره، وإذا بطل بالكلية^(١٠) انقطع سلطان النفس، وأظهر الأجرام يلزم أن يكون أشرفها وهو هورخش^(١١) الشديد الملك^(١٢) قاهر الغسق^(١٣) وبعده^(١٤) السيد هو مرزبان أسفهر^(١٥) وكذا السادات، أفهم هذه «العرشيات» وإلا لا تفهم رموز كتابنا التلوينات.

(٥٧) وطريقة التلوينات^(١٦) في الوحدة الواجبة من أن الثاني أو ما يزيد على الواقع إن أمكن لماهية فالواقع ممكن، أو امتنع لماهية فيمتنع وهو ممتنع أو امتنع لوقوع هذا أو لشيء كذا فيكون ممكناً في نفسه فيمكن هذا، فيجب أن يكون ماهية الواجب ما لا يتصور لها ثانٍ وهو الحياة الأبسط المحض إذ لا يفيد الكمال القاصر

- | | |
|------------------------------------|---|
| (١) ولا R : لا S. | (١٠) بالكلية R : S. |
| (٢) عن الحيوان R : عن الحيوانية S. | (١١) هورخش R : الرخش S. |
| (٣) حيوانيته R : حيوانية S. | (١٢) الشديد الملك S : شديد الملك R. |
| (٤) الجرمي R : الجزئي S. | (١٣) الغسق R : الفسق S. |
| (٥) القائم R : العام S. | (١٤) وبعده S : وبعد R. |
| (٦) كما أن R : كمال S. | (١٥) هو مرزبان اسفهر S : هرزان اسفهر R. |
| (٧) الهيكلية R : الهيكلية S. | (١٦) وطريقة التلوينات R : S، راجع ههنا. |
| (٨) الروح R : الزوج S. | كتاب التلوينات ص ٣٤ - ٣٥ الفصل |
| (٩) تكدر وأظلم R : تكرر ولظلم S. | ٢٥ |

عنه، فواهب الحياة حيٌّ وكلُّ ما يُفرض له ثانيًا فهو هو لأنّه إن امتاز بضعف^(١) أو تركّب فهو معلول، وإن تجرّد فيمتنع التعدّد^(٢).

الطريقة الأخرى^(٣) المبنية على المقولات جدليّة من أنّه لو صحّ الحصر المذكور فكان^(٤) للجنسيّة^(٥) معنًى يُعتبر في نحو هذا: وما من مقولة إلاّ وشوهد من جزئياتها حادثٌ أو ممكنٌ، فتعيّن إمكانُ الجنس، إذ لو وجب الجنس ما صار ممكنًا بسبب الفصل إذ الواجب^(٦) بذاته لا يمكن بخارج، فإذا أمكن فما كان واجبًا، وكلّ ما يقع تحت الجنس الممكن يمكن^(٧) لأنّ الواجب على طبيعة جنسيّة^(٨) لماهيّتها يجب لأنواعها، وإنما كانت تصحّ هذه إذا لم يكن^(٩) الأجناس اعتباريّة. - واعلم أنّه يكفي في بيان امتناع انعدام الباري أنّه واجب الوجود وكلّ واجب بذاته^(١٠) ممتنع العدم.

(٥٨) واعلم أنّ الجهة الفاعليّة غير القابليّة لأنّهما تعدّدا في موضوع^(١١) ولا يصيران^(١٢) شيئا واحداً ولا يصحّ^(١٣) أن يصير واحد^(١٤) لذاته في ذاته شيئين. - والأوّل لا يلحقه إضافاتٌ مختلفةٌ توجب حيثياتٍ فيه بل له إضافةٌ واحدةٌ هي المبدئية تصحّ جميع الإضافات كالرازيّة^(١٥) والمُصورّة ونحوها، وله سلبٌ يتبعه جميعُ السلوب كسلب الإمكان يدخل^(١٦) تحته سلب العرضيّة والجسميّة ونحوها كسلب الجماديّة عن الإنسان يدخل تحته سلب الحجريّة والمدريّة وإن كانت السلوب لا تُكثّر. وأظهر^(١٧) البراهين على وجود^(١٨) الأوّل ووحدته النفس والشمس وحركاتها وحركات العلويات - وبالجمله طريقة الحركات حسنة

- | | |
|--|-------------------------------|
| (١) بضعف R : بصعب S. | (١٠) بذاته R : لذاته S. |
| (٢) التعدد S : العدد R. | (١١) موضوع : موضع RS. |
| (٣) الطريقة الأخرى : راجع ههنا كتاب التلويحات ص ٣٩ الفصل ٢٩. | (١٢) يصيران R : يصير S. |
| (٤) فكان R : وكان S. | (١٣) ولا يصح أن R : S -. |
| (٥) للجنسية R : لجنسه S. | (١٤) واحد R : واحداً S. |
| (٦) إذ الواجب R : إذ لو وجب S. | (١٥) كالرازية R : كالرازية S. |
| (٧) يمكن R : ممكن S. | (١٦) يدخل R : ويدخل R. |
| (٨) جنسية R : جنسه S. | (١٧) وأظهر R : وأكثر S. |
| (٩) يكن S : يمكن R. | (١٨) على وجود R : على وجوب S. |

صحيحة^(١) - وحاجة الهيوليات إلى التخصيص ومفيد الصور، وما سوى^(٢) هذه^(٣) جدلية. والوجود الصِرْفُ يُورَدُ في كتبنا بمعنى «الموجود»^(٤) عند نفسه أي المدرك لذاته، وأما ما يورده^(٥) شيعة المشائين جدلي وإقناعي بل فيه خلل.

(٥٩) ولما تبين^(٦) لك^(٧) أن حركة السماء ليست طبيعية ولا قسرية - وإلا ما كان لكل فلك حركة بالعرض وأخرى له^(٨) بالذات^(٩) إذ القسري لا تمكّن من حركة أخرى ولا شهوة ولا غضب لها^(١٠) فلا^(١١) شاغل لها - وأنت قد جرّبت البارقة الإلهية إن كنت من الحكمة في شيء - فإن من^(١٢) لم يشاهد المشاهد العلوية والأنوار الحقيقية لا يعدّ من الفضلاء ولا يتيقّن^(١٣) له السعادة العلوية وإن حفظ صور الدواوين^(١٤) (؟) كلّها وسيغلب^(١٥) به الشكوك - فإذا جرّبتها: فاعلم أنّها لا مانع لها^(١٦) عن تلك الأنوار، وإذ لا شاغل < لها > فهي دائمة لها، فلا تلتفت هي إلى غيرها، ووجهه الله^(١٧) العليا هورخش الملك قاهر الغسق الآية الكبرى^(١٨) والمثال^(١٩) الأعلى أعزّ ما ظهر: ثم ظهر ويطن واستخفى بنفس الظهور، فطوبى لمن صعد إليه ولم ينزل إلا لضرورة الحاجة^(٢٠)! هو القاعد على الأرض الصاعد إلى السماء^(٢١). - واعلم أنّ النفس باقية إذ لو أمكن بطلانها لبطلت^(٢٢) عند التحلل الأول.

(٦٠) واعلم أنّ في الحيوان^(٢٣) والنبات مثل النمو والتغذي لا يكون مبدؤه أمرًا

- | | |
|-------------------------------------|--|
| (١) حسنة صحيحة R: صحيحة حسية S. | (١٤) الدواوين RS: لعله الدواوير أو الدواوين. |
| (٢) وما سوى R: وأما ما سوى S. | (١٥) وسيغلب به R: وسلفت بها S. |
| (٣) هذه R: هذا S. | (١٦) لها R: - S. |
| (٤) بمعنى الموجود R: معنى الوجود S. | (١٧) الله R: إليه S. |
| (٥) يورده R: يورد S. | (١٨) الآية الكبرى R: آية الله الكبرى S. |
| (٦) تبين R: بين R. | (١٩) والمثال: والمثل RS. |
| (٧) لك R: كل S. | (٢٠) لضرورة الحاجة R: بالضرورة لحاجة S. |
| (٨) له S: - R. | (٢١) إلى السماء R: في السماء S. |
| (٩) بالذات R: - S. | (٢٢) لبطلت R: بطلت S. |
| (١٠) لها: أي لنفس الأفلak. | (٢٣) في الحيوان R: في هذه الحيوان S. |
| (١١) فلا R: ولا S. | |
| (١٢) فإن من R: فإن S. | |
| (١٣) يتيقن R: يلتقن S. | |

منطبعاً^(١)، فإنَّ الأجزاء في التحلّل والتبدّل بالتغذي، فإذا فُرِضت القوة في جزءٍ بطل ما فيه^(٢) منها ويُدَد^(٣) الباقي بتحلّل الوارد ولا يسلم شيءٌ عن التبدّل، فهي أبداً في السيلان، والحافظ للمزاج المستبقى للبدل لا يجوز أن يكون الذي فات - فلا يؤثر شيء بعد عديمه - ولا ما^(٤) سيحدث - إذ لا يُحدثُ البدلُ فرعَ البدل -، وليست هذه الأفاعيل فينا لنفوسنا: فإنَّ ماهياتها وحدانيّة لم تتركب من مدرِك وطبيعة غير إدراكيّة، ونحن في الحقيقة هي، وليس عندنا خبر عنها^(٥) وكيفية حالها إلا بضرب من الاستدلال، وهذه الأفاعيل - أي نحو التغذية والنمو - منظومة ومختلفة^(٦) في^(٧) جهات على نظام واحد، والطبيعيُّ الغيرُ الإدراكيُّ^(٨) لا يختلف اقتضاؤه ولا يمكن على هذا^(٩) النظام، فإذا^(١٠) الفاعلُ غيرُنا وغيرُ قوانا بل ما في^(١١) أبداننا مُيُولُ^(١٢) ويُسمّى هذا الميُولُ قوة تُحدث لدفع أو جذب أو لصق^(١٣)، والمبدأ أمرٌ مدرِكٌ خارجٌ هو ربُّ الطلسم السماويّ. والمتخيّلة إذا فُرِضت جرميّة فلا يكون تلفيق المقدمات الكلّيّة إليها لجرميّةها، فيحتاج النفس إلى قوة حاكمية غير جرميّة هي في الحقيقة المفكّرة والشجرة القدسيّة وتُفارقُ معها^(١٤)، وليس في البدن إلا قوَى تنفعل^(١٥) هي مظاهرُ صقاليّة للصُور^(١٦). أفهم هذا! فإنَّ هذه «عرشيات».

(٦١) والسِرّ العظيم الذي لم يزل يعصم^(١٧) مذكورٌ في كتابنا^(١٨) المشتمل على الحكمة العجيبة المسمّى بحكمة الإشراف، وتفصيلُ الأبحاث يطلّب من المطارحات. هذا ما أردنا، خُذها^(١٩) بيضاء مُشرقة تتلألأ بالحقايق، نتايح فكره من


- | | |
|------------------|--|
| (١) منطبعاً: R | (١٢) ميول: راجع ص ١٨٥ الفصل ٥٤. |
| (٢) ما فيه: R | (١٣) لصق: R |
| (٣) ويبدد: R | (١٤) وتفاوت معها: أي عند الموت تفارق النفس البدن معها. |
| (٤) ما: R - S | (١٥) تنفعل: R |
| (٥) خبر عنها: R | (١٦) للصور: R |
| (٦) ومختلفة: R | (١٧) يعصم: R |
| (٧) في: R - S | (١٨) في كتابنا: R |
| (٨) الإدراكي: R | (١٩) خذها: أي خذ هذه العرشات. |
| (٩) هذا: R | |
| (١٠) فإذا: S | |
| (١١) بل ما في: R | |

بَالَعٌ فِي الْمَعَاوِدَةِ وَأَمْعَنَ^(١) فِي النَّظَرِ وَلَمْ يَقْنَعْ بِهِمْ^(٢) التَّقْلِيدَ وَبَغَضَ اللَّوْثَةَ^(٣) فِي سَبِيلِ الْحَقِّ بِمَقْدَارِ مَا سَاعَدَهُ الزَّمَانُ، إِذْ ضُمَّتْ إِلَى التَّلْوِيحَاتِ عَظْمَ نَفْعِهَا فَأَغْنَى وَأَقْنَى، فَاْمَلَكَهَا^(٤) عَنِ الْغَاوِينَ الْعَادِينَ^(٥) وَسَيَلَمْسُونَهَا وَلَا يَمَسُّونَهَا^(٦) فَيُبْصِرُونَهَا وَلَا يَبْصُرُونَهَا^(٧)، وَمَا لَمْ يَتَأَلَّقْ لَكَ^(٨) نَوْرٌ^(٩) يَطْوِي عَنْكَ غَوَاشِيَ الظُّلُمَاتِ وَيُرِيكَ^(١٠) إِيَّاكَ الْمُصْطَلَمَ شُعَاعِ السُّبْحَاتِ^(١١) فِي مَحَلِّ الشَّرْقِ الْأَعْظَمِ فَلَسْتُ بِذِي^(١٢) حَظٍّ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَمْ يَجْتَمِعْ ضَوْءُ الْحِكْمَةِ^(١٣) وَمَحَبَّةُ هَذِهِ كُوخِ الْغَسَقِ^(١٤) (١) فِي نَفْسٍ مِنْذُ^(١٥) أَظْلَتِ^(١٦) الْمُظْلِمَةُ^(١٧) وَأَفْلَتِ الْمُفْلَةُ^(١٨)، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ^(١٩) تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَمْنْتُ^(٢٠).

تَمَّ كِتَابُ الْمَقَاوِمَاتِ^(٢١)

-
- | | |
|---|---|
| (١) وامعن R: وبالغ S. | (١٢) فلست بذى R: فليست لذى S. |
| (٢) بوهم التقليد R: بوصمة النقايد S. | (١٣) ضوء الحكمة R: ضوء لحكمة S. |
| (٣) وبغض اللوثة R: ونقص اللون S. | (١٤) هذه كوخ الغسق S: هذه لرح (كرج؟) الغسق R: (كذا). |
| (٤) فاملكها R: ما ملكها S. | (١٥) منذ R: هذه S. |
| (٥) الغاووين العادين R: وين S (وقبله بياض). | (١٦) أظلت R: الحلت S. |
| (٦) ولا يسمونها R: - S. | (١٧) المظلمة R: المظلة S. |
| (٧) فيبصرونها ولا يبصرونها (كذا) R: فيبصرونها ولا ينصرونها S. | (١٨) وأفلت المفلة R: وأفل العلة S. |
| (٨) لك R: - S. | (١٩) بالله عليه R: بالله العظيم S. |
| (٩) نور R: الأنوار S. | (٢٠) وإليه أمنت R: إليه أنيت حامداً ومصلياً على رسله S. |
| (١٠) ويريك R: وسيرتك (؟) S. | (٢١) تَمَّ كِتَابُ الْمَقَاوِمَاتِ R: - S. |
| (١١) السبحات R: الشبحات S. | |

كتاب
المشارع والمطارحات
(العلم الثالث)

بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب يشتمل^(١) على العلوم الثلاثة، حررته بحكم اقتراحكم عليّ^(٢) يا إخواني، وأوردت فيه مباحث وضوابط لا توجد في غيره من الكتب نافعة جداً مخرجة مشحذة^(٣) من تصرفاتي، ولم أخرج مع هذا عن مأخذ المشائين كثيراً وإن كنت قد أودعته نُكْتًا ولطائف تومئ إلى قواعد شريفة زائدة على ما يوردونها. ومن أنصف وجده بعد تأمل كتب القوم وافيًا بما لم يف غيره به^(٤)، ومن لم يتمهر في العلوم البحثية به فلا سبيل له إلى كتابي الموسوم بحكمة الإشراق، وهذا الكتاب ينبغي أن يُقرأ قبله وبعد تحقيق المختصر الموسوم^(٥) بالتلويحات. وأنا^(٦) لا نراعي الترتيب ههنا ولا نلتزم في بعض المواضع بموضوع علم بل غرضنا فيه البحث وإن تأدى إلى قواعد من علوم متفرقة. فإذا^(٧) استحکم الباحث هذا النمط فليشرع في الرياضات المبرقة^(٨) بحكم القيم على الإشراق حتى يعاين بعض مبادئ الإشراق ثم يتم له مباني الأمور^(٩). وأما الصور الثلاث^(١٠) المذكورة في حكمة الإشراق - وهي^(١١) :  - علومها لا تُعطى إلا بعد

الأمور RYA (حتى يتم له الأمر Yt)

RUL : بعض مباني الإشراق ثم يتم له

الأمر UL.

(١٠) الثلاثة RULY : المثلة A.

(١١) وهي (وهي هذه RA) RUL : يختلف

رسم الرموز قليلاً في L و Y (وهي في Y

مرسومة في الحاشية) وهي مفقودة في R

و A وفي مكانها كلمة منطسة.

(١) يشتمل RUYA : مشتمل L.

(٢) على RYA : UL -.

(٣) مشحذة RiULYt : مسجلة RYA.

(٤) غيره به RLYA : به غيره U.

(٥) الموسوم RiULYt : المسمى RYA.

(٦) وأنا RA : فأنا ULY.

(٧) فإذا RLYA : فإن U.

(٨) المبرقة RULtYA : المترقية L.

(٩) بعض مبادئ الإشراق ثم يتم له مباني

الإشراق، وأول الشروع في الحكمة هو^(١) الانسلاخ عن الدنيا وأوسطه مشاهدة الأنوار الإلهية، وآخره لا نهاية له. - وسميت هذا «كتاب المشار والمطارحات»^(٢).

.....

(١) هو U : RLYA.

(٢) وسميت هذا كتاب المشار والمطارحات RLYA : وسميت هذا الكتاب المشار والمطارحات RYA. نذكر ههنا كلاماً للمصنف في المنطق من المطارحات (في المشرع الثاني: في المطارحات على الأقوال الشارحة) فيه إيضاح لمعنى الإشراق والحكمة الشرقية مفيد ونصه: «واعلم أن من اعترف بأن السطح ليس مقداراً وأمرًا آخر متحصلين في الأعيان بل مقداريته نفس سطحيته في الأعيان، وليس اللون في الأعيان متحصلاً وله فصل مستقل بالوجود مجموعهما سواد بل هو شيء واحد، وإذا كان لا جزء له في الأعيان فلا جزء له في الذهن لأن الصورة الذهنية يجب أن تطابق العيني، وإذا (وإذا RYA : فإذا UL) لم يتقوم العيني في حقيقته بأمر فالذهني لا يتقوم به بطريق الأولوية ومقوم الشيء لا يفارقه ذهناً وعيناً، فهذا الشيء - على ما يلزمه الاعتراف به - لا حد له بل له رسم إن كان يعرف (يعرف RLY : معرف U تعريف A)، واللونية للسواد إذا عني بها كونه محسوساً بحاسة البصر يكون تابعا لماهيته، فإن الشيء يتحقق ثم يحس، والذي أخذ فصل السواد - وهو كونه جامعا للبصر - هو عرضي، فإن الشيء جمعه للبصر أو استعداد الجمع يتبع حقيقته المتحصلة أولاً. ولهذا صرح الشيخ أبو علي > ابن سينا < في كرايس نسبها إلى المشرقيين - توجد متفرقة غير ملتزمة (غير ملتزمة RYA : غير تامة UL) - بأن البسائط ترسم ولا تحد (راجع منطق المشرقيين، طبع القاهرة ١٣٢٨، ص ٤١/٤٠ و٤٥). وهذه الكرايس وإن نسبها إلى المشرق فهي بعينها من (من U : - RLYA) قواعد المشائين والحكمة العامة (العامة ULYt : RYA) إلا أنه ربما غير العبارة أو تصرف في بعض الفروع تصرفاً قريباً لا يبين كتبه الأخرى بوناً يعتد به، ولا يتقرر (يتقرر RLA : يقرر UY) به الأصل المشرقي المقرر في عهد العلماء الخسروانية، فإنه هو الخطب العظيم (هو الخطب العظيم RYA : خطب عظيم RtUL) وهو الحكمة الخاصة (الخاصية RULY : الخاصة A). ونحن في هذا الكتاب لا نقصد إلا تميم طرايق (طرايق RtUL : طرق RYA) المشائين وتفرعها وتهذيبها وهي الحكمة العامة لجميع الباحثين وإن كان قد يتفق فيه نكت متفرقة بحثية شريفة، والخطب العظيم مرموز في كتابنا المشتمل على الأصول الشريفة المسمى بحكمة الإشراق».

العلم الثالث

(١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الإشراف سبيلك اللَّهُمَّ ونحن عبيدك، نعتز بك ولا نتذلل لغيرك لأنك أنت المبدأ الأول والغاية الأقصى، منك القوة وعليك التكلان، أعنا على ما أمرت وتمم علينا ما أنعمت ووفقنا لما تحب وترضى، صل على عبادك الفاضلين الكاملين وخصص أفضل الرسل بالتحية والتسليم. - هذا هو تحرير العلم الثالث في كتابنا الموسوم بالمشارع والمطارحات، ونورد^(١) فيه القواعد والتعقبات على النمط الذي سبقت الإشارة إليه، وما توفيقي إلا بالله.

(٢) فصل لما قُسمت الأمور إلى ما يتعلق بأعمالنا - وسموا العلم المتعلق به الحكمة العملية - وإلى ما لا يتعلق بأعمالنا^(٢) - وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية - قسموا^(٣) الحكمة النظرية إلى ثلاثة أقسام: منها ما يتعلق بأمور غير مادية مستغنية في تحققها عن اشتراط المادة كالواجب الحق والعقول الفعالة والأقسام الأول للوجود - وإن كان شيء منها يخالط^(٤) المادة إلا المخالطة ليست على سبيل الافتقار إلى تعيين العروض للمادة - كالإمكان والمعلولية مثلاً، وسموا هذا القسم العلم الأعلى، وموضوعه أعم الأشياء وهو الموجود بما هو موجود: فمنه العلم الكلّي المشتمل على تقاسيم الوجود، ومنه الإلهي. - ومنها ما يتعلق بأمور مادية وإن كان الوهم يجردّها تجريداً مآ، ولا يحتاج في فرضها موجودة إلى خصوص مادة واستعداد، ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضي، وموضوعه^(٥) الكم: فمن حيز المتصل الهندسة وما يتعلق بها، ومن المنفصل الحساب وما يتعلق به. - ومنها ما يتعلق بأمور مادية لا تتوهم مجردة ومع عدم تجردّها لا تستغني في فرض وجودها منزّهة^(٦) عن^(٧) التغير وخصوص الاستعداد، ويسمى العلم الطبيعي، وموضوعه^(٨) جسم العالم من حيث إنّ له مبدأ تغير ولا تغير. - هذا هو التقسيم المشهور. وموضوع^(٩) الحساب لما كان العدد وهو من أقسام الموجود - فإنّ الموجود إمّا

- | | |
|--------------------------------------|------------------------------|
| (١) ونورد GRU: نورد L. | (٥) وموضوعه R: وموضوعها GUL. |
| (٢) بأعمالنا GRU: بأعمالنا L. | (٦) منزّهة GRU: منزّهة R. |
| (٣) قسموا RUL: ثم قسموا G. | (٧) عن GRU: من L. |
| (٤) شيء منها يخالط R: يخالط شيء منها | (٨) وموضوعه GRU: وموضوعه L. |
| GUL. | (٩) وموضوع GRU: وموضع L. |

أن يكون واحداً أو ذا عددٍ وليس يحتاج في وجوده إلى مادة من حيث هو عددٌ فإنّ المفارقات ذواتٌ عددٍ - فارق الحساب الهندسة بأن موضوعه يصحّ وقوعه في الأعيان لا في مادة، وموضوع الهندسة - أعني المقدار - لا يقع في الأعيان إلا في جسم، ونبين أنه لا يُتوهم أيضاً إلا في جسم في ما بعد. فعلى هذا: الحساب فارق الهندسة بما ذكرنا ودخل في ما ذكر ضابط العلم الأعلى في التقسيم، وإن شرط في التقسيم ضابط العلم الأعلى^(١) - بأنّه لا يخالط المادة أصلاً - خرج منه كثيرٌ من تقاسيم الوجود، وإن لم يُشترط - بل ترك على صحّة التجرد باعتبار - دخل موضوع الحساب فيه، فما تمّ التقسيم، بل الأجود أن يُقسّم العلوم إلى ما موضوعها^(٢) نفس الموجود، وإلى ما ليس موضوعها نفس الموجود^(٣): فالأول العلم الأعلى، والذي ليس موضوعه نفس الموجود: إمّا أن يُشترط في فرض وقوعه صلوح مادة متخصّصة الاستعداد أم لا.

وجماعةٌ من أهل العلم ذهبوا إلى أنّ الطبيعيّ أشرف من الرياضي، وجماعة ذهبوا إلى أنّ الرياضيّ أشرف، وكان الحكم المطلق من الجانبين فيه خللٌ: فإنّ الرياضيّ من حيث أنّه أقرب إلى^(٤) التجرد عن المادة فهو أشرف، وأمّا الطبيعيّ فهو من حيث إنه بحثٌ من جهة المبدأ للحركة والسكون - وهو أمرٌ جوهريّ - أشرف، فإنّ الرياضيّ^(٥) بحثٌ عن الكمّ والكميّة عرض، ولا شكّ أنّ الجوهر أشرف من العرض، ثم إنّ القوى لها التأثير وهي عللٌ ما والأعراض تابعة.

ووجه آخر: هو أنّ الطبيعيّ في أكثر الأحوال يُعطي «اللمّ» والرياضيّ في أكثر الأحوال يُعطي «الإنّ» ومُعطي اللّمة أشرف.

والوجه الثالث: هو أنّ الطبيعيّ بحثه^(٦) يطابق الشيء في نفسه، فموضوعه وأحوال موضوعه أمورٌ حقيقيّة واقعة في الأعيان، والحساب والهندسة أكثرهما^(٧) مبنّي على التوهّمات، والأمر المتحقق الذي له وجودٌ في نفسه أشرف من الأوّهام.

(١) ضابط العلم الأعلى RUL: ضابط (٤) إلى GRtUL: من R.

الأعلى G. (٥) الرياضي R: الرياضيات GUL.

(٢) ما موضوعها RU: موضوعها GL. (٦) بحثه GRU: بحث L.

(٣) نفس الموجود GUL (في المواضع (٧) أكثرهما RL: أكثرها GU.

الثالث): نفس الوجود R.

والوجه الرابع: هو أنّ العلم الطبيعيّ لمّا اشتمل على علم النفس - وهي من أهمّ ما يجب به العلم وهي الشاعرة في الإنسان والنفس هي العادة الماسحة المقدّرة وهي^(١) أمّ الصناعات كلّها ولا يتقدّم على أهميّة البحث عنها إلاّ البحث. عن واجب الوجود وما يليق بجلاله - فإنّ الطبيعيّ^(٢) أشرف شرفاً^(٣) بالغاً عظيماً بهذا الاعتبار. والرياضيّ وإن كان شريفاً وله رئاسة ما إلاّ أنّه كان في الزمان القديم من شأن الصبيان الاشتغال به، ولا يُعدّ الرجل حكيماً فيلسوفاً إلاّ بمعرفة المفارقات وأحكامها، ولهذا قال سُقراط لمّا أراد أن ينظر في الموسيقى والحساب والشعر في آخر عمره^(٤) - ولم يتيسّر له لهجوم الواقعة المشهورة - معللاً لتأخير النظر فيها^(٥) ما معناه «إني كنتُ مشغولاً بأفضل العلوم والصناعات وأشرفها وهو الفلسفة، وما تفرّغتُ إلى الأمور الرياضية^(٦)». فإذا أطلقت «الفلسفة» يُعنى بها معرفة المفارقات والمبادئ والأبحاث^(٧) الكلّية المتعلقة بالأعيان، واسمُ الحكيم لا يُطلق إلاّ على مَنْ له مشاهدة للأمور^(٨) العلوية وذوقٌ مع هذه الأشياء وتألّف.

المشرع الأوّل

في بعض أمور يجب معرفتها والبحث عنها قبل العلم الكلّي
مما وقع فيه سهو بعض الناس

1.

فصل

فيه إشارة خفيفة إلى الوجود والشيئية والوجوب^(٩) والإمكان
والامتناع والحقّ والباطل ونحوها

(٣) إنّ قوماً يحدّون جميع الأشياء وحدّوا الوجود أيضاً لمّا التزموا به، وأنت

(١) الأمور الرياضية RUL: الأمر الرياضي

(١) وهي GRL: هي U.

.G

(٢) فإنّ الطبيعي R: فالطبيعي G: والطبيعي

.UL

(٧) والأبحاث GRU: وأبحاث L.

(٨) للأمور GUL: الأمور R.

(٣) شرفاً GRL: - U.

(٩) والوجوب RUL: والواجب G.

(٤) عمره GUL: العمر R.

(٥) فيها GU: فيه R فيها L.

قد تبيّن لك - مما سلف في المنطق - وجوب انتهاء المبادئ إلى الفطريات، وإنّه لا يُبيّن الشيء بما هو أخفى منه أو يساويه في المعرفة والجهالة. فمّا حدّوا به الوجود أنّه «هو الذي يُوجب كونَ ما وُصف به موجوداً» وقد علمت فساد هذه الطريقة، وإنّه تعريفٌ للشيء^(١) بما هو أخفى منه وبما لا يعرف إلاّ به، فإنّ الموجود من حيث هو موجود لا يعرف إلاّ بالوجود، فكيف يُعرف به الوجود^(٢)؟

ومنهم من عرّف الموجود^(٣) بأنّه «الذي ينقسم إلى القديم والحادث»، والقديم والحادث^(٤) لا يُعرفان إلاّ بالوجود مأخوذاً مع اعتبار سبق عدم أو لا سبقه. وقد عرّف أيضاً بأنّه «الذي ينقسم إلى فاعل ومفعول»، ويحتاج الفاعل والمفعول أيضاً إلى التعريف بالوجود إمّا مع إفادة أو استفادة. وقد يؤخّذ في حدّ الشيئية والوجود ألفاظ قد تُرادفهما مثل «الذي» و«ما» و«الأمر الذي كذا وكذا» فيكون تعريف الشيء بنفسه: فمن عرّف الشيء بأنّه «هو الذي يصحّ عنه الخبر» - مع أنّه عرّف الشيئية الظاهرة بصحّة الخبر التي هي^(٥) أخفى منه - أخذ في تعريف الشيء لفظاً «الذي» ومفهوماً واحداً، فالوجود والشيئية مما لا يصحّ تعريفهما إذ لا شيء أظهر منهما.

واعلم أنّ بعض الناس احتجّ في أنّ الشيئية أعمّ من الوجود - بناءً على أنّ المعقول الذي يمتنع وجوده أو يمكن ولكنه معدوم في الأعيان هو شيء في العقل لأن له صورة عقلية وليس له وجود - سها في هذا التعليل: فإنّه كما أنّه شيء باعتبار معقوليته موجود في الذهن على هذا الاعتبار، وكما أنّه ليس بموجود في الأعيان ليس بشيء في الأعيان، فالوجود المطلق من دون شرط يوازيه شيئية مطلقة دون شرط، والذهني يوازيه الذهني والعيني العيني^(٦)، فالتعليل المذكور ليس له حاصل^(٧).

ومنهم من علّل - في^(٨) كون الشيئية أعمّ - بأنّ الشيئية تُعمّ نفس الوجود والماهية التي يعرض لها الوجود، فهي^(٩) أعمّ منهما. - وعورض بأنّ الوجود يقال

(١) للشيء RL: الشيء GU. والعيني العيني GUL: والعيني للعيني

(٢) فكيف يعرف به الوجود GRU: - L. R.

(٣) الموجود GRU: الوجود L. ليس له حاصل RU: ما له حاصل GL.

(٤) القديم والحادث R (في الموضعين): في GUL: - R.

(٥) الحوادث والقديم GUL. (٦) فهي R: فهو GUL.

(٧) التي هي GRU: التي L.

على الماهية المخصصة وعلى^(١) اعتبار الشيئية اللاحقة بها - لأن لها وجوداً^(٢) أيضاً ولو في الذهن - فهو أعمّ منهما.

وقومٌ حكموا بأنهما متساويان لما وجدوا كل واحد منهما يقال على الآخر. وآخرون ادّعوا أنهما لفظان مترادفان، وقالوا: ادّعينا أن مفهوم اللفظين واحد، وذلك المفهوم الواحد فطري، فمن زعم أنهما اثنان وحكم بالاختلاف بينهما فليبتن معنى أحدهما! فإنه قد التبس علينا وحينئذ لا يكون أحدهما فطرياً. فقالوا: الشيء بإزاء الموجود، والشيئية بإزاء الوجود، والذهني من كل واحد منهما^(٣) بإزاء الذهني، والعيني بإزاء العيني، وكما أن الشيئية قد يُقال لها أيضاً إنها «شيء» - فإنه لا يصح أن يُقال إنها ليست بشيء - فكذا يُقال إنها «موجودة»، وكذلك إذا قيل للوجود إنه «شيء»^(٤)، فهو كما يقال له^(٥) إنه «موجود»، فإن مثل هذه الأشياء جرت عادات العبارات بأن يقال شيء منها ويحمل مثله عليه، فيقال للوجود إنه «موجود» وللشيئية إنها «شيء»، ولا يدلّ هذه التكرارات^(٦) على اختلاف المعاني والحقايق. - وهذا المدعى لاتحاد مفهومَي الوجود والشيئية في الحقيقة مُنازعٌ لغوي لا مباحث حقيقي، وهكذا كل^(٧) من ادّعى اتحاد مفهوم اسمين كيف كانا، فإن معنى اللفظين إذا لم يختلف من وجهٍ على زعم المدعى فليس دعواه إلا أن هذا اللفظ وُضع بإزاء هذا المعنى، أو خصصته أنا باصطلاح مني: أما ما اصطلاح هو عليه فلا مشاحة معه فيه، وأما دعوى أن الاصطلاح العرفي أو وُضع صاحب اللغة كذا فهو أمرٌ يتعلق بأهل اللسان لا بالمباحث العلمية، والمُنازعُ معه أيضاً^(٨) في هذا الموقف بحته يكون أيضاً^(٩) لغوياً: إن وقعت المنازعة متواردة على شيء واحد فيقول أحدهما «المفهوم واحد» ويقول الثاني «ليس بواحد بل لفظة»^(١٠) الشيئية تقال على ما يُعمّ الوجود والماهية التي هي وراء الوجود إما عرفاً أو اصطلاحاً منه أو من غيره، فلم يبق بينهما منازعة حقيقية. بل^(١١) إن سلّم المدعى لاتحاد مفهوم الاسمين أن الشيئية لها

(١) وهكذا كل RU: وكذا كل G وهكذا

(١) وعلى GRU: وهي L.

ليس كل L.

(٢) وجوداً GUL: وجود U.

(٣) معاً أيضاً GUL: أيضاً مع R.

(٣) منهما R - GUL.

(٤) يكون أيضاً GR: أيضاً يكون UL.

(٤) إنه شيء GRU: إنها شيء L.

(١٠) لفظة RL: لفظ GU.

(٥) له GUL - R.

(١١) بل R: بلى GUL.

(٦) هذه التكرارات GUL: هذا التكرار R.

حكمٌ ليس للوجود - كما يقال «هذا الشيء ممكن الوجود» ولا يقال «هو ممكن الشيئية» ويقال «الشيء وجوده من الفاعل» ولا يقال «الموجود شئنيته من الفاعل» - فقد ناقض نفسه بهذا التسليم والتزم باختلاف الاعتبارين بوجه ما، فيختلف بهما المفهوم. والذي علّل الاختلاف بينهما بأنه يصحّ أن يقال «حقيقة كذا موجودة» ولا يصحّ أن يُقال «حقيقة^(١) كذا شيء» كأنه ما علّل^(٢) بأمرٍ صالح: فإنّ المنازع ربما يمنع أنّه لا يصحّ أن يقال^(٣) «إنّ حقيقة كذا شيء ما» بل ربما يعكس الدعوى، فإنّ الجمهور اعترفوا بأنّ الحقيقة لا يقال لها «حقيقة» إلّا عند اقتران الوجود، فيكون قوله «حقيقة كذا موجودة» كأنه قال «الماهية المقترنة بالوجود لها وجود». وتعليله أنّه إنّما لا يصحّ أن يقال «إنّ حقيقة كذا شيء» لأنّه غير مجهول - أيضاً خطأ: فإنّه ليس من شرط ما يصحّ أن يُقال^(٤) - أن يكون مجهولاً^(٥)، فالفطريات التي هي^(٦) المبادئ الأولى صحيحة^(٧) وإن كانت غير مجهولة.

(٤) واعلم أنّ جماعة من الناس - ممّن جعل الشيئية أعمّ من الوجود - خرجوا إلى خيالاتٍ عجبية، فقالوا: المعدوم الممكن شيءٌ وهو ثابتٌ، وسلّموا أنّ المحال منفيٌّ وأنّه لا واسطة بين النفي والإثبات، وربما أثبتوا واسطةً بين الموجود والمعدوم^(٨) حتى يقال الثابت على الموجود وعلى أمرٍ ليس بموجودٍ و < لا > معدوم - ممّا^(٩) سمّوه «حالات» - وعلى بعض المعدوم وهو الممكن. وغيرهم قالوا^(١٠): إنّنا إذا قسمنا المعدوم إلى ممكنٍ وممتنع لا بدّ^(١١) من تفرقة بين القسمين بالإمكان والامتناع، وثبوتُ حكمِ الإمكان^(١٢) لهذا القسم من المعدوم يوجب شيئيةً.

(٥) بحث وتحقيق: وهؤلاء غفلوا عن الأمور الذهنية وأنها في الأذهان شيءٌ،

-
- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) حقيقة GRL: إن حقيقة U. | (٧) صحيحة: أي يصح أن يقال عليها. |
| (٢) ما علل RUL: لا علل G. | (٨) بين الموجود والمعدوم RL: بين |
| (٣) إن حقيقة GUL: حقيقة R. | المعدوم والموجود GU. |
| (٤) أن يقال: أن يقال إنه شيء U (حاشية). | (٩) مما GUL: كما R. |
| (٥) أن يكون مجهولاً: يراد أن ليس من شرط | (١٠) قالوا R: - GUL. |
| صحة المقولية على شيء كون هذا الشيء | (١١) لا بد GUL: ولا بد R. |
| مجهولاً. | (١٢) حكم الإمكان GUL: هذا الإمكان R. |
| (٦) التي هي GUL: التي من R. | |

ولم يعلموا أنَّ التفرقة بين المعدومين عن الأعيان باعتبار ما أُضيف إلى المتصور في الذهن من مفهوميَّهما، وإذا أُخذ كذا فالممتنع أيضًا - بحسب ما يُفهم معنى اسمه ويُحَمَل عليه أمرٌ أو يُسَلَب عليه - هو شيء أيضًا إذ لو لم يكن ^(١) شيئًا ^(٢) صورته في العقل ما صحَّ الإخبار عنه ولا الإيجاب والسلب عليه، وما ليس له ثبات في الذهن والعين فالتصديق بثباته هذيانٌ والإخبار عنه ممتنع ^(٣). ومما يفتضحون به أن يُقال لهم: إذا كان الممكن معدومًا ^(٤) فوجوده هل هو ثابتٌ أو منفيٌّ؟ - فلأنه باعترافهم لا يخرج الشيء من النفي والإثبات - فإن قالوا: وجود المعدوم الممكن منفيٌّ - وكلَّ منفيٍّ عندهم ممتنع - فالوجود الممكن يصير ممتنعًا وهو محال. وإن قالوا: إنَّ الوجود ^(٥) ثابتٌ له - وكلُّ صفةٍ ثابتةٍ للشيء يجوز أن يُوصَف بها الشيء - فالمعدوم يصحُّ أن يُوصَف في حالة العدم بالوجود، فيكون موجودًا ومعدومًا معًا وهو محال. وإن ^(٦) منعوا اتِّصاف الشيء بالصفة الثابتة له فالماهية المعدومة يجب أن لا يصحَّ أن يُقال لها «إنها شيء» - فإنَّ الشيئية ثابتةٌ لها وقد التزم على هذا التقدير بأنه لا يصحُّ أن يُوصَف الشيء بأمرٍ ثابت له ^(٧) - فليس بشيء وقد قال ^(٨) إنه شيء! وكذا الإمكان، وكذا نفس الثبات أيضًا للمعدوم. ويتأتَّى أن يُقال لهم إجمالاً: المعدوم ^(٩) الممكن هل هو موجودٌ أو ليس بموجود؟ ولا شك أنَّ أحدهما منفيٌّ والآخر إثباتٌ ولا يخرج عنهما. فإن قال «موجود» فقد أقال ^(١٠)، وإن قال «ليس بموجود» فقد نفى، فبعض الممكن صار منفيًا وكان كلُّ منفيٍّ ممتنعًا عنده فبعض الممكن ممتنعٌ واستحالته ظاهرة ^(١١).

ومما يلزمون به أن نُعيِّن شخصًا كما «هو» فيقال: هذا هل كان قبل الوجود ثابتًا «هذا» ^(١٢) أو لم يكن؟ فإن اختار ^(١٣) أنه كان ثابتًا - وهذا من حيث هو «هذا» مشار

(١) يكن: أي يؤخذ U (حاشية).

(٢) شيئية GUL: شيتته R.

(٣) ما صحَّ الإخبار... والإخبار عنه ممتنع (٨) قال GRU: يقال L.

(٩) المعدوم GRL: فالمعدوم U.

(١٠) أقال: أقال بالمحال U (حاشية).

(١١) ظاهرة RUL: ظاهر G.

(١٢) هذا GRU: L.

(١٣) اختار GRU: اختيار L.

(٤) الممكن معدومًا GRU: المعدوم

ممكناً R.

(٥) إنَّ الوجود U: الوجود GRL.

إليه - فالمعدوم مشار إليه. وإن لم يكن ثابتًا «هذا» فهو - من حيث هو - منفي، وكل منفي ممتنع لذاته عندها فـ «هذا» يكون ممتنعًا. فإن قال: إنَّما يصح أن يُقال له «هذا» بوجوده أو بوجود صفاته، فيقال له: بوجود وجوده ووجود صفاته أو بثبوت^(١) وجوده وثبوت وجود صفاته؟ فإن التزم بالأول فقد حصل^(٢) للشيء وجود وجود إلى غير النهاية: فإنَّ الكلام يعود إلى كل وجود وجود، فلا يوجد شيء إلا ويوجد قبله ما لا يتناهى من الوجودات وهو محال. - وإن قال «بثبوت وجوده وثبوت وجود صفاته» - وكانت هذه الوجودات ثابتة^(٣) لأنها ممكنة وكانت الإشارة موقوفة على ثبوت الوجود أو ثبوت وجود الصفات التي لا زالت ثابتة فلا زال الشيء مشارًا إليه - فصار المعدوم الممكن مشارًا إليه وهو محال. - وإن قالوا «الصفات ما كانت ثابتة» فكانت منفية، فكانت ممتنعة^(٤) على ما يرون وهو محال. وإن انسلخوا عن مذهبهم - في أن الوجود زايد على الماهية فإنَّهم معترفون به - فأنكروا وقالوا «هو نفس الماهية» فلا ينفعهم، فإنه إذا كانت الماهية ثابتة - ماهية^(٥) - والماهية تُؤخذ على أنها نفس الوجود فالماهية - ثابتة - موجودة أيضًا على ما سلف. ثم كيف يمكنهم هذا؟ والماهية - ثابتة - لا بد من أن يُفيدها الفاعل أمرًا ما وهو الوجود، فالوجود المستفاد من الفاعل كيف يكون نفس الماهية؟ ثم من العجب أن الوجود عندهم يُفيده الفاعل وهو ليس بموجود ولا معدوم، فلا يُفيد الفاعل وجود الوجود مع أنه كان يعود الكلام إليه، ولا يُفيد ثباته فإنه كان ثابتًا بإمكانه في نفسه، فما أفاد الفاعل للماهيات شيئًا، فعطلوا العالم عن الصانع.

وهؤلاء قومٌ نبغوا^(٦) في ملة الإسلام ومالوا إلى الأمور العقلية وما كانت لهم أفكارٌ سليمةٌ ولا حصل لهم ما حصل للصوفية من الأمور الذوقية، ووقع بأيديهم ممَّا نَقَلَ جماعةٌ في عهد بني أمية من كُتُب قوم كانت أساميهم تُشبه أسامي الفلاسفة، فظنَّ القوم أن كل اسم يوناني هو اسمٌ فيلسوفٍ! فوجدوا فيها كلماتٍ استحسوها^(٧) وذهبوا عليها وفرعوها رغبةً في الفلسفة وانتشرت في الأرض، وهم قَرِحون بها^(٨)،

-
- (١) وثبوت GRL: وثبوت U.
(٢) فقد حصل GU: فصل RL.
(٣) ثابتة: أي في العدم U (حاشية).
(٤) فكانت ممتنعة GRL: وكانت ممتنعة U.
(٥) ماهية: أي حال كونها ماهية U (حاشية).
(٦) نبغوا: أي خرجوا U (حاشية).
(٧) استحسوها R: استحسوها GUL.
(٨) بها RUL: فيها G.

وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ وَخَالَفُوهُمْ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا أَنَّ كُلَّهُمْ إِنَّمَا غَلَطُوا بِسَبَبٍ^(١) مَا سَمِعُوا أَسَامِيَّ يُونَانِيَّةً لَجَمَاعَةٍ صَنَفُوا كِتَابًا يُتَوَهَّمُ^(٢) أَنَّ فِيهَا فِلْسَفَةً وَمَا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْهَا، فَقَبِلَهَا مَتَقَدِّمُوهُمْ وَتَبِعَهُمْ فِيهَا^(٣) الْمَتَأَخِّرُونَ، وَمَا خَرَجَتْ الْفِلْسَفَةُ إِلَّا بَعْدَ انْتِشَارِ أَقَاوِيلِ^(٤) عَامَّةِ يُونَانَ وَخُطْبَائِهِمْ^(٥) وَقَبُولِ النَّاسِ لَهَا.

(٦) وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِينَ حَكَمْنَا كَلَامَهُمْ فِي شَيْئَةٍ^(٦) الْمَعْدُومِ أَوْجَبُوا أَشْيَاءَ لَا مَوْجُودَةً وَلَا مَعْدُومَةً^(٧)، فَكُلُّ أَمْرٍ^(٨) عَامٌّ عِنْدَهُمْ وَكُلُّ مُمَيِّزٍ حَالٌّ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّهَا كَمَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ لَيْسَتْ بِمَعْلُومَةٍ وَلَا مَجْهُولَةٍ وَلَا مَعْقُولَةٍ، وَمَنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ مِنْهَا أُمُورًا مُحْسُوسَةً.

وَأَعْجَبُ الْأَشْيَاءِ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْلُومٍ وَهُوَ يُحْسَنُ! ثُمَّ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً فَالْكَلَامُ فَبِمَاذَا؟ وَهَلْ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ أَمْ لَا يَعْلَمُ؟ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَكَيْفَ حَكَمَ بِهِ؟ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ فَبِمَاذَا عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ؟ وَكَيْفَ صَحَّ التَّصْدِيقُ دُونَ تَصَوُّرٍ^(٩)؟ وَإِذَا^(١٠) لَمْ يَعْلَمْ فَلَمْ يَسْكُتْ؟ وَهَلْ هُوَ إِلَّا الْإِعْتِرَافُ^(١١) بِالْهَذْيَانِ؟ ثُمَّ الْعَدَمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنِ الَّلَاوُجُودِ أَوْ عِبَارَةً عَنِ اللَّاشِئِيَّةِ - الَّتِي هِيَ أَعْمُ مِنَ الْوُجُودِ لِمَا أَنَّهَا تَقَالُ عَلَى الْمَاهِيَةِ الَّتِي هِيَ وَرَاءَ الْوُجُودِ -، وَلَيْسَ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ وَاسْطَةٌ، فَإِنْ كَانَ الْعَدَمُ عِبَارَةً عَنِ الَّلَاوُجُودِ وَالشَّيْءِ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْوُجُودِ وَالَّلَاوُجُودُ فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَنِ اللَّاشِئِيَّةِ فَيُطْلَى مَذْهَبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى «إِنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ»: فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَعْنَاهُ «أَنَّ اللَّاشِئِيَّةَ شَيْءٌ» وَهُوَ مُحَالٌ. ثُمَّ إِذَا كَانَ الْعَدَمُ عِبَارَةً عَنِ اللَّاشِئِيَّةِ فَالْمَاهِيَاتُ الْمَعْدُومَةُ مَعْدُومٌ صِفَاتُهَا، فَكُلُّهَا لَا شَيْءٌ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ^(١٢)، فَإِذَا وُجِدَتْ فَقَدْ أَفَادَهَا الْفَاعِلُ مَا لَمْ يَبْقَ^(١٣) مَعَهُ اللَّاشِئِيَّةُ، فَالاشِئِيَّةُ

-
- (١) بسبب GRU: لسبب L.
 (٢) يتوهم GRU: يتوهمو (كذا) U.
 (٣) وتبعهم فيها RL: وتبعهم GU.
 (٤) أقاويل GUL: أقاويل R.
 (٥) وخطبائهم RU: وخطباء قرائهم GL.
 (٦) شيئية GRU: شبه U.
 (٧) لا موحودة ولا معدومة GUL: لا معدومة ولا موحودة R.
 (٨) فكل أمر GRL: وكل أمر U.
 (٩) دون تصور GRL: دون التصور U.
 (١٠) وإذا RUL: وإذا G.
 (١١) وهل هو إلا الاعتراف R: وهل هو إلا اعتراف GU وهل هذا الاعتراف L.
 (١٢) القسم RL: التقسيم GU.
 (١٣) يبقى GRL: يبقى U.

والثبات ممكنان^(١)، فيمكن اللاشيئية والشيئية والثبات والنفي^(٢)، فصار المنفي ممكنًا وكان عنده ممتنعًا! وإن لم يكن العدم هو اللاشيئية واللاوجود ولا سلب ماهية خاصة كاللإنسانية^(٣) - فإنّ اللإنسانية تُحمَل على أشياء كثيرة هي موجودة ولا يصح وصفها بالعدم - فيكون العدم معنى محصّل الطبيعة: إمّا جوهر - إن كان لا في موضوع - أو عرض - إن كان في موضوع - أو صفة ما، وكل صفة لها محل ثابت، فالمعدوم الممتنع يكون ثابتًا لتثبت المعنى الثبوتي الذي هو العدم، وهو محال.

(٧) طريق آخر: هو أنّه إذا كان السواد معدومًا ولونيته والأمور العامة ثابتة ومميّزات السواد من سائر^(٤) الألوان < ثابتة > والوجود ثابت^(٥)، فمن حيث ثبات الوجود يوصف به، ومن حيث ثبات اللونية والأمور المميّزة الخاصة والأمور العامة تتحقّق ماهيته، وهذه الأشياء كلّها وجوداتها ثابتة لا يفيدها الفاعل، فإنّ الفاعل يعطي الوجود، وليس للوجودات وجود آخر حتى يعطيه الفاعل، فالسواد حال عدمه بعينه حال وجوده - إذ لا يفيد الفاعل الصفات الثابتة الماهيات ولا الوجودات الثابتة - وإن كان الفاعل أفاد الوجود وليس للوجود وجود يعطيه^(٦): كيف وحال وجود الوجود كحال نفس الوجود! وإن قال أنّه يفيد ثبات^(٧) الوجود: فالثبات كان قبل إفادته منفيًا، فيكون ممتنع التحقق^(٨)، والوجود كان قبل الثبات أيضًا منفيًا^(٩)، فحاله كذا. ثم الثبات والوجود إذا كانا^(١٠) قبل إفادة الفاعل غير ثابتين فلمكانهما غير ثابت إذ لا يتصور ثبوت صفة لأمر غير ثابت، فهما قبل إفادة الفاعل غير ممكنين، وليسا بواجبين أيضًا، وما ليس بواجب ولا ممكن فهو ممتنع، فالأمور كلّها ممتنعة على رأيه وهو محال. ثم لا يفهم من الثبات إلّا الوجود: إن كان ذهنيًا فذهني، وإن كان عينيًا فعيني، ونحن لا نعني بالعدم إلّا اللاوجود، وما ليس بموجود فهو معدوم، فإن اصطلاح هو على معنى آخر فليبين مفهومه، وبالضرورة يعجز في هذا

(٥) الخاصة RUL: والحاصة G.

(٦) ليعطيه GRU: يعطيه L.

(٧) ثبات: أي استمرار U (حاشية).

(٨) التحقق RL: التحقيق GU.

(٩) منفيًا GUL: منفي R.

(١٠) كانا RUL: كانتا G.

(١) ممكنان GUL: ممكنان R.

(٢) والنفي GUL: والمنفي R.

(٣) كاللإنسانية RUL: كالإنسانية G: من

سائر GRU: - L.

(٤) والوجود ثابت: أي لنفس مكانه، راجع

كتاب المقاومات ههنا ٨ - ٦ - ١٢٦.

الموقف، ولا يتأتى^(١) إلا بما يكون عليه. وغلطهم في أن المعدوم شيء وفي الأحوال وأنها لا موجودة ولا معدومة بحسب عدم وقوفهم على المعاني الذهنية.

(٨) وربما سمعوا أهل العلم يقولون «إن الكليات غير موجودة من جميع الوجوه - إذ ليس لها وجود في الأعيان - ولا معدومة من جميع الوجوه - إذ لها وجود في الذهن - فهي لا موجودة ولا معدومة بالاعتبارين المذكورين» فغلطوا. وجماعة من الناس أيضًا تحاشوا عن أن يقولوا «إن الباري موجود أو معدوم» ووقعوا في زيغ، والذي أوقعهم في ذلك ما توهموا بسبب اللفظ أنه على صيغة المفعول، فقدسوه عن ذلك، وتوهموا أيضًا أنه من «الوجدان» وما جوزوا أن يوجد لا «وجدانًا» عقليًا - لاستحالة الاكتناء - ولا حسيًا - وما بسبب^(٢) اللفظ أمره^(٣) سهل حتى أنه^(٤) إن سلب الموجودية^(٥) بالمعنى المذكور يصح، ولا يتأتى النزاع فيه. فأما الذين احتجوا بأنه إن كان موجودًا شاركه الموجودات في الوجود فقد ذهبوا إلى مجرد التعطيل: فإنه لا يصح أن يقال إن له حقيقة إذ يلزم منه أن يشارك الحقائق في مفهوم الحقيقة، ولا أن له ماهية لمثل ذلك، ولا أنه شيء - فإنه يلزم مشاركته للأشياء في الشيئية فهو^(٦) لا شيء إذ يستحيل أن يخرج^(٧) عن السلب والإيجاب أمر -، ولا أن له هوية وثباتًا، والذي لا هوية له^(٨) ولا ثبات له هو منفي مسلوب الشئية نفياً صرفاً. ثم لا يتأتى أن يُعرف بجهة من الجهات وألا يلزم منه شركة ما، فعماذا يُخبر هذا الأبله وعلى أي شيء يتكلم^(٩)؟ وهؤلاء الفرق الذين^(١٠) ذكرنا كلامهم في الوجود والعدم لا يستحقون المخاطبة إلا أننا لما^(١١) رأينا من البله من يظن أنهم يُعدون من أهل النظر أو لهم كلام أردنا أن نذكر بعض هوساتهم.

(٩) وأما الوجوب والإمكان والامتناع فقد تصدى بعض الناس لتعريفها وعرف بما يتضمن دوراً: أما الممتنع فقد عرفه بأنه ما ليس بممكن، ثم عرف الممكن بما

(١) يتأتى R: يأتي GUL. (٧) يخرج GRUL: يستخرج L.

(٢) بسبب GL: سبب U تسبب R. (٨) لا هوية له RL: لا هوية GU.

(٣) أمره GRU: فأمره L. (٩) يتكلم RUL: يتكلمه G.

(٤) إنه GUL: - R. (١٠) الذين GL: الذي RU.

(٥) الموجودية RL: الوجودية GU. (١١) لما Rl: - GRUL.

(٦) فهو GUL: فهي R.

ليس بممتنع، وظاهرُ فسادهُ، وعَرَفُوا أيضًا الواجبَ بأنَّه الذي يلزم من فرضِ عدمِهِ محالٌّ، والممكنُ بأنَّه الذي لا يلزم من فرضِ وجودِهِ وعدمِهِ محالٌّ. وبعضُ الناسِ ظنَّ أنَّ هذا دورٌ بسببِ ما عَرَفُوا من «أنَّ الممتنعَ ما ليس بممكن»، وهو خطأ: فإنَّ ذلك هو الممكنُ العامِّي، وهذا الذي عُرِفَ بأنَّه «الذي لا يلزم من <فرض> وجودِهِ وعدمِهِ محالٌّ» هو الممكنُ الخاصِّي فلا دورَ. بلى^(١) مَن عَرَفَ الممتنعَ بما يجب أن لا يكون وعَرَفَ الواجبَ بما ذكرنا فدار تعريفُهُ، وأمَّا ما ذُكر في تعريفِ الممكنِ الخاصِّي فلا دورَ فيه أصلاً. ولكنَّ هذه التعريفاتِ خطأً من وجوهٍ أُخرى: من جملتها أنَّه ذكر أنَّ الواجبَ «ما يلزم من فرضِ عدمِهِ محالٌّ» والواجبُ نفسُ عدمِهِ محالٌّ وليس لأجلِ محالٍّ آخر يلزم، بل قد لا يلزمه^(٢) محالٌّ آخر أو لا يكون ما يلزمه أظهرٌ ولا أُبينَ من نفسِ عدمِهِ أو نفسِ فرضِ عدمِهِ. وكذا ما يقال «إنَّ الممتنعَ ما يلزم من فرضِ وجودِهِ محالٌّ»، فالمحالُّ نفسُ الممتنعِ وهو تعريفُ الشيءِ بنفسه، ثم ليس امتناعُهُ لِمَا يلزمه. والممكنُ الخاصِّي ليس بممتنعٍ الوجود والعدم، وذلك له بذاته لا بما^(٣) أنَّه لا يلزم من فرضِ وجودِهِ وعدمِهِ <محالٌّ>. ثم كثيرٌ من الأشياءِ يلزم من فرضِ وجودِها وعدمِها محالٌّ لأُمورٍ أُخرى، فقد يمتنعُ ويجبُ الشيءُ بأُمورٍ زائدةٍ. وهذه الأشياءُ ينبغي أن تُؤخَذَ من الأمورِ البيّنة، فلا يُعرَفَ شيءٌ منها. والذي عَرَفَ الواجبَ بالمحالِّ فكأنَّه^(٤) وجد في عُرْفِ الناسِ لفظةً «المحال» أكثرَ استعمالاً، فكأنَّها^(٥) أشهرُ عندهم. وإن كان ولا بدَّ من التعريفِ: فليؤخَذِ الوجوبُ بيّناً، كيف^(٦) وهو تأكُّدُ الوجودِ، والوجودُ أظهرُ من العدمِ! ثم يُعرَفَ الإمكانُ^(٧) بسلبِ الضرورةِ عن الطرفين، والامتناعُ بإثباتِ الضرورةِ على السلبِ. وأمَّا أنَّ الوجودَ والوجوبَ والإمكانَ وما أشَبَّهَها هي أمورٌ ذهنيَّةٌ وأوصافٌ اعتباريَّةٌ أم^(٨) ليست كذا بل هي أمورٌ لها صُورٌ في الأعيانِ مستقلَّةٌ؟ فإنَّه سيأتي عليها بحثٌ شديدُ الاستقصاءِ لأنَّها من أهمِّ^(٩) مواقعِ البحثِ.

-
- (١) بلى UL: بل GR.
 (٢) لا يلزمه GUL: لا يلزم R.
 (٣) لا بما: أي لا يعرف بما U (حاشية).
 (٤) فكأنه GRL: وكأنه U.
 (٥) فكأنها RL: وكأنها GU.
 (٦) كيف GUL: R -.
 (٧) الإمكان RUL: G -.
 (٨) أم UL: أو GR.
 (٩) من أهم GRU: أهم L.

(١٠) واعلم^(١) أَنَّ الحقَّ قد يُعنى به الوجودُ في الأعيان مطلقاً، وقد يعنى به الوجودُ الدائم، وقد يُعنى به وجود^(٢) الواجب لذاته^(٣)، وقد يُعنى به ما يستأهل له الشيء من حيث هو كذا، وقد يُعنى به كونُ الأمرِ مؤدياً إلى الغاية المقصودة منه، وقد يُعنى به كونُ الأمرِ ذا غايةٍ عقليةٍ صحيحة، وقد يُعنى به حال القول والاعتقاد من حيث مطابقتها للشيء الواقع في الأعيان وحال القول من حيث مطابقته لما في النفس أيضاً، وهذا الاعتبار من مفهوم الحق هو الصادق. وقد قيل إِنَّ الحَقَّيةَ^(٤) يقال لنسبة الأمر في نفسه إلى القول أو العقد^(٥) والصدقُ لنسبة القول أو العقد إلى الأمر في نفسه، وكأنَّ هذا الفرق فيه تعسفٌ ما: فإنه إذا قيل «قولٌ حقٌّ» و«قولٌ صادقٌ»^(٦) في كليهما لا يُراد إلّا مطابقة ذلك القول للأمر الخارج، ثم لا بدّ من المطابقة من ذلك الجانب الآخر. قالوا: وأحقُّ الأقاويل بالحَقَّية ما يدوم صدقه، وأحقُّ من ذلك ما يكون صدقه أوليّاً وهو كالقول بأنَّ «لا واسطة بين الإيجاب والسلب». والباطلُ بإزاءِ أقسامِ الحقِّ.

وجماعة من الناس أنكروا حَقَّية قولٍ ما وعقدٍ ما، وسبيلُ مُفَاتَحَتِهِمْ^(٧) أن يقال لهم: هل تعلمون أنَّ إنكاركم حقٌّ أو باطلٌ أو تشكُّون؟ فإن حكموا بأنهم يعلمون أنَّ إنكارهم حقٌّ فقد اعترفوا بحَقَّية علم ما، وإن اعترفوا بأنهم يعلمون بطلانَ دعواهم فقد اعترفوا أيضاً بحَقَّية^(٨) علم ما وهو علمهم ببطلان دعواهم، ثم إذا علموا بطلان دعواهم في قولهم «إن لا حقَّ أصلاً» فقد اعترفوا بحَقَّية^(٩) أشياء وسَقَطَ إنكارهم للحق^(١٠). وإن قالوا: شككنا، فيقال لهم: هل تعلمون أنَّكم شككتكم أو أنكم أنكرتكم؟ وهل تفهمون من الأقاويل شيئاً معيَّناً؟ فإن قالوا: نعلم شككنا وإنكارنا^(١١) وإنّا نفهم من الأقاويل شيئاً معيَّناً^(١٢)، فقد اعترفوا بعلم ما وحق ما، وإن قالوا: لا نفهم أبداً شيئاً ولا نعلم أنّنا نشكّ أو ننكر أو نحن موجودون أو معدومون، سَقَطَ

- | | |
|-------------------------------|---|
| (١) واعلم GRU: فصل L. | (٨) بحقية GRtUL: بحقية R. |
| (٢) وجود R: الوجوب GUL. | (٩) بحقية GRtUL: بحقية R. |
| (٣) لذاته RUL: بذاته G. | (١٠) للحق GUL: الحق R. |
| (٤) الحقية GRL: الحقية U. | (١١) نعلم شككنا وإنكارنا UL: نعم شككنا وأنكرنا R. |
| (٥) أو العقد R: والعقد GUL. | (١٢) فإن قالوا... شيئاً معيَّناً RUL: - G. |
| (٦) صادق GUL: صدق R. | |
| (٧) مفاتحتهم GR: مقابحتهم UL. | |

الاحتجاج معهم ولا يُرجى منهم الاسترشاد، فليس إلّا أن يكلّفوا بدخول النار: فإنّ النار والآثار واحدٌ، ويُضربوا: فإنّ الألم واللالألم واحد!

2.

فصل

في كلام إجماليّ أيضًا في الوجود والعدم

(١١) قد^(١) علمت أنّ العدم لا يُتصوّر ولا يُعقل إلّا بالوجود، وكما أنّ الموجود اعتبارُهُ غيرُ اعتبار الوجود فكذلك اعتبار المعدوم غير اعتبار العدم. والموجود ينقسم إلى موجود لذاته وبذاته، وإلى موجود لا لذاته ولا بذاته. فأما الموجود الذي هو لذاته وبذاته فهو^(٢) الأول: فإنه موجود بذاته لا بسبب آخر وموجود لذاته إذ^(٣) ليس وجوده لشيءٍ غيره كالهيات. وأما الموجود لذاته لا بذاته فهو الجوهر المستغنى عن المحلّ، فهو من حيث إنه موجود بغيره^(٤) ليس بموجود بذاته لأنّ لوجوده سببًا على ما تعلم^(٥)، ومن حيث إنه ليس كالهيات التي وجودها لغيرها فهو موجود لذاته. والذي ليس بموجود لذاته ولا بذاته كالعرض، فإنه من حيث إنّ لوجوده سببًا ليس موجودًا بذاته بل بسببه، ومن حيث إنّ وجوده للجوهر الذي هو فيه ليس وجوده لذاته بل لغيره.

والموجود قد ينقسم^(٦) إلى ما هو موجود بالذات وإلى ما هو موجود بالعرض. أمّا الموجود بالذات: فكلّ ما له حصول في الأعيان مستقلًا كان واجبًا أو ممكنًا جوهرًا أو عرضًا، فإنّ لكلّ منها وجودًا في ذاته وليس وجود السواد بعينه هو وجود محله، فإنه قد يُوجد محله ولا سواد ويتجدّد للسواد وجود آخر منفرد به، فالسواد وإن لم يكن موجودًا بذاته ولا لذاته فهو موجود بالذات وموجود في ذاته على هذا الاعتبار. وأما الموجود بالعرض: فكالعدميات كالسكون والعجز والاعتبارات التي لا تتحقّق في الأعيان، ويُقال عليها إنها موجودة في الأعيان بالعرض - وسيأتي -، وكذا كون الشيء أسودّ وأبيض: فإنّ الأسوديّة نفسها والأبيضيّة ليست أمورًا زائدة

(١) قد GRU: وقد L.

(٤) بغيره GRtUL: بغير R.

(٢) فهو: هو GRUL.

(٥) تعلم GRtUL: ستعلم R.

(٣) إذ RUL: - G.

(٦) قد ينقسم GRU: ينقسم L.

على ذات ما قام به السواد والبياض ونفس السواد والبياض . وأما تحقيق هذه الأشياء فسيأتي من بعد . وقد^(١) يراد بالموجود لذاته نفس ما يفهم من الموجود بذاته، ولا مُشاحّة في العبارات .

(١٢) وظنّ قوم أنّ الشيء ينعدم ثمّ يعاد هويته وهو بعينه ما كان، وهم يعترفون بأنّ بين المُعاد والمستأنف وجوده فرقاً^(٢)، فالسواد^(٣) الحاصل في محلّ - بعد سوادٍ بطل عنه قبل ذلك - على سبيل الاستئناف والسواد المُعاد على ما يُرى اشتراكاً في اشتراك ما قبل العدم في السوادية وما بعد العدم في السوادية أيضاً وفي تخلّل عدم، ولا بدّ من فارقٍ بين الإعادة والاستئناف، وليس^(٤) الافتراق في المحلّ ولا في السوادية قبل العدم وبعده - فإنهما اشتراكاً فيهما^(٥) -، فليس إلّا لأنّ المُعاد في حالة العدم كان مشاراً إليه بأنّه كان له وجود، والمستأنف لا يشار إليه بهذا، ثم الإشارة إلى هذا المعدوم بأنّه «هو الذي كان موجوداً» ليس بأنّ سواداً ما كان موجوداً - فإنّ المستأنف كان قبله سواداً ما^(٦) موجوداً - أو أنّ سواداً يشابهه أو يطابقه السواد الذهنيّ كان موجوداً - فإنّ المستأنف بعد سوادٍ سابقٍ هذا حاله - فليس إلّا لأنّ المفروض مُعاداً كانت له هويّة متشخّصة^(٧) مع العدم، فورد عليها الوجود، وإلّا لا فرق بين الصورتين أصلاً - والحاصل أنّه لو كان المعدوم يُعاد^(٨) لكان كلّ مستأنفٍ معاداً، أو كان الشيء هويته في حال عدمه موجودة، وقسما التالي باطلان^(٩)، فالمقدّم باطل .

(١٣) وجه آخر إجماليّ: هو أنّ من الفارق بين المشاركين في النوع من الهيات المحلّ أو الزمان^(١٠) إنّ اتّحد المحلّ .

سؤال يجوز أن يمتاز^(١١) بالفاعل أو غيره^(١٢)؟

جواب لسنا نناقش^(١٣) في هذا الموضع ففرضنا أنّهما اتّفقا في الفاعل، كيف

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------------|
| (١) وقد RUL : فقد G . | (٨) يعاد GRU : L - . |
| (٢) فرقاً RtL : فرق GRU . | (٩) باطلان GUL : باطل R . |
| (٣) فالسواد GUR : بالسواد L . | (١٠) أو الزمان GUL : والزمان R . |
| (٤) وليس RUL : فليس G . | (١١) يمتاز G : يمتاز RUL . |
| (٥) فيهما R : فيها GUL . | (١٢) أو غيره RL : وغيره GU . |
| (٦) سواد ما Rt : سواداً ما GRUL . | (١٣) لسنا نناقش GRtUL : ليس يناقش R . |
| (٧) متشخّصة R : متشخّصة GUL . | |

والفاعل الحقيقي واحدٌ عندكم - وعند غيركم - لجميع الأشياء! وإن كان فيه تفصيلٌ لا يضرنا ههنا النزول. فقلنا: من الفارق بين مثلي هيئة الزمان أو المحل، فإذا^(١) كان المميز المعين بين المتشاركين^(٢) في المحل من المثليين الزمان - والزمان لا يُعاد - فالسواد المتشخص بذلك الزمان لا يُعاد، فالمفروض^(٣) مستعادًا يكون غيره.

سؤال يعاد بإعادة زمانه؟

جواب الزمان إذا أُعيدَ يكون له في حالة العود وجودٌ وقبل العود وجود^(٤)، فإنه كان موجودًا. فإن قلنا: إن معنى «كان موجودًا»، هو ماهيته وذاته - وماهيته وذاته الآن موجودة - فكونه قبل الآن «كان موجودًا» هو كونه الآن موجودًا، فما انعدم وأُعيد، وقد فرض أنه انعدم وأُعيدا وأيضًا يلزم أن لا يكون قبله موجودًا - أي إذا كان كونُ الزمان المذكور «كان موجودًا» هو ذاته وذاته^(٥) حاصلة الآن وليس لـ «كان موجودًا» معنى غيره - فالذي «كان موجودًا» وانعدم كان غيره، فما أُعيدَ المعدوم بل غيره. وإن كان لقولنا «كان الزمان موجودًا وانعدم فأُعيدَ» معنى غير «ذاته فإيتا^(٦)» وهو^(٧) كونه حاصلاً في ما قبل - فالقبلية نفسها ما عادت - فالمعاد ما كان زمانًا وقد فُرض زمانًا. والحاصل أنه لو أُعيدَ الزمان الذي كان من قبل لم يكن الزمان زمانًا، والتالي باطلٌ فالمقدم باطل.

وحجتهم أن الذي كان له وجودٌ وانعدم فاستحالة وجوده لذاته ثانيًا إما أن يكون لذاته أو لللازم ذاته أو لعارض ذاته. فإن كان لذاته فما صحَّ وجوده أولًا وقد فُرض أنه كان موجودًا أولًا، هذا محال. وإن كان لللازم^(٨) ذاته فما صحَّ وجوده أولًا كما سبق لأن لازم الذات^(٩) لا ينفك. وإن كان لعارض ذاته والعارض جايئ الزوال فيجوز أن يزول، فيجوز أن يعود^(١٠).

(١٤) بحث وتعقب^(١١) وهذه غير صحيحة. أمّا أولًا: فإن استحالة وجود

(١) فإذا GUL: فإن R. وهو L: وهي GRU.

(٢) المتشاركين R: المشاركون GUL. (٨) لللازم GRL: اللازم U.

(٣) فالمفروض R: والمفروض GUL. (٩) الذات GUL: للذات R.

(٤) وجود RL (في الموضوعين): وجودًا (١٠) فيجوز أن يعود RUL: ويجوز أن يعود

.GU .G

(٥) وذاته RL: - GU. (١١) وتعقب GRL: وتعقب U.

(٦) فإيتا GRL: ذاتيًا U.

الشيء مرة ثانية لا يُعنى به حصول جزئي من نوعه كان قبله^(١) جزئي آخر^(٢) منه حتى يقال «إذا استحال الثاني لماهيته يستحيل الأول» وهو محال، بل وجوده مرة ثانية مستحيل لماهيته لا لمفهوم الوجود، فلأنه ليس كلامنا في مطلق الوجود بل الوجود^(٣) مرة ثانية، فإن مفهوم هذا اللفظ مستحيل التحقق.

سؤال استمرار وجود الشيء في زمانين بعينهما ممكن، فإذا بطل فيجوز بعد البطلان وجوده في الزمان الثاني؟

جواب قولك «يجوز بعد عدمه وجوده» إن كان إشارة إلى ما في الذهن فما في الذهن يستحيل وقوعه. أو إلى^(٤) ما يماثل بوجه ما لما في الذهن، فلا يلزم أن يكون هو المعدوم الذي فيه الكلام، بل يماثل أشياء كثيرة. أو إلى نفس ذلك، وهو حالة العدم مستحيل الإشارة إليه. فنفس القول ممتنع الصحة والإشارة باطله، فالمسألة نفسها فاسدة التصور على ما يطابق غرض المدعى، والقبليّة متمنعة العود، فإذا^(٥) فرض ثانيا لا تكون هي هو، فالمضمّرات^(٦) والإشارات باطلة. - وهذا كما يقول قائل: السواد الذي في زيد إن امتنع في عمرو فلما أن يكون لماهيّة عمرو وزيد وهي الإنسانية فما تُصور في زيد، أو لماهيّة السواد فما صحّ وجود سواد آخر في عمرو، أو للآزم ماهيّة السواد أو ماهيّة زيد فكان على ما سبق، أو لعارض فيجوز زواله فينتقل^(٧) إلى عمرو.

وهذا كلّ غلط بسبب أخذ الكلّي مكان الجزئي، فليس إذا كان حصول «سواد ما» في عمرو ممكناً^(٨) كان ممكناً حصول «هذا» السواد، فإنّ هذا السواد ما صحّ الإشارة إليه بـ «هذا» إلّا لنفس ما أنّه لزيد حتى إن كان لعمرو ما كان «هذا». وقوله «إن كان ليس للآزم فيجوز زواله» أيضاً فاسد، فكأنّه لما وجد بعض العارض ممكن الزوال ظنّ أنّ كلّ كذا، وليس كلّ ممكن العدم في نفسه ممكن الزوال، فإنّ كون السواد عارضاً للمحلّ - الذي وجد فيه أولاً - عارض لماهيّة السواد، ولكن لا يفارقه

-
- (١) قبله GUL: قبل R. (٦) فالمضمّرات RL: فالضميريات G
 (٢) جزئي آخر RL: جزئياً آخر GU. فالضرات U.
 (٣) بل الوجود RUL: - G. (٧) فينتقل GRU: فينتقل L.
 (٤) أو إلى GUL: وإلى R. (٨) في عمرو ممكناً GRU: في عمرو L.
 (٥) فإذا GU: وإذا RL.

أبدًا مع بقاء ماهية السواد المتخصّصة بهذا المحلّ مع أنّ كون السواد من حيث طبيعته النوعية ليس بممتنع عليه حصوله في هذا المحلّ أو غيره، بل ممكنٌ عليه بالإمكان الخاصّي، ويُحمل على زيد أنه قد ولّدَ عمرو، فلا يزول^(١) عنه صحّة هذا الوصف و < لا يمكن > حصولُ وصف آخر - وهو أنّه قد ولده خالد^(٢) - وإن كان كونه «قد ولده عمرو»^(٣) عارضًا^(٤) لماهية الإنسانية. وإن فرض الخصمُ أنّه يُخلَق مرةً أخرى فيولّده^(٥) خالد فكونه «قد ولده خالد أوّل مرّة» حصوله ممتنع أن يكون أبدًا وإن كان عارضًا للماهية الإنسانية. وأمس^(٦) محالّ أن يكون مستقبلًا وإن كانت الأمسيّة عارضةً لطبيعة اليوم، واليوم من حيث طبيعته^(٧) يمكن أن يكون في المستقبل.

3.

فصل

في الجوهر والعرض

(١٥) اعلم أنّ الموجود إمّا أن يصحّ أن يقال إنّ أنيته ماهيته أو لا يصحّ. فالذي يصحّ أن يقال «أنيته ماهيته» عليه مباحث ستأتي، وكلامنا الآن في ما وجوده زائد على الماهية. فلا يخلو: إمّا أن يكون في محلّ أو لا يكون، ويعنون بكون الشيء في المحلّ أن يكون في شيء لا كجزء منه مُجامعًا معه بالكلية لا يصحّ مفارقه عنه. ولما نُسب أمورٌ إلى أشياء بأنّها «فيها» فكان^(٨) لفظة «في» فيها بالاشتراك، وفي بعض المواضع قد تكون على سبيل التجوّز، فإنّ كون الشيء في الزمان وكون الجزء في الكلّ وكون الشيء في المكان وكون الخاصّ في العامّ وكون الكلّ في الأجزاء وكون الشيء في الخصب والراحة وكونه في الحركة ليس لفظة «في»^(٩) في جميعها بمعنى

(١) فلا يزول GRU: ولا يزول L.

(٢) إنه قد ولده خالد GUL: إنه ولده خالد (٧) عارضة... من حيث طبيعته RUL: - .R

(٣) قد ولده عمرو GRL: قد ولده خالد U.

(٤) عارضًا L: عارض GRU.

(٥) فيولده RU: فيولد G قبوله L.

(٦) وأمس RUL: وليس G.

(٧) فكان: وكان GRU وإن كان L.

(٨) لفظة في GUL: - R.

واحد، فكون الماء في الكوز ليس بمعنى كون الشيء في الشهر والسنة وكون السواد في الثوب، بل لفظة «في» يختلف معناها في هذه المواضع إذ لا اشتراك بينها في معنى يعم الكل، ولا يجمع الكل إلا إضافة ما، وليست نفس الإضافة مقتضية لنسبة «في»، فإن «مع» و«على» وغيرهما تدلّ على إضافة ما، والإضافة المكانية تُغيّر الإضافة الزمانية في ذاتها، وإذ^(١) لم يكن نفس الإضافة مراراً^(٢) بلفظة «في» وخصوص الإضافة مختلف فيهما ولكل واحد مدخل في معنى «في» فاللفظ فيهما بالاشتراك. وأما كون الكل في الأجزاء فهو بالتجوّز أشبه إذ^(٣) الكل مجموع الأجزاء ولا يكون في كل واحد أيضاً، ويُقال إن الجزء في الكل، فلا يكون بمعنى واحد كون الجزء في الكل والكل في الجزء فيشتمل الشيء على المشتمل عليه!

سؤال يجمع الكل الاشتمال والإحاطة؟

جواب يرجع الكلام إلى^(٤) الاشتمال والإحاطة فله ليس لشتمال الزمان على الشيء كاشتمال المكان عليه.

سؤال يجمعهما الظرفية؟

جواب يعود الكلام إلى الظرفية، فإنه ليس ظرفية الزمان بمعنى ظرفية الماء للكوز، وكون الشيء في الحركة أيضاً بالضرورة يختلف معنى كون الحركة فيه، ولا يخلو الكون في الخصب والحركة عن تجوّز ما، وليس علينا أن ننظر في أن أي المعاني تجوّزي وأيّها حقيقي، وما ذكرناه أيضاً كان فضلاً على المهم. فلو كان لفظه «في» في الكل أو في البعض بمعنى واحد فقولنا «الموجود في شيء لا كجزء منه شايعاً فيه بالكلية مع امتناع المفارقة عنه» - أي < مفارقة > المنسوب به «في» عن المنسوب إليه - إن كان مُميّزاً لذي المحلّ من حيث هو ذو محلّ عن المشاركات في أمر معنوي، فكان^(٥) يمتاز بالشيوع والمجامعة بالكلية عن كون الخاص في العام وكون الشيء في الزمان والمكان، وبعدم جواز^(٦) الانتقال < كون الشيء في > المكان أيضاً والخصب وغيره. وربما كان لا يحتاج إلى ذكر امتناع

(٤) إلى R: في GUL.

(٥) فكان GRL: وكان U.

(٦) وبعدم جواز RL: ويجوز GU.

(١) وإذا UL: وإذا R وإن G.

(٢) مراراً GRU: تراد L.

(٣) إذ GRL: إذا U.

المفارقة والانتقال أيضاً، فإن ما سوى ذي المحلّ ليس بشايع في الشيء بالكلية من المحامل الغير التجوّزية، وإذا كان اللفظ مشتركاً فلا يكون ما ذكر من القيود فاصلاً معنوياً إذ^(١) اللفظ المشترك لا يحتاج إلى أمرٍ مميّز كما كان المعنى المشترك يحوج، بل اللفظ المشترك ينصرف إلى معنى بقرينة لفظية أو معنوية ويُعرّف باسم آخر للشيء، فاشترك اللفظ لا يحوج إلى المميّز الفاصل المعنويّ لأنّه ليس بجنس أو معنى عام، فالمذكور في شرح الموجود في المحلّ بالنسبة إلى محالّ الاشتراك كقرينة للفظ «في» ويجري مجرى الرسم، والقيود فيه كالفصول والخواصّ المميّزة مع مساهلة، و «لا كجزء» احترزوا به عن كون الجزء في الكلّ كاللونية في السواد والحيوانية في الإنسان، فإنهما شايعان وليس ما نُسبأ إليه بـ «في»^(٢) محلّهما، وهذا أيضاً فيه مساهلة ما.

(١٦) وكان الأولون في اصطلاحهم الجوهر هو الموجود لا في محلّ والعرض هو الموجود في محلّ، ومن عهد أرسطو خصّصوا اسمَ الجوهر بالموجود - الذي وجوده غير ماهيته^(٣) - الذي لا يكون في موضوع، والعرض بالموجود في موضوع، ويُعنى بالموضوع المحلّ المستغنى في قوامه عن حاله من حيث هو كذا. فالجوهر موجود^(٤) لا في موضوع أي ليس في محلّ يستغنى عنه سواء لم يكن له محلّ أصلاً أو يكون له محلّ لا يستغنى عنه محلّه، فإنّ كليهما اشتركا في أنّهما^(٥) ليسا في المحلّ المستغنى عنهما. والعرض هو الموجود في موضوع أي في محلّ يستغنى عنه المحلّ، ولا منازعة معتبرة بين الفريقين على التحقيق وأمر الاصطلاح سهل.

والموجود في المحلّ ينقسم إلى قسمين^(٦): إلى ما يستغنى عنه محلّه في قوامه ولا يحصل منه نوع متأصل وهو العرض ومحلّه هو الذي يسمّى بالنسبة إليه موضوعاً، وإلى ما يستغنى^(٧) عنه محلّه ويحصل منه نوع متأصل^(٨) ويُسمّى

-
- (١) إذ GRL: إذا U. (٥) في أنّهما GRUL: في أن R.
(٢) بفي GR: نفى L بلى (؟) U. (٦) ينقسم إلى قسمين RUL: إلى قسمين
(٣) ماهيته: أنيته (I) GRUL: موجود ينقسم G.
(٧) ما لا يستغنى GUL: ما يستغنى R.
(٤) موجود GRU: هو موجود L. (٨) متأصل RUL: - G.

صورة^(١) ومحله بالنسبة إليه هيولى . - والجوهر: إمّا نوعٌ جسمانيٌّ بحثٌ، أو جزءٌ نوعٌ جسمانيٌّ بحثٌ، أو ما ليس بنوعٍ جسمانيٍّ بحثٌ ولا جزءٌ نوعٌ جسمانيٍّ بحثٌ وهو المفارق، وينقسم إلى ما يُدبّر الأجسام - وهو النفس - وإلى ما لا يدبّرها ولا يكون له معها علاقةٌ ما - وهو العقل -، والجوهر الذي هو نوعٌ جسمانيٌّ هو كالسماء والماء والنار، وجزء هذه هي^(٢) الصورة النوعية والصورة الجرمية والهيولى، فإنّ الجسم جزءٌ لأنواعه، فجزءاه^(٣) من أجزائها. هذا على قاعدة مَنْ يرى^(٤) للجسم صورةً جرميّةً وأخرى طبيعيّةً، ونشير إلى مُقاومات الطوائف في بعضها.

المشرع الثاني

في المقولات وإثبات عرضيّة بعضها وجوهريّة بعض وأبحاث تتعلّق بها

1.

< فصل >

< في مباحث تتعلّق بالجوهر >

(١٧) وقد آن أن نذكر المقولات العشر^(٥)، ونذكر ما قيل فيها ونسامح في الحكاية عن القوم في الحصر في أكثر المواضع، ثمّ نذكر بعد ذلك تلخيصات^(٦) ومقاومات في الحصر وغيره^(٧).

فمن الأجناس العالية التي لا جنس وراءها الجوهر، وقد عرفناه على ما نذكر. وليس الوجود جنسًا يعمّ الجوهر والعرض، فإنّ الوجود قد بيّن أنّه خارجٌ عن الماهيات الجوهرية والعرضية، والطبيعة^(٨) التي يلحقها الجنسية لا يجوز أن تكون خارجةً عن ماهية الأنواع، فالوجود عرضيٌّ وهو عرضٌ عامٌّ لا جنس. وربما علّلوا

(١) صورة RUL: صورته G.

(٥) العشر: العشرة GRUL.

(٢) هي GUL: هو R.

(٦) تلخيصات RUL: تلخيصات G.

(٣) فجزءاه RiUL: فجزؤه GR.

(٧) وغيره GRU: في غيره L.

(٤) من يرى GUL: ما يرى أن R.

(٨) والطبيعة GRL: والطبيعة U.

في كونه «ليس بجنس» وقوعه بالتشكك، وهؤلاء هم الذين يقولون إنَّ السواد الأشدَّ يمتاز عن الأنقص بفصل، وإذا كان السواد له فصلٌ مُقسَّم فيكون السواد جنسًا وهو واقعٌ بالتشكك، فبعض الجنس واقعٌ بالتشكك، وقالوا: لا شيء من الأجناس بواقع بالتشكك!

قالوا: ومن خواصَّ الجوهر^(١) أنه لا ضدَّ له^(٢)، فإنَّ الضدَّين على اصطلاحهم هما الذاتان الغير المجتمعين للذات^(٣) من شأنهما التعاقب على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف، والجوهر لما لم يكن له موضوعٌ لا يكون له ضدُّ، بلى إن أخذ في تعريف الضدَّين - مكانَ الموضوع - المحلُّ فبعض الجواهر كان لها ضدُّ كالصور^(٤)، وإذا اعتُبر غايةُ البعد فلا يكون بين جميع الصور تضادًّا أيضًا^(٥)، بل صورة الماء ليست بضدٍّ لصورة الأرض إذ ليس بينهما غاية البعد الذي بين صورة النارية والمائية^(٦) وبين صورة الأرضية والهوائية، ومع أنه يُورد مكانَ «الموضوع» في حدِّ الضدَّين «المحلُّ» لا يكون للجوهر على اصطلاح أفلاطون ومن قبله ضدُّ إذ لا محلُّ للجوهر على اصطلاحهم.

ومن أحوال الجوهر^(٧) الغير العامة لجميع الأعراض أنه لا يشتدُّ. قالوا: ولا يضعف، وهذا لاستحالة التضادِّ فيه، فإنَّ الاشتداد والضعف إنما يكون بين الضدَّين، وهذا ليس خاصَّةً^(٨) للجوهر فإنَّ الكمَّ أيضًا لا يقبلهما على ما سيأتي فيه الكلام. وقال بعض الناس: إنَّ الجوهرية إنما لا تقع بالتشكك لاستحالة الاشتداد والضعف فيه، وهذا على رأي المشائين خطأً أيضًا^(٩)، فإنه ليس جميع التشكك يكون بالاشتداد والضعف إذ^(١٠) الموجود على الباري أولى منه على الممكنات ولا اشتداد ولا ينقص فيه - على ما اشتهر^(١١) عنهم^(١٢) - ولا تضادًّا. - ويقسمون الجواهر إلى جواهرٍ أولى كالأشخاص، وإلى الثانوي^(١٣) كالأنواع، وإلى

(١) الجوهر GUL: الجواهر R. (٧) الجوهر GRU: الجواهر L.

(٢) له GUL: لها R. (٨) خاصة GRU: خاصية L.

(٣) اللذان: اللذين GRU للذين L. (٩) خطأ أيضًا RUL: أيضًا خطأ G.

(٤) كالصور RUL: كالصورة G. (١٠) إذ RL: إذا GU.

(٥) تضاد أيضًا GUL: أيضًا تضاد R. (١١) اشتهر RUL: أشهر G.

(٦) النارية والمائية RL: المائية والنارية (١٢) عنهم GRU: عندهم L.

(١٣) الثانوي GUL: ثواني R. GU

الثالث^(١) كالأجناس. فقالوا: الأشخاص أولى بالجوهرية من الأنواع لأنها أحق بالمعنى الذي باعتباره وقع تسمية الجوهرية وبه عُرِفَ الجوهر وهو^(٢) «الموجود»^(٣) لا في موضوع، فإنه عهد الوجود لا في موضوع وعُرِفَ ذلك من الأشخاص وسبق^(٤) التسمية للأشخاص، والمفارقات أيضًا أولى من غيرها لأنها أسبق السوابق في الوجود، والأنواع أولى بالجوهرية من الأجناس، فإن الطبيعة النوعية أقرب إلى التحصيل وأتم - في نفسها وفي جواب من يسأل^(٥) عن الشيء «بما هو» - من الجنسية.

(١٨) بحث: وربما قال لهم قايل: أستم قلتم إن الجوهر جنس والجنس لا يقع بالتشكك؟ فإن قلتم: وُجِدَتِ الأولوية دون التشكك استرواحًا إلى أن التشكك يختص بما يجري فيه الاشتداد والضعف، فهو خطأ لما ذكر في الوجود على الواجب وغيره مع أنه يقع بالتشكك. وإن قلتم: لا أولوية في الجوهرية، فبطل قولكم إن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية من الأنواع والأنواع من الأجناس، بل كان يجب أن تقولوا: بعضها أولى «بالوجود» من بعض لا «بالجوهرية». ولا يصح أيضًا أن يقال إنها أولى بالوجود العيني إذ النوع والجنس كليان لا وجود لهما من حيث الجنسية والنوعية ليكون الوجود^(٦) العيني عينهما بالتفاوت، اللهم إلا أن يُعنى بالكلي^(٧) الطبيعة فحسب سواء كانت في الأعيان أو في الذهن كما حكينا الاصطلاح عن بعضهم في المنطق، وحينئذ لا يكون الشخص أولى بالجوهرية من النوع أيضًا، فإن الشخص زاد على الطبيعة النوعية بإعراض زائدة وجوهرية زيد باعتبار طبيعة الإنسانية لا باعتبار سواده وبياضه، فلا معنى على التقديرات لهذه الأولوية في الجوهرية ولا لهذا الاعتذار حتى إن بعضهم صرح بأن الجوهرية واقعة بالتشكك ولكنها لا تقبل الأشد والضعف وصرح بأن الوجود ليس بجنس لوقوعه بالتشكك على أشياء، فيناقض كلامه. - ويقولون أيضًا إن كلي الجوهر^(٨) أيضًا جوهر.

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) الثوالت GUL: ثوالت R. | (٥) يسأل GR: يستل UL. |
| (٢) وهو RL: وهي GU. | (٦) الوجود GUL: الموجود R. |
| (٣) الموجود RU: الوجود GL. | (٧) بالكلي GUL: بالكلية R. |
| (٤) وسبق GRtUL: لما سبق R. | (٨) الجوهر GRU: الجواهر L. |

(١٩) بحث وتعقب^(١): فإن عُنِيَ بالكَلِّي لا ما لا يمنع الشركة بل الحقيقة فحسبُ كيف كانت - ذهنيةً أو عينيةً - فيكون لهذا وجهٌ، وإن عُنِيَ به الكَلِّي الذي في الذهن وله محلٌّ - وهو الذهن^(٢) - ومحلُّه الذي هو الذهن مستغنٍ عنه - فإنه يزول عنه صورة الجواهر وتعود ولا يتبدَّل بها^(٣) في نفسه - < فلا! > .

وقولهم إنَّ المعقول من^(٤) الجوهر جوهرٌ لأنَّه موجودٌ لا في موضوع بمعنى أنَّه ماهية إذا وُجدت تكون لا في موضوع، والمغناطيس الذي هو^(٥) في الكفِّ لا يجذب الحديد بالفعل ولكنَّه بحيث إذا كان لا في الكفِّ يجذب الحديد ففي قوَّته الجذب وإن كان في الكفِّ، فكَذلك المعقول من الجوهر هو بحيث إذا وُجد يكون لا في موضوع، وهو غلطٌ من حيث تضييع الاعتبارات وأخذِ الكَلِّي مكانَ الجزئيِّ، والمغناطيس الذي في الكفِّ يجوز عليه الخروج منه^(٦) والجذب للحديد، وأما الكَلِّي ذاته التي^(٧) في العقل مستحيلٌ وقوعها في الأعيان واستغناؤها عن موضوع، بلى^(٨) يجوز أن يوجد شيء هي مثالٌ له من وجهٍ ويكون مستغنياً عن الموضوع، وكما لا يلزم من استغناء ما يشبه الشيء من وجهٍ استغناء ذلك الشيء - كما^(٩) هو ظاهر من حال الجوهر الذهني أنَّه لا يصحَّ استغناؤه^(١٠) عن المحلِّ والموضوع الذي هو الذهن وإن كان الجوهرُ الخارجي الذي يطابقه من وجهٍ مستغنياً عن المحلِّ والموضوع - فكَذلك لا يلزم من كون الخارجي^(١١) موجوداً لا في موضوع كونُ الذهنيِّ موجوداً لا في موضوع، فلا يلزم من جوهرية الخارجيِّ جوهريةً مثاله، بل الذهنيِّ مثال^(١٢) الجوهر لا إنَّه جوهرٌ ومثالٌ، فهؤلاء^(١٣) أخذوا مثالَ الشيء مكانه .

ومن الشكوك التي^(١٤) أوردوها على أنفسهم أنَّكم قلتم^(١٥): الجوهر جنسٌ ولا يقع بالتشكُّك، ومن المعلوم أنَّ الهبولى والصورة سبيان للجسم، فلا بدَّ من تقدُّمهما

- | | |
|--------------------------------------|---|
| (١) وتعقب GRL: وتعقب U. | (٩) كما R: بما GUL. |
| (٢) وهو الذهن GRL: وهو في الذهن U. | (١٠) استغناؤه RL: واستغناؤه GU. |
| (٣) بها GUL: - R. | (١١) الخارجي GRU: الخارج L. |
| (٤) المعقول من GUL: المعقول من أن R. | (١٢) ومثال RUL: - G. |
| (٥) الذي هو GUL: الذي R. | (١٣) هؤلاء GRtUL: وهؤلاء R. |
| (٦) منه GRU: عنه L. | (١٤) الشكوك التي GRU: الشوك (ل) الذي L. |
| (٧) ذاته التي GRL: الذي ذاته U. | (١٥) أنكم قلتم GRU: أنهم قالوا L. |
| (٨) بلى GUL: بل R. | |

على الجسم بالجوهرية، وقد قيل إنّ الجوهرية لا تقدّم ولا تأخر فيها. - وأجابوا عن هذا بأن التقدم والتأخر إذا أضيف إلى شيئين فقد يكون بذاتيهما كتقدّم وجود على وجود كما لوجود العلة على وجود المعلول، فإنّ التقدّم ههنا في ذات العلة وفي نفس وجودها على وجود المعلول، وقد يكون التقدّم والتأخر الذي نُسب إلى الشيئين باعتبار أمرٍ ثالثٍ كتقدّم زيد على عمرو بزمانٍ وكتقدّم شخص الأب على الابن، لا في الإنسانية - فإنها فيهما بالسواء - بل بالوجود والزمان وذلك معنّى زايدٌ على الماهية. فقالوا: تقدّم الهيولى والصورة على الجسم إنما هو بالوجود، وهو معنّى زايدٌ على حقيقة الهيولى والصورة والجسم، فالوجود متقدّم على الوجود بالطبع لا بأمرٍ زايدٍ، أمّا الجوهرية - وهي الوجود لا في موضوع - فيهما بالسواء، فإنه ليس بعض منها أولى بالوجود لا في موضوع من البعض. وبهذا أُجيب أيضًا عن^(١) قول مَنْ قال: إنّ الهيولى والصورة ليستا^(٢) بجوهرين لأنهما مبدأ الجسم، فتقدّمان عليه بالطبع، والتقدّم والتأخر تنافي الجوهرية. وهؤلاء غفلوا عن أنّ التقدّم والتأخر^(٣) بالوجود، والجوهرية إذا كانت هي كون الشيء موجودًا لا في موضوع، فكما أنّ الجسم موجود لا في موضوع فجزءاه^(٤) كذا.

(٢٠) بحث وتحقيق: وجواب هذا الأخير بيّن. وأما الذي قال إنّ الجوهرية تقع بالتشكك له معاودة بأن يقول: الجسم مركّب من الهيولى والصورة، والمجموع هوئته^(٥) تحصل من الأجزاء، فلولا جوهرية أجزائه ما كان المجموع جوهرًا. فكما^(٦) أنكم قلتم: لحقت الجسمية بالإنسان بتوسّط الحيوان، فكذاك لحقت الجوهرية بالمجموع - الذي هو الجسم - بتوسّط جوهرية جزئية، وكما أنه لولا جسمية الحيوان ما كان الإنسان جسمًا، فكذا^(٧) لولا جوهرية الجزءين ما كان مجموعهما جوهرًا. ثمّ إذا كانت الجسمية لاحقًا بالإنسان بتوسّط الحيوان، فالجوهرية بالحيوان أيضًا لحقت بواسطة جسميته أو نفسه، فيكون الجوهر بالجسم

(١) عن RL: على GU. (٤) فجزءاه GUL: فجزؤه R.
 (٢) ليستا RL: ليسا GU. (٥) هوئته GRU: هوية L.
 (٣) عن أن التقدم والتأخر R: عن أن التقدم (٦) فكما GRU: فلما L.
 (٧) فكذا GU: فكذاك RL. GUR

أو بالنفس أولى منه بالمجموع. ومن يثبت أن الوجود^(١) لا صورة له في الأعيان فالعلل والمعلولات الجوهرية^(٢) لا تتقدم بالوجود لأنه وصف اعتباري عنده^(٣) لا وقوع^(٤) له في الأعيان، فلا يبقى التقدم إلا بالذات والجوهر.

وربما ينازعهم منازع من طريق آخر وهو أنه لما بين أن الهولي جعلها غير جعل الصورة فهما موجودان ومجموعهما جسم، فالجسم لا جوهرية له في نفسه، فإنه ليس ههنا إلا هولي وصورة، ومعنى الاجتماع بينهما ومعنى الجمعية بينهما^(٥) اعتباري أو عرض^(٦) من الأعراض، فلا يحصل به جوهرية ثالثة غير ما للهولي والصورة، والمجموع ما زاد على الجزئين إلا بالاجتماع وهو عرض، فالجوهرية ليست على سبيل الاستقلال للمجموع. والشئ الواحد لا يصح أن يكون جوهرًا وعرضًا كما ظن بعض الناس، فقال: العرض جزء المركب منه ومن الجوهر، والمركب جوهر، فالعرض المأخوذ جزءًا للمركب جزء للجوهر وكل جزء للجوهر فهو جوهر، فالعرض المأخوذ جزءًا للمركب جوهر. وهو خطأ لما أشرنا إليه في باب المغالطات. واحتجوا من طريق آخر، فقالوا: العرض الذي في المركب ليس لا كجزء منه، وكل ما هو في شيء ليس لا كجزء منه^(٧) فليس بعرض فيه. وهذه الحجة يلزم منها أن العرض الذي في المركب ليس بعرض فيه - وهو صحيح فإن المركب ليس موضوعًا له - بل الجزء الآخر^(٨) للمركب، ولا يلزم من لا كونه عرضًا فيه لا كونه عرضًا في نفسه أو عرضًا في الجزء الآخر، فوجد في المركب شيء له موضوع في نفسه، فوجد فيه شيء هو عرض في نفسه وليس عرضيته بالنسبة إلى المركب بل إلى شيء آخر، فالسواد لا يلزم من لا كونه عرضًا في السماء أن لا يكون عرضًا في نفسه. ولو كانوا قالوا «المنسوب إلى شيء يفي إن كان على أنه موضوعه فهو عرض فيه، وإن لم يكن على أنه موضوعه فهو جوهر فيه» لكان لهذا الكلام اتجاه، بل كان التقسيم على غير هذا الوجه.

الجمعية بينهما G، - R.

(١) الوجود GRL: الموجود U.

(٦) عرض GRL: عرضي U.

(٢) الجوهرية GRL: - U.

(٧) وكل ما... لا كجزء منه GRU: - L.

(٣) عنده GRU: عندنا L.

(٨) بل الجزء الآخر GRU: بالجزء والآخر

(٤) لا وقوع GUL: ولا وقوع R.

L.

(٥) ومعنى الجمعية بينهما UL: وبين

ومما احتج به الجمهور في أنَّ كَلِّيات الجواهر أنه إن لم يكن الماهية - التي هي جوهر في الأعيان - جوهرية لذاتها كانت الجوهرية عارضة بسبب خصوصيتها وجزئيتها، فلا تكون ذاتية ولا لازمة. وإن كانت الجوهرية لنفس الماهية فيكون كَلِّيات الجواهر أيضًا جواهر. وأيضًا إن كان الإنسان جوهرًا لكونه زائدًا ما كان عمرو جوهرًا، فليس الجوهرية إلا للإنسانية، وبمثل هذا أثبتوا أنَّ أجناس الجواهر وفصولها جواهر.

(٢١) بحث وتعقب: أمَّا الحجة الأولى فيقدح الخصم فيها بأن حقيقة الإنسانية التي في الذهن مثال مطابق للإنسان الخارج ولا يشاركه في الحقيقة، فإن مثال النوع لا يلزم أن يكون هو النوع، ولو كان مثال الإنسان إنسانًا - والمثال^(١) بالضرورة حال في محل وهو النفس - أو^(٢) ما شئتُ خذه^(٣) - ولا يتصور لذاته المتشخصة^(٤) بالذهن مفارقتها وقيامه بذاته^(٥) - فكان نوع واحد منه قائم^(٦) بذاته ومنه ما لا يقوم بذاته، ومن عيون قواعدهم أنَّ الطبيعة^(٧) الواحدة لا يصح أن يكون منها قائم^(٨) بذاته ومنها حال في غيره، إذ لو كانت الطبيعة مستغنية عن المحل لتحقق الاستغناء معها حيث تحققت، فلو كانت^(٩) صورة الجسم في النفس مشاركة للجسم الخارجي في الحقيقة الجسمية لاستغنى < الصورة > عن المحل كاستغنائه، وإن كانت صورة الجسم في الذهن تُشارك الأجسام في الحقيقة - والجسم يُتصور عليه حركة ما وخروج عما هو فيه إلا أن يمنعه أمر خارج عن الجسمية - فكان يصح أن ينتقل صورة الجسم عن نفس إلى غيرها، والجسم يُشار^(١٠) إليه بإشارة حسية فكان مثال الجسم يشار إليه. - وإن ألحَّ ملِّحٌ واركب مركب أنَّ مثال الجسم الذي في النفس يشارك الجسم في الحقيقة وهو جوهر أيضًا وهو حال في النفس ومحل مستغن^(١١) عنه - فإن تلك الصورة وأمثالها تنتفي عن النفس ولا يختل حال النفس - فيجب أن

-
- | | |
|-------------------------------|---------------------------------------|
| (١) والمثال GRU: والمثال L. | (٧) الطبيعة RUL: الطبيعة G. |
| (٢) أو RUL: أما G. | (٨) أن يكون منها قائم GU: أن يكون شيء |
| (٣) خذه RL: خذ GU. | (شيء: - L) منها قائم RL. |
| (٤) المتشخصة R: المتشخصة GUL. | (٩) كانت RL: كان GU. |
| (٥) بذاته GUL: بالذات R. | (١٠) والجسم يشار RL: والجسم مشار GU. |
| (٦) قائم GRtU: قائم RL. | (١١) مستغن GU: مستغن RL. |

يعلم أنّ مثال الجسم له ذاتٌ واحدة، فتكون هي جوهرًا أو عرضًا^(١)، موجودة في موضوع أو موجودة^(٢) لا في موضوع، أو هي عرضٌ بالفعل - من حيث هويتها المتقرّرة^(٣) في المحلّ المستغنى - وجوهرٌ بالقوة، ثم كيف يكون لها جوهريةٌ بالقوة ويستحيل عليها الاستغناء؟ بل جوهريةٌ لكونه مثالاً للجوهر، ولا يلزم لمثال الشيء مشاركته له في جميع الأشياء. هذا في أنواع الجوهر. وأما مجرد مفهوم الجوهر من حيث هو كذا فسيأتي عليه الكلام. ثم يقول هذا الخصم: إنّ الإنسانية الواقعة في الأعيان هي جوهرٌ وجوهريتها لذاتها، والتي في الذهن لا تشاركها في حقيقة الإنسانية، بل هي مثال الإنسانية، ولهذا مثال الإنسانية لا يمشي ولا يتغدى ولا يتكلّم، بل يعرض^(٤) فيه مثالُ التغذي والمشي وغيرهما، وإذا^(٥) لم يكن > التي في الذهن < مشاركةً للحقيقة الخارجة فلا يلزم ما قلتم «إنه إن لم تكن جوهرًا يكون الجوهرية^(٦) عارضةً لتلك الحقيقة» بل يكون الحقيقة جوهرًا^(٧) في ذاتها، والمثال مثالٌ للحقيقة لا نفس^(٨) الحقيقة، وكما أنّ مثال الحيوان في الذهن فيه^(٩) مثالُ التغذي والنمو لا التغذي والنمو ففيه مثالُ الجوهرية لا الجوهرية. وأما مثال زيد وعمره فإنّ جوهريتهما لإنسانيتهما^(١٠) وهي التي يحصل منها المثال المطابق للكلّ حتى إذا أريد بالكلّي طبيعة الشيء فحسب - كانت في الذهن أو في العين^(١١)، منعت الاشتراك أو ما منعت - فيكون من الكلّي جوهر^(١٢) وهو الواقع في الأعيان. ثم قد بيّنا في باب المغالطات أنّ مثل هذه التعليلات فاسدٌ أعني ما ذكروا في زيد وعمره.

وعلّل بعضهم كون الجزئيّ أولى بالجوهرية من الكلّي بأن^(١٣) الكلّي لا يُعقل كليّته إلّا بالقياس إلى الجزئيّ. وأورد على نفسه سؤالاً وهو أنّ الجزئيّ أيضًا لا يُعقل

-
- | | |
|--------------------------------|----------------------------|
| (١) جوهرًا أو عرضًا: جوهر وعرض | (٧) جوهرًا: RL: جوهر GU |
| GRUL | (٨) لا نفس GUL: لا نفس R |
| (٢) أو موجودة L: وموجودة GRUL | (٩) فيه GUL: R - |
| (٣) المتقرّرة GRU: المتفرّدة L | (١٠) لإنسانيتهما GRU: L - |
| (٤) يعرض RU: يفرض GL | (١١) في العين GUL: العين R |
| (٥) وإذا RL: وإذا GU | (١٢) جوهر GRtUL: جوهرًا R |
| (٦) الجوهرية GUL: الجوهر R | (١٣) بأن: أن GRUL |

إلا بالقياس إلى الكلّي. وأجاب عنه بأنّ هذا هو^(١) الجزئي الإضافي^(٢)، أما^(٣) الجزئي الغير المضاف فلا حاجة في تصوّره إلى الإضافة.

(٢٢) تعقّب: وهذا الجواب صحيح. وأما قوله «إنّ الكلّي لا يُعقل إلا بالقياس إلى جزئي» فمن حيث هو كلّي - بمعنى أنه لا يمنع الشركة - لا شك فيه، ولكنّ الإنسان الكلّي وإن كان في كليته يحتاج إلى الإضافة^(٤) فالإضافة لحقته من حيث صحّة اشتراك الكثرة لا من حيث نفس المتصوّر، فهذا وجه حاجته^(٥) في كليته إلى الجزئيات لا في معناه، وكان من حقّه^(٦) أن يبيّن^(٧) الأولويّة^(٨) في المعنى لا في الإضافة الخارجة عن المعنى. وقولهم «إنّ الفصول أجزاء الجوهر وجزء الجوهر جوهر» قد عرفت حاله في باب المغالطات وإنّ هذا^(٩) البيان الغلط كيف تطرّق إليه. ومن خاصيّة الجوهر كونه مقصوداً بالإشارة الحسيّة، وهذا لا يعمّ جميع الجواهر، فإنّ المفارقات لا يصحّ إليها الإشارة ولا الجواهر الكلّيّة كما يقولون^(١٠). قالوا: ومن خواصّه كونه مقصوداً بالإشارة العقلية، وظنّ بعضهم أنّ هذا يعمّ جميع الجواهر، وهو خطأ، فإنّ الجوهر الجسمانيّ الجزئيّ غير معقول على ما اشتهر عندهم، فلا يُشار إليه بإشارة عقلية إلاّ بالعرض، فإنّ الإشارة العقلية إدراكيّة وهي دلالة عقلية. والعرض الجزئيّ لا يُشار إليه بإشارة^(١١) عقلية ولا حسية: أما الحسية فلاّذاته لغيره فيُقصد بالإشارة موضوعه، وأما العقلية فلاّذ الجزئيّ من حيث شخصيته^(١٢) لا يُعقل. ومنهم من يجوز^(١٣) كون العرض مقصوداً بالإشارة العقلية بناءً على أنّه^(١٤) يُعقل دون الإضافة إلى المحلّ وحينئذ يرتفع الفرق، فإنّ الجوهر الجزئيّ والعرض الجزئيّ اشتركا في أنهما لا يقصدان بالإشارة العقلية من حيث جزئيتهما، والجوهر والعرض الكلّيات اشتركا في صلاحية أنّ يكونا مقصودين

(١) هو GRU - L.

(٢) الإضافي R: المضاف GUL.

(٣) أما RL: وأما GU.

(٤) إلى الإضافة GRU: إلى الإضافة لا في

(٥) حاجته GRU: خاصة L.

(٦) من حقّه GRUL: من حصه Rt.

(٧) يبيّن RUL: يبيّن G.

(٨) الأولوية GRU: الأولية L.

(٩) هذا GRU: هذه L.

(١٠) يقولون GRU: يقول L.

(١١) بإشارة: إشارة GRUL.

(١٢) شخصيته GRU: شخصيّة L.

(١٣) يجوز R: يجوز GUL.

(١٤) أنّه RUL: G -.

بالإشارة العقلية على رأي هذا القايل . ومنهم من منع المقصودية بالإشارة العقلية في غير المفارقات ، وإذا استُكشِف عن معنى القصد بالإشارة العقلية لا يبقى نزاعٌ وهذه الأشياء أمرها قريبٌ .

ومن خاصيّة الجوهر أنّ الواحد منه^(١) قد يكون موضوعًا لأضدادٍ كثيرةٍ لتغيّره في نفسه لا كالظنّ الصادق إذا كذب لتغيّر الشيء الخارجي ، فإنّ صيرورته كاذبًا بعد الصدق ما كان لتغيّره في نفسه . وقالوا «لا ككون السطح الأسود إذا صار أبيض» فإنّه ليس لتغيّره في نفسه بل لتغيّره في الجسم . وقولهم «يقبل الأضداد بتغيّره»^(٢) في نفسه لا يعنون به أنّ ماهية الجوهر تتغيّر في ذاتها ، بل أن يكون التغيّر واقعًا لذاته بالنسبة إلى هيئاته ، ويكون محلّ هذا التغيّر باعتبار الهيئات ذاته . وهذا لا يعمّ جميع الجواهر ، فإنّ العقليات لا تتغيّر أصلًا ، وأما النفوس البشرية فيجوز فيها هذا التغيّر باعتبار الأخلاق والملكات والاعتقادات . والكلّيات من الجواهر^(٣) - على ما يرى القوم أنها جواهر - لا تتغيّر ، والجسم الكلّي كونه مقولاً على الأسود والأبيض ليس لتغيّره في ذاته بل لمطابقته للمختلفات في الألوان وغيرها . ولا ينبغي أن توهّم أنّ الأعراض الكلّية تقبل الأضداد وتتغيّر لما تتخيّل أنّ اللون المطلق يصحّ كونه سوادًا وبياضًا فهو تغيّرٌ له في ذاته ، فإنّه اللون المطلق نسبته إلى الجميع سواء . وأما السواد إذا زال وحصل البياض فليس بانسلاخ فصلٍ السواد عن اللونية وبقاء اللونية بعينها وطروء البياض عليها . بل السواد إذا بطل فصله بطلت لونيّة^(٤) كانت له وحصلت لونيّة أخرى ، هذا دفعٌ للوهم وفيه بحث آخر سيأتي . - ومن خواصّ الجوهر أنّ وجوده لذاته وليس هو لغيره ، وهذا يختصّ بالجواهر التي لا محلّ لها . أما الصور والكلّيات على رأي المشائين فهي جواهر ووجودها لغيرها إذ ليس قيامها بذاتها . ومما هو ظاهر من قواعد المشائين أنّ الهيئات وجودها في نفسها ووجودها لمحلّها ، وليس^(٥) أن يحصل لها وجودٌ ثم يلحقها وجودها في محلّها ، بخلاف كون الشمس في فلكها : فإنّ كونها في الفلك ليس نفس وجودها ولا مانع عن توهّم الشمس كايّة في غيره ، وله تحقيق في ما بعد .

(١) بطلت لونية GRU : بطلت لونيته L .

(٢) بتغيّره GRU : لغيره L .

(٣) الجواهر GRU : الجوهر L .

(٤) بطلت لونية GRU : بطلت لونيته L .

(٥) ليس GRL : وليس لها R .

2.

فصل

في الكمّ وما يُذكر فيه وفي عرضيته^(١)

(٢٣) إنّ من الأجناس العالية الكمّ، وإذا كانت هذه الأشياء هي الأجناس العالية فظاهر أن لا يكون لها حدّ إذ لا جنس لها ولا فصل، ولا يعمّ المقولات إلّا الوجود وقد يُبين أنه ليس بجنس، ويعمّ التسعة العرضيّة وهي من لوازم الأعراض كالسواد والبياض. وعلّلوا بأنّنا نعقل السواد أولاً، ثم نعقل إضافته إلى محلّ، فنسبته إلى^(٢) المحلّ المستغنى تابعة لماهيته عرضيّة لها. وهذا الوجه أصلح من قولهم «آنا نعقل السواد أو نوعاً غيره من الأعراض ونشكّ في عرضيته، فالعرضيّة ليست بذاتية له» فإنّ هذا التبيين يتوجّه في الجوهر بعينه، فإنّهم يبيّنون أنّ الصور جواهر والفصول جواهر وكلّيات الجواهر جواهر بحجج. فيقول القايل: عقلناها وشكّنا في جوهريتها، فالجوهرية أيضاً عرضيّة، وقد قيل إنها جنس، وإذا سلّموا هذا^(٣) فعسى أن يصعب عليهم إثبات^(٤) كثير من الأجناس. وأمّا نحن فنذكر في تفصيل القسطاس^(٥) الذي أوردناه في التلويحات ههنا ضابطاً نافعا في الأجناس والفصول والصفات كالشيئية والوجود وغيرهما^(٦). وإن اعتذر معتذر منهم بأنّ الذي يشكّ في جوهرية فصل أو صورة إنّما هو لعدم تنبّه لمعنى الجوهر أو معنى ذلك الفصل أو الصورة، فليقولوا في السواد وغيره من الأعراض مثل هذا: من أنّه إنّما يشكّ في عرضية السواد من لم يفهم معناه أو معنى الجوهر أو الجسم ومعنى العرضية.

والكميّة قابلة لذاتها المساواة واللامساواة - أي التفاوت - والتجزّي واللاتجزّي، وهذا قد يوردونه رسماً، وإن كانت^(٧) المساواة لا تُعرّف إلّا بأنّه اتّفاق في الكميّة^(٨) فعرفوا الشيء بما يُعرّف بالشيء، والتميّزون^(٩) يوردونه في مَعْرَضِ جُمْلٍ وذكر

(١) فيه وفي عرضيته GUL: في عرضيته R. (٦) وغيرهما RL: وغيرها GU.
(٢) محلّ فنسبته إلى RUL: - G. (٧) وإن كانت R: وإن كان GUL.
(٣) هذا GRU: - L. (٨) في الكمية GUL: بالكمية R.
(٤) إثبات GUL: - R. (٩) والتميّزون: أي من الحكماء المشائين.
(٥) في تفصيل القسطاس: راجع ههنا المشرع الثالث، الفصل ٦.

خواص لا على سبيل تحديد^(١).

والجمهور أوردوا على أنفسهم سؤالاً، وهو آتكم قلتم إن التجزي والقطع والفصل إنما يقبله المادّة، فإنّ الاتصال لا يقبل الانفصال، وههنا أوجبتم أنّ التجزي واللاتجزي يقبله الكم لذاته، وفيه ضرب مناقضة ما. وأجابوا عنه بأنّ التجزي بمعنى القطع والانقسام بالفعل لا يقبله إلا المادّة، أما التجزي الذي هو بمعنى تأتي أن^(٢) يُفرض فيه شيء غير شيء أو يتوهم، فهو إنما يلحق الجسم بتوسط الكم فلا منافاة، وأيضاً لا يستبعد أن يكون المعدّ للمادّة لقبول الفصل والتجزي الكم، ثم يقبل الكم الفصل بالفعل بتوسط المادّة وإن كان مُصحّح القبول المقدار، ويجوز أن يصحّح أمر وجود شيء غيره ثم يقبل هو بالعرض ذلك الشيء، وتعلم أنّ اللاتجزي - الذي يقابل التجزي المأخوذ أنّه يقبله الكم لذاته - ينافي الكميّة، وإن أخذ اللاتجزي بالفعل^(٣) فليس من خواصّه، ويخالف معنى التجزي الذي مع السلب الذي دونه.

(٢٤) وقسموا الكم إلى متصل ومنفصل، وقد سبق تفصيل ما لمعاني لفظ المتصل، وغرضنا ههنا^(٤) ما أخذ فصلاً للكم، فالكم المتصل هو الذي يمكن أن يُفرض له أجزاء يجمع بينها حدّ مشترك هو نهاية الجزئين^(٥). وقسموا المتصل إلى ما يصحّ ثباته وإلى ما لا يتصور ثباته إلا على سبيل تجدد^(٦)، والذي يصحّ ثباته قسموه إلى ثلاثة: منها الخطّ وهو الذي رسموه بأنّه الطول وحده دون عرض وعمق، ومنه السطح وهو ما يرسمونه بأنّه طول وعرض فحسب، ومنه جسم تعليمي وهو الذي له طول وعرض وعمق. والجسم أتمّ المقادير إذ ليس في الأعظام ما يشتمل على الأبعاد الثلاثة غير الجسم، فلهذا قيل إنّ أتمّ الأعظام. ولما كان الطول والعرض والعمق أعراضاً على ما ذكر ومجموع الأعراض عرض فالجسم التعليمي عرض، وقد شُرح^(٧) من قبل حال الشمعة التي يتبدّل عليها الأبعاد وماهيّتها وجسميّتها باقية، فالجسم التعليمي غير الجسم الجوهري. وقد ذكروا أنّ الجسم التعليمي يجزّده العقل أو الوهم عن المادّة، وقد ذكرنا من قبل كيفية هذا التجزّد،

(٥) الجزئين GRU: الحدين L.

(٦) تجدد RUL: التجدد G.

(٧) شرح GUL: صرح R.

(١) تحديد GUL: التحديد R.

(٢) إن GRL: بأن U.

(٣) بالفعل RUL: الفعل G.

(٤) وغرضنا ههنا R: وههنا غرضنا GUL.

وسنشير إليه في ما بعد. - وأما القسم الذي لا يصح ثباته إلا على سبيل التجدد هو الزمان. وظن أن المكان نوع آخر من الكم خارج عن الأقسام التي عُدّت، وهو خطأ، كيف وإذا اعتبرت حدّه لم تجد فيه إلا أنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي، والظاهر والباطن وكون الشيء حاوياً ومحوياً من قبيل المضاف، والسطح نفسه من الأقسام المذكورة في الكم، فليس نوعاً آخر منه. - والكم المنفصل هو الذي ليس لأجزائه إمكان^(١) حدّ مشترك تتلاقى عنده، وهو العدد. وما يتوهم أن السبعة يفرض فيها واحد هو حدّ مشترك بين ثلاثة وثلاثة خطأ، فإنه إن فرض في نوع من العدد كالسبعة آحاد مرتبة^(٢) فيها واحد متوسط وعلى الجوانب آحاد بطلت نوعيته وصورته الواحدة، ثم إذا فرض فيها واحد بين اثنين يكون له طرف إلى كل واحد فينقسم، فهذه الآحاد أمور منقسمة: إما أجسام أو سطوح صغار، وبالجمله^(٣) هي كميات متصلة في أنفسها ويعرض لها الوحدة والعدديّة، وكلامنا في الكم المنفصل لا ما يعرض له الكم المنفصل، فإن الذي يعرض له ذلك قد يكون جوهرًا وقد يكون مقدارًا^(٤)، فالعدد - من حيث هو عدد - لا حدّ مشترك ولا إمكان لإنفراض ترتيب ووسط وطرف فيه، ثم لا أولويّة لبعض آحاد العدد بالوسطية من بعض.

(٢٥) وظن أن القول نوع آخر من الكم المنفصل، وليس بصحيح، فإن القول ليس في نفسه كمّيّة وإن كان يعرض له كمّيّة من حيث العدد، وليس كل ما يعرض له العدد يكون كمّيّة - فإن العدد يعرض للجواهر^(٥) - والقول يفهم مع قطع النظر عن العدد، فليست الكمّيّة داخلّة في حقيقة القول.

ومما ظن أنه من الكم وليس منه الخفّة والثقل، فإنه لما سمع بعض الناس في العرف^(٦) فيهما^(٦) مساواة^(٧) وتفاوت^(٧) فظن أنهما^(٨) من الكم، وقد عرفت^(٩) أنهما

-
- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| (١) إمكان RUL : G. | (٦) فيهما: فيه GRUL. |
| (٢) مرتبة RUL : مرتبة G. | (٧) مساواة GRU : مساوات L. |
| (٣) وبالجمله R : وفي الجمله GUL. | (٨) إنهما: إنه GRUL. |
| (٤) مقداراً RUL : قداراً G. | (٩) عرفت R : علمت RUL. |
| (٥) للجواهر RUL : الجوهر G. | |

مِيلَانٍ يَحْرَكَانِ^(١) الشيءَ عن الوسط أو إلى الوسط، وليساً^(٢) بكميّتين في نفسيهما^(٣)، والمساواة^(٤) والتفاتٍ إنّما يقال عليهما^(٥) باعتبار سرعة حركة إحدى كفتي الميزان وبطوئها^(٦)، فالمساواة الحاصلة^(٧) في الوزن ترجع^(٨) إلى مقاومة شيئين في جذب عمود الميزان، وإذا اشتدَّ الجذب لإحدى^(٩) الكفتين لزيادة ثقل الشيء يُسمّى تفاوتاً. والخفة والثقل يُوجِبَانِ بحركتهما^(١٠) لزوم مقادير باعتبار زمانٍ أو مسافة حركة، ويُفَرِّضُ ثقل نصف ثقل إذا قطع في زمانه نصف مسافته، فلما أن يكونا^(١١) مقدارين بذاتهما أو كميةً أو يكونَ في نفسيهما جزءٌ يصحّ أن يكون عاداً للكلّ فلا.

وُقَسِمَ الكَمّ في تقسيم آخر: إلى ذي وضع وهو الذي يُفَرِّضُ له^(١٢) أجزاء < ذات > اتّصالٍ مع ثبات بحيث يصحّ أن يُشارَ إلى كلّ واحد من أجزائه أنّه أين هو من الآخر، وإلى غير ذي وضع وهو الذي ليس له أجزاء ذات اتّصالٍ وثباتٍ على ما ذكرنا، فذو الوضع انحصر في المقادير الثلاثة، أما الزمان من الكمية المتصلة شارك العدد^(١٣) في أنهما من الكَمّ الذي لا وضع له.

(٢٦) وظنّ بعض الناس أنّ الواحد لما كان مبدأ للعدد فيلزم أن يكون عدداً، فأخذوا الوحدة من الكمّيات أيضاً وهو خطأ، فإنه ليس كلّ ما يكون مبدأ للشيء يلزم أن يكون حقيقة حقيقة الكلّ، وليست الحيوانية إذا كانت جزءاً للإنسانية يلزمها أن تكون إنساناً، ثم كيف يتأتّى أن يُظنَّ أنّ الوحدة^(١٤) كميةٌ وحدّ الكمية مفقودٌ فيها؟ فلا يقال للوحدة^(١٥) «عددٌ» إلّا بتجاوز، وظاهر الفطرة السليمة أنّ الوحدة لا تُعدُّ ولا تكمّم. - والذي ردّ على الزاعم أنّ الوحدة^(١٦) عددٌ بأنّها لو كانت عدداً

-
- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) يحركان GUL: يحرك R. | (١٠) بحركتهما GUL: لحركتهما R. |
| (٢) وليساً GU: وليسنا RL. | (١١) يكونا R: يكون GUL. |
| (٣) نفسيهما U: نفسيهما GRL. | (١٢) الذي يفرض له Rt: الذي لما يفرض له |
| (٤) والمساواة GRU: والمساوات L. | GUL الذي لم يفرض R. |
| (٥) عليهما RL: عليها GU. | (١٣) العدد R: مع العدد GUL. |
| (٦) وبطوئها: وبطوئ GRUL. | (١٤) الوحدة GRU: الواحدة L (في |
| (٧) الحاصلة L: حاصلة GRU. | الموضعين). |
| (٨) ترجع RL: ويرجع G مرجع U. | (١٥) للوحدة GRUL: للوحدة L. |
| (٩) لإحدى R: لأحد GUL. | (١٦) الوحدة GUL: الواحدة R. |

لا تصفت بخواص^(١) العدد من الزوجية والفردية صادر^(٢) على المطلوب الأول، والذي لا يتحاشى من أن يأخذ الواحد عددًا لا يتحاشى أن يأخذه فردًا، فإن كونه غير منقسم بمتساويين ظاهر، وإنما امتنعت الفردية لامتناع العددية وهو مثبت للعددية^(٣) على الواحد، وأجود ما يقع به الإلزام تعيين معنى العدد، فإنه لا يجمع الواحد والعدد معنى صالح لأن يكون اسم العدد عليهما دون اشتراك أو تجوز.

والذين ظنوا أن الوحدة كمية قالوا: إن النقطة أيضًا كمية، وعللوا بأنهما مبدآن للكَمَيَّات كالخط والعدد، ومن جملة ما^(٤) غلطوا فيه ههنا ظنهم أن نسبة الوحدة إلى العدد كنسبة النقطة إلى الخط، ولم يعلموا أن الوحدة جزء من العدد والنقطة ليست بجزء للخط بل نهاية، ثم النهاية^(٥) عدمية والعدميات ليست بذوات بل عدم ذوات، والعدم لا يدخل تحت مقولة، بل إنما يدخل تحت المقولة ما له ذات، فالعدميات إعداد ما دخلت تحت المقولات والمقولات وجودية لا يدخل تحتها العدميات. والمتأخرون يرون أن الوحدة^(٦) والوجود لا يدخلان^(٧) تحت المقولات، فليس فوقهما^(٨) أجناس ولا تحتهما^(٩) أنواع، فلا يُخلّ بحصر الأجناس > العالية في عشر < ولا يدخلان^(١٠) تحت مقولة أخرى حتى يزيد عدد المقولات، وربما نشير في ما بعد إلى أن الوحدة هل هي أمر واقع في الأعيان أو وصف اعتباري؟ وكذا الوجود وبأي المقولات أشبه؟

(٢٧) وقد يُظن ما ليس بكمية محضة كمية محضة كالطول والقصر النسبيين^(١١)، فيقال «خط كذا طويل وسطح كذا عريض وعدد كذا كثير» وإن كان كل خط طويلًا في نفسه وكل سطح عريضًا وكل عدد كثيرًا، إلا أن هذه وعروضها^(١٢) أمور تعرض للكم باعتبار مقايضة بعض منه إلى بعض، وقد يزداد

-
- | | |
|--------------------------------|------------------------------|
| (١) لا تصف بخواص GRU: لا تنفقت | (٧) يدخلان: يدخل GRUL. |
| لخواص L. | (٨) فوقهما: فوقها GRUL. |
| (٢) صادر GRU: صادق L. | (٩) تحتها: تحتها GRUL. |
| (٣) للعددية RUL: العددية G. | (١٠) يدخلان: يدخل GRUL. |
| (٤) جملة ما RUL: جملتها G. | (١١) النسبيين R: النسبي GUL. |
| (٥) ثم النهاية RUL: - G. | (١٢) وعروضها GRU: عروضها L. |
| (٦) الوحدة GRL: الوحدة U. | |

أمثال^(١) هذه الإضافات على اثنين كقولهم «هذا أصغر وأكبر» فإن لكل واحد منهما إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث إذ الأكبر إنما هو أكبر^(٢) بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما كبير وإن كان لا عظام^(٣) الحيوانات - بل ولغيرها من النبات - مقادير هي أكبر مقدار فيها ومقادير هي أصغر مقدار فيها على الإطلاق لا بالقياس إلى مقدار بل إلى طبيعة النوع.

(٢٨) قالوا: والمتصل والمنفصل اللذان هما فصلاً الكم ليسا في الأعيان أمرين زائدين على طبيعة الجنس حتى يلزم أن يكونا من مقولة من المقولات، فيكون العدد من مقولتين: من الكم الذي هو جنسه ويقع المنفصلية^(٤) التي هي فصله تحت مقولة أخرى. قالوا: فالكم المتصل لا يخالف الكم المنفصل إلا بذاته. احفظ هذا عن القوم حتى إذا وصلت إلى شرح القسطاس^(٥) الذي سيأتي تلزمهم بمثله في أشياء^(٦) أخرى، حتى إذا قالوا «إن الإمكان مثلاً شيء في الأعيان لأنه يوصف به الشيء في الأعيان» نقول «في فصلي الكم مثل ذلك جدلاً» على أننا نذكر من التحقيق ما لا يحوج إلى هذا.

واعلم أن العد^(٧) تقدير للمنفصل كما أن المساحة تقدير للمتصل، والعاذ والماسح لا يصح أن يكون إلا ذا نفس^(٨) إذ الجمادات نازلة عن رتبة التقدير - إذ لا شعور لها - والمفارقات بالكلية أرفع < من هذا >، فهذان من أفعال النفس^(٩)، والممسوح قد يعرض له أن يصير معدوداً، فيكون المعدودية غير مقومة له، بل خارجة لاجقة. والزمان متصل بذاته منفصل بالعرض من حيث قد يقسم إلى ساعات وشهور وأعوام تعد.

(٢٩) والكميات لا تضاد فيها: أما المتصلات - وهي الخط والسطح والجسم التعليمي - فلا منافاة بينها. ثم يقولون: الخط في السطح والسطح في الجسم،

(١) أمثال GRU: مثال L.

(٢) إنما هو أكبر RU: إنما هو الأكبر G، -

(٣) L.

(٤) لإعظام RUL: الإعظام G.

(٥) المنفصلية: GRUL.

(٦) في أشياء GUL: أشياء R.

(٧) العد RU: العدد GL.

(٨) ذا نفس: ذو نفس GRUL.

(٩) النفس RUL: النفس G.

وأحد الضدين لا يقوم بالضد الآخر ولا يُقال إنه فيه، والجسم الواحد الجوهرى قد يكون فيه سطحٌ وجسمٌ تعليميٌ وخطٌ، والأضداد^(١) لا تجتمع، وإن منع مانعٌ كون^(٢) الخط في الجسم - بل يقول «هو عرض في السطح» - فهو أبعد عن التضاد، فإن المتضادين من شرطهما التعاقب على موضوع واحد لا أن يكون أحدهما موضوع الآخر. وليس أن نفس المتصلة والمنفصلة^(٣) ضدان لأنهما فصلا الكم، وليست الكمية بحيث ينسلخ عنها الاتصال وتبقى هي بعينها ليلحقها الانفصال ليصح تعاقبهما على موضوع واحد، ثم قد سبق أن المتصلة^(٤) ليست في الأعيان أمراً زائداً على الكمية لتكون الكمية موضوعاً لها، ثم الفصول المُقسمة لجنس ليست بأنواع تحته ولا يجمعها^(٥) جنسٌ آخر، ومن شرط الضدين - على ما هو مشهور - أن يقعا تحت جنس واحد. ولا تضاد بين الكم المتصل والمنفصل أيضاً، فلا منافاة^(٦) بينهما، فإن العدد قد يعرض لخطوطٍ وسطوحٍ وأجسام تعليمية وأجسام جوهرية فيها^(٧) جميع المقادير. والزمان لا يضاد ثلاثة المتصلات القارة، فإن الموضوع مختلفٌ على ما ذكروا إذ الزمان مقدار الحركة والمقادير الثلاثة القارة مقادير للجسم، ومن شرط المتضادين التعاقب على موضوع واحد. وأنواع العدد لا يضاد بعضها بعضاً لأن غاية البعد غير متصور بين عددين والعدد الأقل موجودٌ في الأكثر. وهذا فيه توسعٌ ما من حيث تحقق أن الخمسة ليست جزءاً للعشرة من حيث هي عشرة، والعدد لا يضاد الواحد، كيف والعدد يتقوم بالواحد ولا شيء من أحد الضدين يتقوم في حقيقته بنوع الضد الآخر؟

سؤال قلتم: لا تضاد في العدد، والزوجية والفردية فيهما تضاداً!

جواب لا يصح فرض التضاد بين الزوجية والفردية من وجوه: منها أن التضاد إنما يكون بين الذاتين والفردية عبارة عن عدم انقسام العدد بمتساويين، فهي عدم الزوجية لا ضد لها. - وثانياً: أن موضوعهما غير واحد ولا يتصور تعاقبهما على موضوع واحد، فإن العدد الذي هو زوج لا يصح أن يصير فرداً ولا العدد الفرد

(١) والأضداد GRU: والأعداد L. (٤) المتصلة GRL: المتصلة U.

(٢) كون GRU: كان L. (٥) يجمعها GU: يجمعهما RL.

(٣) المتصلة والمنفصلة R: المتصلة (٦) فلا منافاة GU: ولا منافاة RL.

(٧) فيها GRL: منها U. والمنفصلة GUL.

زوجًا. - وثالثًا: على تقدير النزول إذا سُلِّمَ فيهما التضاد فهما^(١) كَيْفِيَّاتٌ فِي كَمِّيَّاتٍ لَا نَفْسَ الْكَمِّيَّاتِ، عَلَى أَنَّ الْحَقَّ مَا قَبْلَ هَذَا الْوَجْهِ.

سؤال الصغير والكبير من الكم، والصغير والكبير متضادان، فبعض ما هو كم يقبل التضاد، وكذا القليل والكثير؟

جواب المقدّمتان ممنوعتان، فإنّ التضاد يُعتبر في ما يُعقَل ذاته لا بإضافة، ثم يلحقه إضافة التضاد، والصغير والكبير مقدارٌ مع إضافة، وإن كان الصغير والكبير لا يكونان^(٢) إلّا كمًّا متصلًا والقليل والكثير لا يكونان^(٣) إلّا كمًّا منفصلًا ولكن ليسا نفسَ الكمّيّة المتصلة والمنفصلة بل كمّيّة مع إضافة، فمن حيث الكمّيّة ما قبل^(٤) التضاد، ومن حيث الإضافة لا تصوّر لغاية البعد، وإن سُلِّمَ أن الصغير^(٥) كمّيّة على سبيل النزول لامتناع غاية البعد لا يصحّ فيه التضاد - فيه يُمنَع الكُبرى -، ثم الشيء الواحد قد يكون صغيرًا وكبيرًا بالقياس إلى شيئين، فلو كان نفس الصغير والكبير^(٦) ضدّين^(٧) - كيف ما كانا - للزم اجتماع الضدّين في شيء واحد وهو محال، والاستقامة والانحناء أيضًا كَيْفِيَّاتٌ فِي كَمِّيَّاتٍ.

وظنّ أنّ المكان السافل يضاة المكان العالي، وليس ما يُفرض تضادًا للمكان بسبب السطح - فقد سبق أنّ الكمّيّات لا تضادّ فيها - فهو إمّا بسبب الحركة أو المتمكّن، والمتمكّن لا تضادّ فيه إلّا بالعرض. ثم ليس نفس المكان العالي والسافل أمرين^(٨) يتعاقبان^(٩) على موضوع واحد ليجري فيهما التضادّ.

(٣٠) قالوا^(١٠): ومن أحوال تفرّق بين الكم وبين كثير من الأعراض أنّه لا يقبل الاشتداد والضعف، ولا يكون أربعة أشدّ من أربعة ولا خطّ أضعف من خطّ، والكمّيّة الواحدة أيضًا لا تقبل الازدياد والنقص^(١١)، وإن كان الكم فيه زيادة ونقصان باعتبار زايد وناقص ولكن كمّيّة واحدة في ذاتها لا تزداد، فإنّ الأربعة لا

(١) فهما GRU - L. (٧) ضدّين L: ضدان GRU.

(٢) لا يكونان L: لا يكون GRU. (٨) أمرين: أمران GRUL.

(٣) لا يكونان: لا يكون R، - GUL. (٩) يتعاقبان RUL: متعاقبان G.

(٤) قبلًا GUL: قبل R. (١٠) قالوا: أي المشاؤون.

(٥) الصغير GR: الصغير UL. (١١) والنقص U: والنقص GRL.

(٦) الصغير والكبير GRt: الصغير والكبير

RUL.

تزداد لآته إن زاد^(١) فيها^(٢) شيء بطلت أربعيتها^(٣)، وكذلك إن نقص، والمقدار الواحد إذا فرض فيه زيادة شيء آخر لا يبقى الكمية الأولى بل يحصل مقدار آخر، فالشخصي^(٤) الواحد من الكميات لا يزداد ولا ينقص، وكذا بالتخلخل والتكاثف على رأي الجمهور يبطل^(٥) مقدارٌ ويحصل مقدارٌ آخر، ولكن الكمية يكون فيها أزيد أو أنقص.

قالوا «وليس فيها أشد وأضعف» وفرقوا بين الأشد والأضعف والأزيد والأنقص بوجوه: منها أن الزايد والناقص يمكن أن يشار إلى مثل حاصلٍ وقدرٍ زائدٍ، والأشد والأضعف لا يتصور فيه ذلك. وثانيًا: إن تفاوت الأشد والأضعف ينحصر^(٦) بين طرفين بخلاف الزايد والناقص، فإنه لا ينحصر التفاوت فيهما بين طرفين^(٧). وثالثًا: أن كل شدة وضعف يوجب اختلاف النوع وتغير الحد على ما يرى الجمهور، وليس كل زائد كذا، فإن الخط الطويل حده لا يخالف حد الخط القصير لعدم اختلاف النوع، ولو قبلت الكمية الأشدية والأضعفية^(٨) لكان في الكميات تضادٌ وقد بين^(٩) أن لا تضاد فيها.

ومن خواص الكم أنه بذاته يقبل المساواة^(١٠). قالوا: وليس مقابل المساوي الزايد أو الناقص بل الغير المساوي، ثم غير المساوي ينقسم إلى زائد وناقص إذ ليس لشيء واحدٍ مقابلان. وأنت تعلم أن اللامساواة ليس مما يختص بالكم، فإنه سلب يصح على غير المتكتم، اللهم إلا وإن^(١١) يؤخذ مع إمكانٍ ويسمى التفاوت أو نحوه، والمساواة هي مما الأليق بها أن لا تعرف بشيء يقتصر بها على الفطرة، وقد يشرحون معناها بقولهم «المساواة هي حالة تكون عند توهم تطبيق أبعاد^(١٢) المتصل أو أحاد المنفصل بعضها على بعض فلا يوجد أحد المنطبقين يحصل عند حد لا يحصل الآخر عنده» واللامساواة هو أن يجاوز أحدهما أو يقصر^(١٣)، وقد

(١) إن زاد RL: إذا زاد GU.

(٢) فيها: فيه GRUL.

(٣) أربعيتها: أربعته GRUL.

(٤) فالشخص GU: فالشخص R.

(٥) يبطل GRL: ويبطل U.

(٦) ينحصر GRL: منحصر U.

(٧) طرفين GRU: الطرفين L.

(٨) الأشدية والأضعفية R: الشدة والضعف

GUL.

(٩) بين GUL: تبين R.

(١٠) المساواة RUL: المسافة G.

(١١) ألا وإن R: ألا إن L وأن GU.

(١٢) أبعاد RUL: الأبعاد G.

(١٣) يقصر RL: يقصر GU.

عرفت أَنَّ الانفصال في التعريفات والترديد ليس بصواب. والإجمال المشهور أجمع وأحرز وهو قولهم «المساواة اتفاق في الكمية». ثمَّ العدان المتساويان^(١) ليس فيهما حدٌ ووسطٌ، وتطبيق الأحاد تفصيل للعدد^(٢) مبطل^(٣) لنوعيته، فما ذكر من تطبيق الأحاد - إن كان تعريفًا أو ضابطًا - فيه تجوُّز كثير. واعلم أنَّ كلَّ شيءٍ يُقدَّر بأقلِّ ما يتأتَّى أن يُقرَّض فيه.

(٣١) واعلم أنَّ الزوج والفرد ظنٌّ بعضُ الناس أنَّهما نوعا العدد، وهو خطأ، فإنَّ أنواع العدد ذواتٌ مبالغ^(٤) - كالعشرية والسبعية^(٥) - والزوجية والفردية لا يتعيَّن فيهما^(٦) مبالغٌ، والنوعان المحصَّلان يجب أن يكون لكلٍّ واحد منهما فصلٌ وجوديٌّ، والفرد عديمٌ على ما سبق، ثمَّ إنَّ^(٧) أنواع العدد يصحُّ أن تُقال في جواب «كم؟» كما يقال «كم الشيء الفلاني»^(٨)؟ فيجواب بأنَّه أربعة أو خمسة، ولا يجاب بأنَّه زوج أو فرد، وليستا بذاتيين لأنواع العدد لما قد علمت أنَّ الأربعة تُعقل أولاً، ثمَّ يُعقل أنَّها زوج.

وكلَّ نوع من أنواع العدد عند القوم حقيقةً بسيطةً ولها وحدة. قالوا: وليس لأنواع العدد من حيث وحداتها ونوعياتها اسمٌ، وإنَّما يُعبَّر عنها ببعض لوازمها كالعشرية والسبعية. وليست الخمسة جزءًا للعشرة من حيث هي عشرة، فإنَّ العشرة تُعقل مع قطع النظر عن الخمسة، وما يقال إنَّ العشرة سبعة وثلاثة ليس^(٩) بأولى من أن يقال هي ستَّة وأربعة أو خمسة وخمسة، والشيء الواحد لا يكون له حدودٌ كثيرة، فإنَّ الشيء الواحد له صورة واحدة، ولا يُتصوَّر أن يكون لماهيته صورتان، فإذا عُرِفَت العشرة أو نوع^(١٠) من الأعداد بمثل هذه الأشياء فإنَّما هو تعريفٌ تجوِّزي^(١١). والعشرة لا تنقسم إلى عشرين فليست في ذاتها قابلةً لقسمةٍ كمية. وأنواع العدد كلٌّ واحدٍ ليس بكثرة لا يُتصوَّر فيه وحدة، بل العشرة لها وحدة،

(١) المتساويان GUL: متساويان R. (٦) فيهما RL: فيها GU.

(٢) للعدد RUL: العدد G. (٧) ثمَّ إن RL: ثمَّ GU.

(٣) مبطل: المبطل GRU: والمبطل L. (٨) الفلاني GRU: فلاني L.

(٤) مبالغ RUL: بالغ G. (٩) ليس GUL: ليست R.

(٥) كالعشرية والسبعية GUL: كالسبعة. (١٠) نوع GUL: نوعًا R.

(١١) تجوِّزي GUL: تجوِّزي R. والعشرة R.

وباعتبار الوحدة لها لوازم وخواص وفيها اعتبار كثرة، وليست كثرة لذاتها ولا عشرة لذاتها، بل هي كثرة لغيرها. هذا على ما أوردوا، وستعلم أنهم غير محتاجين إلى قولهم «إنه ليس لأنواع العدد من جهة وحداتها ونوعياتها اسم وإنما يُعبّر عنها بلوازمها كالعشرية». وإذا تأملت وجدت العشرة مقولة لك وهي نفس العشرة لا نوع مجهول يعرض له العشرية، وهي من حيث عشريتها والخمسة من حيث خمسيّتها يقال إنها عدد ونوع من أنواع العدد، وأنواع العدد هي هذه لا أمور أخرى مجهولة تتبعها هذه، ولا تلتفت إليهم بحسب طاقتك إذا أتوا يشتون في أمور فطرية أموراً^(١) مجهولة لتصير الحقائق بعد أن علمت مجهولة، فإن هؤلاء جعلوا الفطريات كلها بما شؤسوا وبما لزمهم من كثرة الأقاويل مجهولة.

(٣٢) وليس العدد كما قد يتوهمه^(٢) بعض العامة أنه لا حقيقة له وليس بشيء، وكيف يكون لما لا حقيقة له لوازم وخواص من التمامية^(٣) والزائدة والنقصية والزوجية والفردية ومناسبات عجيبة؟ وإذا كان العدد أمراً وجودياً محصّل الذات فالوحدة التي هي جزءه لا بد وأن يكون أيضاً شيئاً من الأشياء إذ الشيء لا يتركب من لا شيء، والأشياء الكثيرة النوعية لا تأتلف مما لا حقيقة له. وقد يعرفون الوحدة والعدد بحيث يقع كل واحد^(٤) منهما في تعريف الآخر، كقول القائل «الواحد هو»^(٥) مبدأ العدد والعدد أمر يحصل من اجتماع الآحاد ومثل هذا ليس بتعريف صحيح مع أن هذا التعريف للعدد^(٦) يحتاج إلى أمر آخر، فإنه ليس كل ما يحصل من اجتماع الآحاد عدداً إذ الزوجية نفسها تحصل من اجتماع الآحاد وليست في ذاتها عدداً، إلا أن نذكر فيه أنه يحصل من اجتماع الآحاد حصولاً أولياً وحينئذ لا يخلو أيضاً من توسع. وقول القائل «العدد مجموع الآحاد» قد قدحوا فيه بأنه ليس العدد ممّا ليس له نوع محصّل الذات ذو وحدة تخصّه حتى يقال إنه نفس مجموع الآحاد أو جملتها، والأجود أن يقتصر على أن معرفة الوحدة والعدد من الفطريات.

والناس يقدّرون الأشياء ويعدّونها بالواحد ويأخذون الواحد في كلّ باب أقلّ ما

(١) أموراً RL: أمور GU.

(٤) كل واحد GUL: كل R.

(٢) قد يتوهمه GL: يتوهمه U: يتوهم R.

(٥) هو GUL: - R.

(٣) التمامية UL: التامة GR.

(٦) للعدد RUL: لعدد G.

يمكن أو يتأتى^(١) أن يؤخذ واحدًا، ويأخذون في الممسوحات أمرًا من جنسها وفي المعدودات أمرًا من جنسها، وقد يكون ما هو واحدًا حاصلًا بالطبع كجوزة^(٢)، وقد يكون بالفرض كدرهم.

والوحدة^(٣) ليست بجوهرٍ وإلا ما صحَّ أن يُوصَف بها العرض، ويلزم^(٤) من كونها جوهرًا أن لا يُوصَف بها العرض - فإن الجوهر ليس وصفًا للعرض - ولا يلزم من كونها عرضًا أن لا يُوصَف بها الجوهر^(٥) - فإن من شأن الأعراض أن تكون صفات الجواهر ويُوصَف بها الجواهر - فالوحدة عرض.

ووجه آخر: هو أن الشمعة والماء وغيرهما تكون واحدةً وتتكثر، وتكون كثيرةً فتتأخذ، وحقيقة^(٦) جسميتها ونوعيتها لا تختل، فتبدل الأعداد كتبدل الأبعاد على الشمعة، فهما عرضان لا يتبدل بهما نوعٌ ولا يتغير جواب «ما هو»، ولو كانت الوحدة ذاتيةً لجوهرٍ ما عُقل إلا بها وليس كذا، وقد أشرنا في ما قبل إلى حال المقدار وإنه كيف يصحَّ أن يقال «تبدل على الشمعة أبعادًا». وأما العدد أنه إذا كان شيئًا وجوديًا هل هو من الأوصاف التي تُوجد في الأعيان أم لا؟ ففيه بحثٌ نأتي عليه، وقد تبين أن السطح والخط اعتبارًا كونهما نهايةً غير اعتبار كونهما مقدارًا.

(٣٣) ومما يُذكر ههنا أن خطأ واحدًا بالعدد لا يصح أن يكون موضوعًا للاستقامة والانحناء والاستدارة، وإن سطحًا واحدًا لا يصح أن يكون موضوعًا للتسطيح والتقيب، فإن السطح والخط لا قوامَ لهما بذاتهما فهويتهما لغيرهما، وما لم يتغير الجسم عن حاله لا يصير الخط المستقيم منحنياً والسطح المسطح مقبباً، والجسم اليابس لا يقبل التحنية^(٧)، وما فيه رطوبة لا بد فيه من تفريق أجزاء ليحصل منها انحناء بعد الاستقامة، وعند ذلك يكون الحاصل بعد الانحناء خطأً آخر وسطحاً آخر بحصول^(٨) اتصالٍ آخر غير الأول، فلا يكون الأول المستقيم صار منحنياً، بل

-
- (١) أقل ما يمكن أو يتأتى Rt: أقل ما يتأتى (٥) أن لا يوصف بها الجوهر GRtUL: أن
GRU أول ما يتأتى L.
(٢) كجوزة RUL: كجوز G.
(٣) والوحدة RUL: والوحدة G.
(٤) ويلزم GRU: فيلزم L.
(٦) حقيقة RUL: وحقيقته G.
(٧) التحنية: التحنية (I) GRUL.
(٨) بحصول GRU: لحصول L.

بطل هو بتبدل^(١) الاتصال وحصل آخر، وقد أشرنا إلى أنه^(٢) لا يزيد مقدار واحد وينقص في ما مضى.

ومن عادتهم أيضًا أن يذكروا ههنا أن الخط المستقيم والمستدير مختلفان بالنوع وكذا السطح. وعللوا بأن الاختلاف بالاستقامة والاستدارة ليس لأجل الموضوع، فإنه قد يتفق نوع واحد فيه كلاهما وقد يتبدلان أيضًا على واحد بالعدد كشمعة^(٣) أو غيرها. فإما أن يكون باعتبار لازم ماهية الخطية والسطحية، ولإلزام الماهية يتفق في أحادها^(٤)، فما كان الاستقامة والاستدارة يختلف بهما^(٥) الخطوط. وإما بأمر عارض غير لازم، ولو كان كذا لكان^(٦) يصح استبقاء خط واحد بالعدد يزول عنه الاستقامة ويحصل فيه الاستدارة، وقد ذكر أنه لا يصح، فلا بد وأن يكون الاختلاف بين الخط المستقيم والمستدير - وكذا السطح - بالفصول ويختلف بها الأنواع، وضابطهم في الفصول قد عرفت أنه أن يكون المخصص مقوم وجود الطبيعة المتخصصة^(٧) به حتى لا تبقى هي بعينها^(٨) مع زوال المخصص، وهما مقوما حقيقة النوع الحاصل منهما^(٩)، وقد أشرنا في المنطق في ضوابط جواب «ما هو» ما يفتن.

(٣٤) بحث وتعقب: وأما الإعراض فقد بينا لك أيضًا كيفية سهو جماعة فيها، وأن الذي قاعدته هذه في الخط المستقيم والمستدير لا يصح أن يرى أن العرض يقوم بعرض معللاً بالملاسة في السطح والسرعة في الحركة، فإن الخصم قد يقول: إن السطح الأملس يخالف الخشن بالفصل أيضًا، فإنه لا يمكن أن يصير الأملس خشنًا ويبقى ذلك السطح بعينه، اللهم إلا أن يقول قائل إن الخشن فيه سطوح صغار مُلْس، فليس^(١٠) هو بسطح^(١١) واحد حتى لا يلزم كون الخشونة صفة واحدة، فالسطح الواحد عنده أملس، والخشونة ليست إلا بتكثر سطوح جسم واحد،

(٧) المتخصصة RL: المخصصة GU.

(٨) بعينها R: بعينه GUL.

(٩) منهما RL: عنهما GU.

(١٠) فليس R: ليس GUL.

(١١) بسطح GRUL: سطح.

(١) بتبدل GRL: بتبدل U.

(٢) إلى أنه R: إنه GUL.

(٣) شمعة GUL: كالشمعة R.

(٤) أحادها GRU: أحدها L.

(٥) بهما GUL: بها R.

(٦) لكان GUL: كان R.

والملاسة يرجع حاصلها إلى كون السطح واحداً، وهذا مخالف لقواعدهم. ثم إن تكثر سطوح الخشن إذا كان بنتو أو انخفاض^(١) لبعض الأجزاء، فإذا تمايزت^(٢) تلك السطوح فتمايز تلك الأجزاء، فتكون أجساماً كثيرة، فلا تكون جسمًا^(٣) واحداً، فإن الجسم الواحد لا يكون إلى صوب واحد له سطوح كثيرة، وإذا أخذ جسمًا واحدًا يكون له إلى صوب^(٤) واحد سطح واحد و >إذا < يكون خشناً فيكون سطحًا واحدًا غير أملس، فيكون الخشونة واقعة في سطح واحد. ثم لا حاجة إلى هذا، فإن الملاسة إذا كانت صفة وعرضًا في السطح - كما يرون - وهو تمييز^(٥) بين السطح الأملس وغير الأملس - كما يعترفون به - وإذا ارتفعت^(٦) الملاسة لا يبقى السطح الذي عرضت له الملاسة، فهو^(٧) مُميزٌ فصليٌ كما قالوا في الخط المستقيم والمستدير، وقد فرضت^(٨) عرضًا في السطح.

وكذا السرعة ولا يكفيهم أن يقولوا إن الحركة الواحدة^(٩) يلحقها البطء والسرعة، فإن خصمهم يقول: الذي وُصف بالسرعة غير الذي وُصف بالبطء ولا يبقيان معًا، وامتازا بمعنى وهو السرعة والبطء، والجزء الذي هو البطيء لا يصح فرض زوال البطء عنه وحصول السرعة فيه وهو هو، فهما أمران ممتازان محال أن يقترا بذات أحدهما ما اقترا بذات الآخر، والامتنياز ليس بعارض كما ذكر في الخط المستدير وغيره، فيكون بفصل. وهب أنه جعل الحركة الواحدة مركبة من سريعة وبطيئة: أليس بين السريعة والبطيئة فارق؟ وأن الجزء البطيء لا يصح أن يفرض الحركة المخصصة به بعينها ملحقًا به السرعة بعد تقدير ارتفاع البطء، فالسرعة والبطء على ضابطهم يلزم أن تكون فصولاً. ولا يتمشى لهم دعوى أن السرعة عرض قائم بالحركة أو الملاسة عرض قائم بـسطح^(١٠)، فإن الطبيعة الفصلية لا يصح أن يقال إنها عرض في الطبيعة الجنسية، فيكون اللونية عرضًا وفصل السواد

(١) أو انخفاض R: وانخفاض GUL. (٦) ارتفعت R: رفعت G ارفعت UL.

(٢) تمايزت GRU: تميزت L. (٧) فهو R: فهي GUL.

(٣) جسمًا GRU: جسمها L. (٨) فرضت GR: فرض L، - U.

(٤) له سطوح كثيرة... إلى صوب واحد (٩) الواحدة GRU: - L.

(١٠) بسطح RUL: بالسطح G. GRL: - U.

(٥) تميز R: تميز GUL.

عرضاً آخر حالاً في اللونية^(١)، فهما عرضان متحصّلان، فلا يكون السواد عرضاً واحداً، ولا اللونية جنساً بل طبيعة تامة محصلة نوعية يقوم بها عرض آخر، ثم العرضان تارة أخرى لهما مشاركات^(٢) في جنس ما ويكون فصولهما^(٣) تارة أخرى إعراضاً مستقلة، ولا يتصرّم الكلام، ونحن قد أشرنا من وجوه أخرى على فسخ هذا الضابط في الإعراض من قبل.

3.

فصل

في كيف وما يذكر فيه وفي عرضيته

(٣٥) وقد يقال الكم والكيف على نفس الكمية والكيفية^(٤) على بساطتهما، وقد يقالان على المركب منهما وموضوعيهما^(٥)، فيكون اللفظ فيه اشتراك أو تجوّر. وقد عرّف بعض المتقدمين الكيفية بأنها هيئة صالحة لأن تُقال في جواب «كيف الشيء؟» والكمية بأنها هيئة صالحة لأن تُقال في جواب «كم الشيء؟» - وردّ عليهم^(٦) بعض المتأخرين بأن^(٧) الذي قال في جواب «كيف الشيء؟» قد يكون وضعاً أو «أن يفعل» أو «أن يفعل» فيقال: قايّم أو مستلق^(٨) أو متحرّك، والذي يقال في جواب «كم الشيء؟» قد^(٩) يكون خفة وثقلاً، فيقال: عشرة أرطال ونحوها. وكان هذا الشارح يتأتى له أن يدفع هذا الكلام^(١٠) بعدم^(١١) المبالاة بالأمر المجازية، فإنّ التجوّرات لا يُطرح لأجلها الأشياء التي منها يُؤخذ المجازيات، وقد دُمّ في التعريفات الألفاظ المجازية لا الأشياء التي يُؤخذ منها تجوّر ما. والتعريف المشهور للكيفية أنّها هيئة قارّة لا يحوج تصوّرها إلى تصوّر أمر خارج عنها وعن حاملها ولا اعتبار قسمة ونسبة في أجزاء محلّها، ففارقت مقولة «أن يفعل» و«أن

(١) في اللونية RUL: في لونه G.

(٢) مشاركات GRL: مشاركان U.

(٣) فصولهما R: فصولها GUL.

(٤) الكمية والكيفية GR: الكيفية والكمية.

(٥) UL.

(٦) موضوعيهما GRL: وموضوعهما U.

(٧) هذا الكلام GRL: هذا U.

(٨) مستلق RL: مستلقي GU.

(٩) قد RUL: وقد G.

(١٠) عدم RUL: بعد G.

ينفعل^(١) في كونها قازة، وفارقت المضاف والأين ومتى والجدة في أنها لا تُحوج في تصوّرها إلى تصوّر أمر خارج عنها وعن حاملها^(٢)، وفارقت الكم في عدم الحاجة في تصوّرها إلى اعتبار قسمة، والوضع في عدم استيجابها لوقوع نسبة في أجزاء محلّها^(٣).

(٣٦) ويقسمونها إلى ما يختصّ^(٤) بالكميات وإلى ما ليس بمختص بالكميات ولا عارض لها ويقسمون هذا إلى استعدادات^(٥) وكمالات، والكمالات إلى ما يختصّ^(٦) بذى النفس وإلى ما لا يختصّ^(٧) به، والمختصة بذى النفس ممّا يؤخذ كمالات ما فتنقسم إلى سريع الزوال وإلى بطيئه، فأما سريع الزوال من هذا القسم فهو الذي يُسمّى حالاً كغضب الحليم، وما كان بطيء الزوال يُسمّى ملكة، ولا يعنون بملكة العلم حصول صورة بالفعل بل القدرة على الإحضار متى أُريد من غير الحاجة^(٨) إلى فكر، وكذا في^(٩) الأخلاق والعادات المتمكنة، ويُؤخذ معها الأمراض المزمنة ونحوها ولكن يجب أن لا يؤخذ المرض^(١٠) معنى^(١١) عديمًا، فإنّ العدميات لا تكون في مقولة ما، والملكة^(١٢) للعلم ونحوه وإن كانت في نفسها^(١٣) استعدادًا ما إلاّ أنّها^(١٤) غاية من الغايات التي يُتوجّه نحوها، فإنّ مراد^(١٥) العالم من التحصيل في هذا العالم^(١٦) ملكة العلم لأنفس < حصول > صورة صورة^(١٧)، وإن كانت الملكة أيضًا غايته حصول صورة الشيء^(١٨) بالفعل إلاّ أنّه لا يتصوّر اجتماع جميع الصور العلمية وبقاؤها معًا، بل لا يحصل لنا العلم إلاّ حالاً، والملكة

-
- (١) أن يفعل وأن ينفعل GUL: أن ينفعل
(٢) وعن حاملها R: وحاملها GUL.
(٣) محلها R: حاملها GUL.
(٤) وإلى ما ليس بمختص (مختصًا R، يختص L) بالكميات GRL: - U.
(٥) استعدادات RUL: الاستعدادات G.
(٦) يختص RUL: يخص G.
(٧) يختص RUL: يخص G.
(٨) الحاجة GUL: حاجة R.
(٩) في GUL: - R.
(١٠) المرض GRU: المرضى L.
(١١) معنى GUL: امرًا R.
(١٢) والملكة للعلم ونحوه GUL: والملكة كالعلم ونحوها R.
(١٣) نفسها: نفسه GRUL.
(١٤) أنّها: أنه GRUL.
(١٥) مراد GRU: المراد L.
(١٦) في هذا العالم GRU: في هذا العلم L.
(١٧) صورة صورة GU: صورة RL.
(١٨) حصول صورة الشيء L: حصول الشيء GRU.

من حيث هي ملكة في الأمور المطلوبة أشرف من الحال بما هو حال، فملكة العلم من حيث ثباتها أفضل من < حصول > صورة صورة بالفعل في هذا العالم، وملكة الأخلاق أنتم في بابها من حصول أمر مما يُضاف إليه الملكات بالفعل، فإن حلماً أو غضباً لا يثبت بالفعل، فلهذا أخذت الملكات - وإن كانت في نفسها استعدادات لكمالات - كمالات، ولا يعنون بالكمال ههنا ما يكون فضيلة أو ملائمة للشيء بل ما يكون نهاية استعداد ما، وعلومنا في هذا العالم الواقعة^(١) بالفعل أحوال، ولبعض النفوس بعد المفارقة يُؤدّي الملكة إلى حصول الصور بالفعل.

وأما الكمالات الغير المتعلقة بذی النفس فمنها ثابتة أيضاً ومنها غير ثابتة، وأصل التقسيم في الكمالات وُضع على المحسوس وغير المحسوس^(٢)، فالغير المحسوس ما سبق، والمحسوس من الكيفيات^(٣) - كالطعوم والروائح والألوان - منها ثابتة ومنها غير ثابتة. فأما الثابتة الراسخة فتُسمّى انفعالياتٍ مثل حلاوة العسل وحمرة الورد، فقد تكون من أول الخلقة كما ذكرنا، وقد لا تكون كملوحة ماء البحر، وربما خُصّصت^(٤) باسم اشتقّ من «الانفعال» لانفعال الحواس عنها، وليس على الفيلسوف الاشتغال بمثل هذه الأشياء وأسباب الاشتقاقات بعد أن عرف الضابط الكلّي والمعنى المقصود. وأما الغير الثابتة الزائلة بسرعة - كحمرة الخجل وصفرة الوجل - فتُسمّى^(٥) انفعالات^(٦)، وشاركت الانفعالات الحال في أنها غير راسخة وفارقتها في المحسوسية وغير المحسوسية^(٧)، وشاركت الانفعالية الملكة في الثبات والرسوخ وفارقتها^(٨) أيضاً بالمحسوسية^(٩). وأما الاستعدادات فمنها تهَيُّؤ لقبول أثر ما بسهولة أو سرعة ويُسمّى وهناً طبيعياً كالمراضية، وما كان تهَيُّؤاً^(١٠) للمقاومة وبطوء الانفعال يُسمّى قوّةً طبيعياً كالمصاحبة.

وأما القسم الذي يختصّ^(١١) بالكمّيات من الكيفيات < فهو > كالانحناء

-
- | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|
| (١) الواقعة GRUL : الوقائع Rt. | (٦) انفعالات RUL : الانفعالات G. |
| (٢) المحسوس وغير المحسوس GUL : | (٧) المحسوسية وغير المحسوسية GU : |
| محسوس وغير محسوس R. | المحسوسة وغير المحسوسة RL. |
| (٣) والمحسوس من الكيفيات GRU : | (٨) وفارقتها GR : وفارقتا UL. |
| والمحسوسات L. | (٩) بالمحسوسية GRU : المحسوسية L. |
| (٤) خصّصت GRL : خصّصته U. | (١٠) تهَيُّؤ R : تهَيُّؤ GUL. |
| (٥) فتسمى : وتسمى GRUL. | (١١) يختص GRtUL : خصوه R. |

والاستقامة للخط والزوجية والفردية للعدد. - والأقسام المعتمدة - التي^(١) بحسب ما يشبه التنويع - أربعة: أحدها الحال والملكة، والثاني الانفعاليات والانفعالات، والثالث القوة واللاقوة، والرابع ما يختص بالكميات. وأما تحقيق أن هذه أنواع محصلة تحت الكيف والمقسّمات فيها هي الفصول فربما يصعب، وكيف يصح أن يقال إن الحمرة باعتبار ثباتها وسرعة زوالها تنقسم إلى نوعين وحلم الحليم وغير الحليم من^(٢) نوعين حتى يكون الانفعاليات والانفعالات وأمورٌ نُسبت^(٣) إلى الحال والملكة مختلفة بالحقيقة والنوع؟

(٣٧) واعلم أنه إذا كان مفهوم الملكة يدخل فيها قوة ما أو قدرة فحصول الصّور^(٤) العلمية نفسها الثابتة وهيئات علمية لنفوسنا بعد المفارقة ولنفس الأفلاك وعلوم العقول - على ما يرى المتأخرون وقوم من قبلهم أنها صورٌ فيها تخرج عن الحال والملكة باعتبار أنها ليست سريعة الزوال وليست نفس القدرة أو قوة قريبة بل فعل مجرد بصور^(٥) حاصلة لا قدرة التحصيل وليست بانفعاليات ولا انفعالات^(٦) ولا ما يتعلّق بكميات ولا استعدادات - فقد خرجت عن هذه التقسيمات^(٧). فإذا أريد تعميم التقسيم فيحذف من التقسيم ما وُضع على ذي النفس وغير ذي النفس، بل يقتصر على كمال محسوس وغير محسوس ليدخل فيه حال عقل ونفس وغيره، والملكة لا تؤخذ بمعنى الاستعداد بل بمعنى هيئة لا يحسن جنسها ثابتة كيف كانت، أو ما^(٨) يقرب من هذا أو يؤخذ^(٩) حالاً وملكة وأمرًا آخر ليدخل فيه الإرادة الكلية - كما لنفوس الأفلاك - وصورٌ ثابتة للعلوم، فيكون^(١٠) كمالاً غير استعدادي بوجه ثابت لا يزول يكون قسيم^(١١) الحال والملكة.

ولما ثبت للأجسام حدودٌ فيلزمها الشكل، والشكل ليس نفس الحد بل هيئة

-
- | | |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) التي GRU : L. | (٦) ولا انفعالات R: وانفعالات L |
| (٢) من RUL : G. | والانفعالات GU. |
| (٣) نسبت GRU : نسبة L. | (٧) التقسيمات GRU: التقسيمات L. |
| (٤) الصور GUL : الصورة R. | (٨) ما RUL : G. |
| (٥) فعل مجرد بصور GU : فعل مجرد لصور | (٩) أو يؤخذ GRU : لا يؤخذ L. |
| L مجرد صور R. | (١٠) فيكون RL : GU. |
| | (١١) قسيم GRL : قسم U قبه Rl (٩). |

تلزم الجسم المحدود من حيث هو محدود، والشكل حاصل في جميع ذلك المحدود وإن كان بشركة من الحد ومشروطاً به.

وليست الدائرة في الخط ولا الكرة في السطح وإن كانت الدائرة لا تتم إلا بانعطاف خط والكرة لا تتم إلا بتقريب سطح، ولو كانت الدائرة في مجرد الخط لكان^(١) < الخط > استدارة أو تقويساً^(٢)، ولو كانت الكرة في السطح لكان إما تقعيراً - بحسب ما يلي^(٣) جانب التجويف - أو تقبيباً - بحسب ما يلي الأمر الخارج - فالحق^(٤) أن الكرة جسم لا سطح، وإذا كان كذا فالدائرة سطح لا خط.

والكيفيات التي تختص بالكميات قالوا: لا تقبل الأشد والأضعف، واعتبر بالزوجية فإن عدداً^(٥) لا يكون أشد زوجية من عدد. قالوا: والأشكال لا تقبل الأشد والأضعف، وربما لا يثبت هذا من جميع الوجوه على البحث، وربما يقع الكلام^(٦) في الأتم انحناء واستقامة والأشد كرية لا ما يقوله المهندسون بل ما يقع في الأعيان ويصح وجوده على ما قد بينا.

(٣٨) ومن الناس من ظن في كثير من الكيفيات أنها من المضاف إما يعرض لها من المضاف - كالعلم والخلق -، وليس كل ما يعرض له الإضافة يكون نفس الإضافة، ولو كان كذا لكان الجوهر نفسه أيضاً مضافاً لأنه يعرض له المضاف. وجماعة من الناس أخذوا المضاف بالمعنى المركب، وسنبتن الرأي الصحيح عند شرونا في مقولة المضاف. وربما جوز بعض الناس أيضاً^(٧) أن يكون شيء واحد بالذات تحت مقولتين، وهو خطأ: فإنه كما أن له ذاتاً^(٨) واحدة فلا يقع إلا تحت مقولة واحدة بالذات وإن كان بالعرض يقع تحت مقولة أخرى، ثم كيف يكون الذات الواحدة جوهرًا وغير جوهر؟

سؤال الجسم الأبيض ليس من مقولة الجوهر ولا من مقولة الكيف، فلما أن يكون من مقولة أخرى أو يكون شيء واحد من مقولتين.

(١) لكان GUL: لكانت R. (٥) عددًا GRL: عدد U.

(٢) أو تقويساً L: أي تقويساً GU وتقويساً (٦) الكلام GRU: كلاماً L.

(٧) أيضاً GRL: - U. R.

(٣) يلي GRU: هي L (في الموضعين). (٨) ذاتاً R: ذات GUL.

(٤) فالحق GUL: والحق R.

جواب ليس إذا كان الجسم من مقولة والبياض من مقولة يلزم أن يكون مجموع الأبيض من مقولة أخرى حتى يكون الإنسان الكاتب مع الكتابة يخرج من مقولة الجوهر ويدخل^(١) تحت جنس آخر، وليس كل مركب يصير ذاتاً أحدية تستحق بنفسها أن تقع تحت مقولة واحدة^(٢)، وكلامنا في الذوات الأحدية والحقايق البسيطة^(٣) أنها لا تقع تحت مقولتين، أما المركب فيجوز أن يكون له أجزاء وكل جزء يقع تحت مقولة، ولا يكون المجموع واقعا^(٤) تحت مقولة أخرى، فتبين فساد ظن من توهم أن العلم من مقولتين^(٥) أو أنه من المضاف لما رأى أن العلم علم بشيء^(٦) والخلق خلق على شيء، والمضاف لا يعقل جزئياته إلا بالقياس إلى غيرها، وجزئيات العلم والخلق ينقطع عنها الإضافة المذكورة، فلا يقال: الهندسة هندسة بشيء والنحو نحو بشيء، ولو كان العلم من مقولة^(٧) المضاف ما انقطعت الإضافة - التي تخصه - عن^(٨) جزئياته.

(٣٩) ومن الناس من ظن أن المعقول من الجوهر جوهر فقال: العلم بالجوهر^(٩) جوهر لا عرض إذ لو كان عرضا لزم أن يكون حقيقة واحدة تحت المقولتين، ولكان يلزم أيضا أنا إذا عقلنا الجوهر ما عقلنا الجوهر بل العرض إذ المعقول هو^(١٠) نفس الصورة. - وهذا الشك إنما وقع من جهة ما ظن أن حكم مثال الشيء بعينه هو حكم الشيء من جميع الوجوه حتى إذا كان الفرس الخارجي ليس في النفس فالفرس المعقول يجب أن لا يكون في النفس، ويلزم من هذا أن يكون الفرس المعقول غير معقول، فإنه لم^(١١) يحصل لنفوسنا هيئة ما منه لا نعقله، وإذا كان لا بد من حصول صورة والصورة في محل لا يتقوم ذلك المحل بها ولا يضره بطلانها عنه فلا بد وأن لا تكون جوهرًا بل هي^(١٢) مثال شيء هو^(١٣) في نفسه جوهر، وكما نحن إذا عقلنا الفرس الذي هو على الأرض فالمعقول^(١٤) من

(١) ويدخل R: ويحصل GUL.

(٢) واحدة RUL: آخر G.

(٣) والحقايق البسيطة GRtUL: البسيطة R.

(٤) واقعا GUL: R -.

(٥) مقولتين GRU: المقولتين L.

(٦) بشيء RUL: بالشيء G.

(٧) مقولة RUL: G -.

(٨) عن GRU: .

(٩) العلم بالجوهر L: العلم GRU.

(١٠) هو GRL: U -.

(١١) ما لم GRU: لم L.

(١٢) بل هي RUL: بل هو G.

(١٣) شيء هو RUL: شيء G.

(١٤) فالمعقول: والمعقول GRUL.

الفرس ليس نفسه على الأرض الخارجية - بل^(١) يُنسب في العقل إلى صورة الأرض - فكذا الصورة^(٢) العقلية إذا حُكِمَ عليها بأنها جوهر: أي الذي يطابقها - هذه مقولة عليه^(٣) - إنه في الأعيان جوهرٌ وصورةُ الجوهر في الذهن أيضًا، وأما الجوهرية نفسها فكلُّ الكلام^(٤) في آتِه «هل في الأعيان لها صورة؟» وسيأتي الكلام في ما بعد.

(٤٠) وجماعة من الناس أنكروا الكيفيات الفعلية والانفعالية، وأنت تعلم أن الشيء الأسود إذا ابيضَّ وماهيته وشكله ووضعهُ وجميعُ أحواله بعدُ كما كانت - إلاَّ السواد والبياض - أن المتبدل ليس إلا نفس البياض وهو زائدٌ على الجميع وليس لا شيئًا محضًا^(٥) فإنه لا يفعل عنه حاسةٌ ولا يُصَر.

وظنَّ بعضهم أن اللون هو نفس الشكل - يكذبه وجوه: منها أن أجسامًا قد تتفق في الشكل وتختلف في اللون^(٦)، ومن البين أن المتفق فيه غيرُ المختلف فيه. - ثانيًا: أنه لو كان اللون نفس الشكل لَكُنَّا إذا لمسنا الشكل بالحدقة أبصرنا لونه، فإن الشيء الواحد من جهة واحدة لا يصح أن يدرك بإدراكين مختلفين، وإذا أدرك بإدراكين مختلفين يقصر عن إحدهما ما يصح عليه الآخر^(٧)، فلا بد من التعدد. - ثالثًا: إن الأجسام الفلكية أعظمُ الأجسام مقدارًا ولها أشكال، فلو كان اللون نفس الشكل لكان^(٨) شكلها أولى بالرؤية من جميع الأشكال، وليس هذا بصحيح. - ورابعًا: أن الألوان لو كانت نفس الأشكال تضادَّت^(٩) الأشكال تضادَّ الألوان^(١٠)، وليس هذا بصحيح، فإنه ليس بين شكلين من الأشكال غاية البعد كما بين السواد

- | | |
|---|---|
| (١) بل GRU: - L. | (٤) فكل الكلام GRUL: فكلا وكذا الكلام |
| (٢) فكذا الصورة: فالصورة GRUL. | Rt. |
| (٣) هذه مقولة عليه: هذه مقول عليه GRUL. يريد المصنف: إذا حكمتنا على | (٥) لا شيئًا محضًا: لا شيء محض GRUL. |
| الصورة العقلية بأنها جوهر يكون معناه أن | (٦) في اللون R: باللون GUL. |
| الذي يطابق الصورة العقلية في الخارج - | (٧) عليه الآخر GUL: على الآخر R. |
| الذي تكون هذه الصورة مقولة عليه - | (٨) لكان R: فكان GUL. |
| جوهر في أعيان، وأما نفس الصورة | (٩) تضادت R: لضادت GUL. |
| العقلية فهي لا تكون جوهرًا، بل صورة في الذهن. | (١٠) تضاد الألوان RUL: تضادًا لألوان G. |

والبياض . - وخامساً : أنه لو كان الشكل نفس اللون والهواء له شكل فكان له لون ، فما صح لمُنكره أن ينكره من بين^(١) أجسام كثيرة وما أثبت الخلاء حيث فيه الهواء . ثم لا يُدرك الأشكال إلا بالألوان والكيفيات الملموسة ونحوها ، وحال ما وراء اللون من الكيفيات المحسوسة^(٢) على ما^(٣) ذكرنا في اللون ، فإن متفقي الشكل قد يكون أحدهما بارداً والآخر حاراً وكذا الحلو والمر ، ثم لو كانت المحسوسات كلها نفس الشكل كان المدرك باللمس^(٤) نفس المدرك بالبصر ، فكان إذا رُؤي^(٥) شيء من بعيد عُرِفَ أنه حارٌّ أو باردٌ أو حلوٌ أو مرٌّ ، وليس كذا ، وهكذا إذا كانت المحسوسات كلها نفس الأشكال والشكل الذي كان^(٦) عين الحرارة غير الشكل الذي نفس البرودة ، فإذا اشترك الجسم^(٧) الحار والبارد في شكل واحد فيلزم أن يكون جسم واحد حاراً وبارداً^(٨) معاً ، وهو محال ، وعلى هذا القياس في باقي الانفعاليات .

واعلم أن الخفة والثقل أيضاً من جملة الكيفيات المحسوسة^(٩) ، وقد سبق^(١٠) وجه خطأ من ظن أنهما من الكمية ، وإذا^(١١) رأيت الجسم الواحد يثقل بسبب برودة ويخف بسبب حرارة مع وحدته وبقاء ماهيته - والجسم في حيز نفسه غير خفيف ولا ثقل - فتعلم أن الثقل والخفة ليسا إلا عرضين وهما من الكيفيات المحسوسة ، وقد يُدْفَن الجسم تحت الأرض فيزداد ثقلًا ، وقد يجتمع^(١٢) أجسام متباينة ذوات أوزان ويحصل لمجموعها وزن أكثر مما^(١٣) يستحق نسبة الأجزاء أو أقل بفعل وانفعال . والميل القسري أيضاً كيفية ، والميول كلها من الكيفيات المحسوسة .

(٤١) ومن قال إن الكمية أعم^(١٤) وجوداً من الكيفية - فإن المفارقات^(١٥) ذوات عدد ولا كيفية لها - نسي مذهب^(١٦) أن العقول لها علوم هي صور في ذواتها

(١) من بين R : بين GUL .

(٢) المحسوسة GU : الملموسة L ، - R .

(٣) على ما GtRUL : كما G .

(٤) باللمس GL : باللمس RU .

(٥) رؤى GUL : رأى R .

(٦) كان GRU : L - .

(٧) الجسم GRU : حال الجسم L .

(٨) وبارداً GUL : بارداً R .

(٩) المحسوسة GUL : المحسوسات R .

(١٠) سبق RUL : يتبين G .

(١١) وإذا GUL : فإذا R .

(١٢) يجتمع RU : يجمع GL .

(١٣) مما RUL : - G .

(١٤) اعم GRU : اعلم L .

(١٥) المفارقات RUL : الفارقات G .

(١٦) نسي مذهب GUL : نسي أن مذهب R .

وهي كَيْفِيَّاتٌ، فأحاديها ذواتٌ كَيْفِيَّاتٍ، وليس كلُّ واحدٍ ذا عددٍ^(١)، فالكيفية أعم^(٢) وجوداً من الكمية على ما اعترف به، فقد ناقض.

ويشتون عرضية الكيفيات بالضابط المشهور وهو حاجتها إلى محالها واستغناء محالها عنها: أما السواد والبياض والشكل لو استغنت عن المحل لكان إما أن يصح الإشارة إليها أو لا يصح. فإن صحّت الإشارة إليها: فهي إما مقصودة بالإشارة أو في أمر مقصود بالإشارة. فإن كانت^(٣) في ذات مقصودة بالإشارة فهي في جسم، وقد^(٤) فُرِضت مجردة عن الجسم، وهو محال. وإن كانت نفسها مقصودة بالإشارة وتأتيها الإشارات من جميع الجهات فهي نفسها جسم، فصارت مستغنية عن المحل وقد كانت حاله أو <فُرِضَ أن يكون> من نوعها حالاً، وهو محال. ثم أليست شاركت الأجسام^(٥) في الجسمية وفي أنها مقصودة بالإشارة وفارقتها بالسواد أو البياض؟ فهي جسم مع هيئة^(٦) السواد لا السواد وحده، وكان قد فُرِض سواداً وحده. وإن لم يصح الإشارة إليها: فهي إما جواهر يصح أن يتألف منها الأجسام^(٧) بالالتئام أو جواهر لا يتألف منها الأجسام^(٨)، فإن كانت بحيث يصح تألف^(٩) الأجسام عنها بانضمام بعضها إلى بعض وهي غير منقسمة فيتركب^(١٠) الجسم من أجزاء لا تتجزى تنضم، فيحصل منها الجسم، وقد بُرهن على امتناع الجزء الغير المتجزى. وإن كانت جواهر لا يحصل من التئامها الجسم ومن شأن نوعها الحلول في الجسم فيلزم أن يكون ماهية واحدة تستغني عن المحل بذاتها ثم يزول عنها^(١١) الاستغناء فتحل فيه وهو محال، فإن الماهية المستغنية لطبيعتها يبقى الاستغناء ببقائها. والشكل أيضاً تبين بهذا استحالة استغنائه. ثم إنه لا يصح شكل إلا مع مقدار ولا مقدار إلا في جسم، وإذا تبين^(١٢) أن الطبيعة الواحدة لا تحتاج إلى محل تارة وتستغني عنه أخرى فلا يحتاج إلى هذه التطويلات في الحجة، فإنه لا بد في

- | | |
|------------------------------|--|
| (١) ذا عدد: ذو عدد GRUL. | (٧) الأجسام GUL: أجسام R. |
| (٢) أعم GRU: اعلم L. | (٨) بالالتئام... منها الأجسام GRU: L - |
| (٣) فإن كانت GUL: فإن كان R. | (٩) تألف RUL: تأليف G. |
| (٤) وقد RUL: فقد G. | (١٠) فيتركب RUL: فتركب G. |
| (٥) الأجسام RUL: للأجسام G. | (١١) عنها RL: عنه GU. |
| (٦) هيئة GRU: هوية L. | (١٢) تبين R: بين GUL. |

الأخير من الرجوع إلى هذا القسم وهو بذاته كافٍ، والباقي ليس يخلو عن أقسام زائدة فيها تعسف.

ومما يُذكر حجة قولهم إنَّ السواد إذا فارق المحلَّ لا يخلو: إمَّا أن يُحَسَّ أو لا يُحَسَّ، والتالي بقسميه باطلٌ، فإنَّه إن كان يُحَسَّ فإليه إشارة^(١)، فهو مع مقدارٍ، وليس المقدار هو نفس السواد، فقد يُعَقَّل المقدارُ دون السواد ومفهومُ السواد أيضًا لا يدخل فيه المقدار والجسمية، فيلزم أن يكون في شيءٍ متقدِّرٍ وجسمانيٍّ، وقد فُرض مجردًا، وإن كان لا يُحَسَّ ولا يتأتَّى أن يُحَسَّ فليس^(٢) في نفسه سوادًا، وقد فُرض سوادًا وهو محال.

وضابطهم في إثبات عرضية كلِّ مقولةٍ صحَّةُ تبدُّلِها أو تبدُّلِ جنسٍ منها على حقيقةٍ أو على جنسها وعدمُ تغيُّرِ جوابِ «ما هو» فيها، ولَمَّا رأيتَ الشمعةَ تختلف عليها أشكالٌ كثيرةٌ وماهيتها محفوظةٌ فتعلم^(٣) أنَّ الشكلَ عرضٌ في الشمعة^(٤)، وإذا تبينَ أنَّه عرضٌ فيها^(٥) ولا يصحُّ أن يكون نوعٌ واحدٌ منه جوهرٌ ومنه عرضٌ فيكون كلُّ نوعٍ من أنواع الأشكال عرضًا^(٦)، وإن لم يفارق المحلَّ فإنَّ من الأعراض ما هي دائمة كحركة الفلك وشكله، ومنها ما يتصوَّر فيها المفارقة.

(٤٢) واعلم أنه كما قد يقال «شكل» ويُعنى به المقدار الذي هو مشكَّل - والمقدار المشكَّل كميَّة - فكَذلك قد يقال «زاوية» ويُعنى بها^(٧) المقدارُ ذو الزاوية - والمقدار ذو الزاوية^(٨) من حيث هو مقدار كميَّة - وكما أنَّ هيئة الشكل كميَّة فكَذلك هيئة الزاوية كميَّة. وإذا قيل للمقدار الذي يعرض^(٩) له أنه ذو زاوية «زاوية» يقال للزاوية بهذا الاعتبار «ثُلثٌ» و«رُبعٌ» ويكون رسمُ^(١٠) الزاوية بهذا الاعتبار «المقدارُ الذي هو ذو حدودٍ أَكثَرَ من واحدٍ تنتهي عند حدٍّ مشتركٍ من حيث هو كذا»، وإذا عُني بها الهيئة فيرسم أنها «هيئةٌ تحصل للمقدار من حيث هو ذو

(١) إشارة GUL : الإشارة R.

(٢) فليس GUL : R.

(٣) فتعلم GRU : ليعلم L.

(٤) الشمعة RUL : الشمعة G.

(٥) إنه عرض فيها: إنها عرض فيه GRUL.

(٦) عرضًا R : عرض GUL.

(٧) ويُعنى بها GUL : ويراد به R.

(٨) والمقدار ذو الزاوية GRU : L -.

(٩) يعرض GRU : يفرض L.

(١٠) ثلث وربع ويكون رسم GRL : المقدار

الذي رسم U.

حدود^(١) أكثر من واحد تنتهي عند حدٍّ مشترك^(٢) ويكون هذه^(٣) الهيئة كيفية. ومن المشهور أنه قد يحصل من الشكل وغير الشكل ما يُسمَّى صورةً وخلقةً وهو الشكل من حيث إنه محسوسٌ في جسم طبيعيٍّ أو صناعيٍّ مخصوصًا بما يصحَّ إبصاره، فالشكل الملون يُسمَّى خلقةً وصورةً.

ويشتون وجود الدائرة بأنَّ الكرة إذا قُطعت بنصفين يحصل من ذلك دائرة، وقد بينوا وجود الكرة بالحجة المذكورة على أنَّ البسيط لا يقتضي من الأشكال غير الكروي. وإذا علمت أنَّ الكرة التي يقولونها على ما تلاقي كرةً أخرى بنقطة يستحيل وقوعها وتوهمها - ممَّا^(٤) سلف في فصل الجزء الغير المتجزئ - فالدائرة التي يذكرونها التي تلاقي دائرةً أخرى بنقطةً حالها كحالها. وأمر النقطة أيضًا^(٥) كما سبق. وما يُتوهم عند الحركة ويؤخذ منطقةً ونحوها إن صحَّ^(٦) فرضه فيكون جسمًا مستديرًا أو سطحًا صغير العرض، وأنَّ كلَّ خطٍّ^(٧) يُتوهم^(٨) لا بدَّ وأن يكون له طرفٌ إلى صوبٍ وآخر إلى صوبٍ آخر فينقسم^(٩).

سؤال الخطِّ واقعٌ في الأعيان لأنَّ الجسم متناهٍ في الأعيان وسطحه متناهٍ في الأعيان ونهاية السطح خطٌّ، فإذا^(١٠) كانت نهاية السطح^(١١) واقعةً في الأعيان فالخطُّ موجودٌ^(١٢) في الأعيان، فهو شيءٌ.

جواب الاشتباه إنَّما حصل باعتبار إعطاء العدميِّ حُكمَ الوجوديِّ والنهاية عدميةٌ، والعدميُّ لا يقال إنه واقعٌ في الأعيان إلا بالتجوُّز، فإنَّ الوقوع في الأعيان إنما يُعنى به وجود الشيء في نفسه، والعدميُّ لا وجود له - أعني ما يدخل في مفهومه العدم - وتتأمل أحوال هذا ممَّا^(١٣) قد تقدَّم^(١٤).

وقد تكلَّفوا في إثبات الدائرة وجوهاً، وأظهر الجميع ما يُعتمد عليه في العُرف من أمر الفرجار، ولا يثبت به إلا الدائرة العُرفية كما أشرنا إليها. وأما المنكرون

(١) ذو حدود: ذو حد GRUL. (٨) فينقسم GRL: فمنقسم U.

(٢) هذه GRL: هذا U. (٩) فإذا R: وإذا GUL.

(٣) ممَّا GRL: ما U. (١٠) نهاية السطح GRU: نهاية L.

(٤) أيضًا GUL: - R. (١١) موجود R: واقع GUL.

(٥) إن صح RL: وإن صح GU. (١٢) ممَّا GRU: بما L.

(٦) وأن كل خط R: فإن خطا GUL. (١٣) قد تقدم R: تقدم GUL.

(٧) يتوهم RUL: توهم G.

للدائرة بناءً على وجوب^(١) التضريس باعتبار الأجزاء التي لا تتجزى يثبت عليهم الدائرة بأنه إن صحَّ أن تُسدَّ^(٢) الثُّلُمُ^(٣) - التي^(٤) بها حصل التضريس - بجوهر أو جواهر فتُسدَّ، فيثبت الدائرة، وإن كانت أصغرَ من أن تُسدَّ بجوهر واحد فوجد أصغرُ من الجوهر، فيتجزى الذي لا يتجزى، وهو محال^(٥).

4.

فصل

في المضاف وما يذكر فيه

(٤٣) اعلم أنَّ المضاف منه حقيقي بسيط ومنه مركَّب ليس بمضاف حقيقي، فالأوَّل كالأبوة والثاني كالأب، وقد عرَّف الحقيقي بعضُ الناس بأنه هيئة لا تُعقل إلَّا بالقياس إلى غيرها.

بحث: وإذا اعتبرت هذا الرسم وجدته فاسداً، فإنَّ قولهم «لا يُعقل إلَّا بالقياس إلى غيره» يرجع حاصلُ القياس فيه إلى الإضافة، فيكون تعريف الشيء بنفسه، ويكون مع ذلك متضمناً لأنَّ «الإضافة هي التي لا تُعقل إلَّا بالإضافة إلى غيرها» هذا مفهوم قولهم «بالقياس إلى غيره». وقد يؤوَّلون^(٦) هذا بأنَّ معنى كونه معقولاً «بالقياس إلى غيره» أنَّه يحوج تصوُّره إلى تصوُّر شيء خارج عنه، فإذا^(٧) قيل لهم^(٨): إنَّ عنيتم بأنه يحوج تصوُّره إلى تصوُّر أمرٍ خارج أنَّه يُعَلِّم به^(٩)، فيلزم الدور في المتضايقين، وإنَّ عنيتم به أنَّه يكون معه، فكثيرٌ من غير المتضايقين كذا - كالسقف^(١٠) يُعقل معه الحائط - قالوا: ينبغي أن يُعقل معه من^(١١) جهة ما هو بإزائه، فإذا بُوِّحَتْ عن هذه المؤازاة لزمهم الرجوع إلى الإضافة. ويقرب من هذا قولهم: إنَّ المضاف هو الذي وجوده هو أنَّه مضاف، ويعتذرون عنه بأنَّ المضاف

(١) وجوب GRtUL: وجود R. (٧) فإذا GUL: وإذا G.

(٢) بأنه إن صحَّ أن تسدَّ RL: فإنه إن صحَّ (٨) لهم RL: - GU.

(٩) يعلم به RUL: يعلم منه Rt (مطموس) فسد GU.

(٣) الثلم GRU: إليكم L. (في G).

(٤) التي RUL: الذي G. (١٠) كالسقف RU: كسقف L (مطموس في G).

(٥) وهو محال GUL: - R. (١١) معه من RUL: منه من G.

(٦) يؤولون: يؤولون GRU: يؤولون L.

الذي أخذ في التعريف غيرُ المضاف المحدود، بل هذا - الذي في الحدّ - هو المضاف المركّب وهو أشهرُ من المضاف البسيط. وقد أورد بعضهم ما حاصله أنّه يجوز أن يكون للشيء جنسٌ - أو ما يشابهه^(١) الجنس من الأمور العامة - أشهرُ منه^(٢)، ويرى الخاصة^(٣) اسمَ الأمر العامّ - بما هو نوعٌ له أو شبه نوع - أليقّ، فينقلون الاسمَ إليه كما وقع في نقلِ اسمِ الإمكان من المعنى العامّي إلى الخاصّي، فكذلك المضافُ يقع على البسيط - كالأبوة - وعلى مجموع^(٤) البسيط وغيره - كالأب - فهو^(٥) يعمّهما^(٦)، والخاصّة نقلتِ اسمَ المضاف إلى الخاصّ^(٧) الذي هو البسيط.

(٤٤) بحث وتعقب: وهذا خطأ، فإنّ اسم^(٨) المضاف لا يصحّ أن يقع عليهما إلّا باشتراك الاسم^(٩) أو بتجوّز^(١٠)، وليس المضاف معنًى يجمعهما^(١١)، وليس نسبة الإمكان العامّ إلى المعنى الخاصّي كنسبة المضاف المركّب إلى البسيط، فإنّ الإمكان العامّ هو مثلاً^(١٢) سلبُ ضرورة العدم، وليس فيه شرطٌ زائدٌ عن الإمكان الخاصّي، بل في الإمكان الخاصّي اعتبارٌ زائدٌ على العامّي^(١٣) وهو سلبُ ضرورة^(١٤) الوجود والعدم جميعاً، ولا يصحّ في موضع من المواضع أن يكون العامّ له جزء في معناه لا يُوجد للخاصّ، ويجوز أن يكون للخاصّ جزء أو اعتبار لا يُوجد للعامّ. وأمّا أمر المضاف فإنّ المركّب لا يصحّ أن يكون أعمّ من البسيط، فإنّ المركّب في مفهومه البسيط وأمرٌ زائدٌ ومفهومه مركّبٌ منهما، والطبيعة العامة يصحّ حملها على الخاصّ الذي^(١٥) تحتها^(١٦) بالاسم والحدّ، وأمّا المضاف المركّب فلا^(١٧) يصحّ حملُه بالحدّ على المضاف البسيط وألّا يلزم أن يكون البسيط فيه

(١) يشابه R: يشبه GUL.

(٢) منه GRU: - L.

(٣) الخاصة: أي الخواص من الفلاسفة.

(٤) وعلى مجموع RL: على مجموع GU.

(٥) فهو GRU: - L.

(٦) يعمّهما RL: يعمّها GU.

(٧) الخاص: أي الذي تحته.

(٨) اسم RUL: الاسم G.

(٩) الاسم R: اسم GUL.

(١٠) بتجوّز R: تجوز GUL.

(١١) يجمعهما GRUL: يعمّهما R.

(١٢) مثلاً GUL: مثل R.

(١٣) العامّي R: العام GUL.

(١٤) ضرورة RL: بضرورة GU.

(١٥) الذي GRU: التي L.

(١٦) تحتها: تحته GRUL.

(١٧) وأمّا المضاف.. فلا: فالمضاف... لا

GRUL.

تركيب، وهو محال. فليس بعامً يكون البسيط خاصًا له. ولا يصح أن يؤخذ المضاف أمرًا عامًا يعم البسيط والمركب من البسيط وغيره بمعنى واحد إذ لا اشتراك بينهما إلا في البسيط^(١) فحسب، فالجزء الآخر لا مدخل له، فإذا أخذ للجزء الآخر مدخل يكون اللفظ مشتركًا يدل في أحد مفهوميه على معنى البسيط وفي الثاني على شيء جزؤه ذلك البسيط، فاللفظ واقع بالاشتراك. فإذا قيل في تعريف المضاف^(٢) إنه «هو الذي وجوده أنه مضاف» وأريد بالمضاف المأخوذ في التحديد البسيط وهو المحدود فيكون تعريف الشيء بنفسه، وإن أريد به^(٣) المركب فيكون معناه أن البسيط «هو الذي وجوده^(٤) أنه مركب!» وهو خطأ. وفي الجملة التعريف مختل، والقوم مُصَرِّون في هذه الأشياء على ما لا يعينهم، فالمضاف البسيط معرفته فطرية، وكذا المركب. والفرق بين^(٥) المركب والبسيط أيضًا فطري، وقد يحتاج إلى تذكير وتنبيه. فالمركب فيه جزء من مقولة أخرى كالآب: فإنه جوهر في نفسه لحقته^(٦) الأبوة، وكالمساواة: فإنه اتفاق في الكمية، والمشابهة: اتفاق في الكيفية، وليس الكم الموافق أو الكيف الموافق مضافًا بسيطًا بل مركبًا من حيث هو كذا.

(٤٥) والنوع الحقيقي للمضاف البسيط ليس بأن يؤخذ الإضافة مع الموضوع الذي عرضت له فيجعل^(٧) المجموع نوعًا واحدًا، بل يجب أن يكون الإضافة وفصل النوع - الذي يكون بالحقيقة نوعًا لها - لا يكون جعل أحدهما غير جعل الآخر، بل يكون طبيعة الجنسية والفصلية فيه - أي في ذلك النوع - أمرًا واحدًا^(٨) يعرض كما هو للملحق^(٩) به. وفرق بين ما يقال «الكيف الموافق^(١٠) لكيف» وبين ما يقال «موافقة كيف لكيف» فإن الأول أشير فيه إلى الكيف المركب مع إضافة هي الموافقة، والثاني أشير فيه إلى إضافة هي الموافقة المتخصصة^(١١) بالكيفية وهي

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) إذ لا اشتراك بينهما إلا في البسيط | (٦) لحقه RL: لحقه GU. |
| GRtUL: إذ الاشتراك بينهما في البسيط | (٧) فيجعل GRU: فجعل L. |
| R. | (٨) أمرًا واحدًا RL: أمر واحد GU. |
| (٢) بالمضاف GUL: من المضاف R. | (٩) للملحق GRU: للملحق L. |
| (٣) به GUL - R. | (١٠) الموافق GRU: للموافق L. |
| (٤) وجوده أنه GUL: وجدانه R. | (١١) المتخصصة: متخصصة GRL مختصة |
| (٥) بين RUL: من G. | U. |

المشابهة الممتازة بذلك^(١) التخصّص عن المساواة^(٢) التي هي الموافقة^(٣) في الكمية. وربما إذا قال لهم قائل: إنكم قلتم إنّ المساواة والمشابهة اتّفقتا في موافقة ما واُتفرقتا^(٤) في التخصّص^(٥) بالكيف والكمّ، فيكون إما^(٦) المشابهة والمساواة^(٧) من نوع واحد، وقد قلتم إنّهما نوعان وضابطكم أيضًا اقتضى ذلك، فإن الموافقة في الكيفية لا يصحّ أن يُرفع عنها التخصّص بالكيفية بحيث يبقى ذات الموافقة ويُقرن^(٨) بها التخصّص^(٩) بالكمية وهي هي بعينها - وهذا هو ضابط كون المخصّص فصلًا - فإذا^(١٠) كان كذا فيجب^(١١) أن يكون الموافقة - التي هي إضافة - فصلها الكيفية أو الكمية أو إضافة أخرى إليها، فإن كانت الكيفية أو الكمية نفس الفصل فالمفروض إضافة بسيطة ليست إضافة بسيطة بل إضافة مع مقولة أخرى، وكانت المشابهة والمساواة إضافة بسيطة على ما اعترفتم. ثم يلزم أن يكون أمر واحد تحت مقولتين، وقد منعتم هذا. وأمّا أن يكون فصل الإضافة - التي هي الموافقة - إضافة إلى الكيفية أو إلى الكمية لا نفس الكيفية والكمية، فيكون فصل الإضافة إضافة وهو ممتنع. ثم يرجع الكلام إلى أنّ الإضافة الثانية^(١٢) بماذا تمتاز عن الإضافة الأولى؟ فربما يحتاجون فيه إلى العود على ما سنذكر في هذا الكتاب إن شاء الله في شرح القسطاس الذي أوردناه في التلويحات.

(٤٦) ومن الموضوعات ما يضيف^(١٣) الإضافات^(١٤) كبنوة علي، وتشخص الإضافة^(١٥) لا يكفيه تعيين^(١٦) رجل كما يقول «ابن هذا الرجل»، فإن «ابن الشخص^(١٧) الواحد» يصحّ أن يُحمّل على جماعة لا يجب انحصارهم في عددٍ معيّن بحيث لا يصحّ الزيادة عليه، بل أبوة زيد لعمرو تتعيّن بتعيينهما جميعًا، وجانب

-
- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| (١) بذلك GRL: لذلك U. | (١٠) فإذا GRtUL: فإن R. |
| (٢) المساواة RUL: المساوات G. | (١١) فيجب R: يجب GUL. |
| (٣) الموافقة R: موافقة GUL. | (١٢) الثانية GRU: التامة L. |
| (٤) واُتفرقتا Rt: واُتفرقا GRUL. | (١٣) يضيف RL: يضيف GU. |
| (٥) في التخصّص GRtUL: بالتخصّص R. | (١٤) الإضافات GRL: الإضافة U. |
| (٦) أما: لعلها زائدة. | (١٥) الإضافة RUL: الإضافات G. |
| (٧) والمساواة RUL: والمساوات G. | (١٦) تعين RtL: تعيين GRU. |
| (٨) وقرن RUL: ويقولون G. | (١٧) ابن الشخص RL: أب الشخص GU. |
| (٩) التخصّص GRU: التخصيص L. | |

الأبوة - وإن كان قد يُتوهم^(١) أنه بخلاف^(٢) ما قلنا - هو مثله أيضاً، وإن كان لا يصح أن يقال إنَّ زيداً له أبوان ذكران^(٣) أو أمان إلا أنه بسبب خارجي لا لأن الإضافة من طرف واحد تتشخص، وفي بعض المواضع يحتاج في التعيين^(٤) الشخصي إلى اعتبار أكثر من تعيين^(٥) الحدين^(٦) اللذين^(٧) بينهما^(٨) الإضافة^(٩)، ولا يكفي فيهما ما كفي في تعيين الأبوة التي هي لعمره بالنسبة إلى زيد بتعيينهما كجوار زيد لعمره، فإنه لا يتشخص بتعيينهما إذ^(١٠) يجوز^(١١) أن يكون بينهما مجاورات بحسب أوقات - وكذا المحاذات^(١٢) - بل يحتاج إلى تعيين^(١٣) وقت، وفي مجاورة الدار مثلاً^(١٤) يحتاج إلى تعيين^(١٥) داريهما مع تعيينهما^(١٦).

ولما اعترف المشاؤون في أنَّ البنوة سيمًا بنوة رجل واحد هو زيد مثلاً وإن صح حملها على كثيرين أعدادها غير مختلقة الحقائق، فمع ذلك بنوة خالد له امتازت عن بنوة جعفر له بتخصصهما^(١٧) بهما، ولو رُفِعَ ذلك التخصُّص^(١٨) بجعفر أو بخالد بطلت تلك البنوة - والطبيعة التي لها مخصصات يرتفع تخصُّص منها عند ارتفاع مخصص^(١٩) له كما سبق هي جنسية على ما قالوا - فالبنوة لزيد تصير جنساً وكانت نوعاً! هذا إذا توجه عليهم لا بدّ لهم من حيرة أو رجوع إلى أمر آخر وترك كثير من التطويلات، وذلك ما عسى نذكره على قريب من هذا الموضوع.

(٤٧) ومن المتضايقين ما ينعكسان^(٢٠) رأساً برأس كالأخوة^(٢١)، فإنَّ كل واحد منهما أخ للآخر، وليست أخوة واحدة^(٢٢) هي قائمة بهما جميعاً بل لكل

- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------|
| (١) قد يتوهم GUL: يتوهم R. | (١٣) تعين R: تعين GUL. |
| (٢) بخلاف GUL: مخالف R. | (١٤) مثلاً RUL: مثلها G. |
| (٣) ذكران GUL: - R. | (١٥) تعين R: تعين GUL. |
| (٤) التعيين GRU: التعيني L. | (١٦) تعيينهما R: تعيينهما GUL. |
| (٥) تعيين GRU: تعيني L. | (١٧) بتخصصهما GU: بتخصصها R. |
| (٦) الحدين GRU: - L. | بتخصيصهما L. |
| (٧) اللذين RL: - GU. | (١٨) التخصيص RL: التخصيص GU. |
| (٨) بينهما RUL: منهما G. | (١٩) تخصُّص U: مخصص GRL. |
| (٩) الإضافة GRU: إضافة L. | (٢٠) ينعكسان GRU: يتعاكسان L. |
| (١٠) بتعيينهما GRL: بتعيينهما إذ U. | (٢١) كالأخوة RUL: كأخوة G. |
| (١١) يجوز GUL: لا يجوز R. | (٢٢) أخوة واحدة GRU: الأخوة L. |
| (١٢) المحاذات GUL: المحاذيات R. | |

واحدٍ أُخوَّةٌ أُخرى على ما اشتهر من القوم، وليست الأبوة والبنوة كذا، فإنَّ أحدهما أبٌ للآخر، والثاني ليس أباً له بل ابناً. والمضاف الحقيقي لا بدَّ له من انعكاس الطرفين بالتكافؤ، والمرتبب أيضاً لا بدَّ له من انعكاس إذا أخذ الطرفان على التعادل، فإنَّ الأب أبٌ لابنٍ والابن ابنٌ لأب، وإذا اختلَّ التعادل لا يجب الانعكاس، فإذا^(١) قيل «السُّكَّانُ سَكَّانٌ للسفينة^(٢)» و«الرَّأسُ رأسٌ للحيوان^(٣)» لا يصحُّ أن يعكس فيقال «السفينة سفينة لسكَّان» و«الحيوان حيوان لرأس»، وإنما يتحقَّق التعادل إذا قيل «الرأس لذي الرأس» و«السكَّان لذي السكَّان». وممَّا^(٤) يُخلل بالتعادل أن يُؤخَذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة: كالعلم إذا أُضيف إلى خارجٍ بأنَّه علمٌ بشيءٍ، فهذا العلم يلزمه معلومٌ ومعلومه قد يُؤخَذ دون العلم^(٥) - ولكن لا من حيث هو معلومٌ -، وإن كان تصوُّراً لأمر^(٦) لا وجودَ له في الأعيان فليس علماً^(٧) بمعلومٍ خارجيٍّ، وكلامنا في هذا المثال في ما إذا كان له معلومٌ خارجيٌّ وإن كان الخارجيُّ معلوماً بالقصد الثاني على إجمال قاعدة القوم. فإن قيل: المتقدِّم^(٨) في الزمان يضاف^(٩) إلى متأخِّرٍ مع استحالة اجتماعهما، فقد أُضيف أحدهما إلى ما ليس، فأجيب^(١٠) بأنَّ الإضافة ههنا بين الجزئين ذهنيَّة، فيأخذ الذهن الجزئين حاضرين^(١١)، فيحصل الإضافة بينهما في الذهن، وهذا ظاهر. وقال بعضهم: وقد يكون أحدهما في الذهن والآخر حاضراً، فيُحكَّم بينهما بتقدِّمٍ وتأخِّرٍ. وينبغي أن يُؤوَّل بما إذا حصل صورة الحاضر^(١٢) أيضاً في الذهن حتى يصحَّ الحكم بينهما، فهما في الذهن كيف كانا، ودون ذلك لا يصحَّ الحكم بينهما أصلاً.

(٤٨) واعلم أنَّه إذا أخذتْ أبوةٌ مطلقةً^(١٣) فضروريٌّ أن^(١٤) يكون بإزائها بنوةٌ مطلقةٌ، وإذا أخذتْ أبوةٌ محصَّلةٌ فلا بدَّ من أن يؤازيها بنوةٌ^(١٥) محصَّلةٌ. وفرَّقوا بين

- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) فإذا RU: وإذا GL. | (٨) المتقدم GRU: المقدم L. |
| (٢) للسفينة RL: السفينة GU. | (٩) يضاف R: مضاف GUL. |
| (٣) للحيوان R: لحيوان GUL. | (١٠) فأجيب: وأجيب GRUL. |
| (٤) وممَّا GRU: وربما L. | (١١) حاضرين GUL: الحاضرين R. |
| (٥) دون العلم GUL: من غير العلم R. | (١٢) الحاضر GUL: الحاصل R. |
| (٦) تصوُّراً لأمر GU: تصور الأمر L تصوُّراً R. | (١٣) مطلقة RUL: مطلقاً G. |
| (٧) علماً RL: علم GU. | (١٤) فضروريٌّ أن GRU: لضروريٍّ بأن L. |
| | (١٥) مطلقة... يؤازيها بنوة GRU: L -. |

النسبة والإضافة، وقالوا: ليس كلُّ نسبةٍ إضافةً، فإنَّ كلَّ شيءٍ له نسبةٌ إلى لازمٍ من اللوازم في الذهن وليست بإضافةٍ، وإن أخذتِ النسبةُ مكرَّرةً صارت إضافةً. قالوا: فالسقف له إضافةٌ إلى الحايط من حيث هو مستقرٌّ عليه، والحايط من حيث حايطيته غيرُ مضافٍ إلّا أن يؤخذ السقف والحايط من حيث إنّ ذلك^(١) مستقرٌّ لمستقرٍّ عليه وهذا مستقرٌّ عليه لمستقرٍّ فهو إضافةٌ. ومن مشهوراتهم في الأفاويل أنّ النسبة تكون لطرفٍ واحدٍ والإضافة للطرفَين، فذواتُ الأمور قد تكون منسوبة، وإن أخذت النسبةُ من حيث هي نسبةٌ صارت مضافةً^(٢). وعلى هذا النمط إذا أخذ الأب أنّه أبٌ لصبّي يكون منسوبًا، وأمّا الإضافة فلا^(٣) تكون إلّا إلى الابن. وإذا أخذ الجناحُ للطير كان نسبةً، وإذا أخذ لذي الجناح صارت إضافةً. هذا على ما يقولون.

(٤٩) بحث وتعقب: ولمن ينازعهم أنّ يلزمهم بأن النسبة من حيث هي نسبة مطلقًا مُحالٌ أن لا تكون بين الشيئين وأن تُعقل دون الطرفين، فإذا كانت النسبة من حيث هي نسبة لا يصحّ أن تُعقل دون الطرفين فالنسبة نفسها مضافة، وحيث وُجدت لا^(٤) بدّ وأن تكون مضافةً. فإذا^(٥) كان الجنس مضافًا نفسه مُحالٌ أن يكون له نوعٌ غيرُ مُضافٍ، بلى^(٦) قد يؤخذ المضافُ^(٧) على وجوه فيه تجوُّزٌ، وفي الحقيقة الإضافة لا تُعقل إلّا بين شيئين، والنسبة هذه حالها، فإنها لا تُتصوّر من حيث هي نسبة إلّا وأن تكون بين الشيئين. فالذي ذُكر في معنَي المضاف وجعل ضابطًا له هو بعينه موجودٌ في النسبة. فإذا قيل «أب الصبّي» فقد أُضيف مع تجوُّزٍ ما، فإنَّ الأب في نفسه أبٌ للابن من حيث هو ابنٌ لا للصبّي، ونسبة السقف إلى الحايط إن أخذ على أنّه سقفٌ لحايط فيؤخذ الحايط حينئذٍ أنّه حايطٌ لسقفٍ ويكون مقتضى الـ «لام»^(٨) معنَى نسبةٍ أو إضافةٍ لم يُصرَّح بها، وأمّا نفس السقف فليس نسبته إلى الحايط إلّا من حيث هو مستقرٌّ عليه لا من حيث إنّهُ سقفٌ فحسب. فإذا كانت النسبة من حيث هو مستقرٌّ عليه والاستقرار عليه في نفسه إضافةً ذاتٌ^(٩) طرفَين فلا

(١) بلى GUL: بل R.

(١) ذلك GL: ذاك RU.

(٢) المضاف R: المضافات GUL.

(٢) مضافة GRtUL: إضافة R.

(٣) اللام RUL: اللازم G.

(٣) فلا RUL: لا G.

(٤) ذات GRU: - L.

(٤) لا RUL: فلا G.

(٥) فإذا GU: وإذا RL.

فارق. ولما اعترف بأن النسبة - من حيث هي نسبة - مضافة فإذا أخذت غير مضافة فما^(١) أخذت النسبة على جهتها، فاختلال انعكاس الطرفين إنما كان لأن النسبة ما أخذت على جهتها^(٢) كما قد لا يؤخذ المضاف على جهته، وهذا الحرف ضروري بحسب اعترافه.

وليس للعاقل أن يذهب إلى أن النسبة المطلقة - من حيث هي نسبة مطلقة - لا بد وأن تكون بين طرفين - منسوب ومنسوب إليه -، والنسبة الخاصة - كالاتقرار على الشيء - لا بد وأن تكون من طرف واحد، فإن النسبة الخاصة في نفسها أيضاً تضايقت من الطرفين. فلما^(٣) لم يكن النسبة من حيث هي معقولة إلا لطرفين^(٤)، فإن فرضت في غير الطرفين فذلك لأجل الأمور المركبة مع العدول عن التعادل كما قيل في المضاف، والحق أن النسبة بعينها هي المضاف.

وأما الذي يُوجب أن يكون للمضاف^(٥) كونٌ يعرض له أن يعقل بالقياس^(٦) إلى غيره وذلك الكون مجهولٌ وهذا^(٧) لازمٌ له لا مقومٌ فكأنه قد تهوَّس بما لا يعنيه^(٨)، ولم يعلم أنه جعل المضاف في نفسه غير مضاف. وقالوا: المضاف في الحقيقة هو الإضافة وليس له إضافة أخرى، فإنه يتسلسل إلى غير النهاية، وأما التحقيق فسنذكره. وأما أن المضاف أمرٌ زائدٌ على مفهوم الأشياء فلما تعلم أن الأبوة لو كانت نفس الإنسانية أو نفس الشخص الذي يُقال له أبٌ لكان ذلك الشخص^(٩) ما صحَّ وجوده أصلاً إلا وهو أبٌ، ولما صار أباً بعدما لم يكن فالأبوة ليست ذاته ولا إنسانيته، كيف والأبوة لا تُعقل إلا مع بنوة وإنسانية والشخص الإنساني يُعقل دون القياس إلى بنوة أو ابن! والجسمان قد يُوجدان دون محاذاة^(١٠)، ثم يتحاذيان ويُحمَل عليهما المحاذاة ولولا حدوث أمرٍ ما صحَّ حملُ المحاذاة بعد اللامحاذاة، وليس اللامحاذاة بين هذين الجسمين شيئاً متحصلاً حتى يكون المحاذاة فيهما عدم

(٧) وهذا RUL: وهذه G.

(١) فما RUL: G.

(٨) يعنيه RU: يعنيه GL.

(٢) جهتها GRU: جهتهما L.

(٩) ذلك الشخص RUL: الذي يُقال له أب

(٣) فلما GRU: فأما L.

G +

(٤) لطرفين R: للطرفين GU الطرفين L.

(١٠) محاذاة R: محاذات GUL.

(٥) للمضاف: المضاف GRUL.

(٦) بالقياس GRL: القياس U.

ذلك الشيء، فالإضافة هي أمرٌ ما غير عديمي في طبيعته، وهي تثبت^(١) وتنتفي ولا يضرّ ذلك بموضوعيهما^(٢)، فهي عرضٌ وأضعفُ الأعراض. وفيها بحثٌ آخر: وفي أنها هل لها في الأعيان وجودٌ وهل يلزم من اختصاصها بمحلّ أن يكون اختصاصها غير مفهومها ويحتاج إلى نسبة أخرى أو لا يحتاج؟ فربّما^(٣) يمكنك أن تعلم ممّا^(٤) سيأتي من بعد.

5.

فصل

في بقية المقولات وما يذكر فيها

(٥٠) من جملة ما عُدّ في المقولات الأين وعُرفَ بأنّه «هو كون الشيء في المكان» وقالوا: هذا الكون ليس نفس الإضافة بل هو معنًى يعرض له الإضافة كما أنّ السواد ماهيّة وإضافة المحلّ عرضيٌّ لها، وليس كون الشيء في المكان مثل كون السواد في المحلّ، فإنّ السواد وجوده لنفسه وجوده لمحلّه، وليس وجود الشيء في نفسه وجوده في مكانه، ولو كان كذا لبطل وجود شيء عند مفارقتة لمكانٍ وحصل^(٥) له وجودٌ آخر، ولصار المعدوم بعينه مُعَادًا. وليس كون الشيء في المكان كونه في الأعيان، فإنّ كونه في الأعيان نفس وجوده، ولو كان كون الشيء في المكان وجودًا له لكان كونه في الزمان وجودًا له أيضًا، فكان لشيءٍ واحدٍ وجوداتٌ كثيرة. قالوا: وهذا^(٦) الكون ليس نفس الوجود، فإنّ هذا جنسٌ للأيون^(٧) والوجود نفسه ليس بجنسٍ. قالوا: وإذا قلنا «وجود الشيء في المكان» معناه «وجود كون الشيء في المكان». هذا كلّ على ما ذكروا^(٨).

ومن^(٩) الأين: ما هو أوّل حقيقيّ ككون الشيء في مكانه الخاص الذي لا يصحّ أن يجتمع معه فيه غيره، ومنه ما هو غير أوّل ولا حقيقيّ مثل كون الشيء في

-
- (١) تثبت R: تبديل GUL. (٥) وحصل RUL: ويحصل G.
 (٢) بموضوعيهما GU: لموضوعيهما R (٦) وهذا RUL: فهذا G.
 (٣) فربما: وربما GRUL. (٧) للأيون GRU: الأيون L.
 (٤) ممّا RUL: بما G. (٨) ذكروا: ذكر GRUL.
 (٩) ومن RUL: من G.

السوق، ومنه عامٌّ كالكون في المكان مطلقاً، ومنه خاصٌّ بالنسبة كالكون في الهواء، ومنه شخصيٌّ كالكون في هذا المكان المشار إليه. قالوا: والأيْن فيه تضادٌّ، فإنَّ الكون «فوق» المحيط في غاية البُعدِ من الكون «أسفل» عند المركز، ويصحَّ تعاقبهما على موضوع واحدٍ ولا يصحَّ اجتماعهما فيه. قالوا: وفيه أشدُّ وأضعفُ، فإنَّه قد يكون شيءٌ أنتم فوقيةٌ من شيءٍ، وقد يكون الشيء المتحرِّك يصير أشدَّ فوقيةً بعدما لم يكن في أشدَّ فوقيةً، وليس أنَّ أيَّنا واحدًا بعينه يشتدُّ بل الأضعفُ فوقيةً يبطل ويحصل الأشدُّ كما ذُكر في السواد وغيره.

(٥١) ومتى هو كون الشيء في الزمان، وحال هذا الكون بعينه حال ما قبله، ويقال للأمور الواقعة دفعةً «متى» ولكن إنما يُقال لوقوعها في أمرٍ له تعلقٌ ما بزمانٍ، وحينئذ لا بدَّ من الالتزام بتجوُّز أو اشتراك اسمٍ، وأمرٌ متى العامُّ والخاصُّ باعتبار كونٍ في زمانٍ مطلقٍ أو زمانٍ خاصٍّ أو شخصيٍّ، وكون الحركة في زمانها المتخصَّص وفي يومها وشهرها وحولها كما سبق في الأين. وقالوا في متى أيضًا مثل ما قالوا في الأين من كون الإضافة عارضةً للكون، لا هي نفس الكون إمَّا في مكانٍ أو زمانٍ. والأمور التي لها متى بالذات هي الحركات، والمتحرِّكات لا متى لها من حيث جوهرها بل من حيث حركتها، وجواهرها في الزمان بالعرض. واعلم أن مَنْ اقتصر في تعريف الزمان على أنَّه مقدار الحركة من جهة المتقدِّم والمتأخَّر فيلزمه - من جهة الاقتصار على هذا التعريف - أن يكون مقدارُ كلِّ حركةٍ في العالم العنصريِّ أيضًا^(١) زمانًا^(٢) بنفسه ما لم يقيدَ بأمرٍ آخر وهو أن يأخذ في الحدَّ مقدارَ حركة الفلك أو حركةٍ دائمةٍ أو أظهر^(٣) الحركات وأشدَّها.

(٥٢) ومنها الوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبةً في الجهات المختلفة كالقيام والقعود. قالوا: وليس هو النسبة^(٤)، معلَّلين بأنَّ^(٥) النسبة من باب المضاف، وإن كان الأجزاء النسبة^(٦) بينها من باب الإضافة إلَّا

(٥) بأن RUL: في أن G.

(٦) الأجزاء النسبة RU: أجزاء النسبة L:

للأجزاء بالنسبة G.

(١) أيضًا GRU: - L.

(٢) زمانًا: زمان GRUL.

(٣) أو أظهر RL: وأظهر GU.

(٤) هو النسبة RtUL: هو نسبة R هذا النسبة

G.

أنَّ كون^(١) الجسم بحيث يكون لأجزائه هذه النسبة هو الوضع على ما قالوا. وهذا الوضع قالوا: ليس هو^(٢) الوضع المذكور في باب الكمّ، فإنَّ هذا الوضع يُعتبر فيه^(٣) نسبة الأجزاء إلى الحاوي والمحموي والجهات الخارجة، والوضع المذكور في تقسيم الكمّ لا يعتبر فيه. فكأنَّهم - إذا كان في يَبْتَهُم هذا الفرق - يجب عليهم في التعريف قيدٌ يدلُّ على التمييز، فإنَّ هذا الوضع أيضًا لا يعرض إلَّا للمقادير الثابتة. وقولهم: هنالك^(٤) ينبغي أن يكون لأجزائه^(٥) اتصالٌ مع ثباتٍ بحيث^(٦) يصحَّ أن يقال «أين» كلُّ واحدٍ منها من الآخر < لكنَّ > هذا الأين ليس أَيْنًا حقيقيًّا، فإنَّ الأجزاء ليس لها أين بالفعل وليس أيونها ممَّا ينضاف بعضها إلى بعضٍ على وجهٍ يقال لبعضٍ إنَّها «أين هي من الآخر»، بل حاصله يرجع إلى اختلاف جهات ويمين ويسار وفوق وتحت، فإن قيل: إنَّ ذلك الوضع إنَّما هو للكمّيّة وهذا هو للجسم^(٧)، فربما يقول القائل: إنَّ الجسم على قاعدتكم إذا زاد عليه المقدارُ إنَّما يلحق الجسمُ الوضعُ بتوسُّط المقدار، ولولا المقدار ما صحَّ فرضُ التجزّي واللاتجزّي - كما ذكرتم في حدَّ الكمّيّة - فيلحق الجسمُ الوضعُ - كيف ما كان - بتوسُّط المقدار. وأمَّا ذكر الحاوي والمحموي فما كان في التعريفين، وربما إن أراد مريدٌ أن يذكر الحاوي والمحموي^(٨) في حدَّ هذا الوضع منَّعه مانعٌ عن ذلك، فإنَّ القيام والقعود واختلاف النسب المقابليّة وغيرها واختلاف نسب^(٩) الأجزاء في الجوانب معلومٌ للكلِّ، يفهمها من لا يعلم برهان المحدّد، وأنَّ الفوقيّة والتحتيّة إنَّما هو بسبب المحيط والمركز. وليس الوضع هو الأين، فإنَّ المحدّد له وضعٌ وليس له أين، والجسم المتحرّك على مركزٍ نفسه يتبدّل وضعه ولم يتبدّل أَيْنُهُ.

قالوا: والوضع قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة، والذي يكون^(١٠) بالفعل قد يكون بالطبع وقد يكون لا بالطبع. فالذي^(١١) بالفعل والطبع كوضع الأرض من

-
- | | |
|--------------------------------|---------------------------------------|
| (١) كون RUL: يكون G. | (٧) وهذا هو للجسم U: وهذا هو الجسم G |
| (٢) ليس هو R: ليس GUL. | وهذا للجسم RL. |
| (٣) فيه RUL: به G. | (٨) فما كان... الحاوي والمحموي RUL: - |
| (٤) هنالك: أي في الوضع الكمّي. | G. |
| (٥) لأجزائه RUL: لأجزائها G. | (٩) نسب GRL: نسبة U. |
| (٦) بحيث RUL: حيث G. | (١٠) والذي يكون R: والذي GUL. |
| | (١١) فالذي GRU: والذي L. |

الفلك، فإنَّ حَيَزَيْهِمَا متمايزان بالطبع. وأمَّا الذي بالفعل وليس بالطبع < فهو > كحال ساكن البيت من البيت، فإنَّ الوضع حاصلٌ بالفعل واختلافٌ حَيَزَيْهِمَا ليس اختلافًا طبيعيًا. وأمَّا الذي بالقوة < فهو > كما قد يُتوهم^(١) قربُ دائرة قطبِ الرَحَى من القطب ونسبُها إلى دائرة الطوق، ولا دائرة بالفعل فلا وضعٌ إلَّا بالتوهم أو بالقوة. - والوضع فيه تضادٌّ وفيه شدةٌ وضعفٌ كالأشدَّ انتصابًا وانحناءً، ومثلوا بإنسانٍ قايمٍ ورأسه إلى السماء ورجلاه على الأرض، وظاهر أنَّه إذا صار بحيث يكون رأسه على الأرض ورجلاه^(٢) إلى السماء كان الهيئتان الوضعيتان^(٣) مختلفتين^(٤) لا اختلافًا عدديًا^(٥) فحسب، ومن البين أنَّهما في غاية الخلاف وتعاقبا على موضوعٍ واحدٍ، فهما ضدَّان، وهكذا الحال في الاستلقاء والانبطاح.

(٥٣) ومما عُدَّ في المقولات الملكُ والجِدة. قالوا: وهو كون الجسم في محيطٍ بكُلِّه أو ببعضه بحيث ينتقل المحيطُ بانتقال المحاط، مثل التسلُّح والتقمُّص. وقسموه إلى طبيعيٍّ^(٦) - كحال الحيوان بالنسبة إلى إهابه - وإلى غير طبيعيٍّ كالـتقمُّص والتختُّم. وقد يعبَّر عن الملك بمقولة «له»، فمنه ملكٌ طبيعيٌّ^(٧) - ككون القوى للنفس - ومنه اعتبار خارجيٌّ^(٨) - ككون الفرس لزيد - وفي الحقيقة الملكُ بالمعنى المذكور يخالف هذا الاصطلاح.

(٥٤) ومما عُدَّ فيها «أن يفعل» وهو كون الجوهر بحيث يحصل منه أثر في غيره غيرُ قارٍّ الذاتِ ما دام الحصول في السلوك والتجدُّد كالتسخين والتسويد^(٩) وبالجمله التحريك.

ومنها «أن ينفع» وهو تأثَّر الجوهر عن غيره تأثُّراً غيرَ قارٍّ الذاتِ مثل التسوُّد والتسخُّن، فإذا فرغ الفاعل والمنفعِل عن النسبة التي بينهما من تجدُّد التأثير والتأثَّر^(١٠) لا يقال إنَّه تحريكٌ أو تحرُّكٌ، فانهى التسوُّد إلى سوادٍ قارٍّ والتسخُّن إلى

(١) قد يتوهم GRL: يتوهم U. إلى طبيعي GRU: إلى ما يبقى L.

(٢) ورجلاه: ورجله GRUL (في) (٧) ملك طبيعي GUL: طبيعي R.

(٨) خارجي RUL: بخارجي G. (الموضعين).

(٣) الوضعيتان GRL: الوضعيتان U. (٩) والتسويد GRL: والتسويد U.

(٤) مختلفتين L: مختلفان G مختلفتان RU. (١٠) والتأثَّر GRL: - U.

(٥) عدديًا RUL: عدديًا G.

سخونة قازة. وقد أثبت فيه التضاد كما بين اسوداد الأبيض وابيضاض الأسود، فإن بين الحالتين المتعاقبتين غاية الخلاف. قالوا: ويقع فيه اشتداد وضعف بحسب شدة الابيضاض، إمّا بحيث يكون ابيضاضاً^(١) أسرع من ابيضاض أو أشد تأدية إلى النهاية. وربما يقول قائل: ألسنم قلتم إن مقولة «أن يفعل» و«أن ينفع» لا يتصور فيهما الحركة؟ وههنا أثبتتم الشدة والضعف فيهما، وكل اشتداد وضعف إنما يكون بحركة^(٢). فأثبتوا صحة الحركة بهذا الطريق، وكانوا نفوها. وربما يجاب بأن الشدة والضعف في الشيء غير اشتداد ذلك الشيء، فـ «أن يفعل» و«أن ينفع» فيهما شدة وضعف. - وهذا الجواب لا يتمشى، فإن الابيضاض يجوز أن يزداد شدة وسرعة شيئاً فشيئاً، فيكون سلوكاً من حركة ضعيفة إلى حركة شديدة شيئاً فشيئاً على هذا الوضع الذي اعترف به هذا القائل. واعلم أنهم إذا قالوا «مقولة كذا تشتد وتضعف» يعنون أن فيها شديداً وضعيفاً^(٣) وأن أحدهما يحصل بعد انتفاء الآخر. وإذا قالوا «العرض لا يشتد ولا يضعف» يعنون به أن ذاتاً واحدة بعينها لا تكون ضعيفة وتشتد وهي هي بعينها، بل يبطل بالاشتداد الضعيفة ويحصل أخرى.

(٥٥) بحث وتحصيل: ولما حصرنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات^(٤) في خمسة وجّدنا بعد ذلك في موضع لصاحب البصائر > عمر بن سهلان الساي < حصرها في أربعة: في الجوهر والكم والكيف^(٥) والنسبة، وإذا اعتبرت هذا الحصر الذي ذكره لا تجده صحيحاً، فإن الحركة لم تدخل تحت الجوهر: لأنها عرض، ولا تحت الكم: فإن الحركة ليست نفس الكم وإن كان لها تقدّر ولا يلزم من كون الشيء متقدّراً كونه كمّاً بذاته. وليست كيفاً^(٦): فإن الكيفية هيئة قازة، ولا النسبة وإن كان يعرض لها نسبة إلى المحل كما لساير الأعراض، وليس إذا كان الشيء يعرض له نسبة يكون نفس النسبة. فالأقرب لمن يريد أن يثبت المقولات حصرها في خمسة: الجوهر والكيف والكم^(٧) والإضافة والحركة. فإن

الماهية التي هي وراء الوجود إما أن تكون جوهرًا أو تكون غير جوهر، وما ليس بجوهر يُسميه ههنا هيئة، وكل هيئة إما أن يُتصور ثباتها أو لا يُتصور ثباتها. فإن لم يُتصور ثباتها فهي الحركة، وإن تُصور ثباتها: فإما أن لا تُعقل دون القياس إلى غيرها أو تُعقل دون القياس إلى غيرها^(١)، والتي لا تعقل دون القياس إلى غيرها هي الإضافة، وما يُعقل دون القياس إلى غيره^(٢) إما أن يُوجب لذاته المساواة - أو التفاوت^(٣) والتجزّي - أو لا يوجب. فإن أُوجب ذلك فهو الكم، وإن لم يوجب فهو الكيف. فالكيف قد وقع في آخر التقسيم وله مميزات عن كل واحد من أطراف التقسيم. فهو من حيث^(٤) هو هيئة امتاز عن الجوهر، ومن حيث إنها قارة امتاز عن الحركة، ومن حيث إنه لا يحتاج في تصوّره إلى تصوّر أمر خارج عنه وعن موضوعه امتاز عن الإضافة، ومن حيث إنه لا يحوج إلى اعتبار تجزؤ امتاز عن الكم. واشتمل تعريفه على جميع أمور تفصيله عن المشاركات الأربع. فهذا هو الحصر في الخمس.

أمّا «متى» فليست^(٥) البتة^(٦) إلا نسبة الشيء^(٧) إلى زمانه، ومحال أن يُعقل متى إلا بالنسبة حتى لو أخذ الشيء وحده والزمان وحده لا يصح البتة تصوّر متى دون وضع النسبة، فبوضع نسبة الشيء إلى زمانه تصير متى موضوعة، ويرفع نسبة الشيء إلى زمانه تصير مرتفعة. وليس يحتاج النفس في تصوّر متى إلى أمر زايد على تصوّر الشيء والزمان ونسبة^(٨) بينهما البتة. والكون في الزمان إن كانوا لا يعنون به حصول نسبة بين الشيء وزمانه فلا معنى لهذا الكون بوجه، وهو مجهول مع كون متى معلومًا بتصور الشيء والزمان والنسبة، وكل ما عُلِمَ الشيء مع الجهل به فليس بجزء^(٩)، فالكون^(١٠) الذي يتهوّن به إن كان مجهولًا وعُلِمَ متى دونه بما ذكرنا فهو خارج، وإن كان معلومًا - وقد علمنا دونه متى - فلا بدّ أيضًا من كونه خارجًا.

(١) أو تعقل... دون القياس إلى غيرها (٦) البتة GUL: R.

(٧) نسبة الشيء GRL: U. (٥) فليست GRU: L.

(٢) غيره: غيرها GRUL. (٨) ونسبة RUL: نسبة G.

(٣) أو التفاوت R: والتفاوت GUL. (٩) بجزء GRU: L.

(٤) فهو من حيث R: فمن حيث GUL. (١٠) فالكون GRU: الكون L.

(٥) فليست GRU: فليس L.

ونقول من طريق آخر: إنَّ متى لا تُعَقَّل دون زمانٍ: فإِما أن يكون الزمان له مدخلٌ في مفهوم متى، أو ليس له مدخلٌ. فإن لم يكن له مدخلٌ - وكان متى عبارة عن ذات الشيء - فالمنسوب إلى الزمان عينُه وجوهرُه متى دون اعتبارِ زمنيٍّ، وهو محال. وإن كان متى ليست عبارة عن ذاته؛ بل عن ذاته مع هيئةٍ إضافيةٍ - فتلك الإضافة إن^(١) كانت إلى غير الزمان لا تُوجِب متى، فلا بدَّ من كون الإضافة - على تقدير وجودها - إلى الزمان. وإن كانت^(٢) هيئةً أخرى غير الإضافة إلى الزمان: فإِما أن تكون قارّةً أو غير قارّة. فإن كانت قارّةً: فلا نسبة لها - من حيث إنها قارّة - إلى الزمان، فليس كونها متى أولى من كون ذات الشيء - التي^(٣) يعرض لها^(٤) تلك الهيئة - متى، فإن القارّة بذاته لا متى له إلاّ بالعرض، ومتى فانت^(٥) ولا كذا العرض الثابت، فليست^(٦) بمتى. وإن كانت غير قارّة: فهي حركةٌ، فمتى في نفسها حركةٌ. فإِما أن يكون كونها متى لأجل أنها حركةٌ حتى يكون مفهوم الحركة مفهوم «متى»، فكلُّ حركةٍ متى، فلا يصحّ أن يُعلَم وقوع حركةٍ ويطلب^(٧) متاها، وليس كذا. أو متى حركةٌ خاصّةٌ، فلا يكون غير تلك الحركة «متى». فإذا كانت لجميع الحركات - التي هي وراء الزمان - متى، فيجب أن يعرض لجميع الحركات حركةٌ أخرى هي متى، فلكلِّ حركةٍ حركةٌ أخرى، وإذ ليست حركةٌ - وراء ما منها الزمان - ليس لها متى: فلا يكون حركةٌ - وراء الزمان - ليس لها حركةٌ أخرى، وامتناع هذا بيّن. وإن كان للزمان مدخلٌ في مفهوم «متى»، فليس الزمان نفسه مفهوم «متى» بل متى شيء مع زمان، ولا هما وحدهما دون جامع بينهما هو النسبة، فللنسبة مدخلٌ بالضرورة، فالنسبة داخلَةٌ في مفهوم متى، فهي ذاتيّةٌ له، والنسبة أعمُّ من متى، وكلُّ ذاتيٍّ أعمُّ إمّا جنسٌ أو فصلٌ جنسٍ، وعلى التقديرين يجب أن يكون وراء متى ذاتيٌّ آخر أعمُّ وجنسٌ، فلا تكون جنسًا عاليًا إذ لا يصحّ أن يكون لجنسٍ الأجناس جنسٌ.

وكذا الأين، فإنَّ الشيء إذا لم يُوضَع له نسبةٌ إلى المكان لم يُفهم الأينية فيه، وحال الكون في المكان كحال الكون في الزمان على ما ذكرنا. ومَن لا يغالط^(٨)

(٥) فانت RUL : فانت G.

(٦) فليست GRL : فليس G.

(٧) ويطلب RUL : ويطلب G.

(٨) يغالط RUL : يغالط G.

(١) إن RUL : إذا G.

(٢) كانت RL : كان GU.

(٣) التي UL - : GR.

(٤) لها U : له GRL.

نفسه يعلم أن المكان نفسه ليس بأين ولا جوهر المتمكن، وما لم يُعقل نسبة بينهما لا يُعقل الأين، وإذا وُضعت النسبة بينهما حصل الأين، وإذا رُفعت ارتفعت. فالأين يتقوم^(١) بالنسبة وهي ذاتية عامة له، وكل ما له ذاتي عام فليس بجنس الأجناس، فتحقق أن الأين ليس بجنس عال^(٢).

وكذلك الوضع إذ يستحيل أن يُعقل إلا بنسبة الأجزاء، وكل ما لا يُعقل إلا بنسبة الأجزاء^(٣) فالنسبة ذاتية له، وهي أعم منه لأنها موجودة في متى وفي أين أيضًا وكذا نسب^(٤) أخرى، وكل ما له ذاتي أعم فليس بجنس الأجناس. وبعض من ليس له في المعقولات قدم راسخ اقتصر - في دفع أن الأين ومتى والوضع نسب - بقوله: إن هذه الأشياء فيها نسب إلى مكان وزمان، ويشترط فيها المكان والزمان، والنسبة لا يشترط فيها المكان والزمان. ولم يعلم أن العام إذا كان تحتها خاص بالضرورة يُشترط الخاص بما لا يُشترط به العام - وإلا ما صح العموم والخصوص - وليس من يدعي أن النسبة داخلية في حقيقة الأين يدعي أن مفهوم الأين مفهوم النسبة، بل دعوى دخول النسبة إلى حد الأين يوجب أن يكون للأين اعتبار زايد على النسبة. - وربما التجأوا إلى الفرق بين النسبة والإضافة ولا يُغنيهم من وجوه: منها ما ذكرنا من ضعف ما قالوا في الفرق بينهما في باب المضاف. - ومنها أنه قد اعترف في مواضع كثيرة أن النسبة من باب المضاف^(٥) إذ لا يُعقل النسبة إلا بين شيئين، وهذا من خاصية المضاف والأخص من الأخص أخص. فالكّل على هذا التقدير أيضًا يدخل تحت المضاف، فجزئيات النسبة تدخل تحت النسبة والنسبة تحت المضاف على موجب التزامه، فالمضاف هو المقولة الجامعة لكّل هذه الأشياء. - ومنها أن الفارق بين النسبة والمضاف كون النسبة من طرف واحد والمضاف من طرفين، والأينية - من حيث إنها أينية - لا بد لها من إضافة الطرفين: المكان والمتمكن. وكذا الوضع وغيره، فهي داخلية تحت المضاف على أن الفرق عند الاعتبار مختل. وأما الجدة فظاهر أن المحيط والمحاط لا بد من اعتبار نسبة بينهما كما سبق في

(١) يتقوم GRL: مقوم U.

(٢) عال R: عالي GUL.

(٣) إلا بنسبة الأجزاء GRt: إلا بنسبة

.RUL

(٤) نسب GRL: نسبة U.

(٥) ومنها أنه قد اعترف... من باب المضاف

.U - GRL

غيرها^(١)، فتتقوّم بالنسبة وهي ذاتيّة عامّة لها، فيكون حالها حال ما سبق^(٢).

وأما مقولة «أن يفعل» و«أن يفعل» فحاصلها يرجع إلى التحريك والتحرّك، والأصل فيهما الحركة أضيفت تارة إلى الفاعل وسُمّيت «أن يفعل» وأضيفت تارة إلى المنفعل وسُمّيت «أن يفعل». أما الإضافة فهي مقولة^(٣) مستقلّة، والجامع هو الحركة وهي لا تدخل في المقولات الأربع^(٤)، فهي مقولة أخرى. والذي يحتال ليجعل «أن يفعل» أمراً لا يدخل في مفهومه الحركة - بناءً على أنّ الذي هو «أن يفعل» اعتبار فعله غير اعتبار الحركة - أخطأ في هذا الدعوى والاحتجاج، فإنّ الذي هو في «أن يفعل» ليس كونه في «أن يفعل» هو ذاته، ولا يقال له إنّه في «أن يفعل» باعتبار هيئة قارّة، فلا بدّ وأن يؤخّذ في معنى «أن يفعل» نسبةً له إلى أمر يحصل عنه في غيره غير قارّ الذات وهو الحركة، فالحركة داخلة في معنى «أن يفعل»، لا حركة تلحق ذات الفاعل أخرى، بل نفس الحركة الحاصلة في المنفعل لها مدخل في معنى «أن يفعل» وبعينها لها مدخل في معنى «أن يفعل». ثم الذي يوصّف بـ «أن يفعل» إذا كان له حركة أخرى كالسكّين يتحرّك ويحرّك أجزاء المنقطع^(٥) إلى التمييز والانفصال فيكون السكّين في «أن يفعل»^(٦) بالنسبة إلى حركة أجزاء المنقطع والمنقطع في «أن يفعل». ثم^(٧) السكّين في «أن يفعل» بالنسبة إلى ما يعرض له من الحركة^(٨)، واليد المحرّكة له بالنسبة إلى حركة السكّين في «أن يفعل»، وهكذا^(٩) اليد باعتبار الحركة لها في «أن يفعل» وليست^(١٠) باعتبار حركة نفسها في «أن يفعل» بل باعتبار ما يحصل منها الحركة في شيء آخر، فلا بدّ من دخول الحركة في مفهوم «أن يفعل» و«أن يفعل»، وتلك^(١١) هي حركة ما يفعل لا حركة أخرى لمن يفعل. - هذا حال المقولات.

-
- (١) غيرها GRU: غيرهما L.
 (٢) حال ما سبق GRU: حال على ما سبق L.
 (٣) فهي مقولة GRL: فمقولة U.
 (٤) الأربع RUL: الأربعة G.
 (٥) أجزاء المنقطع RL: الأجزاء لمنقطع G
 (٦) في أن يفعل GUL: في أن يفعل R.
 (٧) في أن يفعل ثم GRL: في أن يفعل ثم U.
 (٨) من الحركة GUL: الحركة R.
 (٩) وهكذا GUL: وكذا R.
 (١٠) وليست GUL: وليس R.
 (١١) وتلك GRL: فتلك U.
 (١٢) أجزاء المنقطع U.

(٥٦) ولولا أَنَّ العادة جرت بإيرادها والقول فيها ما أوردناها ولا طَوَّلنا فيها^(١)

ولا تعرَّضنا للتصريح بها في عدد قليلٍ ولا كثيرٍ، والفضلاء من شيعة المشائين معترفون^(٢) بأنَّه^(٣) لا برهانَ لهم على الحصر، وما ذُكر فيه ليس إلَّا تكلفٌ ضعيفٌ. وأمَّا حصر المقولات فيما ذكرنا إن تأمل المتأمل يجد هذا الحصر الذي لنا أتمُّ من كلِّ حصرٍ لغيرها، ولسنا نُكلفُ الناظرَ باعتبار هذا الحصر ولا باعتبار المقولات نفسها، فإنَّها قليلةُ الفائدة في العلوم جدًّا^(٤)، ولا يضرُّ التقصير^(٥) فيها، ويكفي تقسيمُ الماهيات إلى جوهرٍ وهيئةٍ. وأمَّا الأمور الاعتبارية الصرفة فمنها ما لا يدخل تحت المقولات ولا يضرُّ الحصرَ عدمُ دخولِ الاعتباريات فيها كالوحدة والشيئية وبعض ما سنشير إليه عن قريب.

(٥٧) بحث ومقاومة: ولنرجع إلى مباحثةٍ فيما ذُكر في الجوهر والهيئة والصورة والهيولى. أمَّا كون الإضافات والكيفيات والكمية - بما هي كمية - والحركة وجميع ما عُدَّ هيئاتٍ وأعراضًا^(٦): ما أنكر المعترفون من أهل النظر. أمَّا الضُّور: فالقدماء يرون أنَّ كلَّ ما ينطبع في شيء هو عرضٌ ويتأبَّون عن تسمية المنطبع في المحلِّ «جوهراً»، وقد عرفت^(٧) طريقة المشائين من إثباتهم صورًا غير محسوسة هي مبدأ الكيفيات. والذي يتوجَّه للذَّابِّ عن القدماء على المشائين:

<الموقف الأول> إنكم بماذا عرفتم جوهرية بعض الأمور المنطبعة وعرضية بعضها؟ مع أنَّ تلك الأمور التي سمَّيتموها صورًا في أصلها كلامٌ طويلٌ: أنَّها هل لها آتيةٌ وماهيةٌ أم لا؟ حتى يَنازِعَ في أنَّها جواهر أو أعراض^(٨)؟ إلَّا آنا - على المسامحة والنزول - نسلمُ لَكُمْ أنَّ غيرَ هذه الكيفيات المحسوسة أمورٌ تُوجَدُ في الأجسام، ونقول إنَّ كلَّ ما فرضتموه منطبعًا هو عرضٌ. فإن احتججتم باللزوم: فَمِنَ الأعراض ما يلزم باعترافكم. وإن احتججتم باستحالة الخلو: فيرجع حاصله إلى اللزوم أيضًا^(٩). ثم إنكم اقتصرتم في بيان حاجة الجسم إلى أمور سمَّيتموها صورًا أخرى

(١) ولا طولنا فيها GRU: ولا طولناها فيها (٥) التقصير GRL: التقصير U.

(٦) وأعراضًا: وأعراض GRUL. L.

(٢) معترفون RUL: يعترفون G. (٧) عرفت RU: عرف GL.

(٣) بأنَّه RL: بأن GU. (٨) أو أعراض RL: وأعراض GU.

(٤) جدًّا GUL: - R. (٩) أيضًا RL: - GU.

على كونه لا يُتصور خلوه عنها وإنّ المحلّ مفتقرٌ إليها في قوامه. فاستحالة الخلو عنها لا تدلّ على كونها جواهر وإنّ المحلّ مفتقرٌ إليها: أليس الجسم^(١) لا يخلو عن مقدارٍ وشكلٍ، وأنتم اعترفتم بعرضيّتهما؟ ولا يخلو عن وحدةٍ وكثرةٍ والتزمتم بعرضيّتهما. وليس لقايل أن يقول: إنّها يصحّ تبدّلها مع بقاء محلّها، فتكون عرضاً بهذا المعنى. فإنّ الهيولى يصحّ تبدّل الصور عليها وهي باقيةٌ بعينها، وما ذكرتم في البراهين على حاجة الجسم إلى الصور ألاّ مجرد أنّه لا يُتصور خلوه عن الصور؟ ولا يمكنكم دعوى امتناع التجرد عن صورةٍ بعينها بل عنها وعن بدلها، فكذلك لا يخلو الجسم عن شكلٍ وبدله ومقدارٍ وبدله وكذا غيرهما. - وإن احتججتم بأنّ الجسم المطلق لا يُتصور وجوده فالمخصّصات مقرّراتٌ لوجوده، فهي مقوِّمةٌ لوجوده، وكذا^(٢) الهيولى المطلقة: فيقع عليكم الفسخ بمخصّصات النوع. فإنّ الطبيعة النوعية أتمّ في التحصيل من الطبيعة الجنسية، ومع ذلك الطبيعة النوعية - كالإنسان - لا يصحّ وجودها دون المخصّصات والمميّزات. فإن كان المخصّصُ يحتاج إليه المتخصّصُ فما يحتاج إليه في التخصّص^(٣) النوع - الذي هو أتمّ تحصيلًا - أقوى ممّا يحتاج إليه الجنس، فإن كانت الحاجة بحسب التخصيص فهللاً سميتم مخصّصات الأنواع صوراً إذ لا يصحّ تقرُّرها وتخصّصها دونها؟

سؤال مخصّصات الأنواع تابعةٌ للمتخصّص^(٤) الذي هو النوع مع أنّ التخصّص^(٥) بها؟

جواب فيلزمكم^(٦) في صور الأجسام مثله. فنقول: هي تابعةٌ للماهية الجسميّة وتخصّصها كما ذكرتم في مخصّصات الأنواع.

سؤال الماهية النوعية في نفسها تامّة^(٧)؟

جواب فكذا يقال في الجسميّة. فإن استدللتم بعدم تامّة الجسم احتياجه إلى المخصّصات، فالإنسان أيضاً غير تامّ لحاجته إلى الأمور المخصّصات.

-
- (١) الجسم RUL : - G. (٥) التخصّص R : التخصيص GUL.
(٢) وكذا GRL : فكذا U. (٦) فيلزمكم GRU : يلزمكم L.
(٣) في التخصّص GUL : في التخصيص R. (٧) تامّة RUL : ثابتة G.
(٤) للمتخصّص RL : للمخصّص GU.

سؤال لو فُرض الإنسان نوعه في شخصه ما احتاج إلى مميز؟
جواب يقول القائل: لو^(١) كان الجسم حقيقته^(٢) محصورة في شخص واحد ما^(٣) احتاج إلى مميز.

سؤال كان لا بدّ للجسم من أن يكون في مكان أو وضع أو حين؟
جواب إذا فُرض الإنسان وحده أو الشجرة أو نوع آخر جسمي لا بدّ له أيضًا ضرورة^(٤) من كونه على وضع وجهة ومقدار ما. ثم إذا فُرض الجسم وحده لا يكون له مكان أو وضع إن كان هنالك^(٥) امتناع ففي انحصار الأجسام في جسم واحد، فكذا في نوع كالإنسان والشجرة.

سؤال لا مانع للإنسان - بما هو إنسان - من أن يكون هو وحده في الوجود محصورًا في شخص واحد، وإن كان يمنعه مانع فهو خارجي؟
جواب هكذا يقال في الجسم بعينه بما هو جسم.

سؤال الأمور المخصصة للنوع تعرض عن أسباب خارجة وأمر يتفق ولا يتقوم بها حقيقة النوع.

جواب ما فرضتموه صورًا أيضًا يلحق الأجسام أو الهوليات بأسباب خارجة، فإنّ الهولوى لا تقتضي أن تكون مع ما فرضتموه صورة^(٦) - مائة أو هوائية - بل يلحقها بعض هذه الصور لأمر خارجة وهي ليست بمقومة لحقيقة^(٧) حاملها.

سؤال هي مقومة الوجود لحاملها بخلاف مخصصات النوع؟
جواب كلّ الكلام في أنّكم بماذا تبين لكم أنّ المخصصات - التي سمّيتها صورًا - مقومة لوجود الجسم؟ إنّ كان بالتخصيص^(٨)، فكذا يقال في مخصصات الأنواع. ثم إذا كان المخصص لا مدخل له في التقويم، فليس لكم أن تقولوا - في كثير من المواضع كما في تعدّد واجب الوجود - أنّه يحتاج إلى مميز - فيصير الذي فيه الاشتراك معلومًا^(٩) للتمييز - ما لم تُبينوا^(١٠) أنّ المميز فصلّي أو خارجي.

(٦) صورة GUL: صورًا R.

(٧) لحقيقة GRU: L.

(٨) بالتخصيص GRL: بالتخصص U.

(٩) معلومًا RU: معلولًا GL.

(١٠) تبينوا GRU: تثبتوا L.

(١) لو GUL: ولو R.

(٢) حقيقته GRU: حقيقة L.

(٣) ما RUL: لما G.

(٤) ضرورة GRU: ضرورة L.

(٥) هنالك GRt: هناك RUL.

(٥٨) < الموقف الثاني > : سؤال الصور مبادئ آثار والإعراض ليست بمبادئ آثار^(١)؟

جواب هذا موقف آخر غير الموقف الأول، ونقول فيه أيضًا: ليس كل موجب أثر ما صورة جوهرية، فإن الميل القسري وغير القسري مبدأ ما للحركة وليس بصورة جوهرية، والحرارة في الحديد الحامية مبدأ لحرق جسم وفي بعض المواضع سبب للحركة، وهي ليست بصورة جوهرية، وهكذا أشياء كثيرة.

سؤال غير مسلم أن هذه الأشياء آثار ما ذكرتموه، بل هي معدادات والواهب غيرها؟

جواب هكذا^(٢) يُقال في صوركم.

سؤال نشاهد حصول الآثار من شيء في الجسم وسميناه صورة؟

جواب هكذا نقول في الحرارة والميل المذكور أنه نشاهد الأثر مع أن مشاهدة أثر^(٣) الحرارة وغيرها ظاهر وصوركم وجودها خفي، فكيف نسبة الآثار إليها! - هذا هو الموقف الثاني.

(٥٩) وأما الموقف الثالث قال النايب عن القدماء على الحجة المشهورة التي هي العمدة - من أن الصور إذا تبدلت يتبدل بها جواب «ما هو؟» بخلاف الاعراض -: إن من الاعراض ما يُغيّر جواب «ما هو؟» تبدله، أليس الحديد إذا كان على جهته^(٤) وسئل أنه «ما هو؟» حسن الجواب بأنه حديد أو بحدّ الحديد؟ ثم إذا حصل فيه هيئة السيف فسئل^(٥) أنه «ما هو؟» لا يُقال إلا أنه سيف، وما حصل فيه إلا اعراض^(٦) كالشكل والحدة وغيرهما. وهكذا الطين: إذا جعل منه لبنات وبني بها بيت وقيل إنه «ما هو؟» لا يُجاب بأنه طين بل بأنه^(٧) بيت، ولم يحدث إلا اجتماع وهيئات هي اعراض، ولا يصح أن^(٨) يُقال إن هذه الهيئات جواهر مع

(١) بمبادئ آثار R: بمبادئ للآثار GU (٥) فسئل RL: قيل GU.

(٦) إلا اعراض R: الا اعراض U بمبادئ الآثار L.

(٢) هكذا GRL: هذا U. الاعراض GL.

(٣) مشاهدة أثر GRU: مثل هذه أثر L. (٧) بل بأنه GRL: بل إنه U.

(٤) الحديد إذا كان على جهته GUL: إذا (٨) يصح أن RL: - GU.

كان الحديد على هيئته R.

الاعتراف بأنها كانت إعراضاً على ما بُيِّن في المقولات، ولا أنَّ العرض انقلب جوهرًا، ولا أنَّ مجموع الإعراض يصير جوهرًا، وهل كان الثوب الذي اتَّخذ من القطن إلّا قطعًا أُحْدِثَ فيه هيئات بالقتل والنسج؟ فإذا سُئِلَ بعد صيرورته ^(١) ثوبًا أنّه «ما هو؟» لا يتأتى أن يُقال إنّه قطنٌ بل إنّه ثوبٌ، و <هكذا> أشياء كثيرة لا تحصى. فإمّا أن يمنع: فيُعَارِضَ بمثله في صُورِهِ ^(٢)، أو ينقاد للحقّ ويعترف بأنّ من الإعراض ما يتغيّر جوابٌ «ما هو؟» بتبدّلها: فلا يدلُّ تبدّلُ جوابٍ «ما هو؟» بتبدّل شيءٍ أن يكون ليس بعرضٍ، فسقط الاحتجاج.

ثم لا يحتاج إلى الفسخ بالمواضع التي ^(٣) ذكرناها من الأمثلة، بل يُقال لهم: إذا تَبَدَّلَ بالأشياء التي سَمَّيْتُمُوهَا صورًا جوابٌ «ما هو؟» ^(٤) فَلِمَ قلتم إنها ليست بإعراضٍ؟ ولم لا يجوز أن يكون بعضُ الإعراض يتبدّل بتبدّلها جوابٌ «ما هو؟» فإنّه لم يكن رسمُ الجوهر «ما يتبدّل بتبدّله جوابٌ ما هو؟» ورسمُ العرض «ما لا يتبدّل»، بل كان الاصطلاح في الجوهر ^(٥) والعرض عندهم على «الموجود لا في موضوع» وعلى «الموجود في موضوع»، وضابطُ الموجود في الموضوع «ما يستغنى عنه محله ويتقوّم دونه» والجوهر ليس له محلّ مستغنٍ ^(٦)، فالضابط احتياج المحلّ إلى التقوّم ^(٧) بالجوهر الصوريّ وعدم احتياجه إلى التقوّم ^(٨) بالعرض. وظاهرٌ أنّ هذا التقوّم تقوّمٌ ^(٩) الوجود لا تقوّمٌ ^(١٠) الماهيّة، فإنّ الحال لا يجوز أن يكون مُقوّمًا لحقيقة محله، وكيف يكون الشيء جزءً ما ^(١١) يحمله ويُعقَل ^(١٢) حقيقةً الحامل غير محتاجةً إلى ما يحلّ فيه ^(١٣)، فليس كون المحلّ مفتقرًا إلى ما يحلّ فيه من الصوَرِ إلّا باعتبار تقوّم الوجود لا الحقيقة، فيرجع الكلام إلى الموقف الأوّل والبحث في أنّ حاجة المحلّ إلى بعض ما يحلّه واستغناءه عن الإعراض هل هو بالتخصيص ^(١٤)

- | | |
|----------------------------------|---|
| (١) صيرورته GRU: صيرورة L. | (٨) إلى التقوّم GRU: L. |
| (٢) في صوره GRU: L. | (٩) هذا التقوّم تقوّم GRU: هذا التقويم يقوم |
| (٣) التي RUL: الذي G. | L. |
| (٤) جواب ما هو RL: GU. | (١٠) لا تقوّم GRU: لا يقوم L. |
| (٥) الاصطلاح في الجوهر R: اصطلاح | (١١) جزء ما GRU: لجوهر ما L. |
| الجوهر GUL. | (١٢) ويعقل GRU: ويقول L. |
| (٦) مستغن R: مستغني GUL. | (١٣) يحل فيه R: يحله GUL. |
| (٧) التقوّم GRU: التقويم L. | (١٤) بالتخصيص RL: بالتخصص GU. |

أو عدم الخلو واللزوم و < ما هو > الفرق بينه وبين الإعراض؟ فيكون ذلك الموقف، فلا يكفي تبدل جواب «ما هو؟» بتبدله^(١)، فلا يصح الاحتجاج به.

(٦٠) < الموقف الرابع > فإن قيل: إذا تبدلت الماهية بتبدله^(٢) يكون جزء الجوهر، وجزء الجوهر جوهر، فهذا موقف آخر وهو الموقف الرابع. وقد ذكرنا في باب المغالطات أن هذا النمط غير صحيح^(٣)، وذكرنا^(٤) المثال عليه وأوردنا ما فيه كفاية. والقدر^(٥) الذي نذكره^(٦) ههنا هو أن يقول الخصم: جزء الجوهر - الذي هو من جميع الوجوه جوهر - أو جزء الشيء - الذي هو باعتبار جهة واحدة جوهر - جوهر، والأول هو المسلّم والثاني غير مسلّم. فإنّ الأبيض أو الجسم الحار - من حيث هو جسم حار - إذا سُمّي مثلاً «جيمًا»^(٧) يصحّ عليه حمل الجوهر، فيقال «الأبيض جوهر» أو^(٨) «جيم هو جوهر» لأنهما من جهة واحدة جوهر لا من جميع الوجوه جوهر. فنقول حينئذ^(٩): الماء يُحمَل عليه أنه جوهر باعتبار أنه جسم أو باعتبار حامل صورة، والماء ليس من جميع وجوهه جوهرًا^(١٠) بل هو مجموع جوهر وعرض، وحمل عليه الجوهرية لأجل أحد الجزئين لا لأجل أنه من جميع الوجوه جوهر كما يُحمَل الجوهرية على الجيم المذكور وعلى الأبيض. ثم قد أشرنا إلى أنك إذا عرفت الماء لا تعرفه إلاّ بأجزائه، ولا يمكنك أن تحكم بأن^(١١) الماء جوهر إلاّ بعد أن تعلم أن أجزائه جوهر، فيتقدّم العلم بجوهرية أجزائه على الحكم «بأن الماء من جميع الوجوه جوهر لا أنه»^(١٢) مركّب من جوهر وعرض. وإذا عُرف هذا فيكون الاحتجاج - بأنّ جزء الجوهر من جميع الوجوه جوهر - مصادرة على المطلوب الأول، كيف والجوهرية إذا كانت < لأجل > أجزاء أجزائه! وكما لا يُعقل الكلّ إلاّ بأجزائه فكذلك لا يُعقل الأجزاء إلاّ بأجزائها، والمتقدّم بالطبع على المتقدم بالطبع يتقدّم^(١٣) بالطبع، وقد علّم أنّ جزء الجزء جزء. فلا يصحّ أن يُعقل

- | | |
|------------------------------------|--------------------------|
| (١) بتبدله: أي بتبدل ما يحل. | (٨) أو GUL: و R. |
| (٢) فلا يصح... بتبدله RUL: G - | (٩) حينئذ RUL: G - |
| (٣) وقد ذكرنا... غير صحيح GRU: L - | (١٠) جوهرًا R: جوهر GUL. |
| (٤) وذكرنا GR: وقد ذكرنا L وذكر U. | (١١) بأن GUL: أن R. |
| (٥) والقدر GRU: والعذر L. | (١٢) لا أنه RL: لأنه GU. |
| (٦) نذكره GUL: يذكر R. | (١٣) يتقدم GUL: متقدم R. |
| (٧) جيمًا: GRUL. | |

الماء إلا أن^(١) يُعَقَّل أجزاءه، ولا يُعَقَّل الأجزاء^(٢) إلا بأنها جواهر^(٣)، فإن الجوهرية جزء لما هو جوهر من الجواهر الخاصة، فيلزم أن يكون إذا عُقِل الماء عُقِل جوهرية جميع أجزائها. فكيف يصح أن تُثَبَّت بعد هذا بالحجة أن شيئاً من أجزائها جوهر؟ وفي الجملة لا يصح لك أن تُثَبَّت أن جزء الماء جوهر إلا بعد أن^(٤) تثبت أن الماء^(٥) من جميع وجوهه جوهر^(٦) - لا بأن الماء^(٧) مجموع جوهر وعرض - حتى يلزم أن جزء الجوهر من جميع الوجوه جوهر، وإنما يمكنك أن تثبت أن الماء من جميع وجوهه جوهر إذا أثبت جوهرية أحاد الأجزاء، فقد أثبت في هذه الحجة الشيء بما لا يثبت إلا به. وإنما طولنا هذا الكلام ليقع البحث التام في أمر الصور.

ولما انتصبنا لنيابة الأقدمين ههنا لوجوه: منها أن نتبين للباحث^(٨) في أثناء البحث الحق في أحد الجانبين. - ومنها أن كلام المشائين مشهور، وقد بسطنا - وبسط غيرنا - القول فيه في مواضع كثيرة، وليس من الإنصاف طرح حجج^(٩) أحد المتخصصين بالكلية. - ومنها أن جماعة آزرنا على الأقدمين، وزعموا أنهم استروحوا إلى مطالبهم^(١٠) جزافاً، وأن غفلتهم عن مثل هذه الاصطلاحات لجهلهم، وإن دعاويهم وحججهم لا تقبل التمشية حتى امتنعوا عن إطلاق اسم الحكمة عليهم. ومن أدرك العلم الشريفة المعظمة المخزونة عَرَفَ أن مثل هذه الأشياء لا يضر الجهل بها، كيف وأن أقاويلهم لا تقصر في المتانة عن أقاويل غيرهم! وإن قالت طائفة من المشائين «إنما نسمي بعض الإعراض صوراً» فلا يمنع الحكماء هذا، كيف^(١١) ومنهم من يسمي جميع الإعراض صوراً!

(٦١) <الموقف الخامس> وأما الذي اقتصر في إثبات جوهرية الصورة^(١٢) على أن صورة الماء لا تشتد وتضعف - فإنه^(١٣) لا يكون ماء أشد مائية من ماء -

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) إلا أن GRU: إلا وأن L. | (٧) لا بأن الماء R: لا بأنه GUL. |
| (٢) الأجزاء GRU: أجزاءه L. | (٨) للباحث GRU: المباحث L. |
| (٣) جواهر RUL: جوهر G. | (٩) حجج GUL: حجة R. |
| (٤) إلا بعد أن R: إلا بأن UL: (مطموس في G). | (١٠) إلى مطالبهم GUL: على مطالبهم R. |
| (٥) أن الماء GRU: بأن الماء L. | (١١) كيف GRU: وكيف L. |
| (٦) وجوهه جوهر GRL: الوجوه جوهرًا U. | (١٢) الصورة GUL: الصور R. |
| | (١٣) فإنه GUL: وإنه R. |

والكيفيات تشتد وتضعف: إن جعل الكبرى^(١) قوله «الكيفيات تشتد وتضعف» فينبغي أن يجعلها^(٢) كلية - لأن الاقتران يكون من الثاني ويشتد فيه كلية الكبرى - وإذا^(٣) جعلها كلية كذبت، فإنه ليس جميع الكيفيات تشتد وتضعف، كيف وقد اعترف بأن الكيفيات ما لا يشتد ويضعف مثل ما يتعلق بالكميات كالزوجة^(٤) للعدد وغيره؟ فلا مانع أن يكون كيفية أخرى لا تشتد ولا تضعف. - وإن جعل الكبرى كلية وقيدتها تقييداً^(٥) كما يقول «إن صورة الماء لا تقبل الشدة والضعف والكيفيات الأربع تقبلهما» فلا يلزم منه غير أن صورة الماء ليست من الكيفيات الأربع. فلم لا يجوز أن يكون كيفية أخرى وهي لا تقبل الشدة والضعف؟ على أن^(٦) قولهم «إن الماء لا يقبل الشدة والضعف فلا يتقوم بالكيفيات الأربع» فيه مباحث أخرى يطول فيها الكلام^(٧). والجوهر على الرأي المذكور هو الموجود لا في محل وكل ما له محل^(٨) فهو عرض.

6.

فصل

في الشدة والضعف وتتمة كلام فيه

(٦٢) أعلم أن المشائين يرون أن شيئاً ما - كالسواد - إذا اشتد فليس إلا أن سواداً ضعيفاً بطل وحصل سوادٌ آخر أشد منه ويختلفان بالحقيقة، ونريد أن نباحثهم فيه.

بحث ومقاومة: أما أن سواداً واحداً لا يشتد - وهو بعينه في حال الشدة ما كان قبلها - فذلك ظاهر، كيف وذات الأول في نفسها كانت الناقصة والزائدة ليست^(٩) بعينها هي الناقصة، ولا يتأتى فرض أن يبقى ذلك السواد وينضم إليه شيء آخر، فإن الذي ينضم إليه إن لم يكن سواداً بل يكون شيئاً آخر فلا يصير به السواد أشد مما

(٦) على أن GRU: على أن في L.

(٧) فيها الكلام GUL: الكلام فيها R.

(٨) وكل ما له محل GRtUL: وكل ما في

محل R.

(٩) ليست RL: - GU.

(١) الكبرى GUL: - R.

(٢) يجعلها: يجعل GRUL.

(٣) وإذا RL: فإذا GU.

(٤) كالزوجة GRL: فالزوجة U.

(٥) تقييد GU: بقيد RL.

كان في سواديته. وإن كان الذي ينضم إليه سواداً آخر فيحصل سوادان في محل واحد وهما متفقاً الحقيقة والمحل والزمان، فلا امتياز بينهما، وهو محال. وهب أنهما يجتمعان: فلا يكون أحدهما قد اشتد^(١)، فصَحَّ أن سواداً واحداً لا يشتد.

سؤال ينضم إليه سواد آخر فيتحدان، فالشدة^(٢) باتحاد الاثنين؟

جواب فعلى هذا التقدير أيضاً لا يكون الواحد بعينه قد اشتد. ثم السواد ونحوه ليس بذاته ذا مقدار وذا قيام^(٣) بنفسه ليجتمع منه اثنان، فيتصلان على طرف أو يمتزجان، فاتحاد الاثنين من السواد لا يتصور لأنهما إن بقيا اثنان^(٤) أو انتفيا أو^(٥) انتفى أحدهما لا يكون على التقديرات اتحاداً. وإن بقي اثنان يكون تعدد بينهما دون امتياز وهو ممتنع، فليست شدة السواد ببقاء سواد وانضمام آخر إليه، بل ببطلان^(٦) ذات الأول وحصول سواد آخر أشد منه.

(٦٣) وأما أنهما هل هما مختلفان بالذات والعدد أو بالنوع، فذلك بحث غير هذا. فالمشاؤون احتجوا في إثبات الاختلاف النوعي بأن السواد الضعيف يخالف السواد الشديد، ولا يخلو: إما أن يكون المميز بينهما - بعد اشتراكهما في السوادية - عرضياً خارجاً أو فصلاً^(٧). قالوا: ولا يتصور أن يكون عرضياً خارجاً، فإن التفاوت إنما هو في السواد^(٨) لا في أمر خارج عن السواد، فتعين أن يكون بفصل.

وهذا الاحتجاج رديء جداً، فإن المميز بين السوادين إذا كان فصلاً - واشترك الاثنان^(٩) في السوادية - فالفصل الذي يميز أحد السوادين عن الآخر ليس بمقوم لحقيقة السواد - وإلا كان متفقاً في السوادين - بل هو فصل مُقسَّم للسواد ويكون السواد بالضرورة جنساً، والفصل عرضي لطبيعة الجنس وهو في مفهومه غير مفهوم الجنس، فصار حال الفصل كحال العرضي الآخر، والفصل لطبيعة الجنس ليس

(١) أحدهما قد اشتد GRU: أحد أشد L. (٦) يبطلان RUL: بطلان G.

(٢) فالشدة GRU: بالشدة L. (٧) عرضياً خارجاً أو فصلاً: عرضي خارج

(٣) ذا مقدار وذا قيام: ذو مقدار وذو قيام أو فصل GRUL.

(٤) اثنان GRU: اثنين L. (٨) في السواد RUL: السواد G.

(٥) أو... أو GRU: و... و L. (٩) الاثنان GRUL: السوادان R.

بقسيم للعرضي، فإنه من جملة العرضيات إذ^(١) قد عرفت أنّ الفصل خاصّةً للجنس، وإذا كان الفصلُ المقسّمُ للسواد عرضيًا للسواد ويكون الاشتدادُ به وهو غيرُ السواد، فيكون الاشتدادُ فيما وراء السواد، وقد فُرض في السواد، هذا محال.

سؤال الفصل في الأعيان ليس بممتاز الجوهر عن طبيعة الجنس، بل هما في الأعيان شيء واحد؟

جواب إذا فصلَهما الذهنُ هل هما واحدٌ أو اثنان؟ فإن كانا في الذهن أيضًا واحدًا فليس في السواد^(٢) التام شيءٌ غيرُ السوادية^(٣) ولا في الناقص، فلا فاصل بينهما وقد فُرض بينهما فصلًا وإن^(٤) كانا اثنين - أي طبيعة السواد والفصل المنوع له الموجب للشدة - والشدة إنما هي باعتبار مفهوم الفصل - وقد كانت شدة في مفهوم السوادية - فصار^(٥) في مفهوم أمرٍ وراء السوادية، فلا يكون في مفهوم السوادية، وهو محال. والحاصل أنّ الفصل عرضي للجنس، وحاله كما ذكروا من حال العرضي.

حجة أخرى لهم في أنّ الأشدّ والأضعف مختلفًا الحقيقة - وهي ما ذكرنا في أوایل المنطق من هذا الكتاب - وهي قولهم: إن كانت^(٦) ذات الشيء هي الزائدة فالناقص والمتوسط ليسا نفسَ الزايد، فليسا بذات الشيء، وكذا إن كانت ذات الشيء الناقص والمتوسط. وهذا في الذات الواحدة <الشخصية> صحيح، وأمّا في النوع فليس بحجة، فإنّ الخصم يقول: النوع هو جامعٌ للزائد والناقص والمتوسط، ولا يُشترط النوع في حقيقته بالثلاثة كما لا يُشترط في الأنواع طبيعة النوع المطلقة بما يختص به كل واحدٍ واحدٍ، والخطأ ههنا إنما كان باعتبار أخذِ الكلّي مكانَ الجزئي. وأنا^(٧) قد أشرنا إلى هذا فيما سبق، فلا نطوّل فيه.

(٦٤) ثم إذا حَقّق عليهم الحال في المقدار ربّما يصعب عليهم، فإنّ المشائين وإن منعوا الشدة والضعف في المقدار ما منعوا فيه الزيادة والنقصان، فيقال لهم: المقدار الزايد والناقص اشتركا في المقدارية، وزاد أحدهما على الآخر بشيء. أمّا

(١) إذ RUL: إذا G. (٤) وإن GRU: فإن L.
(٢) في السواد RUL: للسواد G. (٥) فصار GRU: فصار RL.
(٣) غير السوادية UL: غير السواد R. (٦) كانت GUL: كان R.
(٧) وأنا R: وكان U وكاتا GL. (مطموس في G).

أن ذات أحدهما - أي الزايد والناقص - ليس بذات الآخر ظاهر^(١) كما^(٢) ذكر في الزايد والناقص. وأما حقيقة المقدارية المطلقة فقد اعترفتم بأنها واحدة^(٣) متساوية النسبة إلى الزايد والناقص - أي طبيعة المقدار النوعية المعقولة - فصَحَّ أنه لا^(٤) يلزم من امتنع شدة وضعف وزيادة ونقصان على ذات واحدة أن يمتنع في نوع واحد. وبهذا يقع الصدمة^(٥) مع الوجوه الأول، فإنهم احتجوا في السواد الشديد والضعيف أن امتيازهما ليس باعتبار عرضي، فيكون باعتبار فصل. فيقول الخصم: في^(٦) المقدار أيضًا يتوجه هذا! فإن المقدار الزايد ما زاد على الناقص بأمر عرضي، فإنهما كما تساويا في المقدار زاد أحدهما على الآخر بشيء مقداري هو كم في نفسه. فينبغي على رأيكم أن يكون الفارق بينهما الفصل، فيكون كل مقدار صغير صغيرًا ما^(٧) وكل مقدار كبير كبيرًا ما نوعًا بنفسه، وهو مخالف قواعدم ويخالف الحق، كيف وما زاد أحد المقدارين على الآخر إلا بمثل ما ساوى^(٨) معه في الحقيقة المقدارية! ويتفق أن يكون مساويًا^(٩) له أيضًا في خصوص^(١٠) المقدار، فما زاد إلا بمثل ما ساوى^(١١)، فكيف يكون قدر^(١٢) منه مقدارًا وقدر^(١٣) آخر ليس بمقدار؟ وكل ما يفرض فصلًا مقسمًا للمقدار فهو^(١٤) عرضي لطبيعته، فيكون التفاوت في غير المقدار، والذي يشاهد من التفاوت إنما هو في طبيعة المقدار.

وإذا عُرف هذا علم أن احتجاجهم على أن اختلاف جزئيات كلي واحد بالشدة والضعف يجب أن يكون بالنوع فاسدًا لوجوه: ومن جملتها أن حجتهم تنفسخ بالمقدار الزايد^(١٥) والناقص، فإنها^(١٦) متساوية النسبة إلى الزايد والناقص والشديد والضعيف، وقد ذكرنا ما فيه كفاية.

-
- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------------|
| (١) ظاهر GRL : U | (١٠) له أيضًا في خصوص RUL : أيضًا |
| (٢) كما RL : لما GU | حصول Rt (مطموس في G). |
| (٣) واحدة RL : واحد GU | (١١) ساوى Gru : سوى L |
| (٤) لا GRL : U | (١٢) قدر L : قدرًا GRU |
| (٥) الصدمة GRU : الصدمة L | (١٣) وقدر L : وقدرًا GRU |
| (٦) في GRL : U | (١٤) فهو R : هو GUL |
| (٧) صغيرًا ما GRU : صغيرًا ما L | (١٥) بالمقدار الزايد RL : بالزايد GU |
| (٨) ساوى RU : سوى L (مطموس في G) | (١٦) فإنها R : فإنهما GUL |
| (٩) مساويًا L : مساو R : مساوي GU | |

واعلم أنه لا مانع من أن^(١) يكون السلوك الذي هو^(٢) بحسب الاشتداد والضعف يتأدى إلى واسطة تخالفهما^(٣) في الحقيقة كالحمرة بين السواد والبياض، فإن الفطرة السليمة تحكم بأن الحمرة في ذاتها ليست بسواد ضعيف^(٤) ولا بياض، بل لكل واحد من السواد والبياض ضعيف يقع فيه أولُ شروع عند السلوك إليه وآخر تخلية عند السلوك عنه، وللواسطة أيضًا قد يكون مراتب، وكلامنا فيما مثل البياض الناقص أو السواد الناقص لا فيما مثل الحمرة، وظاهر^(٥) للحسّ النسبة: ما بين البياض والحمرة وما بين البياض التام والناقص.

(٦٥) ولنرجع ونقول: الشدة والضعف قد يقال ويُعنى بهما^(٦) - باعتبار ما يوجبه اللغات وعُرف الجماهير وبحسب ما يدلّ عليه أداة المبالغة في كل لغة - الكمالية والناقص وإن كانوا يقولون لفظ الشدة والضعف عند التصريح على قوة الشيء على الممانعة والتأني عن الانفعال أو على^(٧) قلّة تأني^(٨) الممانعة والتأني، وذلك أمر آخر. وأمّا^(٩) الذي رتب له أداة المبالغة في اللغات فهو كما تجد وتقول وتصدق به أن مقدارًا أطول من مقدار أو أكبر، وظاهر أن الألف مثلاً ههنا للمبالغة، وكما أنها^(١٠) ههنا للمبالغة ففي^(١١) مثل قولهم «إن شيء كذا»^(١٢) أسرع وأحلى وأحمض^(١٣) - وما يشبه ذلك - كذا. ولسنا نتمسك بالعرف أو اتفاق الجماهير بل غرضنا التنبيه على أن الأمر الجمهوري لا يخالف إلاّ بأمر تبين فساده، أمّا إذا كان يوافق البرهان فهو مقبول ويزيد شهادة الجمهور بالبرهان طمأنينة. وغرضنا ههنا أن الذين يتحكمون في الأشد والأضعف كثيرًا ما يقع لهم الالتجاء - عند توجه الأشكال - إلى الأشد الذي بحسب العرف. فإذا أشرنا إلى كيفية ذلك فيصعب عليهم الالتجاء، وتبين لك أن الأشد بحسب المبالغة العرفية - كما وجد

- | | |
|---|--|
| (١) من أن GR: عن أن UL. | (٨) تأني GRU: - L. |
| (٢) الذي هو GUL: الذي R. | (٩) وأما R: أما GUL. |
| (٣) تخالفهما: أي تخالف الطرفين. | (١٠) وكما أنها (أن GRU) ههنا للمبالغة. |
| (٤) بسواد ضعيف GUL: بسواد R. | (١١) ففي GUL: ففي R. |
| (٥) وظاهر R: فظاهر GUL. | (١٢) شيء كذا RL: شيء كذا GU. |
| (٦) ويعنى بهما: ويعنى بها R: ويعنى به UL. | (١٣) وأحلى وأحمض RUL: وأعلى وأعمض G. |
| (٧) أو على GRU: وعلى L. | |

في الأحمض والأسرع - وُجد في المقادير كالأطول^(١) والأكبر. ثم إنَّ المشائين فرّقوا بين الزايد والناقص والأشدُّ والأضعف بوجوه ذكرناها فيما سلف، ومن جملتها: أنَّ الزايد والناقص إنما يُقال إذا صَحَّت الإشارةُ إلى قدر به^(٢) المساواة وزايدٌ أو إلى^(٣) ما يتأتَّى < به > تعيينُ قدرٍ مساوٍ وزايدٍ، والأشدُّ والأضعف ليس بكذا. - فعلى تقدير المسامحة نقول: إنَّ التفاوت الذي بين الثلاثة والأربعة < هو > من حيث هما ثلاثة وأربعة معقولتان، فِيمَاذَا المساواة وفيماذا التفاوت؟ والأربعة والثلاثة وغيرهما من أنواع العددِ كلُّ واحدٍ - على ما ذُكر - نوعٌ بسيطٌ، لا يتقوّم الثلاثة بالاثنتين ولا الأربعة بالثلاثة، وإنَّ فُضِّل في الذهن يبطل صورة الثلاثة والأربعة ويحصل صورةٌ أخرى. فكيف يتأتَّى^(٤) تعيينُ قدرٍ به^(٥) المساواة وآخر به التفاوت^(٦) في الأنواع البسيطة للكمّيات المنفصلة؟ والغرض أنا نسامح في مثل هذه الأشياء، ويجوز لهم الاصطلاح على أنَّ التفاوت في الكمّ يصطلح عليه بالزايد والناقص وفيما سواه بالشدة والضعف، إلّا أنَّ بينهما جامعاً ما^(٧) وهو التمامية في نفس الماهية والنقص فيها^(٨)، فأنا قد بيّنا أنَّ المقدار التام والناقص ما زاد أحدهما على الآخر بعرضي ولا فصلٍ مُقسَّم للمقدار فإنه عرضي أيضاً لما يُقسَّمه، فالتفاوت^(٩) في المقادير بنفس المقدار، وليس الزايد خارجاً^(١٠) عن^(١١) المقدار بل ما^(١٢) زاد به هو كما ساوى به في الحقيقة، فليس الافتراق بين المقدارين المتفاوتين إلّا بكمالية المقدار ونقصه، وكذا بين السواد التام والناقص، فإنَّهما اشتركا في السوادية وما افترقا في أمر خارج عن السوادية - فضلاً كان أو غيره^(١٣) - فإنَّ التفاوت في نفس^(١٤) السوادية، فالجامع بين هذه الأشياء كلّها التمامية والنقص في الماهية.

-
- (١) كالأطول UL: الأطول R (مطموس في (٨) فيها GUL: R -
(٩) فالتفاوت GRL: بالتفاوت U. (G)
(٢) قدر به GRU: قدرية L.
(٣) وزايد أو إلى RU: وزايداً وإلى GL.
(٤) يتأتَّى R: تأتَّى GUL.
(٥) قدر به RUL: فلا به G (٩).
(٦) التفاوت RUL: الالتفات G.
(٧) جامعاً ما R: جامعاً ما GUL.
(٨) فيها GUL: R -
(٩) فالتفاوت GRL: بالتفاوت U.
(١٠) خارجاً R: خارج GUL.
(١١) عن GRL: على U.
(١٢) بل ما RUL: بل بما G.
(١٣) غيره L: غيرها GRU.
(١٤) نفس RL: نفس GU.

سؤال أليسا اشتراكا في الماهية وافتراقا^(١) بالكمال والنقص؟ فهما خارجان عن

أصل الماهية، فوق التفاوت بالخارج؟

جواب أمّا أنّ المقدار الصغير والكبير اشتراكا في المقدار المطلق وأنّ المقدار المطلق^(٢) المعقول غير مشروط فيه الكمال^(٣) والنقص: صحيح، ولكنّ هذا بحسب الأمر الذهني وليس بسواء ما في الذهن وما في العين^(٤)، فليس في الأعيان أصل مقدار وكمال وأصل مقدار ونقصان بل كمالية المقدار الكبير بنفس ما هو به مقدار في الأعيان، وكذا نقص الصغير، وكل واحد منهما في الأعيان شيء واحد.

سؤال نحن نعني بقولنا «إنّ الامتياز بينهما بفصل^(٥)» هذه الكمالية والنقص؟

جواب العناية^(٦) والاصطلاحات لا مانع عنها، وقد علمت أنّ طبيعة الفصل في الحقائق الأخرى لا تجعل طبيعة الجنس^(٧) أتمّ في نفسه - كما في السواد والمقدار - ولا يرجع حاصل الفصول الأخرى إلى كمالية في حقيقة^(٨) الجنس فحسب، والطيران المختلفان في الحقيقة - كالصقر والبازي وغيرهما^(٩) من الأنواع مثلاً - ليس فصل أحدهما كمال حيوانية وليس أحدهما أتمّ حيوانية من الآخر، وهكذا حيوانات أخرى، والمقدار الزايد والناقص لا يختلفان بالفصول إذ ليس حقيقتهما مختلفة باعترافه أيضًا، فإذا اصطلاح على تسمية التمامية المذكورة «فصلاً» فيلتزم في المقادير المتفاوتة^(١٠) الاختلاف بالأنواع حتى يكون الخط الأصغر نوعاً والأطول نوعاً آخر، و>الآ< يلتزم باختلاف الفصول دون اختلاف النوع، وكلّ ذلك يخالف اصطلاحه في العلوم، ويكون ذلك إمّا اصطلاحاً ثانياً أو مناقضة لقول نفسه، وهذه الكمالية هي التي قد يدّل عليها في اللغات بأدوات المبالغة. - وأمّا الذي يتمسك به بعض الناس بأنّ المقدار لا أشدّية فيه فإنّه لا يقال «إنّ خطأ هو أشدّ من خطأ» ثمّ يعترف «بأنّ^(١١) خطأ أطول من خطأ» - والخطّ طول ما والأطول

(١) اشتراكا... وافتراقا RUL: اشتراكا.. (٧) الجنس R: جنس GUL.

(٨) حقيقة RU: تحقيقه L (مطموس في وافتراقا G.

(٢) وأن المقدار المطلق GRU: - L.

(٣) فيه الكمال GRU: بالكمال L.

(٤) في العين GRL: في الأعيان U.

(٥) بفصل RUL: بالفصل G.

(٦) العناية GUL: هذه الغايات R.

(٩) وغيرهما R: أو غيرهما GUL.

(١٠) المتفاوتة GUL: المختلفة R.

(١١) يعترف بأن RUL: يعترف أن G.

هو الأشد^(١) طولاً أعني الأتم طولاً - إنما غَرَّه النظرُ إلى اللغات. وقد يدخل أداة المبالغة في لغة على معنى باعتبار لفظ^(٢) ولا تدخل باعتبار اسم آخر كما لا يقال «أشدُّ خطيئةً» ويقال إنه «أطول»، والأمور الحقيقية لا ينبغي أن يُقتصر في تصحيحها على مجازي العُرف وإن كانت الأمور المشهورة الا يُحكّم بخلافها إلا ببرهان أيضاً.

(٦٦) وأما اقتصارهم في أن الجوهر لا يقبل الأشد والأضعف على أنه^(٣) الموجود لا في موضوع ولا يختلف هذا^(٤) ولا يتفاوت: ليس بمتين، لأن هذا ليس بحد للجوهر، فمعنى^(٥) الجوهرية غير هذا. ثم إذا بُيِّن أن الوجود من الأمور الاعتبارية فلا^(٦) يتقدّم العلة على المعلول إلا بماهيتهما، فجوهر المعلول ظل لجوهر العلة، والعلّة جوهرية أقدم من جوهرية المعلول، وكلُّ أمرٍ يشترك فيه العلة والمعلول وما في المعلول مستفاد من العلة وهو كظل لها^(٧) فهو في العلة أقدم، وهذا معنى قولنا في بعض المواضع إن الجواهر الجرمانيّة «كظلّ للأمور العقلية، فكيف ساواها في الجوهرية^(٨)؟» أي أن الوجود ذهنيّ، فليس التقدّم إلا بالماهية، فيتقدّم جوهرية العلة على جوهرية المعلول، وهو مذهب أفلاطون والأقدمين، وهم يجوزون أن يكون نفس أقوى من نفس في جوهرها، وقد ذكرنا طرفاً في أمورٍ تتعلق بهذا الفصل في مواضع متفرقة بحسب الحاجة، فليُطلب.

-
- (١) الأشد RUL: أشد G.
(٢) باعتبار لفظ GRU: اعتبار لفظ L.
(٣) على أنه: لأنه GRUL.
(٤) ولا يختلف هذا R: وهذا لا يختلف
GUL.
(٥) فمعنى RUL: ومعنى G.
(٦) فلا GUL: ولا R.
(٧) لها: له GRUL.
(٨) فكيف ساواها في الجوهرية: راجع ههنا
كتاب التلويحات ٧، ١٣ وكتاب
المقاومات ١١، ١٥٦.

المشرع الثالث في كلام^(١) في تقاسيم الوجود

1.

فصل

في المتقدم والمتأخر

(٦٧) ومما نذكر ههنا أنَّ الموجود ينقسم إلى متقدّم ومتأخّر. فمن المتقدّم ما بحسب الزمان، ومنه ما بالشرف والفضيلة، ومنه ما بالمرتبة^(٢). ومن خاصيّة^(٣) كلّ ترتيب أنَّ ينقلب متقدّمة متأخراً لا في نفسه بل بحسب أخذ الآخذ، وقسموه إلى رتبيّ طبيعيّ ورتبيّ وضعيّ، أما الوضعيّ^(٤) فهو بحسب الاحياز كتقدّم الإمام على المأموم بالنسبة إلى الآخذ من قبل المحراب، أمّا بالنسبة إلى الآخذ من الباب يكون الأقرب إلى الباب أقدم هذا. وأمّا الطبيعيّ فهو كلّ ترتيب في سلاسل بحسب طبائعها لا بحسب الأوضاع كالعلل والمعلولات والصفات والموصوفات وكالأجناس المترتبة، فإنّك إذا أخذت من المعلول الأدنى انتهيت في الأخير إلى العلة الأعلى، فوجدتها الآخر، وإذا ابتدأت في النزول وجدت الأعلى أوّل، وهكذا في جنس الأجناس ونوع الأنواع وغيرهما، وعلى هذه السلاسل يبتني^(٥) برهان النهاية عند اجتماع آحادها. - ومن المتقدّم^(٦) ما هو بالطبع كتقدّم ما يتوقّف عليه^(٧) الشيء - الذي يمتنع بعده الشيء^(٨) ولا يجب بمجرد وجوده - عليه: كتقدّم الواحد على الاثنين وكتقدّم صورة الكرسيّ عليه. - ومن التقدّم ما هو بالذات كتقدّم ما يجب بوجوده الشيء عليه. ثمّ إذا جمعت^(٩) هذه المتقدّمات مع متأخراتها وجعلت سلسلة مرتبة رجع^(١٠) التقدّم فيها إلى التقدّم الرتبيّ الطبيعيّ. والتقدّم الرتبيّ الطبيعيّ غير التقدّم بالطبع، فإنّ التقدّم بالطبع ليس بحسب أخذ الآخذ ليرجع متقدّمة متأخراً،

(٦) ومن التقدّم GRL: ومن المتقدّم U.

(٧) بعده الشيء R: بعده GUL.

(٨) عليه GRU: L -.

(٩) جمعت RUL: اجتمعت G.

(١٠) رجع L: رجعت GRU.

(١) في كلام GRL: كلام U.

(٢) بالمرتبة GRU: بالرتبة RiL.

(٣) ومن خاصية RUL: والخاصية G.

(٤) أما الوضعيّ RL: أما الوضع GU.

(٥) يبتني RUL: يبنى G.

وأما متقدّمات ومتأخّرات بالطبع إذا جُمعت^(١) أو غيرُ ما بالطبع - بحسب^(٢) الابتداء من السلسلة - تكون ترتيبًا طبيعيًا.

(٦٨) أبحاث وتحقيق^(٣) وأما أنّ لفظة^(٤) التقدّم على الجميع - هل هي بالتواطؤ أو بغير التواطؤ - وقع للناس فيه اختلاف آراء: وأكثر المتأخّرين أخذوا أنّها واقعة على الكلّ بمعنى واحد لا أنّه^(٥) بالتشكيك. وقال بعضهم «إنّ ذلك المعنى هو أنّ المتقدم - بما هو متقدّم - له شيء ليس للمتأخّر، ولا شيء للمتأخّر^(٦) إلّا وهو موجود للمتقدّم». وهذا غير مستقيم، فإنّ المتقدم زمانًا - الذي بطل قبل وجود المتأخّر - لا شك أنّ تقدّمه بالزمان، والذي للمتأخّر من الزمان لم يُوجد للمتقدّم كما أنّ ما للمتقدّم من الزمان ما وُجد للمتأخّر، وإن اعتبر باشمال مدّة المتقدم على ما للمتأخّر يبطله المتقدم والمتأخّر في المستقبل. ثم^(٧) على الإطلاق قوله «ولا يُوجد شيء للمتأخّر إلّا وقد وُجد^(٨) للمتقدم» ليس بصحيح، فقد يوجد كثير من الأشياء للمتأخّر ولا تُوجد للمتقدّم: كالإمكان للمبدعات المتأخّرة عن^(٩) المبدع الأوّل، فكان ينبغي أن يقيده بما فيه التقدّم، وهو مع^(١٠) هذا الاحتياط يبطله ما قلنا من الزمان وغيره.

وقال بعض من ينسب^(١١) إلى العلم: إنّ جميع أصناف التقدّم اشتركت في أنّه يُوجد للمتقدّم الأمر الذي به التقدّم أوّلَى من التأخّر^(١٢). وهذا ليس بصحيح، فإنّ المتقدم بالزمان ليس شيء فيه^(١٣) أوّلَى منه بالتأخّر ممّا يقع باعتباره التقدّم: أمّا بالنسبة^(١٤) إلى زمان^(١٥) ما فليس بأحدهما^(١٦) أوّلَى^(١٧) منه إلى الآخر، وأمّا الزمان

- | | |
|-------------------------------------|--|
| (١) جمعت RUL: اجتمعت G. | (١١) ينسب GRU: ينتسب L. |
| (٢) بحسب GRL: لا بحسب U. | (١٢) من التأخّر GR: من المتأخّر UL. |
| (٣) وتحقيق RL - GU. | (١٣) شيء فيه RU: فيه شيء L (مطموس في G). |
| (٤) لفظة GR: لفظ UL. | (١٤) بالنسبة R: النسبة GUL. |
| (٥) لا أنه RL: إلّا أنه GU. | (١٥) زمان ما RL: زمان U (مطموس في G). |
| (٦) ولا شيء للمتأخّر RUL: - G. | (١٦) بأحدهما UL: أحدهما R (مطموس في G). |
| (٧) ثم GRU: - L. | (١٧) أوّلَى منه إلى الآخر: أي فلا يكون الزمان الغير المعين أوّلَى بالمتقدم منه بالتأخّر. |
| (٨) وقد وجد GUL: وقد يوجد R. | |
| (٩) عن UL: على R (مطموس في G). | |
| (١٠) وهو مع R: ومع UL (مطموس في G). | |

الخاصّ فقد اختلفا فيه، فليس موجودا لكليهما حتى يقع الأولوية فيه. ولا يمكن أن يقال إن^(١) هذه^(٢) الأولوية بحسب التقدم، فإن المطلوب معنى التقدم، ثم إذا كان اثنان: متقدّم ومتأخّر، لا يصحّ أن يقال «المتقدّمة بأحدهما أولى»، فإنه بالنسبة^(٣) إلى الثاني متقدّم من جميع الوجوه ممّا يتعلّق بالزمان، والثاني بالنسبة إليه متأخّر من جميع الوجوه، وليس معهما ثالث - إذا قيل «أحدهما متقدّم والآخر متأخّر» - ليقل «كلاهما متقدّمان بالنسبة إلى ثالث ولكن أحدهما بالمتقدّمة أولى» على أن ما ذكرنا من الضابطين أخذ التقدم المطلوب - الذي خفى معناه المشترك بين جزئياته - في تعريف معناه.

وظنّ بعض الناس أنّه يقع على الكلّ بالاشتراك، والحقّ أنّه على البعض بمعنى واحد وبالنسبة إلى بعض آخر بالاشتراك أو بالتجوّز. - أمّا الحقيقيّ فهو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتراكا في تقدّم ذات شيء^(٤) على ذات آخر، فإنّ العلّة سواء كانت تامّة أو غير تامّة يجب أن يتقدّم ذاتها ووجودها على المعلول، فلفظة «التقدّم» عليهما^(٥) بمعنى واحد.

وأما التقدم الزمانيّ^(٦) فهو وإن كان من حيث العرف الأشهر^(٧) إلّا أنّ التقدم والتأخّر بالقصد الأوّل بين زمانيهما^(٨)، وكَيْقُبَاذ إذا تقدّم على لُهراسب بالزمان فليس تقدّمه بذاته^(٩) بل لأنّ زمان كَيْقُبَاذ متقدّم^(١٠) على زمان لُهراسب، فالتقدّم والتأخّر يلحقان بالشخصين بالقصد الثاني، والأصل ما بين الزمانين. ونحن في هذا الكتاب خاصّة قد بيّنا أنّ تقدّم الزمان على الزمان إنما هو بالطبع لا غير، فإنّ الزمان المتقدّم علّة للزمان المتأخّر على ما سبق، وظاهر أنّ الزمان لا يتقدّم على الزمان بالزمان إذ لا زمان للزمان. فأما ما بين الزمانين فيرجع إلى التقدم بالطبع، وأما ما بين الشخصين فمجازيّ إذ^(١١) التقدم والتأخّر بين زمانيهما لا بين ذاتيهما، إلّا أن يكون

-
- (١) ولا يمكن أن يقال إن GRUL: ولا (٧) الأشهر R: أشهر GUL.
يمكن أن Rt.
(٢) هذه GRU: هذا: L.
(٣) فإنه بالنسبة GRU: فإنه ليس بالنسبة L.
(٤) شيء GUL: الشيء R.
(٥) عليهما GRU: عليها L.
(٦) الزماني UL: بالزمان GR.
(٧) بين زمانيهما: أي بين زمانين الذاتين اللتين بينهما التقدم.
(٨) بذاته GRUL: بالذات R.
(٩) متقدم GUL: يتقدم R.
(١٠) إذ GRL: إذ U.
(١١) الزماني UL: بالزمان GR.

المتقدم الزماني له مدخل في وجود المتأخر كالأب، وحينئذ يرجع إلى التقدم الطبيعي أيضًا.

وأما الرتبة الوضعية وإن كان ينسب إلى المكاني^(١) فهو متعلق بالزمان أيضًا وللزمان مدخل فيه، فإن هذان قبل بغداد لا بذاتهما ولا باعتبار الحيز والمكان بل بالنسبة إلى القاصد من خراسان إلى الحجاز^(٢)، فإنه يصل أولاً إلى هذان، ومعنى قولنا «يصل أولاً إلى هذان»^(٣) أي زمان وصوله إليها قبل زمان وصوله إلى بغداد، - وليس بصحيح ما يقال: إن تقدم الحركة على الحركة إنما يكون بسبب تقدم مسافة^(٤) إحداهما على الأخرى، فإن الحركتين الحاصلتين بالتكرار في مسافة واحدة يتقدم إحداهما^(٥) على الأخرى مع اتحاد المسافتين. ثم الرتبة الطبيعي لا مسافة فيه ويؤخذ أحد طرفي السلسلة متقدماً لا في ذاته بل باعتبار أخذ الآخذ، فإذا ابتداء من الأذننى يصير الأعلى متأخراً، وظاهر أن هذا الابتداء ليس مكانياً بل إنما هو ابتداء بحسب شروع زماني، فللزمان مدخل بحسب أخذ الآخذ أولاً من مبدأ زماني في التقدم الرتبة كيف كان. فحاصل هذه يرجع^(٦) أيضاً^(٧) إلى الزمان، فالتقدم بالذات لزماني ما يؤخذ متقدماً ومتأخراً^(٨)، وحاصل الزمان يرجع^(٩) أيضاً إلى الطبع.

وأما ما بالشرف فهو إما فيه تجوّز أو اشتراك. أما التجوّز: فباعتبار أن صاحب الفضيلة ربما يقدم^(١٠) في المجالس أو في الشروع في الأمور، والفضيلة إذا كانت سبباً لتقديمه في الشروع أو في المناصب سمي باسم التقدم - كما جرت العادة^(١١) بإقامة اسم السبب مكان المسبب - فيرجع حاصله على هذا التقدير إما إلى المكان أو إلى الزمان^(١٢)، والمكان أيضاً يرجع إلى الزمان، ويرجع في الأخير إلى ما سبق.

-
- (١) المكاني GUL: المكاني R.
(٢) الحجاز RU: حجاز L (مطموس في G).
(٣) ومعنى قولنا... إلى هذان GRL: - U.
(٤) يكون بسبب تقدم مسافة GRU: هو بسبب مسافة L.
(٥) إحداهما: إحداهما GRUL (في الموضعين).
(٦) يرجع R: رجع G راجع UL.
(٧) أيضاً GR: - UL.
(٨) متقدماً ومتأخراً R: متقدم ومتأخر GUL.
(٩) يرجع R: رجع GUL.
(١٠) يقدم RUL: يتقدم G.
(١١) العادة R: عاداتهم GUL.
(١٢) أو إلى الزمان R: أو الزمان GUL.

وإن لم يكن كذا فيكون الوقوع على ما بالشرف وعلى غيره باشتراك الاسم، وأخطأ مَنْ قال إنّ لفظ التقدّم على الأقسام المذكورة بالاشتراك إما^(١) سبق.

وإذا تبين لك ما ذكرناه تعلم^(٢) أن لا تقدّم بالحقيقة غير التقدّم بالعلية كان بالطبع أو بالذات. والمتأخر بإزاء المتقدم وكذا «مع». وليس كلّ شيئين ليس بينهما تقدّم وتأخر زمنيّ هما معاً زماناً، فإنّ المفارق بالكلية لا يتقدّم على زيد زماناً ولا يتأخر وليس معه بالزمان أيضاً، وكذا غيره. فاللذان هما معاً في الزمان بالحقيقة يجب أن يكونا زمنيّين، كما أنّ اللذين هما معاً في الوضع والمكان هما مكائنيّان^(٣)، واللذان هما معاً بالطبع قد يكونان متكافئين كالمتضايقين من حيث هما متضايقان^(٤) إمّا أن صدرًا عن علة واحدة أو هما نوعان تحت جنس واحد ونحوهما. ويصحّ أن يكون شيان هما معاً في الزمان من جميع الوجوه، ولا يصحّ أن يكون شيان هما معاً^(٥) في المكان من جميع الوجوه، بل من الأجسام ما يكون معاً من وجه واحد كزيد وعمرو إذا كانا معاً بالنسبة إلى مَنْ يأتي من خلف أو قدام، وإذا كانا كذا بالضرورة يتقدّم أحدهما بالنسبة إلى مَنْ يأتي من اليمين أو اليسار، والبسايط الكلية من الأجسام فلا يتصور المعية فيها.

2.

فصل

في الوحدة والكثرة ولواحقهما

(٦٩) الواحد كأنّا قد أشرنا إليه أنّه من الأمور التي لا تعريف لها حقيقياً^(٦)، والواحد لا ينقسم من الجهة التي هو بها واحد. فمن الواحد ما هو واحد مطلقاً، وهو الذي لا ينقسم من جميع الوجوه: لا إلى أجزاء كميّة، ولا إلى جزئيات كما ينقسم الكلّي إلى جزئياته فيتكثر طبيعته، ولا إلى أجزاء حدّيّة لا قوة ولا فعلاً ولا وهماً ولا عيناً. وضابط هذا الواحد: هو الذي لا يصحّ تحصيل أمر عدديّ من قبل طبيعته بوجه من الوجوه. - ومن الواحد ما لا ينقسم بحسب انقسام كليّة إلى

(٤) متضايقات RL: متضايقين GU.

(٥) في الزمان... هما معاً GRL: U -.

(٦) حقيقياً GRL: حقيقاً U.

(١) لما GRU: بما L.

(٢) تعلم R: فيعلم GU: فعلم L.

(٣) مكائنيان GRU: مكائنين L.

جزئيات ولا بحسب انقسام مقداري، ولكن قد يصح فيه باعتبار ما قسمة^(١) حَدِّيَّة كالعقول، فإنها^(٢) - على ما يرى المشاؤون - مختلفة الحقائق وهي جواهر، فبالضرورة لها فصول، فيكون بوجه ما لها قسمة إلى المعنى الجنسي والفصلي، وإن لم تتصورها^(٣) كما هي ففي قوتها ذلك، وأمّا من حيث إنها ليست^(٤) بجرمانية لا تقبل القسمة الكميّة، ومن حيث إنّ اثنين^(٥) منها لا يقعان^(٦) تحت نوع واحد والكلّي^(٧) منها لا ينقسم^(٨) إلى جزئيات - وهي من حيث إنها كثيرة - تنقسم^(٩) قسمةً عدديةً. - ومن الواحد ما لا يقبل القسمة الكميّة ولكن يقبل قسمة الكلّي إلى جزئياته والقسمة الحدّيّة كالنفوس الناطقة البشرية، فإنّ كلّي نوعها ينقسم إلى جزئيات ولها حدّ ما - على ما يرى المشاؤون - ولها جنس وفصل. ولا نغني بقولنا «إنّ لهذه الأشياء حدّاً»^(١٠) «إنّ في قوّة الإنسان أن يأتي على حدّها» بل إنّها من حيث طبيعتها صالحة لأن يكون لها حدّ. وأمّا من حيث إنّها ليست بجسميّة لا تقبل القسمة المقداريّة، ويلحقها من حيث الكثرة قسمةً عدديةً، فهذه هي التي لا تنقسم في الكمّ بوجه من الأمور الجوهرية.

(٧٠) ومن الواحد ما ينقسم قسمةً كميّةً بوجه ما، وينقسم إلى أجزاء معنويّة حَدِّيّة ولا ينقسم نوعه الكلّي إلى جزئيات كالأفلاك والكواكب، فإنّ كلّ واحد منها نوعه في شخصه ولكن من حيث إنّها جسم لها مادةً وصورةً وتنقسم القسمة الوهميّة. والذي يقبل القسمة الكميّة فمنه ما هو أحقّ بالوحدة كالأفلاك والعنصريّات، فإنّ الفلكيّات تقبل < القسمة > في الوهم ولكن في الأعيان لا تنخرق باعتبار^(١١) صُوَرها النوعيّة، فهي من جهة القسمة العينيّة غير منقسمة بالقوة ولا بالفعل بخلاف ما هو واحد من العنصريّات، فإنّه بالقوة منقسم في الأعيان. والأمور العنصريّة منها هو واحد بالاتّصال لا قسمةً فيه بالفعل ولكنه ينقسم بالقوة

(٧) والكلّي R: فالكلّي GUL.

(٨) ينقسم GRU: ينفسخ L.

(٩) تنقسم RL: فينقسم GU.

(١٠) حدّا R: حد GUL.

(١١) لا تنخرق باعتبار GRL: لا ينخرق اعتبار

.U

(١) قسمة RUL: قسمة G.

(٢) فإنها RUL: فإنه G.

(٣) تتصورها GRU: يتصور L.

(٤) ليست GRL: ليس U.

(٥) اثنين GRL: اثنان U.

(٦) يقعان GRUL.

كخَطٍّ واحدٍ أو سطحٍ واحدٍ أو جسمٍ واحدٍ متّصلٍ بسيطٍ، ومنها^(١) الواحد بالاجتماع كالكرسي المركّب من أجزاء كثيرة. ومن المشهور أنّ كلّ جسم لا يقبل القسمة الكميّة نوعه لا يجوز أن يكون من نوعه اثنان لأنّه لا يصحّ^(٢) بين المتباينين من نوع واحد من الاتحاد ما يُفرض بين جزئيه الموهومين^(٣) المتشابهين، ويصحّ بين الجزئين الموهومين المتشابهين من الانفصال^(٤) ما بين المتباينين، فيكون في قوّته قبول الانفصال. - وهذه الحجّة متقاربة، فإنّ مثلها يتوجّه في الموضع الذي فيه الكوكب^(٥)، فإنّه متمايز^(٦) السطحين، فتباينهما^(٧) أنّه يمكن على غير الجزئين اللذين على جُنُبَيْ^(٨) الكوكب من التباين ما صحّ^(٩) عليهما، ويصحّ عليهما من الاتّصال ما يصحّ على غيرهما. فإن وقع^(١٠) اعتذارٌ بأصل الفطرة الإبداعية يعارض بمثله في شخصيّ نوع واحدٍ ويطول الكلام، وربّما يحتاج فيه إلى أمور لا يهون علينا أن نذكرها في أمر الكواكب^(١١) والسماء لشرفها.

(٧١) ومن الوحدة ما هي غير حقيقيّة. فمنها ما هو بحسب الشركة في محمول: فمنه ما في النوع ويُسمّى مشاكلةً، ومنه ما في الجنس ويُسمّى مجانسةً، والشركة في الفصل هي^(١٢) الشركة في النوع، ومنه ما بحسب الاتفاق والشركة في الكمّ ويُسمّى مساواةً، ومنه ما بحسب الشركة في الكيف ويُسمّى مشابهةً، ومنه اتفاق في الوضع ويُسمّى مطابقةً، ومنه اتفاق في النسبة^(١٣) المطلقة كما يقال «نسبة الأمير إلى المدينة كنسبة الشمس إلى أجرام العالم»، ومنه اتفاق في نسبة خاصّة: فمنه ما بحسب النسبة إلى مبدأ واحدٍ كقوله «طبيّ» أو إلى غايةٍ واحدةٍ كقولهم «صحّيّ» أو إلى مبدأ وغايةٍ جميعًا كقولهم «إلهيّ». - ومن الوحدة ما هو بحسب الشركة في الموضوع كما يقال «الضحك والكاتب واحدٌ». ولا يخلو^(١٤) هذه الوحدات - التي هي بحسب الشركة في محمول أو موضوع - عن اتّحادٍ بحسب

(٨) جنبتي GRU: حيثيتي L.

(٩) ما يصح GU: ما صح RL.

(١٠) وقع GRU: دفع L.

(١١) الكواكب RUL: الكوكب G.

(١٢) هي: هو GRUL.

(١٣) في النسبة RUL: بالنسبة G.

(١٤) يخلو GR: يخلو UL.

(١) ومنها: ومنه GRUL.

(٢) لأنّه لا يصح R: لأنّه يصح GUL.

(٣) الموهومين GUL: المفهومين R.

(٤) الانفصال RUL: الاتّصال G.

(٥) الكوكب GRU: الكواكب L.

(٦) متمايز GRL: يتمايز U.

(٧) فتباينهما R: متباينهما GUL.

نسبة، فإنه إذا^(١) قيل «زيد وعمرو واحد في الإنسانية» لا يُعنى به أن الإنسانية فيهما واحدة، فإن الإنسانية التي لزيد ليست في عمرو، والإنسانية التي فيها الشركة ذهنية على ما سنشير إليه، بل إن الإنسانية الذهنية مطابقة لهما جميعاً ولم يختلف نسبتهما إليها. وكذلك الاتحاد في الجنس وغيره، وكذلك ما في الكيف والكم، فإن اشتراك الشئيين^(٢) ليس في كيفية واحدة أو كمية واحدة بل اشتراكهما في مطابقة ما اختص بهما لأمر واحد، وإن نسبتهما إليه نسبة واحدة، وكذا غيرهما وإن كان هذا الاعتبار غير اعتبار الشركة في النسبة المحضة. وقولنا «إن نسبة الشئيين إلى الأمر الكلّي واحدة» لا^(٣) نعني به أن الاثنين نسبتهما إلى مر ما شيء واحد، بل اتفاق في النسبة يجمعه أمر^(٤) ذهني كما في غيره. - ومن الواحد ما هو تام وهو الذي لا إمكان للزيادة فيه كخطّ الدائرة، ومنه ناقص وهو الذي يمكن فيه ذلك كالخطّ المستقيم. وقد يقال «الواحد التام» لما^(٥) لا يفصل منه من نوعه ما يصح أن يكون شخصاً آخر بل يكون نوعه في شخصه، والناقص ما لا يكون كذا، فالدائرة^(٦) من الواحد الناقص على هذا الاعتبار. وأحقّ الأشياء باسم الوحدة المذكور أولاً ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا على الترتيب. ومن لواحق الوحدة «الهو هو»، ومن لواحق الكثرة الغيرية.

3.

فصل

في اقسام الغيرية

(٧٢) الغيرية تنقسم إلى مماثلة وإلى مخالفة غير تضادية وإلى تضاد. والمثلان^(٧) ههنا - بحسب هذا الاصطلاح - هما المتشاركان^(٨) في حقيقة واحدة من حيث هما كذلك، فالإنسان والفرس ليسا بمثلين وإن كانت الجسميّة التي في كليهما مثليين، فالجسميتان^(٩) مشتركتان^(١٠) في حقيقة واحدة نوعيّة وإن كان الإنسان

- | | |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| (١) فإنه إذا RL : فإذا GU. | (٦) فالدائرة GRU : في الدائرة L. |
| (٢) الشئيين GUL : شئيين R. | (٧) والمثلان GRU : والمماثلان L. |
| (٣) لا GRU : فلا L. | (٨) المتشاركان R : المشاركان GUL. |
| (٤) يجمعه أمر GRU : أمر يجمعه L. | (٩) فالجسميتان GRU : فالجسمان L. |
| (٥) لما GRU : مما L. | (١٠) مشتركتان R : مشتركان GUL. |

والفرس مختلفي^(١) الحقيقة، وإذا قيل «إنهما مثلان في الحيوانية والجسمية» معناه أن الحيوانية التي في كل واحد منهما مثل للحيوانية^(٢) التي في الأخرى، وكذا الجسمية، وأما هما فمختلفا الحقيقة، وقد علمت أن الطبيعة^(٣) الجنسية - إذا أخذت أعدادها مع قطع النظر عما اختلفت^(٤) به من الفصول - هي نوعية، وكذا الفصول، فالمثلان هما المشتركان في نوع واحد.

ولا يصح أن يكون شيان هما مثلان^(٥) على الاصطلاح المذكور ثم كل ما يوجد من الصفات والأحوال والنسب المحلية وغير المحلية في كل واحد متماثلة بحيث لا يوجد اعتبار في أحدهما إلا ومشاركه^(٦) في النوع في الآخر، فإنه لا يصح الامتياز بينهما، وكما سنشير إليه فليس معنى المثلين المتشاركين^(٧) في جميع الصفات، فإنهما حيث يكوّنان شيئا واحداً، والمثلان من حيث هما مثلان لا بد وأن يكونا اثنين، فلاشتراك من جميع الوجوه يُبطل المماثلة بل نفس الاشتراك. وأصناف الواحد الغير الحقيقي - كالمشاكله والمجانسة وغيرهما - في الحقيقة هي من عوارض الكثرة، ولولا الأثنائية ما صحت المشاكلة والمساواة. وقد كان على طريقة القدماء قبل أرسطاطاليس^(٨) «كل اثنين من شأنهما التعاقب على محل^(٩) واحد ولا يجتمعان هما ضدّان» اصطلاحاً منهم. والضدّان مختلفان، وليس كل مختلفين ضدّين^(١٠)، فإنّ السواد^(١١) والطعم مختلفان وقد يجتمعان في محل واحد، فالغيرية أعظم الخلافية التي هي قسيمة^(١٢) للمثلية، والاختلاف أعظم من التضاد.

(٧٣) واعلم أن المتقابلين قد عُرِّفا في الكتب بأنهما «اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في حالة واحدة من جهة واحدة». وكأنّ صيغة «اللذان»^(١٣) تُشعر بما لهما ذات، والعدم والملكة والإيجاب والسلب لا ذات لهما، فيؤخذ معنى مثل هذه

- | | |
|---------------------------------------|----------------------------------|
| (١) مختلفي: مختلفاً GRUL. | (٧) المتشاركين RL: المشاركون GU: |
| (٢) للحيوانية R: الحيوانية GUL. | المشاركان L. |
| (٣) الطبيعة GRU: طبيعة L. | (٨) أرسطاطاليس R: أرسطو GUL. |
| (٤) اختلفت GUL: اختلف R. | (٩) محل GRL: كل U. |
| (٥) مثلان GRUL: لعله مثلين (٤). | (١٠) ضدّين R: ضدّان GUL. |
| (٦) إلا ومشاركه RU: إلا ومشاركة G إلا | (١١) فإنّ السواد GUL: فالسواد R. |
| | (١٢) قسيمة GR: قسيمة UL. |
| | (١٣) اللذان R: اللذين GUL. |

الألفاظ بحسب التصوّر الذهني، فإنّ هذه الأشياء كلّها في التصوّر أمرٌ ما، فيكون معنى ما ذكرنا «إنّ المتقابلين هما الأمران المتصوّران للذات لا يصدقان على شيء واحد في حالة واحدة من جهة واحدة». ومن^(١) جملة المتقابلات التقابل بالإيجاب والسلب سواء كان في القضية - كما في قولك «زيد أبيض وزيد ليس بأبيض» - أو في غير القضية - كالأبيضية واللاأبيضية - وتعلم ههنا أنّ الذي قال «إنّ التناقض هو نفس التقابل الإيجابي والسلبي»، سها، فإنّ التناقض يدخل في مفهومه القضية بحسب^(٢) اصطلاح المنطقيين، ويُعرّف بأنّه اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب كذا وكذا، فلا بدّ من أخذ القضية في تعريفه. وأمّا التقابل في الحقيقة <فهو> بين نفس النفي والإثبات. والقضيتان تتقابلان لا من حيث إنهما قضيتان ولا باعتبار موضوع القضية^(٣) بل باعتبار الإيجاب والسلب المضافين^(٤) إلى شيء واحد. وذلك القابل إنّما وقع له هذا من حيث إنّ التقابل لا يكون فيه صدق وكذب إلاّ وأن يكون في القضية، ولا يلزم من توقّف صدق شيء - ولا حال^(٥) من أحواله - على غيره أن يكون هو هو.

ومن جملة ما عُدّ في المتقابلات تقابل المتضايقين كالأبوة والبنوة، فإنّهما لا يصدقان من جهة واحدة على شيء واحد. ولا يخلو مقولة عن أن يعرض لها إضافة إمّا بحسب تقابل أو تضادّ أو بحسب مخالفة أو نسبة إلى المحل أو مماثلة أو غيريّة. (٧٤) ومما عُدّ في المتقابلات تقابل الضدين. والضدان على اصطلاح المشائين هما الذاتان المتعاقتان على موضوع واحد لا يتصوّر اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف. والمتقدّمون يُجوزون أن يكون لشيء واحد أضداد كثيرة لأنّهم لا يشترطون غاية الخلاف، فعندهم السواد كما يضادّ البياض يضادّ الحمرة والخضرة، واصطلاحهم يحتمل ذلك. والمشاؤون على قواعدهم ضدّ الشيء الواحد واحد، وهو ما يقع في غاية البعد عنه. وإذا كان الشيء يُفرض كالوسط وله طرفان كلّ واحد منهما في غاية البعد - كالشجاعة بين التهور والجبن - فالتضادّ الحقيقي بين الطرفين، ولا يضادّ أحدهما الوسط تضادّاً حقيقياً. قالوا: وإذا^(٦) كان الشيء وحدانياً

(٤) المضافين؛ المضاف GRUL.

(١) ومن RUL: من G.

(٥) حال RUL: حاصل G.

(٢) بحسب RUL: بحيث G.

(٦) وإذا GR: إذا UL.

(٣) موضوع القضية GUL: الموضوع R.

وله ضدّان: فإمّا أن يكونا^(١) على غاية البعد منه من جهة واحدة، فهما من نوع واحد وضدّ واحد، وقد فُرض ضدّان! وإمّا أن يكونا^(٢) من جهتين، فليس الشيء ذا حقيقة^(٣) بسيطة، بل هو كالجسم الذي يصادّ الأسود من حيث هو أبيض والحارّ من حيث هو بارد، والتضادّ الحقيقيّ إنما هو في الحرارة والبرودة والبياض والسواد، وكلّ واحدٍ منهما ضدّ واحد. وأمّا الحارّ والبارد فإنّ التضادّ^(٤) بينهما بالعرض، والشيطان إذا كان بينهما تضادّ يتضادّ محلاًهما^(٥) بالعرض. وأمّا المقولات العالية لا تضادّ بعضها مع بعض. أمّا الجوهر: فلا يضادّ العرض لأنّ من شأن المتضادّين التعاقب^(٦) على موضوع واحد. وأمّا الكمّيات والكيفيات والحركة وغيرها: فقد تجتمع في جوهر واحد جسماني. والاشتراك في جنس بعيد^(٧) لا يوجب امتناع الاجتماع، فإنّ الطعم يجتمع مع السواد مع أنّهما^(٨) من مقولة «كيف»، فلا بدّ وأن يكونا تحت جنس قريب ويختلفان بالفصل.

سؤال إذا كان الجنس بينهما^(٩) متفقاً فلا تضادّ من قبل الجنس، فإن كان تضادّ فمن قبل الفصل، فالمتضادّان بالذات هما الفصلان، والفصلان لا يشتركان^(١٠) في الجنس القريب، فالمتضادّان بالذات لا يشتركان في جنس قريب. وأيضاً الفصلان لا ينسبان في أنفسهما إلى الموضوع الذي يتعاقبان عليه، ولا يتعاقبان على جنس واحد لما سبق. فإن قيل: إنّ الفصلين^(١١) يتعاقبان على موضوع واحد، فهما عرضان مستقلّان لا فصلان عرضين.

جواب يحلّون هذا الشكّ بما سبق إليه الإشارة: من أنّ النوع في الأعيان شيء واحد ليس لجنسه جعلٌ وفصله جعلٌ آخر، بل إنما يفصلهما الذهنُ وسيأتي تحقيقه.

ومن الضدّين ما بينهما وسائط، ومنها^(١٢) ما لا وسائط بينهما. وقسموا

-
- | | |
|-------------------------------------|---|
| (١) يكونان RL : يكونان GU. | GUL |
| (٢) يكونان RL : يكونان GU. | (٨) مع أنّهما RUL : G - |
| (٣) ذا حقيقة L : ذو حقيقة GRU. | (٩) بينهما: أي بين النوعين. |
| (٤) التضاد GRU : المتضاد L. | (١٠) والفصلان لا يشتركان GRU : والفصلان |
| (٥) محلاهما RUL : بخلافها G. | يشتركان L. |
| (٦) التعاقب RUL : G - | (١١) إنّ الفصلين RL : الفصلان GU. |
| (٧) في جنس بعيد R : في الجنس البعيد | (١٢) ومنها GRU : ومنها L. |

الوسائط^(١) إلى حقيقتيه كما بين الحارّ والبارد من الفاتر، وإلى ما هي غير حقيقتيه كاللّاخفيف واللّاثقل. وقد علمت أنّ الفاتر أيضًا لا حارّ ولا بارد أعني غاية الحارّ والبارد في نفسه، وأنّ يُستَحَرَّ^(٢) بالقياس إلى البارد ويُستَبَرَد بالقياس إلى الحارّ إلّا أنّ الفاتر لا يخرج من جنس الحرارة والبرودة، والذي ليس بخفيف ولا ثقل يخرج من جنس الخفيف والثقل. - والتقابل بين الإيجاب والسلب أقدم وأحقّ باسم التقابل ممّا بين المتضادّين، فإنّ السواد إنّما^(٣) يكذب مع البياض لأنّه يلزمه^(٤) اللّايباض، واستحالة الاجتماع والصدق معًا أولاً لليباض واللايباض.

(٧٥) ومن المتقابلات تقابل العدم والملكة. وكان المشهور قبل المتأخّرين أنّ الملكة هي^(٥) القدرة للشيء على ما من شأنه أن يكون له متى شاء - كالقدرة على الإبصار - والعدم انتفاء هذه القدرة مع بطلان التهيؤ في الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه - كالعمى -. وأمّا الجرو الذي لم يفتح بصره والمرودة لا ينسب إليهما^(٦) العدم المقابل للملكة. وأمّا المتأخّرون فإنّ العدم عندهم هو لا كون شيء فيما من شأنه أن يكون له أو من شأن نوعه أو من شأن جنسه، فالعمى والمرودة^(٧) - التي قبل وجود ما هي عدّمه - وانتشار الشعر بداء الثعلب - الذي هو بعده - وكذا الموت - فإنّ انتفاء الحياة عمّا من شأنه أن تكون فيه ولكن بعد وجوده - كلّها عديمات، وسواء كان الإمكان للشخص كالمرودة^(٨) أو للنوع كالعمى للأكمه^(٩) أو للجنس كالكسكون للجبل.

(٧٦) وإذا عرفت^(١٠) التقابل بما سبق فممّا^(١١) لا يجتمع في شيء واحد في حالة واحدة - على طريقة المشائين - الصُور التي من شأنها التعاقب على هوى واحدة، وليس التقابل بين الصورتين كما للمائتة والهوائيّة بالتضادّ على قاعدتهم - فإنّ الصور جواهر وقد أخذ الموضوع في حدّ المتضادّين، وإن بدل لفظ الموضوع

(٦) إليهما RUL : إليها G.

(٧) والمرودة RL : والمرودية GU.

(٨) كالمرودة L : كالمرودية GRU.

(٩) للأكمه RL : والأكمه GU.

(١٠) عرفت R : عرف GUL.

(١١) فمما GRL : فما U.

(١) الوسائط R : الواسطة GUL.

(٢) يستحّر RL : يستسخن GU.

(٣) إنّما GRL : U.

(٤) يلزمه RU : لا يلزمه L (مطموس في

G).

(٥) هي : هو GRUL.

بالمحلّ فيكون بينهما تقابل التضادّ ولكن ليس هذا^(١) اصطلاحهم - ولا بالتضاييف. فإنّ الصورة^(٢) المائيّة والهوائيّة^(٣) ما هما مضافان بل ماهيتان يُعقَل إحداهما دون الأخرى^(٤)، ولا تقابل الإيجاب والسلب والعدم والملكية، فإنّ الصورتين وجوديتان، فينبغي أن يؤخّذ تقابلهما قسمًا خامسًا أو نجعل في حدّ المتقابلين قيدًا^(٥) آخر.

(٧٧) وأمّا تقابل الوحدة والكثرة فليس بتقابل^(٦) العدم والملكية والإيجاب والسلب لأنّهما وجوديتان، ولا تقابل المتضادّين فإنّ غاية الخلاف قد أخذ في حدّ التضادّ ولا يُتصوّر^(٧) غاية الخلاف^(٨) في كثرة ما ولا في عدد ما، فإنّه يُتصوّر أن يكون أكثر منه. ثمّ^(٩) الكثرة تتقوّم بالواحد، ولا شيء من نوع أحد المتضادّين يدخل في ماهيّة الآخر. وظنّ بعضهم أنّ بينهما تقابل التضاييف، وهو خطأ. واحتجّ بأنّ الوحدة من حيث هي علّة والكثرة معلولها^(١٠) يكون^(١١) بينهما تضاييف، وهو خطأ. فإنّ الوحدة التي تُبطلها الكثرة الحادثة ليست بعلة للكثرة المُبطلة لها، وإن كانت الكثرة تتقوّم بوحدة أخرى هي من نوعها. والوحدة والكثرة ليستا نفس المتضاييفين بل ماهيتان يلحقهما الإضافة، ولو^(١٢) كان ما يلحقه الإضافة يكون التقابل الواقع في جوهره مع شيء آخر تقابلًا تضاييفيًا لكان تقابل المتضادّين أيضًا إضافيًا. وليس^(١٣) يُبطل الوحدة الكثرة وبالعكس لأنّ أحدهما علّة للآخر بل^(١٤) من حيث ماهيتهما، والتقابل من جهة تمانعهما لا من جهة عليّتهما، فلا حاصل لهما ذكروا. فيجب عليهم أن يجعلوا له قسمًا^(١٥) آخر، إلّا أنّ المشهود في الكتب تقابل الإيجاب والسلب والمتضاييفين والتضادّ والعدم والملكية: ومن خاصيّة الأول استحالة

(١) ليس هذا GUL: هذا ليس R. (٨) غاية الخلاف GRL: غاية خلاف U.

(٢) فإن الصورة R: فإن صورة GUL. (٩) ثم GRU: L -.

(٣) والهوائية R: والنارية GUL. (١٠) معلولها GUL: معلولة R.

(٤) إحداهما دون الأخرى R: أحدهما دون الآخر GRL.

(٥) قيدًا GRU: قيد L. (١٢) ولو RU: وإن L (مطموس في G).

(٦) بتقابل RUL: تقابل G. (١٣) وليس GRU: فليس L.

(٧) فإن غاية الخلاف... ولا يتصور RUL: (١٤) بل UL: R - (مطموس في G).

(٨) فإن غاية الخلاف... ولا يتصور RUL: (١٥) قسمًا GRL: قسم U.

G -

الواسطة بين متقابليه وامتناع اجتماعهما على الصدق والكذب، فلا يخلو شيء ما عن فرسيّة ولا فرسيّة، وقد يخلو عن المتضايقين - كالأبوة والبنوة - وعن المتضادّين - كالفلك فإنّه ليس بحارّ ولا بارد - وعن العدم^(١) والملكيّة - كالحايط فإنّه ليس ببصير^(٢) ولا أعمى - وما وراء الإيجاب والسلب من المتقابلين يكذب على المعدوم.

(٧٨) نكتة ومن خاصيّة تقابل التضاييف التلازم والانعكاس، وإنّه^(٣) لا يخلو عن جنس تقابله شيء وإن كان يخلو عن آحاد جزئياته، فإنّه ما من موجود إلّا وله إضافة إلى غيره إمّا بعليّة أو معلوليّة حتى واجب الوجود، فإنّه مبدأ للأشياء^(٤)، فتقابل التضاييف المطلق يعمّ جميع الموجودات دون التقابل في أنواع المضاف، فإنّ الأبوة والبنوة والمحاذاة لا تعمّ جميع الموجودات. وأمّا^(٥) الإيجاب والسلب فإنّه كما لا يخرج من الإيجاب والسلب مطلقاً شيء^(٦) لا يخرج من جزئياته - كالفرس واللافرس - شيء أصلاً. والعدم والملكيّة والتضادّ كما يخلو عن خاصّتهما - كالسواد والبياض والعمى والبصر - بعض الأشياء، فكلّ ذلك يخلو عن عموم تقابلهما أشياء، فإنّ العقول لا تقبل الضدّين ولا العدم المقابل < للملكة >، فلا^(٧) يصحّ فيها^(٨) هذان المتقابلان^(٩) لا على وجه عامّ ولا على وجه خاصّ. - ومن خواصّ الضدّين الواسطة وجواز انقلاب الطرفين إليها^(١٠) ولا يوجد هذا لغير الضدّين من المتقابلات. وأمّا الواسطة المجازيّة - مثل اللاّحارّ واللابارد - تُوجد في العدم والملكيّة - مثل الغير الأعمى والغير البصير - ومن الفرق بين الضدّين والعدم والملكيّة أنّ الضدّين ذاتان والعدم لا ذات له، والعدم المقابل لا يحتاج في تعقّله إلّا إلى سلب أمرٍ عمّا فيه إمكانيّته، والضدّان كلّ واحدٍ منهما يحتاج إلى علّة وجوديّة بخلاف العدم والملكيّة، فإنّ عدم علّة الملكة علّة العدم.

-
- (١) وعن العدم GRL: عن العدم U. (٢) ببصير GUL: بصيراً R. (٣) وإنّه RUL: فإنّه G. (٤) للأشياء GLU: الأشياء R. (٥) وأمّا RUL: أمّا G. (٦) مطلقاً شيء GRUL: شيء مطلقاً R. (٧) فلا GRU: ولا L. (٨) فيها: فيهما GRUL. (٩) هذان المتقابلان L: هذين المتقابلين GRU. (١٠) إليها GU: إليهما RL.

4.

فصل

في القوة والفعل وتقسيم الموجود^(١) إلى حادث وغير حادث

(٧٩) اعلم أنَّ القوة قد يُعنى بها استعداد وجود الشيء الحاصل مع عدم حصوله، والفعل كون الشيء حاصلًا، ويبطل هذه القوة عند الفعل. وقد يُقال القوة ويُعنى بها^(٢) شيء آخر، وقد عُرِفَ بأنه هو ما به^(٣) يصير الشيء بحيث ان يصح^(٤) أن يصدر عنه فعل أو يصدر عنه انفعال. وهذه القوة تجتمع مع الفعل والانفعال، وهذه القوة - على هذا المفهوم الذي ذُكِرَ - تعمُّ الصور الجوهرية التي يثبتها^(٥) المشاؤون والإعراض أيضًا. فإنَّ صدور الحرق من الحديد الحامية إنما كان باعتبار الحرارة، وقبول الماء بسهولة^(٦) التشكّل والترك للميعان لا للصورة^(٧) المائية - فإنها حاصلة عند الجمود بل على قاعدة القوم مقتضى صورة المائية الجمود - والماء يبرّد الأشياء بمعاونة برودته^(٨)، فإنَّ الماء الحارَّ يسخّن ولا يبرّد. - ويقال قوة ويُعنى به الأمر الجوهري الذي هو مبدأ تحصيل ما. - وقد يقال القوة لمبدأ تغيير في شيء آخر كيف كان، وهذا لا يعمّ مبدأ الأمور الغير الزمانية. - وقد يقال قوة لما به يصير الشيء مقاومًا للآخر ولما به يتأبى عن التأثير. وقوة الانفعال قد تكون مقصورةً لتهيؤ نحو شيء واحد كقوة الفلك على قبول الحركة فقط، وقد تكون للقبول دون الحفظ^(٩) كقوة الماء على قبول التشكّل^(١٠) فقط. والمُوم فيه قوة قبول^(١١) وحفظ، وفيه قوة قبول المتضادّين كالحرارة والبرودة. والهيولى فيها قوة قبول ساير الأشياء وإن كان يتخصّص قبولها لبعض الأشياء دون بعض بتوسّط أمور^(١٢) فيها، كما

-
- (١) الموجود RUL : الموجودات G .
 (٢) بها RL : به GU .
 (٣) ما به GRU : - L .
 (٤) ان يصح GR : - UL .
 (٥) يثبتها GUL : بينها R .
 (٦) بسهولة RUL : بسهولة G .
 (٧) للصورة GRU : لصورة L .
 (٨) برودته L : برودتها GRU .
 (٩) ولما به يتأبى عن التأثير وقوة الانفعال قد
 تكون مقصورة (مقصورًا GRU) . . .
 للقبول دون الحفظ GRU : ولما به يتأبى
 كقوة الفلك على قبول الحركة فقط وقد
 يكون للقبول دون الحفظ عن التأثير وقوة
 الانفعال قد تكون مقصورة التهيؤ نحو
 شيء كقوة الماء L .
 (١٠) التشكّل GR : الشكل UL .
 (١١) قوة قبول RL : قبول GU .
 (١٢) أمور GUL : أمر R .

تستعدّ بواسطة الرطوبة لسهولة^(١) الانفصال.

(٨٠) والإمكان الذي هو قسيم الواجب والممتنع غير الاستعداد القريب، فإنّ الاستعداد القريب فيه ترجّح ما لوجود الشيء بخلاف طبيعة الإمكان. ومن الاستعداد قريب غاية القرب، ومنه متوسط، ومنه بعيد، والإمكان الذي هو قسيم ضرورة الوجود والعدم ليس فيه - من حيث هو هو - قربٌ ويُعدّ بالنسبة إلى وقوع الشيء وعدمه. وإمكان الوجود والعدم معاً ويكون بجهة واحدة، ويجوز أن يكون شيء واحد بجهة واحدة يمكن عليه بالإمكان الخاصّ أشياء كثيرة كالهولي، فإنّها يمكن عليها من حيث ذاتها أشياء كثيرة، وليس أنّ كلّ ممكنٍ إنما يمكن عليها بالإمكان الخاصّ باعتبار شرط، فإنّ ما يمكن بشرطٍ لولا ذلك الشرط إمّا أن يكون في ذاته ممتنعاً أو واجباً، ومحالٌ أن يكون الممتنع بذاته أو الواجب بذاته يصير ممكناً بغيره، وإن كان دون ذلك الشرط غير ضروريّ الوجود والعدم لذات القابل فهو ممكن لها في ذاتها، فالشرط لتحقيق الوجود لا لتحقيق الإمكان. وأمّا الاستعداد الرُجحانيّ لأشياء كثيرة متباينة لا يحصل إلاّ بشروطٍ مختلفة.

(٨١) والقوة على الفعل قد تكون على شيء واحدٍ دون مقابله^(٢) - كقوة النار على التسخين لا على التبريد -، وقد تكون على أشياء كثيرة وهي الاختيارية. والاختيارية تخصّ باسم القدرة، وإذا جزمت الإرادة واقرن بها ما ينبغي أن يقترب بها في تحصيل الفعل وانتفى ما لا ينبغي وجب حصول الشيء عنها، ومن حيث المجموع يكون قوة على شيء واحدٍ. ومن الأفعال الاختيارية ما هي^(٣) على سياقٍ واحدٍ ثابتة^(٤) لثبات الإرادة، ومنها ما يختلف لاختلاف^(٥) الإرادة، ولو كانت إرادتنا ممّا يثبت على جهة واحدة لثبت آثارها، ولكّنه في حقّ النوع البشريّ ممتنع.

ويصحّ أن يقال باعتبار ما أنّ للأفلاك قوةً على الترك بمعنى أنّها - من حيث ذاتها دون اعتبار شرائطٍ آخر ممّا يُوجب الحركة - قادرةٌ على الترك^(٦) بحيث لو

(١) لسهولة RL: بسهولة GU.

(٢) مقابله RU: مقابلة GL.

(٣) ما هي GRU: ما هو L.

(٤) ثابتة GRU: ثابت L.

(٥) لاختلاف RUL: اختلاف G.

(٦) على الترك: أي على ترك الحركة

الدائمة.

شاءت ما فعلت، وليست حركاتها كالحركات الطبيعية^(١)، فإن الإنسان الذي وقع من السطح ليس أنه لو شاء ما تحرك بل تحرك. واختلاف الإرادات على النفس وعلى ذي النفس ليس بممتنع من قبل النفس والماهية بل بأمور أخرى، فلو شاء الدائم فعله أن لا يفعل لما فعل، وقد فعل، فما شاء الدائم فعله أن لا يفعل، وليس من شرط القادر على كل شيء أن يشاء كل شيء ويفعل كل شيء، فإن هذا باتفاق الجماهير ممتنع، والعجز في متغير الإرادة، فإن التغير مما يتم بضعف المتغير عن معاوقة ما يغشاه. والقادر التام ما لا يقسرخ اضطراب^(٢) الإرادات، وهو دايـم^(٣) الإرادة الشديدة القوة التي لا يؤثر فيها^(٤) شيء، وكل^(٥) متغير الأثر ففيه ضعف ما. والقوة الشديدة إذا اشتد تأثيرها يشتد امتناعها عن التأثير، فالشمس لا يتأثر بأنوار الكواكب كما يتأثر الكواكب بنورها، وكل متأثر يقصر - من حيث تأثيره^(٦) - عن قوة ما يؤثر فيه. والأفلاك وإن كانت متأثرة فإن تأثيرها عن أمر أشرف منها وأقوى، ولا يتسلط عليها الدواعي الكثيرة المغيرة بخلاف الحيوانات الأخرى التي تتأثر^(٧) بأقل الدواعي.

(٨٢) وقد ظن قوم أن القوة لا تتقدم على الفعل، وكأن العاقل عند الاستكشاف لا يتمكن من المنازعة. أمّا عوام الزمان^(٨) - وما يقرب من هذا الزمان ممن شأنه أن يتحدث^(٩) - فإنهم ربما يعللون بأن العرض لا يبقى زمانين، ولهم في هذه المواقف كلمات حرام على العاقل أن يلتفت إليها التفاتاً ما! وهي لا تستحق الرد عليهم^(١٠). وعندهم القدرة والفعل معاً بحيث لا يتأخر الأثر عن المؤثر بوجه. وربما يقولون: إن القدرة حاصلة مع الفعل، إلا أن من القدر ما لا يصح أن يكون لها أثر بوجه من الوجوه، وهوشائهم كثيرة. والإنسان الذي له الفطرة السليمة لا ينكر أن يكون^(١١) في حالة القيام قادراً^(١٢) على القعود، إلا أن يجعل جاعل المشيئة

- | | |
|-----------------------------------|--|
| (١) كالحركات الطبيعية GUL: كحركات | (٧) تتأصر GRU: يتأثرها L. |
| (٢) اضطراب RUL: الاضطراب G. | (٨) عوام الزمان GUL: عوام الناس R. |
| (٣) الإرادات وهو دايـم GRU: - L. | (٩) ممن شأنه أن يتحدث GRU: فمن شأنهم أن يتحدثوا L. |
| (٤) فيها: فيه GRUL. | (١٠) الرد عليهم R: الرد GUL. |
| (٥) وكل GU: فكل RL. | (١١) أن يكون R: أنه GUL. |
| (٦) تأثره GRU: تأثر L. | (١٢) قادراً R: قادر GUL. |

الجازمة أيضًا داخله في مفهوم القدرة. وأما قوة لا يُتصور أن يكون لها أثرٌ فليس بقوة، أو يكون لها أثرٌ ولا تتقدم عليه < لا بالزمان > ولا بالذات - كما يزعمون - بل هما معًا من جميع الوجوه، فليس القوة مبدأ له، ولا قوةً أصلاً إلاً بحسب ما يصحّ أن يكون لها أثرٌ. ثم إذا كان لا أثرٌ لها في الفعل فوجودها بعد الفعل كوجودها قبله ومعه^(١). والاشتغال بمثل هذه الأشياء تضييع للوقت^(٢).

والقوة على الشخص المنتشر قد تكون بحيث أي شخص اتفق^(٣) مصادفتها له^(٤) يبقى القوة بعده، وقد تكون بحيث يستوي نسبتها إلى أي واحد كان من الأشخاص^(٥)، إلا أنها إذا صادفت واحدًا من الجملة تخور ولا تبقى^(٦) بعده. والقوة إذا أخذت مختصة^(٧) بشيء واحدٍ لسبب^(٨) يخصصها به في الفرض أو في الأعيان فإذا وقع ذلك الشخص بطلت القوة عليه، لا أن^(٩) القوة بطلت عن حاملها بل عن كونها قوةً على ذلك الشخص من حيث هو^(١٠) ذلك الشخص.

والقدماء إذا قالوا «لا يصحّ وجود قوةً بالفعل خاليةً عن الأثر» فإنما يعنون بذلك القوة الميلية التي تُوجب الحركة في المتحرك، فإنها عند التسكين قد تعاوق، والمعاوقة أيضًا أثر القوة حتى إذا بطلت الحركة والمعاوقة بالكلية لا يمكن أن يكون الميل قد بقي، وليست القوة الميلية هي المعاوقة بل علّتها.

(٨٣) ومما ينقسم^(١١) إليه الموجود أن كلّ موجود إما حادث وإما^(١٢) غير حادث. وقد تحذلق بعض المتأخرين، فقال «الحادث إذا قيل إن له أولَ يعنون به أنه لزمان وجوده أول، والقديم هو الذي ليس لزمان وجوده أول» وهو^(١٣) غير متين. فإن من القديم ما ليس لوجوده زمان، بل بالحقيقة القديم ليس^(١٤) وجوده زمنيًا^(١٥). وأما القديم العرفي - وهو ما يستطال مدته - فإنه في الحقيقة حادثٌ

- | | |
|---------------------------------|------------------------------|
| (١) ومعه: بعده GRUL. | (٩) لا أن GRL: لأن U. |
| (٢) للوقت L: الوقت GRU. | (١٠) هو GUL: - R. |
| (٣) اتفق RL: يتفق GU. | (١١) ينقسم R: يقسم GUL. |
| (٤) له GRU: - L. | (١٢) وأما RUL: أو G. |
| (٥) الأشخاص RL: أشخاص GU. | (١٣) وهو RL: - GU. |
| (٦) ولا تبقى R: أو لا تبقى GUL. | (١٤) ليس RU: هو الذي ليس GL. |
| (٧) مختصة R: مختصة GUL. | (١٥) زمنيًا RL: زمني GU. |
| (٨) لسبب GUL: بسبب R. | |

ولزمان وجوده أول. وقد أشرنا إلى أن^(١) القديم إذا عُني به واجب الوجود فلا قديم إلا واحد، وما سواه حادث وهو كل ممكن، وإن عُني به ما يسبقه^(٢) العدم^(٣) الزماني، فمقابله^(٤) الدائم الوجود، ومن^(٥) الأشياء التي هي غير واجب^(٦) الوجود ما ليس بحادث هذا الحدوث. وعلى الاصطلاحات كلها لا يخرج الشيء^(٧) من القدم والحدث.

(٨٤) ومن مشهورات القوم أن كل حادث يسبقه إمكان وجود وموضوع لذلك الإمكان، والحجة في ذلك أن الحادث قبل حصوله^(٨) ممكن الوجود، وليس إمكانه العدم البحث - فإن الممتنع أيضًا ممكن^(٩)! - وإمكانه يجتمع مع وجوده لما تبين^(١٠) إن الإمكان لا ينافي الوجود، والعدم ينافي الوجود. وليس إمكانه هو لوجوده: منها أن الإمكان يقع بمعنى واحد على ما يخالف هويته وحقيقته. - وثانيًا أنه قد يُعقل^(١١) الشيء، ثم يُعقل بعده أنه ممكن. - وثالثًا أن إمكان الشيء الحادث حاصل قبل حدوثه، وهويته ليست حادثه قبل الوجود. وليس الإمكان هو نفس قدرة القادر عليه، فإنه لا بد وأن يمكن حتى يقدر عليه، ويصح أن يقال «شيء كذا غير مقدور لأنه غير ممكن» ولو كان معنى الإمكان والمقدورية^(١٢) واحدًا كان القول غير صحيح، فكأنه قيل^(١٣) «غير مقدور لأنه غير مقدور». وإذا كان الحادث ممكنًا قبل الحدوث فإمكانه حاصل. وليس الإمكان طبيعة تقوم بذاتها، ولو كان كذا ما اتصف بها شيء، وما كان اتصاف بعض الأشياء بإمكان واحد قايم بنفسه أولى من غيره. ولا يصح أن يقوم بنفسه ثم يحدث محلّه فيحلّ فيه، لما بُرهن من قبل أن المستغنى لا يتصور أن يحلّ أبدًا. فلا بد لإمكان الحادث الذي سبقه أن يكون في شيء، ولا

(٩) فإن الممتنع أيضًا ممكن GRU: وإلا
كان الممتنع أيضًا ممكنًا L.
(١٠) تبين GRU: بين L.
(١١) قد يعقل R: يعقل GUL.
(١٢) والمقدورية RL: U - (مطموس في
(G)
(١٣) قيل GRL: U -

(١) إلى أن GUL: أن R.
(٢) يسبقه GRU: سبقه L.
(٣) العدم GRU: العديم L.
(٤) فمقابله RU: فمقابله GL.
(٥) ومن GRU: من L.
(٦) واجب GRU: واجبة L.
(٧) الشيء GRU: شيء R.
(٨) حصوله RUL: معقوله G.

يكون ما فيه إمكانُ الحادث^(١) أمرًا^(٢) لا يتعلّق بالحادث بوجه، فإنّه ليس كونه إمكانًا للحادث حينئذٍ أولى من أن يكون لغيره، فكلّ حادثٍ يسبقه إمكانٌ وجودٍ وهيولى.

(٨٥) والهيولى لا يصحّ حدوثها، وإلّا كان يسبقها هيولى وإمكانٌ، فيصير الهيولى هيئةً فيه، فلا يكون هيولى وهو محالٌّ، فلا يحدث إلّا ما له قوة وجود في هيولى^(٣). وذلك إمّا أن يكون مع المادّة أو عن^(٤) المادّة أو في المادّة، والحادث يحتاج إلى المادّة من وجهين: أحدهما^(٥) لأنّ استعداد المادّة شرطٌ في وجوده، فإنّه إذا كان الفاعل ممّا لا يتغيّر فحدوث الحادث لتغيّر القابل - أو ما^(٦) في حكم القابل - واستعدادِهِ لحصوله بعد أن كان غير مستعدٍّ، وإلّا لم يترجّح وجوده على عدمه في وقتٍ مخصوصٍ. والثاني لحاجته إلى المادّة في قوامه. أمّا النفس الناطقة - التي هي مع المادّة لا في المادّة - فلا تحتاج إلّا من وجهٍ واحدٍ - وهو ترجيح الحدوث لاستعدادها - وإن كان يحتاج النفس إلى المادّة من وجهٍ آخر - وهو اكتساب كمالاتها بتوسّط علاقة المادّة - وأمّا في القوام فلا حاجة لها إلى المادّة. والحادث عن المادّة وفي المادّة يحتاجان إلى المادّة من كلّ الوجهين: لترجّح الحدوث بحسب الاستعداد ولتقوم^(٧). أمّا ما في المادّة: ففي تقوم الوجود يحتاج إلى المادّة لا في تقوم الماهيّة. وأمّا ما عن المادّة: ففي تقوم الحقيقة، فإنّ المادّة جزءٌ من الأنواع الحاصلة منها كالماء والهواء، إذ ليس الماء مجرد صورة المائيّة بل الصورة مع المادّة، والماء لا يُعقّل إلّا بالجسم. والهيولى جزءٌ للجسم على رأي المشائين، وعند الأقدمين هو نفس الجسم، فعلى جميع الوجوه الحادث عن المادّة يتقوم حقيقته بالمادّة. وهيولى الكاينات الفاسدة واحدة، وإلّا إن كان^(٨) الفاسد فسد مع مادّته^(٩) والكاين حدث مع مادّته لحدّث الحادث^(١٠) دون استعدادٍ سابقٍ ولتأدّى إلى تغيّر الفاعل.

(١) الذي سبقه... إمكان الحادث RUL: - (٨) وإلّا إن كان U: وإلّا كان RL (مطموس في G).

(٢) أمرًا L: أمر GRU.

(٣) في هيولى GRU: في الهيولى L.

(٤) أو عن RUL: أو غير G.

(٥) أحدهما RUL: - G.

(٦) أو ما RUL: أمّا G.

(٧) وللتقوم RL: وللتقوم GU.

(٩) فسد مع مادّته RU: قد مع المادّة L

(مطموس في G).

(١٠) لحدّث الحادث U (وفي G: لحدّث،

والكلمة الأخرى مطموسة): فحدث

الحادثان L لحدوث الحادّثات R.

(٨٦) والموجود^(١) ينقسم إلى ما هو بالفعل من جميع الوجوه بحيث لا يقارنه قوة وإن فُرض انتفاء جميع ما سواه، وهذا شأن الأول. - وإلى ما لا يقارنه القوة^(٢) أصلاً^(٣) في الأعيان ولكن الذهن يلاحظ فيه صحّة انتفاء عند رفع غيره، وهذا ليس في تنزه الأول، وذلك شأن العقول المفارقة من جميع الوجوه^(٤). - وإلى ما يقارنه القوة لا في ذاته ولا في ما يقوم ذاته بل في هيئة^(٥) من الهيئات، وهذا شأن الأفلاك ونفوسها، فإنّها من حيث الحركات المتجدّدة والإرادات المتجدّدة بالقوة، وأمّا جواهرها فهي بالفعل أبداً، وكذا^(٦) هيئاتها الدائمة. - وإلى ما هو بالفعل من قبل وجوده أبداً ويقارنه قوة وجود أشياء كثيرة ممّا يجعله بالفعل نوعاً معيّناً كالهوى المشتركة، فإنّها موجودة أبداً بالفعل وهي بالقوة من جهة صورها وهيئاتها التي تجعلها نوعاً معيّناً محصّلاً. - وإلى ما هو بالفعل من قبل أنّ حقيقته نوعٌ متحصّل وفعلٌ ما ولكن قد يكون وجوده بالقوة كالصور والأنواع، فإنّ ماهيّاتها بالفعل^(٧) وهي محصّلة النوعيّة لا كالهوى الصائرة نوعاً محصّلاً بأمورٍ أخرى. - وإذا أخذ ممكن الوجود مطلقاً في العقل فينقسم إلى ما هو بالفعل، وإلى ما هو بالقوة، وإلى ما ليس بالقوة ولا بالفعل - وهو ما وقع وبطل - فإنّ جماعة من الناس يظنون أنّه بالقوة والاستعداد موجودٌ وهو مُحال الحصول ثانياً، وإن كان الإمكان يُضاف إلى ماهيّته^(٨) باعتبار واحدٍ لا غير، ولا يخرج عدم إمكان وجوده ثانياً عن كونه بحيث إذا عُقِلَ غير واجب الوجود في ذاته ولا ممتنع الوجود.

-
- (١) والموجود RUL: والوجود G. (٥) بل في هيئة GRL: بل هي في هيئة U.
 (٢) القوة RL: قوة U (مطموس في G). (٦) أبداً وكذا RL: كذا وكذا GU.
 (٣) أصلاً UL: - R (مطموس في G). (٧) بالفعل: فعل GRUL.
 (٤) وهذا ليس... من جميع الوجوه GRU: إلى ماهيته RL: إلى ماهية GU.
 وهذا ينزه عنه الأول ولكن العقول
 المفارقة من جميع الوجوه كلها كذلك
 .L

5.

فصل

في الكلّي والجزئي وما يذكر فيه

(٨٧) ومما ينقسم إليه الموجود هو الكلّي والجزئي، وقد عرفت في المنطق أحوالهما والاصطلاحات المختلفة فيهما. ومن المشهور في الكتب أن الماهية - بما هي ماهية - لا واحدة ولا كثيرة ولا عامة ولا خاصة. وإذا وجدت الماهية الإنسانية متشخصة^(١) جزئية فتعلم أنه ليس اقتضاء الماهية الإنسانية أن تكون كلية، وإذا عقلت الماهية كلية وعامة علم أنه ليس من شرط طبيعتها أن تكون جزئية. وليس إذا كانت الإنسانية لا تخلو من وحدة أو كثرة^(٢) أو عموم أو خصوص^(٣) تكون - من حيث أنها إنسانية - واحدة أو كثيرة أو عامة أو خاصة.

وأما الحجة^(٤) التي تحكي عن بعض القدماء - أن الإنسانية لو لم تقتض^(٥) الوحدة اقتضت اللاّوحدة وهي^(٦) الكثرة، فما صحّ وجود إنسان واحد، ولما لم يصحّ اقتضاء اللاّوحدة فلا بدّ لها من اقتضاء الوحدة، - فليست بصحيحة. فإنه ليس نقيض اقتضاء الشيء اقتضاء الأشياء بل لا اقتضاء الشيء. وهذا كما يقول قائل «إنّ الجسم لذاته يقتضي^(٧) التشقّف، إذ لو لم يقتض التشقّف يقتضي اللاتشقّف، وكان لا يصحّ وجود جسم شفاف، بل كانت الأجسام كلّها متلوّنة، وإذ ليس كذا فالجسم يقتضي التشقّف». - بل الجسم إذا لم يصدق فيه أنه يقتضي التشقّف يصدق فيه أنه لا يقتضي التشقّف لا أنه يقتضي اللاتشقّف، وكلّ أمرين متقابلين لا يخلو عنهما الشيء فطبيعة الشيء لا تقتضي كونه و < لا > لا كونه، لا أنها تقتضي كونه ولا كونه. ولا يتصور أن يكون ماهية^(٨) تقتضي الكثرة أي تقتضي أن لا توجد غير كثيرة، فإنه لا يوجد منها واحد أصلاً، وإذ لا يوجد منها واحد فلا يوجد فيها كثرة لأنّ الكثرة من الآحاد تحصل. وليس هذا^(٩) بحثاً في أنّ الواحد من ماهية هل يجوز

- | | |
|--|--------------------------------|
| (١) متشخصة R: متشخصة GUL. | (٦) وهي: وهو RUL (مطموس في G). |
| (٢) أو كثرة R: وكثرة GUL. | (٧) يقتض GRL: يقتضي U. |
| (٣) أو خصوص R: وخصوص GUL. | (٨) ماهية GRU: ماهيته L. |
| (٤) الحجة: في إثبات المثل الأفلاطونية. | (٩) هذا GUL: - R. |
| (٥) تقتض GRL: تقتضي U. | |

أن يكون علةً لكثرة من نوعه بواسطة أو غير واسطة كحركة تكون بوجه ما علةً لحركات بعدها، أو حرارة تكون علةً لحرارة^(١)، فإن ذلك أمر آخر وفيه تفصيل، بل غرضنا أن ماهية تكون الكثرة من لوازم ذاتها - وقد عُلِمَ من حال اللازم للماهية أنه لا ينفك من جزئيات الماهية ولا يخلو عنه شيء منها^(٢)، - فكل جزئي من جزئيات الماهية - التي الكثرة لازم ذاتها - ينبغي أن يكون «كثيراً» حتى إن وُجد منها «واحد» فقد تحققت الماهية دون لازمها، وإذا لا يتصور فيها^(٣) واحد فلا يتصور فيها كثيرة^(٤)، ولا يصح^(٥) تعقل هذه الماهية فضلاً عن تحققها.

وليس أن الإنسانية الكلية إنسانية واحدة بالعدد موجودة في كثيرين، فإن الشيء الواحد لا يتصور أن يكون في محال كثيرة، ولو كانت إنسانية واحدة في جميع الناس لكانت الإنسانية الموجودة في زيد بعينها موجودة في عمرو، واحدهما أبيض وعالم والثاني أسود وجاهل، فكان شيء واحد عمرًا وزيدًا عالمًا جاهلاً^(٦) أبيض أسوداً ثم لكل واحد إنسانية تامة بحدّها لا يخل بإنسانيته^(٧) عدم غيره.

وليس نسبة المعنى الكلّي إلى جزئياته نسبة أب واحد إلى أولاد كثيرين كلهم ينتسبون إليه، بل المعنى الذي يعرض له أنه كلي في الذهن يوجد في كل واحد، وليس كل واحد إنساناً بمجرد نسبته إلى إنسانية تُفرض مستقلة مُنحازة عن الكل؛ بل لكل واحد إنسانية أخرى هي بالعدد غير ما للآخر. وأمّا المعنى المشترك فهو في الذهن لا غير. والكلّي - على الاصطلاح^(٨) الذي معناه أنه يحتمل الشركة فيه^(٩) أو لا يمنع الشركة - لا يصح وقوعه في الأعيان. فإنه لو وقع في الأعيان حصلت له هوية متشخصة غير مثالية هي نفسها متخصصة لا يصح فيها الشركة.

(٨٨) مباحثة^(١٠) ولك أن تقول: إن^(١١) الطبيعة التي هي في الذهن لها أيضًا

-
- (١) لحرارة GRU: لحرارات L.
(٢) عنه شيء منها: منه شيء عنها GRUL.
(٣) فيها GRU: منها L.
(٤) كثيرة GRU: كثير L.
(٥) ولا يصح GRU: فلا يصح L.
(٦) عمرًا وزيدًا عالمًا جاهلاً RL: زيد وعمرو عالم جاهل GU.
(٧) بإنسانيته GRU: بإنسانية L.
(٨) على الاصطلاح GRL: عن الاصطلاح U.
(٩) الشركة فيه RL: فيه الشركة GR.
(١٠) مباحثة RL: فصل G، U.
(١١) تقول إن UL: تقول R (مطموس في G).

هويّة لآنها موجود^(١) من جملة الموجودات، ولها تخصصُ أيضًا بأمور: منها أنّها منطبعة في الذهن، ومنها أنّها لا يشار إليها، ولا يصحّ عليها الانقسام، وليس بموجودة بذاتها في كثيرين، فلا شركة للكثيرين فيها باعتبار وجودها فيهم. وليس معنى الشركة إلاّ المطابقة، فإن كانت الذهنيّة كليّتها باعتبار المطابقة فالجزئيّات تطابق بعضها بعضًا، فيجب أن يكون الجزئيّات كليّة أيضًا. - وإن قلتم «إن^(٢) كون الجزئيّات متشخصّة^(٣) منّعها عن مطابقة الكثيرين»، فكون^(٤) الماهيّة الذهنيّة منطبعة^(٥) متخصّصة بالانطباع في الذهن والتجرّد عن المقدار والوضع خصّصها، فإنّ الإنسانيّة كما لا تقتضي المقدار الخاصّ والوضع الخاصّ لا تقتضي التجرّد عنهما^(٦)، وإلاّ ما صحّ وجود الإنسانيّة المقترنة بهذه العوارض الغريبة فحيث^(٧) نقول: هويّة الأمر الخارج ليست هويّة حصولها لإدراكٍ مُدركٍ، والصورة الذهنيّة وإن كانت ذات هويّة - وهي من حيث تعيّن في الذهن وأنّها عرضٌ متشخصٌ ممتازة عن صور^(٨) أخرى لنوعها تحصل في ذلك الذهن أو ذهنٍ آخر، فهي جزئيّة من جملة الجزئيّات - إلاّ أنّها ذات مثاليّة ليست متأصلة في الوجود لتكون ماهيّة بنفسها أصليّة^(٩) بل مثاليّة^(١٠)، ولا كلّ مثالٍ بل مثالٌ إدراكيٌّ لِمَا وقع^(١١) أو سيقع: فمن حيث إنّها مثالٌ إدراكيٌّ لأمرٍ خارجيٍّ - أو لِمَا هو بصدد الحصول من جميع الوجوه أو من وجهٍ واحدٍ - ويصحّ مطابقته لكثرة تُسمّى كليّة، وذاتها إنّما حصلت لمطابقة كثرة وللمثاليّة. وأمّا الخارجيّ فليس ذاته أنّه مثالٌ لشيءٍ آخر. وليس من شرط مثالٍ الشيء أن يماثل من جميع الوجوه.

(٨٩) ومن الكلّي ما يتقدّم على الجزئيّات الواقعة في الأعيان، كتصوّرات المبادئ لمعلولاتها^(١٢). - ومنها كليّاتٌ مستفادة من الخارج كعلومنا الكلّيّة المتنزعة من الجزئيّات الخارجيّة^(١٣). - والأوّل^(١٤) قد يُسمّى «ما قبل الكثرة» والثاني «ما بعد

- | | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| (١) موجود GRU: موجودة L. | (٨) عن صور R: عن صورة GUL. |
| (٢) قلتم إن GUL: قلتم R. | (٩) أصليّة RL: الأصليّة GU. |
| (٣) متشخصّة R: متخصّصة GUL. | (١٠) مثاليّة R: مثال UL مثالي G. |
| (٤) فكون GR: فيكون U يكون L. | (١١) وقع RUL: يقع G. |
| (٥) منطبعة R: - GUL. | (١٢) لمعلولاتها GRUL: لمعلوماتها Rt. |
| (٦) عنهما GUL: عنها R. | (١٣) الخارجيّة RL: الخارجيّة GU. |
| (٧) فحيث: وحيث GRUL. | (١٤) والأوّل RL: والأوّل GU. |

الكثرة». وعلى التقديرات الصورة الإدراكية - بما هي صورة^(١) إدراكية - مثال سواء لما سيكون، أو لما^(٢) كان، أو تقدّمت على الكثرة، أو تأخرت. ومما يُحقّق معنى هذه المطابقة في ما بعد الكثرة: أنّك إذا رأيت زيدًا حصل منه في ذهنك صورة للإنسانية المبرأة عن العوارض، ثم إذا بصرت عمروًا لا يقع منه صورة أخرى ولا يحتاج إلى صورة أخرى. وليس معنى هذا الكلام أنّ زيدًا إذا رأيته - وحصل منه في نفسك صورة ثم غابت الصورة - ورأيت عمروًا في حالة رؤيته لا يجوز أن يحصل لك صورة أخرى، بل إنّه إذا^(٣) كانت الصورة الأولى باقية لا يحتاج إلى^(٤) حصول صورة أخرى للإنسانية من عمرو لتطابق عمروًا، فإنّ الصورة الأولى لا تخالف الصورة التي كانت تحصل إنّ لو تقدّم رؤية عمرو على رؤية زيد. ومثاله: قابلُ رسم من طوابع جسمانية متماثلة يقبل رسمًا^(٥) من الأول ولا يختلف بورود أشباهه عليه. والطبيعة الكلية لا يصحّ وقوعها متكررة في الأعيان إلّا بتمييز، فالسوادان أو البياضان مثلاً يجب أن يمتاز أحدهما عن الآخر بأمر وراء السوادية من محل^(٦) وغيره، وإن لم يمتاز أحدهما عن الآخر^(٧) فالكثرة بذات السواد أو البياض، فكانت ماهية السواد تقتضي أن تكون كثيرة بذاتها، وقد سبق البرهان على استحالة تحقّق ماهية تقتضي الكثرة لذاتها. وأيضًا هذا السواد إن كان ممتازًا عن السواد مطلقًا فقد^(٨) حصل معه ما يميّزه، والتمييز بأمر زائد على السوادية. وإن كان سوادًا^(٩) مطلقًا وذاك السواد أيضًا كذا، فهذا السواد بعينه ذاك السواد.

(٩٠) وكلّ ماهية وقع من نوعها عدد لا بدّ وأن يصحّ تجرّد^(١٠) إشارة إلى واحد منها^(١١) إشارة حسية أو وهمية أو عقلية ويشعر المشير بذلك وأنه غير الآخر، وإذا عرف^(١٢) أنّ أحدهما غير الآخر فقد ميّزه عنه، فعرف فيه شيئًا^(١٣) يعرفه به^(١٤)

- | | |
|------------------------------------|--------------------------|
| (١) صورة GUL: R. | (٨) فقد GRU: L. وقد L. |
| (٢) أو لما GUL: ولما R. | (٩) سوادًا GRU: L. |
| (٣) إذا GRL: U. | (١٠) تجرّد GRU: تجرّد L. |
| (٤) إلى: في GRUL. | (١١) منها RUL: مثلها G. |
| (٥) رسمًا RL: رسمًا GU. | (١٢) عرف GRUL: عرفت R. |
| (٦) بأمر وراء السوادية... عن الآخر | (١٣) شيئًا L: شيء GRU. |
| (٧) محل GR: محله L. | (١٤) به GRU: L. |

ويميزه عن الآخر، وذلك زائد على الماهية المشتركة. ولا حاجة إلى هذا، فإنَّ المشتركين في أمرٍ واحدٍ من حيث الإثنيّة مفترقان، ولا يصحّ أن يكون الافتراق بعين ما به الاشتراك، فيجب أن يكون بأمر^(١) آخر. والمشتركان في أمرٍ كليّ يفترقان بأحد أمور أربعة: فإن كان الاشتراك في عرضي لا غير^(٢) يفترقان بنفس الماهية. - وإن لم يكن الشركة في عرضي خارج يفترقان بفصلٍ - إن كانت الشركة في معنى جنسيّ - أو بعرضي^(٣) غير لازم للماهية - إن كانت الشركة في معنى نوعي - فإنَّ لازم الماهية يتفق في أعدادها وإن كان يجوز أن يكون المميز لازم الشخص لا لازم النوع. - والرابع من الوجوه التي تميز المشتركات الاتميّة والنقص^(٤)، فإنك عرفت ضعف طريقة المشائين في وجوب اختلاف حقيقة التام والناقص ممّا سبق. فيجب أن يكون المميز بين المقدار التام والناقص - من حيث هما كذلك - الكمالية والنقص لما علمت أنّه ما زاد أحدهما على الآخر إلّا بالمقدار. فمن المميّزات الكمالية والنقص، فإن^(٥) سمّي مسم^(٦) الكمالية والنقص فصلاً، فيجب أن يعتقد أن فصليتهما تخالف في المعنى ساير الفصول، إذ لا يكون فصلٌ من جوهر ما يخصّصه.

(٩١) وعلم أنّه إذا قيل في الكتب «إنَّ الكليّ إذا وقع في الأعيان أو إذا^(٧) أُشير إليه يكون كذا» فإنّما يعنون به الطبيعة التي يعرض لها أن تكون كليّة. وقال بعض أهل العلم: إنّ الشخص نفس تصوّره تمنع الشركة، وليس ذلك بسبب مقوماته - فإنَّ المقومات لذاتها^(٨) لا تمنع الشركة، - ولا بسبب لازم - فإنّه متفق ولا يمنع الشركة، - ولا بسبب عارضٍ مفارقٍ - فإنّه أيضاً لا يمنع الشركة، - فتعين^(٩) أن يكون بسبب المادّة.

(٩٢) بحث وتعقب^(١٠) وهذا فاسدٌ لوجهين: أحدهما إنّ من الهيئات والصوَر من نوعٍ واحدٍ ما يقع في مادّةٍ واحدةٍ في زمانين منه شخصان، وامتااز أحدهما عن

- | | |
|--------------------------------|--------------------------|
| (١) بأمر GRL: أمر U. | (٦) مسم R: مسمى GUL. |
| (٢) لا غير GRUL: خارج Rt. | (٧) أو إذا GUL: وإذا R. |
| (٣) بعرضي GUL: عرضي R. | (٨) لذاتها GRU: لذاته L. |
| (٤) والنقص GRtUL: والأنقصية R. | (٩) فتعين RU: فتعين GL. |
| (٥) فإن RL: وإن GU. | (١٠) وتعقب RL: GU. |

الآخر لا بالمادة بل بالزمان . - وثانيًا أنَّ الهيولى - التي هي ^(١) المشخصة ^(٢) والمانعة عن الشركة - حالها في منع الشركة حال غيرها، فإنَّ الهيولى نفس تصوّرها لا تمنع الشركة أيضًا، ويقع الهيولى بمعنًى واحدٍ على كثيرين، وإذا كان كلُّ واحدٍ من صفات الشيء لا يمنع الشركة والهيولى نفس تصوّرها لا تمنع الشركة ومجموع الكليات كليًّا، فلا ينفع ما يقوله بعد ذلك .

(٩٣) وإذا عرفت هذا فاعلم أنَّ المميّز غيرُ المشخص وأنّه ليس منعُ الشركة في الماهيات ^(٣) العينية بسبب المميّز - وقد أشرنا في أوائل المنطق إلى طرفٍ من هذا - بل الهيولى هويّتها العينية مانعةٌ للشركة ^(٤) لأنّها هويّةٌ عينيةٌ، وكذلك السواد والبياض . وقد بيّنا أنَّ الشركة في الحقيقة لا معنًى لها إلّا مطابقة، ولا كلّ مطابقة بل مطابقة أمرٍ ذاته وحقيقته أن يكون مثلاً إدراكياً لغيره لا هويّةٌ عينيةٌ متصلةٌ . فالأشياء تمنع الشركة بهويّاتها ^(٥) العينية، وامتيازها بمخصّصاتِها . وتشخصُ الشيء إنّما هو في نفسه، وتمايّزه إنّما هو بالقياس إلى المشاركات في معنًى عامٍّ واعتبارٍ كثرةٍ حتى إن كان شيءٌ ^(٦) عديمٌ مشاركٍ لا يحتاج إلى مميّزٍ زائدٍ مع أنَّ له تشخصاً . ولو لم يكن كذا كان مجموعٌ ما أحاده لا تمنع الشركة غيرَ مانعٍ للشركة، فكانت ^(٧) الجزئيات كلّها كليّةً . والشيطان يجوز أن يمتاز كلُّ واحدٍ بصاحبه ^(٨) .

سؤال قالوا: إنّ الهيوليات تمتاز بما يحلّها من الصُور والإعراض . ثمّ الصور والإعراض يمتاز بعضها عن بعضٍ في المتّفقات في نوعٍ واحدٍ بالهيوليات، والصفات أيضًا يميّز بعضها عن بعضٍ، فامتازت الهيئات والصور بعضها ببعضٍ وبالهوليات، وامتازت الهيوليات بالصور والإعراض، وقد اعترفتم بأنّه يجوز أن يمتاز كلُّ واحدٍ من الشّيئين بصاحبه، فهو دور؟

جواب توقّف امتياز (ج) على (ب) وامتياز (ب) على (ج) ليس بدورٍ، وإنّما التوقّف الممتنع هو توقّف (ج) على (ب) و(ب) على (ج) بحيث يتقدّم كلُّ منها على الآخر، أو توقّف امتياز (ج) على امتياز (ب) وامتياز (ب) على امتياز (ج) . أمّا

(٥) بهوياتها GUL : هوياتها R .

(١) التي هي GUL : هي R .

(٦) حتى إن كان شيء GRU : حتى شيئاً L .

(٢) المشخصة GRU : الشخصية L .

(٧) فكانت RL : وكانت GU .

(٣) الماهيات GUL : الماهية R .

(٨) بصاحبه GRL : صاحبه U .

(٤) للشركة GRU : الشركة L .

توقف امتياز (ج) على نفس الباء وامتياز الباء على نفس الجيم لا يلزم منه شيء من المحالات، بل يحصل ذات (ج) و(ب) مثلاً^(١) معاً، وحصل امتياز كل واحد منهما بالآخر بالقياس إلى مشاركاته المتفرقة لا لكل واحد منهما بالآخر^(٢) بالنسبة^(٣) إلى الآخر. وقد أشرنا في ما سبق أن بنوة الابن موقوفة على ذات الأب وأبوة الأب موقوفة على ذات الابن، وما لزم الدور، فإن ذاتيهما ما توقف واحد منهما على الآخر ولا نفس الأبوة والبنوة، بل لما حصل ذات الابن وجدت الأبوة والبنوة معاً.

(٩٤) وإذا علمت أن المميز هو الفارق بين الشئتين - لا أن يجعل الطبيعة جزئية - فاعلم أن الجسمية المتخصصة بالحيوان ليست نفس الحيوانية بل لها ذات متعينة، وتلك الذات متخصصة بفصل الحيوان، واعتبار تلك الذات وحدها - وإن كانت متخصصة بفصل الحيوان - غير اعتبار مجموع تلك الذات مع الفصل، فليس الجسم المخصص بفصل الحيوان هو الحيوان بل جزء الحيوان، ومجموع ذلك والفصل هو الحيوان، وكذا الإنسان: فإنه هو ما هو بأنه إنسان، وإن كان الإنسان ممتازاً بالسواد والبياض فليس السواد والبياض وغيرهما من الإعراض المميزة جزءاً للإنسان المتعينة المتخصصة^(٤)، بل هو^(٥) جزء لما يؤخذ من الإنسان وتلك الإعراض مجموعاً. والنوع الواحد من الهيئات يمتاز أعداده^(٦) إما لتعدد المحل أو بالزمان إن اتحد المحل. وأما أمر^(٧) الكمالية والنقص فذلك أيضاً مميز، وسنذكر^(٨) أمره في ما سيأتي.

(٩٥) بحث وتذكير^(٩): وبعض اتباع المشائين - لما سلم أننا إذا رأينا الشيء وشبهه الذي يترأى في المرأة أن صورتيهما^(١٠) في موضوع واحد^(١١) وامتازاً^(١٢) باعتبار نسبة الصورتين إلى مبدئيهما فإن إحداهما^(١٣) من حامل الصورة والثانية

-
- | | |
|--------------------------------|---------------------------------------|
| (١) مثلاً GRU: L. | (٨) وسنذكر GUL: وسنذكر R. |
| (٢) بالقياس... بالآخر GRL: U. | (٩) وتذكير RL: GU. |
| (٣) بالنسبة GRU: بل بالنسبة L. | (١٠) صورتيهما: صورتاهما GRU: صورتاهما |
| (٤) المتخصص R: المخصص GUL. | L. |
| (٥) هو GRU: هي L. | (١١) واحد GRL: U R. |
| (٦) إعداده GRU: إعداده L. | (١٢) وامتاز RU: وامتاز GL. |
| (٧) أمر GUL: R. | (١٣) إحداهما: أحدهما GRU: أحدهما L. |

بتوسط المرأة - نلزمه أن يعترف في أشياء كثيرة اجتماع أعداد من نوع واحد في محل واحد مختلفة بالنسبة^(١) إلى المبادئ والمؤثرات، وحينئذ لا يصح احتجائه في إثبات أن النفس غير آليّة بأنها لو كانت في آلة وعقلت آلتها بحصول صورة غير الصورة التي للحامل في ذاته فكان^(٢) يحصل في مادة واحدة من نوع واحد صورتان. فيقال: اختلفت^(٣) الصورتان، فإن إحداهما^(٤) في نفس الشيء لا يتوسط القوة، والثانية مثاليّة حصلت بتوسط القوة.

(٩٦) بحث^(٥) آخر: سؤال قلتم إن هيتين من نوع واحد يمتاز إحداهما^(٦) عن الأخرى^(٧) - إن اتحد المحل - بالزمان، فالزمان نفسه إذا كان مقدار الحركة - وهي ما للفلك - ففي محل واحد بما يمتاز جزء منه من جزء؟

جواب أجيب عن هذا بأن أجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها. وهذا غير مبين^(٨)، فإنه إن جاز هذا، جاز أن يقال في كل شيئين من نوع واحد إنهما يمتازان بذاتهما دون مميّز، وأجزاء الزمان اشتركت في الماهية والمحل، فلا بد من مميّز. - وأجيب عن هذا بأن الزمان ليس واحداً بالنوع فقط بل بالشخص، فإنه أمر متصل واحد. وهذا أيضاً لا يصلح أن يكون جواباً، فإن الزمان وإن كان واحداً متصلاً يُجزأ إلى أجزاء متميزة. وأمّا الحق: هو أن أجزاء الزمان لا يجتمع بعضها مع بعض ليمتاز شيء منها عن شيء تمييزاً في الأعيان. وأمّا^(٩) بحسب التصور والتعقل: فإنه يمتاز بعض أجزاءه عن بعض بالتقدم والتأخر، والقرب ممّا^(١٠) يؤخذ في التوهم مبدأ والبعد عنه، وأيضاً يمتاز بنسب في الأجرام المختلفة السماوية كالكوكب من مقابلاتها ومقارناتها ومناسبات تحدث فيما بينها.

سؤال قلتم إن من المميّز بين الهيئتين اللتين اتحد محلّهما الزمان، فيجوز

-
- | | |
|------------------------------------|---|
| (١) بالنسبة GRL: بالنسبة U. | (٧) الأخرى: الآخر GRUL. |
| (٢) فكان GRU: لكان L. | (٨) مبين U: متين L مسن R: (مطموس في G). |
| (٣) اختلفت GRL: اختلف U. | (٩) وأما GR: فأما U أما L. |
| (٤) أحداهما R: أحدهما GU أحدهما L. | (١٠) مما GRL: ما U. |
| (٥) بحث آخر RL: بحث U، - G. | (٦) أحداهما: أحدهما GRUL. |

اجتماعهما في محلٍّ واحدٍ بأن يحدث إحداهما^(١) في زمان والأخرى^(٢) في زمانٍ ثانٍ^(٣)، فتبقيان^(٤) معًا وتختلفان بزمان الحدوث.

جواب إذا^(٥) بطل زمانٌ حدوث كل واحدٍ فلم يبق نسبته^(٦) إليه، فلا يقع التمييز باعتبار نسبة إلى زمانٍ بطلت بطلانه، والمميز بين الشيئين ينبغي أن يكون حاصلًا في حالة وجودهما وتميزهما.

(٩٧) بحث آخر: ومما^(٧) يذكر ههنا ما أورد بعضُ الناس: أنه ليس شيء في المقولات يتشخص بذاته إلا الوضع، والأين لا يتشخص بذاته دون الوضع. - وهذا غلط، فإنَّ الوضع ليس ممَّا يفارق حاله^(٨) حال المقولات إذ لا مانع عن كون جسمين على وضعٍ واحدٍ في زمان واحد وأن يكونا^(٩) - أو يكون^(١٠) جسم واحد - على وضع واحدٍ في أينٍ واحدٍ في زمانين، فما في الزمان الواحد يمتاز الوضعان بالمحلين^(١١) والأينين، وما في الأين الواحد يمتاز بالزمانين^(١٢) أيضًا، والتشخص بمعنى منع الشركة للوضع فيه سويته الكُل على ما بيَّنا من قبل. - وقد ذكر في الكتب الشخص المتشتر على معنيين: أحدهما بحسب ما يؤخذ في التصوُّر شخصًا واحدًا من نوع ينسب إليه غير متعين كرجلٍ واحد، وقد يذكر في معرض أمرٍ كقول القائل «هات ماءً!» وغرضه ماءً واحدًا أي ماءً يتفق. ويُذكر في غيره، وهذا قد فصلنا القول فيه في المنطق. - والثاني أن يترأى للإنسان شخصٌ على بُعدٍ ولم يعلم أنه زيد أو عمرو، وهذا في الحقيقة ليس أي شخص يتفق بل هو في نفسه شخصٌ واحدٌ متعينٌ التبس على الإنسان، ويسمَّون هذا بحسب عدم التعيين شخصًا منتشرًا بالنسبة إليه وبالحقيقة الشخص المتشتر هو الأول لا غير.

- | | |
|-----------------------|-------------------------------|
| (١) إحداهما: GRUL | (٨) ومما GRUL: ربما Rt |
| (٢) والأخرى: GRUL | (٩) حاله GRL: حالة U |
| (٣) ثان RU: يأتي GL | (١٠) وأن يكونا GRU: - L |
| (٤) فتبقيان GRL | (١١) يكون GRL: يكونوا U |
| (٥) فيتفقان U | (١٢) بالمحلين GRL: بمحلين U |
| (٦) إذا GRU: إذ L | (١٣) بالزمانين GUL: بالزمان R |
| (٧) نسبته R: نسبة GUL | |

6.

فصل (١)

> في الاعتبار العقلية <

(٩٨) وقد علمت نسبة الفصل إلى الجنس، وكلُّ كَلِّي له نوعيّة بحسبه. ومن مشهورات كلامهم أنّ الجسم له اعتبارٌ به يكون نوعًا واعتبارٌ به يكون جنسًا واعتبارٌ به يكون مادةً. فإذا اعتُبر من حيث ماهيته قابلاً لجميع الأمور الزائدة عليها - ملحوظاً^(٢) أنّها فيه - فهو مادة. وإذا أخذ ماهية الجسم غيرَ مشروطةٍ بالتقييد بالزائد^(٣) وغير مشروطةٍ بالتقييد بل لحوقِ الزائد - بحيث لا ينافي التغذي والنموّ وخلافهما - فهو جنس.

قالوا: وإن^(٤) أُضيف إلى الجسم تمامُ المعنى حتى يدخل فيه ما يمكن أن يدخل صار نوعًا. - وهذا الكلام الأخير على طريقته لا يتمشى أيضًا، فإنّ الجسم ليس نفسه بإضافة النفس والحسّاسية^(٥) والمتحرّكية نوعًا^(٦)، بل الجسم مع هذه الأشياء نوعٌ واحدٌ، وليس الجسمُ المتخصّصُ نوعًا بل الجسم مع هذه الأمور، فالجسم جزءٌ للنوع لا أنّه نوعٌ، بل يصحّ أن يقال «الجسم في ذاته مع قطع النظر عن أمورٍ مختلفةٍ في نفسه حقيقةً نوعيّةً»^(٧) على ما ذكرنا في أوائل المنطق - وتفصيل هذه الأشياء^(٨) لا يتبيّن إلّا من القسطاس في مقاوماتٍ نذكرها، - والمادة جزءٌ للشيء الحاصل عنها.

قالوا: والحساس أيضًا^(٩) إذا أخذ في الحدّ لا يُؤخذ على أنّه جزءٌ بل على أنّه بحيث لا مانع له في مفهومه عن الاقتران بأيّ شيء كان، وإن كان يستحيل الاقتران بغير الجسم ولكن ليس الاستحالة في المفهوم، وبهذا الاعتبار فصلٌ، والجنس والفصل جزءاً^(١٠) الحدّ ولا يُحمّلان عن الحدّ ويُحمّلان على المحدود وليساً بجزءيّ المحدود.

(٦) نوعًا L: نوع GRU.

(٧) نوعية GRL: النوعية U.

(٨) الأشياء GRU: L.

(٩) أيضًا GUL: R.

(١٠) جزءاً RU: جزء GL.

(١) فصل RL: GU.

(٢) ملحوظًا RL: .

(٣) الزايد GR: الزوايد UL.

(٤) وإن GRU: فإن L.

(٥) والحسّاسية GRL: والحاسية U.

ومما يذكرونه أنّ فصل الجوهر جوهر ولا يُؤخذ في حدّه الجوهر، وفصل
الكيف كيف ولا يُؤخذ في حدّه الكيف. وهذا فيه تفصيل.

(٩٩) بحث وتنقيح أمّا الذي ذكر في معناه بعض المتأخرين «أنّ الناطق مفهومه
أنّه شيء ذو نطقٍ وتخصّصه بالطبيعة الجنسية يُعلّم من خارج» - ليجعل هذا طريقاً
إلى أنّ فصل الجوهر يلحقه الجوهرية من خارج - غير صحيح وإن كان قوله «إنّ
الناطق^(١) شيء له النطق» صحيحاً، بل إذا كان الجسم جوهرًا هب أنّ الجسم لا
يدخل^(٢) في مفهوم ذي النفس ولا جوهرية الجسم، فلا بدّ وأن يدخل في مفهومه
النفس ويدخل في حقيقة النفس جوهريتها، فإنّ لها جوهرية غير جوهرية الجسم،
فتكون داخلة في حدّ الفصل. - وأيضاً إذا فرض فصل الجوهر جوهرًا فجوهرية إمّا
أن تكون جوهرية الجنس أو غيرها: فإن كانت جوهرية الجنس فهو في نفس غير
الجنس، فلا يصير جوهرًا بجوهرية الجنس، فهو في ذاته - إذا لم يكن جوهرًا -
عرض. وإن كانت^(٣) له جوهرية أخرى غير جوهرية الجنس - والجوهرية طبيعة
جنسية^(٤) لا بدّ لها من خصوص بشيء^(٥) ما - فإذا كانت جوهرية الفصل زائدة على
جوهرية الجنس فهي متخصّصة به وداخلة في حقيقته، فتكون جزءًا من حدّها. وإن
رجعوا إلى أنّ الفصل ليس له في الأعيان طبيعة وزائدة على طبيعة الجنس، بل في
الأعيان النوع شيء واحد، فذلك حديث آخر وسيأتي في ما بعد التحقيق فيه. - وإذا
كان النوع في الأعيان شيئًا واحدًا^(٦) فالطبيعة الجنسية بعينها حالها حال الطبيعة
الفصلية، فلا يحتاج أن يذكر «أنّ فصل الجوهر جوهر بحسب ما في الأعيان»، بل
هو أمر واحد، والتفصيل الذهني سنشرحه.

(١٠٠) نكتة واعلم أنّه لا يصحّ أن يكون طبيعة تحصيل جنسًا في موضع
وتحصل نوعًا في موضع آخر، وفي الجملة لا يتصور أن يكون ماهية تحتاج إلى
اقتران فصل بها في بعض المواضع وتستغني عن الفصل في بعضها، فإنّ افتقارها في
تقرّر ذاتها إلى الفصل - إن كان لذاتها ولأنّ تلك الطبيعة لا تقرّر لها إلّا بالفصل - فلا
يصحّ حصولها دون الفصل، فإنّ ذلك يستدعي استغناءها بحسب الماهية، وقد

(٤) جنسية GRL: لها + U.

(٥) بشيء ما R: بشيء GUL.

(٦) شيئًا واحدًا R: شيء واحد GUL.

(١) النطق GRU: الناطق L.

(٢) لا يدخل GRU: غير داخل L.

(٣) كانت GRL: كان U.

فُرض الافتقار لنفس الماهية. - وإن كان افتقارها لمعنى زايد - إن كان عرضياً لاحقاً غير فصلّي - فيجوز زواله عنها، فيجوز زوال الفصل وبقاء الطبيعة الجنسية دونه^(١)، وكان المفروض فصلاً غير فصل، فإنّ الحقايق البسيطة يستحيل أن يزول فصلها عن طبيعة جنسها إلى بدل^(٢) بل يبطل معها الطبيعة المخصصة، فإذا زال الافتقار إلى الفصل - فتبقى الطبيعة محصلة دونه - فما كانت جنسية. فصَحَّ أنّ طبيعة واحدة لا تكون جنساً ونوعاً غير جنس في موضعين، فإنه^(٣) لا يمتاز أحد الشئيين عن الآخر بفصل ويمتاز عنه الآخر بعدم ذلك^(٤) الفصل فحسب، فإنّ الفصل يُقوّم طبيعة الجنس المخصصة به، وإنّما يقوّم وجود الطبيعة المخصصة من الجنس إذا كانت مفتقرة إليه، ولا شك أنّ الافتقار لذاتها لا لأمر يعود الكلام إليه، فالآخر لا يستغني أيضاً عما يقوّم وجوده. وعدم الفصل ليس أمراً يقوّم الشيء، وليس الحاجة إلى الفصل لمجرد^(٥) التمييز^(٦) فحسب، بل لتحقيق الطبايع الجنسية إذ^(٧) التمييز يحصل بالعوارض^(٨). فيُعلم من هذا أنّه لا يصح أن يكون سلب فصل شيء فصلاً لشيء آخر.

(١٠١) بحث^(٩) في تفصيل القسطاس المذكور في كتابنا الموسوم بالتلويحات. - اعلم أنّ كثيراً من الناس قد تشوّشت عليهم الاعتبارات والجهات العقلية، وأنّ قوماً يأخذون الوجود من حيث مفهومه والإمكان والوحدة أموراً زائدة على الأشياء واقعة في الأعيان. وبإزاء هؤلاء قومٌ يعترفون بأنّ هذه الأشياء أمور^(١٠) في مفهومها زائدة على الماهيات إلّا أنّها لا صور لها في الأعيان، فهؤلاء هم المعتبرون من أهل النظر أعني^(١١) الفريقين، وإن كانت طائفة من العوامّ ممّا يتحدثون يقولون^(١٢) إنّ الإمكان والوجود ونحوهما لا تزيد على الماهيات التي تُضاف إليها لا ذهنًا ولا عينًا، وهؤلاء ليسوا من جملة أهل المخاطبة. وأنت تعلم أنّك إذا قلت «إنّ الفرس ممكن الوجود»

-
- (١) دونه: دونها GRUL. (٨) بالعوارض GRL: العوارض U.
 (٢) بدل GRU: L. (٩) بحث GRTU: بحث وتحصيل RL،
 (٣) فإنه R: وإنه GU ولأنه L. راجع كتاب التلويحات ههنا ٤، ٢١
 (٤) ذلك GRL: تلك U. وكتاب المقاومات ١٠، ١٦٢.
 (٥) لمجرد GR: بمجرد U المجرد L. (١٠) أمور GRU: أمور L.
 (٦) التمييز GRU: للتمييز L. (١١) أعني GRU: أعين L.
 (٧) إذ GRL: إذا U. (١٢) يقولون GRU: ويقولون L.

و«الإنسان ممكن الوجود» لا تعني بإمكان الوجود في الفرس نفس الفرس وفي الإنسان نفس الإنسان، بل تقول بمعنى واحد على الإنسان والفرس، ولو كان معنى إمكان الوجود^(١) الفرسية^(٢) وقيل الإمكان بالمعنى الذي قيل^(٣) على الموصوفات بالفرسية على الإنسان فكان الإنسان فرسًا فمثل الإمكان والوجود وإذا قيل بمعنى واحد على حقيقة وغيرها من^(٤) مختلفات الحقايق فليس هي أو واحدة^(٥) منها بل أمرٌ يعمُّها^(٦). - والعجب أنَّ هؤلاء يوافقون أبناء الحقيقة في الاحتجاج على وجود الصانع بأن^(٧) العالم ممكن وكل ممكن يحتاج إلى مرجح. ثم إذا باحثوا في الإمكان يقولون «هو نفس الشيء الذي يضاف إليه» فيكون كأنه قال «العالم عالم»، وهكذا حال غير الإمكان، وكلامهم أخس من أن يستأهل للبحث.

(١٠٢) وأمَّا الذين يقولون إنَّ الإمكان والوجود والوحدة ونحوها أمور لها هويّات زائدة على الماهية التي لحقها في الأعيان احتجوا بحجج منها قولهم:

<الحجة الأولى> أنا إذا قلنا «الشيء موجود في الأعيان» أو «ممكن في الأعيان» أو «واحد كذا» ندرك تفرقة بين هذا وبين ما نحكم «أنه ممكن في الذهن» أو «واحد» أو «موجود». فليس إلا أنَّ الممكن العيني إمكانه في الأعيان، وكذا الوجود والوحدة، فإنه ممكن وموجود في الأعيان لا أنه ممكن وموجود في الذهن فحسب.

الحجة الثانية لهم^(٨): هو^(٩) أنه إن لم يكن ممكنًا في الأعيان لكان في الأعيان ممتنعًا أو واجبًا، ولو لم يكن واحدًا لكان كثيرًا، ولو لم يكن موجودًا لكان معدومًا، إذ لا يخرج الشيء عن كل متقابلين من هذه، فيلزم أن يكون المحكوم عليه بأنه موجود^(١٠) أو ممكن أو واحد في الأعيان معدومًا أو ضروري وجود أو عدم أو كثيرًا^(١١)، وهو محال.

- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| (١) الوجود RUL: وجود G. | يعمها U. |
| (٢) الفرسية: GRU: للفرسية L. | (٧) بأن RUL: فإن G. |
| (٣) قيل GRU: L - | (٨) لهم GRU: L - |
| (٤) من GRL: U - | (٩) هو GRU: وهو L. |
| (٥) واحدة: واحد GRUL. | (١٠) موجود GR: موجودًا UL. |
| (٦) منها... يعمها GRL: منها... . | (١١) كثيرًا RL: كثير GU. |

الحجة الثالثة لهم، قالوا: لو كان هذه الأشياء محمولاتٍ عقليةً لا أموراً^(١) في ذوات الحقايق كان للذهن أن يلحقها بأي ماهية اتفقت، فكان كلُّ أمرٍ يقرن بالذهن به^(٢) أنه موجودٌ في الأعيان قد حصل في الأعيان موجوداً، وكذلك^(٣) الواحد والإمكان، وليس هكذا.

الحجة الرابعة مختصة بالوجود لهم، قالوا: إنَّ^(٤) الماهية - التي كانت معدومةً فحصلت - إن لم يفدها الفاعل شيئاً به تتحقق، فهي على العدم كما كانت، وإن أفادها الفاعل شيئاً حين^(٥) صارت موجودةً فليس إلا الوجود إذ لا تصير الماهية موجودةً^(٦) بغير الوجود.

الحجة الخامسة مختصة بالإمكان، وهو أنَّ كلَّ حادثٍ يجب أن يسبقه الإمكان ولا يُوجد الفاعل إلاَّ لأنه ممكنٌ في الأعيان^(٧) لا لأنه ممكنٌ في الذهن فحسب، وإلاَّ ما حصل له تحققٌ إلاَّ في الذهن، فما تحقق في الأعيان، فلا بدَّ من كون الإمكان في الأعيان^(٨). - وهذه الحجج أقرب ما يذكره هؤلاء.

(١٠٣) وأما خصومهم فإنَّ ما يصلح عمدةً في المباحثة لهم أن يكون الكلام ينقسم إلى دفع حجج هؤلاء وإلى إثبات دعاويهم بحجج يذكرونها. فقالوا: المسلم^(٩) هو أنَّ الوجود والإمكان ونحوهما أمورٌ زائدة^(١٠) على الحقايق التي أضيفت إليها. وأما أنَّ هذه الأمور الزائدة لها صورٌ في الأعيان، فغير مسلم.

وقولكم في الحجة الأولى^(١١) - إنه ممكن في الأعيان أو موجود في الأعيان فيستدعي أن يكون إمكانه أو وجوده في الأعيان - غير صحيح، إذ لا يلزم من صحة حكمنا عليه أنه ممكنٌ في الأعيان أن يكون إمكانه واقعاً^(١٢) في الأعيان، بل هو محكومٌ عليه من قبل الذهن أنه في الأعيان ممكنٌ، ومحكوم^(١٣) عليه أيضاً أنه في

- | | |
|---------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) أموراً RL : أمور GU . | (٨) فلا بد من كون (كون RU : G -) |
| (٢) به GRU : له L . | الإمكان في الأعيان GRU : L . |
| (٣) وكذلك RL : وكذا GU . | (٩) المسلم هو RUL : هو المسلم G . |
| (٤) قالوا إن GUL : قوالو R . | (١٠) زائدة RUL : زايد G . |
| (٥) حين GUL : حتى R . | (١١) الأولى RL : GU - |
| (٦) موجودة GRU : ماهية موجودة L . | (١٢) واقعاً RL : واقع GU . |
| (٧) ممكن في الأعيان (في الأعيان R : - | (١٣) عليه من قبل الذهن ... ومحكوم |
| GU) لا لأنه GRU : L - | GRU : L - |

الذهن ممكن، فالإمكان صفة ذهنية يضيفها الذهن تارة إلى ما هو الذهن وتارة إلى ما في العين، وتارة يحكم حكماً مطلقاً متساوي النسبة إلى الذهن والعين. - قالوا: ويبطل هذا النمط من احتجاجكم في الإمكان والوحدة والوجود ونحوها بما يقال «إنَّ شيء كذا ممتنع الوجود في الأعيان». - وليس معنى قولنا «ممتنع الوجود في الأعيان» أنَّ للامتناع صورة في الأعيان^(١)، ولا يتأتى لأحد أن يزعم أنَّ الممتنع إن لم يكن له امتناع في الأعيان واجباً أو ممكناً على ما ذكرتم في الحجة الثانية.

و < الحجة الثانية > التحقيق أنَّ الصفات تنقسم إلى صفات لها وجود في الذهن والعين - كالبياض -، وإلى صفات تُوصف بها الماهيات وليس لها وجود إلا في الذهن ووجودها العيني هو أنَّها^(٢) في الذهن - كالتوعية المحمولة على الإنسان والجزئية المحمولة على زيد - فإنَّ قولنا «زيد جزئي في الأعيان» ليس معناه أنَّ الجزئية لها صورة في الأعيان قائمة بزيد، وكذلك الشيئية كما يسلمها كثير منهم أنَّها من^(٣) المقولات الشواني، ومع هذا يصحَّ أن يقال «إنَّ جيم شيء في الأعيان» والإمكان والوجود والوجوب والوحدة ونحوها من هذا القبيل. فكما لا يلزم من كون شيء^(٤) جزئياً في الأعيان أو ممتنعاً في الأعيان أن يكون للجزئية صورة وماهية زائدة على الشيء في الأعيان - وكذا الامتناع - فلا يلزم من كون شيء ممكناً أو موجوداً في الأعيان أن يكون إمكانه أو وجوده في الأعيان، وكما أنَّ هذه الأشياء ليس في الأعيان لها صورة^(٥) فكذلك مقابلاتها، فلا يلزم من لا كون إمكان شيء في الأعيان أن يكون ممتنعاً في الأعيان، بل الامتناع والوجوب والإمكان حالها واحد^(٦) في أنَّ شيئاً^(٧) منها لا يتصور أن يكون له تحقق في غير الذهن. فبطلت حجتكم الأولى والثانية.

وأما الحجة الثالثة - وهي قولكم^(٨) «إنَّ هذه إن كانت ذهنية كان للذهن أن يلحقها بأي ماهية اتفقت وكانت تصدق عليه» - باطلة، فإنه ليس من شرط الأمر

-
- (١) إن للامتناع صورة في الأعيان GRL: - (٥) لها صورة RL: لها صور GU.
 (٦) واحد GRU: واحدة L.
 (٧) شيئاً GRL: شيء U.
 (٨) قولكم GUL: قولهم R.
 (٢) هو أنها GRL: وأنها U.
 (٣) أنها من RL: من أنها GU.
 (٤) شيء RUL: الشيء G.

الذهنيّ أنّ يكون متساوي النسبة إلى جميع الماهيات، أليس^(١) كونه الشيء جزئيًا أمرًا ذهنيًا^(٢)؟ وليس لنا أن نلحقه بكلّ ماهية شئنا، بل ببعض الماهيات التي يصدق عليها بخصوصها ذلك، وكذلك الجنسية والنوعية والامتناع وما يشبه ذلك، والاعتبارات لا يلحقها الذهن إلا بما يلاحظ صلوحها له لخصوص الماهيات.

وأما الحجة الرابعة - وهي قولهم «إن الماهية التي كانت معدومة إن لم يفدها الفاعل شيئًا فهي بعد على العدم» - فيها غلطٌ رديءٌ إذا الماهية^(٣) - إذا كانت معدومة - لا يصحّ أن يُقال «يفيدها الفاعل شيئًا فتصير به موجودة»، فإنّ الذي يفيده أمرٌ شيئًا ليصير به بحالٍ ينبغي أن يكون له هويّةٌ أولاً حتى^(٤) يضاف إليها أنّها يفيدها الفاعل أمرًا. ثمّ هذا الكلام ينقلب عليه بنفس الوجود: فإنّه في حالة عدم الماهية منتفٍ، فالفاعل هل أعطاه عند التحصيل شيئًا به يتحقّق أو لم يفده شيئًا^(٥)؟ فإن أعطاه أمرًا به يصير متحقّقًا فهو الوجود، فللوجود وجودٌ يعود إليه الكلام. وإن لم يفده، فهو على العدم كما ذكر في الماهيات^(٦). - أجاب بعضهم بأنّ الفاعل إذا أوجد يعطي حقيقة الوجود لا وجود الوجود. عارضه الخصم بأنّ^(٧) الفاعل إذا أوجد شيئًا أعطى نفس حقيقته لا شيئًا آخر، فإنّ هؤلاء يرون أنّ الماهيات نفسها من مبدعها، فيقولون في أصل الماهية ما قالوا في الوجود، ويجيبون عن هذه الحجة الرابعة في الماهية بعين ما يجيب هو عنها في الوجود، فإنّ القضية كالقضية في ما يرجع إلى هذه الحجة. - وبعضهم احتال فقال: الفاعل إذا أوجد أفاد الوجوب للوجود^(٨) لا غير. فأعاد الخصم كلامه إلى نفس الوجوب فقال: حجّتك الرابعة عائدة إلى نفس الوجوب، فإنّ فاعله إن لم يفده^(٩) شيئًا فهو على العدم كما قلت، وإن أفاده أمرًا يعود إليه الكلام، ونقول في أصل الماهية ما نقول في الوجود نفسه أو الوجوب.

وأما الحجة الخامسة المختصة بالإمكان - المبنية على أن كلّ حادثٍ يسبقه

-
- | | |
|-------------------------------------|--|
| (١) أليس GRL : - U. | (٦) في الماهيات R : في الماهية GUL. |
| (٢) أمرًا ذهنيًا: أمر ذهني GRUL. | (٧) بأن RUL : أن G. |
| (٣) إذا الماهية RU : إذ الماهية GL. | (٨) الوجوب للوجود GRU : وجوب الوجود L. |
| (٤) أولاً حتى GRU : أو حتى L. | (٩) يفده RUL : يفد G. |
| (٥) يفده شيئًا GUL : يفده R. | |

إمكان^(١) - لم يسلّم الخصم صحتها ويقول: سبق الإمكان أيضًا بحسب اعتبار ذهني وملاحظة عقلية حتى إن الحادث - وإن كان واقعًا في زمان سابق - تصوّر العقل حالة لا كونه وسبق إمكان زمني عليه. وأمّا أنه لا يتصور أن يكون لكلّ حادث في الأعيان إمكان متقدّم هو أنّ الممكنات غير متناهية، وفي المستقبل من الحوادث ما لا يتناهي^(٢) الذي هو بسبيل الحصول شيئًا^(٣) بعد شيء. فإمّا أن يكون لكلّ واحد منها إمكان في الهيولى أو لم يكن، فإن لم يكن لبعضها إمكان، فيكون من الحوادث ما لا يسبقها إمكان، فيكون ممتنعًا على طريقتكم وموجب حجتكم^(٤) - ونسبة الحجّة إلى الكلّ كنسبتها إلى البعض -، والدالّ على سبق الإمكان كان هو الحدوث، وقد وُجد في جميع الحوادث، فلا بدّ من الاعتراف بأن يكون لكلّ حادث من الممكنات الغير المتناهية^(٥) إمكان يخصّه، فيحصل في المادّة إمكانات غير متناهية.

(١٠٤) وبعضهم اقتصر في فسخ الحجّة المذكورة على أنّه يلزم منه إمكانات غير متناهية^(٦)، وهو محال، ولم يُبين تقرير الاستحالة، والخصم ربّما يرتكب حصول إمكانات غير متناهية! ثمّ نقول: هي غير متسلسلة بل متكافئة، لكلّ حادث إمكان يخصّه. ونريد أن نبين أنّ هذه الإمكانات اجتماعها محالّ من وجهين: أحدهما أنّ الإمكان من حيث طبيعة الإمكان غير مختلف^(٧)، ومن حيث الهيولى - التي هي حاملة الإمكانات الغير المتناهية - لم يختلف أيضًا، فليس اختلاف الإمكانات الغير المتناهية إلّا لاختلاف ما هي إمكاناته وهي الحوادث المعدومة بعد الغير المتناهية، ويستحيل أن يمتاز الإمكانات^(٨) بالإضافة إلى أشياء معدومة، فإنّ ما لا ذات له لا يميّز شيئًا عن شيء ولا يجعل الشيء بصدد التحصيل.

ولا يكفي أن يقال «إنّا»^(٩) إذا عقلنا تلك الأمور الغير المتناهية يقع إضافة الإمكانات الغير المتناهية إليها» من وجهين: أحدهما إنّنا لا يمكننا تحصيل أمور غير

-
- (١) إمكان RUL : الإمكان G. (٦) وبعضهم اقتصر... غير متناهية GRL :
 (٢) لا يتناهي GRU : يتناهي L. U -
 (٣) شيئًا شيء RUL (مطموس في G). (٧) غير مختلف GUL : غير مختلفة R.
 (٤) حجتكم GRUL : بحثكم Rt. (٨) الإمكانات GRU : الإمكان L.
 (٥) الغير المتناهية GRL : الغير متناهية U. (٩) إنّنا GUL : إنّ R.

متناهية العدد بالفعل في الذهن متميزة مفصلة ليقع إضافة الإمكانات الغير المتناهية إليها، بل ربما يخطر بالبال إجمالاً إمكانات غير متناهية، وفرق بين ما يخطر ببال الإنسان العدد الغير المتناهي مطلقاً وبين أن يحصل في نفسه اعداداً^(١) غير متناهية بالفعل مفصلة - فإن هذا ممتنع -، وإذا أخطرنا^(٢) بالبال حوادث غير متناهية مطلقاً لا يمتاز به الإمكانات الغير المتناهية الأعداد بالفعل، فإن نسبة هذا الإجمال إلى الكل سواء. - والوجه الثاني أن الأمر الواقع في الأعيان يجب أن يمتاز في الأعيان عن غيره وتعلقنا لامتيازه^(٣) في الأعيان تابع لنفس امتيازه.

والوجه الثاني من أصل الاحتجاج على دفع الحجة المذكورة: أن الهيولى - التي هي حاملة الإمكانات الغير المتناهية - إذا قطعناها بنصفين، فهل بقي في كل^(٤) واحد إمكانات غير متناهية هي بعينها الإمكانات الأولى؟ أو يحدث لها إمكانات غير متناهية في تلك الحال، أو يبقى في كل واحد إمكانات متناهية؟ والأقسام كلها باطلة. وأما أنه لا يتصور أن تكون الهيولى إذا قطعت بنصفين وكان قبل القطع فيها إمكانات فبعد^(٥) القطع تبقى تلك الإمكانات بعينها قائمة بكل واحد، فإنه^(٦) يلزم أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً في حالة واحدة^(٧) في محلين وهو محال. - وإن حدث في كل واحد إمكانات أخرى غير متناهية، فالإمكانات أيضاً من الحوادث، فيسبقها إمكانات أخرى، ثم إن كانت حادثة تحتاج إلى إمكانات أخرى حادثة^(٨)، فلا يحصل الفاعل طبقة منها إلا وقد حصل قبلها^(٩) - في حالة القطع - طبقات غير متناهية، والمتوقف في حالة واحدة على ما لا يتناهى مترتباً بتقدم وتأخر يستحيل وقوعه. ثم هذه الأشياء - التي هي هذه^(١٠) الإمكانات الحادثة - إمكاناتها قبل حدوث هذه الإمكانات كانت ممتنعة، فإن ما ليس له إمكان في الأعيان يجب أن يكون ممتنعاً على طريقته. - وإن بقي في كل واحد من الجزئين

(١) اعداداً GUL : اعداد R. (٧) في حالة واحدة RL : في حال واحد U

(٢) أخطرنا RUL : خطر G. (مطموس في G).

(٣) لامتيازه في الأعيان RL : لامتيازه GU. (٨) حادثة GRL : حاصلة U.

(٤) في كل GRL : لكل U. (٩) قبلها RU : قبله L (مطموس في

(٥) فبعد UL : وبعد R (مطموس في G). (G)

(٦) فإنه يلزم GUL : فيلزم R. (١٠) التي هي هذه L : التي هي هذه GR التي هي

.U

قدر متناهٍ^(١) وفي مجموع الهيولى مجموعهما^(٢)، فيكون مجموع المتناهيين متناهياً، فيتناهى إمكانات في مادة واحدة وممكنات الحوادث في كل^(٣) واحد لا تتناهى!

ولا يصح أن يفرض أن في كل واحد من الجزئين إمكانات غير متناهية ليست بحادثة، بل هي نصف مبلّغ الغير المتناهي الذي كان في الكل، فإن القسمة في الجسم^(٤) غير متناهية، فعند كل قطع يجب ما وجب في القطع^(٥) الأول. وليست الإمكانات تحدث بالقطع في هذا الوضع المفروض، فإذا^(٦) قبل القطع يجب أن يكون الإمكانات متمايضة المحال ليبقى^(٧) بعد القطع عدد منها في جزء وعدد في جزء آخر إذ لا تنتقل، وقد فرضت غير حادثة. فإذا كانت متمايضة المحال وهي غير متناهية العدد بالفعل، ففي^(٨) الجسم محال غير متناهية متمايضة بالفعل بإعراضها التي هي الإمكانات، فيلزم إما أجزاء لا تتجزى - وهو محال فإنها قد بُرهن على إبطالها - أو يكون لها محال كثيرة^(٩) متمايضة الذوات، فالمحال المتمايضة بالإمكانات الغير المتناهية التي لها مقدار إذا كانت غير متناهية العدد فهي غير متناهية المقدار، وقد بُرهن على استحالة تركيب الجسم من أجزاء لا تتجزى غير متناهية العدد^(١٠) بالفعل يحصرها حواصر نهاياته على أن الكلام يعود إلى كل واحد بحسب إمكان^(١١) قسمته؟ وجميع هذا محال.

(١٠٥) وأما الذي أجاب صاحب البصائر < عمر بن سهلان الساي > في بعض مواضعه ومن قبله أيضاً في دفع إمكانات غير متناهية - أن الإمكان في الهيولى إنما هو للأنواع لا لأحاد جزئياتها - غير سديد، فإن الحوادث هي الأحاد^(١٢)، والطبيعة النوعية من حيث إنها طبيعة نوعية لا يصح وقوعها في الأعيان، فيلزم أن يكون ما له في الأعيان إمكان الوجود ممتنع الوجود وهو النوع الكلي، وما هو ممكن الوقوع وهو جزئيات الحوادث ليس لها في الأعيان إمكان، فكانت الحجة

(١) قدر متناه L: قدرًا متناهياً GRU.

(٢) مجموعهما RL: مجموعها GU.

(٣) كل GRU: L -.

(٤) الجسم GRL: الجنس U.

(٥) القطع RUL: قطع G.

(٦) فإذا GU: فإذا RL.

(٧) ليبقى GRtUL: فيبقى R.

(٨) ففي GRL: فهي U.

(٩) كثيرة R: - GUL.

(١٠) العدد GRU: المقدار L.

(١١) إمكان GRU: إمكانته L.

(١٢) الأحاد GRL: الأجساد U.

على الحادث الذي يقع لا على غيرها^(١). - ثم كان دعوى القوم أنّ كلّ حادثٍ يسبقه إمكانٌ، وقد عُرف في المقول على الكلّ حال هذا السور وهذه القضية. ثم تحقّق عليه الكلام في حادثٍ معيّنٍ أو حادثين مُعيّنين^(٢) في محلّ واحدٍ، فيقال: هذا بعينه كان ممكناً قبل الوقوع من حيث هو هذا^(٣) أم^(٤) لم يكن ممكناً، فإن منع إمكانَ هذا من حيث هو هذا، فيلزم أن يكون هذا قبل حدوثه ممتنعاً على طريقته. وإن كان ممكناً من حيث هو هذا، فله إمكانٌ يسبقه، وليس إمكانٌ هذا من حيث هو هذا إمكانَ ذاك من حيث هو ذاك^(٥)، وإلاّ كان هذا بعينه ذاك، وعلى هذا حال جميع الجزئيات الغير المتناهية. وإذا كان هذا من حيث هو هذا ممكناً - وهذا ليس هو نفس الماهية النوعية - فالإمكان لهذا ولجزئيات^(٦) نحوه لا للماهية^(٧) المطلقة، ويلزم ما قلنا.

(١٠٦) ومما يرد^(٨) عليهم من الإشكال أنّ إمكانَ الحادثِ السابقَ عليه بالضرورة هو إمكانٌ يلزمه إضافةٌ إليه^(٩)، ولا إضافةٌ إلى المعدوم. وأُجيب^(١٠) عن هذا بما قيل: إنّ إمكانَ الحادثِ ينضاف إلى ما يُعقل، أي إنّنا إذا تصوّرنا الحادثَ وجدنا في المادة إمكاناً مضافاً إليه. وهذا جوابٌ غيرُ مستقيم لوجوه: منها أنّه إذا^(١١) كان مضافاً إلى ما في ذهننا بأنّه^(١٢) إمكانٌ لحصوله بشخصه فمحالٌ أن يحصل ما في أذهاننا بعينه خارجَ الذهن، فإنّ العرض مستحيل النقل. وإن كان إمكاناً لا لنفس ما في أذهاننا بل لأمرٍ يطابقه ما في أذهاننا، فإضافته ليس إلى ما في الذهن بل إلى ما يطابق ما في الذهن وهو معدومٌ، فيكون إضافته إلى المعدوم وهو محال. - ثمّ ما في الأعيان من الإمكان لا يحدث عند إخطارنا الحادثَ بالبال، بل هو موجودٌ مع إخطارنا ودون إخطارنا. - وليس إخطارنا دائماً^(١٣) ليدوم الإضافةُ إليه، فلا بدّ من أنّ^(١٤) يكون الموجودُ مضافاً إلى المعدوم، والوجوه التي سبقت

- | | |
|-----------------------------------|--|
| (١) غيرها: أي غير جزئيات الحوادث. | (٨) يرد GRU: يورد L. |
| (٢) معينين GUL: متعينين R. | (٩) إضافة إلى GRU: إضافته إليه L. |
| (٣) هو هذا GRU: هو L. | (١٠) وأُجيب R: أُجيب GUL. |
| (٤) يم RUL: أو G. | (١١) إذا R: إن GUL. |
| (٥) من حيث هو ذاك GRL: U -. | (١٢) بأنّه إمكان GRL: بأنه إن كان U. |
| (٦) والجزئيات GUL: وللجزئيات R. | (١٣) دائماً RL: دائماً U، - G. |
| (٧) لا للماهية GRL: للماهية U. | (١٤) فلا بدّ من أن GRtUL: فلا بدّ وأن R. |

أَبَيَّنُ . - هذا كلامٌ^(١) هؤلاء على حجج أولئك فسَخًا^(٢) لحججهم، وقد ذكرنا لك من قبلُ أنه لا يلزم من بطلان حجة الخصم صحة مذهبك، بل لا بد لك من برهان يثبت به قواعدك.

(١٠٧) فمن جملة الحجج التي فيها وهنٌ لهذه ما ذكره صاحب البصائر في بعض المواضع وحاصلها إن الماهية التي هي^(٣) في الأعيان وجودها إما أن يكون أمرًا متحصّل الذات أو لم يكن، فإن لم يكن وجودها متحصّل الذات^(٤) فهي معدومة. وإن كان وجودها حاصلًا، فلوجودها وجودٌ ويتسلسل إلى غير النهاية. - وهذا ليس^(٥) فيه غيرُ تبديل لفظ الوجود بالحصول، فإن الحصول نفس الوجود، فكأنه قال: هل وجودها موجود؟ - فمنهم من يقول: الوجود ليس بموجود، فإنه لا يوصف الشيء بنفسه، كما لا يقال: البياض أبيض. - ومنهم من يقول: الوجود موجود وكونه وجودًا بعينه كونه موجودًا وهو موجودية الشيء في الأعيان، لا أن له وجودًا آخر بل هو الموجود من حيث هو موجود^(٦)، والذي يكون لغيره منه - وهو أن^(٧) يوصف بآته موجودٌ - له في ذاته وهو نفس ذاته. وهذا^(٨) عمدة كلام هؤلاء في هذه المواقف وأشهر ما يدفعون به حجج الخصوم. فلفظ الحصول ما صارت الحجة حجة أخرى. والعجب أنه يستهزئ بهذه الحجة في موضع آخر، فإذا بدل لفظ الوجود بالحصول أعجبته وهي بعينها هي.

(١٠٨) وأقوى ما يُورد ههنا ما نذكره وهو أن يُتسامح معهم في أن الموجودية نفس الوجود وإن كنا نعود إليه بعد هذا. فنقول: الوحدة والوجود والإمكان حالها واحدٌ في أنها ينبغي أن تكون في الأعيان عندكم وأنها اعتباراتٌ عند غيركم^(٩)، وحججكم^(١٠) وحجج خصوصكم في الكلّ متساوية. وهب^(١١) أنكم منعم السلسلة الغير المتناهية في الوجود بآته هو الموجودية، فلا شك أن الوحدة والوجود

(٧) وهو أن GRL: وهو U.

(٨) وهذا GRL: وهذه U.

(٩) عند غيركم GRU: عندكم L.

(١٠) وحججكم GRL: وحجتكم U.

(١١) وهب R: هب GUL.

(١) كلام RUL: الكلام G.

(٢) فسَخًا RL: وفسَخًا GU.

(٣) هي GUL: R -.

(٤) فإن لم يكن... الذات GRU: L -.

(٥) وهذا ليس RL: وليس هذا GU.

(٦) موجود GRtU: وجود RL.

والإمكان مفهوماتها مختلفة، ويُعقَل أحدها دون الآخر، فلا يرجع أبدًا معنى الإمكان إلى الوجود ولا معنى الوحدة إلى أحدهما. - فنقول: إذا كان الوجود زائدًا على الماهية في الأعيان فلا شكّ أنّهما اثنان إذ لو كانا^(١) واحدًا: إن كان الوجود وحدّه فلا ماهية، وإن كانت الماهية فلا وجود. فإذا كانا اثنين^(٢) فللوجود^(٣) وحدة وللماهية وحدة أخرى، إذ يستحيل حصول الاثنينية دون وحدتين. فإذا كان للوجود وحدة ولتلك الوحدة وجود، إذ لو لم يكن لها وجود تكون الوحدة غير موجودة في الأعيان، ولوجود وحدة الوجود وحدة أخرى، فإنّ الوحدة والوجود - الذي هي صفتها - هما اثنان لا شيء واحد، ويلزم بالضرورة سلسلة مترتبة غير متناهية من وجود وحدة ووحدة وجود.

سؤال هبّ أنّه يلزم من ذلك التسلسل إلى غير النهاية، فلمَ قلتم إنّ مثل هذه السلاسل اللانهائية فيها ممتعة؟

جواب لأنّ هذه السلسلة آحادها مجتمعة في الوجود إذ^(٤) الكلام في ذلك، وفيها ترتيب لأنّها من صفات وموصوفات. فكل^(٥) صفة لها تعلق بالموصوفات^(٦) وفيها ترتيب، إذ صفة الصفة أقرب إليها من صفة صفة الصفة. ويتأتّى فيه الحذف من الوسط ووجود الماهية طرف لهذه السلسلة، وقد ذكرنا في برهان وجوب النهاية في الأبعاد أنّه^(٧) كيف ينقل إلى الصفات والموصوفات والعلل والمعلولات^(٨). فإذا وجب النهاية في كلّ عددٍ مجتمع الآحاد مترتب، فيستحيل ذهاب هذه السلسلة إلى غير النهاية، وإذا كان الوجود والوحدة زائدين على ما يوصف بهما، يلزم هذه السلسلة ضرورة. - ولا يكفي أن يقال: إنّ وحدة الوجود هو، أو وجود الوحدة هي، فإنّ مفهوم الوجود غير مفهوم الوحدة، ولا يكون شيئًا شيئًا واحدًا في نفسه. (١٠٩) وسلسلة ثانية تتولّد من الإمكان والوحدة، فإنّ إمكانات الماهيات كثيرة، فللإمكان وحدة، ومفهوم الوحدة غير مفهوم الإمكان، إذ يقال الوحدة على غير الإمكان. والوحدة إذا كانت زائدة على الإمكان - وهي مضافة إليه - ليست

(١) كانا GRL: كان U.

(٢) اثنين RL: اثنان GU.

(٣) فللوجود GRU: فالوجود L.

(٤) إذ GRL: إذا U.

(٥) فكل GRL: وكل U.

(٦) بالموصوفات RL: بالموصوف GU.

(٧) إنه RU: - L (مطموس في G).

(٨) والمعلولات GRU: L.

واجبة الوجود بذاتها، وإلا ما احتاجت إلى موضوع، فهي ممكنة ولها إمكان ولا مكانها وحدة، ويذهب إمكان الوحدة ووحدة الإمكان إلى غير النهاية، فيحصل سلسلة مجتمعة الآحاد مترتبة^(١) من صفة وصفة صفة إلى غير النهاية. - وسلسلة ثالثة تتولد من الوجود والإمكان، فإن الوجود الممكن إذا كان له إمكان فلإمكان وجود وللوجود إمكان، فإن الوجود^(٢) ليس بواجب لذاته وإلا ما احتاج إلى موضوع كما يقولون، ولا يكون الوجود في موضوع يُعنى عن الإمكان ولا الإمكان عن الوجود لاختلاف المفهومين، فيذهب سلسلة مجتمعة < الآحاد > إلى غير النهاية. ويلزم في مثل هذه السلسلة أيضًا توقّف الشيء على إعداد أشياء ذاهبة إلى غير النهاية، فإن الفاعل لا يحصل الوجود إلا أن يسبقه الإمكان، ولا يوجد الإمكان إلا بوجود الإمكان ولا وجود الإمكان إلا بسبق إمكان لذلك الوجود. فلا يحصل الشيء^(٣) إلا بعد حصول ما لا يتناهى قبله ممّا يتوقّف الشيء عليه، وهو محال. - وسلسلة أخرى تتولد من الوجوب والإمكان، فإن وجوب وجود السماء أو العقل أو حادث من الحوادث بغيره إذا كان معنًى زائدًا على وجوده وماهيته في الأعيان، فلا شك أن وجوب الحادث حصل بعد إن لم يحصل، فيكون ذلك الوجوب ممكنًا. ثم الإمكان نفسه ليس بواجب الوجود، فإنه عرض في الماهيات، فيكون ممكنًا ولا يقع إلا بوجوبه بغيره، وذلك الوجوب يكون ممكنًا. وللأمور الدائمة أيضًا الوجوب بغيرها إذا كان شيئًا في الأعيان وهو صفة لغيره يتوقّف حصوله عليه، فيمكن. والإمكان أيضًا يجب^(٤) بغيره، فلوجوبه إمكان، ويحصل سلسلة غير متناهية ممّا برهن على استحالته. وأيضًا يتوقّف الشيء على حصول وجوب له إمكان يسبقه، وذلك الإمكان يسبقه وجوب، فيتوقّف على حصول ما لا يتناهى قبله حال وجوده، وهو محال. - ويحصل سلسلة أخرى من وحدة الوجوب ووجوب الوحدة. ويحدث^(٥) سلسلة أخرى من وجوب الوجود ووجوب الوجوب. وأخرى من إمكان الإمكان، فإنه لو كان واجب الوجود ما كان قيامه بغيره، وليس إمكانه هو، فإن إمكان الشيء يتقدّم على نفسه ويستحيل تقدّم الشيء على نفسه. وسلسلة

(١) مترتبة L: مرتبة GRU: أيضًا يجب GRL: يجب أيضًا U.

(٢) الوجود GRL: الموجود U.

(٣) الشيء R: شيء GUL: ويحصل R.

(٤) يجب GUL: يجب أيضًا U.

(٥) يحدث GUL: يحدث أيضًا U.

أخرى من محض الوحدة ووحدة الوحدة. فإنَّ الوحدة إذا كانت زائدة في الأعيان على موضوعها، فلما أن تكون هي وموضوعها واحدًا أو اثنين. فإن كانا واحدًا: فإن كانت وحدة فلا ماهية يعرض لها الوحدة. وإن كانت الماهية التي وُصفت بالوحدة فلا وحدة. - وإن كانا اثنين - وهو المتعين على هذا الوضع - فللوحدة وحدة ولموضوعها دون الوحدة وحدة أخرى، فإنَّهما إذا كانا اثنين فالوحدة - إذا أخذت في العدَّ ثانية الماهية - للماهية دونها وحدة أخرى ويعود الكلام إليها. وإذا كانت الوحدة عقلية فالعدد أيضًا لا يصح أن يكون^(١) غير اعتباري لأنَّ العدد لا يحصل إلا من الأحاد، وإذا^(٢) أخذت المشرقي مع المغربي اثنين ليس في الأعيان اثنيّة قائمة بهما، بل هي بحسب ملاحظة عقلية. وسلاسل أخرى تلزم من تكرّر هذه ونسبتها إلى موضوعاتها، فإنَّ الوجود إذا^(٣) كان زائدًا على الماهية، فله نسبة إلى الماهية، وإذا اقتضى حكمنا بأنَّ الشيء موجود في الأعيان أن يكون وجوده في الأعيان حاصلًا، فكون وجوده له نسبة إلى الماهية يقتضي أن يكون النسبة^(٤) أيضًا في الأعيان، وللنسبة وجود ثانٍ وللوجود الثاني نسبة أخرى، وهكذا إلى غير النهاية. وهكذا الإمكان^(٥) له نسبة والنسبة ليست واجبة الوجود بذاتها - فإنَّها هيئة والهيئات كلّها ممكنة^(٦) لتوقفها على موضوعاتها - فللنسبة إمكان وإمكانها نسبة أخرى، هكذا إلى غير النهاية. وهكذا الوجوب ونسبته. وهكذا الوحدة ونسبتها. وهذه كلّها سلاسل آحادها مجتمعة مترتبة غير متناهية لزمّت من أخذ الاعتبار الذهنيّة أمورًا عينية. - وربما نقول لهم: الشيء إذا كان معدومًا هل وجوده معدوم أو حاصل؟ ومحال أن يكون الشيء معدومًا ووجوده ثابت، فيجب أن يكون معدومًا. فإذا عُقِلَ وجود الشيء مع الحكم بأنَّه معدوم بالضرورة، يلزم أن لا يكون موجودية الوجود هو نفس الوجود، وإلا ما تُصوّر تعقُّله مع الحكم عليه بأنَّه معدوم في الأعيان. فلا بدّ من كونه موجودًا بأمرٍ يحصل عند تحقّق الماهية وتحقّق وجودها، فيلزم للوجود وجودًا ويتسلسل إلى غير النهاية.

(١) أن يكون: أن لا يكون RUL أن (٤) النسبة GUL: R -

أكون (٢) G. وهكذا الإمكان R: وكذا الإمكان

GUL

(٢) وإذا GRL: فإذا U.

(٦) ممكنة GRU: ممكنة L.

(٣) إذا GUL: أن R.

(١١٠) ومما^(١) تزلزلت قواعدهم به ما ورد عليهم وصاروا به مباهتين وهو أن المعلول الأول ممكن الوجود، فلا بدّ وأن يمكن أولاً ثم يُوجد، فيتقدّم الإمكان عليه وإلا يلزم أن يُوجد أولاً ثم يمكن، وهو محال، فإن ترجّح الوجود بالغير لا يُتصوّر إلاّ بعد كون الشيء ممكناً في نفسه. ثم إذا تقدّم الإمكانُ عليه فلماذا أن يكون واجب الوجود بذاته أو ممكن الوجود، فإن كان واجب الوجود بذاته يلزم أن يكون في الوجود واجبان، وقد بُرهن على أن^(٢) لا واجب في الوجود إلاّ واحد. ثم كيف يكون ما هو صفةً للشيء واجب الوجود بذاته ووجوده متوقّف على غيره؟ وإن كان ممكناً فلا بدّ له من مرجّح وعلّة، فإن كان مرجّحه واجب الوجود بذاته فيلزم منه مُحالان: أحدهما كون الواحد بحيث يحصل منه الشيء وإمكانه، وحصول شيتين^(٣) من شيء يستدعي جهتين فيه^(٤)، وهذا محال في الوجداني. والثاني أن يكون الإمكان بعلة خارجة فيكون الشيء في نفسه غير ممكن، فيكون في ذاته إمّا ممتنعاً أو واجباً، ومحال أن يصير واجب الوجود بذاته أو الممتنع بذاته ممكناً. ولا يمكنهم أن يقولوا «لا يتقدّم الإمكان على المعلول الأول والأزليّات» فإنه يلزم أن يكون الإمكان إمّا يحصل بعد أن يُوجد الشيء. وقد اعترفوا بأن^(٥) الممكنات لها حدث ذاتي، فإن إمكانها متقدّم على وجوبها بغيرها إذ الوجوب بالغير مشروطٌ بإمكان الشيء في نفسه. فقالوا «فلذا»^(٦) لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود» ويلزم ما قلنا.

ولا يكفيهم ما قد يعتذرون به وهو ما ذكره صاحب الشفاء > أبو علي ابن سينا < في بقايا مُسوّدة له تُسمّى بـ «الإنصاف والانتصاف»^(٧) إن وجود الحقّ الأول

عن غيره - قبل حاله من غيره قبلية بالذات، وكل موجود عن غيره يستحقّ العدم لو انفرد، أو لا يكون له وجود لو انفرد، بل إنما يكون له الوجود عن غيره، فلذا لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود وهو الحدوث الذاتي (طبع طهران ١٣٠٥، ٢٨/٣).

(٧) بالإنصاف والانتصاف (بالإنصاف والانتصاف (R) GRIUL: راجع في هذا =

(١) ومما GRL: وما L.

(٢) على أن RUL: أن G.

(٣) شيتين RUL: الشيتين G.

(٤) فيه RL: منه GU.

(٥) بان GRL: أن U.

(٦) فلذا: GRUL. وقال ابن سينا في النمط الخامس من القسم الثالث من كتاب الإشارات: «أنت تعلم أن حال الشيء - الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متخلياً

لا يمكن المعلومات من تقدم الإمكان عليها، فإن الكلام ليس في التقدم الزمني، إنما^(١) الكلام في التقدم الذات أو بالطبع، ولا شك أنه إذا كان الإمكان أمراً في العين والوجود بالغير مشروطاً بالإمكان في نفسه، وما للشيء من ذاته يتقدم على ما له من غيره - سيما إذا كان ما له من غيره مشروطاً بما له من ذاته - فليس ما ذكره بمتوجّه. - ولا يصح ما يقال: إن إمكان الأزليات له معنى آخر غير الإمكان في غيرها، فإن الإمكان الحقيقي الذي هو قسيم الواجب والممتنع لا يخلو عنه شيء، وإن لم يكن المعلومات الدائمة ممكنة في ذاتها بهذا الإمكان كانت ممتنعة بذاتها أو واجبة بذاتها، وليس كذا. ويحتالون كثيراً في دفع هذه المعضلة.

(١١١) وليس لهم إلى دفعها سبيل، وهذه الأشياء التي أوردناها لا حيلة لهم فيها^(٢)، والباحث المستبصر يتيقن^(٣) أن الذي ذكره من التكاليف ضايغ، وغرضهم تضييع الوقت بلا فائدة. ويظهر مثل هذه المباحث انقطعت الحكمة واندست علوم السلوك القدسي، وانسد السبيل إلى الملكوت. وبقيت أسطر من أقاويل واغتر المتشبهة بالحكماء بها ظناً منهم أن الإنسان يصير من أهل الحكمة بمجرد قراءة كتاب^(٤) دون أن يسلك سبيل القدس ويشاهد الأنوار^(٥) الروحانية. وقد حررنا ما فتح الله علينا من هذه العلوم الشريفة خاصة وما أوتي من قبلنا إجماله، وأوتينا بسطه. وبيانه في كتابنا الموسوم بحكمة الإشراق، ووضعنا له خطاً^(٦) خاصاً لئلا يطلع عليه إلا من يريد قيم الكتاب بعد أن يجد فيه الشرايط ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نَوْراً فَمَا لَهُ مِنْ نَوْراً﴾ (٤٠/٢٤). فكما أن السالك إذا لم يكن له قوة بحثية هو ناقص، فكذا الباحث إذا لم يكن معه مشاهدة آيات من الملكوت يكون ناقصاً غير معتبر ولا مستنطق من القدس. - هذا في الوجود ونحوه.

(١١٢) وتعلم أنك إذا قلت «ذات الشيء» أو «حقيقته» أو «ماهيته» فمفهوم الماهية من حيث إنها ماهية أو حقيقة أو ذات - لا من حيث إنها إنسان أو فرس -

(٢) فيها GRU: في دفعها L.

(٣) يتيقن RUL: متيقن G.

(٤) كتاب RUL: الكتاب G.

(٥) الأنوار RUL: أنوار G.

(٦) خطأ GRtU: قلما Lt، - RL.

= الكتاب لابن سينا Paul Kraus, Plotin chez les Arabes (Extrait du Bulletin de l'Institut D'Egypte, t. XXIII) le Caire 1971, pp. 272 - 274

(١) إنما GRL: أما U.

أيضاً اعتباراتٌ ذهنيّةٌ ومن ثواني المعقولات . - وقد سبق أنّ الحقيقة إنّما تقال على الشيء بشرط الوجود . وعرفوا الحقيقة بأنّها «خصوصيّة وجود الشيء الثابت له» وإن كان قد يقال الحقيقة على دلالة اللفظ على معناه الذي وُضِعَ بإزائه، وفي مقابلة «الحقيقة» بهذا الاعتبار «المجاز» . وقد يقال الحقيقة بإزاء صدق القول وهو مطابقتها للأمر في نفسه . - والماهيّة عرّفوها بأنّها «هي ما به الشيء هو ما هو» وقد تستعمل مرادفةً لاسم الحقيقة، وقد تخصّص بما وراء الوجود من الأشياء التي يعرض لها الوجود، وبهذا الاعتبار يقال «المبدأ الأوّل لا ماهيّة له» وأمّا بالاعتبار الأوّل فله ماهيّة، بل نفس الوجود المضاف إلى الماهيّات له ماهيّة أيضاً . - وأمّا الذات فقد تقال ويُعنى بها^(١) الماهيّة الواقعة في الأعيان حتى إنّ الذي في الذهن على هذا الاصطلاح لا يُسمّى ذاتاً وإن كان يُسمّى ماهيّةً، وعند وقوعه في الأعيان يُسمّى الذي^(٢) في العقل منه حقيقةً أيضاً، ولا يقال الذات إلّا لما هو في الأعيان نفسه . وقد يُعنى بالذات الأمرُ القايِمُ لا في محلٍّ، فيقال «ذاتٌ وصفاتها» . فعلى هذا الاصطلاح الصفات ليست بذاتٍ، وعلى الاصطلاح المتقدّم يقال للصفات إنّها لها ذات أيضاً . والذات قد تُقال قولاً مرادفاً للماهيّة، وبهذا الاعتبار تُسبب^(٣) الأشياء الداخلة في الماهيّة على أنّها ذاتيّة .

(١١٣) بحث وتعقب وأمّا ما قاله بعض الناس من أنّ الأمور البسيطة ذواتها ماهياتُها إذ ليس هنالك شيءٌ قابلٌ لذاته وذاته صورته^(٤)، وأمّا المركّب فليس ذاته صورته لأنّ الصورة جزءٌ ذاته، ثم أورد بعد ذلك «إنّ الذات من لوازم المركّب» فأنت^(٥) تعلم أنّ الذات إذا قيلت بمعنًى واحدٍ على أشياء مختلفة الأنواع - كما يقال ذات الفرس وذات الإنسان المعيّنين^(٦) وذات نفسٍ وذات عقلٍ - فليس مفهومُ الذات في النفس هو عينُ النفس وإلّا ما صحّ أن يقال بمعنًى واحدٍ عليها^(٧) وعلى العقل . وكذا على آحاد العقول وواجب الوجود، وكذا في المركّبات، فليس مفهوم الذات إلّا من الأمور الاعتباريّة، وهي من لوازم البسيطات والمركّبات كيف كانت، ولم

(٥) فانت: وانت GRUL.

(٦) المعينين GRU: بمعنيين L.

(٧) عليها: عليه GRUL.

(١) بها UL: به GR.

(٢) يسمى الذي GRU: الذي L.

(٣) نسبت GRU: نسبة L.

(٤) صورته L: صورة GRU.

يختلف البسيط والمركب في أن لكل واحد ذاتاً^(١) كما لم يختلفا من حيث أن لكل واحد ماهية إلا أن ماهية البسيط لا جزء لها والمركب له أجزاء . - وأما ما قال «إن البسيط ذاته صورته»^(٢) والمركب ذاته ليست بمجرد الصورة بل الصورة مع المادة فليس بمستقيم، فإن اسم الصورة أخذها في الموضعين بالاشتراك: فإن الصورة قد تقال على الماهية النوعية - وحينئذ المركب لا يكون^(٣) صورته جزء ماهية بل مجموع صورته ومادته -، وقد يقال الصورة على الشيء الحال في محل^(٤) الذي لا يستغني عنه المحل في قوامه، وبهذا^(٥) المعنى لا يصح أن يقال للمفارق صورة بوجه من الوجوه، وهذا المعنى هو الذي يصح أن يكون جزءا في المركبات .

والعجب أنه قد ذكر أن صورة الشيء «هي ماهيته التي بها هو ما هو» ثم يقول عقيبه «ومادته هي حامل^(٦) صورته» وهذا أيضا خطأ، فإن الصورة بالمعنى الذي يصح أن يحملها^(٧) الهولى ليست الصورة التي هي بمعنى الماهية، فإن هذه الصورة هي مجموع المادة والصورة في المركب لا ما يحمله المادة نفسه . - وقد يُعمَّم الصورة باستعمال^(٨) بحسب اصطلاح أعم، فيقولون «الصورة» ويعنون^(٩) بها^(١٠) «ما يستكمل به نوع من الأنواع في ذاته»، والنفس بهذا المعنى أيضا صورة، والفصول^(١١) باعتبار ما أيضا. والمفارق من جميع الوجوه لا يصح أن يقال له «صورة» بهذا المعنى^(١٢) ولا «المعنى الجنسي» ولا «الحقيقة النوعية» من حيث هي مُعتبرة حقيقة نوعية إلا أن تُعتبر من حيث إن بها يستكمل نوع من الأنواع في ذاته لا إنها نوع في ذاتها . - وغرضنا أن^(١٣) قول القائل «إن البسيط ذاته صورته»^(١٤) والمركب صورته ليست ذاته بل جزء ذاته غير مستقيم، فإن الصورة ليست بمعنى واحد في الموضعين .

(٨) باستعمال R: في استعمال GUL .

(٩) ويعنون RUL: ويعني G .

(١٠) بها: به GRUL .

(١١) والفصول GRU: والعقول L .

(١٢) بهذا المعنى R: بهذا المفهوم GUL .

(١٣) وغرضنا أن GRL: وغرضنا U .

(١٤) صورته: صورة GRUL .

(١) ذاتا RL: ذات GU .

(٢) صورته UL: صورة GR .

(٣) المركب لا يكون GUL: لا يكون

المركب R .

(٤) في محل RL: في المحل GU .

(٥) وبهذا: وهذا L .

(٦) حامل GRU: حاملة L .

(٧) يحملها: يحمله GRUL .

وأما الطبيعة فقد تقال ويُعنى بها^(١) حقيقة الشيء، وقد تقال ويُعنى بها^(٢) مبدأ كل^(٣) تغير وثبات ذاتي للجسم، وهي بعينها^(٤) الصورة التي تُقوّم نوعيته إلا أنها باعتبار كونها مبدءاً للأثار تُسمّى طبيعةً وباعتبار تقويم وجود المادة وتحقيق حقيقة النوع تُسمّى صورةً.

وفي الجملة كون الشيء - الذي يقال عليه إنه «صورة» - صورةً ومفهوم الذات والحقيقة والماهية والعرضية كلها أوصاف اعتبارية، وجميع ما يُشبهها وكل ما يقتضي وقوعه تكرر نوعه عليه وكل ما يقتضي وقوع تكرر شيء واحد عليه مراراً بلا نهاية، فإن جميع هذا من الصفات والعقلية التي لا صورة لها في الأعيان.

7.

فصل^(٥)

< تتمة البيان في الاعتبارات العقلية والأمور الذهنية >

(١١٤) وقد^(٦) سبق حكاية من اعتراف القوم بأن المتصل الذي هو فصل الكم ليس في الأعيان زائداً على الكم، بل هو شيء واحد وإن كانت الكمية تُوجد مع الانفصال.

بحث وتحصيل: وإذا علمت هذا فلا يمكنهم أن يرجعوا ويشتبوا في الأعيان طبيعةً للحيوانية وطبيعة^(٧) للناطقية^(٨) وهما اثنان، وكان هذا ممّا^(٩) يعترف به المتميزون من أهل العلم، ولهذا قالوا: لا يصح أن يقال «يجعل حيواناً ثم يجعل بعد ذلك ناطقاً» بل جعله حيواناً هو^(١٠) بعينه جعله إنساناً^(١١)، فلو كانا في الأعيان موجودين وللحيوانية وجود غير وجود الفصل وليست من حيث حيوانية^(١٢) مشروطة بفصل واحد - وإلا ما^(١٣) صحت الحيوانية حاصلة مع فصل آخر غير ذلك الفصل،

(٨) للناطقية GR: للناطقية U الناطقة L.

(٩) مما RL: ما GU.

(١٠) هو R: - GUL.

(١١) إنساناً GRtUL: ناطقاً R.

(١٢) حيوانية L: حيوانيتها GRU.

(١٣) ما GUL: - R.

(١) بها GRUL: به Rt.

(٢) بها: به GRUL.

(٣) كل GUL: لكل R.

(٤) بعينها GRU: نفسها L.

(٥) فصل RL: - GU.

(٦) وقد RUL: كما G.

(٧) وطبيعة GRL: فطبيعة U.

وإذا^(١) لم تكن مشروطةً بأخذ الفصول ولها وجودٌ في الأعيان - كان يصحّ فرضُ حيوانيّة^(٢) يتبدّل الفصولُ عليها وهي هي بعينها كما في الهيولى المشتركة، وأيّ خصوصٍ يُفرض مانعًا يعود الكلام إليه فإنّ الماهيّة نفسها لم تشترط به، وهبّ أنّه ما كان يقع في الأعيان لِمانعٍ أو لأمرٍ خارجٍ كان لنا أن يُفرض - ومحالّ فرضه - فليس للحيوانيّة وجودٌ ولفصلها وجودٌ آخر. ثم الهيولى والصورة إذا كانا جوهرين فالجواهر^(٣) جنسٌ لهما، وقد سبق أنّ المعنى الجنسيّ لا بدّ له من فصلٍ، فذلك الفصل لا يكون جوهرًا بجوهريّة^(٤) المعنى الجنسيّ، فإنّه إذا^(٥) كان غير الجنس وليس^(٦) بجوهرٍ في نفسه فيكون عرضًا.

(١١٥) ومن المشهور أنّ فصل الجوهر جوهر^(٧)، وإذا كان جوهرًا يشارك الجواهر في الجوهريّة ويحتاج إلى فصلٍ آخر، وكذا الحال في الحيوانيّة مع الناطقيّة. فكلّ فصلٍ جوهريّ يشارك الأجناس في الجوهريّة ويشارك الجواهر الأخرى. فيلزم لها فصولٌ ويعود الكلام إلى غير النهائي، ويلزم منه السلسلة الغير المتناهية الممتنعة وهو محال. ثم لو كانت^(٨) اللونيّة وفصل السواد موجودين في الأعيان - وظاهر أنّه ليس ولا واحدٌ منهما بجوهر - فلا بدّ من القيام^(٩) بمحلّ: فإمّا أن يكون كلاهما هيئتين قائمتين^(١٠) بمحلّ السواد، فالسواد عرضان لا عرضٌ واحد. وإمّا أن يكون الفصل هيئةً في اللون أو اللون هيئةً في الفصل، وعلى جميع التقديرات يلزم أن يكون الفصل واللون عرضين مستقلّين^(١١) لا واحدًا^(١٢). ثمّ العرضان يقعان تحت مقولةٍ ويعود الكلام إلى المعنى الجنسيّ والمعنى الفصليّ في كلّ واحدٍ منهما، فيلزم السلسلة الممتنعة. ويلزم أيضًا أن لا يكون في الوجود عرضٌ واحدٌ، فيكون كثرةٌ لم تتركّب من الآحاد، وجميع هذه اللوازم ممتنع. فالحقّ أنّ المعنى الجنسيّ من حيث مفهومه ليس في الأعيان ولا الفصليّ^(١٣) البسيط،

(٨) كانت GR: كان UL.

(٩) القيام GRU: القيام L.

(١٠) هيئتين قائمتين: هيئتان قائمتان GRUL.

(١١) عرضين مستقلّين RL: عرضان مستقلّان

GU.

(١٢) واحدًا RL: واحد GU.

(١٣) الفصليّ GUL: الفصل R.

(١) وإذا RL: وإذا GU.

(٢) حيوانيّة GL: حيوانيّة RU.

(٣) فالجواهر G: والجواهر RUL.

(٤) بجوهريّة GR: لجوهريّة UL.

(٥) فإنّه إذا GRL: فإذا U.

(٦) وليس GRL: ولو U.

(٧) جوهر RUL: - G.

وليس في الأعيان إلا النوع الوجداني، فإن^(١) كان مركباً فالأجزاء التي^(٢) يركب منها موجودة فيه. ومن جملة المركبات الحيوان الحاصل من نفس وبدن، وليس في الحقيقة أحدهما جنساً^(٣) والآخر فصلاً^(٤)، والجسمية للحيوان قد أشرنا من قبل إلى أنّ حالها ليس كحال اللونية. وليس بصحيح قولهم «إنّ الحيوان إذا مات صار الجسم الذي كان مع النفس غير^(٥) ما بقي بعد الموت»، بل في الحقيقة الجسم من حيث جسميته باقٍ كما كان، بل ربّما لا يُسمّى بدنًا أو جسمًا بدنياً أو حيوانياً، فبطل^(٦) تخصّصه بعلاقة النفس. أمّا أنّ الهوية ليست تلك الهوية فكلامٌ مختل^(٧)، وهو قريب من تحكّمات المتكلّمين كرايهم في استحالة بقاء الإعراض والتفكيك والطفرة وغير ذلك.

سؤال المعنى الجنسي والفصلي لحقيقة بسيطة كالسواد إذا فصلناهما في الذهن، فإنّما أن يطابق كلّ واحدٍ منهما نفس السواد الخارجي، أو أحدهما يطابق منه شيئاً^(٨) والآخر يطابق^(٩) شيئاً آخر، فإن طابق كلّ واحد منهما نفس السواد فلا فرق بينهما ولا فرق بين أحدهما وصورة السواد في العقل، فإنّ صورة السواد تطابق الخارجي نفسه، وكذا الفصل وحده، وكذا الجنس وحده على هذا التقدير. - ثمّ اللونية إذا وضعت أنّها تطابق نفس السواد وهي بعينها تطابق^(١٠) نفس البياض، فيلزم أن يكون صورة السواد تطابق صورة البياض، وهو محال. - وإن كان كلّ واحد منهما يطابق شيئاً من السواد فالسواد فيه شيان: شيء يطابقه المعنى الجنسي، والآخر المعنى الفصلي. فصحّ أنّ المعنى الجنسي والفصلي لهما صورة في الأعيان. وكذا إن قلتم إنّ السواد يطابق من وجه المعنى الجنسي ومن وجه آخر المعنى الفصلي، فإنّه بالضرورة يلزم فيه جهةً جنسيةً وأخرى فصليةً.

جواب أمّا أنّ^(١١) السواد في الأعيان إن كان فيه شيان - حصّة لونية وحصّة

(٧) مختل GRU: محتمل L.

(٨) شيئاً GRL: شيء U.

(٩) يطابق R: - GUL.

(١٠) بعينها تطابق GRL: بعينها أنّها تطابق

U.

(١١) أمّا أن GRU: أن L.

(١) فإن R: وإن GUL.

(٢) التي GRU: التي هي L.

(٣) جنساً L: جنس GRU.

(٤) فصلاً L: فصل GRU.

(٥) غير GUL: - R.

(٦) فبطل R: فيبطل GUL.

فصليّة - فهما موجودان، ويلزم أن يكونا هيئتين^(١) إذ لا بدّ لكل واحد من المحلّ، ويلزم المحالات المذكورة. وأمّا ما ذكرت في السؤال من أمر المطابقة أيضًا صحيح، ولكن ليس كلّ ما يُحمَل على الشيء يُحمَل لأجل مطابقة صورة عينيّة^(٢)، فإنّ الجزئية تُحمَل على زيد وكذا^(٣) مفهوم الحقيقة - من حيث هي حقيقة - وليستا بصورتين لذاته ولا لصفة من صفاته، بل هما صفتا اللتان لا تحصلان في غير الذهن، وإنّما^(٤) يُعتبر المطابقة في صفات لها وجود في الذهن وفي العين أيضًا - كالسواد والبياض - ففي الحقيقة اللونية وصف اعتباري، وكذا الأجناس والفصول، فالسواد^(٥) حقيقة واحدة وجودها في النفس كما هو في الأعيان، فلا^(٦) ذاتي له بوجه من الوجوه أي لا جزء له.

والذي بسطنا القول^(٧) فيه في الذاتيّ والعرضيّ والألفاظ الخمسة إنّما كان على الطريقة المشهورة وعلى سبيل التساهل، إذ لو كان اللون جزءًا للماهية لكان جزءًا في الأعيان، ولو كان جزءًا في الأعيان فكان الفصل أيضًا^(٨) جزءًا آخر، وكانا موجودين إذ ليس أحد الجزئين هو الآخر ولا المجموع، فكان السواد مجموع عرضين لا عرض واحد ولزم ما قلنا. واللونية إن أخذت عبارة عن هيئة ينفعّل عنها البصر من حيث إنّها ينفعّل عنها البصر^(٩)، فانفعّال البصر عرضي لما ينفعّل عنه البصر، ويُعقّل السواد أولاً ثمّ يُعقّل أنه ينفعّل عنه البصر، وإن كانت اللونية أمرًا آخر يعقّل السواد مع الجهل بها، فليست داخلة في مفهوم السواد. والحق أنّ السواد والبياض لا جزء لحقيقتهما^(١٠)، وليس للسواد^(١١) فصل مجهول كما يفرضه المشاؤون، بل السواد معلوم كما هو، والمحسوسات من الأمور من حيث كونها محسوسة تصوّرها فطري^(١٢). وتعريف السواد بأنّه «لون جامع للبصر» تعريف بما

(١) هيئتين RL: هيتان GU. (٧) القول GRL: من القول U.

(٢) صورة عينية R: صورته العينية UL (٨) أيضًا RL: - GU.

(٩) من حيث إنّها ينفعّل عنها البصر GUL: صورة العينية G.

(٣) وكذا RUL: - G. (١٠) لحقيقتها GRL: - R.

(٤) وإنّما RL: فإنّما GU. (١١) للسواد GRL: السواد U.

(٥) فالسواد R: والسواد GUL. (١٢) فطري RL: فطرية GU.

(٦) فلا RUL: ولا G.

هو أخفى من السواد، والمشاهدات هي المبادئ - التي يجب أن ينتهي إليها الفطريات - ولا تعريف لها.

وإذا كان^(١) كذا فالأجناس والفصول للأمور البسيطة لا تكون إلا باعتبار ما يؤخذ من جهة عقلية اعتبارية اعتبارًا لا يبعد عن جوهر الذات بحيث يتعدى إلى الأنواع ما يجب على طبائعها مع^(٢) قطع النظر عن كونها ذهنية، كما تجد من وجوب العرضية على اللون وجوبها^(٣) على السواد، ومن وجوب الجسمية على الحيوانية وجوبها على الإنسان، واختلاف حقيقة السواد والبياض معرفته فطرية^(٤). وقد عرفت أن الضابط في اختلاف الأنواع اختلاف الحقائق. وعرفت أن الذي يقال من تقوّم وجود المتخصّص بما يخصّصه^(٥) - كيف حاله في الصور وغير^(٦) الصور - وأن الذي قيل «إنّ المتخصّص إن كان بحيث يُرفع يرتفع^(٧) المتخصّص فهو فصل» مفسوخ كونه ضابطًا بالسواد^(٨) المتخصّص بالفرس، فيُسمى باعتبار هذا التخصيص^(٩) (ج) مثلاً، ولا يلزم أن يكون (ج) نوعاً وإن كانت النسبة إلى الفرس إذا رفعناها بطل السواد. وإيساغوجي أكثره معلق^(١٠) لا يثبت على البحث المستقصى.

(١١٦) فائدة: والذي يقال في الطبائع العامة إنه^(١١) «إن وجب تخصّصها بأحد الجزئيات فلا يُوجد لغيرها، وإن أمكن فلحوقها به لعلّة» إنّما يصحّ أن يقال هذا إذا كانت الطبيعة - التي يعرض لها العموم - لها صورة في الأعيان وليست لازمة معلولة لكل واحد، والطبيعة التي بها الخصوص أيضاً، أمّا مثل^(١٢) العددية للثلاثة والأربعة فلا يقال «إنّها إن اقتضت التخصّص بأحدهما فلا تُوجد للآخر، وإن لم تقتض التخصّص بأحدهما فممكّن لحوقها بكل واحد»، وإنما لا يصحّ في العدد لأنّ العددية أيضاً من الأمور الاعتبارية لما ذكرنا، وليس في الأعيان للعددية - من حيث

(٧) يرفع يرتفع GUL: يرتفع يرفع R.

(٨) بالسواد GRU: فالسواد L.

(٩) التخصيص GRU: التخصّص L.

(١٠) مطلق GRtUL: معلول R.

(١١) إنه GRU: وانه L.

(١٢) أمّا مثل GUL: مثل R.

(١) كان GRL: كانت U.

(٢) مع GRL: عن U.

(٣) وجوبها: وجوبه GRUL.

(٤) فرية RL: فطري GU.

(٥) يخصّصه GRtUL: يخصه R.

(٦) وغير RUL: أو غير G.

إنها عددية فحسب - صورة حتى يكون لحوقها واجباً أو ممكناً في الأعيان. والجوهر والعرض يلزمهما إمكان الوجود، ولا يقتضي طبيعة إمكان الوجود تخصصاً^(١) بأحدهما، ولا لحوقها^(٢) به ممكن^(٣) بل هو لازم لكل واحد، ويصح أن يكون لازم أمرين مختلفين في الحقيقة واحداً بالنوع^(٤)، وكذا الزوجية للستة والأربعة.

وما يقال إن للطبيعة الجنسية استعداداً لحقوق جميع الفصول بها، ففي الحقايق البسيطة قد عرفت جهة الامتناع وأنها في الأعيان شيء واحد. وأمّا الأمور الاعتبارية فحالها شيء آخر، بلى إذا كانت طبيعة - كالجسمية أو الهيولى أو نحوها - لها تحقق في الأعيان، فتخصصها بالمائية أو السمائية أو بعض الهيئات لو كان لذاتها ما صح وجود جسمية غير متخصصة بتلك النوع أو الصورة والهيئة^(٥)، فلا بد من مخصص وعلة للتخصيص^(٦) في الأعيان، فإن نسبة الجسمية إلى جميع هيئاتها ولواحقها إمكانية، ولا مانع من فرض بقاء هيولى أو جسمية وتبدل صور أو اعراض^(٧) عليهما. افهم غرض هذا الفصل وما قبله، فإنها مباحث مهمة!

8.

فصل

< في قارّ الذات وغير قارّها >

(١١٧) الموجود ينقسم إلى قارّ الذات وغير قارّ الذات، ومن هذا التقسيم يخرج بحث الحركة في العلم الكلّي. وأمّا الذين زعموا أن الهيئات لا يتصور بقاؤها زمانين بناءً على حجة لهم فاسدة - ذكرناها في المغالطات - فقد غلطوا، وقد ذكرنا جهة الغلط فيها، وإنما غلطوا من الحركة. ثم السواد ان استحالة ثباته فهو نفسه الحركة. ثم إذا بقي زماناً - والزمان ليس له جزء لا يتجزأ - فقد استمر وجوده زمانين لأنه ينقسم^(٨) إلى أجزاء زمانية. ثم السواد له ماهية ممكنة، لا يصير ممتمناً

- | | |
|-----------------------------|---------------------------------|
| (١) تخصصاً GRU: تخصصها L. | (٥) والهيئة GRU: أو انهية L. |
| (٢) ولا لحوقها GRU: - L. | (٦) للتخصيص RUL: التخصيص G. |
| (٣) ممكن GUL: - R. | (٧) أو اعراض GRL: واعراض U. |
| (٤) واحداً بالنوع GRL: - U. | (٨) لأنه ينقسم GRL: لا ينقسم U. |

لذاته بعد الوجود^(١)، بل^(٢) يبقى ممكنًا في ذاته، والزمان الأول كالثاني، فيمكن ثباته فيه ولاّ يمتنع^(٣) لذاته بعد الإمكان، وهو محال.

9.

فصل

< في ما يمكن عليه التناهي وما لا يمكن >

(١١٨) الموجود ينقسم إلى ما يصحّ عليه التناهي وإلى ما لا يصحّ، ومن ههنا يخرج بحثُ تناهي الأبعاد وآثارِ القوى في العلم الكلّي.

10.

فصل

< في ما يمكن تجزئته وما لا يمكن >

(١١٩) الموجود ينقسم إلى ما يصحّ عليه التجزئة وإلى ما^(٤) لا يصحّ، ويخرج من ههنا بحثُ في النفس والجوهر الفرد وغيرهما وقد سبق.

11.

فصل

< في ما يصحّ أن يكون جزءًا لحقيقة أخرى وما ليس كذلك >

(١٢٠) والموجود ينقسم إلى ما هو جزء لحقيقة أخرى وإلى ما ليس بجزء لحقيقة أخرى. والأول هو الذي يُؤخذ مع اعتبار مادّي أو صوريّ أو جنسيّ أو فصليّ، والثاني ما هو نوع أو شخصٌ منه إمّا مركّب أو بسيط لا يصير جزءًا لحقيقة أخرى كالمفارق من جميع الوجوه، وإن كان السواد أيضًا ليس بجزء لحقيقة أصلية بل للأسود^(٥) من حيث هو أسود.

(٤) وإلى ما RL: وما GU.

(٥) للأسود GRU: الأسود L.

(١) الوجود GRU: L -.

(٢) بل GRL: بلى U.

(٣) يمتنع RL: ممتنع GU.

< في ما يصح عليه الحركة وما لا يصح >

(١٢١) والموجود ينقسم إلى ما يتصور عليه الحركة كالجسم وإلى ما لا يتصور عليه الحركة. والذي لا يتصور عليه الحركة بوجه من الوجوه المفارق من جميع الوجوه، فإنه لا يتحرك بالذات ولا بالعرض. وأمّا النفس فقد جوزوا^(١) فيها حركة في الكيف كما أشرنا إلى طريقة القوم فيها. وأمّا الصور والأعراض فإنها لا تتحرك بالذات أصلاً وإن كانت تتحرك بالعرض. وقد ذكر في الكتب بيان أنّ الإعراض والصور لا تنتقل بحجّة، وهي أنّها كما أنّ وجوب وجودها بالمعنى العام في مادة عامة فكذا وجوب وجودها الخاص في مادة خاصة، إذ لو لم يجب وجودها الخاص في مادة خاصة فما حصلت فيها. فإذا كان وجوب وجودها فيها فلا يصح أن يكون في غيرها، إذ يكون حينئذ تخصّصها بأحدهما ممكناً لا واجباً^(٢).

(١٢٢) بحث وانتقاد وهذا فيه غلط وتضييع اعتبارات ولا مانع أن يكون للشيء وجوب وجود في وقت ما بأمرٍ ويتبدّل إلى خلف^(٣) ينوب في أن يكون وجوب وجوده به^(٤) كما في الهيولى التي يبقى وجوب وجودها بصورٍ على سبيل البدل. وعسى أن يقول قائل^(٥): إنّ وجوب وجودها العام - أي الهيولى - بالصورة العامة، فوجوب^(٦) وجودها الخاص بصورة خاصة، وإلاّ ما صحّ حصولها معها^(٧). وإذا كان وجوب وجودها بها فلا يصح أن يحصل وجوب وجودها بغيرها، وإلاّ كانت نسبتها إليها ممكنة. فإن منع أنّ الهيولى وجوب وجودها الخاص بالصورة الخاصة، فيمنع الخصم في الصورة أنّ وجوب وجودها الخاص بالمادة الخاصة، بل الصورة على مذهبه المادة إليها أخوّج منها إلى المادة، فيكون الزام الخصم أشدّ. - وإن قال: المادة ليس لها وجوب وجود خاص بل وجوب وجود واحد يتقوم^(٨)

(١) جوزوا R: جوز GUL. (٥) قابل RUL: القابل G.

(٢) ممكناً لا واجباً GRU: واجباً لا ممكناً (٦) فوجوب RL: ووجوب GU.

(٧) معها GUL: معاً R. RL.

(٣) خلف RUL: خلفه G. (٨) يتقوم GRU: يقوم L.

(٤) به RUL: - G.

بالصور^(١) على سبيل البدل، - فيقول المثبت لنقل الصور^(٢) مثل هذا!

ويقول قائلٌ أيضًا: البيت^(٣) وجوب وجوده العام بالبناء العام فوجوب وجوده^(٤) الخاص بالبناء الخاص، وإلا ما حصل به، فلا يتحقق دونه، وإلا أمكن نسبته إلى البناء وقد فُرض واجبًا. وكذا النفس وجوب وجودها الخاص بالبدن الخاص، وإلا ما حصلت معه، فلا تتحقق دونه، وإلا كان التخصيص^(٥) بالبدن ممكنًا وكان واجبًا! والغلط في الكلّ متساوٍ في أنّه لا يلزم من وجوب وجود أمرٍ بشيءٍ في حالٍ ما أن لا يجب في غير تلك الحال ببدلٍ له أو لا يستغنى عنه وعن بدله^(٦) في حالٍ آخر.

وأقربُ ما يقال ههنا الطريقة العتيقة، وهي أنّ الصورة والعرض لو صحَّ عليهما الانتقال من محلٍّ إلى محلٍّ آخر لاستقلالاً بالحركة الأينية، فإنّه لا يحصل^(٧) التحرك إلاّ على استقامة^(٨) من جسم^(٩) إلى آخر سواء كان^(١٠) من محيط إلى محاط وبالعكس أو من متيامن إلى متياسر. وإذا^(١١) استقلت بالحركة فاستقلت بالجهات، فكان الذي منها إلى صوبٍ غير الذي منها إلى صوبٍ آخر^(١٢)، فيلزم لها طول وعرض وعمقٌ ما، فهي جسم متحرك وقد فُرضت هيئة، هذا محال. - وإن^(١٣) فرضت أنّها تنعدم عن أحد^(١٤) المحلّين وتحصل في^(١٥) المحلّ الثاني فما انتقلت، وقد بُرهن على استحالة عود ما انعدم في ماسبق. ولا بدّ للحصول في المحلّ الثاني من الحركة المستقيمة إليه، ثمّ إذا فُرض السواد متحركًا إلى محلٍّ آخر وبين المحلّين المقابلين هواءٌ إمّا أن يتنقل إلى الهواء أولاً، فحينئذ يجب أن يسودّ الهواء عند انعدام عرضٍ عن محلٍّ - إذ لا بدّ من العبور على^(١٦) الهواء المحيط بذلك المحلّ - أو جزء من ذلك الهواء، وليس كذا، أو كان^(١٧) يحصل في المحلّ الثاني دفعةً والذات تلك

-
- (١) بالصور GRL: بالصورة U.
(٢) لنقل الصور GRU: أقول في الصور L.
(٣) البيت RUL: الثبت G.
(٤) وجوده R: الوجود GL وجود U.
(٥) التخصيص RU: التخصيص GL.
(٦) بدله GRU: بدنه L.
(٧) لا يحصل GU: لا يصح RL.
(٨) استقامة GRU: الإستقامة L.
(٩) من جسم RUL: من الجسم G.
(١٠) سواء كان GRL: سواء أن كان U.
(١١) وإذا R: فإذا GUL.
(١٢) صوب آخر R: الآخر GUL.
(١٣) وإن GRL: فإن U.
(١٤) أجد GRL: إحدى U.
(١٥) في RUL: - G.
(١٦) على RUL: إلى G.
(١٧) أو كان L: وكان GRU.

الذات دون انتقال، وهو محال. ثمَّ أنَّ مفارقتَه عن محلٍّ غيرُ آن حصوله في محلٍّ آخر قابلٍ له، وبين الاثنين زمانٌ هو زمان قيامه بنفسه، وهو محال.

(١٢٣) والموجود ينقسم إلى ما يصحَّ عليه الحركة والسكون بالفعل، وإلى ما يصحَّ عليه الحركة ويمتنع عليه^(١) السكون، وإلى ما يمتنعان عليه. أمَّا الذي يمتنعان عليه فهو المفارق، فإنَّ السكون عدَمٌ مقابلٌ للحركة، فلا يصحَّ أن يُقال في ما لا^(٢) يُتصوَّر عليه الحركة. وليس السكون عبارةً عن انتفاء كلِّ^(٣) ما يسمّيه المشاؤون حركةً بل الحركتان المعتبرتان - وهما ما بحسب الوضع والأين، وقد سبق بيان حال كون ما سواهما حركة أو غير حركة - والإعراض شاركت المفارقات في استحالة الحركة والسكون عليهما، وكذا الصور إلّا أنَّ الهيئات لها حركة وسكون بالعرض بخلاف المفارق. وأمَّا الذي يصحَّ عليه الحركة ولا يصحَّ عليه السكون فهو الجرم الفلكي. والذي علَّل حركة الفلك بمجرد أنَّ الكُرِّي ليس كونه على وضع أوَّلَى من كونه على وضع آخر، فليس هذا التعليل أوَّلَى من أن يقول: السكون بالفلك أوَّلَى لأنَّ حركته إلى جانبٍ ليست وُلَيّا منها^(٤) إلى جانبٍ، فدون نفسٍ محرَّكة وإرادة متعيّنة لا يتعيّن لها وضعٌ حركة وسكون.

ومَن أعطى تقاسيمَ الموجود في العلم الكلّي حقّها يمكنه أن يأتي على جميع قواعد الطبيعي والإلهي في تقاسيم العلم الكلّي بحيث يصير الكلُّ علمًا واحدًا إلّا أنَّ التفصيل أليقُّ^(٥).

التلويحات (في المقدمة للعمل الثالث)
كذا «إن من أعطى تقاسيم الوجود حقها
أمكنه الإتيان على جميع العلم الطبيعي
والرياضي والإلهي والخلقي حتى يصير
العلوم علمًا واحدًا كما كان في قديم
الدهر قبل ظهور المعلم الأول المفصل
والمميّز بعضها عن البعض، فإنه أسهل
للتعليم وأليق في التفهيم».

- (١) ويمتنع عليه R: ويمتنع GUL.
- (٢) في ما لا RL: إلّا في ما GU.
- (٣) عن انتفاء كل GRU: عن انتفاء الحركة ولا الحركة كل L.
- (٤) ليست وليساً منها: ليس أولى منه GRUL.
- (٥) التفصيل أليق: أورد هذا الموضع شمس الدين الشهرزوري في شرحه على كتاب

< في العلة والمعلول >

(١٢٤) ومما قُسم إليه الموجود العلة والمعلول، فإنَّ الموجود لا يخرج^(١) من العلية^(٢) والمعلولية. وقد ذكر بعض أهل العلم أنَّ العلة هي ما يحصل منه وجود شيء آخر ولم يحصل وجوده من ذلك الآخر، وهذا فيه ما لا ينبغي، بل يكفي أن يقال: إنَّ العلة على أحد مفهوميها هي ما يجب به وجود شيء آخر، أو ما يحصل به وجود شيء آخر^(٣). وهذا القدر كافٍ. ثمَّ يلزم ذلك أن لا يكون وجوده من ذلك الآخر، وليس علية لآته «ليس وجوده من الآخر» بل لأنَّ «وجود الآخر»^(٤) منه حتى إن كان وجوده من الآخر وكان^(٥) وجود الآخر منه - وما استحال هذا - كان كلُّ واحد علةً ومعلولاً للآخر وما كان يُخلُّ بمفهوم العلية، بل الاستحالة في أنَّ شيئاً واحداً لا يمكن أن يكون علةً لأمرٍ واحدٍ ومعلولاً له، وليس للأكون وجود المفروض^(٦) علةً للمأخوذ معلولاً له مدخلٌ في علية. والعلة قد يقال ويُعنى بها ما يتوقف وجود الشيء عليه، وهذا إما أن يكون كلُّ ما يجب به وجود الشيء أو جزء ما يجب به وجود الشيء^(٧)، فإنَّ المعلول يتوقف على جزء العلة وعلى كلها. والذي ظنَّ أنَّ المعلول لا يتوقف إلا على العلة المتعينة، أمَّا إذا كان للشيء مطلقاً عللاً فلا يتوقف وجوده^(٨) على أحدها، لم يعلم أنَّ العلة إنَّما هي علة بحسب الوقوع في الأعيان، والشيء الجزئي ليس له علتان على ما سنذكر، ولا يقع الجزئي إلا بعلة واحدة حتى إن فرض وقوع^(٩) علة أخرى حصل منها جزئي آخر غيره فهو من حيث ذاته وشخصيته موقوفٌ على علة المتعينة لا غير. وأمَّا الكلِّي فسنذكر حاله.

-
- (١) لا يخرج GRL : U .
 (٢) العلية GRU : L .
 (٣) أو ما يحصل ... آخر GRL : U .
 (٤) بل لأن وجود الآخر GRU : L .
 (٥) وكان GRL : U .
 (٦) المفروض GRiUL : ما يفرض R .
 (٧) أو جزء ... وجود الشيء GRL : U .
 (٨) وجوده RL : وجودها GU .
 (٩) فرض وقوع RUL : وقع G .

(١٢٥) والعلة^(١) بالمعنى الثاني تنقسم إلى علة تامة وهي المجموع، وإنما تُسمّى علة تامة على الاصطلاح الثاني، أمّا على الاصطلاح الأول فلا علة غيرها. وأمّا الغير التامة^(٢) من العلة بالاصطلاح الثاني تنقسم إلى الفاعلية^(٣) والغائية والصورية والمادية. ومن ظنّ أنّ اسم العلة على هذه الأربعة بالاشتراك أخطأ خطأ^(٤) فاحشاً. ثم العجب أنّه يذكر أنّ العلة تنقسم إلى كذا وكذا، ثم يقول «لفظ»^(٥) العلة عليها بالاشتراك^(٦)، وكيف يُقسّم اللفظ المشترك؟ بل الحقّ أنها على الكلّ بالمعنى الثاني وهو ما يتوقّف عليه وجود الشيء.

ويقولون: إنّ العلة إمّا أن تكون جزءاً للشيء، وهذا ينقسم إلى ما يكون به الشيء^(٧) بالفعل - وهي^(٧) الصورية - وإلى ما به^(٨) يصحّ أن يكون الشيء بالقوة - وهي المادية. - والذي ليس بجزء إمّا أن يكون ما لأجله الشيء - وهي^(٩) الغائية - أو ما^(١٠) يكون به الشيء وهو خارج عنه وهو العلة الفاعلية، ويقال ما منه الشيء وهو مباينٌ أيضاً للفاعلية. وأمّا المادية فلها اعتبار العلية إلى ما منها وإلى ما فيها. فأما ما منها: فهي العلة العنصرية له^(١١) كالنوع العنصريّ من الماء والهواء وغيرهما. وأمّا ما فيها فكالهيات^(١٢)، وربما تقال علة قابلية لها، وربما تُجمع بالنسبة إلى ما منها وفيها في اسم العلة المادية. فتكون العللُ أربعا^(١٣)، وربما تُفصّل فتكون خمسا. والصورة أيضاً يختلف اعتبارُ تقويمها للمادة وللمجموع منهما، وأمر هذا قريبٌ.

ومن الموجودات ما ليس لها^(١٤) غيرُ علةٍ فاعلية^(١٥) كالعقول، فإنّها ما حصلت لوجود غيرها، ولا مادة لها ولا صورة. - ومنها ما لها^(١٦) علة فاعلية وصورية ومادية ولكن لا علة غائية لها على رأي غير المشائين، كالأفلاك فإنّ لها مادة

(١) والعلة R : فالعلة GUL .

(٢) الغير التامة GRL : الغير تامة U .

(٣) الفاعلية GRU : الفاعلة L .

(٤) خطأ RUL : G .

(٥) لفظ GRU : لفظ L .

(٦) به الشيء R : الشيء به GUL .

(٧) وهي R : وهو GUL .

(٨) به RUL : G .

(٩) ما لها GRL : ما له U .

(١٠) فكالهيات GRU : كالهيات L .

(١١) أربعا GRL : أربع U .

(١٢) لها GUL : له R .

(١٣) فاعلة R : الفاعلية GUL .

(١٤) ما لها GRL : ما له U .

وصورة، وأما أمر الغاية^(١) فستذكرها عند كلامنا فيها.

(١٢٦) والعلة الفاعلية قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة، وقد تكون عامة وخاصة، وكلية^(٢) وجزئية، وتؤخذ بالذات وبالعرض على ما ذكروا. وكذا غيرها من العلل الأربع^(٣): فالصانع للبيت علة عامة^(٤)، والبناء علة خاصة له^(٥) بالنسبة إلى الصانع ولكنه كلي، وإذا^(٦) قيل «هذا البناء» صار جزئياً، وقبل الشروع فاعل بالقوة، فإذا شرع صار بالفعل، وأمر البناء ومستعمله بان^(٧) بالعرض وسبب بعيد، وكل سبب بعيد لا يخلو نسبة الفعل إليه عن كونه بالعرض.

والأمر الجزئي الواقع لا يصح أن يكون له علل^(٨) تامة كثيرة، ويجوز أن يكون له علل غير تامة كما ذكرنا من الصورة والغاية وغيرهما. وتبين امتناع علل كثيرة تامة لشيء واحد جزئي أن تلك الكثرة إما أن يكون لكل واحد مدخل في وجود المعلول وله^(٩) توقف عليه، أو فيها ما لا مدخل له ولا يتوقف عليه. فإن كان لكل واحد مدخل وتوقف^(١٠)، عليه الشيء وما حصل به وحده، فهو جزء العلة والمجموع علة واحدة. وإن كان فيها ما لا مدخل له في تحصيل الشيء فحصل الشيء دونه، فليس بعلة ولا جزء علة.

وأما الأمر الكلي كالحرارة المطلقة^(١١)، يجوز أن يقال بوجه ما إن لها عللاً^(١٢) كثيرة، لا بأن الكلي المطلق يقع في الأعيان ولا بأن الواقع في الأعيان له علل كثيرة كاملة، بل لأنه لا يتعين لوقوع جزئياته واحد من الجملة موقوفاً عليه لا غير، كالحرارة: فإنها يجوز أن يقع جزئيات منها بسبب الحركة، وأخرى بسبب الشعاع، وأخرى بسبب ملاقة النار.

يجوز أن يكون للأشياء الكثيرة لازم واحد بالنوع وعرضي مفارق واحد أيضاً بالنوع، وأشياء كثيرة هي عرضية غير لازمة لشيء واحد أيضاً باعتبارات. وأما الشيء

(٧) بان R: باني GUL.

(٨) علل GRU: علة L.

(٩) له RUL: G.

(١٠) وتوقف GRL: ويتوقف U.

(١١) المطلقة GUL: مطلقة R.

(١٢) عللاً L: علل GRU.

(١) الغاية GRU: الغائية L.

(٢) وكلية GRL: وقد تكون كلية U.

(٣) الأربع RL: الأربعة GU.

(٤) عامة GRL: تامة U.

(٥) له GRL: U.

(٦) وإذا GRL: فإذا U.

الواحد من حيث وحدته لا يُتصوّر أن يكون له^(١) لوازم كثيرة، والعلة الواحدة من جميع الوجوه لا يصحّ أن يكون لها معلولات كثيرة، بلى يجوز أن يكون العلة الفاعلية واحدةً ويختلف الأثر باختلاف القوابل، مثاله: الشمس وحصول الألوان المختلفة بشعاعها وتبييضها لثوب القصار وتسويدها لوجهه^(٢). ويجوز أن يكون العلة القابلية واحدةً وتختلف الآثار فيها لاختلاف الفاعلين كجسم واحد يتسخن من الحارّ ويتبرّد من البارد. ويجوز أن يكون الفاعل واحدًا والقابل واحدًا ويختلف الأثر باقتران أمورٍ مختلفة تنضمّ إلى الفاعل أو القابل كنجارٍ واحدٍ يتخذ من خشبٍ واحدٍ أشياءً مختلفةً لاختلاف الإرادات^(٣) والدواعي.

(١٢٧) والمؤثر الطبيعي إذا وُجد القابل لأثره ولا عائق يجب أثره فيه. والمؤثر الإرادي أيضًا إذا حصلت معه الإرادة مع حضور ما ينبغي وانتفاء ما لا ينبغي، يجب أثره وكلّ ما لا يتوقّف على غيره شيء إذا وُجد ذلك الشيء يجب وجوده به، وإلاّ توقّف^(٤) على غيره وقد وُضع أنّه ما توقّف على غيره. ووجود المعلول يتعلّق بالعلة من حيث هي علة^(٥) على الجهات التي تكون بها علة من إرادة أو معاونٍ أو أمرٍ ينبغي أو انتفاء أمرٍ لا ينبغي. فإذا حصل الجميع فيجب، وإذا انتفى الجميع بانتفاء جميع الأجزاء أو انتفاء البعض فينتفي المعلول، وإن دام المرجّح دام الترجيح، وإن دام انتفاء المرجّح دام انتفاء الترجيح.

والمرجّح وزوال المانع له مدخل في العلية، فإنّ العلة يُعنى بها ما يجب به وجود الشيء^(٦)، والشيء الذي له مانع لا يجب وجوده إلاّ بزوال المانع. - وما يقال «إنّ السبب في هويّ للسقف طبعه والمانع كان قد منعه»، فإذا لم يجب وجود الهويّ بمجرد الطبع وكانت الطبيعة حاصلةً وما وجب الهويّ فليس إلاّ أنّ المانع يجب أولاً أن يرتفع لهوي، فوجب^(٧) الهويّ بالطبع والارتفاع. ولا نعني بالعلة إلاّ ما يكون بتحقيقه وجوب الشيء بته بحيث لا يبقى النسبة الإمكانية العرية عن

(٥) هي علة R: هي GUL.

(٦) به وجود الشيء R: وجود الشيء به

GUL.

(٧) فوجب GUL: فوجب R.

(١) له GU: لها RL.

(٢) لوجهه RUL: لوجهه G.

(٣) الإرادات GRU: الإرادة L.

(٤) والا توقّف GRU: والا يتوقّف.

الترجيح^(١). - وما يقال «إنَّ الموجبَ الطَّبيعُ لولا المانع» اعتراف بأنَّ الوجوب موقوفٌ على ارتفاع المانع. وتعلم أنَّ طبيعة^(٢) الماء ليست مقتضية^(٣) للبرد بذاتها إذ لا يجب البرد إلَّا بالطبيعة وزوالِ المانع، ألم تر أنَّ المثلث لما كان موجبًا لزواياه لذاته ما تأتى لمانع أن يمنعَ لحوقَ الزوايا الثلاثة به إلَّا بإبطال ذاته؟ ولسنا نقول إنَّ العدم يُعطي وجودَ شيءٍ إذ العدم لا ذات له، بل نعني أنَّ ترجُّح وجودِ الشيء على عدمه^(٤) ووجوبه ما حصل إلَّا بذات^(٥) مشروطٍ معها عدمُ المانع. ونفس العلَّة وصفٌ اعتباريٌّ، وعدم المانع له مفهوم في الذهن، فيأخذ الذهن جملةً ويحكم عليه بالعلَّة. - وهذا النزاع لفظيٌّ أي قولهم «إنَّ زوال المانع له^(٦) مدخلٌ في العلَّة أم لا؟» فإذا اعتبر حال الوجوب ينكشف الحال. وما يقال «إنَّ المانع علَّة عدم الشيء» لا حاصل^(٧) له، فإنَّ العدم لا ذات له فلا تحصيل له، بل علَّة العدم عدمُ العلَّة للوجود^(٨)، والعدم ذاته ليس بمقدور ولا معلول.

14.

فصل^(٩)

في ما ذكر في الغاية

(١٢٨) قالوا: الغاية قد تكون في نفس الفاعل - كالفرح والغلبة - وقد تكون خارجَ الفاعل - كوجود صورة الكرسي في الخشب - وقد تكون في ثالثٍ كما يفعل الإنسان^(١٠) لرضاء غيره -. ورُسم الاتفاقِ بأنَّه غاية عرضية لأمر إراديٍّ أو طبعيٍّ أو قسريٍّ، والقسريُّ ينتهي إلى طبعيٍّ أو إراديٍّ فالطبيعة والإرادة متقدِّمة على الاتفاق، وإنَّما^(١١) يكون غايةً بالعرض^(١٢) إذا كانت غايةً بالذات، فالأمر الطبعيَّة والإرادية

-
- | | |
|--|---|
| (١) الترجيح GRU : L. | (٧) حاصل GRU : L. |
| (٢) طبيعة R - GUL. | (٨) عدم العلَّة للوجود R : عدم علَّة الوجود |
| (٣) مقتضية للبرد (للتبرد R) GR : مقتضة | GUL. |
| البرد U طبيعة مقتضية للبرد L. | (٩) فصل RUL : تحصيل G. |
| (٤) على عدمه GUL : R - | (١٠) الإنسان R : إنسان GUL. |
| (٥) بذات RUL : بالذات G. | (١١) وإنَّما GRL : فإنَّما U. |
| (٦) له GRL : U - | (١٢) غاية بالعرض GRU : علَّة بالعرض L. |

غَايَاتُ بالذات^(١) والاتفاقية غَايَاتُ بالعرض: فالخارج إلى السوق لِشَرَى سِلْعَةٍ إذا لقي غريمه من دون أن كان قبلَ ذلك عارفاً بأنّه سيجده جاعلاً^(٢) الخروجَ لأجله، فظفره بالغريم اتفاقاً وشَرَى السلعةَ غايةً ذاتيةً، والسبب الاتفاقى قد يتأذى^(٣) إلى غايته الذاتية كالحجر الهابط إذا شجَّ ثم هبط إلى مَهْبِطِهِ^(٤) الذي هو الغاية الذاتية، ويُسمّى بالقياس إلى الغاية الطبيعية سبباً ذاتياً وبالقياس إلى الغاية العرضية سبباً اتفاقياً. وربما لا يتأذى إلى الغاية الذاتية بل اقتصر على الاتفاقى^(٥) كالحجر الهابط إذا شجَّ ووقف، ويُسمّى بالقياس إلى الغاية الذاتية باطلاً.

(١٢٩) قالوا: وليس من شرط الغاية الروية، فإنَّ الروية لا تجعل الفعل ذا غاية بل ربّما تخصّصه ببعض جهاتٍ جائزة الوقوع، وأصحاب ملكات الصناعات > لا يتفكّرون عند الخوض فيها < كالعواد الماهر لا يتفكر في كلِّ^(٦) نَفْرَةٍ. وللطبيعة غاياتٌ مع عدم إرادةٍ ورويةٍ. - قالوا: وقد يكون الغاية نفساً ما ارتسم في التخيّل من الصورة وينتهي إليه الحركة - كالذي اختار مقاماً للملاحة^(٧) عن مقام كان فيه - وقد يكون الغاية غيرَ نفس^(٨) ما ينتهي إليه الحركة - كمن يقصد مكاناً للقاء صديق. - قالوا: ومبدأ الحركة إن كان تشوّقاً تخيّلانياً وحدّه فهو الجزاف - كالعبث باللحية - وإن كان التشوّق التخيّلانيّ مع مزاج أو طبيعة - مثل التنفّس أو حركة المريض - يُسمّى قصداً ضرورياً، أو > إن كان < تخيلاً^(٩) مع ملكة نفسانية داعية غير محوجة إلى روية يُسمّى عادةً. وإن كان مبدأ الحركة شوقاً تخيّلانياً ورويةً وتأذى^(١٠) إلى الغاية فليس بعبث. ولا بدّ في هذه الأشياء كلّها من شوقٍ وتخيّلٍ حتى العابث^(١١) باللحية والساهي والنايم يفعل فعلاً ما ولا يخلو عن تخيّلٍ لذّةٍ أو زوالٍ حالة^(١٢) مملولة، والتخيّل شيءٌ والشعور بالتخيّل شيءٌ، وبقاء ذلك الشعور بالتخيّل في الذكر شيءٌ آخر. فلا ينبغي أن ينكر التخيّل لعدم انحفاظه في الذكر.

(١) فالأمور... غايات الذات GRL: U. (٧) للملاحة R: بملاحة GU لملاحة L.

(٢) جاعلاً GRL: عاجلاً U. (٨) نفس GUL: R.

(٣) يتأذى GRU: يتأذى L. (٩) تخيلاً GRUL: تخيل.

(٤) مهبطة GRU: مهبطة L. (١٠) وتأذى GRL: ويؤذى U.

(٥) الاتفاقى GRU: اتفاقى L. (١١) العابث: العبث GRUL.

(٦) كل GRL: U. (١٢) حالة GRL: حال U.

وقسموا الضروري - الذي هو أحد^(١) الغايات بالعرض - إلى ثلاثة أقسام: إمّا أمر لا بدّ من وجوده حتى يُوجد الغاية على^(٢) أنّه علّة لها - مثل صلابة الحديد ليتمّ القطع - وإمّا أمر لا بدّ من وجوده حتى يُوجد الغاية على أنّه لازم للعلّة^(٣) - كالدكنة للحديد - وإمّا أمر لازم للغاية - كحبّ الولد اللازم للغاية في التزوّج وهو التناسل وكحدوث الحادّثات^(٤) العنصريّة عن حركة الأفلاك وغاية الحركة الفلكيّة ما فوقها. - قالوا: والموت غاية نافعّة لنظام النوع وللنفس أيضًا، وهو من القسم الضروري. - قالوا: وكون أشخاص النوع^(٥) غير متناهية ليس بغاية ذاتيّة، بل الغاية وجود الإنسان مثلاً ولما امتنع إلّا على سبيل اللانهاية فاللانهاية^(٦) من القسم الضروري ومن القسم الأوّل. - قالوا: والأكثرّي لا يُسمّى اتفاقاً، وإذا لم يقع الأكثرّي فإنّما يكون عدم وقوعه^(٧) لمانع. والاتفاق إذا عُني به وقوع الأمر^(٨) من دون أن يجب وجوده بعلّة مرجّحة فهو محال، وما لا يجب لا يكون. - والعلّة الغائيّة هي علّة فاعليّة لعلّة^(٩) الفاعليّة، وليست علّة لوجود العلة الفاعليّة. والعلّة الفاعليّة علّة لوجود العلة الغائيّة^(١٠)، وليست علّة لعلّة العلة الغائيّة بل هي علّة لذاتها^(١١)، والغائيّة بالحقّيقة ما هي متمثّلة في نفس الفاعل، وهي التي تكون علّة. وأمّا الواقع في الأعيان فهو معلول الفعل لا علّته^(١٢).

(١٣٠) بحث وتحصيل هذا مُلخّص كلامهم، وفيه صحيح وفيه أمور وتقسيمات متزلزلة: كتقسيمهم الغاية إلى ما يكون في نفس الفاعل - كالفرح - وإلى ما يكون في القابل، وإلى ما يكون في ثالث - كرضاء إنسان^(١٣) - فإنّ القسمين الآخرين في الحقيقة اشتركا في القسم الأوّل وهو ما يكون في نفس الفاعل، فإنّ الباني لا يبني - والمحضّل كرضاء^(١٤) إنسان بفعل لا يُحصّل - إلّا لطلب أولويّة

- | | |
|---|---|
| (١) أحد GRU: أحاد L. | (٩) لعلية العلة GL: للعلّة R العلة U. |
| (٢) على GRL: - U. | (١٠) لوجود العلة الغائيّة R: لوجود الغاية |
| (٣) لازم للعلّة GRL: علة لها U. | GUL |
| (٤) الحادّثات GRU: - L. | (١١) لذاتها GRU: لذاته L. |
| (٥) النوع GRL: للنوع U. | (١٢) لا علته RU: لا علة L لا عليه G. |
| (٦) فاللانهاية GRU: صار ما لا يتناهى L. | (١٣) إنسان GUL: الإنسان R. |
| (٧) عدم وقوعه R: لا وقوعه GUL. | (١٤) كرضاء G: لرضاء RUL. |
| (٨) الأمر R: أمر GUL. | |

تعود إلى نفسه . وكذا ما ذكروا في التقسيم الآخر: إنه قد يكون الغاية نفس ما ينتهي إليه الحركة، وقد يكون أمراً آخر كما ذكرنا من طلب مكانٍ للملاحة عن غيره أو للقاء صديق، ولولا أولوية وطلب فرح أو انتفاع يعود إلى نفس الإنسان - أو أي طالب يُفرض - ما فعل، والبالغي للاستقرار والانتفاع العائد إلى نفسه يبني، وإلا ما بنى . فجميع الغاية لما يفعله^(١) علة غائية إنما هي عائدة إلى نفس حصول ما هو أولى له، بلى^(٢) الصورة في القابل وغيرها - من حصول الدار ونحوها - هي نهاية الفعل وهي غاية^(٣) بمعنى النهاية، أما بمعنى أن تكون هي العلة الغائية التي هي أقصى ما يُطلب الشيء لأجله فلا، وتتم الكلام في الغاية ستأتي في مابعد .

15.

فصل

< في أثر الأمر الوجداني >

(١٣١) واعلم أنَّ الأمر الوجداني أثره وجداني، فإنَّ الواحد من جميع الوجوه إن صدر عنه اثنان فلا بدَّ من اختلاف ما بين اثنين إما بالحقيقة وإما بعرضي، وإذا اختلف المعلول بالعرضي فيكون هو قد أفاد العرضي الغير المتفق في الاثنين، وقد أفاد ذات كل واحد والعرضي الذي فيه، وهما بالضرورة مختلفا الحقيقة، ففي الجملة لا بدَّ وأن يصدر منه مختلفا الحقيقة، وإن لم يكن اختلاف الحقيقة إلا في مميزي المشتركين أو المخصَّص والمتخصَّص . وإذا^(٤) اختلف المقتضى اختلف الاقتضاء، وإذا اختلف الاقتضاء اختلف جهة^(٥) الاقتضاء، وإذا كان كذا اختلف في ذاته جهتان، وقد كان وحدائيا، هذا محال . ومما يُذكر ههنا أنَّ اقتضاء أحدهما غير اقتضاء الآخر، فكيف يكون بجهة واحدة يقتضي شيئا ولا يقتضيه؟ وربما يمكنك أن تستبصر أنك بإرادة واحدة لا تتفرع إلى إرادات كثيرة لا يمكن أن تفعل أفاعيل كثيرة، كيف والفاعل الواحد في مادة واحدة بشرايط متفقة لا يجوز أن يفعل فعلا وخلاف ذلك الفعل!

(٤) وإذا GUL : فإذا R .

(١) يفعله R : أفعله UL : لفعله G .

(٥) اختلف جهة GUL : اختلفت جهة R .

(٢) بلى GRL : بل U .

(٣) غاية GRU : علة L .

المشرع الرابع في الإشارة إلى واجب الوجود^(١)

1.

فصل

في مباحث ممّا هو مذكور قبله^(٢)

(١٣٢) وممّا ينقسم^(٣) إليه الموجود الواجب والممكن، والممكن لمّا كان لذاته لا يترجّح وجوده على عدمه فلا بدّ له من مرّجّح، ولو ترّجح بذاته فكان ترّجّحه واجباً لذاته فكان^(٤) واجب الوجود بذاته، وكذا العدم. وواجب الوجود لا بدّ من وجوده، فإنّ الموجودات حاصلّة، فإن فرضت واجبةً فقد وقع الاعتراف بالواجب، وإن^(٥) كانت ممكنةً فتحتاج إلى مرّجّح، وكلّ واحدٍ من^(٦) الممكنات ممكن، فالمجموع ممكن لا بناءً في^(٧) حكم الجميع على حكم كلّ واحدٍ - واقتصاراً على هذا القدر وزعمًا لا طراديّ حكم كلّ واحدٍ في الكلّ - بل لأنّ المجموع معلول الآحاد، وإذا كانت العلل ممكنةً فالمعلول أولى بالإمكان. فالجميع إذا كان ممكنًا محتاجًا^(٨) إلى مرّجّح فليس مرّجّحه بممكن، وإلاّ كان من تلك الجملة، فيجب أن يكون غير ممكن. وإذا^(٩) لم يمتنع يجب^(١٠) أن يكون واجب الوجود بذاته. وإذا كان كذا فهو منتهى العلل إذ لو كان له علّة لكان ممكنًا لا واجبًا^(١١)، فتبيّن^(١٢) به نهاية العلل. وبهذا الطريق يتبيّن نهاية سلسلة العلل والمعلولات، ولكن في طرف الصعود، أمّا^(١٣) في طرف النزول فلا يتبيّن به بل

-
- | | |
|--|---|
| (١) المشرع الرابع . . . واجب الوجود R : | (٧) لا بناء في RL : لا ينافي (٩) GU . |
| المشرع (١) الرابع في الإشارة إلى واجب الوجود وصفاته والممكن GU - ، | (٨) محتاجاً RU : محتاج L (مطموس في G) . |
| (بقي مكان هذا العنوان خاليًا في L) . | (٩) وإذا GR : وإذا UL . |
| (٢) في مباحث . . . قبله G : - RUL . | (١٠) يجب GRU : فيجب L . |
| (٣) ينقسم GRU : يقسم L . | (١١) لا واجباً GRU : واجباً L . |
| (٤) واجباً لذاته فكان GRUL : - R . | (١٢) فتيّن GR : فتيّن UL . |
| (٥) وإن GRL : فإن U . | (١٣) أمّا RL : وأما GU . |
| (٦) وكل واحد من L : ومجموع GRU . | |

يحتاج إلى الرجوع إلى بعض براهين نهاية السلاسل المترتبة المجتمعة الآحاد ممّا أشرنا إليه في ما سبق.

(١٣٣) وفي إثبات الوجود الواجبيّ طريقتان^(١): طريقة يتبيّن بها وجوده - ثمّ بعد ذلك يثبت وحدته - وطريقة يثبت بها أنّ واجب الوجود يجب أن يكون واحدًا، ثمّ بعد ذلك يثبتون^(٢) أنّ الأجسام وهيئاتها كثيرة، فليس شيء منها واجبًا، فتعيّن إمكانها واحتياجها إلى مرجّح واجبيّ أو ما ينتهي إلى المرجّح الواجبيّ.

فمن الطرائق: إثبات إمكان العالم الجسمانيّ، وإنّ الأجسام النوعيّة التركيب فيها ظاهرٌ سواء اعترف الباحث بهيولى هي أبسط من الجسم أو لم يعترف، وسواء اعترف بالصور التي تختصّ^(٣) بالمشائين أو لم يعترف، فإنّه لا بدّ له من الاعتراف بوجود هيئات زائدة على الأجسام بها امتازت الأجسام وتعيّنت، وأن تلك الهيئات ليست واجبة الوجود بذاتها، وإلاّ ما^(٤) افتقرت إلى موضوع، وأنّه ليس يقتضيها الجسم لذاته وإلاّ تشابهت^(٥)، والأجسام أيضًا مفتقرة إلى مميّزات ضربًا من الافتقار: إمّا على طريقة المشائين - فإلى الصوّر - وإمّا على طريقة غيرهم - فجميع الهيئات المميّزة كيف كانت - . وعلى جميع القواعد يلزم^(٦) أن يكون الأجسام المفتقرة في كثرتها إلى مميّز ليست واجبة^(٧) الوجود، بل هي ممكنة، ولولا المميّز^(٨) ما صحّ لإلاّ ذات واحدة منها، فالذوات الواقعة تحت الكثرة مُقرّرة كثرتها مُقرّرة وجودها إذ لولا الكثرة ما صحّ ذات كلّ واحد منها، ولولا مُقرّرة الكثرة ما تقرّرت الآحاد. فإذا كانت الأجسام وهيئاتها ممكنة الوجود وليس كلّ واحد منهما مرجّحًا^(٩) للآخر^(١٠) - وإلاّ لزم تقدم^(١١) الشيء على ما يتقدّم^(١٢) على نفسه وعلى نفسه وهو محال - فإمكانها يحوج إلى مرجّح، ولا بدّ من الانتهاء إلى واجب الوجود.

(٧) واجبة RL: واجب GU.

(٨) المميّز GRU: مميّز L.

(٩) مرجّحًا R: مرجّح GUL.

(١٠) للآخر GRU: الآخر L.

(١١) تقدم GRL: مقدم U.

(١٢) يتقدم GUL: تقدم R.

(١) طريقتان UL: طريقتان GR.

(٢) يثبتون GRU: يبينون L.

(٣) تختصّ GRtUL: تخصّص R.

(٤) وإلاّ ما GUL: وإلاّ لما R.

(٥) تشابهت GUL: لتشابهت R.

(٦) يلزم GRU: هي يلزم L.

(١٣٤) والطريقة الثانية استدلالية من الحركات. وقد عُلِمَ أَنَّ المتحرك لا يُوجِب حركة نفسه بل يحتاج إلى محرك، والأجسام الفلكية تبين أَنَّ حركاتها^(١) نفسانية لا طبيعية والمباشر للحركة نفس، ولا بدّ له من غاية، وإذا بُيِّنَ أنه ليس^(٢) غايتها ما تحتها ولا حال لبعضها مع بعض، وإذا ليست للأجسام^(٣) التي تحتها أو فوقها ولا لنفوس ما تحتها أو فوقها على ما تبين، فتعيّن^(٤) أن تكون لأمر غير جسماني ولا ذي علاقة مع المادة، فإن وجب وجوده فهو المراد، وإن أمكن فيحتاج إلى مرجح وينتهي إلى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب. - وهذه الطريقة في أول النظر < لا > يترجح عليها غيرها من الطرائق، والفطرة السليمة عند استقصاء حال غيرها يختارها على باقي طرائق المشائين لأنّ فيها شوباً حدسياً^(٥)، وهي التي اعتمدها أرسطاطاليس. فإنّ الأمور الزائلة إمكانها ظاهراً وانفعالاً العنصريّات عن الأمور السماوية، وليس الموجودات متكافئة، فإنّ الأجرام السماوية قاهرة للعنصريّات، والكواكب أشرف ما في السماء، والشمس أظهر وأقهر ما في السماويات^(٦)، وما^(٧) وقع توهم للقاصرين^(٨) إلاّ بحسب الغلط في السماويات^(٩)، وهذه الطريقة تنفي كونها الغاية الأقصى وتثبت وراءها ما هو أكمل منها، وهو محرك لها لا^(١٠) على سبيل مباشرة وتغيّر، بل على سبيل عشق وإمداد نور، فرفعت الحركات هذا التوهم.

(١٣٥) ومن المسالك القريبة التي للمتأخرين أنّهم يثبتون أنّ الذي وجوده زايد^(١١) على الماهية يجب أن يكون معلولاً لأنّ الوجود لو كان واجباً في ذاته^(١٢) ما عرض لماهية غيره، وكلّ عرضيّ معلّل إمّا بالماهية - كالزوايا الثلاثة للمثلث - وإمّا بخارج، وبالجمله^(١٣) لا يجب بذاته^(١٤) وإلاّ ما كان عارضاً لغيره^(١٥). - قالوا: ولا

- | | |
|---|----------------------------------|
| (١) حركاتها BUL: حركتها G. | (٨) للقاصرين GRU: القاصرين L. |
| (٢) ليس R: ليست GUL. | (٩) السماويات GRU: السموات L. |
| (٣) للأجسام UL: الأجسام R (مطموس في G). | (١٠) لا GR: UL. |
| (٤) فتعين GRU: فتعين L. | (١١) زايد GRU: زايداً L. |
| (٥) شوباً حدسياً RL: شوب حدسي GU. | (١٢) في ذاته GRtUL: لذاته R. |
| (٦) السماويات GUL: السموات L. | (١٣) وبالجمله R: وفي الجمله GUL. |
| (٧) وما GRL: ولما U. | (١٤) بذاته GRUL: في ذاته Rt. |
| | (١٥) لغيره R: بغيره GUL. |

يمكن أن يكون الماهية علّة لوجود نفسها، فإنه يلزم أن تكون قبل الوجود موجودة لأنه يلزم أن يكون العلّة متقدّمة على المعلول بالوجود، وتقدّم الماهية على الوجود بالوجود ممتنع. - ولما كانت الأجسام وأعراضها وجودها زائداً^(١) على الماهية - وكلّ ما وجوده زايد على الماهية فهو ممكن - فجميع الأجسام والأعراض ممكنة، فيحتاج في وجودها إلى واجب الوجود، وواجب الوجود أثبته ماهيته، وإلاّ إن زاد وجوده على ماهيته لكان ممكناً. - ثم يثبتون أنّ الذي وجوده ماهيته لا يتعدّد، فإنه إن كان شيثان وجودهما عين الماهية فلا يختلفان بالحقيقة - فإنّ حقيقتيهما واحدة وهي^(٢) الوجود المحض - ولازم الماهية لا يختلف فيهما، فلا يقع الامتياز به^(٣)، والعرضيّ الغير اللازم ليس اقتضاء^(٤) لماهية واحد منهما وإلاّ كان لازماً متفقاً في كليهما، فلا بدّ من مخصّص خارج عنه تخصّصه به^(٥) ويتعيّن هويته بذلك التخصيص^(٦)، فيكون ممكناً. وإذا كان كلاهما كذا فكلاهما ممكن، فيحتاجان^(٧) إلى مرجّح وقد فرضنا^(٨) واجبين، هذا محال. فبهذه الطريقة تبين إمكان العالم ووحدانيّة واجب الوجود بذاته.

(١٣٦) بحث وتخلّص^(٩) وهذا^(١٠) إنّما يتمشّى إذا ثبت أنّ الوجود الزايد على الماهيات له صورة في الأعيان ليبنى^(١١) عليه الكلام من أنّه إذا كان زائداً ليس بواجب في ذاته وإلاّ ما قام بغيره، والماهية لا تكون موجبة لوجود نفسها. وأما إذا أخذ الوجود أمراً^(١٢) اعتبارياً فلا هويّة له في الأعيان، فلا علّة له في الأعيان، فلا يتقرّر هذه الطريقة. - ثمّ قوله «إنّ الوجود العرضيّ لو كان واجباً بذاته ما عرض للماهية» فإذا قيل «لِمَ قلتُ إنّه لا يعرض للماهية؟» فيقول «لأنّه^(١٣) إذا عرض فيكون قيامه بالماهية»، ومعنى قيامه بالماهية أنّ الوجود وجوده في الماهية، ففيه اعتراف ما

-
- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) زائداً RL : زايد GU. | (٨) فرضنا GRU : فرضاً L. |
| (٢) وهي GRL : وهو U. | (٩) بحث ويخلص (وتخليص U) RUL : |
| (٣) به GRU : - L. | تعقب G. |
| (٤) اقتضاء GRU : مقتضى L. | (١٠) وهذا R : وهذه GUL. |
| (٥) به GRL : - U. | (١١) ليبنى RUL : ليبنى G. |
| (٦) التخصيص GUL : التخصّص R. | (١٢) أمراً GRU : - L. |
| (٧) فيحتاجان GRU : محتاجان L. | (١٣) لأنّه GRL : إنه U. |

بأن للوجود قياماً أي وجوداً^(١) ويؤدي إلى السلسلة الممتنعة^(٢).

ومن أراد أن يقرّر هذه الطريقة أقرب من هذا ربّما يتأتّى له أن يقول: إنّ الوجود إذا كان زائداً على الماهية يقع الماهية تحت مقولة على ما سبق من الحصر المذكور، وهب أنّ الإعراض لا تنحصر في مقولة، أليست^(٣) قائمةً بغيرها على أيّ عددٍ كان معلوم أو مجهول؟ وكلّ مقولة يُتصور الشرقة فيها. ثمّ مقولات الإعراض قيامها بغيرها، وأما الجواهر^(٤) فمحتاجة إلى المخصّصات، أو أنّ بعضها يحتاج^(٥) إلى المخصّصات. وإذا صحّ الإمكان على ما تحت الجنس^(٦)، صحّ على الجنس لطبيعته، إذ لو امتنع الإمكان على طبيعة الجنس - وما يمتنع على طبيعة الجنس يمتنع على طبيعة النوع^(٧) - فكان لا يُتصور ممكنٌ من ذلك النوع^(٨)، وإن أخذت الطبيعة الجنسية أيضاً اعتبارية، فإنّ الحيوانية عند من يأخذها اعتبارية لما استحال عليها الحجرية تستحيل على الأنواع التي تحتها، والممتنع على الجنس - وكذا الواجب عليه إذا كان للطبيعة لا لأجل عروض بسبب كونه ذهنياً - يتعدّى إلى الأنواع. فإذا احتاجت مقولات من الاعراض وأنواع تحت مقولة الجوهر إلى غيرها ولزم الإمكان على بعض ما يقع تحت الجوهر وعلى جميع المقولات الباقية، فلو دخل واجب الوجود تحت مقولة للزم فيه جهةً إمكانيةً باعتبار الجنس، فما كان واجباً بل كان ممكناً، وهو محال. وإذا لم يدخل تحت مقولة فلا ينبغي أن يكون له ماهيةً ووجودٌ بل يجب أن يكون وجوده ماهيةً^(٩). والأجسام كلّها وهيئاتها ليست كذا، فإنّ وجوداتها زائدة على الماهية، وإن أخذت أيضاً اعتبارات، فتلك الماهيات الزائدة على الوجود - سواء كان الوجود اعتبارياً أو غير اعتباري - ممكنةً لصحة^(١٠) الإمكان على الجنس من المقولات كلّها - سيّما على الحصر الذي ذكرناه - ويحتاج

(١) قياماً أي وجوداً L: قيام أي وجود (٧) إذ لو امتنع... على طبيعة النوع GRU: GRU.

(٢) إلى السلسلة الممتنعة GRUL: إلى التسلسل الممتنع R.

(٣) أليست GRL: ليست U.

(٤) الجواهر RUL: الجوهر G.

(٥) يحتاج R: محتاجه GU محتاج L.

(٦) تحت الجنس R: تحت جنس GUL.

(٨) من ذلك النوع GRU: عن ذلك الجنس L.

(٩) ماهيته GRU: ماهية L.

(١٠) لصحة GRU: بصحة L.

إلى مرجح. وأما واجب الوجود فماهيته^(١) على الطريقة المشهورة للمشائين هي الوجود^(٢)، فالذي هو صفة اعتبارية أو غير اعتبارية لغيره فهو له ماهية في نفسه، فلا وجود عين الهوية لغيره إلا له - كان الوجود اعتبارياً أو غير اعتباري -، ولا^(٣) وجود متحصل في الأعيان إلا هو على طريقة أصحاب الاعتبارات.

(١٣٧) وإذا تقررث هذه القاعدة فيتأتى من ههنا إثبات أن ليس في الوجود شيان هما واجباً الوجود، فإنه إذا^(٤) كان الوجود نفس الماهية لهما، ولأزم النوع يتفق والعارض الغريب يُوجب المخصص الخارجي، ولا يصح أن يخص كل واحد منهما نفسه بشيء - فيتقدم تخصصه على تخصصه - ولا أن يخص كل واحد منهما الآخر بشيء - فيتقدم تخصص كل واحد على تخصص مخصصه - فيتقدم تعيينه^(٥) على تعيين نفسه، وهو محال. - ولا يتأتى أن يفرض بين واجبي الوجود المتفق الماهية الامتياز لكمالية^(٦) ونقص على الطريقة المذكورة من قبل، فإن الماهية المتفقة إن كان الكمال لها ليس بعلة فيجب أن يكون وقوعها ناقصاً لعلّة من مرتبة فاعل أو قابل أو شيء من المخصصات، فلا يكون واجب الوجود إلا الكامل، والآخر ممكن، فهذه حجة على الوجود والوحدة لواجب الوجود.

وأما الذي يطول في الكتب من البرهان على وحدة واجب الوجود - وحاصله أنه لو كان واجباً ما صح الاشتراك من جميع الوجوه وإلا كانا واحداً، ولا الافتراق من جميع الوجوه فإنهما اشتركا في وجوب الوجود، فإن اشتركا من وجه^(٧) وافتراقاً من وجه^(٨) فيصير الذي به الاشتراك متوقفاً على المميز فيمكن في نفسه - إنما يتقرر^(٩) إذا بين أن الوجود لا يصح أن يكون اعتبارياً لواجب الوجود ولا زائداً على الماهية، وإن لم يتبين هذا فيقول القائل: يشتركان في وجوب الوجود، وهو اعتباري لا وجود له في الأعيان، فليس مما يحتاج إلى علة.

(١٣٨) ومن يذكر^(١٠) من المتأخرين: أن ماهية الأول أعلى من وجوب

-
- | | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| (١) فماهيته GRU: فهو ماهيته L. | (٦) لكمالية GU: بكمالية RL. |
| (٢) هي الوجود R: هو الوجود GUL. | (٧) من وجه GUL: في وجه R. |
| (٣) ولا RL: فلا GU. | (٨) من وجه GRtUL: في وجه R. |
| (٤) إذا GRU: أن L. | (٩) يتقرر GRU: يتصور L. |
| (٥) تعينه RUL: بعينه G. | (١٠) يذكر GRL: ذكر U. |

الوجود، بل هي ماهية لا اسم لها إذا عقلت^(١) يلزمها في العقل أنها واجبة الوجود، - يجب أن يؤول كلامه فيكون قوله «إنها أعلى من وجوب الوجود ويلزمها في العقل هذا» معناه: أننا لا يمكننا تصوّر وجوب الوجود إلّا مع تركيب، فيكون للوجود مفهوم للوجوب آخر، فأما الوجود الذي وجوبه كمالية وجوده وهو بسيط فلا اسم دالّ عندنا على ما يليق بكماليته وبساطته، وهذا التركيب المأخوذ بحسب مفهوم هذا اللفظ المركّب إنّما هو لازم من لوازمه^(٢). - وإن لم يكن تأويله هكذا، فلا يبقى له حجة على وحدانية واجب الوجود: لا المبنية على أنّ^(٣) ما أتت به ماهيته لا يتعدّد، ولا على هذه الحجة المذكورة آنفاً، فإنّ وجوب الوجود إذا جعل^(٤) لازماً - وهو الذي اشتركا فيه وهو لازم عقليّ - يجوز أن يكون للمختلفات لازم واحد كما سبق سيّما لازم عقليّ.

(١٣٩) بحث وتعقب^(٥) وأما الذي يقتصر عليه بعض من لا تحصيل له من المتأخرين: إنّ الواجبين إذا اشتركا في الوجود فلا بدّ من مفارق، فقال «لا يكون الفارق العرضيّ فإنّه يحصل بعد الذات، ولا بالذاتيات^(٦) فإنّ الذاتيات إن كانت ذاتيّة لواجب الوجود من حيث هو واجب الوجود فلا يتكثّر بها، وإن كان لغير ذلك فيحتاج إلى علّة». - فقلوه «لا يكون الفارق عرضياً لأنّه يحصل بعد الذات» هذا التعليل من أسخف ما يقال. أليس نوع الإنسان أشخاصه تمايز بعضها عن بعض^(٧) بأمور عرضيّة؟ فوجد من الفارق^(٨) عرضياً^(٩). فقلوه «لأنّه يحصل بعد الذات» - أيّ مدخل له في امتناع التمييز بين الأشياء بالعرضيات؟ إنّما امتنع إن لو كان العرضيّ بعد تميّز^(١٠) الذات، وليس ذلك بصحيح ممّا يتبيّن من مميّزات أشخاص^(١١) الأنواع، وفيه خلل آخر يُعرف ممّا سبق. - ثمّ قوله «فالذاتيات^(١٢) إن كانت ذاتيّة لواجب الوجود من حيث هو واجب الوجود فلا يتكثّر بها، وإن كان لغير ذلك

-
- (١) عقلت RUL : عقل G.
(٢) لازم من لوازمه GUL : لازمه R.
(٣) على أن GRU : أن L.
(٤) إذا جعل RL : إذ جعل GU.
(٥) بحث وتعقب RUL : فصل G.
(٦) ولا بالذاتيات RUL : ولا بالذات G.
(٧) بعض GUL : البعض R.
(٨) الفارق RUL : المفارق G.
(٩) عرضياً GRU : عرضي L.
(١٠) تميز RL : تميز GU.
(١١) أشخاص L : GRU.
(١٢) فالذاتيات R : الذاتيات GU بالذاتيات L.

فيحتاج إلى علة^(١) مختل لأنه يقول الخصم: وجوب الوجود لازم اعتباري، ولكل واحد منهما^(٢) ذات وحدانية، وعلى تقدير النزول: لكل واحد منهما ذاتيات كما يكون للحقايق البسيطة لا التركيبية. ولا يشتركان في ذاتي أصلاً. ووجوب الوجود عرضي لازم في العقل، فلا يلزم أن يكون لكل واحد مخصص، وعلى تقدير تسليم الاشتراك في ذاتي لا يصح أن يقال «إن اللوثة تخصصها في الأعيان بالسواد لعلّة» إذ لو كان كذا كان لحق فصل السواد بها^(٣) ممكناً، فكان يجوز حصول ذاتها بعينها مع فصل البياض، وهو محال، بل مثل هذا إنما يقال إذا كانت أجزاء موجودة لكل واحد منها^(٤) وجود مستقل، أما ذاتيات الأمور البسيطة فلا، فحجة هذا الفضولي لغو. بلى^(٥) إنما يتأتى إذا بين أن الوجود في واجب الوجود خاصة ليس باعتباري وإن وضع اعتبارياً في غيره، وإن ماهيته عين الوجود، فيتمشى توجية أنه يلزم الاشتراك في الماهية والافتراق بأمر آخر على ما ذكرناه من قبل، لا غير.

وأما الحجة الإقناعية في إثبات الوحدانية المبنية على العريضة بين الصانعين، فذلك كلام آخر يُذكر^(٥) في كتب الخطابات^(٦). - وإذا تبين أن واجب الوجود واحد فالكثرة ممكنة معلولة مفترقة في الوجود إليه.

(١٤٠) وواجب الوجود كما لا يقبل قسمة العام منه إلى الجزئيات فلا يقبل القسمة الكمية لأنها مستندية للجسمية، وقد برهن تركب الجسم وافتقاره إلى أمور كثيرة وكون عامه^(٧) منقسماً^(٨) إلى الجزئيات فهو ممكن من وجوه شتى. وواجب الوجود ليس فيه تركيب من أجزاء^(٩) فإنه يكون معلول أجزائه، فيكون ممكناً. ثم أجزاؤه لا يصح أن تكون واجبة إذ لا تعدد في واجب الوجود أصلاً. وتبين لك أن واجب الوجود ليس بجسم ولا عرض، ولا يدخل^(١٠) تحت مقولة الجوهر ولا تحت مقولات الإعراض، وفي الجملة ليس ممّا يحلّ محلاً. وإذ لم يشارك الأشياء

(٦) في كتب الخطابات (الخطابات L)

GRL: في الخطابات U.

(٧) عامه RUL: عام G.

(٨) منقسماً GRL: منقسمة U.

(٩) أجزاء GRU: الأجزاء L.

(١٠) ولا يدخل GRU: فلا يدخل L.

(١) منهما GRL: منها R.

(٢) بها GRU: لها L.

(٣) منها GRU: منها L.

(٤) بلى R: بل GUL.

(٥) يذكر GRL: - U.

في معنى جنسيّ فلا يفارقها بفصل، فلا حدّ له تعريفيّاً. وإذ لا كميّة له بوجهٍ ما فلا حدّ له مقداريّاً. وإذ لا واجب غيره فلا ندّ له. وإذ لا موضوع له^(١) ولا مساوي له في القوة ممانعاً، فلا ضدّ له باصطلاح العامّة والخاصّة.

(١٤١) بحث وتحصيل وأمّا الشكّ الذي اضطربوا في حلّه - وهو أنّ واجب الوجود شارك وجودات الماهيات في مفهوم الوجود فلا بدّ ممّا يميّزه عن الوجودات^(٢) فيصير ذاته معلول المميّز - فأمره بعد معرفة القوانين المتقدّمة سهل. - وأمّا ما أُجيب به عنه - من أنّ وجوبه ليس إلّا سلب العلّة عنه فمعنى كونه واجب الوجود هو أنّه لا علّة له - جواب غير صحيح. أمّا أولاً: فلأنّ كونه لا علّة له إنّما هو تابعٌ لوجوب الوجود لا نفس وجوب الوجود. ثمّ لقايل أن يقول: لمّا كان وجود^(٣) واجب الوجود شارك الوجودات في مفهوم الوجود، فكونه «لا علّة له» هل كان لنفس مفهوم الوجود أو لأمر زائد عليه؟ فإن كان لنفس^(٤) مفهوم الوجود، فيجب أن لا يكون لوجود ما علّة. وإن كان لأمر زائد عليه^(٥) - سواء كان ذلك الزائد الوجوب أو غيره - فيلزم كثرة في ذاته، وهو محال.

ليس ههنا جواب ولا دفع للشكّ^(٦) بوجه من الوجوه إلّا^(٧) في الاعتراف بأنّ من المتميّز بين الشئيين الكمالية والنقص كما ذكرنا في ما سلف. والكمالية في الأعيان ليست زائدة على الشئ، ومعنى وجوب الوجود كمالية الوجود لا غير. - والذي يُقال إنّ الوجود لا يختلف بالشدة والضعف ولكن يختلف بثلاثة أشياء: الوجوب والإمكان، والتقدّم والتأخّر، والعلّة والمعلولة، - لا يقدح في ما ذكرنا^(٨) من لزوم الاختلاف بالكمالية التي أثبتنا الامتياز بها في أشياء، بل إذا بحثت^(٩) عن معنى الوجوب في واجب الوجود لا تجد إلّا ما ذكرنا.

سؤال طبيعة الوجود العامّة لو اقتضت التخصص^(١٠) بواجب الوجود فما كان

-
- | | |
|---------------------------------|---|
| (١) وإذ لا موضوع له GUL : - R. | (٦) للشك GRL : الشك U. |
| (٢) الوجودات GRL : الموجودات U. | (٧) ألا RUL : ولا G. |
| (٣) وجود GRL : وجوب U. | (٨) في ما ذكرنا RIL : فيه ما ذكرنا GRU. |
| (٤) لنفس RUL : نفس G. | (٩) بحثت GRU : بحث L. |
| (٥) عليه R : - GUL. | (١٠) التخصص GRU : التخصص L. |

غيره يوصف بالوجود، وإن لم يقتضِ^(١) التخصّص به فتخصّصه به ممكن، فيفتقر إلى علّة.

جواب قد بيّنا من قبل أنّ هذا النمط إنّما يتوجّه في ذواتٍ فيها الطبايع - التي يعرض لها العموم - واقعة محصّلة. وكذا الأمور التي بها التمايز. فأما^(٢) الأمور العامة إذا كانت اعتباريّة - وفي الجملة ما لا يكون في الأعيان لها ذوات^(٣) محصّلة - فلا يلزم هذا الكلام، لأنّها لا وجود لها في الأعيان حتى يقال «التخصّص إنّما^(٤) يلحقها لعلّة» بل الواقع في الأعيان شيء واحد. وأمّا الأمر الذهنيّ فحاجته إلى المخصّص - أو المحلّ أو أشياء^(٥) كثيرة - لا تخلّ باستغناء الخارجي. وارجع إلى تفصيل القسطاس^(٦) في تحقيق هذا المعنى.

(١٤٢) ولما علمت أنّ الوحدة اعتباريّة فلا^(٧) يلزم من وصفنا واجب الوجود بأنّه واحد أن تزيد الوحدة^(٨) على ذاته، وقد^(٩) علمت هذا في تفصيل القسطاس أيضًا. - والذي قيل في الكتب في حلّ شكّ الوحدة - إنّ «وحدة واجب الوجود سلبية» معناها سلبُ القسمة عنه^(١٠) - غير مستقيم لدفع الشكّ، فإنّه قد تبين^(١١) أنّ الوحدة التي هي مبدأ العدد لا يجوز أن تكون سلبية، والوحدة التي هي مبدأ العدد مقولةٌ عليه: فإنّه وإن كان متعالياً عن مشاركة الممكنات إلّا أنّ الذهن^(١٢) يمكن أن يعده في الموجودات ويأخذه واحداً ثانيه العقل الأوّل وثالثه^(١٣) العقل الثاني - أي بحسب الوجود - فليس إلّا ما ذكرنا.

سؤال أليس هو الموجود لا في موضوع؟ فيدخل تحت الجوهر؟

جواب إذا تأملت ما ذكرنا في حصر المقولات استغنيت عن الجواب^(١٤) ههنا.

- والذي يُذكر في الكتب: إنّنا إذا قلنا للجوهر إنّه «موجود لا في موضوع» لا

(١) يقتض: R: يقتضي GUL. (٧) فلا GRN: ولا L.

(٢) فأما الأمور RL: فالأمور GU. (٨) الوحدة GRtUL: وحدته R.

(٣) لها ذوات GUL: لها ذات R. (٩) وقد GRL: فلا U.

(٤) إنّما R: بما GUL. (١٠) عنه GUL: - R.

(٥) أو المحلّ أو أشياء RL: والمحلّ وأشياء. (١١) تبين R: بين GUL.

(١٢) الذهن RL: للذهن GU.

(٦) إلى تفصيل القسطاس: راجع ههنا ص. (١٣) وثالثه GRL: ثالثه U.

(١٤) الجواب RUL: جواب G.

نعني^(١) به الوجود^(٢) بالفعل حتى كان الذي يعلم أنّ العنقاء جوهرٌ يعلم أنّه موجودٌ، بل يعني به أنّه ماهيّة إذا وُجدت تكون لا في موضوع. وواجب الوجود لا يصحّ أن يقال إنّ له ماهيّة إذا وُجدت تكون لا في موضوع^(٣)، بل واجب الوجود لا ماهيّة له - أي الأمر الذي يزيد عليه الوجود - بل ماهيّته هو الوجود - أي الذي هو به ما هو الوجود - ومفهوم الماهيّة التي تُسلَب عنه غير مفهوم الماهيّة التي تُثبَت عليه، وقد علمت هذا من فصلٍ سابقٍ. ولو كان الوجود بالفعل داخلاً في حقيقة الجوهر لكان واجبُ التجوهر^(٤) واجبَ الوجود، فما كان الجسمُ ممكنَ الوجود لأنّه واجب الجوهريّة. فإذا لم يكن لواجب الوجود وجودٌ وماهيّة لا يصحّ أن يُقال في حقّه أنّه ماهيّة إذا وُجدت تكون لا في موضوع، فإنّ هذا لا يصحّ أن يُقال إلّا في ما يزيد وجوده على الماهيّة، وإن^(٥) كان الوجود عرضياً للماهيّات فبمجرد انضياغٍ سلَب الموضوع إليه لا يكون جنساً.

(١٤٣) وواجب الوجود أحقُّ الأشياء بالوحدة وبالحقيقة^(٦) على جميع مفهومات الحقّ المذكورة، وله الكمال المطلق، كيف^(٧) وكلّ كمالٍ مستفادٌ عنه! وواجب الوجود لا يجوز أن ينعدم لأنّه إن انعدم فهو ممكن أن لا يكون > بالإمكان < الخاصّ، وكلّ ممكن أن لا يكون ممكن أن يكون، وقد كان واجباً. ثم لا حاجة إلى هذا، فإنّ واجب الوجود لذاته^(٨) ممتنعُ العدم. - ولا يجوز أن يكون له صفةٌ متقرّرة في ذاته، فإنّ الصفة ليست بواجبة^(٩) الوجود إذ الصفات كلّها مفتقرة^(١٠) إلى ما تقوم به، وكلّ ما قيامه بأمر ليس هو نفسه فوجوب وجوده متعلّق به، وكلّ ما يتعلّق وجوب وجوده بشيء ليس هو ذاته فهو ممكن في نفسه، فالصفات كلّها - كيف كانت - ممكنة في نفسها، كيف وقد تبين أنّ لا واجبين^(١١) في الوجود!

-
- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| (١) لا نعني RUL: ولا نعني G. | (٦) وبالحقيقة GRU: L - . |
| (٢) الوجود GRL: الموجود U. | (٧) كيف GRU: وكيف L. |
| (٣) وواجب الوجود... لا في موضوع | (٨) لذاته GUL: R - . |
| (٤) التجوهر RU: الجوهر GL. | (٩) بواجبة GRL: بواجب U. |
| (٥) وإن R: وإذا GUL. | (١٠) مفتقرة GRL: متقررة U. |
| | (١١) واجبين GRU: واجبان L. |

وأما أنه هل يجوز عليه صفة ممكنة؟ فنقول: الصفة المتقررة في ذاته الممكنة أيضًا محالٌ. أما أولاً: فلأن^(١) الجهة الفاعلية بالضرورة غير الجهة القابلية، لأن الفعل للفاعل قد يكون في غيره - ولا مانع عن ذلك ويسلم الخصم - والقبول للقابل يستحيل أن يكون في غيره، وقد علم من ضابط الشكل الثاني أن الشئيين اللذين يمتنع على أحدهما ما يمكن على الثاني - بالإمكان العام أو الخاص - بالضرورة يتباينان. - وثانيًا: إن الجهة القابلية لا تقتضي التحصيل بالفعل^(٢)، والفاعلية هي المخرجة^(٣) إلى التحصيل، فاختلف الجهتان. - وثالثًا: إنه لو كانت الفاعلية عين القابلية لقيل كل ما فعل بنفسه وفعل كل ما قيل بنفسه. - واضبط ما يُذكر في الضابط المشهور أن الاثنين أبدًا لا يصيران واحدًا إلا بما يفرض من اتصال وامتزاج، فإنهما إن بقي كلاهما فلا اتحاد، وإن بطل أحدهما أو كلاهما فلا اتحاد أيضًا. والضابط الثاني أن الواحد أبدًا لا يصير اثنين إلا بتفصيل مركب أو بتفريق أجزاء مركب واحد^(٤)، فإنه إن بقي هو - وهو واحد - فما صار اثنين^(٥)، بل ربما حصل شيء آخر يكون ثانيًا^(٦) له. وإن بطل هو وحصل شيء آخر فما صار اثنين أيضًا، وأبدًا لا يصير المفهومان مفهومًا واحدًا، ولا الاعتباران اعتبارًا واحدًا. - فإذا كانت جهة القبول غير جهة الفعل في نفسها فلا يتصور أن يكون في شيء واحد من جميع الوجوه جهتان مختلفتا^(٧) الاقتضاء، وإذا فرض في واجب الوجود جهة فعل وجهة قبول^(٨) - فيلزَم الجهتان في ذاته - محصلتان^(٩) ليختلف اقتضاؤهما، فيتركب وهو محال هذا.

وأما الصفات التي تُتصور عليه فهي إما سلبية كالقدوسية والفردية، وإما إضافية^(١٠) كالمبدئية والمُبدئية والعلية، فإن الإضافات غير متقررة في ذوات الأشياء، فيتبدل ما على يمينك ويصير إلى شمالك ولم يتغير في ذاتك شيء مما يتعلق بفعل وانفعال، وإما اعتبارية كالشيئية والوحدة والحقية، فيجوز عليه بل يجب

-
- (١) فلان GRL: فإن U. (٢) بالفعل R: بالفعل GUL. (٣) المخرجة GRU: المحوجة L. (٤) مركب واحد GRU: مركب واحدًا L. (٥) اثنين RL: اثنان GU. (٦) ثانيًا له GUL: له ثانيًا R. (٧) مختلفتا GUL: مختلفًا R. (٨) قبول: اقتضاء GRUL. (٩) محصلتان GRU: المختلفتان L. (١٠) إضافية RUL: إضافية G.

له صفات من هذا القبيل، وإنما يصحّ عليه نفس الإضافة لا صفة يلزمها الإضافة.

(١٤٤) ضابط وكلّ كمال للوجود من حيث هو وجود ولا يُوجب التكثر والتركّب بوجه من الوجوه فلا يمتنع على واجب الوجود، وما لا يمتنع عليه يجب له إذ لا قوة إمكانيّة فيه. فإذا بيّن أنّ الإدراك من حيث هو إدراك كذا، وكذا الحياة^(١) ونحوهما، فيجب له. والكلام في علمه طويلٌ أخرناه إلى بحث في الإدراكات. هذا غاية ما يتأتّى أن يتقرّر به طريقة المشائين. - وأما الخطب العظيم الكريم الذي يشتمل عليه مرموزاتُ كتابنا الموسوم بحكمة الإشراق، فلا نباحث فيه إلّا مع أصحابنا الإشراقيين، إذ ليس غرضنا فيه ذبّ تعصبيٍّ أو مجادلةً خصمٍ بل تحقيقٌ ورصدٌ روحانيٍّ ومباحثٌ قدسيّةٌ وتجاربٌ صحيحةٌ وطرائقٌ خلع وتجريد.

وما^(٢) وقع لنا ولغيرنا كتابٌ يقرب منه^(٣) في العلم الإلهي، بل لو قلتُ «ما صُنّف في الإلهي غيره» لصدقتُ! مع أنّ قواعد علوم أخرى لا تُوجد في كتابٍ أعجب منه. وربّنا له خطأ آخر وسطرناه به تأييداً^(٤) من الله وإلهاماً^(٥) منه، لا حول إلّا حوله ولا قوة إلّا قوته، سبحانه إليه^(٦) يرجع الأمر كله!

(١٤٥) ولنرجع إلى ما يليق بطريقة المشائين، فنقول: ومّا يجب عليهم أن يستحكموا به القواعد طريقةً أخرى تبني على النفس وهي محكمةٌ تبني على حدوث النفس، فنقول: قام البرهان على أنّ النفس لم تكن قبلَ البدن بامتناع التمايز واستحالة التناسخ - بامتناع مطابقة ما منه وما إليه على ما سنذكر - وإنّها حادثّةٌ فهي ممكنة، فتفتقر^(٧) إلى مرجح، ومرجحها^(٨) لا يكون جسمًا. ولا يجوز أن يُقتصر في بيان أنّ الجسم لا يفيد وجود النفس على قولهم «إنّ الجسم لا يجوز أن يُوجد ما ليس منه على جهة وليس بينه وبينه علاقةٌ وضعيّةٌ»، فإنّ الخصم أو الوهم ربّما يعارض، فيقول: كما جاز عندكم حصول الجسم من المفارق بالكلّيّة مع عدم العلاقة الوضعيّة والنسبة الحيّزيّة فكذلك جوّزوا حصول مفارق عن الجسم من دون علاقة وضعيّة ونسبة جسميّة. - بل يجب الرجوع إلى قاعدة أخرى: وهي أنّ الشيء

(٥) وإلهامًا R: وإلهام GUL.

(٦) إليه GRL: U -.

(٧) ففتقر R: مفتقرة GUL.

(٨) ومرجحها L: ومرجحها GRU.

(١) الحياة GRU: الحيوة L.

(٢) وما GRL: ما U.

(٣) يقرب منه GRU: أصبح منه L.

(٤) تأييدًا R: بأيّد GU بتأييد L.

لا يُوجد ما هو أشرف منه، فإنَّ وجود المعلول تابع^(١) لوجود العلة ومستفاد عنه، فلا يصحَّ أن يساويه فضلاً عن أن يكون أشرف منه. وهذا على طريقة مَنْ يأخذ الوجود اعتبارياً أظهر، فإنَّ عنده الشيء^(٢) له^(٣) من الفاعل ماهيته، فإذا كانت الماهية نفسها من الفاعل وهي كظلٍّ له، فلا يصحَّ أن يكون الظلُّ أتمَّ وأكمل وأشرف من ذي الظلِّ. وإذا كانت النفس مفتقرة إلى مرجح وليس مرجحها جسمًا وجسمانيًا^(٤)، فينبغي أن يكون أمرًا غير جسميٍّ: فإنَّ كان واجبًا فهو المطلوب وإن كان ممكنًا فيحتاج إلى مرجح، وينتهي^(٥) إلى واجب الوجود بذاته. وهذا برهان على وجود واجب الوجود سهل المأخذ مُحكم بعد معرفة النفس وحدوثها، وعند الاستبصار يترجَّح على كثير ممَّا سبق، ولهذا قيل في الكلام العتيق^(٦) «يا إنسان! اعرف نفسك تعرف ربَّك».

(١٤٦) وربما يتأتَّى البرهان من هذا المأخذ على وحدانية واجب الوجود وحياته بطريق قريب - وإن كان يقع فيه قليل حيد^(٧) عن بعض قواعد فرعية^(٨) للمشائين نذكرها إجمالاً - ينفع^(٩) لِمَن استبصر، وهو أن يرجع الإنسان إلى ذاته، وقد عرف أنَّ الكلَّ لا يُعقل ولا يقع الشعور به إلَّا بأجزائه. فكما استمرَّ شعوره بذاته مع نسيان أجزاء بدنه - من القلب والدماغ - فكذلك استمرَّ شعوره بذاته مع نسيان ما يُفرض فصلًا للنفس^(١٠) مجهولاً^(١١)، ولا يجوز أن يكون الإنسان شاعرًا بذاته لصورة تحصل من ذاته لذاته، فإنَّ صورة تحصل في المدرك المشير إلى ذاته بـ «أنا» غيره بل هي شيء^(١٢) بالنسبة إليه «هو»، وهو مدرك لأنانيته^(١٣) لا لشيء هو بالنسبة إليه «هو». فإذاً ليس إدراكه لذاته بالصورة ولا بأمر زائد على ذاته كيف كان^(١٤).

- | | |
|---|---|
| (١) تابع RUL: - G. | (١٠) للنفس GRtUL: للإنسان R. |
| (٢) الشيء GUL: إن الشيء R. | (١١) مجهولاً GRU: ومجهولاً L. |
| (٣) له GRL: - U. | (١٢) بل هي شيء Rt: بل هي GRUL. |
| (٤) جسمًا وجسمانيًا L: جسم وجسماني GRU. | (١٣) لأنانيته: لأنانيته GRUL، أما رواية «الأنانية فأوردها واحتفظ بها قطب الدين الشيرازي - في شرحه على كتاب حكمة الإشراق - عن نسخة مكتوبة من نسخة مقروءة على المصنف. |
| (٥) وينتهي R: ينتهي GUL. | (١٤) فإذاً ليس... كيف كان RUL: - G. |
| (٦) العتيق GRU: القديم L. | |
| (٧) حيد GRtUL: حتف R. | |
| (٨) فرعية GRU: عرفية L. | |
| (٩) ينفع GRL: فتنفع U. | |

فإذن إدراكه لذاته لا يفضل على ذاته بأن يكون بصورة أو بامر^(١) وجودي. أما السلبي فسيأتي فيه البحث. ثم السلب ليس بجزء لماهية شيء^(٢)، وأمر الإدراك والعلم سيأتي مفصلاً. فالإنسان عندما يشعر بذاته وعندما يشير إلى ذاته لا يجد في ذاته إلا أمرًا^(٣) يدرك ذاته، وما يفرض من سلب موضوع أو محل أو إضافة بدن كلها عرضيات خارجة. ولا^(٤) يصح أن يكون له فصل مجهول، فإن إدراكه لذاته ليس بصورة، وذاته كما هي غير غائبة عنه، فلا يبقى فيها أمر مجهول مع شعور الذات، فإذا كانت هي على هذه البساطة وهي مفتقرة إلى مرجح والمرجح يجب أن يكون أشرف منه، فينبغي أن يكون عالمًا حيًا^(٥). وليس له فصل، فيلزم أن يكون مُبدعُه أشرف وأبسط وأقل تركبًا وأبعد عن المعلولية منه^(٦). فإذا كان في الوجود واجبان، فلا يكونان أنقص مرتبة من النفس، فإن كانا متمايزين ولهما من الشعور الغير الزايد ما للنفس وهما مختلفا الحقيقة ففيهما تركيب معنوي والنفس المعلولة أبسط منهما^(٧) وأشرف. وإن كانا متفقين^(٨) الحقيقة فلازم النوع يتفق فيهما، والمميز العرضي يحوج^(٩) إلى المخصص على ما سبق. والكمال والنقص أيضًا قد تبين^(١٠) حالهما من أن الكمال إذا لم يكن لعلّة فالنقص في النوع لمرجح ولمرتبة العلّة والمعلولية، فيكون الناقص معلولاً وقد فرض واجباً، هذا محال. وإذا لا يصح التمايز فمبدأ الآتيات كلها آتية حية ذراكة هي أتم الموجودات لا ثاني لها. - وهذه الطريقة^(١١) حائدة قليلاً عن طريقة المشائين، إلا أننا أوردناها احتياطاً في هذا الموقف، فإن إثبات وجود واجب الوجود^(١٢) ووحدايته أهم المطالب، وإن كان العلم بوجوده يشهد به الفطر، وهو مما يكاد^(١٣) يكفي فيه التنبيه.

-
- | | |
|--------------------------------------|----------------------------------|
| (١) بامر RU : أمر GL. | (٨) متفقى L : متفقاً RU متفقة G. |
| (٢) شيء RUL : لشيء G. | (٩) يحوج GUL : يخرج U. |
| (٣) امرًا RL : أمر GU. | (١٠) تبين GRL : بين U. |
| (٤) ولا GRU : فلا L. | (١١) الطريقة GUL : طريقة R. |
| (٥) عالمًا حيًا R : حيًا عالمًا GUL. | (١٢) واجب الوجود R : الواجب GUL. |
| (٦) منه : عنه GRUL. | (١٣) يكاد GRL : كاد U. |
| (٧) ففيهما... منهما: ففيها... منها | |
| GRUL. | |

المشرع الخامس في فعله ومعنى الإبداع

1.

فصل

> في المعلول الدائم والمعلول الغير الدائم وفي الدائم المعلول والدائم الغير المعلول <

(١٤٧) لَمَّا قُسِّمَ الموجود^(١) إلى علّة ومعلول فقد^(٢) يُقَسَّم المعلول إلى دائم وغير دائم، وَلَمَّا قُسِّمَ الموجود إلى دائم^(٣) وغير دائم فقد^(٤) يُقَسَّم الدائم إلى معلول وغير معلول. وجماعة من العوالم يأخذون في مفهوم الفعل سبق العدم وكونه صادرًا عن إرادة، وإذا شرطوا في مفهومه الإرادة فيجب أن يمتنعوا عن قولهم «فعل شيء كذا بالإرادة» لأنها داخلية^(٥) في مفهوم الفعل، وإذا^(٦) صُرِّحَتْ في تقييد الفعل بها فيكون كما قيل «إنسان حيوان»، ويجب أن يمتنعوا عن قولهم «فعل كذا بالطبع» فإنَّ الإرادة إذا كانت داخلية في مفهومه ينافي الطبع مفهومُ الفعل، فيكون كما يقال «إنسان جماد». وسبق العدم للحادث ليس بفعل الفاعل، فإنه لو أراد أن يفعل الحادث الزماني من غير سبق عدم^(٧) لا يُتصوّر، ولو فُرض أنّه كان يقدر أن يفعله دون سبق العدم، فقد اعترف بدوام الفعل، فإذا العدم السابق ليس بفعل الفاعل، فيعلّق الحادث بفاعله من جهة وجوده الجائز^(٨) لا من قِبَل سبق العدم^(٩). ومفهوم وجوب الوجود بالغير لا يمنع وجوب الوجود به وقتًا ما ودائمًا. وإن امتنع الدوام على مذهب الخصم، فذلك ليس لمفهومه. والشيثان اللذان يُحمَل عليهما محمول واحد ولا أحدهما دائمًا^(١٠) وللآخر وقتًا ما^(١١)، ولا يُوجد لهما هو له وقتًا ما إلا وقد

-
- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------------|
| (١) الموجود GRL: الوجود U. | (٨) الجائز (أي الممكن) GRtUL: الخاص |
| (٢) فقد GUL: وقد R. | R. |
| (٣) ولما قسم... وغير دائم GUL: - R. | (٩) سبق العدم GUL: العدم السابق R. |
| (٤) فقد GUL: وقد R. | (١٠) دائمًا L: دائم GRU. |
| (٥) داخلية RUL: داخل G. | (١١) وللآخر وقتًا ما L: وللآخر وقت ما |
| (٦) وإذا R: فإذا GUL. | GRU. |
| (٧) عدم GUL: العدم R. | |

وُجدَ لِمَا هو له دايماً، ويصح أن يقال على ما هو له دايماً إنه له وقتاً ما ولا يصح أن يقال على ما هو له وقتاً ما إنه له دايماً: فالذي هو له دايماً أحقُّ بحمله عليه. فالمعلولية والوجوب بالغير على ما هو معلول^(١) ودايم الوجود بالغير أحقُّ. وإن امتنع إنسان عن أن يسمى دايماً الوجود بالغير مفعولاً بناءً على اصطلاحه - إنه لا يسمى الشيء فعلاً دون سبق العدم بعد أن يعلم أن سبق العدم ليس من الفاعل بل إفادة الوجود^(٢) الممكن منه - فلا مشاحة معه في اصطلاح، فليصطلح على هذا القسم بالمبدع.

(١٤٨) ومما يقع لهم فيه الغلط قولهم «إنَّ الموجود بوجوده يستغني عن الفاعل» وما رأوا أن البناء يبقى بعد البناء، فحملهم ذلك على اعتقاد أن تعلّق المعلول بالعلّة ليس في دوام الفعل بل حالة الإفادة والإحداث، وإذا كان دايماً الوجود فليس له حالة إيجاب وإبداع، فيكون مستغنياً دايماً بوجوده عن غيره إذ^(٣) لا يُوجد الموجود. فأما قولهم «إنَّ الموجود يستغني بوجوده عن الفاعل» وقولهم «إنَّ الأمر^(٤) في الدوام غير محتاج إلى العلّة» - فلا حاصل له، فإنَّ الشيء الممكن بذاته لا يصير واجب الوجود بذاته ولا^(٥) يُخرجه الوجود عن الإمكان كما أشرنا إليه، فإذا فُرض موجوداً فلا بدّ من ترجّح وجوده بغيره، وإذا فُرض انتفاء المرجّح فلا يخلو: إمّا أن يبقى وجوده راجحاً على عدمه أو لا يترجّح. فإن بقي وجوده راجحاً على عدمه وكان ذلك الرجحان لذاته وماهيّته، فماهيّته مقتضية لوجوب الوجود، فلا يفتقر في إفادة الوجود إلى غيره، فيجب أن لا يكون له علّة ولا في ما مضى فإنّه واجب الوجود بذاته، وقد فُرض ممكناً وواجباً بغيره، هذا محال. - وإن لم يترجّح وجوده بذاته وهو موجود فالترجّح بغيره، فإذا انتفى ذلك الغير فينتفي الترجّح والترجّح به^(٦)، فلم يبق الوجود الممكن له مترجّحاً^(٧)، فيترجّح^(٨) عدمه لانتفاء المرجّح للوجود، فلا يبقى موجوداً.

ولا حاصل لِمَا قد يقال «إنَّ الوجود في الزمان الأوّل يترجّح الوجود في الزمان

- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| (١) معلول GRU: معلوم L. | (٥) ولا GUL: فلا R. |
| (٢) الوجود RUL: وجود G. | (٦) به GUL: - R. |
| (٣) إذ RUL: وإذ G. | (٧) مترجّحاً GUL: مرجّحاً R. |
| (٤) الأمر GRL: الأمور U. | (٨) فيترجّح GRU: فرجع L. |

الثاني» - فإنَّ الزمان الأوَّل قد بطل، والترجِّح بحسبه - إذا فُرض - يبطل معه، فلا ترجِّح البتَّة بما انعدم. ولا ما قد يتوهمه الضعفاء أنَّ الفاعل يعطيه قوَّة بها يبقى بعد عدمه، فإنَّ تلك القوة لها وجود وهي ممكنة ولا بدَّ لها من مرجِّح، والكلام في بقاء تلك القوة مع انتفاء المرجِّح كالكلام في الشيء الذي عرضت له تلك القوة. وإذا^(١) لم يجب وجود الممكن بذاته ولا يستغني عن المرجِّح، فلا بدَّ له في الدوام من المرجِّح. وإنَّ عُنِي بقولهم «إنَّ الموجود لا يُوجد» - أي لا يُعطى له وجود آخر - فهو صحيح إلاَّ أنَّ الوجود الواحد الذي له مفتقرٌ إلى^(٢) الترجِّح بغيره ما دام موجوداً^(٣). وأمَّا مثال البناء والبناء، فليعلم أنَّ الحادث قد يكون له علَّة حدوثٍ وعلَّة ثباتٍ - كالبيت فإنَّه علَّة حدوثه حركة البناء وعلَّة ثباته يبسُّ العنصر^(٤) الحافظ لتشكُّله^(٥) وتماسك أجزائه فيترجِّح بعلَّة الثبات - وقد يكون علَّة حدوث الشيء وثباته امرأً واحداً - كالقالب^(٦) المشكَّل للماء - وعلى جميع التقديرات لا بدَّ من المرجِّح في حالة الثبات، وإذا انتفت علَّة الحدوث وليس للشيء علَّة ثباتٍ يبقى به فيستحيل بقاء الشيء.

2.

فصل

في أسباب الحوادث والكلام في الاتفاقات والإرادات وبحث في الدوام

(١٤٩) قد أشرنا إلى أنَّ كلَّ حادث ممكن، فلا^(٧) بدَّ له من مرجِّح، ومرجِّح الحادث ليس بدايم، وإلاَّ لدام^(٨) الترجيح^(٩) فما كان المعلول حادثاً. ولا يصحَّ أن يكون المرجِّح من جميع الوجوه حاصلاً مستمرَّ الوجود زماناً ثم يحصل الحادث بعد زمانٍ، فإنَّه إن لم يقترن وجود المعلول بوجوده في الزمان فليس هو المرجِّح التام، بل بعدد فيه أمرٌ منتظرٌ ممَّا يتمَّ الترجيح به، وقد فُرض أنَّه المرجِّح التام للشيء

-
- (١) وإذا R: وإذا GU وإنه L.
(٢) إلى: في GRUL.
(٣) موجوداً RL: موجود GU.
(٤) يبسُّ العنصر GU: يبسُّ العناصر R من
(٥) لتشكُّله RL: لشكُّله GU.
(٦) كالقالب GRU: كالقالب L.
(٧) فلا RU: ولا GL.
(٨) لدام GUL: دام R.
(٩) الترجيح RL: الترجيح GU.
العنصر L.

الحادث الذي لم يتوقف على غيره، فصَحَّ أَنْ الحادث له مَرَجَحٌ حادثٌ غيرُ خَلْيٍ عن اقتران المعلول الحادث به زمانًا، والكلام في المَرَجَح الحادث من جهة حدوثه وافتقاره إلى مَرَجَح حادثٍ كالكلام في الحادث الأول، فلا بدَّ للمَرَجَح الحادث من مَرَجَح آخر له^(١)، ولا يزال الكلام عايدًا ولا ينقطع عند حادثٍ هو أولُ الحادثات، لأنَّ الكلام فيه كما في غيره. فلا بدَّ من عللٍ متسلسلةٍ غيرٍ متناهيةٍ، ولَمَّا بُرهن على تنامي سلسلة العلل الثابتة المجتمعة فيجب أن يكون العلل الحادثة الغير المتناهية ممَّا لا يجتمع. ولَمَّا لم يُتصوَّر الانقطاع والخلل عند حدٍّ - فإنَّ ذلك الحدَّ الحادث يستدعي مَرَجَحًا حادثًا غيرَ خاليٍّ عنه زمانًا وكذا مَرَجَحَه - فلا خلل ولا انقطاع. فيلزم أن يكون العلل الغير المتناهية الممتنعة الاجتماع - التي^(٢) لا تصوَّر لثباتها ولا إمكان لخللٍ من انقطاع أو ثباتٍ فيها - هي الحركات^(٣)، وجميع الحركات لها انقطاع إلاَّ الحركة الدورية الفلكية، فهي علة^(٤) حدوث الحادثات وعلةٌ عدم الحادثات أيضًا، فإنَّ العدم في الوقت المعين أيضًا لا بدَّ له من مَرَجَح في ذلك الوقت: أمَّا وجود ما لا ينبغي الذي عدُّه شرطًا في وجود ذلك الحادث، أو عدم ما ينبغي الذي وجوده شرطٌ لوجود الحادث.

سؤال إذا أمكن وجود عللٍ غير متناهيةٍ لا تجتمع، فلا حاجة إلى الانتهاء إلى علةٍ ثابتةٍ هي واجبة الوجود.

جواب العلل الحادثة لا تغني عن الحاجة إلى واجب الوجود، فإنَّ الحركات حاملها الذي هو جرمها المتحرك الثابت والنفس المحركة وغيرهما من أمورٍ ثابتةٍ من الممكنات يحوج إلى مَرَجَح ثابتٍ لا يتغير هو واجب الوجود، ولا شك أن في العالم العنصري أمورًا^(٥) ثابتةً وإن لم يكن إلاَّ الهيولى والجوهر المدرك لذاته الذي لا يتبدل في الإنسان. ثمَّ كلُّ حادثٍ ممَّا^(٦) وراء الحركة أنَّ حدوثه غيرُ آن بطلانه، وبين الآتين زمانٌ هو زمان ثباته، وعلل الثبات مجتمعةٌ إذ لا يثبت الشيء مع زوال مُثْبِتِه، وقد بُرهن على وجوب نهاية سلسلة العلل الحادثة وأنها تنتهي إلى واجب الوجود بذاته، وهو علةٌ وجود جميع الموجودات وعلةٌ ثباتها إذ ما سواه من

(٤) فهي علة R : فهي علل GUL.

(٥) أمورًا RL : أمور GU.

(٦) مما RUL : بما G.

(١) له GUL : R.

(٢) التي RUL : G.

(٣) هي الحركات GUL : هي الحركة R.

الثابت^(١) وغير الثابت ممكنٌ، ومجموع الممكنات مفتقرٌ إليه فهو علة الوجود والثبات للمجموع.

سؤال الحركات الفلكية أيضًا حوادث، فلا بد لها من مرجحاتٍ حادثة. ولا يجوز أن يكون حركة فلكٍ علةً لحركةٍ أخرى له، إذ لا يحصل الحركة الثانية إلا بعد بطلان الحركة الأولى، والحركة في دوامها مفتقرة إلى علة، فكيف يكون علتها ما قبلها الباطل عند وجودها من الحركات؟ فلا بد من عللٍ أخرى للحركات، فإن كانت حركاتٍ لفلكٍ آخر يعود الكلام إليه، فلا بد من نهاية المتحركات لنهاية الأجسام، وحركة المتحرك الأعلى يعود إليها الكلام، فيستدعي طبقات من العلل والمعلولات لذوات متغيرة مترتبة غير متناهية مجتمعة، وهو محال.

جواب لا يجوز أن يقال: إن الحركة المتقدمة هي علة مطلقة لحركة متأخرة، بل كل فلكٍ له إرادة كلية ثابتة لحركة كلية. وتعلم أن الذي قصده الحركة إلى موضع يلزم من ضرورة^(٢) إرادته^(٣) لتلك الحركة وإجماعه إرادات حركات جزئية متعينة من الموضع^(٤) الذي هو فيه، وإرادة^(٥) كل خطوة في تضاعيف المشي وتعين الحركة من تلك الخطوة إنما هي معللة بالخطوة التي قبلها من حيث لولا وصوله إلى موضع تلك الخطوة ما وصلت النوبة إليها، فالفلك^(٦) له إرادة كلية ثابتة لحركة مطلقة^(٧)، ثم تلك الإرادة الكلية مع الوصول إلى نقطة تُوجب إرادة جزئية للحركة من تلك النقطة إلى نقطةٍ أخرى، وتلك الحركة تكون علة الوصول إلى النقطة الأخرى، ثم الوصول إلى تلك النقطة مع الإرادة الكلية علة لإرادة جزئية وحركة جزئية، فلا زالت الإرادة الكلية مع الوصول إلى نقطة علة لإرادة جزئية لحركة جزئية والحركة الجزئية علة للوصول إلى نقطةٍ أخرى، هكذا إلى غير النهاية. ولا يتوقف حركة على إرادة توقفت نفسها على تلك الحركة، بل^(٨) على حركة أخرى من نوعها، ولا وصول نقطة مثلاً يتوقف على حركة توقفت نفسها عليه، بل على أخرى

-
- (١) من الثابت RUL : من الثابتة G.
(٢) من ضرورة GRUL : من صورة Rt.
(٣) إرادته RUL : إرادة G.
(٤) من الموضع GRL : من الموضوع U.
(٥) وإرادة GUR : إرادة L.
(٦) فالفلك RUL : فلك G.
(٧) مطلقة R : مطلقاً GUL.
(٨) بل GRL : بلا U.

من نوعها^(١)، فلا يلزم منه دور ممتنع.

(١٥٠) ولولا أن للأفلاك إرادة كلية ما وجب تجدد الإرادات والحركات الجزئية على الدوام، فإنه ما كان يلزم من الحركة^(٢) إلى نقطة وجود إرادة جزئية عن تلك النقطة إلى غيرها على تقدير عدم الإرادة الكلية، وإذا كان لا يلزم من الوصول إلى نقطة الحركة عنها فكان لتجدد إرادة أخرى سبب مما^(٣) فوقها، ولا بد من تغير ما فوقها حتى كان يجب عن تغير^(٤) حاله تغير حال هذا، فإن الثابت لا يكون علّة بذاته لأمر غير ثابتة إلا بتوسط أمر غير ثابت ويعود الكلام إليه. ولما استحال ذهاب الأمور المتغيرة الثابتة الذات إلى غير النهاية مترتبة^(٥) في مراتب التأثير والعلّة فلا بد من دور في شيء مما يكون ممكناً، ولا بد وأن يجب استمرار ذلك الدور في الأشخاص المنتشرة على سبيل التبديل والتعاقب بأمر ثابت وهو الإرادة الكلية. فالحركة الفلكية علّة لها جزء ثابت^(٦) هي الإرادة^(٧) الكلية، وآخر غير ثابت وهي الإرادات الجزئية التي تلزم عن إرادات كلية بسبب الوصول إلى نقطة جزئية. فالحركة الدائمة علّة حدوث الحوادث بأشخاص ما تُفرض أجزاء لها وعلّة ثبات نسبتها إلى علل الثبات بمدة^(٨) صنفية، وتلك المدى التي هي مدة الثبات بعينها تقرب من انعقاد سبب الزوال. أما^(٩) ترى أن حركة أوجب حدوث إنسان وامتدّ عمره مدة، وتلك المدة بعينها موجهة لقربه من الحركة الموجهة لزوال الحياة^(١٠) عن بدنه؟

(١٥١) وقد انحل^(١١) بهذا الكلام شك، وهو أن الحادث - إذا كان له ثبات - فلا بد له من علّة ثابت ونسبة له إلى علّة ثابت، وتلك النسبة حادثة لحدوثه. ثم تلك النسبة ثابتة، فلها سبب حدوث وثبات ونسبة أخرى إلى علّة ثباتها، فلكل^(١٢)

-
- (١) من نوعها GRL : - U.
(٢) من الحركة GRU : من الحركات L.
(٣) مما GRU : ما L.
(٤) ما فوقها ... عن تغير GRU : - L.
(٥) مترتبة GUL : مرتبة R.
(٦) وهو الإرادة الكلية ... لها جزء ثابت R : انحل R : حل GU جعل L.
(٧) هي الإرادة R : وهي الإرادة GU وهي الإرادات L.
(٨) بمدة RUL : بهذه G.
(٩) أما RUL : لها G.
(١٠) الحياة GUL : الحياة R.
(١١) انحل R : حل GU جعل L.
(١٢) فلكل GRU : فكان L. GUL -

نسبة إلى علة ثابتة علة ثابتة ونسبة إلى تلك علة الثبات^(١)، وحال تلك النسبة تارة أخرى حال الأولى، ويذهب علل الثبات إلى غير النهاية. - فهذا الشك حلّوه بالحركة المديمة^(٢) لنسبة الثبات بصنفها، المقرّبة لعلّة زواله، المتبدّلة بما يُفرض لها أجزاء شخصية، المستغنية^(٣) في ثبات ذلك الصنف عن علة أخرى مثبتة.

(١٥٢) بحث وتحصيل والحق أنّ هذا الشك لا يجب أن يدفع بهذا، فإنّه يعود بعينه في الأمور الغير الحادثة من الأزليّات، فإنّ عللها ثابتة ولها نسبة، والنسبة شيء ما ممكن، فيحتاج إلى علة ما كيف كانت، فلها نسبة إلى علّتها، والنسبة الثانية أيضًا ممكنة محتاجة إلى علة، ولها نسبة أخرى ويذهب إلى غير النهاية. وأمّا إذا أخذت هذه الأشياء اعتبارات ذهنيّة لا يحتاج إلى هذا التكلّف^(٤)، أو يُمنع أنّ للنسبة نسبة كما هو مشهور في الكتب، إلّا أنّ المشهور ربّما يُورد عليه أنّ النسبة التي بين الشيئين لا يغني ذاتها عن نسبة نفسها - من حيث إمكانها - إلى علة مرجّحة لوجودها، وتلك النسبة - بحسب العلّة والثبات - ليست كون النسبة واقعة بين أمرين - لا بحسب النظر إلى العلّة وثبات الوجود -، وفي الجملة^(٥) ليس حلّ هذا الكلام إلّا بمنع إنّ للنسبة نسبة محوكة^(٦) إلى علة خارجيّة^(٧)، ومن القسطاس ينحلّ أمثال هذا على ما ذكرناه.

(١٥٣) وإذا عرفت هذا فاعلم أنّ الحركة قد تكون علة لحركة أخرى على وجهين: أحدهما بأن تُعدّ القوة المحركة لتحصيل حركة ثانية لتغيّر حال عليها، كما فعلت^(٨) في ما ذكرنا من الاتصال إلى نقطة، فوجّب^(٩) تحريك النفس عنها^(١٠) إلى غيرها، وبمثل^(١١) هذا الطريق يصحّ أن يكون علة متقدّمة فانيّة^(١٢) علة لحركة لاحقة، وفي موضوع نفسها لا تُتصوّر^(١٣) إلّا كذا. - والثاني أن يكون حركتا شيئين - العلة والمعلول - معًا بالزمان ويتقدّم الحركة التي هي العلة على الحركة التي هي

-
- | | |
|---|-------------------------------|
| (١) تلك علة الثبات: كذا في الأصول كلها. | (٨) فعلت GRU: فعلنا L. |
| (٢) المديمة RL: الدائمة GU. | (٩) فوجب GRU: وجب I. |
| (٣) المستغنية GRL: المتعينة U. | (١٠) عنها GRL: منها U. |
| (٤) هذا التكلّف R: هذه الكلف GUL. | (١١) وبمثل R: ممثّل GUL. |
| (٥) وفي الجملة R: في الجملة GUL. | (١٢) فانيّة GRU: ثانية L. |
| (٦) محوكة GRL: مخرجة U. | (١٣) لا تتصور: أي على الحركة. |
| (٧) خارجيّة GUL: خارجة R. | |

المعلولة^(١) بالذات أو بالطبع، كحركة الإصبع والخاتم وكما يُتوهم من حركة الشمس وحركة الشعاع.

سؤال أوجبتم للفلك إراداتٍ جزئيةً من نقطةٍ جزئيةٍ إلى مثلها، وليس حال الفلك كحالنا: فإنّ لنا خطواتٍ، يتعيّن إراداتنا^(٢) الجزئية بالخطوات وما يجري مجراها، والفلك أوضاعه^(٣) متشابهةً، فليس ما يُفرض منتهى حركةٍ جزئيةٍ من نقطةٍ أولى من غيره.

جواب هذا النقطة لا يعني بها النقطة التي عرفت حالها والبحث عليها، والأفلاك^(٤) وإن كانت أجرامها^(٥) متساويةً نسبةً ما يُفرض لها أجزاء أوضاعٍ تختلف بمقابلةٍ ما تحتها، ولو لم يكن إلاً مقابلات وتربيعات وتسديسات وغيرها من المناسبات الكوكبية لكفى اختلاف الإرادات الجزئية عليها وتعيّنها بها.

(١٥٤) تمهيد وببحث وإذا علمت أنّ كلّ حادثٍ يستدعي عللاً حادثه غير متناهية، فاعلم أنّا قد نسّمى في كتبنا اقتداءً بالقدماء أموراً «اتفاقية» ولا نعني بها أنّها واقعة في الوجود^(٦) دون مرجح، بل نعني بها كلّ ما يلحق بماهية^(٧) لا لذاتها ممّا يختلف به أشخاصها. وتعلم أنّ الأشخاص المشتركة في ماهيةٍ نوعيةٍ إذا اختلفت^(٨) بأمورٍ خارجيةٍ^(٩) ليست تلك الأمور مُقتضى ذاتها وإلاً اتفق. والعلل الثابتة إذا كان مستوياً نسبةً الأشخاص إليها ليس بعض الأشخاص - بحسب الماهية النوعية - أولى بعارضٍ من غيرها، فإن كان الفاعل واحداً والماهية النوعية واحدة لا يتخصّص البعض منه^(١٠) بأمورٍ دون البعض، فكلّ أمرٍ اتفاقيٍّ له أسباب غير متناهية - أي الذي يلحق أشخاص الماهية القابلة للكون والفساد وما يتعلّق بها من الحوادث - وتميّز بعضها عن^(١١) بعض لا بدّ له من عللٍ غير متناهية سماوية، وإذا كان المرجح الوقت فالاتفاقيات كلّها واقعة تحت الزمان، وكلّ لاحقٍ مميّز لأشخاصٍ كثيرة من نوع

(٧) بماهية R: ماهية GUL.

(٨) اختلفت RUL: اختلف G.

(٩) خارجية GUL: خارجة R.

(١٠) منه GUL: - R.

(١١) عن GRL: من U.

(١) المعلولة GRU: المعلول L.

(٢) إراداتنا RL: إرادتنا GU.

(٣) أوضاعه GRU: أوضاعها L.

(٤) والأفلاك RL: وللأفلاك GU.

(٥) أجرامها GRL: أجزائها U.

(٦) في الوجود R: - GUL.

واحدٍ عنصريٍّ يجب أن يكون حادثًا حدودًا زمنيًّا، ولا ينبغي أن يقال - كما قد يقال - «إنَّ كلَّ لاحقٍ بماهيّةٍ فعن ابتداءٍ زمنيٍّ» إلّا أن يُعنى باللاحق الحادثُ الزمنيُّ، وحينئذٍ يستغني عن الحجّة. بل ولا يستحسن أيضًا أن يقال «كلَّ حادثٍ زمنيٍّ فله ابتداءٌ زمنيٍّ» فإنّه شيء واحد وأمّا إذا^(١) عُني باللاحق ما يُوجد للماهيّة لا بناءً على اقتضاء ذاتها وماهيّتها - وهو المتعيّن في قولهم «إنَّ الموجود الذي ماهيّته أثبتّه ان يكثر^(٢) لا يمتاز جزئيٌّ منه عن آخرٍ إلّا باللاحقٍ وكلَّ لاحقٍ فعن ابتداءٍ زمنيٍّ» - ففي كلّ موضعٍ مثل هذا لا يعنون به^(٣) إلّا كلّ ما يوجد للماهيّة بسببٍ خارج^(٤) ولا يلزم، فإنَّ التّصورات الكلّيّة للنفوس الفلكيّة وللعقول كلّها أمورٌ زائدةٌ على ماهيّاتها واجبة بأسبابٍ خارجةٍ^(٥)، بل المقدار للفلك على ما قرّر في الكتب - أنّه لو كان مقدارُ شيءٍ مُقتضى ذاته لكان لجزئه مقدارٌ كلّهُ وهو محال - ومع أنّ له سببًا^(٦) هو عارضٌ للماهيّة غيرُ لازمٍ عنها لذاتها دايماً، وكذلك^(٧) وجوب وجود العقول على قاعدتهم المشهورة، وكذلك اختصاص الكواكب^(٨) بموضعٍ من الفلك متعيّن^(٩) سيّما الثوابت بمواضعٍ من فلكٍ واحدٍ متشابه، بل يجب أن يذكر كما ذكرنا.

(١٥٥) وتعلم أيضًا أنّ إرادتنا^(١٠) قد تحصل لدواعٍ^(١١) تحصل ثم يتأخّر^(١٢) حصولُ ذلك الفعل مع حصول إرادةٍ ما وعزيمةٍ وقيامٍ الداعي، ثم يجزم الإرادةُ بَعَثَةً من تلقاء أنفسنا في كثير من الأوقات من دون وجود سببٍ طبيعيٍّ أو مددٍ لداعيه، فحصول ذلك الجزم في الإرادة - بعد سبقٍ إرادةٍ ودواعٍ^(١٣) وأسبابٍ أرضيّةٍ^(١٤) وكانت خليّةً عن تعقّب الفعل - لا بدّ وأن يكون له سببٌ حادثٌ يعود إليه الكلام، وليس أيضًا إلّا من أمرٍ سماويٍّ، وكذلك جميع إراداتنا وإقداماتنا وإحجاماتنا. فإذا ظهر أنّ أفعالنا مرتبطةٌ بإراداتنا وإراداتنا ليست مرتبطةٌ بإراداتنا، فجميع الأشياء من أفعالنا مرتبطةٌ بالأمر العالي، فمقدوراتنا - من حيث توقّفها على أشواق وإرادات

- | | |
|-------------------------------|------------------------------------|
| (١) وأما إذا RL: وإذا G. | (٨) الكواكب RL: الكوكب GU. |
| (٢) أن يكثر GRtUL: لا يكثر R. | (٩) متعيّن GL: معيّن RU. |
| (٣) به R: - GUL. | (١٠) إرادتنا GRU: إراداتنا L. |
| (٤) خارج GRU: خارجي L. | (١١) لدواعٍ: لدواعي GRUL. |
| (٥) خارجة GRU: خارجية L. | (١٢) يتأخّر GRL: يتأخّره U. |
| (٦) سببًا L: سبب GRU. | (١٣) ودواعٍ R: ودواعي GU: وداعي L. |
| (٧) وكذلك GRU: فذلك L. | (١٤) أرضية GRtUL: عرضية R. |

وجوازم اتفاقية - معللة^(١) بالسمائيات^(٢) من وجوه ليست مقدورة لنا، أي لا تقع تحت قدرنا إلا بانعقاد أسباب سماوية.

3.

فصل

< في أن العقل يحرك الفلك بالتشويق >

(١٥٦) وإذا علم أن للفلك إرادات جزئية وتحريكات جزئية وأن الرأي الكلّي لا ينبعث عنه إرادات جزئية إلا لأسباب خارجية، فالعقل لا يحرك الفلك تحريكاً على سبيل المباشرة، كيف والحركة الجزئية محتاجة إلى إرادة جزئية وحدود جزئية! والحركة من (ج) إلى (ب) غير الحركة من (ب) إلى (د)، فلا بدّ من تخيل حدود جزئية. ثم العقل إذا عني به الذات المجردة عن المادّة وعلايقها وتدائيراتها فلا يصحّ أن يحرك مباشرة وتصريفاً من نقطة إلى نقطة بإرادات جزئية، فإنه حينئذ لا يكون عقلاً. فهذا الجوهر إذا كان محرّكاً يجب أن يكون تحريكه بالتشويق.

4.

فصل

< في أبحاث تتعلّق بالحدوث الذاتي والحدوث الزماني >

(١٥٧) قال المحصلون: إن واجب الوجود إذا كان مرجّحاً لوجود ما سواه ولا يتقدّم على جميع الممكنات غير ذاته أو ما يُفرض صفةً لذاته - على ما يتوهم العامة من أن له صفات واجبة الوجود - والمرجح دائماً فيدوم الترجيح. وإن حصل هو وما يُفرض معه من الصفات الدائمة ولم يحصل الشيء فليس هو موجباً^(٣) لوجود الممكنات بحيث لم يتوقّف على غيره، بل لا بدّ من أمر يتجدّد - أي شيء كان - . وكلامنا في ما قبل جميع الحادثات، وليس^(٤) غير ذاته، فإن لم يرجح دائماً لا يرجح أبداً، فما كان يحصل منه شيء أبداً. ولما حصل ولم يتقدّم على جميع

(٣) موجباً R: موجب GUL.

(٤) وليس GRL: فليس U.

(١) معللة GRU: معللاً L.

(٢) بالسمائيات RL: بالسماوية GU.

الموجودات الممكنة غيره، فلا يتوقف على غيره. وإذ^(١) لم يتوقف على غيره فيجب به نفسه، وهو دايم، فيدوم الترجيح.

وظنّ بعض الناس أنّه إذا فُرض أنّ واجب الوجود يفعل بالإرادة يندفع البرهان، ولم^(٢) يعلم أنّ الإرادة أو ألف^(٣) صفة تفرض دائمة واجبة الوجود كلّها، فمهما كانت دائمة ولا يتوقف الأمر على غيرها فيدوم الترجيح بدوامها. وإن فُرض أمر ما حادث من إرادة أو قدرة أو وقت، فيعود الكلام إلى حدوث ما يجدد وجوده وارتفاع ما ينبغي أن يرتفع، كيف والإرادة والقدرة الحادثة هي مأخوذة في هذا البيان من جملة الممكنات التي لا يتقدمها إلا^(٤) واجب الوجود! وهو دايم فيدوم الترجيح^(٥).

وظنّ هذا المتوهم أنّ الحكماء إنّما يطلقون تقدّم الشيء بالذات إذا كان عريّاً عن الصفات، بل علّة الشيء الناقمة وإن كانت مركّبة من أجزاء كثيرة - من إرادة وداعية وآلة وغيرها - مجموع تلك العلّة إذا تمّت يجب بها المعلول ولا يتقدّم إلاّ بالذات، وأمر الصفات مسئلة أخرى، وهذه لا تعلق لها^(٦) بتلك المسئلة. - والذي حكى هذا البرهان عن الحكماء - على أنّ^(٧) وقوع الأشياء منه في حال ليس أوّل من حال - سها في النقل إذ لا حال في ما يُفرض قبل جميع الممكنات، بل جميع الأحوال من الممكنات التي لا يتقدمها إلاّ واجب الوجود. ولا حاجة في هذا البرهان إلى الرجوع إلى الأوليّة، بل يكفي أنه إذا لم يتقدّم على جميع الممكنات إلاّ هو فلا يتوقف على غيره، وإذا دام ما لا يتوقف الشيء على غيره فيدوم ذلك الشيء.

(١٥٨) وأما الذي يعتصم به المخالفون لهذه القاعدة فحجج^(٨) منها قولهم: «إنّ الماضي انتهى إلى الآن وما تنهى^(٩)، فقد انتهى» - وهذه^(١٠) بينة الخلل، فإنّ الماضي ما انتهى إلى الآن بحيث إنّه نهايته التي لا نهاية بعدها. ثم الكلام في أوّل

- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| (١) وإذ GRU: وذا L. | (٦) لها GRU: - L. |
| (٢) ولم RUL: ولو لم G. | (٧) على أن GUL: عن أن R. |
| (٣) أو ألف GRL: وألف U. | (٨) فحجج L: حجج GRU. |
| (٤) إلاّ R: غير GUL. | (٩) تنهى GRU: يتناهى L. |
| (٥) الترجيح RUL: الترجيح G. | (١٠) وهذه GRU: هذه L. |

الماضي لا في آخره، كما أنَّ المستقبل يُؤخَذ الآن مبدؤه ولا آخر له، فالماضي يُتوَهَّم الآن آخره، ولا أول له، وربما فرقوا بين الماضي والمستقبل بأشياء ركيكة يجب أن يستحي من حكايتها: منها إنَّ القائل إذا قال «لا أعطيك درهماً إلّا وأعطيك قبله آخر»^(١) إنه لا يتأتى الإيتاء^(٢) بخلاف ما يقول «لا أعطيك درهماً إلّا وأعطيك بعد آخر»^(٣)، فإنه يصحّ^(٤) الإيتاء^(٥). وهذا يشبه تعليل مانع الفرس عن المستعير «بأنه كُمنِت فلا يستعار» ومن شأنهم التعليل في الجمع والفرق بأمور لا مدخل لها، فأبيّ تعلق لحديث الدرهم^(٦) بالنهاية واللاتهاية؟ ثم إنَّ^(٧) امتناع «ما لا يُعطى إلّا وأعطى»^(٨) قبله حيث^(٩) امتنع إنما هو للدور لا للماضي ولا للمستقبل^(١٠)، ثم الرجوع إلى مسألة الطلاق في المسألة الحقيقية^(١١) التي هي الخطب الأصم^(١٢) الذي يجعل^(١٣) الولدان شيئاً (١٧/٧٣) هل هو إلّا قرع الرأس بالحديد؟

ومن جملة^(١٤) ما يحتجّون به قولهم «إنَّ الحركات آحادها حادثة مسبوقة العدم»^(١٥)، فيكون الكلّ كذا - وهذا - مع أنَّ فيه أخذ كل واحد مكان الكل وهو غلط عرفناك في ما سبق - يبتنى^(١٦) على كل مجموعي لشيء^(١٧) يستحيل أن يكون له كل وهو الحركات، وقد سبق فصل في < ما يصحّ > التناهي واللاتناهي عليه.

ومما يحتجّون به قولهم «لو صحت اللاتهاية في الحوادث الماضية لتوقف كل حادث على ما لا يتناهى وهو محال» - وليست بصحيحة أيضاً، فإنَّ الممتنع من التوقف على الغير المتناهي ما يكون الشيء متوقفاً على ما لا يتناهى ولم يحصل بعد، وظاهر^(١٨) أنَّ الذي لا يكون إلّا بعد وجود^(١٩) ما لا يتناهى في المستقبل لا

(١١) الحقيقة GRU: الحقيقة L.

(١٢) الأصم GRtUL: الأعظم R.

(١٣) الذي يجعل GUL: التي تجعل R.

(١٤) جملة GRU: - L.

(١٥) العدم: - U.

(١٦) يبتنى GRU: ويبتنى L.

(١٧) لشيء RL: - GU.

(١٨) وظاهر GRL: فظاهر U.

(١٩) وجود GRL: موجود U.

(١) آخر GRU: آخره L.

(٢) الإيتاء GRtUL: الإعطاء R.

(٣) آخر GRU: آخره.

(٤) يصح RUL: لا يصح G.

(٥) الإيتاء GRtUL: الإعطاء R.

(٦) الدرهم GRL: للدرهم U.

(٧) ثم أن GRU: ثم L.

(٨) إلّا وأعطى GRU: وإلّا أعطى L.

(٩) حيث RUL: وحيث G.

(١٠) ولا للمستقبل R: والمستقبل GUL.

يصح وقوعه. وأما^(١) في الماضي، فلم يكن حالة كان فيها الغير المتناهي - الذي يتوقف عليه حادث - معدومًا فحصل بعد ذلك وحصل بعده الحادث، إذ ما من وقت يُفرض إلا وكان مسبوقًا بما لا يتناهي، ولا يأتي^(٢) بعده ممّا يتوقف على حركات إلا ويتوقف على ما يتناهي لا على ما^(٣) لا يتناهي. وإن عني بهذا التوقف أنه لا يقع شيء من الحوادث إلا بعد ما لا يتناهي فهو نفس محلّ النزاع! فإنّ الحكيم^(٤) مذهبه أنه لا يقع حادث إلا ويسبقه حوادث لا تتناهي، ولا يصح وقوعه إلا كذا، فكيف يجعل محلّ النزاع حجة يثبت نفسه؟

وممّا يحتجون به ما أخذوا من برهان تناهي الأبعاد: أنا نجمع الماضي ونضمّ إليه سنة من المستقبل، فنأخذ على جهته مبلغًا ومع^(٥) الزيادة مبلغًا آخر، ونقابل بينهما، فلا بدّ من التفاوت، فيزيد أحد المبلغين على الآخر بقدر متناو، وما زاد على الشيء بمتناو فهو متناو. - وإذا علمت أنّ الحركات لا كلّ لها وأنها يستحيل اجتماعها فكلّ ما يُبنى على اجتماعها المستحيل لا يصح، وإنما صحّت اللانهاية في الحركات لاستحالة اجتماعها، فكيف يصحّ فرض وقوع اجتماعها المستحيل ليمتنع - بوقوع الاجتماع المستحيل - اللانهاية التي كانت^(٦) صحّتها لاستحالته؟ فهو فرض يُبنى على المستحيل من جهة استحالته، ولا يصحّ ذلك كما أشرنا إليه.

(١٥٩) ومن جملة ما يحتجون به ضمّ مبلغ إلى النفوس الناطقة ويتممون العمل على ما ذكرنا في الحركة، وقد إشرنا في فصل التناهي واللاتناهي ما فيه كفاية في حلّ هوساتهم. - وممّا يتأتى لهم أن يفطنوا له الاحتجاج به أنّ النفوس الناطقة الماضية مجموعها يجب أن يكون مسبوقَ العدم لأنّ المجموع معلول الآحاد والآحاد مسبوقه العدم - إذ ليس في النفوس الناطقة الماضية إلا حادثٌ حدودًا زمنيًا - وإذا كانت العللُ مسبوقه العدم سبقًا زمنيًا فكذلك المعلول الذي هو المجموع. - وهذا وإن كان أقرب^(٧) ممّا سبق وليس اقتصارًا على مجرد تعديّة حكم كلّ واحد على الكلّ بل احتجاج بحدوث العلة على حدوث المعلول^(٨)، إلا أنه لا

(١) وأما GUL: فأما R.

(٢) يأتي GRU: يتأتى L.

(٣) يتناهي لا على ما GRU: - L.

(٤) الحكيم GRUL: الخصم Rt.

(٥) ومع GRU: وقع L.

(٦) كانت RL: كان GU.

(٧) أقرب GRU: ممّا أقرب L.

(٨) على حدوث المعلول GRU: - L.

ينتج عن غرضه من هذا. فإنّ النفوس الناطقة إذا أخذت من آحادها مجموع^(١)، فكلّ وقت يزداد فيها واحد يحدث معه مجموع آخر غير الذي كان قبله، فإنّ أشياء إذا أخذت مع شيء يكون المجموع الذي معه غير المجموع الذي دونه. فإذا^(٢) تبدل المجموع بحدوث كلّ واحد فكلّ وقت يحدث للنفوس مجموع آخر - حدوثًا زمنيًا - لم يكن ذلك المجموع قبله لحدوث واحد حصل المجموع الآخر بحدوثه. ولا يلزم من حدوث مجموع كلّ وقت أن يكون وقت ما كان منها فيه^(٣) شيء واقعًا^(٤) أصلًا، بل كلّ^(٥) مجموع منها يُوجد وقت^(٦) ما كان ذلك المجموع بعينه موجودًا فيه، وذلك قبل وجود الواحد الذي حصل بحدوثه^(٧) ذلك المجموع، ولا يدلّ ذلك على نهاية أعدادها. وهذه النفوس لا ربط لبعضها ببعض، فلا مجموع لها حقيقيًا، وليس للذهن عدّها، فلا مجموع أصلًا، فبطلت الحجّة.

واعلم أنّه إذا كان العدد اعتباريًا لا وجود له بالفعل في الأعيان فكلّ ما لا يعدّه العادّ بالفعل ليس بمعدود، والنفوس الناطقة يستحيل أن يعدّها عادّ، فلا يصحّ أن يقال إنّها محصورة في عدد بوجه من الوجوه وهي بحيث لو عدّها عادّ أبد الدهر ما انتهى تعدّدها لها بحيث يكون آتيا على الكلّ، وقد سبق هذا أيضًا. ثم هب أنهم أثبتوا أنّ النفوس الناطقة الماضية متناهية العدد، وأنّه كان زمان لم يُوجد فيه نفسٌ منطقية ولا إنسان، فلماذا يدلّ هذا على حدوث العالم؟ فإنّ القوم يجوّزون أن يأتي دور يحدث فيه من الحيوانات ما لم يكن قطّ ولا يكون بعده أبدًا، والإنسان يكون من تلك الجملة.

(١٦٠) ومما يحتجّ به بعض المتقدمين - ممّن يمؤّه على النصارى - أنّ العالم متناهي القوة، وكلّ متناهي القوة متناهي البقاء وكل متناهي البقاء يستحيل أن يكون أزليًا، فالعالم يستحيل أن يكون أزليًا، وتقرّر أنّ العالم متناهي قوة البقاء بأنّ العالم مجموع الأجسام المتناهية، وقد بيّن أنّ قوى الأجسام متناهية الأثر. وهذه الحجّة ليست بصحيحة، ومن جملة وجوه فسادها: إنّّه يجوز أن يكون

-
- (١) مجموع R: مجموعًا GUL. (٥) بل كل GUL: بل كان R.
 (٢) فإذا GRtUL: فإنه إذا R. (٦) وقت GUL: وقتًا R.
 (٣) فيه GRU: فيها L. (٧) بحدوثه GRL: بحدوث U.
 (٤) واقعًا R: واقع GUL.

شيء متناهي^(١) القوة وغير متناهي البقاء لا لذاته ولا لقوته^(٢) بل لأنَّ علّة ذاته دايمةً، وهو يمدّها بالقوة الغير المتناهية للأثار والحركات وغيرها. وأيضًا العنصريّات إذا كانت متناهية القوى وليس في قوتها الدوامُ كانت قابلةً للفساد، وأمّا الأجرام السماوية فقواها المدبّرة نفوسها، وسنبرهن على أنّها ناطقة مجرّدة. - والحجّة التي يذكرها المشاؤون ويعتمدها هذا القايل مبنيةً على قسمة الجسم على ما أشرنا إليها، وذلك لا يصحّ توجيهها في النفوس الناطقة المدبّرة للسماويات. والجواب الأوّل هو العمدة.

(١٦١) وإذا علمت ما سبق فاعلم أنّ قولهم «العالم لا يخلو عن الحوادث، وكلّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو لا يسبق الحوادث»^(٣)، وكلّ ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، فالعلم حادث» - في مقدّماته أصناف من الخلل. - أمّا المقدّمة الأولى - وهي قولهم «العالم لا يخلو عن الحوادث» - صحيحةٌ إذا عنوا بالعالم مجموع الأجسام، فإنّه لا يخلو عن حركات^(٤) وغيرها. وإن عنوا - كما يقولون - ما سوى واجب الوجود ففي الموجودات أمورٌ قام البرهان على وجودها - وهي العقول - لا تتغيّر أصلاً، فيكون المقدّمة الأولى أيضًا باطلة منقوضة.

وأمّا المقدّمة الثانية - وهو أن «ما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها» - ففيها خلل، فإنّه إن عُنِيَ به أن ما لا يسبق آحاد الحوادث لا يسبق واحدًا واحدًا منها فهو لغوٌ، فإنّ معناه واحدٌ، والعالم لا يصحّ فيه أن يُقال إنّّه لا يسبق الآحاد^(٥)، فإنّ من البين أنّه متقدّم على كلّ واحدٍ واحدٍ^(٦) من الحوادث بالضرورة. وإن عُنِيَ به أنّه^(٧) لا يسبق جميع الحوادث، فالحوادث لا جميع لها أصلًا حتى يسبقها شيء! ثم إذا سلّمت هذه فقوله في المقدّمة الأخرى إن «ما لا يسبق الحوادث فهو حادث» هو نفس^(٨) محلّ النزاع، فإنّه^(٩) - على مذهب الخصم - لا يصحّ خلوّ الأجرام الفلكية

(١) متناهي: GRUL (في كل موضع). (٦) على كل واحد واحد R: على واحد

(٢) لقوته GRU: بقوته L. واحد G على واحد L.

(٣) فهو لا يسبق الحوادث R: فلا يسبقها (٧) لا يسبق... وإن عني به أنه GRL: - . U . GUL

(٤) عن حركات RL: عن الحركات GU. (٨) نفس GRU: بعين L.

(٥) الآحاد RL: آحاد G. (٩) فإنّه GRUL.

عن الحركات أصلاً ولا تسبقها سبقاً زمانياً، أي ما خلث عن الحركة قط، وإن كان المتحرز يتقدم على الحركة تقدماً ذاتياً فيحتاجون ههنا إلى الرجوع إلى إثبات نهاية الحوادث، وقد سبق المباحثة فيه.

(١٦٢) وربما أن حُقق عليهم يصعب لهم^(١) الأعراب عن مذهبهم وعن محلّ الخلاف، فإنهم إن قالوا «العالم حادث» فخصمهم يسلم ذلك، فإنّ العالم عنده حادثٌ حدوثاً ذاتياً، أي: لا استحقاق وجوده متقدّم^(٢) عقلاً على استحقاق وجوده، فإنّ استحقاق الوجود^(٣) الممكن من غيره، وهو مشروط باللااستحقاق من نفسه، وما للشيء^(٤) من ذاته يتقدم على ما له من غيره، فـ «أن لا يكون له وجود» متقدّم عقلاً على «أن يكون له وجود»^(٥)، وهو الحدث الذاتي. - وإن عني به الحدث الزماني - بمعنى أنه يسبقه عدمٌ زمنيّ - فالقائلون بالحدث لا يمكنهم أن يقولوا ذلك، لأنّ عندهم العالمُ جملةٌ ما سوى الباري، والزمان من جملة العالم، فلا يتقدم على العالم ليكون سبق العدم على العالم زمانياً. فليس إلّا سبق غير زمانيّ، والفلاسفة قائلون بهذا ويثبتون^(٦) له. - وإن أبى عن مذهبه بأنّ العالم ليس بقديم، فيقول الفيلسوف أيضاً^(٧) إنه ليس بقديم لأنّه ليس بواجب الوجود في ذاته، فإنّ معنى القَدَم عنده ذلك.

وإن قال «إنّ^(٨) العالم ليس بدائم» فيقال «ماذا تعني بالدائم؟» فإنّ الدائم قد يُعنى به مستمرّ الوجود زماناً طويلاً، ودوام العالم بهذا المعنى لا نزاع فيه. وإن قال «عنيّ أنّه كان وقتٌ لم يكن فيه العالم» - فهو مخالف لمذهبه، إذ ليس قبل العالم وقتٌ لم يكن فيه العالم، وإن قال «أعني أنّه ليس بأزليّ» - يستفسر الأزليّ أيضاً كما سبق في الدائم، فإنّ الأزليّ إذا عني به واجب الوجود فلا أزليّ إلّا واحد. وإن قال «أعني أنّ حوادثه في الماضي متناهية» - فليس بالاتفاق لها مجموعٌ ليكون متناهياً أو غير متناهٍ. فإن قال «الذي في الذهن متناهٍ» يُسلم له أنّ القدر الذي حصل في ذهنه

(٥) متقدم عقلاً... له وجود GRU: L -

(٦) ويثبتون RU: ومثبتون GL.

(٧) أيضاً GUL: R -

(٨) إن GRL: بأن U.

(١) لهم GRL: عليهم U.

(٢) متقدم GRL: يتقدم U.

(٣) الوجود GUL: وجود R.

(٤) للشيء GRL: للشيء U.

من أعداد الحركات متناو، ولكن لا يلزم من ذلك^(١) توقّف وجود العالم على غير ذات البارئ. ثم إذا فُرض لها مجموع ما فهي - من حيث إمكانها - متناهية إلى علّتها، وهو معنى كلام أفلاطون، والحكماء قائلون به كلّهم.

وإن قال «أعني بالحدوث أنّه كان معدومًا فوجد» - فيقال «كان زمانًا»^(٢) أو سبق غير زمني؟ فإن استروح إلى السبق الزمنيّ، فهو مخالف^(٣) مذهبه. وإن استروح^(٤) إلى السبق الغير الزمنيّ، فالخصم قائل به. فإنّ الفيلسوف معترف^(٥) بأنّ عدم الممكن متقدّم تقدّمًا ما على وجوده. وإن قال «أعني بأنّ البارئ متقدّم على العالم بحيث^(٦) بينه وبين العالم زمان» فليس هذا مذهبه، إذ ليس قبل جميع العالم شيء عنده أيضًا غير البارئ، وهو مذهب الحكيم^(٨). والبارئ متقدّم على العالم، وليس بتقدّم زمنيّ، فيتعيّن التقدّم الحقيقيّ الذي هو في الحقيقة تقدّم، وهو التقدّم العلّيّ، وهو مذهب الحكماء. فلا يتعيّن النزاع ههنا إلّا بأن يقول أحد الخصمين «إنّه توقّف العالم على غير البارئ ولم يكف في وجوده ذاته وصفاته» - ويقول الآخر «يكفي» وحينئذ يتبيّن المشرك من غير المشرك!

(١٦٣) ومسألة إبطال التعطيل وإثبات تفرّد البارئ بالإبداع دون سائح حادث هو من أعظم أمّهات المسائل والعلوم^(٩)، حتى إذا علم الإنسان هذه وعلم تجرّد النفس عن المادّة وبقائها بعد البدن ووجود مفارقات ما بعد معرفة واجب الوجود ووحدانيّته فقد حصل من العلم أمرًا كبيرًا^(١٠)، ولا يبالي بما يفوته من العلوم ومسائلها، ولم يبق له إلّا التمسك بطرائق التجريد ليشاهد أمورًا حقّيّة^(١١) روحانيّة^(١٢). وهذه المسألة إذا أُحكمت وعُلم أسباب حدوث الحادّثات فقد تمهّدت قواعد العلوم الحقيقيّة أشدّ تمهيدًا بأوضح طريقة. فإنّ الناس كانوا يتحيّرون في أنّ

(٧) بحيث GRL: بحيث أن U.

(١) من ذلك RL: ذلك GU.

(٨) الحكيم GRUL: الخصم Rt.

(٢) زمان R: زمانًا GUL.

(٩) المسائل والعلوم R: العلوم GUL.

(٣) مخالف RU: يخالف G.

(١٠) كبيرًا GRU: كثيرًا L.

(٤) إلى السبق... وإن استروح GRU: -

(١١) حقّيّة L: - GRU.

L.

(١٢) روحانيّة RUL: روحانيات G.

(٥) معترف GUL: يعترف R.

(٦) بأن GRU: به L.

واجب الوجود إذا لم يتغير فكيف يحصل الحوادث؟ حتى أتى على تحقيقها^(١) الحكيم أرسطاطاليس وباحث فيها أتم بحث، وبقيت بحيث تكاد تسبق الفطريات لوضوحها. وإن كان^(٢) أصل المسألة موروثه من الأقدمين وإجماليات لهم، ولكن هذا التفصيل منه أخذ. ولا يكون الإنسان باحثاً حتى يتيقن^(٣) هذه المسألة وأخواتها، وإذا ثبتت^(٤) هذه المسألة صحَّ البحث، وإن ارتفعت ارتفع البحث. فإن^(٥) القدرة العبيثة لا يبقى معها كلام^(٦)، ولا يأمن الإنسان إن يُخلَق جزافاً^(٧) فيه أمور تدفع النظر، وكلَّ وقتٍ يخلَق أمورٌ لا تُعلَّل فلا^(٨) يبقى معها أمرٌ معقول، وربما يُخلَق فيه معنى يُري الشيء على خلاف ما هو عليه، وإذا مكنت القدرة العبيثة ارتفع الاعتمادُ عن المحسوسات أيضاً. وبهذه المسألة يتبين أن الأجرام الفلكية^(٩) العلوية ثابتة متأبئة عن الكون والفساد لدوام الحركات، وحال أبدية الوجود^(١٠) لعدم التغير^(١١) كحال الأزلية لعدم التغير. وهذا القدر كافٍ في هذا الباب.

المشرع السادس

في الجود والغنى وإشارة إلى مبادئ الوجود وحركات^(١٢) الأفلاك وترتيب الوجود والخير والشر

1.

فصل

< في بيان أن واجب الوجود لا يكون لفعله علة غائية >

(١٦٤) ومما قُسم إليه الوجود^(١٣) أن الموجود إما أن يكون غنياً أو فقيراً. والغني المطلق ما لا يحتاج إلى غيره في ذاته ولا كمال لذاته كيف كان، وإن

- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) تحقيقها RL: تحققها GU. | (١) «العبيث». |
| (٢) كان RL: كانت GU. | (٨) فلا R: ولا GRU. |
| (٣) يتيقن RUL: يتيقن G. | (٩) الفلكية R: - GUL. |
| (٤) ثبتت GUL: ثبت R. | (١٠) الوجود RUL: الجود G. |
| (٥) فإن GRUL: كان Rt. | (١١) التغير GRUL: تغير Rt. |
| (٦) كلام GRU: الكلام L. | (١٢) مبادئ الوجود وحركات GRL: مبادئ |
| (٧) أن يخلق جزافاً: أي أن يكون إيجاد | حركات U. |
| العالم من غير علة تقتضي وجوده وهو | (١٣) الوجود GRU: الموجود L. |

الفقير^(١) هو الذي يتوقف منه على غيره إمّا ذاته وإمّا كمالَ لذاته. وإنّ كلّ عادم كمالٍ فقيرٍ، والمَلِكُ الحقّ هو الذي له ذاتٌ كلّ شيءٍ من جميع الوجوه، ويلزم من ذلك^(٢) أن لا يكون ذاته لشيءٍ حتى إن كان ذاته لشيءٍ فليس ذاتٌ جميع الأشياء له مطلقاً^(٣)، والذي يَمْلِكُ ذاته من جهة ما يَمْلِكُ ليس مملوكٍ له، فالملك المطلق لا يصحّ أن يكون ذاته لشيءٍ، ولا يصحّ أن يكون غنيّ مطلقاً إلاّ ما هو مَلِكٌ مطلقٌ لجميع الأشياء، حتى لو ساواه غيره في الغنى كان افتقاره إلى ذلك الغنيّ أوّلَى لذلك الغنيّ وأتمّ، وإذا لم يفتقر إليه يكون ذلك الغنيّ عادم كمالٍ ما فلا يكون غنيّاً مطلقاً. فإن كان في الوجود غنيّ مطلقاً أو مَلِكٌ مطلقٌ فيجب أن يكون واحداً^(٤) وهو واجب الوجود، وغيره ممكنٌ.

ومن ضرورة قسمة الوجود إلى واجب وممكنٍ اقتسم إلى علّة ومعلول، فاققسم^(٥) إلى مالك ومملوكٍ، وغنيّ وفقيرٍ، وحاصل الغنى يرجع^(٦) إلى وجوب الوجود من جميع الجهات، وحاصل الفقر^(٧) إلى الإمكان أو ما يصحّحه الإمكان.

والجود إفادة ما ينبغي لشيءٍ لا لغرضٍ، فالواهب لما لا يليق ولا ينتفع به الموهوب له ليس بجوادٍ، والواهب لما ينبغي إذا طلب عوضه - حمداً أو ثناءً^(٨) أو تخلّصاً من مذمةٍ - فهو معاملٌ مستعيضٌ غيرُ جوادٍ لأنّه أعطى شيئاً ليتحصّل على ما هو أطيبٌ له وألذّ. ومن كان الأوّلَى به فعلٌ شيءٍ فإذا لم يفعل فكان عادم كمالٍ، فلا بدّ من فعله حتى يحصل له ذلك الأوّلَى. وكلّ ما هو أوّلَى لشيءٍ^(٩) فهو كماله، وكلّ ما يتوقف كماله على أمرٍ ما^(١٠) فهو فقير^(١١). وكلّ مريد ومختارٍ لأحدٍ طرفي نقيض لا بدّ وأن يترجّح أحدهما عنده، فإنّه إن لم يترجّح فنسبة الشيء إليه إمكانية، ولا يقع الممكن دون ترجّح ما، والشيء وإن فُرض خيراً في نفسه ما لم يكن فعله أوّلَى بالمختار لا يختاره.

-
- | | |
|--------------------------------|--------------------------------------|
| (١) وإن الفقير GUL: والفقير R. | (٧) الفقر GRL: الفقير U. |
| (٢) من ذلك GRU: - L. | (٨) أو ثناء L: وثناء GRU. |
| (٣) له مطلقاً GRL: مطلقاً U. | (٩) لشيء RUL: بشيء G. |
| (٤) واحداً GRL: واحد U. | (١٠) أمر ما R: أمر GUL. |
| (٥) فاققسم GUL: واققسم R. | (١١) فهو فقير GUL: فهو مفقر وفقير R. |
| (٦) يرجع GUL: - R. | |

(١٦٥) والذي يقال «إنَّ الإرادة تخصيص^(١) أحد الجانبين المتساويين بالوقوع لا بناءً على أولوية بل لأن^(٢) من خاصية^(٣) الإرادة تخصيص أحد المثلين من دون الحاجة إلى ترجيح، ولا يسأل عن اللمة فإن^(٤) لوازم الماهيات لا تُعلل» - كلام لا حاصل له: فإنَّ الإرادة إذا كان الجانبان بالنسبة إليها سواء لا تتخصَّص بأحد الجانبين إلاَّ بمرجح إذ لا يقع الممكن إلاَّ بمرجح. وأما الخاصية التي^(٥) يقولونها فهو هوس، أليس لو اختارت الجانب الآخر - الذي فرض مساوياً لهذا^(٦) الجانب - كانت تحصل هذه الخاصية؟ ثم تعلُّق الإرادة بشيء - مع أنَّ النسبة كانت على الجانبين سواء - هذيان، فإنَّ الإرادة ما حصلت أولاً إرادة لا لشيء، ثم تعلقت بشيء^(٧). فإنَّ المرید لا يُريد أيَّ شيء يتفق، ولا يكون له إرادة غير مضافة إلى شيء أصلاً، ثم قد يعرض لتلك الإرادة التخصُّص^(٨) ببعض جهات الإمكان، بل إذا وقع التصوُّر وحصل إدراك ترجيح أحد الجانبين يحصل إرادة متخصَّصة بأحدهما، فالترجح متقدِّم على الإرادة. وإذا علمت أنَّ كلَّ مختار لا بدَّ في اختياره^(٩) أحدَ طرفي وجود شيء من ترجيح، وأن يكون ذلك الراجح راجحاً عنده وأوَّلَى به، فيجب أن يكون فعلُ الغني المطلق أعلى من أن يكون بإرادة، إذ لا يتصوَّر أن يكون أمرٌ أوَّلَى بالغني ويتعلَّق بشيء، فيكون الغني المطلق فقيراً - في حصول الأوَّلَى له - إلى ذلك الشيء، فليس بغني حقاً.

(١٦٦) بحث وتحصيل وإذا ثبت هذا فاعلم أنَّ من يسلم هذه القاعدة ليس له أن يرجع بعدها فيقول «إنَّ واجب الوجود لفعله غاية» إلاَّ أن يعني بالغاية ما ينتهي إليه الفعل أو أشرف^(١٠) ما ينتهي إليه الفعل، وذلك ليس بعلة غائية لفعله. وفي الجملة ليس للمعترف بهذه القاعدة أن يستروح إلى أنَّ طبقات الاعين أوجدها الباري للأبصار والرَّجل للمشبي على إن كان المشيء علة غائية وتصوُّرها كان علة لعليَّة

(٦) لهذا GRL: لهذه U.

(٧) شيء GUL: - R.

(٨) التخصيص GRU: التخصيص L.

(٩) اختياره GRU: اختيار L.

(١٠) أو أشرف GRL: وأشرف U.

(١) تخصيص L: نخصص GRU.

(٢) لأن GRL: لين U.

(٣) من خاصية GRU: خاصية L.

(٤) فإن GUL: وإن R.

(٥) التي GRL: الذي U.

الفاعل^(١) لذلك الأمر، فإنَّ الكلام الأوَّل يعود إلى أنَّ واجب الوجود لمَّا جعل الطواحن^(٢) من الأضراس عريضةً لأجلِ الطحن هل كان الأوَّل^(٣) به حصولَ هذا الطحن أو لم يكن؟ فإن لم يكن الأوَّل^(٤) به فلماذا اختار تعريض الطواحن^(٥)؟ وإن كان الأوَّل^(٦) به فلفعله غرضٌ وتوقَّف الأوَّل^(٧) به على غيره. فإن قال: ما جعل^(٨) الطواحن عريضةً لأنَّ حصول الطحن أوَّل^(٩) بالخالق بل بالمخلوق، - يقال له: تحصيل هذا الأوَّل^(١٠) للمخلوق هل كان أوَّل^(١١) بالخالق^(١٢) أو لم^(١٣) يكن؟ فإن لم يكن فلمَ فعله؟ وإن كان أوَّل^(١٤) فتوقَّف كماله على غيره.

فإن قال: فعله لأنَّه جواد، - فيقال: ما حصل جواديته إلَّا بهذا^(١٥) أو كان جواداً^(١٦) دونه ولزم هذا عن الجود. فإن كان جواديته لم تحصل إلَّا بهذه الأشياء - ففعل ليحصل له الجوادية والجوادية أولى به - فتعلَّق ما هو الأوَّل^(١٧) به على غيره، وإن لم تكن أوَّل^(١٨) به فلا يفعل لحصولها فعلاً^(١٩). - وإن كان جواداً دونها ففعل (ج) لأجل (ب) اقتضاء^(٢٠) لجوده على أنَّه لزم عنه (ج) لا على قصدٍ منه، ثمَّ لزم من ذلك أن يكون (ج) صالحاً^(٢١) لمصالح (ب)، فمثل هذا ليس بغايةٍ تجعل^(٢٢) الفاعلَ فاعلاً - فيتصوَّر الغاية أولاً ثمَّ يفعل لأجله^(٢٣) الفعل - بل هذا انتهاء للفعل^(٢٤) إلى مصلحة^(٢٥) شيء، وإن سُمِّي غايةً بهذا المعنى جاز. وإن قيل إنَّها كانت غايةً على أنَّه تصوَّر أو أدرك^(٢٦) - بأيِّ إدراكٍ يُفرض - (ب) ثمَّ أوجب وجودَ (ج) لأجله حتَّى حصل الأوَّل^(٢٧) (لب) - وما كفى^(٢٨) في ذلك انتهاء الفعل إليه لذاته - فههنا يلزم أن يكون واجبُ الوجود جعلته^(٢٩) الغاية - التي هي حصول ما هو

- | | |
|--------------------------------------|-----------------------------|
| (١) الفاعل RUL : G | (١٠) فعلاً: فعل GRUL |
| (٢) الطواحن GRL : الطواحين U | (١١) اقتضاء GRL : اقتضى U |
| (٣) الأوَّل RUL : أولى G | (١٢) صالحاً RUL : حاصل G |
| (٤) الطواحن GRL : الطواحين U | (١٣) تجعل GRL : فجعل U |
| (٥) جعل RL : حصل GU | (١٤) لأجله: أي لأجل التصوّر |
| (٦) بل بالمخلوق... أولى بالخلق GRU : | (١٥) للفعل GRL : الفعل U |
| L - | (١٦) مصلحة GRL : مصلح U |
| (٧) أو لم GRU : أم لم L | (١٧) أدرك GU : إدراك RL |
| (٨) بهذا GRU : لهذا L | (١٨) كفى GRL : كفا U |
| (٩) جواداً RL : جواد GU | (١٩) جعلته GRU : جعل L |

الأولى (لب) - فاعلاً للجيم. فيقال: إن لم يكن أُولَى^(١) بواجب^(٢) الوجود حصول الأُولَوِيَّة (لب) ما خصَّص الجيم بالوقوع لأجله وما ترجَّح عنده حصول مَصْلَحَةٍ^(٣) (ب) على لا وقوعها. فإذا كان الأُولَى به ذلك فتوقَّف الأُولَى به على غيره. وإذا كان جوده إنما يقع بحصول^(٤) الفعل عنه وإنما يجعله الغاية فاعلاً، ففاعليته لأشياء موقوفة على الغاية، والغاية علّة لها، فالغاية علّة لجوده^(٥)، والوجود أُولَى به، فتوقَّف ما هو الأُولَى به وكماله على غيره، وليس أن الوجود اقتضى حصول (ج) لمَصْلَحَةٍ (ب) بأن حصل الجود أولاً، بل الوجود فعله وإضافته إلى حصول الفعل عنه والغاية علّة للفاعلية، فهي علّة للجود^(٦) وهي التي جعلته جواداً بالفعل. فما صَحَّ القسم المذكور «إنَّ الوجود كان مبدأً للغاية غير متوقَّف عليها بوجه من الوجوه». - وإن^(٧) أثبت له غاية على أنها ليست بعلّة غائيّة لفعله فيجوز، فإنَّ هذه الغاية نهاية ما - لا غير - لفعل من الأفعال.

(١٦٧) وإنما وقع لهم الغلط من اشتراك لفظ «الغاية». ومن ظنَّهم أن غاية واحدٍ متاقد تكون أمراً في غيره - كما يمثلون^(٨) به^(٩) من^(١٠) حصول صورة الدار في موادَّ قابلة لها - وذلك ليس بغاية أُولَوِيَّة^(١١)، بل الغاية انتفاع أو حصول كمالٍ ما ولذّة للفاعل، وتمام الكلام في الغاية إنما يأتي من بعد.

فالذي يجب أن تعلم من ههنا أن واجب الوجود إن كان غنياً من جميع الوجوه فليس لفعله علّة غائيّة وليس لفعله لِمِيَّة مَصْلَحِيَّة^(١٢)، ولكن ذاته ذات لا تحصل منها الأشياء إلا على أتم الوجوه لمرتبة ذاته، وفاعليته لا لقصدته إلى حفظ المصالح. وليس كون المعلول الأول مؤدياً إلى وجود العقل الذي هو دونه ومعلوله لأنَّ المعلول الأول علّته الغائيّة المعلول الثاني، وكان يلزم من هذا^(١٣) أن يكون ما هو

(١) أولى R: الأولى GUL. (٨) يمثلون GRUL: يتمثلون Rt.

(٢) بواجب GRL: لواجب U. (٩) به GRL: U -.

(٣) مصلحة GRL: مصلح U. (١٠) من RUL: G -.

(٤) بحصول GU: لحصول RL. (١١) أولوية RL: أولية GU.

(٥) لجوده GRU: لجوده L. (١٢) مصلحية GRU: مصلحة L.

(٦) للوجود GR: الوجود U للوجود L. (١٣) من هذا GUL: هذا R.

(٧) وإن GRUL: فإن Rt.

أقصى وأبعد عن واجب الوجود أشرف - فإنَّ الغاية^(١) الأقصى لا تحصل^(٢) إلاَّ بعد جميع ما هُيئَ لحصولها - ووجب أن يكون الهيولى المشتركة أشرف من السماويات والسماويات أشرف من العقول الفعّالة. وكلامنا ههنا في العلّة الغائيّة لا الغاية التي هي نهاية الفعل، فإنه يصحّ أن يقال «انتهى سلسلة الأمور الدائمة إلى الهيولى المشتركة أو نحو» ويصحّ بوجه ما أن يقال «للأفعال انتهاء» ولا يصحّ بوجه آخر، فإنَّ الجود لا نهاية له ما يحصل متحدّدًا على أبد الأبد^(٣).

(١٦٨) وأما الذي نُسب إلى انبازقلس - وأنه قايل بالاتفاق والبخت وأنه ليس بمعترف بالغايات - فأكثره مُزوّر ومختلف^(٤). والرجل إنّما أنكر العلّة الغائيّة في فعل واجب الوجود لا غير، وهو معترف بأنَّ ما لا يجب لا يكون، بلى قد يُسمّى هو وغيره الأمور اللاحقة بالماهيات لا لذاتها بل لغيرها «اتفاقيّة»، وحيثُذ يصحّ أن يقال «وجود العالم اتفاقيّ» لا بمعنى أنّه يصير موجودًا من نفسه كلًّا أو يفعله البارئ جزافيًا، بل إنّ وجوده ليس لاحقًا به من ذاته بل هو من غيره. والاصطلاحات وطبايع اللغات مختلفة، وهذا الرجل تصفّحنا^(٥) كلامه: القدر الذي وجدناه دل^(٦) على قوّة سلوكه وذوقه ومشاهداته له قدسيّة رفيعة^(٧)، وأكثر ما نُسب إليه افتراء محض، بل القدماء لهم الغارُ ورموزُ وأغراضُ، ومن بعدهم يردّ على ظواهر رموزهم إمّا لغفلته^(٨) أو تعمّدًا لما يطلب من الرئاسة.

2.

فصل

< في كون واجب الوجود غاية جميع الموجودات >

(١٦٩) ويجب عليك أن تعتقد أنّ العلّة الغائيّة وإن كانت منفيّة عن واجب الوجود ليس بمنفيّ عنه إنه غاية جميع^(٩) الموجودات، وإنَّ جميعها بحسب ما لها

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------------|
| (١) الغاية GRU: الغاية L. | (٥) تصفّحنا RL: تصفّحنا U تصفّحنا G. |
| (٢) لا تحصل GRL: ما تحصل U. | (٦) دل GRU: ودل L. |
| (٣) الأبد GUL: الآباد R. | (٧) رفيعة GRU: رفيعة L. |
| (٤) مزور ومختلف GUL: مرموز مختلف | (٨) لغفلته R: لغفله GU لغلبة L. |
| R. | (٩) جميع RUL: لجميع G. |

من الكمالات طالبةً لكمالاتها ومنشبهةً - في تحصيل ذلك الكمال بحسب ما يُتصور في حقها - به من جهة ما يكون على كمال لائق بها، وإن لكل نوع من الأنواع المفارقة والأثرية والعنصرية كمالاً ما وعشقاً^(١) إلى ذلك الكمال، وإن تصور فقد ذلك الكمال فشوق: إرادي لما له حياة^(٢) أو طبعي لما ليس له ذلك. وستعلم أنه لولا العشق والشوق^(٣) إليه ما حدث حادث^(٤)، ولا تكون كاين أصلاً.

3.

فصل

< في قاعدة الإمكان الأشرف >

(١٧٠) ومما^(٥) ينبغي أن تعلم أن من جملة^(٦) ما حمل القدماء على اعتقاد الأشرف والأكرم في الأمور السماوية وغيرها شهادة الفطر بوقوع الأشرف فالأشرف^(٧). ولما علمت أن الواحد لا يجب به ما ليس بواحد^(٨)، فإذا وقع الأخس بواجب الوجود وفي الإمكان أشرف منه، فإذا فرض وقوع الممكن الأشرف فلا يقع بواجب الوجود لأنه وحداني الذات وحصل به الأخس، فيستدعي فرض الأشرف جهةً أشرف مما عليها واجب الوجود، ومحال تصور جهة أشرف من واجب الوجود، فمحال أن^(٩) لا يأتي وجوده^(١٠) على ممكن أشرف، ومحال أن يُعقل أشرف مما حصل منه. ولما لم يُتصور أن يحصل الأشرف والأخس منه معاً - إذ لا جهتان فيه ولا اختلاف فيه سيما بخسة وشرف - وجاز للأشرف أن يكون مبدأ لما هو دونه في الشرف ولا يجوز للأخس أن يكون مبدأ لما هو أشرف منه^(١١)، فالوسايط

(١) كمالاً ما وعشقاً L: كمال ما وعشق (٨) لا يجب به ما ليس بواحد: قال المصنف GRU.

(٢) حياة U: حيو GRL.

(٣) والشوق GRU: والتشوق L.

(٤) حادث GRL: حدث U.

(٥) ومما GUL: ومن جملة ما R.

(٦) من جملة R: من جهة GUL.

(٧) فالأشرف GUL: - R.

(٨) لا يجب به ما ليس بواحد: قال المصنف GRU: لأن U.

(٩) أن GRL: لأن U.

(١٠) وجوده GRUL: وجوده Rt.

(١١) أشرف منه GUL: الأشرف R.

بينه وبين الأخسّ الأشرفُ فالأشرف، ويجب أن يكون الأشرف أقرب إليه. - ويصحّ أن يكون في الأمور الكائنة الفاسدة شخصٌ ما ممنوعٌ ممّا^(١) هو أشرف وأكمل له لممانعة أسباب سماوية ولمصاكة أسباب طبيعية أيضاً تابعة للسماويات. ويجوز أن يعطى الشيء الواحد شريفاً وخسيساً لا لذاته بل لاعتبار استعداد القابل الواجب بأسباب لا تنهاى من الحوادث. أمّا الأمور الدائمة فلا يصحّ أن يختلف شرفها وخستها^(٢) إلاّ لاختلاف الفاعل أو لاختلاف^(٣) جهاتٍ فيه، فيفعل بالأشرف أشرف وبالأخسّ أخسّ. ومحالٌ أن يستوي الفاعلان في الشرف ولا يتوقّف فعلاهما على غيرهما ثمّ يقتضي أحدهما فعلاً أخسّ من فعل الآخر، وهكذا إذا استوى الفاعلان وقابلا فعليهما وشرايط الفعلين في الشرف والكمال.

فلذا عرفت هذه القواعد فلنك أن تعلم أنّ الأمور الدائمة لا تحصل إلاّ على أشرف ما يتصوّر أن يكون عليه، ولا يمنعها عن ذلك استعداد أو حادث غريب أو أمرٌ اتفاقيّ، فيجب عليك أن تعتقد في السماويات والعوالم القدسيّة ما هو أتمّ وأكمل، وأنّ كلّ ما تتصوّر من كمال واجب الوجود والأمور العقليّة والسماوية فإنّها أرفعُ في نفسها وأشرف ممّا تصوّرتّه. وإذا كان الجوهر العقليّ أشرف من النفس يجب أن يكون قبلها^(٤)، ولما كانت الأثريات أشرف من العنصريّات يجب أن تكون حاصلةً قبلها - بضربٍ من العليّة^(٥) على ما نذكره. - وهذا تفصيلٌ فصلناه، وإجماله لإمام الباحثين أرسطو^(٦) من إشارة أشار إليها في كتاب «السماء والعالم» ما معناه أنّه يجب أن يعتقد في العلويات ما هو الأكرم لها والأشرف.

4.

فصل

< في إبطال قاعدة أبي البركات وفي سبب انطماس الحكمة >

(١٧١) وممن يشرع في ما لا يعنيه من المتأخرين ويريد أن يذبّ على مذاهب

(٤) قبلها R: قبله GUL.

(١) مما GRU: بما L.

(٥) العلية GRU: العلمية L.

(٢) وخستها RUL: أو خستها G.

(٦) أرسطو R: أرسطوا GUI.

(٣) أو لاختلاف GRL: ولاختلاف U.

لا يعرفها ولا يحيط بحجج أهلها إنسانٌ يُسمَّى^(١) بأبي البركات المتفلسف، أثبت على واجب الوجود إراداتٍ متجددة^(٢) غير متناهية سابقةً ولا حقةً، وزعم أنه يفعل شيئاً ثم يريد بعده شيئاً آخر، فيفعل ويريد، ثم يريد فيفعل، وله إرادة ثابتة أزلية وإرادات متجددة لا تنهاى. - وخالق في هذا البرهان، وخالف من الناس كل من له في النظر أقل رتبة، وخالف مذهب^(٣) اليهودية أيضاً الذي كان يراه والإسلامية التي انتقل إليها، «فلا عقل ولا قرآن» كما يقال، إلا أنه ظن أن هذه الملل ربما تقتضي هذراً^(٤)، وتوهم أن هذه الشرايع أوجبت إرادات حادثة غير متناهية في ذات البارئ. وهذا ما قاله أحد من أهل < هذه > الملل أصلاً، فإن الذي < يجتمعون > عليه أهل هذه الملل أن العالم إنما عُرف حدوثه لوجوب تناهي الحوادث، فكيف يجوزون حوادث غير متناهية في ذات البارئ؟ فيلزم منه^(٥) حدوث البارئ كما لزم حدوث العالم عندهم. ثم إن كان ينتسب إلى العلوم الحكيمية^(٦) فكان يجب عليه أن يطالعها أولاً ويضبط معانيها، فإنه إذا فُرض في البارئ أمورٌ حادثة وهي غير متناهية - مع ما يلزم أن يكون في ذاته جهة فاعلية و < جهة > قابلية وبرهن على امتناعهما فيه - يلزم أن يكون له مغير ومحرك إلى الأشياء. ولا يتصور أن يثبت فيه حادث زماناً، فإنه إن كان موجباً ذاته فكان يجب أن يثبت دائماً، وإن^(٧) كان مبطل وجوده أيضاً ذاته فما كان يصح حصوله. فإذا حدث وثبت ثم بطل فلحدوثه علة ولبطلانه علة أخرى حادثة، وعلة الحدوث لا تتخلى عن الحدوث وعلة البطلان^(٨) لا تتخلى عن البطلان أيضاً، ويعود الكلام إلى حدوث العلتين، فلا بد من علتين مقترنتين أيضاً بالمعلولين، فيجب أن لا ينقطع عن ذاته تجدد الحوادث زماناً أصلاً. وإن فُرض في ذاته حادث زماناً، فيجب أن يكون في ذاته حوادث أخرى غير متجددة مع

M. Serefeddin [Yaltkay], التركيبة

Ilâhiyat... Istanbul, 1932

(٣) مذهب GRU: المذهب L.

(٤) هذراً R: هذا GUL.

(٥) منه GUL: عنه R.

(٦) الحكيمية GRL: U -

(٧) وإن GRL: فإن U.

(٨) أخرى... وعلة البطلان RUL: G -

(١) يسمى GUL: يعرف R.

(٢) أثبت... إرادات متجددة: إشارة إلى

قسم الإلهيات من كتاب المعتبر لأبي

البركات وخصوصاً الفصل السابع والفصل

التاسع من المقالة الأولى والفصل

الخامس من المقالة الثانية، Lâleli 2553،

fol. 268 b-276a, 282 a-289 a, 397 a-

402 a. قابل أيضاً الترجمة المختصرة إلى

ثباته حتى يؤدي ذلك الثابت إلى البطلان. فيلزم^(١) من ضرورة وجوب التجدد الغير المنصرم أن يكون فيه متجدد لا يصح^(٢) أن ينصرم بوجه، وقد بينّا أنّ ما هذا شأنه هو الحركة، وأنّ كلّ حركة ما سوى الوضعيّة منصرمة لما تبين^(٣) في باب الحركات، فيجب أن يكون له حركة وضعيّة، فيكون إله العالمين جسماً متحرّكاً على الدور، وهذا تعطيل وجهل وتجاسر على مُبدع العالمين، أو يجب أن يقال: المغيّر له على الدوام أمر متجدد على الدوام، فينفع عن^(٤) الأفلاك انفعالاً دائماً وهو من معلولات الأفلاك ومن المتأثرات عنه^(٥)، وهو محال لما سبق.

(١٧٢) وإنّما تأتي^(٦) لمثل هذا المجنون القدر الإتيان بمثل^(٧) هذه الهذيان القبيحة لأنّه لم يكن للحكمة في الأرض سياسةً قائمةً، وفي ما قد مضى^(٨) من الزمان كان لها سياسة، وكان القوم الذين يتكلّمون فيها أكثر عنايتهم بالمشاهدات الروحانيّة والأمر العلويّة الرفيعة، وما كان يتمكّن من الكلام فيها والتصرّف إلّا لِمَن ظهر تأييده من آثار الأنوار القدسيّة وتجرد. عن محبة الرئاسات الدنيويّة. وسبب انقلاع الحكمة عن الأرض أكثره كان ظهور طائفة من المتفلسفة وتطويلهم في الأقاويل التي اشتغل^(٩) الناس بها عن الحكمة وقدحهم في مَنْ كان أفضل منهم وأعلّم من الأقدمين. وسعى جماعة في قلع العلوم عن بابل وفارس وغيرهما من النواحي، فأصلحوا أشياء حسنة مهمّة، وأفسدوا ما هو أحسن منها لأمرٍ قدره^(١٠) الله سبحانه وتعالى! فأضبح المنتسبون إلى الحكمة غافلين عن أسرارها، وانقطع النور عنهم. وإذا انقطع^(١١) النور عن طائفة بالكلية يزول هيبّتهم وسلطانهم ويستذلّهم النفوس. أما ترى آثار القدماء وهيبّتهم في النفوس وإطلاعهم على عجائب الأشياء - من الطلسمات ولطائف طرائق السلوك وآثار النفوس وغيرها - بقوة سلوكهم وضعف هؤلاء وعجزهم والصغار الذي عليهم واشتغالهم بملاذ الدنيا؟

- | | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| (١) فيلزم GRU: فمعلوم L. | (٧) بمثل GRL: لمثل U. |
| (٢) لا يصح GUL: لا يصلح R. | (٨) قد مضى GUL: قدم R. |
| (٣) تبين GRU: بين L. | (٩) اشتغل GRL: أشغل U. |
| (٤) عن RUL: على G. | (١٠) قدره GR: قدر UL. |
| (٥) عنه GRL: U -. | (١١) النور عنهم وإذا انقطع GRU: L -. |
| (٦) تأتي GU: يتأتى R يأتي L. | |

ومتى يصفوا الفكرة لمُحبِّ الدنيا؟ ومتى يستأهل للعلوم المَخْفِيَّة وهدايا الملكوت^(١) وهو في ظلمات شواغل الدنيا خَيْرَان؟ فهؤلاء طردَهُم اللّهُ من بابه. ولا تظنَّنَّ أنّه يصل إلى المحلّ الأعلى إنسانٌ وليس^(٢) له ملكة شروق الأنوار^(٣) العلوية. وما وراء هؤلاء إن كانوا أختيارًا فمن المتوسطين، وإلّا فمن الأشقياء. ولولا جسارة^(٤) الرجل المذكور وشدة إقدامه في حقّ البارئ على مثل هذه الأشياء وفي أمّهات المسائل على خلاف البرهان ومذهب التوحيد للخاصّة والعامة ما قدحنا فيه هذا القدح، فإنّ المُباحث^(٥) بعد أن كان بشريًّا ليس بعجيبٍ منه الخطأ، وأمّا رفض الحقّ الصريح بالسواس^(٦) فلا يُعذر عليه!

5.

فصل

< في تحريكات الأفلاك وفي أحوال نفوسها >

(١٧٣) ولنرجع إلى ما كنّا فيه. قد سبق^(٧) الكلام في أنّ المتحرّك بحركةٍ وضعيّة ليس حركته طبيعيّة، وتبيّن أنّ حركة السماء إراديّة. ولا بدّ للمتحرّك الإراديّ من مقصدٍ، فإنّه إن لم يترجّح عنده الحركة لا يتحرّك. والحركة نفسها ليست من الكمالات الحسيّة والعقليّة، وليس نفس الفلك تقتضي الحركة لذاتها - فإنّ الثابت لا يقتضي الغير الثابت على ما سبق - وليس مطلوبها أمرًا جزئيًّا - وإلّا لوقفت سواء نالت أو قنطت - فمطلوبها أمرٌ كليٌّ متجدّد الأشخاص الجزئية. وقد تبيّن أنّ لها إرادة كليّة، ولولا الإرادة الكلية ما وجب تجدّد الإرادات الجزئية التي تنبعث منها الحركات الجزئية على ما قرّرناه قبل هذه الفصول. وإذا كان لها إرادة كليّة، فيجب أن يكون لها إدراك كليّ، ويجب أن يكون لها نفوس ناطقة، فإنّ الإدراك الكليّ - كما علمت - لا يصحّ إلّا على أمر مجرّد عن المادّة. وإذا علمت هذا فاعلم أنّ مطلوبها ليس أمرًا شهوانيًّا ولا غضبيًّا، كيف وهي لا تنمو^(٨)! فإنّ النمو لا بدّ له من

- | | |
|------------------------------|------------------------------------|
| (١) الملكوت GRtUL: الملوك R. | (٥) فإن المباحث GUL: في المباحث R. |
| (٢) وليس GRL: ليس U. | (٦) بالسواس GUL: بالسواس R. |
| (٣) الأنوار GRU: الأنواع L. | (٧) قد سبق GRU: وسبق L. |
| (٤) جسارة GUL: خسارة R. | (٨) تنمو R: تنمو GUL. |

خرقٍ وحركةٍ مستقيمةٍ وتغذٍّ^(١)، ولا بدّ وأن يكون جوهر الشيء قابلاً للاستحالة والفساد، وكلّ ما يمكن اتّصال شيء^(٢) به يصحّ انفصال شيء عنه، وكلّ ما يصحّ الزيادة فيه يصحّ النقصان عنه. وقد علمت أيضاً أنّ كل كائن فاسدٌ، وإذا لا تغذّي لها ولا نمو^(٣) لها ولا اتّصال بها ولا انفصال عنها فليس مَطْلَبُها أمراً شهوانياً، وإذا لا مزاحم لها وتفرّق لا اتّصالها^(٤) ولا فسادَ لصورها فلا غضب لها^(٥) ولا خوف^(٦)، وإذا ليس غرضها شهوانياً ولا غضبياً^(٧) فيتعيّن^(٨) أن يكون عقلياً.

(١٧٤) ومما يذكر ههنا أنّه ليس غرضها ثناء السافل وحمده^(٩)، فإنّه كمالٌ مظنونٌ غير واجب الدوام، فلا يتّني عليه أمر واجب الدوام. ومن قريب ما يحكم به الحدث أنّه لو كان غرضها السافل ما كانت^(١٠) الفضائل مندرسةً في الأزمنة المتطاولة، ولما سقت^(١١) المُنكِرَ لفضايلها الجاهل بالأمر العالية الكافر باللّه لبحود مراتبها المُثبِت للجمادية عليها^(١٢) قطرة ماءٍ، ولما جرى أكثر ما يجري من الأمور الخارجة عن السياسات الإلهية، كيف وتصوّراتها وما ترى هي^(١٣) الأولى يجب وقوعه؟ وليس أنّ النظام لا يتمّ في العالم إلاّ بعبادة ابن امرأةٍ أو مدرّات^(١٤) ليقول قائلٌ «إنّ النظام الكلّي كان موقوفاً على هذه الاعتقادات الفاسدة»، بل الحقّ إنّ هذه لوازم حركاتٍ لمن ليس له التفاتٌ إليها وقصدٌ إلى رعاية أحوالها وإن كانت لا تغيب^(١٥) عن شعور^(١٦) لوازم حركاته.

ومن الحجج المشهورة: إنّ الفلك لو كان حركته لما تحته كان مستكملاً بمعلوله^(١٧)، ومن الممتنع استكمال العلة بمعلولها وخروج كمال الشيء من القوة إلى الفعل بما خرج به من القوة إلى الفعل. ولا ينفسخ هذا بالطبيب الذي يعالج

(١) وتغذّي: L. وتغذّي: GRU. (٩) وحمده: RUL. وحمدها: G.

(٢) اتّصال شيء: GRU. اتّصال الشيء: L. (١٠) ما كانت: RUL. لما كانت: G.

(٣) نمو: GRL. نموّاً: U. (١١) سقت: GRU. سبقت: L.

(٤) لا اتّصالها: RUL. اتّصالها: G. (١٢) للجمادية عليها: : لجماديتها: R.

(٥) لها: GRL. : U. (١٣) ترى هي: GRU. يرى هو: L.

(٦) خوف: GRU. خرق: L. (١٤) مدرّات: GRU. مدرّات: L.

(٧) شهوانياً ولا غضبياً: شهواني ولا غضبي. (١٥) كانت لا تغيب: R. كان لا يغيب: GUL.

(١٦) شعور: GRU. شعوره: L. GRUL.

(٨) فيتعيّن: UL. فتعيّن: GR. (١٧) بمعلوله: GRL. لمعلوله: U.

نفسه، فإن المعالج نفسه والمتعالج بدنه، ثم واهب الصِّحة مبدأ أشرف منهما وهو المفارق.

(١٧٥) ومما يذكر ههنا أنه إذا لم يكن حركاتها^(١) لأمرٍ سفليٍّ وليست^(٢) لأمرٍ تنالُه دفعةً كيف كان، فهي^(٣) لتشبه بمعشوقٍ. قالوا: وليس معشوق جميع الأفلاك واحدًا، ولا بعضها معشوقٌ للبعض لا النفوس ولا الأجسام، فإنه^(٤) على جميع هذه التقديرات كان يلزم أن يكون حركاتها متشابهةً، وليست بمتشابهةٍ سيّما في السرعة والبطء. ولا يتوهم أن حركة الشمس و < حركة > الزهرة - وإن كان قطعهما في زمانٍ متقاربٍ - متساويتان^(٥) في السرعة والبطء، فإن فلك الشمس أكبر من فلك الزهرة بكثيرٍ، فيجب أن يكون حركة فلك الشمس أسرعَ بكثيرٍ حتى يتم حركته في زمانٍ قريبٍ من إتمام حركة فلك الزهرة. ولا يصح ما يتوهم بعض الضعفاء: أن حركات الأفلاك كلّها متساوية في السرعة واختلاف القطع إنما هو للكبر^(٦) والصغر، فإنه لو كان كذا كان يجب أن يكون الفلك الأعلى يتم دورته^(٧) أبطأ من دورات الكلّ، وليس كذا بل حركته أسرع حركات الجميع. وإذا^(٨) لم يكن مَطْلَبُها السافلٍ وليس بعضها معشوقًا^(٩) للبعض لا النفوس ولا الأجسام، فيجب أن يكون معشوقها أمرًا^(١٠) غيرَ جسمانيٍّ وغير ذي علاقةٍ مع الأجسام، وهو العقل، وليس عقل واحد، بل لكل واحدٍ معشوق يخصّه. فاستدلّوا بتعدد حركاتها على كثرة من العقول المفارقة.

(١٧٦) قالوا: ولما كانت العقول بالفعل والأفلاك جميعُ الأشياء^(١١) فيها بالفعل إلاّ الوضع، ولو بقيت على وضعٍ واحدٍ لدامت قوة باقي الأوضاع فيها^(١٢)، وكان غير ممكن^(١٣) الجمعُ بين الأوضاع معًا، فأخرجت < الأوضاع > إلى الفعل

- | | |
|--------------------------------|---|
| (١) حركاتها RUL: حركتها G. | (٩) معشوقًا R: معشوق GUL. |
| (٢) وليست: وليس GRUL. | (١٠) أمرًا RL: أمر GU. |
| (٣) فهي: فهو GRUL. | (١١) الأشياء GRU: ما L. |
| (٤) فإنه: فإن GRUL. | (١٢) لدامت قوة... فيها: أي لزم بقاء باقي الأوضاع فيها بالقوة. |
| (٥) متساويتان L: متساويان GRU. | (١٣) وكان غير ممكن GUL: وغير ممكن R. |
| (٦) للكبر GRL: الكبير U. | |
| (٧) دورته GRU: دورية L. | |
| (٨) وإذا RU: وإذا GL. | |

بما يمكن من التعاقب المستحفظ لنوع ما يستحيل بقاء شخصه من الأوضاع بشخص متشبه، وتبع لذلك^(١) رشح الخير الدائم من حيث هو تشبه بالعالى لا من حيث هو قصد إلى نفع السافل.

قالوا: وليس كما يقال إن التشبه به واحد والحركات إنما اختلفت لنفع السافل جمعاً بين مطلوبها وبين نفع السافل^(٢) لاستواء الجهات بالنسبة إليها، فإنها لو جاز أن تطلب بجهة الحركة نفع السافل^(٣) جاز أن يطلب بأصل الحركة، فإنها لا يلحقها التعب وسوء المزاج من الحركة، وكان لقايل أن يقول: لما استوى حركتها وسكونها اختارت الحركة لأجل السافل. - وليس كما يتوهم أيضاً أن المعشوق واحد واختلاف الحركات إنما هو لعدم مطاوعة طبيعتها للموافقة، فإن الجرم الكرى أوضاعه متساوية ليس بعضها أولى بمطاوعة الطبيعة من بعض، إلا أنه^(٤) يجب أن تعلم أن الذي يحتج في اختلاف أنواع الأفلاك بأنها ما اختلفت حركاتها إلا لأنها مختلفة الطبايع - وهو قد اعترف بأن اختلاف الحركات إنما هو لاختلاف المعشوقات - فلا يتمشى له ذلك الاحتجاج، فإنه إذا كانت الأغراض مختلفة - والحركات إنما هي لتلك الأغراض المختلفة - لا يلزم منه اختلاف النوع، فإن النوع الواحد يجوز أن يختلف أغراضه، إلا أن يرجع إلى مسلك آخر سنذكره.

قالوا: وكما أن لكل واحد معشوقاً^(٥) يخضعه فلجميع^(٦) معشوق مشترك، فاشتركت الحركات في دوريتها^(٧) للمعشوق المشترك، واختلفت^(٨) جهات الحركات الدورية وأحوالها لاختلاف المعشوقات - هذا ما يقولون^(٩).

(١٧٧) وأما أنت إن أردت^(١٠) أن تكون عالماً إلهياً من دون أن تتعب وتداوم على الأمور المقربة إلى القدس فقد حدثت نفسك بالمتنع أو شبيه المتنع. والناس يجتهدون في طلب باطل غاية الاجتهاد، وأيضاً رهايين الأمم وزهادهم قد يرتكبون الأمور الشاقة وترك المؤلفات لا لغرض شريف بل لمطالب خسيسة. فقيح بطالب

(١) لذلك R: ذلك GUL.

(٢) السافل جمعاً GUL: للسافل جمعاً R.

(٣) لو جاز... السافل GRL: - U.

(٤) أنه GRU: - L.

(٥) معشوقاً R: معشوق GUL.

(٦) فلجميع GRL: وللجميع U.

(٧) في دوريتها GRL: في دوريتها U.

(٨) اختلفت RUL: واختلف G.

(٩) يقولون GRU: يقوله L.

(١٠) إن أردت GRU: إذا أردت R.

الحكمة أن لا يجتهد ولا يطلب الطُّرُق الموصلة! فإن طلبت واجتهدت لا تلبث زمانًا طويلاً إلا وبأتيك البارقة النورانية^(١)، وسترتقي^(٢) إلى السكينة الإلهية الثابتة فما فوقها إن كان لك مُرشد، وإن لم يتيسر لك الارتقاء إلى الملكة الطامسة فلا أقل من ملكة البروق.

فإذا علمت أن فيك نورًا شارقًا للذيذا^(٣) فلك أن تعلم أن الأفلاك التي ليست لها شهوة ولا غضب^(٤) ونزوع حيواني وشاغل عن الحق - عزّ جاره - أولى باللذات الروحانية والأنوار الشارقة، وتعلم أن حركاتها ليست لمجرد^(٥) تشبه في إخراج الأوضاع إلى الفعل من القوة، فإنه لو كان كذا ما دام دَوْرانها على قطبين ثابتين، فإنه يبقى مع ثبات حركتها^(٦) على القطبين أوضاع من قبيل ثبات القطبين بالقوة أبدًا، بل^(٧) هي تنال أنوارًا^(٨) لامعة قدسية، فتنبعث عنها حركات، ثم تُعدّ تلك الحركات لإشراقٍ آخر، فلا تزال^(٩) الإشراقات موجبة للحركات والحركات مُعدة للإشراقات كما قيل:

إذا تغيّبتَ بدا وإن بدا غيبتني^(١٠).

وقد يتفق لك طربٌ يتحرك فيه بدنك، فإنّ البدن منفعل عن أحوال النفس والنفس منفعة عن أحوال البدن. وتعلم أن البارقات تردّ على النفس وتؤدي إلى حركة في داخل البدن، بل قد تؤدي إلى انزعاج في البدن، فلا تتعجب من انبعاث حركات الأفلاك عن أنوار تأتينا من الأفق الأعلى. وأنت إذا ارتقيت إلى مقام ارفع فسَتَصِلُ بها وما فوقها وتطلع على كثير من الأنباء، وتدرّك أكثر الحقائق بالرصد الروحاني إذا كان لك مُرشد مُطلع على حقائق^(١١) خفيات الطرائق والأسرار، وإن لم تفعل فأنّت في الحكمة كالأكمه في سياحة الأرض أو الزمن في أن يكون فيجأ^(١٢)

- | | |
|---|--------------------------------|
| (١) النورانية GRU: النورية L. | (٧) بل GRL: بلى U. |
| (٢) وسترتقي RUL: وسترتقي G. | (٨) أنوارًا GRU: الأنوار L. |
| (٣) نورًا شارقًا للذيذ RL: نور شارق للذيذ | (٩) تزال R: زال GUL. |
| GU. | (١٠) غيبتني GRU: غيبتني L. |
| (٤) ولا غضب R: وغضب GUL. | (١١) حقائق R: - GUL. |
| (٥) لمجرد GR: بمجرد UL. | (١٢) فيجأ: أي يهك في الفارسية. |
| (٦) حركتها RU: حركاتها GL. | |

6.

فصل

< في أَنَّ المُمَدَّ للأفلاك هو جوهر عقلي >

(١٧٨) وإذا^(١) ذكروا الحجّة على أَنَّ الأفلاك قواها متناهية الأثر وحركاتها غير متناهية، قالوا: يجب أن يكون المُمَدَّ لها جوهرًا عقليًا. والممتنع على الأجسام وقواها الفعلُ الغيرُ المتناهي على سبيل المبدئية لا على سبيل الوساطة^(٢)، وليس بممتنع على الأجسام الانفعالُ الغيرُ المتناهي. وقد ذكرنا ما ذكروا من البرهان على تناهي القوى في الطبيعيات، وعرفت أحوال ذلك.

7.

فصل

< في بيان أَنَّ الجسم لا يجوز أن يكون علّة للجسم >

(١٧٩) ومما يجب عليك أن تعلمه قبل الشروع في ترتيب الوجود أَنَّ الجسم لا يفيد وجودَ جسم آخر، ويذكرون في الكتب حججًا: منها أَنَّ الجسم الحاوي لا يصحّ أن يكون علّة للمحوي، فإنّه لو كان علّة للمحوي، فكان^(٣) مع وجوب الحاوي إمكانُ المحوي - لأنّ وجوب المحوي^(٤) بعد وجوبه - فكان مع إمكان المحوي إمكانُ لاكونه، ويقارن إمكانُ لاكونه إمكانُ الخلاء، وقيل إنّ الخلاء ممتنع لذاته.

(١٨٠) بحث وتحصيل وقد سبق القول في حال أمثال هذه الحجّة في مواضع متعدّدة من هذا الكتاب، ونذكر ههنا وجهًا آخر، فنقول: إن صحّت هذه الحجّة فكان لقايل أن يقول «المحوي ممكن الوجود الآن - إذ الوجود والدوام لا يخرجان^(٥) الشيء عن الإمكان - فكلّ ممكن الوجود ممكنُ العدم، وإن لم يخرج إمكانُ العدم إلى الفعل فليمانع، ومع إمكان عدم المحوي مع بقاء الحاوي إمكانُ الخلاء، وقد قيل إنّ الخلاء ممتنع لذاته».

(٤) لأن وجوب المحوي GRU : L -

(٥) يخرجان: GRUL

(١) وإذا GUL : فإذا R

(٢) الوساطة GRU : الوسايط L

(٣) فكان GL : وكان RU

فإن قيل: مع وجود الحاوي يستحيل لاكون المحوي - لثلاً يلزم الخلاء، - فيقال: الإمكان قائم من ذاته وإمكان اللاكون مع إمكان الكون، والخلاء إنما هو مقارن^(١) إمكانه لإمكان لاكون المحوي، وليس إمكان لاكون المحوي يختلف^(٢) بحالٍ دون حالٍ، فكل ما يعتذر به هنا يعتذر به في ما إذا كان العلة هو الحاوي. فإن كان الحاوي يمنع هنا إمكان لاكون المحوي، فذلك هنالك على أن الإمكان لا مانع عنه أصلاً. وإن لم يمنع الإمكان ولكن يمنع وقوع العدم له، فذلك يقال في ما إذا كان الحاوي علةً، وعليه^(٣) كلام يُعلم ممّا سبق ممّا حللنا به الحجة المذكورة لأصحاب الخلاء: من أن حركة الهواء عند مفارقة جسم مكانه إنما وجبت^(٤) بسبب حركة ذلك الجسم، وحركة ذلك الجسم تتقدم ضرورةً، فيكون مع وجوبها إمكان حركة الهواء لأن وجوبها بعد وجوبها^(٥)، ومع إمكان حركة الهواء إمكان لاكونها، ويلزم إمكان الخلاء.

(١٨١) ومما احتج به بعضهم في أن الجسم لا يجوز أن يكون علةً للجسم: إن الجسم لا يفعل إلا بواسطة^(٦) مادته^(٧)، والنفس والصور أيضاً لا تؤثر إلا بتوسط الهيولى، والهيولى عدم، فيستحيل أن تكون واسطةً.

بحث وتعقب وهذا ليس بصحيح، فإن قوله «الهيولى عدم» كلام فاسد قد أشرنا إليه في ما سبق. عسى أن يقال «عدمية»، وليس معنى كونها «عدمية» أن جوهرها يدخل في مفهومه العدم - فإن العدم لا يدخل في مفهوم جوهرية شيء - بل ربما يؤخذ كونها عدمية على قاعدة من يرى وجودها وهي جزء للجسم أنها لا تصير بالفعل إلا بالصور. وليس كل ما لا يصير بالفعل موجوداً^(٨) إلا بغيره عدمياً^(٩) بحيث إنه لا يصح أن يكون واسطةً لأمر. فيكون حاصل هذا الاحتجاج أن الهيولى لا تصلح^(١٠) أن تكون واسطةً لأنها لا تصير بالفعل إلا بالصور.

-
- | | |
|---------------------------------------|-------------------------------|
| (١) هو مقارن GRU: يقارن L. | (٦) بواسطة GUL: بواسطة R. |
| (٢) يختلف GRtUL: يختل R. | (٧) مادته RUL: مادية G. |
| (٣) وعليه RL: وعليه G وعلته U. | (٨) موجوداً L: موجود GU، - R. |
| (٤) وجبت: وجب GRUL. | (٩) عدمياً R: عدمي FUL. |
| (٥) وجوبها (في المواضع الثلاث): وجوبه | (١٠) تصلح GRU: يصح L. |
- .GRUL

فيقول القايل: لستُ أفرضها فاعلةً وهي خالية عن الصور بل مع الصور. ثم قولكم «إنَّ الهيولى يجب أن تكون واسطةً في الفعل» لا بدَّ لكم من تعيين معنى الواسطة، فإنَّه قد يقال للفاعل الأقرب «واسطة»^(١) وللآلات أيضًا «واسطة»^(٢)، ولا يسلم الخصم لكم أنَّ الهيولى إذا لم يُتصوّر الفعل دونها فذلك يُوجب أن تكون هي فاعلاً قريباً^(٣) أو آلةً لتحصيل الشيء، بل عسى أن^(٤) يحتاج إليها لتعيين^(٥) وضع الصورة أو لتشخيصها^(٦)، وقد حصل لها ذلك سواء أوجدت جسمًا أو لم تُوجد. فإذا تعيّن بها^(٧) للصورة^(٨) هويّةً وتشخصٌ ووضعٌ، فيكون الصورة^(٩) فاعلةً على وضعها وتشخيصها الذي^(١٠) حصل لها بواسطة المادّة لا أن^(١١) تكون المادّة الفاعلة القريبة، ثم أليس العقل يفعل شيئًا بواسطة الإمكان والإمكان عديمي؟

(١٨٢) وهذا القايل وجماعة ممّن استحسنوا طريقته أرادوا أن يأخذوا طريقة أساطين الأقدمين ولم يعلموا كيفية التبيين، فقالوا ما حاصله: إنَّ الذي هو بالقوة لا يفيد وجودًا أصلاً، فإنَّه لو أفاد وجودًا فيكون للعدم - الذي هو القوة - اشتراطاً^(١٢) في إخراج شيء من القوة إلى الفعل، فيكون العدم جزءًا للعلّة^(١٣)، وهو محال. قالوا: فلا يصحّ إفادة الوجود إلّا لِمَن هو برّي من القوة من جميع الوجوه وهو الواجب وجوده.

وهذا القايل تمسك في إثبات هذا المطلوب الشريف بأضعف الحجج ممّا يناقض رأيه: فإنَّه يثبت^(١٤) أنَّ الواحد لا يصدر عنه^(١٥) ما ليس بواحد، ثم هب أنّه يفعل بعد صدور الواحد شيئًا ثانيًا، لا بدَّ من وساطة ذلك المعلول على هذه القاعدة، ولا بدَّ وأن يكون لإمكانه مدخلٌ كما ذكر، فأين المخلّص من وساطة الإمكان؟ - وليس له أن يقول «يفعل ثانيًا لا بواسطة»^(١٦) المعلول الأوّل، فإنَّه ينتقض

(٩) الصورة U: الصور GRL.

(١٠) الذي R: التي GUL.

(١١) لا أن GUL: لا لأن R.

(١٢) اشتراط GRU: اشتراطا L.

(١٣) جزء للعلّة GUL: جزء العلة R.

(١٤) يثبت GRtUL: يبين R.

(١٥) عنه R: منه GUL.

(١٦) بواسطة GU: بواسطة RL.

(١) واسطة GRU: L.

(٢) واسطة R: GUL.

(٣) فاعلاً قريباً: فاعل قريب GRUL.

(٤) عسى أن R: عسى GUL.

(٥) لتعيين GR: لتعيين UL.

(٦) لتشخيصها R: لتشخيصها GUL.

(٧) تعين بها GUL: تعين لها U.

(٨) للصورة RUL: بالصورة G.

به^(١) القاعدة التي يعترف بصحتها - من أن الواحد لا يقتضي غير واحد^(٢) - . ثم العجب أن هذا القليل إذا توجه عليه إشكال^(٣) سنذكره - في بعض المواضع التي ستصل إليها - يرجع وينفي القوة عن العقول^(٤) المفارقة ونحوها .

(١٨٣) وربما احتجوا في أن الجسم لا يفيد وجود جسم آخر بأنه لو كان علّة لتقدّم هيولى ذلك الجسم الذي هو العلّة على جسميته^(٥) ، وهيولى المعلول مشاركة^(٦) في النوع لهيولى العلّة، ولا يقع الهيولوية عليهما بالتشكك^(٧) بل بالتواطؤ، فيلزم أن يكون هيولى المعلول متقدّمة على جسميّة العلّة، فيتقدّم المعلول على العلّة وهو محال .

ومن الحجج التي يتأتى أن تذكر ههنا أن الجسم لو كان علّة لما صحّ أن يكون المحويّ علّة للحاوي، فإنه لا يتصوّر أن يوجد الشيء ما هو أعظم منه وأكمل، ولا يتصوّر أن يكون الحاوي هو^(٨) العلّة^(٩) للمحويّ، فإنه لا يصحّ حصول شيء منه دون تعيين هويته، ولا يتعيّن هويته إلا بوضعه وحيزه، ولا يتعيّن وضعه وحيزه إلا بما تحته، فيجب أن يحصل معلوله أولاً قبل فاعليته^(١٠) وهو محال .

حجّة أخرى حدسيّة - هي^(١١) من أهم^(١٢) ما يحصل من إثبات هذا المطلوب - أن يُعلّم أن الأجسام الكثيرة محتاجة إلى علل كثيرة عقلية، وقد علّم من أحوال السماويات^(١٣) أن^(١٤) العالي أكبر جسمًا من السافل^(١٥)، ومن السافل ما هو أكبر كوكبًا وأشرف، كالحال ما بين الشمس وما فوقها، فإنّ فلك ما فوقها أكبر، وجرم الشمس نفسها أكبر من الكواكب^(١٦) العالية^(١٧) ونوريّتها أتمّ، فلو كان العالي من الأفلاك علّة للسافل ما صحّ أن يكون الشمس أعظم جرمًا وأتمّ نوريّة ممّا فوقها، وما

(١٠) فاعليته GRU : فاعله L .

(١١) هي GUL : هو R .

(١٢) من أهم UL : إن من أهم GR .

(١٣) السماويات R : السماويات GUL .

(١٤) أن GRU : إلى L .

(١٥) جسمًا من السافل R : جسمًا GUL .

(١٦) الكواكب GU : الكوكب RL .

(١٧) العالية : العالي GRUL .

(١) به GRU : L .

(٢) غير واحد GUL : غير الواحد R .

(٣) إشكال GRU : ما L .

(٤) العقول RL : العقل GU .

(٥) جسميته GRU : جسميّة L .

(٦) مشاركة RL : مشارك GU .

(٧) بالتشكك RUL : بالتشكيك G .

(٨) هو R : GUL .

(٩) العلّة RU : علّة GL .

صَحَّ أن يكون المشتري جرمه^(١) أكبر من جرم زُحَل، وإن كان زحل أكبر فلكاً من فلك المشتري. فالأجسام الفلكية إذا كانت متكافئة من وجوه مختلفة فليس بعضها علّة للبعض، فعللها أمور خارجة عن الأجرام ونفوسها، ولا يكون نفس بعضها علّة لجسم الآخر^(٢) ونفسه لمثل^(٣) ما دُكر من امتناع علّية بعض لبعض. والأجسام العنصرية لما وُجد بينها التغالب وانقلاب بعضها إلى البعض^(٤) - بحسب غلبة^(٥) كيفياتها - عُلِمَ أنّها متكافئة ولها علل من خارج.

8.

فصل

< في صدور الكثرة عن الواحد عند المشائين وعند الإشراقين >

(١٨٤) ولما بين أنّ واجب الوجود واحد وأنّ الواحد من جميع الوجوه لا يصحّ أن يكون مبدأ للكثرة، فلا يصحّ أن يكون مبدأ لجسم لأنّ الجسم لا بدّ له من مادة وصورة^(٦)، فيجب أن يكون الذي يحصل منه بغير واسطة جوهرًا مجردًا^(٧) عن المادة من جميع الوجوه، وهو العقل. ثمّ العقل الذي هو المعلول الأوّل لا يجوز أن يحصل منه جسم فحسب، فإنّه يقف الوجود عنده إذ ليس الجسم علّة للجسم، وإن استمرت السلسلة في اقتضاء واحد لواحد لا ينتهي إلى وجود الأجسام. فقال المشاؤون: ليس إلّا أنّ العقل له وجوبٌ بعلة وإمكانٌ في نفسه، فلتعقله^(٨) لوجوبه يحصل منه شيء أشرف وهو عقل آخر، وبإمكانه جسم فلكي، وهكذا الثاني والثالث حتى يتمّ تسعة من الأفلاك، ويكون العقل التاسع بواسطة تعقل الوجوب أفاد عقلاً عاشراً، وبواسطة تعقل الإمكان فلك القمر. ثمّ العقل العاشر بمعاونة السماويات يحصل منه هيولى العناصر وصورها. فبهجة تعقل الوجوب تحصل النفوس الناطقة البشرية، وبجهة الإمكان الهيولى المشتركة. ولما كان ما يحصل منه

(١) جرمه R: جرمها GL جرماً U.

(٢) الآخر GUL: آخر R.

(٣) لمثل GRU: بمثل L.

(٤) إلى البعض GUL: إلى بعض R.

(٥) غلبة GRL: غلب U.

(٦) صورة GR: وصور UL.

(٧) جوهرًا مجردًا R: جوهر مجرد GUL.

(٨) فلتعقله GRU: فلتعلقه L.

إنما يحصل بتوسط معاونة حركات أجرام سماوية صح وجود كثرة وافرة منه^(١)، وقد سبق أنه يجوز أن يصدر من الواحد - لاختلاف استعدادات القوابل^(٢) - أشياء كثيرة، ويجوز أن يحصل من غير المتغير أمور متجددة لا لتغيره بل لتغير استعدادات القوابل. والعقول لا يصح عليها التغير - فإنه لا علاقة لها مع الأجسام - فلو تغيرت تأدى تغيرها^(٣) إلى تغير واجب الوجود، وهو محال.

(١٨٥) بحث وإشارة فأما أن^(٤) العالم العقلي موجود فلا كلام فيه لمباحث صحيح البحث ولا لصاحب شهادة عقلية^(٥) علوية. وأما أن لها كثرة وافرة فليس فيها كلام، وعلى ذلك طرايق من البراهين. وأما أن هذا الحصر - الذي ذكر في عشرة وعشرين - غير صحيح أمر ظاهر، فإن فلك الثوابت فيه آلاف من الكواكب، إما أن تؤخذ مختلفة الأنواع أو تؤخذ متفقة الأنواع مختلفة اللواحق^(٦) المميزة بعضها لبعض، فلا بد من آثار مختلفة كثيرة لا تحصى. فإن كانت مختلفة الحقائق فظاهر أنها لا تحصل بجهة واحدة ولا بجهات^(٧) معدودة، وإن^(٨) كانت^(٩) متفقة الحقائق فمميزاتها^(١٠) - من الأوضاع والأعراض والمخصصات من الأحياء - فيها كثرة واختلاف يستدعى أيضًا كثرة جهات^(١١) خارجة عن الحصر، كيف والزعم باطل في قولهم مطلقًا «إن كل لاحق بماهية فعن ابتداء زمني»! فإنه إذا كان النوع واحدًا والأشخاص مختلفة بالعدد فلها لواحق تمتاز بها^(١٢)، وكذلك إذا كانت مختلفة. والفلك الذي هي فيه جسم واحد بسيط، فتخصص كل كوكب بموضع^(١٣) منه لاحق به ليس بذاتي - أي^(١٤) لذلك الجسم - وليس يلزم له لماهيته، وإلا كان تخصص جميع مواضعه بذلك الكوكب، وهو محال. فإذا لا بد من كثرة في علل تلك الكواكب، والجهات الثلاث في المعلول الثاني غير وافية بجميع ذلك. ثم في

(٧) ولا بجهات R: ولا جهات GUL.

(٨) وإن GRL: فإن U.

(٩) كانت GU: كان L، R.

(١٠) فميزاتها GRL: مميزاتها U.

(١١) كثرة جهات R: جهات كثيرة GUL.

(١٢) بها: به GRUL.

(١٣) بموضع GUL: بوضع R.

(١٤) أي GRU: L.

(١) منه GRU: L.

(٢) استعدادات القوابل RL: استعداد القوابل

G: استعداد القابل U.

(٣) تغيرها GRU: تغيره L.

(٤) أن GRU: L.

(٥) عقلية R: GUL.

(٦) مختلفة اللواحق GRU: ومختلفة

اللواحق L.

كل^(١) فلك لكوكب من السبعة^(٢) أفلاك محيطية وغير محيطية: منها ما مركزه مركز العالم، ومنها ما ليس كذلك. فالجهات الثلاث كيف تحصل منها أفلاك كثيرة بصورها وموادها ومقاديرها وأشكالها والكوكب والنفوس المدبرة لها؟ ثم ما بال الشمس أكبر الكواكب وفلكها أصغر من جميع الأفلاك التي فوقها، والأعلى من الأفلاك عنده يحصل من أعلى العلل من جملة العقول، والأدنى من الأدنى؟ وبالحقيقة لا ينحل هذه الأشياء إلا على طريقة حكمة الإشراق. فليتأمل الطالب منها إذا أعطى الرياضة^(٣) المشروطة حقها، فإن للروحانيات أرصادا^(٤) كأرصاد الجسمانيات، ولا يدخل في زمرة الحكماء من ليس له سلم الارتقاء أو ملكة نورانية^(٥)، إلا أن الذي ليس فيه من النهضة ما يترك ملاذ الدنيا ويشغل بالعلوم الشريفة، فليعتقد^(٦) أن في العقول كثرة وافرة، وأنه لا يأخذ الأفلاك في الترتيب في أول ما يأخذ العقول في الترتيب، بل العقول يحصل منه^(٧) مبلغ على الترتيب الطولي، ويحصل من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة أخرى من العقول يجري الطوليّات منها مجرى الأممات والحاصلات منها على نسبها مجرى الفروع، ويجوز أن يحصل من مجموع أشياء ما لا يحصل من الأفراد. ثم يحصل من الفروع الأجسام: من الأشرف الأشرف، ومن النازل النازل، ومن المتوسط المتوسط. فمنها متكافئة، ومنها غير متكافئة: فالغير المتكافئات من الشرف الطولي العادي إلى المراتب الفرعية، والمتكافئات^(٨) من النسب بين الطوليّات الموجبة تكافؤ الحاصلات منها من الثواني، وعدد الفريقين كثير كما قيل ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ (٣١/٧٤)، وبين العقول وهيئاتها النورانية اللاهوتية نسب عددية، كما قال الحكيم الفاضل فيثاغورس المتأله «إن مبادئ الموجودات العدد». ولا يعني به أن العدد أمر قايم بذاته فعّال، بل يعني أن في الملكوت ذوات نورانية قايمة لا في جهات هي آيات قدسية فعّالة، لا تزيد وحداتها^(٩) على ذواتها، هي أبسط ما في

-
- (١) في كل RUL: لكل G. (٥) أو ملكة نورانية GRU: L - .
(٢) لكوكب من السبعة GRU: الكواكب (٦) فليعتقد GRL: فليعتقد U .
السبعة L. (٧) منه: أي من الأول لها.
(٣) الرياضة GRU: الرياضية L. (٨) والمتكافئات GRL: فالتكافئات U .
(٤) إرسادا RL: إرساد GU. (٩) وحداتها RU: وحدتها GL.

الموجودات وأشرفها، وبينها من النسب العددية عجائب يحصل منها في الأجسام عجائب. هكذا يجب أن يعتقد من ليس له قوة الارتقاء إلى ما ظهر لنا^(١) بتأييد^(٢) الله في حكمة الإشراف، ومن ارتقى أدرك فيه أموراً شريفة، فإن فيه عبرة للعالمين وبلاغاً للفاضلين^(٣) لِمَن أبصر واستبصر وتفكر.

9.

فصل

< في إثبات العقول التي هي أرباب الأنواع >

(١٨٦) ولنرجع إلى بعض أحوال الوجود. - والموجود^(٤) ينقسم إلى مؤثر ومتأثر وأثر^(٥)، والمؤثر ينقسم إلى مؤثر غير متأثر ولا أثر^(٦) بوجه من الوجوه، وهو واجب الوجود، - وإلى مؤثر ومتأثر يتأثر عما فوقه ويؤثر في ما تحته وهو في نفسه أثر بوجه ما كالمفارقات، ولا نعني بتأثر المفارقات من جميع الوجوه أنها تتغير - فإنه يلزم من تغيرها تغير واجب الوجود وهو محال - بل نعني أنها قابلة كمالاتها عما فوقها، فكل عقل ذاته أثر علته، ومتأثر عن علته بكمالاته^(٧)، ومؤثر في ما تحته، فهي أثر باعتبار مؤثرة باعتبار متأثرة باعتبار. - والمتأثر ينقسم إلى متأثر غير مؤثر أصلاً^(٨)، وهي الهيولى^(٩)، وهي في ذاتها^(١٠) أثر أي معلول علة ومتأثرة عن علل ولا تؤثر في شيء إذ ليس فيها إلا جهة قبول. - والأثر ينقسم إلى أثر مؤثر ومتأثر - وهو ما ذكرنا - وإلى أثر متأثر غير مؤثر - كالهيولى - وإلى أثر غير مؤثر ولا متأثر أصلاً، مثل بعض الأعراض فإنه ليس كل عرض قابلاً لعرض آخر، ولا الأعراض لها أعراض إلى غير النهاية، فباعتراف جميع الناس من الأعراض أعراض

- | | |
|---|--|
| (١) لنا GRU : L. | (٨) إلى متأثر غير مؤثر أصلاً: يتضمن ههنا |
| (٢) بتأييد GRL : U. | قسم أول وهو قسم المتأثر إلى متأثر |
| (٣) للفاضلين GUL : للعالمين الفاضلين R. | ومؤثر أيضاً، إلا أن التصريح بلا فائدة إذ |
| (٤) والموجود GRU : الموجود L. | يرجع هذا القسم إلى القسم الثاني من |
| (٥) ومتأثر وأثر R : وأثر ومتأثر GUL. | القسم السابق. |
| (٦) ولا أثر GRL : والأثر U. | (٩) وهي الهيولى R : وهو الهيولى GUL. |
| (٧) بكمالاته R : لكمالاتها G لكمالاته | (١٠) في ذاتها RL : في ذاته GU. |
| بكماله L. | |

لا أعراض لها، فهي أثر للفاعل - أي معلولة له - ولا تتأثر - أي لا تقبل أمرًا وجوديًا تنفعل به، - أما الأوصاف الاعتبارية فهي كلام آخر. وأما الأجسام فعلى ما هو مشهور من محققي طريقة المشائين لا تُفقد وجودَ عرض، فالشيء إذا تسخّن من النار حصلت الحرارة فيه من واهب الصور، وليس أنّ حرارة^(١) انتقلت من النار إلى الشيء - فإنّ الأعراض يستحيل نقلها - بل يُعدّ النارُ الشيء لأن تحصل فيه الحرارة من واهب الصور. وكذا الشمس تُعدّ ما قابلها^(٢) لحصول شعاع^(٣) فيه من واهب الصور^(٤). فالأجسام تُعدّ لا غير هذا.

(١٨٧) وأما البحث فيه طويل، إلّا أنّ القاعدة أمرها سهل. وقوم يجوزون الأثر من الأجسام على وجه مخصوص. وهؤلاء يزعمون أنّ المثلث باعتبار ذاته صار علّة لزواياه^(٥)، وليس لحقّ الزوايا لفاعل خارج، فإنّه لو كان كذا لكان ممكن للحقّ واللاحق^(٦)، فكان^(٧) يصحّ تصوّر مثلث دون زواياه. فقالوا: كما يجوز وجوب الزوايا بمجموع الأضلاع، يجوز أن يكون أجسام - إذا وُجدت قابلاً - يحصل من المجموع أثر واجب بها^(٨)، والأمر سهل. - وتحريكات النفس كلّها هي مستقلة بإيجاب^(٩) وجودها باعتبار^(١٠) الإرادات الخارجة والشرائط. وأما القوى النفسانية فإنّ المشائين يقولون: إنّ لها أفاعيلًا^(١١) ما، والأقدمون ومن يرى رأيهم يرون أنّ الأفاعيل لغيرها^(١٢) - أعني المحققين^(١٣) منهم.

(١٨٨) بحث ومقاومة وقد أُورد على المشائين أنّ هذه القوى - كالغاذية والنامية والمولدة - عند من يشتبه أعراض، وكيف يكون للعرض قوة إفادة الصوّر؟ ولماذا يستحقّ أن يُسمّى قوة فعالة؟ واحتجّوا بأنّ قاعدتكم - إذا أخذناها بالتسلّم^(١٤)

- | | |
|---|--|
| (١) حرارة RL: الحرارة GU. | (٨) بها GRU: لها L. |
| (٢) ما قابلها R: بما قابلها U ما قبلها L. | (٩) بإيجاب GRL: بإيجاد U. |
| (٣) وكذا الشمس... من واهب الصور | (١٠) باعتبار الإرادات GRU: باعتبارات |
| RUL: - G. | الإرادة L. |
| (٤) شعاع UL: الشعاع R. | (١١) أفاعيلًا ما GRU: أفاعيل ما L (وهو |
| (٥) لزواياه RUL: لزوايا G. | الصحيح). |
| (٦) للحقّ واللاحق R: اللالحق | (١٢) لغيرها GRU: بغيرها L. |
| GUL. | (١٣) المحققين RL: المحققون GU. |
| (٧) فكان RL: وكان GU. | (١٤) بالتسلّم GRU: بالتسلّم L. |

على تقدير النزول - أنَّ الجوهر «هو الموجود لا في موضوع»، فالقوى موجودة في موضوع إذ محلّها يستغنى عنها، فإنّ صورة العناصر كافيةً على قاعدتكم أيضًا في تقويم وجود الهيولى، ولولا أنّها كافيةٌ ما صحّ وجود العناصر، والممتزجات عندكم فيها صورُ العناصر موجودةٌ بحالّها وهي مستغنية في قوامها عمّا يحلّ فيها، فما فرضتموه قوى هي أعراض.

أجاب المشاؤون بأنّ العناصر وإن كانت مستغنيةً عن صورة أخرى، إلاّ أن المجموع غير الأفراد، والمجموع جوهر، والقوى مقوِّمة وجود المجموع، فتكون جوهرًا.

فعاود خصمهم وقال: أمّا قولكم «إنّ المجموع جوهر فيكون مقوِّم وجوده جوهرًا^(١)» لا حاصل له، فإنّ المجموع - إذا نظرنا إلى مفهومه من حيث إنّه مجموع - وجدناه أشياء مع اجتماع، وتلك الأشياء هي العناصرُ الباقيةُ الصورِ على قاعدتكم، فالعناصر باقية بحالّها والاجتماع عرضٌ، والقوى إن كانت تقوِّم وجودًا فليست مقوِّمةً للعناصر، بل تقوِّم اجتماعها والاجتماع عرضٌ، ومقوِّم وجود عرض يجوز أن يكون عرضًا. قالوا: وهذا كما يقول قايل «إنّ الحايط مجموع لبناتٍ وطينٍ وهي جواهر، فيكون المجموع جوهرًا^(٢)». واليبس مقوِّم لوجود هذا المجموع، ومقوِّم وجود الجوهر جوهرٌ، فاليبس جوهرًا^(٣) - قالوا: وغرضنا من هذا ليس أنّ اجتماع العناصر كاجتماع اللبنة أو ليس^(٤)، بل غرضنا أنّ الاختصار على أنّ «شيء كذا حافظٌ لمجموع^(٥)» جواهر كيف كان، فيلزم أن يكون جوهرًا^(٥) لأنّ المجموع لا يستغنى عنه - فاقّد. ثمّ إنّ الأركان الأربعة إذا اجتمعت ليس اجتماعها هو التداخل - فإنّه قد عُرف استحالته - بل العناصر باقية على ما قلتم، وكلّ منها منفرد^(٦) بحيث لا يجتمع اثنان منها في حيِّز أحدهما. فإذا كانت الصورُ باقيةً والأحياءُ بحسب اختلاف الصور متعدّدة، والكيفيات المتشابهة^(٧) - التي حصلت من التفاعل - في كلّ عنصرٍ منها حصّة والقوى - التي فرضتموها - في كلّ واحدٍ من

(١) جوهرًا RL: جوهر GU.

(٢) جوهرًا RL: جواهر U جواهرًا G.

(٣) أو ليس GRU: أو اليبس L.

(٤) لمجموع GRU: مجموع L.

(٥) جوهرًا RL: جواهر GU.

(٦) منفرد RL: منفرد GU.

(٧) المتشابهة GRU: المتشابهات L.

الاسطقسات^(١) منها شيء غير ما في الآخر، والأربعة وإن كان حصل منها شيء واحد ليس لأن الصور المختلفة بطلت: فإذا كانت الصور باقية وليس شيء منها هو الآخر فهيئة كل واحد منها^(٢) - سواء كانت قوة أو غير قوة - غير هيئة الآخر، فإنه لا يحصل في محال مختلفة في ذاتها هيئة واحدة، والحصّة التي في كل واحد من الأركان يستغنى عنها محلّها^(٣) وهو الاسطقس الذي هي^(٤) فيه، فإنه تام^(٥) النوع بذاته، وقد وجد دون تلك القوة نوعه. قالوا: فصَحَّ أن المفروض قوى أعراض.

ثم قالوا: كيف^(٦) يتأتى على قاعدتكم أن يقال إن القوة النامية جوهر بمعنى أنها «موجود لا في موضوع»؟ فإنها تبطل^(٧) عندكم والماهية الإنسانية والكبد الذي فيه سلطانها لا يبطلان^(٨)، فإنه إذا^(٩) لم يبطل الكبد ولا الشخص فحملها مستغن^(١٠) عنها، فهي عرض. وكذا قوة البصر والسمع، وكذا القوة الحافظة^(١١)، وكذا القوة المولدة. وإن^(١٢) استدللتم على^(١٣) جوهريتها بأنها ذوات آثار، فللأعراض أيضًا آثار - كالحرارة والبرودة - فليس كل ذي أثر بجوهر. فإن قلتم «إن الحرارة لا تؤثر بل تُعدّ» فهكذا القوى^(١٤)، فإن الإحالة إلى شبيه جوهر المغتذي لا يصح إلا من واهب الصور، وكذا التوليد والتصوير. ثم عليها مقاومات قد ذكرت في الصور من قبل.

(١٨٩). فلما انتهى كلام الفريقين إلى هذا الموقف قال من يرى طريقة القدماء:

إن من الظاهر أن الروح الذي هو حامل القوى لا يزال يتبدّل، ومن الظاهر أن الذي يُفرض من القوى فيه تبطل بتلاشيهِ، وأن الأعضاء كلّها في التحلّل وما من عضو إلا وللتحلّل إليه سبيل. فالحافظ للمزاج غير ما يبطل إذ^(١٥) الذي بطل لا يحفظ شيئاً

(١) الاسطقسات GRL: الاستقصات U. (٨) يبطلان: يبطل GRUL.

(٢) فهيئة كل واحد منها: أي الهيئة التي لكل (٩) فإنه إذا R: فإذا GUL.

(١٠) مستغن R: مستغني GUL. واحد من تلك العناصر.

(٣) عنها محلها: عنه محله GRUL. (١١) القوة الحافظة GRL: قوة الحافظة U.

(٤) هي: هو GRUL. (١٢) وإن GRL: وإذا U.

(٥) تام GRU: قام L. (١٣) على GRL: على أن U.

(٦) كيف GUL: وكيف R. (١٤) القوى R: القوة GUL.

(٧) فإنها تبطل GRL: فإنه يبطل U. (١٥) إذ GUL: إذا R.

ببدل، فالمفروض قوى^(١) ليست في الروح ولا في ما يتحلل ويتبدل. ثم إن النبات فيه^(٢) تحلل ما - وكذا غيره^(٣) - وأجزاؤه متبدلة، وليس فيه شيء ثابت، وليس بعض أجزائه أولى بالثبات في جميع زمان بقائه والبعض بالتبدل من العكس. والذي يتبدل لا يكون فيه قوة الحفظ للمزاج والنظام، فإذن هذه القوة ليست^(٤) في المتحلل ولا المتجدد ولا في جزء من أجزائه ولا في عضو من أعضاء الحيوان.

ثم بالغ ثانياً في القول، فقال: ألسنتم اعترفتم بأن القوة الواحدة بذاتها لا تقتضي الحركة إلى جهات مختلفة ولا يصدر منها أفاعيل مختلفة؟ ولا شك أن القوة النامية إذا أتت بالوارد لا بد^(٥) وأن تحدث خللاً في المورد عليه، فتحتاج إلى حركات إحداها^(٦) تحريك الوارد، والثانية^(٧) تحريك المورد عليه بإحداث خلل، وهو في الحقيقة خرق، فيتضمن الخرق نفسه إلى^(٨) حركات أجزاء مختلفة في الجهات. ثم حركات الوارد ليست إلى جهة واحدة بل إلى جهات مختلفة بحسب الأعضاء، ثم في كل عضو إلى أصواب في الطول والعرض والعمق، فليست هذه^(٩) الحركات ممّا يصح صدورها عن قوة واحدة متشابهة الحال. وكذا الحال في الغاذية عند سد ما يتحلل والصاقها بالأجزاء المختلفة^(١٠). - قالوا: وفي الجملة^(١١) الفاعل لهذا ليست قوة واحداً متشابهة التحريكات، فليست قوة من جملة ما ذكرتم. وإذ لم يكن في النبات شيء ثابت، فله قوة مدبرة لا في جرمه غير منطبعة.

(١٩٠) وليس كما وقع لبعض المتأخرين: لما تفتن أن قوة النبات غير منطبعة، ظن أن لكل نبات نفساً^(١٢) مجردة عن المادة، ويلزم أن تكون ضائعة متعطلة ممنوعة من الكمال أبداً. والنبات أيضاً حي، قال هؤلاء: يجب أن يكون لكل نوع من أنواع النبات شيء واحد مدرك مجرد عن المادة معتن^(١٣) في حقه، وسمّوه «صاحب النوع القاييم». قالوا: ولا يصح هذه الالتصاقات والتحريكات

(٨) إلى GUL : R.

(١) قوى GRL : U.

(٩) هذه GRU : L.

(٢) النبات فيه GRU : الهيئات فيها L.

(١٠) المختلفة GRUL : الأجرام + Rt.

(٣) غيره GRU : غيرها L.

(١١) وفي الجملة RUL : في الجملة G.

(٤) ليست R : ليس GUL.

(١٢) نفساً L : نفس GRU.

(٥) لا بد RL : GU.

(١٣) معتن R : معتنى GUL.

(٦) احداها : احديها L احداها GRU.

(٧) والثانية L : والثاني GRU.

المختلفة إلا بإدراك، فإنَّ الفاعل بالطبع لا يختلف تحريكاته، وليس في الإنسان حاصلًا من نفسه الناطقة، فإنَّ النفس غافلة عن هذه التدبيرات المُتَقِنَة ذوات النظام. فإذاً كلّها من ربِّ النوع القايِم الفَيَّاض بعنصره على ما هو كصنم وظلٌّ^(١) له صادر عن إدراك وإحاطة. قالوا: والنبات لأنواعه أصحابُ أنواع^(٢) مجردة مدبرة، وللحيوانات أصحابُ أنواع ونفوس حيوانية أيضًا، وللإنسان صاحبُ نوع - وهو عقله الفَيَّاض عليه - وله نفس ناطقة، لأنَّ مزاجه أتم وأكمل، فصاحب^(٣) نوعه أيضًا أقوى وأشرف.

وقالوا: نسبة صاحب نوع الإنسان إلى أصحاب سائر أنواع الحيوان والنبات كنسبة النوع إلى النوع، فكما أنَّ صاحب^(٤) النوع الأنسيّ أعلى^(٥) كان له وسائط أكثر: من النفس النطقية^(٦) والروح الحيواني وغيرها، وكلّما كان النوع أشدَّ نزولاً وربَّ النوع أشدَّ نزولاً قلَّت الوسائط حتى يصير صاحبُ النوع كنفس لها. - قالوا: وليس صاحب النوع النفس، فإنَّ النفوس لا بدَّ وأن تقبل الضَّرَر^(٧) وتتألم بتألم أبدانها، وصاحب النوع لا يتألم بتألم نوعه، وللنفس علاقة ببدن واحد، وصاحب النوع عنايته بجميع أبدان نوعه.

قالوا: وانجذاب الدهن إلى النار - لَمَّا تبيَّن أنَّه ليس لضرورة عدم الخلاء على ما ذكرنا، ولا لجذب^(٨) النار بخاصيته^(٩) - فهو أيضًا لتدبير متعلّق بصاحب النوع الحافظ للصنوبر ولغيرها، وهذا^(١٠) صاحب النوع للنار هو الذي^(١١) سمّاه الفُرس «أرديهشت». فإنَّ الفُرس كانوا أشدَّ مبالغة في أرباب الأنواع، حتّى إنَّ النبتة التي يسمونها «هُوم» - التي تدخل في أوضاع نواميسهم - يقدّسون لصاحب نوعها ويسمونه^(١٢) «هُوم ايزاد»^(١٣). وكذا لجميع الأنواع. وهرمس وأغاثاذيمون^(١٤) وأفلاطون لا يذكرون الحجّة على إثباتها، بل يدعون فيها المشاهدة. وإذا فعلوا هذا

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------------|
| (١) وظل GRU: ظل L. | (٨) لجذب GU: يجذب RL. |
| (٢) أصحاب أنواع L: أصحاب GRU. | (٩) بخاصيته RU: بخاصية GL. |
| (٣) فصاحب R: وصاحب GRL. | (١٠) وهذا RUL: وهكذا G. |
| (٤) صاحب GRL: أصحاب U. | (١١) هو الذي RUL: وهو الذي G. |
| (٥) أعلى GRL: أعلا U. | (١٢) ويسمونه GUL: ويسمونها R. |
| (٦) النطقية RUL: الناطقية G. | (١٣) هوم ايزاد RU: هوم ايزد GL. |
| (٧) تقبل الضرر GRU: تتصور L. | (١٤) وأغاثاذيمون GUL: وأغاثاذيمون R. |

ليس لنا أن نناظرهم. وإذا كان المشاؤون في علم الهيئة لا يناظرون بطليموس وغيره حتى إن أرسطو يعول^(١) على أرصاد بابل، ففضلاء بابل ويونان وغيرهم كلهم ادعوا المشاهدة في هذه الأشياء، فالرصد كالرصد، والأخبار كالأخبار، وتأتي التوسل بالرصد الجسماني كتأتي التوسل^(٢) بالرصد الروحاني، والندرة كالندرة^(٣).

(١٩١) وهؤلاء يتعجبون من قول من يقول: إن الألوان العجيبة في ريشة من رياش الطاووس^(٤) إنما كان لاختلاف أمزجة في تلك^(٥) الريشة اختلفت فيها إلى هذا الحد من غير قانون مضبوط ورب نوع^(٦) حافظ... فهؤلاء قوم. وهؤلاء لا يقول المحققون منهم أن لكل عرض من الأعراض صاحب نوع قايماً^(٧)، بل للأنواع الجوهرية، ولا يقولون إن أصحاب الأنواع^(٨) إنما حصلت ليكونوا مثلاً لما تحتها^(٩) وكقالب، فإن عندهم الأنواع الجسمانية أصنام وظلال لها ولا نسبة بينهما في الشرف، وكيف يحتاج المبدع الحق في إيجاد الأشياء إلى مثل ليكونوا^(١٠) دستورات لصنعه؟ ولو احتاج لاحتاج المثل إلى مثل إلى غير النهاية. وما يتخذ له القالب والمثال يجب أن يكون أشرف لأنه الغاية، ولا يصح في العقول هذا.

(١٩٢) وأما بعض المتشبهة من المتأخرين أراد أن يذكر مذهبهم، فزعم أن ما وراء واجب الوجود لا يصح أن يكون برياً عن علاقة المواد، فإن الإمكان مانع عن ذلك. وهو خطأ، ولم يعلم مذهبهم، فيتكلم^(١١) فيه وأنكر الفرق بين العقل والنفس، فإنه إذا^(١٢) كان للإنسان صاحب نوع وله^(١٣) نفس ناطقة، لا شك أن للنفس تدبيراً^(١٤) ليس لصاحب النوع وعلاقة ليست^(١٥) له، وهي^(١٦) تتأثر بتأثر

إنما حصل ليكون L.

(١) يعول RUL: يعود G.

(٩) تحتها GRU: تحته L.

(٢) كتأتي التوسل GUL: كتأتي التوصل R.

(١٠) ليكونوا R: لتكون GUL.

(٣) والندرة كالندرة GRU: والقدرة كالقدرة

(١١) فيتكلم RUL: فتكلم G.

L.

(١٢) فإنه إذا GUL: وإذا R.

(٤) الطاووس R: طاووس GUL.

(١٣) وله RUL: فله G.

(٥) في تلك RUL: من تلك G.

(١٤) تدبيراً RL: تدبير GU.

(٦) ورب نوع RUL: ورب النوع G.

(١٥) ليست R: ليس GUL.

(٧) قايماً: قايماً GRUL.

(١٦) وهي G: وهو RUL.

(٨) أصحاب الأنواع (النوع GRU) إنما

حصلت ليكونوا GRU: صاحب النوع

البدن وتتألم بتألمه وتتلذذ بتلذذه، وليس صاحب النوع كذا. والنفس يحصل منها ومن البدن الذي تتصرف فيه حيوانٌ واحدٌ هو نوع^(١) واحد، ورب النوع ليس كذا على مذهب الحكماء الأول، ثم رب النوع إذا كان قِيَاضًا لنوعه، فلا يكون محتاجًا إلى الاستكمال به بخلاف النفس، فإنها مفتقرة إلى الاستكمال به، وما حاجة مَنْ له رتبة الإبداع إلى تصرف جسم على وجه يصير كمالاً له ويحصل منهما^(٢) نوع واحد وشخص واحد؟ وعلاقة الأجسام إنما هي لنقص في جوهر ذي العلاقة ليستكمل بالعلاقة، ومن له رتبة الإبداع لجسم لا يقهره علاقة ذلك الجسم حتى يصير بحيث لا يصدر فعلٌ عنه إلا بتوسط جسمه ويكون كمالاً له. ومن الظاهر أنَّ كمال المفارق في التشبه بمبدئه، فالعلاقة^(٣) الجسمية^(٤) نقصٌ له، فالذي يبدع الجوهر كيف ينحصر بعلاقة عرضية؟ ولو كان من شرط المتصرف في بدن أن يكون مبدعاً له، أو من شرط المبدع لجسمه أن يكون متصرفاً فيه، لكانت نفوسنا مبدعةً أجسامنا، وهذا من المحال البين. ولو كان هذا هكذا ما كان عمي الذي ينسب إلى الحكماء هذا الرأي أو يراه من نفسه، ولكان - إذا عمى - يخلق له بدنًا آخر لنفسه غير أعمى! وكل هذا ظاهر لمن له أقلُّ حدس.

وربما ظنَّ ضربٌ ممن وقع^(٥) له ما وقع لهذا الرجل أن لا مميّز غير الجسم أو علاقة الجسم، ولم يعلم أنَّ في المميّزات كثرة: فالطعم والرائحة محلّها واحد، وامتاز أحدهما عن الآخر بحقيقته^(٦). فمن المميّزات الفصل لمن كان له فصل، ومن المميّزات صفات عرضية غير لازمة للماهية، وغير ذلك ممّا عددها من قبل. - ولو كان صاحب نوع النبات نفسه هو مدركٌ لذاته، لكان لم يقع له من تصرف أجسام النبات إلا ألم قطع وقلع وعاهاتٍ وغيرها^(٧) على الدوام. وكذا صاحب نوع النار وغيرها. - ومن يتأمل الحجة أو يتأمل كلام الأقدمين ويفهم، يعلم أنّهم لا يرون هذه الأشياء التي يذكرها هذا الرجل وأشباهه، بل الكلّ متفقون على أنَّ الذي هو غير جسم وجسمانيّ ينقسم إلى ما له علاقة مع الأجسام وهو النفس، وإلى ما

(٥) ممن وقع RUL: ممن يقع G.

(٦) بحقيقته GUL: لحقيقته R.

(٧) غيرها GUL: وغيرها R.

(١) هو نوع GRU: ونوع L.

(٢) منهما GRL: منها U.

(٣) فالعلاقة RL: والعلاقة GU.

(٤) الجسمية GUL: الجسمانية R.

ليس له علاقة مع الأجسام أصلاً وهو العقل.

(١٩٣) ورب النوع وإن كان له عنايةً بالنوع على رأي الأقدمين ليست عنايته عنايةً تعلّق بحيث يصير منه ومن بدنٍ شخصٍ واحدٍ ونوعٍ واحدٍ، بل هو نوع بذاته. فالعقول عندهم تنقسم إلى الأمّهات في السلسلة الطويلة التي هي^(١) الأصول، وإلى الثواني الذين هم^(٢) أرباب الأنواع. والنفس الناطقة تنقسم إلى نفسٍ دائمة العلاقة كنفس الفلك، وإلى نفسٍ غير دائمة العلاقة كنفس الإنسان. وربّما سمّوا ربّ كلّ نوع باسم ذلك النوع، ويسمّونه «كلّي ذلك الشيء» ولا يعنون به الكلّي الذي نفس تصوّر معناه ولا يمنع الشركة، ولا أنا^(٣) إذا عقلنا الكلّي فمعقولنا نفس ذلك الشيء الذي هو صاحب النوع، ولا أنّ لصاحب النوع يدين ورجلين وأنفاً^(٤)، بل يعنون به أنّه ذات روحانيّة، والنوع الجسماني ظلّها وكصنم لها، والنسب الجسمانيّة في النوع الجسماني إنّما هي كظلالٍ نسبٍ روحانيّة وهيئاتٍ نوريّة في ذاته. ولما لم يصحّ له حفظ صنمٍ في شخصٍ معيّن لضرورة الوقوع تحت^(٥) الكون والفساد، فيحفظه بشخصٍ منتشر، فهو كلّي بمعنى أنّه «أمّ النوع»، ونسبته إلى الكلّ سواءً بأنّه صاحبه ومُؤدّ كمالاته وحافظ النوع بالأشخاص التي لا تنهاى.

فإذا سمعت أنباذقلس وأغاذاذيمون وغيرهما يشيرون إلى أصحاب الأنواع فافهم غرضهم! ولا تظنّ أنّهم يقولون إنّ صاحب النوع جسمٌ أو جسمانيٌّ أو له رأس ورجلان. وإذا وجدتَ هرمس يقول: «إنّ ذاتاً روحانيّة ألفت إليّ المعارف، فقلتُ لها: مَنْ أنتِ؟ فقالت^(٦): أنا طباعك التامة^(٧)» فلا تحمله على أنّها مثلنا. وكلّ ما نُسب إليهم في هذا الباب ليس بصحيح وبدلّ عليه لطايف كلماتهم، ولكنّ السهو وقع^(٨) للنقلة ولطبايع^(٩) اللغات ولانتسابٍ مَنْ لا يفهم كلامهم إليهم^(١٠) - فأراد

(٧) طباعك التامة: قابل H. Ritter, Picatrix

(Vorträge der Bibliothek Warburg

1921-1922). Leipzig, 1923, S. 120-

124.

(٨) ولكن السهو وقع GRL: وكل ما وقع

السهو U.

(٩) ولطبايع RUL: ولطبايع G.

(١٠) إليهم GRU: إليه L.

(١) التي هي R: التي هم GUL.

(٢) الذين هم L: التي هم R الذي هم

GU.

(٣) ولا أنا RL: ولأنا GU.

(٤) يدين ورجلين وأنفاً L: يدان ورجلان

وأنف GRU.

(٥) تحت GRU: بحسب L.

(٦) فقالت RUL: فقال G.

إثباتها مع شوب^(١) فضول له - ولتحامل من أراد الرد عليهم حُباً للرياسة. وأمّا أنّ رب النوع - على تقدير أن يكون - كيف يكون له إدراك بالجزئيات وكيف يتصرف فيها؟ فربما يلاحظ^(٢) ممّا سيأتي من بعد.

10.

فصل

< في انطواء الوجود كلّ في قهر نور الأنوار >

(١٩٤) ولك أن تعلم - إذا حققت أنّ كلّ حادثٍ مفتقرٌ إلى سبق حوادثٍ مسلوبة^(٣) النهاية - أنّه لولا حركات الأفلاك وحصول الاستعدادات شيئاً بعد شيءٍ ما صحّت اللانهاية في الممكنات^(٤)، فإنّ الأجسام متناهية والعلل والمعلولات واجبة النهاية، ولا يحصل من المتناهي والجهات المتناهية فيه إلّا أمور متناهية. فلولا الحركات كان يحصل من العلل أمورٌ متناهية، وكان يثبت الوجود على ذلك المبلغ واقفاً عنده من غير زيادة ولا نقصان، وبقي الإمكان على غير النهاية التي ما كان يصحّ خروج شيءٍ منها إلى الفعل. فلمّا كان الجود^(٥) الإلهي غير قاصرٍ في إفادة الوجود على قدرٍ متناهٍ وله القوة الغير المتناهية، كان من لوازم ذاته هيولى مستعدةً للقبول إلى غير النهاية، وما كان يتمّ حدوث الحادثات إلّا بمتحرّكات لشوقٍ أزلّيّ يتبع حركاتها حوادثٌ، فوجدت السماويات.

فكان الذي نوريته غير متناهية الشدة - وهو نور الأنوار واجب الوجود - نظم الوجود وربّه^(٦) وحفظ نظامه باللانهاية. ولسنا نشير إلى الغرض، بل إلى أنّه ذاتٌ حصل منها الوجود على أتمّ النظام. ومعنى قول الأقدمين «إنّ اللانهاية هي الباري» معناه أنّ اللانهاية من جميع الوجوه لا يصحّ إلّا عليه، فإنّ جميع الموجودات متناهية إلى عللها وعللها متناهية إليه كما يقولون «إنّ العقل»^(٧) نهاية النفس وواجب الوجود نهاية العقل ولا ينتهى هو إلى شيءٍ آخر. فليس له نهاية كمّية، وليس له نهاية

(٥) الجود RUL: الوجود G.

(٦) رتبه R: ورتب GUL.

(٧) إن العقل U: العقل GRL.

(١) شوب GR: ثبوت UL.

(٢) يلاحظ: يلحظ GRUL.

(٣) مسلوبة GRU: مساوية L.

(٤) الممكنات GRU: الإمكان L.

ثبات، وليس له نهاية معلوليّة، وهو ذاته نوريّة لا أن^(١) النوريّة زائدة على ذاته، ثمّ شدة نوريّة كماليتها، وتلك الشدة - التي هي الكمالية - غير متناهية، أي لا يصحّ أن يدرك مدرك أتمّ منها وأكمل، ولا يصحّ أن يكون بجهة من الجهات تماميّة وراءه. وشدة نوريّة بحيث يصحّ أن يكون مبدأ لما لا يتناهى من الأنوار المدركة، وهو قاهرٌ بنوريّته جميع الأنوار، وشدة نوريّة حجابٌ لنوريّته: فاخترافه عنّا لشدة ظهوره، كيف والشمس مع جرميتها احتجبت بظهورها عن الأبصار! فالوجود كلّ منطوي في قهره: فالأجرام انطوت في قهر النفوس، والنفوس منطوية في قهر نوريّة العقول، والعقول منطوية في قهر نوريّة المعلول الأوّل، وهو منطوي^(٢) في قهر نوريّة القيوم نور الأنوار. ونوريّة العقول لا تزيد على ذاتها وإن كان فيها^(٣) أنوارٌ أخرى زائدة لتجلّي العالي على السافل تجلّيًا سرمديًا ديموميًا يعلمه العلماء المشاهدون دون الظاهرين^(٤) الذين يقلّدون الزبر ولا يرتقون إلى المشاهدة. والنفوس في ماهياتها أيضًا أنوارٌ مجردة وقابلةٌ لأنوارٍ قدسيّة على ما يرى الحكماء الخسروانيّون. ومما يذكر المتأخرون أيضًا أنّ التأمّ هو الذي يكون حاصلًا له جميع ما ينبغي له منتفياً عنه جميع ما لا ينبغي له بحيث لا يُتصوّر أن يكون ذاته ونوعه أتمّ ممّا^(٥) هو عليه، ولا يصحّ له شوقٌ إلى أمرٍ منتظر. وهذا حال العقول. وفوق التأمّ ما^(٦) لا يتوقّف شيءٌ منه - لا ذاته ولا كماليّة ذاته - على غيره، ووجود جميع ما هو غيره فاضل عن وجوده، ولا يدخل التوهم ولا الوجود أتمّ منه ولا ما يقرب منه، وهو واجب الوجود. والمكتفي هو الذي أُعطي ما به^(٧) يحصل كمالٌ نفسه وإن كان على سبيل تجدّد ودوام شوق^(٨)، والناقص ما دونه.

-
- (١) لا أن GRL: لأن U. (٥) مما GRL: ما U.
(٢) منطو R: منطوي GUL (في) (٦) ما GUL: هو ما R.
الموضعين). (٧) ما به RUL: بأنه G.
(٣) فيها RUL: منها G. (٨) شوق GRL: وشوق U.
(٤) الظاهرين GRU: الناظرين L.

< في الشرّ وفي كيفية صدور الفعل عن العلة >

(١٩٥) ومن ضرورة اللاتهاية أن يكون في عالم الكون والفساد تضاداً، وكون الحرارة والبرودة متضادّين^(١) ليس بفعل فاعل بل التضادّ من لوازم ماهيّتهما. فلولا التضادّ ما صحّ الكون والفساد، ولولا الكون والفساد ما صحّ وجود أشخاص غير متناهية. والأنواع العنصرية لا يصحّ حصولها إلا بتفاعل، ومن ضرورة التفاعل تضادّ ما، فصحّ أنّه لولا التضادّ ما صحّ دوام الفيض على التجدد المستمرّ، ولم يحصل^(٢) من النفوس الناطقة المبلّغ الغير المتناهي، ولتعلّط العالم العنصريّ عن الحياة وبقي على العدم البحث أكثر ما يمكن. فالذي يُوجد شرّاً بحسب شخص إذا وقع النظر إلى النظام الكلّي، فهو خير من حيث أنّه ما صحّ الوجود^(٣) مشتملاً على الخير والنظام أبْلَغ ممّا هو عليه ومن الممكنات ما هو بريّ من^(٤) الشرّ والفناء - وهي^(٥) العقول ونحوها - ومنه ما فيه خير كثير ويلزمه شرّ قليل، وظاهر أنّ ترك خير كثير لشرّ قليل شرّ كثير. ولا يصحّ أن يقال «لِمَ^(٦) ما جعل هذا القسم بريّاً عن الشرّ؟» فإنّه محال إذ لا يصحّ أن يجعل الشيء غير نفسه، فإن لم يجعل هذا القسم كان وقع الاقتصار على القسم الأوّل، ولم يحصل هذا القسم. ومن المستحيل أن يجعل الماء غير الماء والنار غير النار. ومن الممتنع أن يكون نارٌ تمسّ ثوباً ولا مانع عن الحرق ولا تحرقه. فإذا نظرت إلى حال الذي احترق ثوبه بالنار وكميّة تضرّره به وكميّة انتفاعه بالنار في عمره^(٧)، لم تجد بينهما نسبة. هذا في ذلك الشخص، فكيف لو انتفع النوع ولم يكن لذلك الشخص إلا التضرّر فحسب؟ كان حسناً بالقياس إلى نظام النوع، كما يُقطع عضوٌ لصلاح بدن، وإذا نظرت إلى النظام الكلّي فلا شرّ.

(١٩٦) وإنّما يطوّل الحديث في هذا من يتوهم أنّ العالم ما خُلِقَ إلا لأجل الإنسان، ولو كان له عقل ونظر في هذا - الذي يطوّل الحديث فيه - لدرى أنّه لو

(٥) وهي GUL: وهو R.

(١) متضادين RL: متضادان GU.

(٦) لم GRU: ثم L.

(٢) يحصل GRU: حصل L.

(٧) في عمره GR: في عسره U في غيره

(٣) الوجود GRU: الموجود L.

L.

(٤) من GUL: عن R.

كانت إرادات^(١) جزافية ولم يكن هناك قوانينٌ كليّةٌ مضبوطةٌ أزلاً وأبداً ما كان أمور الإنسان والحيوانات وغيرها كذا. وما أقدر القادر - الذي إراداته^(٢) متجددةٌ لمصالح كما يتوهم العامة والمتطبّب المتشبه بالحكماء^(٣) - على أن لا يعمى إنسانٌ فيحفظ مزاجه، ولا يهملَ أرملةً، ولا يهتَكَ بالفقر كثير^(٤) من أرباب الستر، ولا يُرْفَضَ أيتام صغار^(٥) عن حضانة مرضعة فيبتليها ويبتليهم، ولا يرسلَ العاهات الكثيرة، ولا يمكنَ الأديان الفاسدة معتقداتها وسببها ونهبها. ومن قدر أن لا يفعل وإراداته متجددةٌ - كما قال هو «يريد فيكون ويكون فيريد»^(٦) - فلمَ ما أراد مصلحةً هذا الشخص؟ وإذا كانت الإرادات كذا فليس بهمهم^(٧) عمى زيد وزمانه عمرو في النظام الكلي!

فإن قيل: إنَّ التقدير الأزليّ منعه عن ذلك، - فيقال: كون ذلك التقدير الأزليّ عنه واجب أو ممكن. فإن كان ممكناً واختار أحدَ طريقه فلا بدّ من مرجح، وترجيح الخير^(٨) العامّ كان أولى إذ لا مصلحة للجاهل في جهله وللشقي في شقاوته. وإن

(١) إرادات GUL: إرادة R.

(٢) إراداته R: إرادته GUL.

(٣) المتشبه بالحكماء: يعني أبا البركات.

(٤) كثير GUL: كثيراً R.

(٥) أيتام صغار GUL: أيتاماً صغاراً R.

(٦) ويكون فيريد: الذي في الإلهيات من كتاب المعتبر لأبي البركات نصه كذا: «فإن الإرادة الأولى قبل المخلوقات بأسرها قبلية بالذات، وهو تلك الإرادة الأولى المعقولة المرضية الصادرة عن ذات المريد بذاته علة للوجود بأسره على طريق الجملة والعموم وعلة لموجود هو أول الموجودات المخلوقات المعلولة، فهو ملك في تسمية المتبوعين وأجل الملائكة وأشرفها وأقواها وأقدرها وأقربها إلى ربه وأعلاها، ثم إن الله تعالى يخلق غير ذلك الخلق الأزلي والأفعال الزمنية بإرادات سابقة ولاحقة قديمة وحديثة دائمة ومتبدلة، يريد فيكون ويكون فيريد شيئاً لأجل ذاته وشيئاً لأجل شيء، هيولى لأجل صورة، وصورة لأجل فعل، وفعل لأجل صورة، والسبب القريب الموجب لوجود كل موجود هو تصوّره في العلم الأول الذي هو علم الأول وإرادة كونه وجوده لا غير، فإذا تصوّر ذلك الشيء وتصور معه إرادة وجوده كأنه كان قد قال: كن، فكان» (المقالة الثانية، الفصل الخامس، fol. 403 a (Laleli 2553) قابل ههنا - في هذا المشرع السادس - الفصل ٤.

(٧) بهمهم GRU: بهمهم L.

(٨) الخير GRL: الغير U.

كان ذلك التقدير واجبًا - بحيث ما كان يصحّ الوجود إلّا كما هو عليه - فصحّ اللزوم.

فإن قال: إنه فعل ما يشاء ولا يسأل^(١) عن «لِمَ؟» - فيقال: لا يسأل عن «لِمَ؟» لأنّه يُحرق^(٢) اللسان أو النظر حرام، أو لأنّه لا ينتهي الحجّة إليه، والأقسام كلّها باطلة. وإذا^(٣) فُتح باب «لا يسأل عن لِمَ» في المعقولات فكلّ ما يراد الحجّة عليه - حتّى كون العالم مفتقرًا في تخصّص جهات إمكانه^(٤)، وفي صفات البارئ <كونها> نفيًا أو إثباتًا وغيرها - يقول الخصم «لا يسأل عن لِمَ». ومن أشدّ^(٥) ما يُراد <الحجّة عليه> إثباته^(٦) إرادة واحدة لمرادات كثيرة - كما هو مذهب بعض العامة - وبالضرورة لا مراديةً بعض منها لا تنافي مرادية الآخر، إلّا أنّنا لا نطوّل فيه الكلام لما يبيّن من استحالة الصفات على الأوّل وفيه اكتفاء. فلمّا ما اختار في حقّ شخص مبتلى ما هو الأصلح له مع إمكان الطرفين؟

سؤال لو لم يختَر^(٧) العمى لزم أن يكون شيء إراديّ^(٨) منه.

جواب أيكون لذات ذلك^(٩) النوع أو لإرادة الفاعل؟ فإن كان لماهيّة الشخص للبارئ^(١٠) أشياء يحملها^(١١) على الأمور ضرورةً، وصحّ اللزوم، وليس ذلك اللزوم بإرادته - لعود^(١٢) الكلام إليه - وليس لماهيّة الشخص، فإنّ النوع متفق الماهيّة، فكان^(١٣) يطرد في الكلّ، ولا أولويّة في أشخاص نوع. ثم إنّ للبارئ^(١٤) - على زعمه - أمرًا قاسرًا ضروريًا^(١٥) يحمله على الأشياء.

سؤال إنما فعل لمثوبة.

جواب فلمّ جمع بين المثوبة والسلامة لغيره والماهية النوعية متساوية؟ ولمّ

-
- | | |
|-------------------------------------|---|
| (١) يسأل GRU: يستل L (في الموضعين). | (٩) لذات ذلك GUL: لذلك R. |
| (٢) يحرق GRL: يخرق U. | (١٠) للبارئ RUL: فالبارئ G. |
| (٣) وإذا GU: وإن R فإذا L. | (١١) يحملها: يحملها GRUL. |
| (٤) إمكانه RUL: مكان G. | (١٢) لعود GRU: ويعود L. |
| (٥) ومن أشدّ GRL: فإن أشدّ U. | (١٣) فكان R: لكان GU وكان L. |
| (٦) إثباته GRL: إثبات U. | (١٤) للبارئ RUL: البارئ G. |
| (٧) يختَر L: يختار GRU. | (١٥) أمرًا قاسرًا ضروريًا L: أمر قاسر ضروري |
| (٨) إرادي GU: أردى RL. | GRU. |

خَصَّ البعض بالحسن والجمال، والبعض بالقبح والآفة والماهية واحدة ولا أولوية؟ ولم أشقى البعض ومن مصلحه^(١) أن لا يشقى؟

(١٩٧) ومن القائلين بالإرادة من لا يقول بالمصلحة، بل يقتصر على أنه «أراد ففعل لا لغرض». ويقع عليه أن الإرادة ممكنة النسبة إلى^(٢) تخصيص أحد الطرفين وتخصيص السلامة بزيد والعاهة بعمر، فتخصّصت دون مرجح، وتخصّص الممكن بالوقوع لذاته محال. - ولا يصح أن يقال^(٣): من خاصية الإرادة ترجيح^(٤) أحد المثليين مع استواء النسبة، فإنها لو تخصّصت بالطرف الآخر حصلت هذه الخاصية، وكلّ ما يفرض مرجحاً لتخصّص الإرادة يعود إليه الكلام إلى أن يقع العود إلى أمرٍ ضروريٍّ في الماهيات وفي فاعلها.

ويقال لهم: إنّ الباري هل قدر على أن يفعل أشرف وأكمل من هذا العالم الموجود أو لم يقدر؟ فإن أجابوا بلا، - فلزمهم ما احتزوا عنه من اللوازم، واختل كثير من مطالبهم. - وإن قدر ولم يفعل، فاعراضه عن الممكن الأشرف واختياره للأخس^(٥) كان مع استواء أو ترجيح. فإن كان مع استواء، فيحتاج إلى مخصّص. - وإن امتنعتم عن القول بالمخصّص عند الاستواء، فلا يبقى لكم حجة على وجود الباري أصلاً. وكلّما التجأتم إلى خاصية الإرادة، يتأتى مثله من الالتجاء^(٦) إلى خواص الماهيات، حتى يقول قائل: إنه كان الوجود والعدم بالنسبة إلى هذه الماهية الفلانية سواءً إلّا أنّ من خاصيتها وجود نفسها إمّا دايماً أو بعد إن لم تكن. فإذا قلتم «هذا لا يصح في غير الإرادة» نوزعتم وغورضتم. - وأنحس^(٧) هذه المذاهب^(٨) ما وقع على العمياء لهذا المجنون المتطبّب < أبي البركات > من إثبات إراداتٍ حادثة غير متناهية في ذاته.

(١٩٨) وأما ما يقال - إنّ الفعل إمّا أن يكون صادراً عن العلة باعتبار إرادة أو طبع أو مجموعهما^(٩) - فليس بحصرٍ صحيح، إلّا أن يصطلح مصطلح على أن يسمى

- | | |
|--------------------------|-------------------------------------|
| (١) مصلحه GRU : مصلحة L. | (٦) من الالتجاء RL : الالتجاء GU. |
| (٢) إلى R : في GUL. | (٧) وأنحس GRU : وأخس L. |
| (٣) يقال RU : يقول GL. | (٨) هذه المذاهب RUL : هذا المذهب G. |
| (٤) ترجيح RL : ترجع GU. | (٩) مجموعهما RUL : مجموعها G. |
| (٥) للأخس GUL : الأخس R. | |

ما وراء الإرادتي طبيعيًا، فيكون اصطلاحًا من نفسه. أمّا التقسيم الصحيح هو أن يقال^(١): إنَّ كلَّ فعلٍ إمَّا أن يصدر عمَّن له شعور وإدراك، أو يصدر عمَّن ليس له شعور به وإدراك. والأوَّل ينقسم إلى ما يصدر بإرادة، وإلى ما يصدر عن الذات الشاعرة من حيث إنَّها ذات شاعرة دون^(٢) غيبتها عنه من غير الحاجة إلى الإرادة. والثاني - وهو ما يصدر دون شعورٍ ما هو صادرٌ عنه^(٣) - يجوز أن يخصَّ بالطبيعي، ولا بدَّ للطبيعي من كونه صادرًا عن الجسم المتخصَّص بأمرٍ زائد على الجسميّة، والمفارق من جميع الوجوه ليس كذا. ويجوز أن يكون الفعل صادرًا بالطبع والإرادة، ولكن من جهتين لا من جهةٍ واحدة، ففعلٌ واجب الوجود أعلى من الإرادة والطبع.

(١٩٩) ومن المذكور في الكتب أنَّ الشرَّ لا ذات له، بل الشرُّ^(٤) عديمٌ فهو عدمٌ شيءٍ أو عدم كمالٍ شيءٍ. وما يُفرض من الجوديَّات شرًّا فإنَّما يكون بسبب تأذيه إلى عديميٍّ^(٥) ما حتى إن كان موجودٌ^(٦) لا يؤدِّي إلى عدم كمالٍ لشيءٍ^(٧) فلا يكون وجوده شرًّا لنفسه ولا شرًّا لغيره.

وهذا القابل لا ينبغي أن يستروح إلى أنَّ الجهل المركَّب يُوجب^(٨) زيادةَ أَلَمٍ في الآخرة، والجهل المركَّب والألَمُ الحاصل منه وجوديٌّ وهو شرٌّ، وإن كان كونه شرًّا لأجلِ عدم كمالٍ - وهو العلم والملكات الجيدة - فالجهل المركَّب لا يزداد به - من حيث كونه مركَّبًا - أَلَمٌ.

(٢٠٠) والحاصل أنَّه لا حاجة إلى مثل هذه الأشياء، بل امتنع الوجود إلّا على ما هو عليه، ولا يُتصوّر له نظام أتمُّ منه. والشرُّ إذا أخذ قايماً^(٩) يكون بحسب ما لا يلايم شخصًا واحدًا. وأمّا بالنسبة إلى ما عليه الكلُّ، فهو حسنٌ لطيفٌ. وقد تأدّت الحركات والمصاكَات إلى غير ملايم لأشخاص، وليس الشخص الواحد وجوده معتبرًا^(١٠)، بل النظام محفوظ بما لا يتناهى على أقسام لا تنحصر ولا تُعدّ، ويقع من اللوازم حرقٌ ثوبٍ فقيرٍ، وقد يكون في مفسدة جزئية مصالحٌ كَثيرةٌ. وكون النظام

(٦) موجود GRU: موجودًا L.

(٧) لشيء R: لشيء GUL.

(٨) يوجب RUL: أوجب G.

(٩) قايماً RU: فإنما GL.

(١٠) معتبرًا: معتبر GRUL.

(١) أن يقال RL - GU.

(٢) دون GUL: من دون R.

(٣) عنه RL: عنها GU.

(٤) بل الشر GRU: بل من الشر L.

(٥) عديمي GRU: عدم L.

في أشياء لازمَ لماهياتها لا بفعل فاعل، كما أنه لا يُتصور لفاعل أن يجعل أشكالاَ كرتيةً بحيث تصير مع كرتيتها متراصةً دون خللٍ في ما بينها، بل في المسدسات إمكان تراص، ونظام في ذلك يمكن عليها لماهياتها ويمتنع على المستديرات مثله لماهياتها. فالأشياء وإن كانت معلولةً لغيرها منه هوياتها ووجوداتها، إلا أن كونها^(١) بحيث يحصل من اجتماعها^(٢) نظامٌ أولاً يحصل لماهياتها. وبهذا يُعلم فسادُ قولِ مَنْ يقول «لِمَ كانت الأفلاك تسعة والسيارات سبعة؟» أو «الفلك لِمَ تعين فيه»^(٣) نقطتان للقطيعة؟ فإن ذلك لولا الترجيح^(٤) بسبب ما وقع.

وللأعداد خواصّ لماهياتها، وللذوات - التي يعرض لها العدد - خواصّ لماهياتها وخواصّ باعتبار العدد، والفلك وإن كان أوضاعه متساوية إلا أنها تختلف بما تحتها من الإضافات^(٥). وعدم اطلاع البشر على تفصيل أمرٍ لا يدلّ على عدم وثاقه علمهم بأشياء أخرى^(٦). فيعلم أن ما لا يجب لا يكون، وأن هذه الأشياء الواقعة لها بجهات وقوعها مخصّصات. وليس - إن لو كان بالإرادة تعين الممكن دون المخصّص أو يتعين^(٧) بالإرادة شيء دون شيء - إلا لترجح عند الفاعل. فعلى جميع التقديرات عللها فيها ترجح باعتبار^(٨)، ولها تعين أن يكون منها النظام^(٩) دون غيرها باعتبار ماهياتها.

وأعلم أن السعادة أكثر من الشقاوة، وأن مراتب الناس في الآخرة كمراتبهم في الدنيا، وأن للسعادات والشقاوات مراتب. وإذا علم ما سبق فلا يتجه لقائل أن يقول «إن كان الكلّ بالقدر فلماذا العقاب؟» فإن الملكات الرديئة والهيئات المبعدة هي بنفسها الموجبة للألم لا لسطوة منتقم خارجي^(١٠). والمريض إذا قُصر في الحماية ونالته الأوصاب ليس ذلك بأن الطبيب المحذّر انتقم منه، بل هو^(١١) من لوازم ما ساق إليه القدر من النهمّة.

-
- (١) إلا أن كونها GRU: إلا أن يكون كونها (٧) أو يتعين GRU: أو تعين L.
 L.
 (٢) اجتماعها GUL: اجتماعهما R.
 (٣) فيه GRU: به L.
 (٤) الترجيح GRU: الترجيح L.
 (٥) الإضافات GRUL: الأوصاف Rt.
 (٦) أخرى RL: آخر GU.
 (٨) عللها فيها ترجح باعتبار Rt: فيها ترجح باعتبار عللها GRUL.
 (٩) منها النظام GUL: النظام منها R.
 (١٠) خارجي GUL: خارج R.
 (١١) هو GRU: لما هو L.

المشروع السابع

في الإدراك وعلم واجب الوجود والمفارقات

وبقاء النفس والسعادة وما يتعلّق به

1.

فصل

في الإدراك والعلم

(٢٠١) إنّ جماعة من الناس ظنّوا أنّ إدراك ما من شأنه أن يُدرك أمرًا هو أن يصير هو نفسه^(١) صورة ذلك الشيء، وأنّ تعلم بطلان هذا ممّا^(٢) قد سبق^(٣) إليه إشارة^(٤) من أنّ شيئًا لا يصير بعينه شيئًا آخر، فإنّه إن بقي الأوّل مع حصول الثاني فهما اثنان، وإن بطل الأوّل وحصل الثاني - أو بقي الأوّل ولم يحصل الثاني - فما صار أحدهما الآخر. بلى قد يقال: صار الأسود أبيض والماء هواء، وليس أنّ الأسود من حيث هو أسود يصير أبيض - أو الماء وهو ماء يصير هواء - بل الحامل لصورة المائية زال عنه تلك الصورة وحصلت فيه صورة الهوائية، والجسم الذي وُصف بالأسوديّة زال عنه السواد وحصل فيه البياض، والمحلّ^(٥) في الحالتين واحد. فإن حصلت الصورة ولا نفس - أو بقيت النفس ولا صورة - فلا إدراك، وإن بقيّا فهما اثنان. ثم الجوهر الشاعر بذاته منك ليس ممّا يتجدّد كلّ وقت، بل هو شيء واحد ثابت قبل الصورة ومعها وبعدها، والصورة أمر يحصل مع بقائه، فإنّك أنت أنت مع الإدراك ودون الإدراك، فلا معنى للاتحاد.

(٢٠٢) وإنّ قومًا كانوا^(٦) قد ظنّوا أنّ نفوسنا إذا أدركت شيئًا فإنّما إدراكها اتّحادها^(٧) بالعقل الفعّال حتى تصير هي هو، وهو باطل. فإنّا قد بيّنا أنّ شيئين لا يصيران واحدًا إلّا باتّصال أو امتزاج^(٨) أو أخذ تركيب مجموعي لا غير. ونحن

(١) هو نفسه GRL : نفسه U .

(٦) كانوا GUL : R .

(٢) ممّا RUL : G .

(٧) ادراكها اتّحادها GUL : أدركها باتّحادها

(٣) سبق RL : سبق GU .

R .

(٤) إشارة GRU : الإشارة L .

(٨) أو امتزاج GRL : وامتزاج U .

(٥) والمحل GRU : والمحل L .

سنذكر معنى الاتحاد في المفارقات، مع أنهم يلزمهم إمّا القول بتجزؤ العقل الفعال، حتّى^(١) يتّصل النفس منه بجزء دون جزء - فتدرك شيئاً^(٢) دون شيء -، أو إنّ النفس إذا أدركت شيئاً واحداً واتّحدت تدرك معه سائر الأشياء^(٣). والقسمان باطلان.

وقوم - هم أشدّ بحثاً من هؤلاء - قدّموا على مسألة العلم مقدّمة. فاثبتوا قاعدة - في أنّ المفارق يجب أن يكون مدرّكاً لذاته - وهي أنّ كلّ ما يُعقل وله ذات قائمة كان^(٤) وجودها في خارج الذهن كوجودها في الذهن، أي مجرّدة عن المادّة. فإنّّه إذا عُقل صحّ على صورته مقارنةً معقول آخر في النفس، فإنّّه يتأتّى أن يُعقل مع شيء آخر. وإذا^(٥) كان ذاته كصورته غير محفوفٍ بالعوارض المادّية، فيصحّ عليه لماهيّته مقارنةً صورةً عقليةً، فيصحّ عليه جعلها معقولةً، فإنّ الجوهر لو امتنع عليه التعقّل - والممتنع على الجنس لطبيعته^(٦) ممتنع على النوع - فما صحّ على جوهر ما إدراك ذاته، وليس كذا. وإذا لم يمتنع عليه تعقّل صورة عقلية، فعند تعقّل تلك الصورة يلزم أن يعقل ذاته: فإنّ ما يعقل شيئاً له أن يعقل أنّه هو الذي يعقل فإذا كان هذا الشيء مما هو بالفعل من جميع الوجوه، فما لا يمتنع عليه لا يمكن عليه إمكاناً غير واقع بل يجب أن يكون له وجوباً^(٧) بذاته أو بغيره في بعض الأشياء^(٨)، كالعقول. فكل ما يُعقل وله ذات مجرّدة عن المادّة قائمة بنفسها فله أن يعقل ذاته وغيره.

وأورد على نفسه شكاً وهو أنّه قد يقال: إنّ الشيء الخارجي متمايز الذات عن^(٩) الصورة المنطبقة، فقد يصحّ على الصورة الإدراكية ما لا يصحّ على الخارجي باعتبار ما امتاز أحدهما عن الآخر. - فأجاب: إنّ استعداد المقارنة لتلك الصورة ليس بعد وقوعها، فإنّ الشيء لا يقع ثم يستعدّ، بل يستعدّ أولاً ثم يقع. فإذا كان الاستعداد متقدّماً فهو للماهية، فللماهية مطلقاً استعداد المقارنة كيف كانت.

(٢٠٣) بحث وتعقّب وهذا النمط غير مستقيم. أمّا أولاً: فلأنّ الوسط - في

- | | |
|--|-----------------------------|
| (١) حتى GRU: حين L. | (٥) وإذا GRU: فإذا L. |
| (٢) فتدرك شيئاً GRL: فيدرك شيء U. | (٦) لطبيعته GRL: لطبيعة U. |
| (٣) تدرك معه سائر الأشياء GRtUL: فتدرك | (٧) وجوباً GRU: وجوب L. |
| جميع الأشياء R. | (٨) الأشياء GRL: للأشياء U. |
| (٤) كان R: - GRU. | (٩) عن RUL: على G. |

«أن ما يُعقّل يجب أن يَعقّل» - مقارنة الصورة، وواجب الوجود لا يصحّ عليه مقارنة^(١) صورة أصلاً لما^(٢) بُرهن عليه. فلا^(٣) يصحّ إثبات علم واجب الوجود به. - وثانياً: إنّ مقارنة الصورتين في النفس ليس إلّا حصولهما وانطباعهما^(٤) في جوهر واحد أو باعتبار^(٥) انطباعهما في جوهر واحد، وفي الجملة لا يلزم أن يكون ما يصحّ على الصورة التي في الذهن يصحّ على الصورة الخارجية. ولهذا صحّ على الصورة المنطبعة في الذهن الانطباع في المحلّ - بل وجب! - وما هي صورته - أي الجوهر^(٦) الخارجي^(٧) - لا يصحّ بوجه أن ينطبع في شيء. ولا ينفع الاعتذار بالاستعداد الذي ذكر. فإنه^(٨) ليس لقائل أن يقول «صورة الجوهر الخارجي الحاصلة في الذهن - التي حصلت فيه بعد أن لم تكن - لها استعداد الحصول في الذهن، ولم يكن استعدادها للانطباع بعد الحصول بل كان قبل الحصول، فالاستعداد للماهية مطلقاً»، فيصحّ على الخارجي الجوهرّي الذات القاييم بنفسه أن ينطبع في محلّ وأن يصير عرضاً! ومن المحال صيرورة الجوهر عرضاً بوجه من الوجوه. فهذا النمط قد أشرنا إليه من قبل أنّه^(٩) فاسدٌ، وأنّ كلّ ما يلحق الطبيعة باعتبار أنّها ذهنية لا يتعدى إلى الخارجي. وههنا وجوه أخرى لا نطوّل بها الكلام.

(٢٠٤) وكانوا يسلكون في كيفية ما يجب أن يُعتقد في علم^(١٠) واجب الوجود مسلّكاً، وكان غرضهم فيه صحيحاً، إلّا أنّ الذي كان يقرّر جماعةً به ذلك كان لا يخلو من مساهلة. وحاصل ما كانوا يقولون إنّ واجب الوجود له ذات مجردة عن المادّة، وهو غير غايب عن ذاته، وقد بيّن أنّ ما هذا شأنه فهو معقول - لذاته لا بأن يعمل به عملاً^(١١) ليصير معقولاً كتجريد النفس لصورة الإنسانية والطيرية -، وإذا كان هذا التجرد له لذاته فهو معقول لذاته، ويلزم من كونه معقولاً لذاته بالضرورة أن يكون عاقلاً لذاته، إذ لا يصحّ المعقولية دون العاقلية. وإذا كان يرجع معقوليته

(٧) الخارجي RUL : الخارج G.

(٨) فإنه GRL : فإن U.

(٩) إنه GRU : L.

(١٠) في علم R : علم GUL.

(١١) عملاً GRU : عمل L.

(١) مقارنة GRU : بمقارنة L.

(٢) لما GRU : فما L.

(٣) فلا GRU : لا L.

(٤) وانطباعهما RL : أو انطباعهما GU.

(٥) أو باعتبار GUL : وباعتبار R.

(٦) الجوهر RL : من الجوهر GU.

وعاقلية إلى تجرّد ذاته عن المادّة وعدم غيبته عنها، ففي الأعيان عاقلية نفس معقولية: فهو عقلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ وهو في نفسه شيءٌ واحدٌ، لا تعدّد فيه وإن كان في الاعتبار الذهني يُوجد فيه تفصيلاً^(١). وأيضاً عدم الغيبة والتجرّد سلبي.

ثمّ بعد ذلك جاؤوا إلى كيفية تعقله للأشياء، فقالوا: إذا كان عاقلاً لذاته يلزم أن يكون عاقلاً بلوازم ذاته، وتعقله للوازم ذاته منطوي^(٢) في تعقل ذاته، فإنّنا إذا عقلنا الإنسانية ينطوي في تعقلنا لها تعقلنا للوازمها. وربّما أوردوا مثلاً تفصيلياً^(٣)، وفزقوا بين كون العلوم حاصلةً مفصلةً وكونها بالقوة^(٤) مع قدرة^(٥) الاستحضار - فتكون ملكةً ولا تكون الصور^(٦) حاصلةً - وكون حالةٍ أخرى هي كما يُورد على الإنسان مسائل كثيرة دفعةً، فيحصل له علمٌ إجماليٌّ بجواب الكلّ. ثمّ يأخذ بعده في التفصيل حتى يمتلئ منه الأسماع والأوراق. فالعلم الإجماليّ علمٌ^(٧) واحدٌ بأشياء كثيرة. قالوا: وليس علماً بالقوة، فإنّ الإنسان يجد تفرقة من نفسه بأنّ علمه حينئذ ليس كما كان - عند القوة - قبل السؤال. قالوا: فعلمٌ واجب الوجود بالأشياء وانطواء الكلّ في علمه على هذا الطريق.

(٢٠٥) ولما وَجد المتأخرون بعد أبحاثهم هذه الطريقة مبنيةً على المساهلة مثل إثبات معقوليّة الشيء لكونه مجرداً عن المادّة فحسب، ورأوا كأنه قياسٌ من مُوجِبَيْن في الثاني^(٨) - وهو: أنّ الذات القائمة الغير الجسميّة مجردة عن المادّة والمعقول^(٩) بالفعل ذاتٌ مجردة عن المادّة فحُكِمَ بأنّ الذات القائمة الغير الجسميّة معقولةٌ بالفعل - ومُوجِبَتَا الثاني عُرف امتناعُ إنتاجهما، ولا يلزم هذا - فإنّ المعقول مع التجرّد إنّما هو معقولٌ للانطباع في جوهرٍ عاقلٍ على رأيهم، والمجردّ الجوهريّ الخارج يستحيل عليه الانطباع، فليس معقولاً بالفعل، وإن^(١٠) سُمّي معقولاً باعتبار أنّه يطابقه^(١١) ما في جوهرٍ عاقلٍ أي ما في جوهرٍ عاقلٍ^(١٢) من الصور: يجوز، ولكن

(٨) موجبتين في الثاني RU: موجبتين الثاني

GL (أي في الشكل الثاني من القياس).

(٩) والمعقول (من الصورة + L) بالفعل ذات

مجردة عن المادّة GRL: U -

(١٠) وإن GRL: وإنما U.

(١١) يطابقه GRtUL: يطابق R.

(١٢) أي ما في جوهر عاقل R: - GUL.

(١) تفصيلاً GRU: تفصيل L.

(٢) منطو R: منطوي GUL.

(٣) تفصيلياً GRU: تفصيل L.

(٤) بالقوة GRL: بالقدرة U.

(٥) مع قدرة RUL: مع قوة G.

(٦) الصور GL: الصورة R للصور U.

(٧) علم RL: - GU.

لم يلزم أن يكون هو معقولاً في نفسه لنفسه، - فيحتاج إلى بيان آخر.

ثم نظروا^(١) إلى أن علمه إن كان عبارة عن ذاته مع التجرد عن المادة وعدم الغيبة عن ذاته لا غير، فلا يصح أن يكون هذا السلب علماً بأشياء كثيرة غير ذاته. فإن علمه بالأشياء يحتاج إلى إضافات إليها بالضرورة، وسلب المادة عنه - أو عدم غيبته عن ذاته - لا يلزمه^(٢) الإضافات إلى أشياء كثيرة، وليس مفهوم كون الشيء مجرداً عن المادة مفهوم كونه عالماً بأشياء كثيرة من لوازم ذاته، ولا كونه غير غائب عن ذاته مفهومه < مفهوم > كونه عالماً بأشياء كثيرة^(٣)، ويجب لكونه عالماً بأشياء كثيرة بالضرورة إضافات لا تلزم السلبين.

ثم قول القائل «ينطوي علمه بلازمه في علمه بذاته» فيه مساهلة، فإنه^(٤) لقائل^(٥) أن يقول «هل يعلم ذاته ولازمه جميعاً أم لا؟» فإن لم يعلم فذلك حديث آخر - وهو مستحيل، - وإن علم ذاته ولازم ذاته - وذاته ليس لازمه - فعلمه بذاته غير علمه بلازمه، فيتعدّد العلم. ثم لازمه تابع لذاته، فيجب أن يكون علمه بلازمه تبعاً لعلمه بذاته، فيتعدّد.

وأما مثال^(٦) الإجمال المذكور في الأمثلة الثلاثة فيمنع الخصم أن المسائل يصح إيرادها دفعةً، بل تُورّد واحدة بعد واحدة، فيحصل لكلّ مسألة إجمال عقيبها. وثانياً: هو أنه قبل التفصيل لم يجد من نفسه إلاّ قوة قريبة على التخصيص، والفرق ظاهر بين القوتين - أعني ما قبل السؤال وما بعده - فأحدهما قوة قريبة والثانية أقرب، فإنّ القوة لوجود الشيء لها مراتب.

(٢٠٦) فأخذوا طريقة أخرى - أعني المتأخرين^(٧) - بعد أن أطنبوا في هذه الطريقة المذكورة^(٨) من قبل ودونوها، فرجعوا عنها إلى غيرها. والذي عدلوا إليه فاسد بالكليّة، فإنّ الطريقة الأولى إجمالها صحيح وإنما شوشوها بتفصيلات لهم من تلقاء أنفسهم. ثم الطريقة التي عدلوا إليها ما أمكنهم التصريح بها^(٩) إلاّ في قليل من

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) نظروا GRU: نظرنّا L. | (٥) لقائل GRU: القائل L. |
| (٢) يلزمه GRU: يلزم L. | (٦) مثال RUL: المثال G. |
| (٣) من لوازم ذاته... بأشياء كثيرة GRU: - | (٧) المتأخرين RL: المتأخرون GU. |
| (٤) فإنه: فإن GRUL. | (٨) المذكورة GRL: U - L. |
| | (٩) بها RUL: G -. |

المواضع المتفرقة، وهي أنهم ارتكبوا أن واجب الوجود يعلم الأشياء بالصُورِ وذاته فيها^(١) صورُ جميع الموجودات. قالوا: وهذه الصورة اللازمة إنما هي خارجة عن ذاته، فهي كثرة تابعة لا داخلية في الذات، فلا تخلّ بمعنى الوحدة^(٢). وأخذوا يشيرون إلى هذا المنهج إشارات، حتّى إن أكثر^(٣) شيعتهم يقرأونها في كتبهم ولا يتفطنون لها، ولا يطلع عليه إلا مَنْ له قريحة وقادة وتتبع كثير.

وربما أتوا في بعض المواضع التي يشيرون إليها إشارات خفية، فيقولون: واجب الوجود إذا عقل ذاته يعقل لوازم ذاته، واللوازم التي هي معقولاته وإن كانت أعراضاً موجودة في ذاته، فليس ممّا يتصف بها أو يفعل عنها. ويذكرون كثيراً أنّه لا يمتنع أن يكون ذاته محلاً لأعراض^(٤) ولكن لا تنفعل عنها. وربما مثلوا بقولهم: إنّ نسبة^(٥) المعقولات إليه نسبة بيتٍ تصوّره أنت ثم تبني البيت بحسبه، إلا أنّك تحتاج إلى استعمال الآلات، وهناك يكفي التصوّر.

(٢٠٧) بحث وتعقب: وقولهم «إنّ ذاته محلّ لأعراض كثيرة ولكن لا تنفعل عنها» إنّما نذكره ليظنّ الجاهل أنّ فيه معنى، فإنه يوهّم أنّ الانفعال لا يقال إلا^(٦) عند تجدد كما يفهم من مقولة «أن ينفعل»، وهذا لا يُغنيه فإنّه^(٧) وإن لم يلزم الانفعال التجددي من وجود عرض ولكن يلزم بالضرورة تعدّد جهة الاقتضاء والقبول، كما سبق أنّ الفعل بجهة والقبول بأخرى. ثمّ كيف يصدق عاقل بأنّ ذاتاً تكون محلاً لأعراض، ولا تكون تتصف^(٨) تلك الذات بإعراضها التي تقرّرت فيها؟ وهل كان اتّصاف الماهيات بصفات فيها إلاّ لأنّها كانت محلاً لها؟

ولا^(٩) يتّجه أن يقال «يجوز في الأوّل فعل وقبول بأن يكون ذاته مع سلب المادّة علّة لإدراك ذاته، ثمّ ذاته مع الإدراك لذاته علّة لإدراك لازم ذاته، فالذات مقتضية للصوّر باعتبار سلب المادّة، وباعتبار إدراك كلّ علّة لإدراك معلولها» - فإنّ

-
- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| (١) وذاته فيها GRU: وفيها L. | (٦) إلا GRL: U - . |
| (٢) الوحدة GRU: الواحدة L. | (٧) فإنه GRL: لأنه U. |
| (٣) أكثر GRL: تكثر U. | (٨) ولا تكون تتصف R: ولا تتصف |
| (٤) لأعراض GRL: للأعراض U. | GUL. |
| (٥) إن نسبة GRU: إن نسب L. | (٩) ولا GRU: بل ولا L. |

إدراكه لذاته إمّا أن يكون بصورة^(١) لذاته في ذاته، أو صفةً زائدةً، أو ليس إلّا أنّه ذات مجردة عن المادّة غير غائب عن ذاته على ما يقولون. وقد أشرنا في ما سلف أنّه لا يصحّ أن يكون الشيء مدرّكًا لذاته باعتبار صورة أو صفة زائدة، وسنعود إليه عن قريب. وإذا لم يكن تعقله زائدًا على ذاته وليس إلّا ذاته وسلب المادّة - كما يعترفون به - وكونه غير غائب عن ذاته، فكونه مبدأ لصورة في ذاته إمّا أن يكون على ما يقال «إنّه إذا علم ذاته يجب أن يعلم لازم ذاته» بحيث يكون العلم تابعًا لكونه لازمًا عن ماهيته، فيتقدّم اللزوم على العلم باللزوم، فعلمه بلازمه متوقّف على لزوم لازمه، فبطل قولهم «إنّ علمه بالأشياء سبّب لحصول الأشياء عنه»، بل علمه بالصور، والصور على هذا الوضع إنّما هي^(٢) معلولة للزوم اللازم عنه. ويلزم أيضًا أن يكون ذاته فيها جهةً الاقتضاء وجهةً قبول صورة تتبع الاقتضاء، فيلزم في ذاته جهتان وهو ممتنع لما سبق. - وإمّا أن يُقال «إنّ حصول صورة في ذاته^(٣) متقدّمة على لزوم ما يلزم^(٤) بالعلّية» بحيث لولا تلك الصورة المقارنة ما وُجد اللازم المبين فحينئذٍ ليست ذات واجب الوجود على تجردها مفيدة للوازم المبينة بل هي مع صور^(٥). ثم إنّ الصورة الأولى - سواء تقدّمت على اللازم المبين أو كانت غير متقدّمة عليه ولا متأخرة - لما حصلت في ذاته تستدعي جهتين في ذاته. ولا يصحّ العود إلى أنّه لما عقل ذاته عقل لازم ذاته - أي المبين - بل كان لزوم المبين في هذا القسم بسبب التعقل بصورة زائدة. ولا يصحّ أن يكون سلب المادّة سببًا لخروج واجب الوجود إلى الفعل من الإمكان الغير المترجّح لحصول صورة فيه حتى يكون قابل الصورة ذاته وفاعل الصورة السلب وحده أو السلب مع ذاته، فيكون ذاته على الانفراد قابلةً، وذاته مع السلب مرّجحة لوجود الصورة. فإنّه يلزم أن يكون السلب أشرف من ذاته، إذ^(٦) كان الذات ليس لها إلّا القبول، فالسلب^(٧) يرّجح الحصول والفعل. ومحال أن يكون الجهة السلبية أشرف من الذات الواجبية، فهذا القسم ممتنع.

(١) بصورة GRU: تصوّره L.

(٢) إنّما هي GRU: إذا هي L.

(٣) جهتان... صورة في ذاته GRU: - L.

(٤) ما يلزم GRU: ما لا يلزم L.

(٥) صور GRU: صورة L.

(٦) إذ GRU: إذا L.

(٧) فالسلب GRU: والسلب L.

وأيضاً الصورة الأولى إن^(١) كانت مع ذات الأول علةً لحصول اللزوم المبين - التي هي صورته - وتكون مع ذلك علةً لحصول صورة أخرى في ذات الأول، فيلزم أن يكون الأول باعتبار صورة واحدة وجهةً واحدةً يفعل فعلين مختلفين، وهو ممتنع. ثم يكون منفعلاً عن الصورة الأولى، وهي^(٢) علةً لاستكمال حصول صورة ثانية. والصور - وإن اعتدروا بأنها وإن كانت في ذاته فليست^(٣) كمالات له - فيلزمهم الاعتراف بأنها من حيث كونها ممكنة الوجود في ذاته لا يكون^(٤) حصولها بالفعل، وانتفاء القوة عنه بوجودها يكون كمالات له، كيف وعندهم ليست الصور^(٥) موجبةً لنقص فيه! فإذا^(٦) لم يكن وجودها نقصاً^(٧) - ولو كانت متفية^(٨) كان كونها بالقوة نقصاً - ومزيلة^(٩) النقص مُكَمِّلٌ، فالصور الأوائل - التي هي علةً لحصول ثواني الصور - مُكَمِّلَةٌ وذاته مستكملة. وكلّ مكملٍ من جهة ما هو مكمل أشرف من المستكمل من حيث هو مستكمل. وفي الجملة إثبات الصور في واجب الوجود قولٌ فاسدٌ ومعتقد^(١٠) رديءٌ، ويُوجب أن يكون الذي يفيد الصور ليس ذاته بل شيء أشرف من ذاته، وهو ممتنع. وإن التزموا بأن ذاتاً واحدةً بجهة واحدة يجوز أن تقبل وتفعل، فينهدم بذلك قواعدٌ كثيرةٌ مهمةٌ لهم، ويكون التزاماً بمحالات كثيرة. - هذا ما يراه هؤلاء.

(٢٠٨) وأما الذي أعتقدُه أنا في هذه المسئلة فهو مذكورٌ في كتابي المسمى بـ «حكمة الإشراق». ولا يتأتى أن أذكره ههنا صريحاً، فإنَّ غرضي في هذا الكتاب المباحثة بحيث لا تبعد عن مأخذ المشائين كلَّ البعد، على أنَّ هذا الكتاب إذا قُتِش لا يخلو من قُرّة أعينٍ وكنوزٍ أخفِيَتْ تحت سترٍ رقيقٍ، فإن لم يجدها البليدُ فما لنا ذنبٌ! وأما المشتغل المباحث فيلتقط منه المحكمات ويظفر منه بما لم يطعم منه وما أطمعناه^(١١) فيه. وأجودُ ما يعتمدُه فيه الباحث قبلَ البحث عن حكمة الإشراق

- | | |
|---------------------------|----------------------------------|
| (١) إن R : إذ U إذا GL. | (٧) نقصاً L : نقص GRU. |
| (٢) وهي GRU : فهي L. | (٨) متفية GRL : متفية U. |
| (٣) فليست GRU : ليست L. | (٩) ومزيل GRL : ومزيد U. |
| (٤) لا يكون R : يكون GUL. | (١٠) ومعتقد GRL : ومعتقد U. |
| (٥) الصور GRU : الصورة U. | (١١) أطمعناه GRL : أطمعنا (I) U. |
| (٦) فإذا GUL : وإذا R. | |

الطريقة التي ذكرناها في التلويحات^(١) - ممّا جرى بيني وبين الحكيم إمام الباحثين أرسطاطاليس في مقام «جابر ص» حينَ تكلمَ معي شبّحه - وهو أن يبحث الإنسان أولاً في علمه بذاته، ثم يرتقي إلى ما هو أعلى.

فنقول: إنّ نفوسنا إذا أدركت ذاتها ليس إدراكها لها بصورة لوجوه: أحدها أنّ الصورة التي هي في النفس ليست بعينها هي هي، والمدرك لذاته مدرك لعين ما به أنانيته^(٢) لا لأمرٍ يطابقه، وكلّ صورة هي في المدرك زائدة على ذاته هي بالنسبة إليه «هو» لا أن تكون له «أنا»، فليس الإدراك بالصورة. - وثانياً: إنّ إدراك النفس لذاتها إن كان بالصورة فكلّ^(٣) صورة تحصل في النفس فهي كئيّة ولا يمتنع^(٤) مطابقتها لكثرة، وإن أخذت أيضاً مجموع كئيّات تختصّ بجمليتها^(٥) بشخص واحد من النفوس لا تخرج عن كونها كئيّة. وكلّ إنسان يدرك ذاته على وجه يمتنع فيه الشركة، فتعقله لذاته الجزئية لا يصحّ أن يكون بصورة أصلاً. ثم إنّ النفس تدرك بدنّها وتدرك وهمّها وخيالها، فإن كانت تدرك هذه الأشياء بصورة في ذاتها - وتلك الصورة هي كئيّة - فالنفس محرّكة لبدنٍ كليّ ومستعملة لقوة كئيّة، وليس لها إدراك بدنّها ولا إدراك قوى بدنّها. وليس هذا بمستقيم، كيف والوهم ينكر نفسه وينكر القوى الباطنة أيضاً! وإن كان قد لا يجحد آثارها. فإذا^(٦) لم يدرك الوهم هذه القوى، والقوى الجرميّة لا يدرك شيء منها نفسه، والنفس لا تُدرك غير الكئيّات، فكان يجب أن لا يدرك الإنسان بدنّه ووهمه وخياله التي تختصّ به جزئيّة. وليس كذا، فإنّه ما من إنسانٍ إلّا ويدرك بدنّه الجزئيّ الحاضر وقواه^(٧) الجزئيّة الحاضرة ويستعمل قوة جزئيّة، فالإنسان مُدرك لنفسه^(٨) لا بصورة، وقواه جملة ما لا بصورة^(٩)، ولبدنه جملة ما لا بصورة.

وممّا يؤكّد أن لنا إدراكات لا يحتاج فيها إلى صورة أخرى غير حضور ذات

(١) في التلويحات: راجع ههنا كتاب

التلويحات، الفصل ٥٥.

(٢) أنانيته: أنانيته GRUL (راجع فوق p.

13, 403).

(٣) فكل RL: وكل GU.

(٤) يمتنع GRU: يمنع L.

(٥) جمليتها RUL: - G.

(٦) فإذا GRU: فإذا L.

(٧) وقواه GRL: وقواه U.

(٨) لنفسه GRtUL: لذاته ونفسه R.

(٩) جملة ما لا بصورة GRL: جملة ما لا

بتصور U.

المدرک: إنَّ الإنسان يتألَّم بتفريق الاتصال في عضوٍ له ويشعر به، وليس بأنَّ تفريق الاتصال يحصل له صورة أخرى في ذلك العضو أو في غيره، بل المدرک نفسُ ذلك التفرُّق^(١)، وهو المحسوس وبذاته^(٢) الأَلَم لا بصورة تحصل منه. فدلَّ^(٣) على أنَّ من الأشياء المدركة ما يكفي في الإدراك حصولُ ذاتها للنفس أو لأمر له تعلُّق حضوريٌّ خاصٌّ بالنفس.

ومما يلزم فرقة المشائين الاعتراف بهذا: إنَّهم يسلِّمون أنَّ الصورة قد تحصل في آلة البصر ولا يشعر بها^(٤) الإنسان - إذا استغرق في فكره أو ما يورده حاسة^(٥) أخرى - فلا بدَّ من التفات النفس إلى تلك الصورة، فالإدراك ليس إلَّا بالتفات النفس عندما ترى مشاهدة، والمشاهدة ليست بصورة كليَّة بل المشاهدة بصورة جزئية، فلا بدَّ وأن يكون للنفس علمٌ إشراقيٌّ حضوريٌّ ليس بصورة^(٦).

(٢٠٩) ومَنْ أبطل أنَّ الرؤية بالشعاع فلما أن يلتزم بانطباع الشبحي، أو لا يلتزم. فإن التزم بانطباع الشبح ورد عليه الاشكال بأنَّ صورة ما يشاهد من المقادير العظيمة كيف يصحَّ أن تنطبع في الجلدية أو نحوها؟ ولا يكفي الاعتذار بأنَّ كليهما^(٧) يقبلان القسمة إلى غير النهاية، فإنَّ الكفَّ لا يسع الجبل وإن كان كلاهما يقبلان القسمة الوهمية^(٨) إلى غير النهاية، فإنَّ الجبل فيه من الأجزاء بقدر الكفَّ ممَّا يصعب إحصاؤه. - وإن التجأ هذا القائل بانطباع الشبح إلى ما قال بعض المتأخرين «إنَّ النفس تدرك مقدار الشيء بتمامه استدلالاً»^(٩) يرى الشيء بتمامه مشاهدة، والمشاهدة ليست لأمر كلي بل لأمر جزئيٍّ مقداري لا يجوز هذا القائل انطباعه في النفس. فقد اعترف بمشاهدة إشراقية للنفس على كمال مقدار الشيء دون الحاجة إلى صورة لتمامية مقداره، - على أنَّ هذا الرأي قد أبطلناه في ما سبق.

ومَنْ لم يلتزم بانطباع الشبح ولا بخروج الشعاع وبالجمله لا بدخول شيء من البصر ولا بخروجه عنه ولا بتكثيف من البصر، فإنَّه يلزمه أن يعترف بأنَّ الإبصار

(٦) بصورة R: لصورة GUL.

(٧) كليهما RL: كلاهما GU.

(٨) الوهمية GRL: - U.

(٩) فهذا استدلال GUL: فهذا الاستدلال

R.

(١) التفرق GRL: التفريق U.

(٢) وبذاته GRU: بذاته L.

(٣) فدل GRU: فدل L.

(٤) بها GUL: به R.

(٥) حاسة GRU: جانب L.

مجردّ مقابلة المستنير للعضو الباصر، فيقع به إشراقٌ حضوريٌّ للنفس لا غير. فإذاً على جميع التقديرات يجب الالتزام بعلمٍ إشراقيٍّ حضوريٍّ للنفس^(١).

وقد سبق أنّ كلّ كمالٍ مطلقٍ للموجود من حيث هو موجود لا يمتنع على واجب الوجود، فيجب له. ومعنى قولنا «كمال مطلق» أي لا يكون كمالاً من وجهٍ ونقصاً^(٢) من وجهٍ من جهةٍ ما يجب له من تكثر وتركّب وجسميّة ونحوها. وإذا صحّ العلم الإشراقيّ لا بصورةٍ وأثرٍ بل بمجرد إضافةٍ خاصّةٍ هو حضور الشيء حضوراً إشراقياً كما للنفس، ففي واجب الوجود أولى وأتمّ. فيدرك ذاته لا بأمرٍ زائد على ذاته - كما سبق في النفس - ويعلم الأشياء بالعلم الإشراقيّ الحضوريّ.

(٢١٠) والناهج منهج المشائين يجمع الكلّ في أنّ العلم أو التعقل هو عدم غيبة الشيء عن الذات المجردة عن المادّة: فإن كان تعقل الشيء لذاته فهو بأنّه لم يغيب عن ذاته، وإن كان للوازم ذاته فهو لكونه غير غايِب عنها لكونها حاضرةً. ونحن إنّما احتجنا إلى الصورة في بعض الأشياء - كالسما والكوكب - لأنّ ذواتها كانت غايبةً عتاً. فاستحضرنا صُورَها حتى لو كانت هي حاضرةً - كحضور أمورٍ سبقت الإشارة إليها - لما احتجنا إلى صورة. فجميع ما يدركها النفس يجب أن تُقسّم إلى أقسام: أمّا الكلّيات، فبحضور الصورة لانطباعها في ذاتها. وأمّا الجزئيات: فإمّا بحضور ذواتها وإشراقٍ للنفس، وإمّا بحصول صورتها في شيءٍ حاضرٍ للنفس يقع للنفس عليها إشراقٌ، فيدرك النفس الجزئيات إمّا بحضورها لها أو بحضورها في أمرٍ حاضرٍ لها، كالصور الخياليّة. وإن كان فيها بحثٌ لا نبوّح به إلّا مع طائفةٍ من جملة الإشراق. ويجمع الكلّ أنّها غير غايبة عنه، فواجب الوجود مستغنٍ عن الصُور، وله الإشراق والتسلّط المطلق فلا يعزب عنه شيء، والأمور الماضيّة والمستقبلّة - ممّا صورها تثبت عند المدبّرات السماويّة - حاضرةٌ له لأنّ له الإحاطة والإشراق على حامل تلك الصور، وكذا للمبادئ العقليّة. ف«لا يعزّب» عن علمه ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) (٣/٣٤).

وإذا كان علمه حضورياً إشراقياً لا بصورةٍ في ذاته، فإذا بطل^(٤) الشيء مثلاً

(١) لا غير... للنفس GRL : U. (٣) ولا في الأرض: والأرض GRUL.

(٢) ونقصاً RUL: ونقص G. (٤) فإذا بطل: وبطل GRU: فبطل L.

وبطلت الإضافة، لا يلزم تغييره في نفسه، كما أنه إذا كان زيدًا موجودًا وهو مبدأ له، فإذا لم يبق زيدًا موجودًا وما بقيت إضافة المبدئية لا يلزم منه تغيير في ذاته. وأنت تعلم أن ما على يمينك إذا انتقل إلى يسارك فبتغيير^(١) الإضافة لا بتغيير في ذاتك. والعلم الزماني على وجهه يُوجب التغيير ممتنع في حق واجب الوجود، ومن علم أن^(٢) زيدًا «سيجيء»، فإذا جاء إن بقي عنده أنه «سيجيء» فهو جاهل. وإن علم أنه جاء وبطل عنه علمه الأول، فتغيير. وهذا في العلم الصوري يتوجه. وأمّا العلم الإشرافي الحضورى لذوات الأشياء ولصورها التي في المدركات السماوية الغير الممتنع عليها التغيير - التي هي حاضرة بصورها وتغييراتها للأول من دون تغييره - فلا يلزم منه هذا.

(٢١١) وفي الجملة الأول محيط بجميع الأشياء من دون حاجة له إلى صورة وفكرة وتغيير، وحضور رسوم المدركات عنده لحضور^(٣) ذواتها، وإدراكه بذاته حياته، ولا تزيد حياته على ذاته، وعلمه وبصره شيء واحد. والصفات التي هي صفات كمال^(٤) كلها راجعة إلى ذاته، وله صفات سلبية وإضافية، وأمّا التكثير^(٥) في ذاته فممتنع. هذا ما يتأتى أن يُحفظ به قاعدة المشائين وليس فيه مخالفة للحق. فأما البيان وإعطاء اللمية التامة، فلا يمكن إلا في قواعد كتابنا الموسوم بـ «حكمة الإشراق»، فليطلب منه.

سؤال إذا علم مدرّك ما شيئًا^(٦) إن لم يحصل فيه شيء فما أدركه، وإن حصل فلا بدّ من المطابقة.

جواب العلم الصوري^(٧) يجب أن يكون كذا. وأمّا العلوم الإشرافية المذكورة، فإذا حصلت بعد أن لم تكن، فيحصل للمدرّك شيء ما لم يكن: وهو الإضافة^(٨) الإشرافية لا غير، ولا يحتاج إلى المطابقة.

سؤال أليسوا قسموا العلم إلى تصوّر وتصديق؟

(٥) التكثير GUL: التكثر R.

(٦) شيئًا RUL: أشياء G.

(٧) الصوري GUL: الحضورى (I) R.

(٨) الإضافة GRL: الإضافة U.

(١) فتغيير L: بتغيير GRU.

(٢) ومن علم أن GRL: ومن علم U.

(٣) لحضور RUL: كحضور G.

(٤) كمال GRU: كماله L.

جواب يجب أن يقيد العلوم^(١) بعلومنا التي هي غير علومنا بذواتنا والأمور التي يكفيها الحضور الإشراقي، وأمّا ما سوى ذلك من علم الأول وعلوم^(٢) المدركات بذواتها فليست من التصوّر والتصديق بالحقيقة. والمتخشف الذي^(٣) يتهوّر في المعقولات جُزأً من غير فكرة صحيحة ولا مشاهدة، قد ذكرنا فساد ما يراه في أنّ الإدراك هو أن ينال ذات المدرك ذات المدرك، وما يراه من المذاهب الجاهلية من انتقاش واجب الوجود بالصور وجواز تغييره من صورة إلى صورة وهيئة إلى هيئة فليطلب^(٤) ممّا سبق.

2.

فصل

في إدراك النفوس السماوية وإدراكات أخرى مختلفة

(٢١٢) اعلم أنّه لما تبين أنّ للسماويات نفوساً^(٥) محرّكة عن مبدأ تعقّليّ فلها شعورٌ بحركاتها ولوازم حركاتها وعلومٌ بما فوقها وما تحتها. وإذا جرب^(٦) صحّة إنذاراتٍ إمّا السالك - فمن نفسه يقظةً ونومًا - وإمّا الكافة - فبمناماتٍ يرونها أو يعهدونها^(٧) من غيرهم -، وإنذارات كذا بحيث تُلزمهم الاعتراف بأنّ في الوجود أمرًا مطلقاً^(٨) على الجزئيات الماضية والمستقبلية - وهو الذي يُفيد لنفوسنا الإدراك بالمغيبات إمّا في النوم أو في اليقظة -، ولا يمكن أن يفيد النفس^(٩) إدراكاً من لا إدراك له، فمُنذر نفوسنا بالمغيبات^(١٠) له اطلاع عليها^(١١). وأمّا السالك فلا يحتاج إلى توسّط^(١٢)، فإنّه إن كان^(١٣) ممّن يأخذ بملكوّة فتبين له أنّ للمغيب مُلقياً ذا حياة^(١٤)، وإنّ له مظاهر - وإن كان قلّ ما يتشابه له مظهران^(١٥) - ويشاهد من

- | | |
|-----------------------------------|--|
| (١) العلوم RL - GU. | (٩) النفس GRU: للنفس L. |
| (٢) وعلوم GRU: وعلم L. | (١٠) بالمغيبات R: بالغايات GUL. |
| (٣) الذي GRL: التي U. | (١١) اطلاع عليها R: عليها اطلاع GUL. |
| (٤) فليطلب R: فليطلب GUL. | (١٢) توسط R: توسط GUL. |
| (٥) نفوساً RL: نفوس GU. | (١٣) إن كان RUL: إذ كان G. |
| (٦) جرب GRU: جربت Rtl. | (١٤) ملقياً ذا حياة L: ملقى GU) ذو حياة GRU. |
| (٧) يعهدونها RUL: يعتمدونها G. | (١٥) مظهران GRtUL: مظاهر R. |
| (٨) أمرًا مطلقاً L: أمر مطلع GRU. | |

العجائب ما لا يفتقر معها إلى كثير من الحجج. وأما مَنْ ليس له ذلك وليس له همة السلوك، فليقتصر في تأمل حال المنامات. وإن الأمور التي قد يقع في النوم عليها اطلاع ليس إلا لِقَلَّةِ شواغل النفس، وليس ذلك الاطلاع عن فكرة، فإنَّ الإنسان يعلم أنَّ فكره قاصر^(١) عن تحصيله - إذ الإنسان في حال اليقظة أمكن من الفكر -، فليس إلا لاتصال النفس أي ارتفاع شواغلها أو قلة شواغلها ليتنقش^(٢) فيها بعض ما هو مرتسم في غيرها. وأما الذي ليس له منام صادق ولا إنذار صحيح فهو ميت، فلا يستأهل الحكمة ولا المخاطبة^(٣)، وإن كان له أن يشاهد من غيره من صحة منامات الغير وإلهاماته. وفي الجملة الغرض أنه لا بد من وجود أمرٍ مطلع على الغيب والكاينات^(٤) المتعلقة بالأزمنة الثلاثة^(٥).

(٢١٣) وقد ذكرنا أيضًا أنَّ نفوس السماويات يجب أن يكون لها على حركاتها ولوازم حركاتها اطلاع. فنقول: إنَّ المطلعات على الأمور الواقعة في الماضي والمستقبل إما أن يكون لها علومٌ غير متناهية لكايناتٍ في أزمنةٍ لا نهاية لها مترتبة شيئًا^(٦) بعد شيءٍ بحسب ترتب الأزمنة، وإما^(٧) أن يكون علمها ينتهي إلى جهل، وإما أن يكون عندها علومٌ كليةٌ هي ضوابط وقوانين للحوادث واجبة التكرار.

فنقول: لا يتصوّر القسم الأول وهو أن يكون عندها علومٌ غير متناهية مترتبة ترتب الأزمنة لكل زمانٍ مقتضاه، لأنَّ الحوادث الغير المتناهية - وإن كانت غير مجتمعة - إذا اجتمعت العلوم بها مترتبة في ذاتٍ مدركة فيوجد سلسلة من أمور مترتبة هي غير متناهية. فإنَّ الزمان الثاني كما أنه لا يوجد إلا بعد زمانٍ يتقدمه، فكذلك ينبغي أن يدركه^(٨) المدرك^(٩) للحوادث. وقد بُرهن أنَّ السلسلة ذات الترتيب يستحيل اجتماع أحاديها الغير المتناهية.

والوجه الآخر هو أنَّ المدرك^(١٠) للحداثات التي هي مختصة بما سيأتي في

(١) فكره قاصر GRU: فكرة قاصرة L. (٦) مترتبة شيئًا RUL: مرتبة شيء G.

(٢) لينتقش RUL: فليتنقش G. (٧) وأما GRU: فأما L.

(٣) الحكمة ولا المخاطبة R: للحكمة ولا (٨) يدركه GRL: يدرك U.

(٩) المدرك GRU: المدركة L. للمخاطبة GUL.

(٤) الغيب والكاينات R: الكاينات GUL. (١٠) هو أن المدرك GUL: هو أن يكون

(٥) الثلاثة GRU: - L. المدرك R.

المستقبل إمّا أن يكون في مدرّكاته - التي تقع في المستقبل - ما لا يقع أبداً، أو ليس فيها ما لا يقع أبداً^(١)، أو ليس فيها إلّا ما يقع^(٢) وقتاً ما بثّة. فإن كان فيها ما^(٣) لا يقع أبداً، فليس من المدرّكات التي ستكون في المستقبل، وقد فُرضت أنها ستكون في المستقبل، هذا محال. - وإن لم يكن إلّا ما يقع وقتاً ما، فيأتي وقتٌ وقع فيه الكلّ، فإنّه إن لم يأت وقتٌ وقع فيه الكلّ، ففيها ما لا يقع أبداً - وقد بيّن أنه محال. - وإذا أتى وقتٌ وقع فيه الكلّ، فلم يبق لها علمٌ بعده بما سيأتي، وهو ممتنع، وأيضاً تناهت علومها، وقد فُرضت غير متناهية. وإن فُرض أنها تستفيد العلم من شيء فوقها، يعود الكلام بعينه إلى ذلك الغير.

ووجه آخر هو أنّه إن كان أمرٌ ما مدرّكاً^(٤) لأمر غير متناهية مترتبة ترتّب الأزمنة، فلا يختصّ علمه بالمستقبل بل عنده الماضي، كيف والصاير من الحادثات ماضياً كان مستقبلاً فحصل في علمه صورُ الحوادث الماضية الغير المتناهية مجتمعة في إحاطته^(٥). وليست^(٦) القرون معاً والأدوار بل هي مترتبة، فبالضرورة إذا أحاط بالكلّ - ففصله^(٧) بحيث أحصى الكلّ - وجب نهايتها، وقد فُرضت غير متناهية، هذا محال.

وإذ لا بدّ من انتهاء العلوم بالحوادث، فليس إلّا أن يقال: المُلقّي للمغيبات المطلّع سيصير جاهلاً لانتهاء العلوم الزمانيّة للحادثات. وهذا أيضاً محال، كيف ولو صحّ هذا لوقع في الأدوار الغير المتناهية، فانقرضت علومها، فما صحّ إنذار^(٨) غيبي ولا منام يتعلّق بالمستقبل بعدها! وأمّا أن يقال: إنّها عندما ينقضي منها علوم يُخلّق في أنفسها علومٌ أخرى -، فإنّ الشيء لا يخرج نفسه من القوة إلى الفعل بالعلوم، وإن فُرض لها مُخرجٌ آخر من القوة إلى الفعل، يعود الكلام إليه. فليس إلّا لأن^(٩) الحوادث لها ضوابطٌ كليّةٌ واجبةٌ التكرار، أي أنّ الأمور تعود إلى شبيهه ما كان، لا أنّ المعدوم يُعاد بل يُعاد شبيهه. فيكون عندها مثلاً^(١٠) أحكامٌ لحوادث يقع

(١) أو ليس فيها ما لا يقع أبداً R : - GUL. (٦) وليست GUL : وليس R.

(٢) إلّا ما يقع GUL : ما لا يقع R. (٧) ففصله GRU : مفصلة L.

(٣) فيها ما GRU : منها ما L. (٨) إنذار GRL : اعتبار U.

(٤) هو أنه إن كان أمر ما مدرّكاً GRU : هو (٩) إلّا لأن GRU : إلّا أن L.

(١٠) مثلاً GUL : - R. أنه كان أمر المدرّكات L.

(٥) إحاطته GRU : إحاطة L.

جملتها في كلِّ مَبْلَغٍ من الآلاف الجَمَّة^(١) مضبوطة سنةً بعد سنةٍ ودورًا^(٢) بعد دورٍ، ثمَّ يعود الحركات بعد عبور تلك المدة إلى شبيه أولها. ولا يكون عندها مضبوطًا إنَّ هذه الضوابط كمَّ تكرر مقتضاها في العالم - فإنَّ الغير المتناهي لا ينضبط - وإن كان وصولها إلى النقطة وإدراك ما يقتضيها هي يُشبه استثناء كَلَيَاتٍ شرطيةٍ عندها.

(٢١٤) والحجَّة وإن كانت لنا إلَّا أنَّ المذهب^(٣) للقدماء من البابليين^(٤)

والحكام^(٥) الخسروانيين والهند وجميع الأقدمين من مصر ويونان وغيرها. وبهذا تبين^(٦) أنَّ كلَّ كايينٍ فاسدٌ، وكلَّ فاسدٍ كايينٌ، وكثيرٌ من المطالب. وأمَّا ما يتوهم أنَّ الشخص بعينه يعود أو هيئة سماويةٍ بعينها تعود، فإنَّ^(٧) هذا من المستحيل، وقد سبقت^(٨) براهين على استحالة هذا. وسنبين أيضًا أنَّ مذهب التناسخ باطل.

3.

فصل

< في كيفية ظهور المغيبات >

(٢١٥) ولنفسنا الانتقاش بعلموها^(٩) لولا العائق البدني. وقد تطلع النفوس^(١٠) على الأمر الغيبي في المنام أو في اليقظة لقوة نفسٍ فطريةٍ، أو مكتسبةٍ بملكة الأنوار العلوية، أو لضعفٍ طبيعيٍّ في العائق كما للمصروعين والممرورين، أو بضربٍ من كسبٍ كما يفعل المستنطقون المشغولون^(١١) للصبيان بأمور متفرقة وبأمورٍ مدهشةٍ محيرةٍ، وكلٌّ من في قواه ضعف أو قلةٌ علاقة مع رطوبة في الدماغ قابلة.

وأما الفضلاء فرياضاتهم وعلومهم مرموزةٌ، وربما تُوجد في حكمة الإشراف إن كان الطالب له فطرةٌ تامةٌ، أو يساعده^(١٢) المطلع الموقَّف، وما وراء المؤيدين^(١٣)

(٨) سبقت RL: سبق GU.

(٩) بعلموها: أي بعلم نفوس الأفلاك.

(١٠) النفوس GRL: للنفوس U.

(١١) المشغولون U: المشغولون R المشغولين G

الشاغلون L.

(١٢) يساعده RUL: يشاهده G.

(١٣) المؤيدين GRU: المردين L.

(١) الجمة GRU: الخمسة L.

(٢) دورًا R: ودور RUL.

(٣) المذهب GRL: المذاهب U.

(٤) من البابليين GRU: البابليين L.

(٥) والحكام RUL: والقدماء G.

(٦) تبين R: يتبين GUL.

(٧) فإن GRL: وإن U.

أرباب الآلاف يحتاج إلى مُوقَفٍ، على أنَّ للحكمة خميرةً ما انقطعت عن العالم أبداً. - والتلقّي للأمر الغيبي قد يكون بقراءة^(١) من مسطور^(٢)، وقد يكون بسماع صوتٍ من دون أن يُرى المخاطبُ، وقد يكون المخاطبة^(٣) بصوتٍ طيّبٍ أو مهيبٍ، وقد يكون شبيه همسٍ، وقد يكون المخاطب يتراءى في صورةٍ إمّا سماويةٍ <أو> في صورةٍ سادةٍ من السادات العلوية، وفيشجاه^(٤) الخلسات المعبرة في عالم «هورقليا» للسيد^(٥) العظيم «هورخش» الأعظم في المتجسدين المبجل الذي هو وجهة^(٦) الله العليا^(٧) على لسان الإشراف، فإنه القايم على الفكرة بالتنوير وهو شاهدها، وللسادات الباقية أيضاً إلقاء وعنايات. وقد يكون الإلقاء بظهور بعض السادات في مظاهر تليق بوقت^(٨) الظهور للفاضل الفريد، وقد يكون للنفوس الماضية أيضاً تنبيهات، وقد يكون الشبح عنها على صورة أنسية، أو هيئة كوكبية، أو صورة^(٩) صناعية مجسدة تنطق، أو صورة صناعية صبغية - تُشبه^(١٠) صورَ البيع^(١١) - تتكلم. وقد يكون الظهور في صورةٍ بعد الخطفة النورية، وقد يكون بعد الصورة النورية، والمتألق^(١٢) النوري إذا تمكّن أبطل الصورة، وارتفعت الأشباح، وأبطل الإلقاء الجزئي، فعلم أنَّ الطامس من محلٍّ أعلى.

(٢١٦) وأما الصور^(١٣) التي ترى فعند المشائين أنها في الحس المشترك. فقد يسري^(١٤) من معدن التخيل إليه، كما كان يسري من الحس المشترك إلى التخيل. والمانع عن انتقاس الحس المشترك عن الخيال أمران: عقليٌّ باطنٌ يشغل المتخيلة في الأفكار، - وحسيٌّ ظاهرٌ يشغله بإيراد الإدراكات من خارج. فإذا فتر أحدُ الحافظين: العقليُّ - كما إذا استولى على بعض الأعضاء الرئيسة مرضٌ فينجذب النفس إلى جانب المرض ومعاونة الطبيعة -، والحسيُّ - كما يجد بعض من^(١٥)

- | | |
|--|----------------------------------|
| (١) بقراءة GUL: بقراءات R. | (٨) بوقت GRU: فوقت L. |
| (٢) مسطور GRU: مسطورة L. | (٩) صورة GU: صور RL. |
| (٣) المخاطبة RL: المخاطب GU. | (١٠) تشبه RUL: بشيه G. |
| (٤) وفيشجاه RUL: فيشجاه G (في الفارسية «پشگاه»). | (١١) صور البيع GUL: صنع البيع R. |
| (٥) للسيد RL: السيد GU. | (١٢) والمتألق GRU: والمثال L. |
| (٦) وجهة G: وجه RUL. | (١٣) الصور GRL: الصورة U. |
| (٧) العليا GUL: الأعلى R. | (١٤) فقد يسرى GRU: فقد يسرى L. |
| | (١٥) بعض من GRU: من بعض من L. |

يطول^(١) عليه زمان الغموض، وأمّا حالة النوم فيجب أن يكون على قاعدتهم لأعراض الحافظين جميعاً، فإنّ الإحساس لا يبقى والنفس أيضاً تُعرض عن التصرف الظاهريّ إلى معاونه القوى الطبيعيّة - فالنقش^(٢) الذي يحصل في الحسّ المشترك إن كان من تلقاء المتخيّلة، فيكون أمراً شيطانيّاً كاذباً. وإن كان من تلقاء النفس - ممّا يرتسم فيها من القدس - فيتعدّى إلى التخيّل والحسّ المشترك، فهو أمر صادق. وقد ينضبط^(٣) ما يحصل في النفس بعينه، وقد ينتقل المتخيّلة منه إلى شبيهه أو ضده: فيحتاج إلى تعبير أو تأويل. والغول والجنّ يأخذونه أيضاً من صور^(٤) الحسّ المشترك.

وأمّا الكلام في الصور والأمور التي تتراءى لأرباب المشاهدات فلا نسلم للمشائين الكلام فيها، فإنّه لم يسلك منهم إلّا القليل، والذي سلك^(٥) منهم كان سلوكه ضعيفاً. ومن سلك عن أستاذ مثاله أو بتأييد قدسيّ غريب - وإن كان قلّ ما يقع - فسيعرف أنّ المشائين غفلوا عن عالمين عظيمين - ولم يدخلوا^(٦) في أبحاثهم قط - وإنّ وراء ما ذكروا أشياء أخرى.

4.

فصل

< في مَطْلَب بقاء النفس >

(٢١٧) والنفس باقية بعد البدن، ومن أقرب^(٧) ما يحتجّ به: إنّ النفس^(٨) جوهر غير منطبع مباين عن البدن، وعلمته الفيّاضة باقية، وليس له مع البدن إلّا علاقة شوقيّة، والعلاقة^(٩) إضافيّة، ومن أضعف الأعراض الإضافة. فإذا بطل البدن ينقطع تلك العلاقة، فلو بطلت النفس ببطلان الإضافة لكان الجوهر يتقوم وجوده بأضعف الأعراض التي هي الإضافة، وهو محال. ثم النفس إذا^(١٠) كان المعطي

(١) يدخل: يدخل GRUL.

(١) يطول RUL: يطل G.

(٧) ومن أقرب GUL: وأقرب R.

(٢) فالنقش R: والنقش UL والنفس G.

(٨) إنّ النفس GRL: النفس U.

(٣) وقد ينضبط GRL: ينضبط U.

(٩) والعلاقة GRU: وعلاقة L.

(٤) صور GUL: - R.

(١٠) إذا GRUL: إنّ R.

(٥) والذي سلك GRU: والذي يسلك L.

لوجودها باقياً^(١)، وليس لها مكان ومحلّ ليكون لها مضاداً^(٢) ومزاحمٌ يطلها بضربٍ من تضادٍّ، والجوهر المباين^(٣) - الذي ليس بعلةٍ فاعليّة مطلقة للشيء تفيض وجوده - لا يلزم من بطلانه بطلان جوهر آخر^(٤)، < فالنفس باقية > .

ومما يحتجّ به أنّ كلّ شيء يبطل فلا بدّ وأن يكون له قوة بطلان، ولا يكون قوة بطلان الشيء البسيط فيه - فإنه بالفعل من جهة ذاته - ولا يُتصوّر أن يكون شيء واحد وهو فعلاً^(٥) في ذاته وهو بالقوة. فإذاً قوة بطلانه يجب أن يكون في قابلٍ له فيه قوة وجوده وقوة عدمه كما للصور والاعراض في حواملها. والنفس لما كانت مجردة لا قابلٍ لها، وهي وحدانيّة وبالفعل من قبل ذاتها، فلا يُتصوّر أن يكون لها قوة بطلان أصلاً: لا في ذاتها ولا في غيرها، فلا تنعدم أصلاً. وهذا بعينه يتوجّه في كلّ بسيط لا قابلٍ له، كالهيولى والعقل.

وهنا شكّ وهو ما قيل: أليست المفارقات ممكنة الوجود؟ وكلّ ممكن الوجود ممكن العدم، فلها قوة وجود وعدم. وقد قلتم إنّ البسيط الذي لا قابلٍ له ليس له قوة وجود وعدم. - وأجاب بعض المتأخرين فقال: إنّ العقول الفعّالة إنّما إمكاناتها بالقياس إلى وجوداتها، بمعنى أنّه متى عدت العلةُ عدت هي بخلاف ما نحن فيه، فإنّ ما نحن فيه هو ما^(٦) يمكن أن ينعدم مع بقاء علته، وإنّما يكون ذلك بفسادٍ يعرض في جوهره.

(٢١٨) بحث وتحصيل^(٧) وهذا الجواب غير مستقيم: أمّا الإمكان - الذي هو قسيم ضرورة الوجود والعدم - فإنّه في المفارق وغير المفارق بمعنى واحد. وأمّا قوله «إنّ معنى الإمكان في المفارقات هو أنها تنعدم لو انعدم علّتها» فليس بمستقيم، بل هذا المعنى تابعٌ للإمكان لا نفسُ الإمكان، سيّما على قاعدته: فإنّ الافتقار إلى العلة والحصول بحضورها والانعدام بعدمها إنّما يكون تابعاً لإمكان الشيء في نفسه، وهكذا في الأمور الكائنة الفاسدة. وقوله «إنّه^(٨) في الكائنة الفاسدة يمكن أن ينعدم الشيء مع بقاء علته خطأً، فإنّ الشيء ما دام علّة وجوده - وهو الأمر الذي به

(٥) فعلاً: فعل GRUL.

(٦) هو ما RU: ما هو G، - L.

(٧) بحث وتحصيل RUL: فصل G.

(٨) إنه: إن GRUL.

(١) باقياً L: باق GRU.

(٢) مضاد RL: مصاك GRtU.

(٣) المباين: أي المباين للنفس.

(٤) بطلان جوهر آخر: أي بطلان النفس.

يجب وجوده - موجوداً^(١) يجب وجوده، ويستحيل عدمه بشرط دوام العلة. ومن جملة ما يجب به وجوده انتفاء المانع. والعلّة المركّبة - في أن يجب بها وجود معلولها - كالعلّة البسيطة الدائمة، ولو دامت المركّبة التي للكائنات الفاسدات لدام المعلول، فالعلّة من حيث إنها^(٢) يجب بها وجود المعلول حالها واحد في الفاسدات وغير الفاسدات، وإن كان اختلاف فهو في أمر آخر خارج عن نفس العلّة والمعلوليّة. ثم الاشكال في النفس باقي، فإنه قد اعترف بأن إمكان وجودها في الهيولى.

وأصلح ما يجب به ههنا أن القوة في الكائنات الفاسدات^(٣) ليس معناها الإمكان الذي هو قسيم ضروري الوجود والعدم - وإن كان^(٤) هذا الإمكان بمعنى واحد يقع على الدائم وغير الدائم - بل هذه هي القوة الاستعداديّة التي لا تجتمع مع وجود الشيء، والأمر الدائمة لا يتقدّمها استعداد أصلاً. وأمّا النفس الناطقة فإنها وإن كان لها استعداد في المادّة - التي تُرجّح وجودها على عدمها باعتبار ذلك الاستعداد - فإنها لا يلزم أن يكون لها استعداد عدم فيها.

(٢١٩) وهذا المطلوب وإن كان غامضاً يتبيّن^(٥) بما أقوله، وهو أن البدن لما استعدّ لوجود^(٦) نفس مدبّرة له ويلزم من وجود نفس له أن يكون في نفسه موجوداً، فكان في البدن^(٧) استعداد أن يكون له نفس لا استعداد أن يكون نفس^(٨) خاصّة، والجوهر المبين يلزم من وجوده لشيء أن يكون في نفسه موجوداً ولا يلزم من انتفائه لشيء أن يكون في ذاته متفتّياً بخلاف العرض، فإنه يلزم من وجوده لمحلّه أن يكون في نفسه موجوداً ويلزم من انتفائه لمحلّه أن يكون في ذاته متفتّياً، لأن وجوده وعدمه في نفسه هو وجوده وعدمه في حامله. وأمّا الجوهر المبين فاللزوم في طرف واحد، وهو أنه يلزم من وجوده لشيء وجوده في نفسه - فإنه لا يكون لغيره ما لم يكن موجوداً في نفسه -، ولكن لا يلزم من انتفائه لغيره انتفاؤه في نفسه،

-
- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) موجوداً GRL: موجود U. | (٥) يتبين RL: تبين GU. |
| (٢) أنها R: - GUL. | (٦) لوجود GRU: بوجود L. |
| (٣) الفاسدات R: الفاسدة GUL. | (٧) في البدن RUL: للبدن G. |
| (٤) كان GRL: كانت U. | (٨) نفس GRU: نفساً L. |

فكون الفرس لك^(١) يلزم أن يكون له كَوْنٌ في نفسه، ولكن لا يلزم من لا كونه لك لا كونه في نفسه، فالبدن فيه استعداد أن يكون له نفسٌ وفيه استعداد أن لا يكون له نفس كما عند الأجل. لستُ أقول إنَّ فيها استعداد وجود نفسٍ واستعداد عديمها، ولكن لما كان النفس جوهرًا مباينًا عن البدن فلزم من استعداد البدن أن يكون له نفسٌ وجودٌ نفسٍ في ذاتها، ولا يلزم من استعداد البدن لأن لا يكون له^(٢) نفسٌ أن ينتفي النفس، فإنَّ الجوهر المباين لا يكفيه في انتفائه انتفاؤه لغيره واستعداد انتفائه لغيره. ولا يصحّ أن يكون استعداد الانتفاء^(٣) في ذاته، فيبقى^(٤) بقاء علته الفياضة. ولا يلزم من كون شيء له مدخل في وجود أمرٍ أن يكون لانتفائه مدخلٌ في انتفائه، واعتبر بألّة النجار، فإنَّ لها مدخلًا^(٥) في وجود الكرسيّ، وينتفي الآلة مع بقاء الكرسيّ.

5.

فصل

< في امتناع التناسخ >

(٢٢٠) ومما يُذكر في امتناع التناسخ أنَّ البدن لمزاجه يستعدّ لنفسٍ من الواهب^(٦)، فإذا انتقلت إليه علاقة المستنسخة فيحصل لحيوانٍ واحدٍ نفسانٍ: مستجدةٌ ومستنسخة متصادمة متدافعة، وهو محال. وأيضًا: فإنَّ النقل إن كان بالنزول عن الإنسان، فظاهرٌ أنَّ أعداد الحيوانات تزيد على الإنسان والنبات على الحيوان بشيءٍ لا يتقايس، فيفضل ذواتُ النفوس على النفوس، وهو محال. وإن كان بالصعود إلى الإنسان فالنفوس المنتقلة تفضل على الأبدان فتتمانع، ومن الحيوانات الصغار أنواعٌ يزيد عددهُ نوع واحدٍ على جميع الحيوانات الكبار، وكذا في النبات، فلا يصحّ ما ذكروا^(٧) وههنا تفصيل، اطلب^(٨) من بعض مواضع لنا.

(٦) يستعد لنفس (لنفسه L) من الواهب

GRUL: يستعد من الواهب نفسًا R.

(٧) ذكروا RL: ذكر GU.

(٨) اطلب GU: يطلب RL.

(١) لك GRU: لكان L.

(٢) له RUL: - G.

(٣) الانتفاء GRL: للانتفاء U.

(٤) فيبقى GRU: فبقى L.

(٥) مدخلًا GRL: مدخل U.

< في سلوك الحكماء المتألهين >

(٢٢١) كُلَّ لَذَّةٍ فَإِنَّمَا هِيَ بِإِدْرَاكِ مَا هُوَ كَمَالٌ وَاصِلٌ إِلَى الشَّيْءِ حَتَّى إِنْ كَانَ وَصُولٌ دُونَ إِدْرَاكِ فَلَا يَلْتَذُّ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مَانِعٌ عَنْ كَوْنِ الْوَاصِلِ كَمَالًا فِي حَالَةِ الْوَصُولِ، أَوْ عَنْ إِدْرَاكِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ كَمَالًا. وَكُلُّ^(١) أَلَمٍ فَبِإِدْرَاكِ^(٢) شَرٍّ وَأَقَّةٍ وَاصِلٌ إِلَى الشَّيْءِ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَقَدْ يَصِلُ وَلَا يَتَأَلَّمُ بِهِ الشَّيْءُ لِعَدَمِ الشُّعُورِ، وَاعْتَبِرَ بِالسُّكْرَانِ: إِذَا ضُرِبَ أَوْ زَارَهُ الْمَعْشُوقُ وَهُوَ طَافِحٌ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأَلَّمُ - أَيْ بِالْأَوَّلِ^(٣) - وَلَا يَلْتَذُّ - أَيْ بِالثَّانِي - . وَلِكُلِّ مِنَ الْمَدْرَكَاتِ لَذَّةٌ وَأَلَمٌ بِحَسْبِهِ، حَتَّى إِنَّ اللَّذَّةَ الشَّمِّيَّةَ أَوْ الذَّوْقِيَّةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْبَصَرِ وَالسَّمْعِ. وَالنَّفْسُ كَمَالُهَا فِي اسْتِكْمَالِ قُوَى - نَظَرِيَّةٍ وَعَمَلِيَّةٍ - لَهَا. أَمَّا النَّظَرِيَّةُ فَبِإِدْرَاكِ الْمَعْقُولَاتِ، وَأَمَّا الْعَمَلِيَّةُ بِاسْتِعْلَاءِ النَّفْسِ عَلَى الْبَدَنِ وَبِتَوَسُّطِ فِي جَمِيعِ مَا تُدَبِّرُهُ^(٤) < مِنْ > الْقُوَى بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ إِلَى إِفْرَاطٍ وَتَفْرِيطٍ. فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهَا كَمَالُهَا فَتَلْتَذُّ، وَإِذَا انْتَفَى^(٥) كَمَالُهَا أَوْ حَصَلَ مَعَ ذَلِكَ مَا يَضَادُّ الْكَمَالَ - كَالْجَهْلُ الْمَرْكَبُ وَهُوَ عَدَمُ اعْتِقَادِ الْحَقِّ مَعَ اعْتِقَادِ نَقِيضِهِ - فَتَتَأَلَّمُ. وَلَا يَدُلُّ عَدَمُ تَأَلُّمِ الْجَاهِلِ أَوْ عَدَمُ تَلَذُّذِ الْعَالِمِ هَهُنَا أَنْ لَا يَكُونُ لَهُ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ لَذَّةٌ وَأَلَمٌ. وَكَمَا أَنَّ الْمَدْرِكَ وَالْمَدْرَكَ وَالْإِدْرَاكِ لِلرُّوحَانِيِّ أَتَمُّ وَأَشْرَفُ، مِنْ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلْقُوَى الْجِسْمَانِيَّةِ، فَكَذَلِكَ لَا نِسْبَةَ بَيْنَ اللَّذَّتَيْنِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ. وَالْمُنْكَرُ لِلذَّاتِ الرُّوحَانِيَّةِ^(٦) كَالْعَيْنَيْنِ إِذَا أَنْكَرَ لَذَّةَ الْوَقَاعِ. وَأَشَدُّ لَذَّةً وَمِلْتَذَّةً هُوَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ أَشَدُّ الْأَشْيَاءِ إِدْرَاكًا لِأَعْظَمِ مَدْرِكَ وَمَدْرِكَ، فَهُوَ عَاشِقٌ لذَاتِهِ وَمَعْشُوقٌ لذَاتِهِ وَمَعْشُوقٌ لَجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ، وَلَيْسَ عَاشِقًا لِغَيْرِ ذَاتِهِ. ثُمَّ الْعَقُولُ. ثُمَّ الْمَدَبَّرَاتِ السَّمَاوِيَّةِ. وَأَمَّا أَصْحَابُ السُّلُوكِ فَإِنَّهُمْ جَرَّبُوا فِي أَنْفُسِهِمْ أَنْوَارًا مُلَذَّةً غَايَةَ اللَّذَّةِ، وَهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ^(٧) الدُّنْيَاوِيَّةِ: فَلِلْمُبْتَدِئِ^(٨) نَوْرٌ خَاطِفٌ، وَلِلْمَتَوَسِّطِ نَوْرٌ

(١) للذات الروحانية U: للذات روحانية

(١) وكل GRU: فكل L.

.GRL

(٢) فإدراك RUL: بإدراك G.

(٣) في حياتهم GU: في حيوتهم RL.

(٣) أي بالأول RUL: أي لا بالأول G.

(٨) فللمبتدئ GRL: وللمبتدئ U.

(٤) ما تدبره R: ما تدبره به GUL.

(٥) انتفى GRL: انتفا U.

ثابت، وللفاضل نور طامس ومشاهدة علوية.

(٢٢٢) وظن بعض الناس أن هذه الأنوار إنما عينا بها^(١) اتصال النفس واتحادها بالمبدع، وقد برهن أن الاتحاد محال إلا أن يُعنى بالاتحاد حالة روحانية تليق بالمفارقات لا يفهم منها اتصال جرمي وامتزاج ولا بطلان إحدى^(٢) الهويتين، فحيث لا مشاحة. وتوهم الحلول نقص، بلى لا مانع عن أمر أقوله: وهو أن النفس وإن لم تكن «في» البدن ولكن لما كان بينها وبين البدن علاقة شديدة اشارت إلى البدن بـ «أنا» حتى أكثر النفوس نسيّت أنفسها وظنت أن هوياتها هي البدن. فكذلك لا مانع عن أن^(٣) يحصل للنفس مع المبادئ^(٤) علاقة شوقية نورية لاهوتية يحكم عليها شعاع قيومي طامس يمحو عنها الالتفات إلى شيء بحيث تُشير إلى مبدئها بـ «أنا» إشارة روحانية. فستغرق الآتيات في النور الأفقر الغير المتناهي.

وظن بعض الناس أن البارقة علم أو لذة بعلم، وهو خطأ. وهذا القابل ما وجد البارقة وأنها تأتي مع قطع النظر عن كل علم، ويكون العلم حاصلًا دون بارقة. والبارقة المستوعبة، والبارقة النزاعة، والبارقة المسببة، والبارقة الكاذبة، والبارقة التي تندفع إلى مقدم الدماغ - وهي التي قد تُسمى^(٥) البارزة^(٦) - كلها ظاهراً فيها أنها نور سار^(٧). فإذا^(٨) حصل العمل دون لذة وامتنع حصول نور قدسي دون لذة^(٩)، فاللذة الروحانية دايرة مع النور^(١٠).

(٢٢٣) وأما النور الطامس الذي يجرّ إلى الموت الأصغر، فأخبر^(١١) من صحّ أخباره عنه^(١٢) من طبقة يونان الحكيم المعظم أفلاطون، ومن عظماء من انضبط عنه وبقي اسمه في التواريخ: هرمس. وفي الفهلويين: مالك الطين المسمى بكيومرث^(١٣)، وكذا من شيعته: أفريدون وكيخسرو. وأما أنوار السلوك في هذه

-
- (١) عينا بها R: غشيانها GUL. (٩) وامتنع... دون لذة GRU: L. (٢) إحدى L: أحد GRU. (١٠) دايرة مع النور RL: داير مع النور G دايرة معه النور U. (٣) عن أن GUL: أن R. (١١) فأخبر GRL: فأخبر U. (٤) مع المبادئ GUL: مع الباري R. (٥) قد تسمى GUL: تسمى R. (٦) البارزة GL: البادرة RU. (٧) سار R: ساري GUL. (٨) فإذا R: وإذا GUL.

الأزمنة القريبة: فخميرة الفيثاغورثيين وقعت إلى أخي إخميم^(١)، ومنه^(٢) نزلت إلى سيار تُسْتَر^(٣) وشيعته. وأما خميرة الخسروانيين في السلوك: فهي نازلة إلى سيار بسطام^(٤)، ومن بعده إلى فتى بيضاء^(٥)، ومن بعدهم إلى سيار أَمَل وخرقان^(٦). ومن الخسروانيين خميرة وقعت إلى ما امتزجت به طريقة من خمائر آل^(٧) فيثاغورس وأنباذاقلس وسقليوس^(٨) على لسان حافظي الكلمة من الجانب الغربي والشرقي، ووقعت إلى قوم تكلموا بالسكينة يُعرفون^(٩) في دواوين القاصّة^(١٠).

وفي الجملة الحكيم المتأله هو الذي يصير بدنه كقميص يخلعه تارة^(١١) ويلبسه أخرى. ولا يُعَدّ الإنسان في^(١٢) الحكماء ما لم يطلع على الخميرة المقدسة، وما لم يخلع ويلبس. فإن شاء عرج إلى النور، وإن شاء ظهر في أي صورة أراد. وأما القدرة فإنها^(١٣) تحصل له بالنور الشارق عليه، ألم تر أن الحديدية الحامية إذا أثرت فيها النار تشبه بالنار وتستضيء وتحرق؟ فالنفس من جوهر القدس، إذا انفعلت بالنور واكتشت لباس الشروق أثرت وفعلت: فتومئ فيحصل الشيء بإيمانها^(١٤)، وتتصور فيقع على حسب تصوّرها. فالدجالون يحتالون بالمخارق، والمستنير الفاضل المُحِبُّ للنظام البري^(١٥) من^(١٦) الشر يؤثر بتأييد النور لأته وليد القدس.

- (١) أخي إخميم GtRtUL: أخي إخميم R
أخي إخميم G، كان يعني ذا النون المصري، راجع كتاب الفهرست لابن النديم (Flügel) I, 353; 11, 190, 25.
وقابل J.Ruska, Tabula Smaragdina, Heidelberg, 1926, S. 63.
- (٢) ومنه GRL: منه U.
- (٣) سيار تستر: يعني أبا سهل التستري، راجع L. Massignon, Recueil de textes, Paris, 1929, p. 29 - 42.
- (٤) سيار بسطام: يعني أبا يزيد البسطامي Brock, GAL, I, 199 et Suppl. I, 353.
- (٥) فتى بيضاء: يعني الحسين بن منصور الحلاج الذي وُلِدَ في مدينة البيضاء، راجع L. Massignon, La Passion d'al
- (٦) سيار أَمَل وخرقان: يعني أبا الحسن الخرقاني، راجع R. Nicholson, The Mathnawī of Jalāluddīn Rūmī VIII, p. 171.
- (٧) آل RUL: إلى G.
- (٨) وسقليوس R (Asklepieos): وسقليادس G وسقلينادس U وسقليادس L.
- (٩) يعرفون GRU: يعرفون L.
- (١٠) القاصّة RUL: القاصية G.
- (١١) تارة GRU: مرة L.
- (١٢) في GRL: من U.
- (١٣) فإنها RU: فإنه GL.
- (١٤) بإيمانها GU: بإيمانها R بإيمانها L.
- (١٥) البري RUL: النيري G.
- (١٦) من GUL: عن R.

(۲۲۴) ثم إن كان الغالبُ على جوهر النفس الأمرَ القهريَّ، فيقع الشروق على وجهٍ يغلب فيه حصّةُ^(۱) الأمور القهرية من السماويات وأرباب طلسماتها^(۲): فيكون المعنى الذي يُسمّيه الفهلوية «خُرّه» ممّا يأتي في^(۳) الشهب النورانية أثره في القهر، فيصير صاحبه شجاعاً قاهرًا غالبًا. - وإن كان الشروق الذي^(۴) يأتي في الشهب القدسية من الأنوار الروحانية بحسب استعداد النفس من جهةٍ عشقيةٍ ومحبيّةٍ، فيكون «الخُرّه» الساري أثره في إسعاد صاحبه بأمورٍ لطيفةٍ وميلِ النفوس وعشقها إليه وتعظيمِ الأمم له، لأنّ الألق الساري إليه^(۵) من أرباب طلسماتٍ سعديّةٍ معظّمةٍ معشوقةٍ. - وإن اعتدل وكثر فيه حصّة هيثات النور بوساطة السيّد النير الأعظم^(۶)، فيكون ملكًا^(۷) معظّمًا صاحب هيبَةٍ وعلمٍ وفضيلةٍ وإقبالٍ، وهذا^(۸) وحده يُسمّى «كيان خُرّه»^(۹). وإذا تمّ هذا كان من أشرف الأقسام لما فيه من الاعتدال النوريّ مع أنّ النير الأعظم فيشجاه^(۱۰) جميع الخلسات الكبيرة.

(۱) حصّة GtRL: جهة G جهته U.

(۲) طلسماتها GRtUL: الطلسمات R.

(۳) في GR: من L، - U.

(۴) الذي GR: التي UL.

(۵) إليه GRU: له L.

(۶) الأعظم RL: - GU.

(۷) ملكًا GtRU: ملكًا GL.

(۸) وهذا GUL: فهذا R.

(۹) كيان خره: قال المصنف في رسالة «پرتو نامه» ما نصه: «واین بروق و أنوار نه - علم است یا صورتی عقلی، بلکه شعاعیست قدسی، وعالم قدسی، وعالم قدس همه نورهای اند مجرد از مادّ، وروان پاکان از آن روشنائی نصیب یابند، ونور واجب الوجود وعقل را نهایت نیست در شد وروشن، وروانانرا در آخرت این ظاهر تر از محسوسات بصر بینند وروشن تر از همه روشنائیها. ونور مفارقات زاید بر ماهیات ایشان نیست، بلکه ایشان نورها مجرد اند از مادّ هم چنانک حکیمان نورانی گفتند از سر مشاهدت، وهر پادشاهی [Ft]: وهرک [F] حکمت بدانند وبزمایش وتقديس نور الأنوار مداومت نماید - چنانک گفتیم - اورا «خره» کبانی» بدهند و«فر نورانی» ببخشند، وبارق إلهی اورا کسوت هیبت وبها بپوشانند، ورئیس طبعی شود عالم را، واورا از عالم اعلیٰ نصرت رسد، وخواب وإلهام او بکمال رسد» (در پایان فصل دهم، Fatih 5426, fol. 79 a).

(۱۰) فیشجاه: آی پشاه.

وأما المشي على الماء والهواء والوصول إلى السماء وطَيُّ الأرض فإنما يكون لجمعة من السالكين بشرط أن يكون النور الواصل إليهم على العمود^(١) في مُدُن في الشرق الأوسط^(٢)، وإنما يكون على طريق^(٣) السالكين، وينتهي إليه المتوسطون^(٤) من السلاك، وأما^(٥) الفضلاء فلا يلتفتون إليه. ولا نعلم في شيعة المشائين مَنْ له قدّم راسخ في الحكمة الإلهية، أعني فقه^(٦) الأنوار.

7.

< وصية المصنّف >

(٢٢٥) ولولا انقطاع السير إلى الله في هذا الزمان ما كُنّا نغتم ونتأسّف هذا التأسّف، وهو ذا قد بلغ سنِّي إلى قرب من ثلاثين سنة، وأكثر عمري في الأسفار والاستخبار والتفحص^(٧) عن مُشاركٍ مطلع، ولم أجد^(٨) مَنْ عنده خبر عن العلوم الشريفة ولا مَنْ يُؤمِّن بها^(٩)!

أوصيكم إخواني بالانقطاع إلى الله والمداومة على التجريد. ومفتاح هذه الأشياء مستودع في كتابي^(١٠) «حكمة الإشراق»، ولم نذكره في موضع على ما ذكرناه هنالك، وقد ربّنا له خطأ يخصّه حذرًا لإذاعته، على أنّ هذا الكتاب وإن لم يعرف المبتدئ قدره يعرف الباحث المستبصر أنّي ما سبقتُ إلى مثله، وفيه مواقف مخفية.

وآخر وصيتي^(١١) الاعتصام بحبل التوحيد والإشراق. والحمد لله رب العالمين والصلاة^(١٢) على المصطفين، وعلى إخوان التجريد التسليم والتحية.

- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) على العمود GRL: على العامود U | (٦) أعني فقه GRU: أغير قوة (٩) L. |
| (قابل ههنا كتاب التلوّيات ص. ١٠٨، | (٧) والتفحص GRU: والفحص L. |
| الفصل ٨٣). | (٨) ولم أجد: سقط الورق الآخر من هذا |
| (٢) مدن في الشرق الأوسط: يشير إلى جابلقا | الموضع في L. |
| وجابر صا وهورقلييا، قابل مقدمتنا | (٩) بها RU: G. |
| الفرنساوية. pp. LII ss. | (١٠) كتابي R: GU. |
| (٣) طريق GRU: L. | (١١) وصيتي R: الوصية GU. |
| (٤) المتوسطون Gtr: المتوسط GUL. | (١٢) والصلاة GR: والصلاة U. |
| (٥) وأما R: فأما GUL. | |

يا أيُّها الواجدون أنوارَ السُّبُحات عن أفق الجلال، والسايرون على مطايا الشوق
إلى عالم العزِّ والكمال، المطلعون على الأسرار الإلهية، الصاعدون بالمعارج
القدسية، الفضلاء المتألهون، والطالبون المخلصون المتبعون لهم بالصدق!

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تمَّ كتاب المشارع

والمطارحات

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقمها	رقم الآية	الصفحة
البقرة	٢	١٧	٨٣
		٢٠٩	٨٦
		٢٥٦	٧١
النساء	٤	٥٩	٧٥
		٧٧	٨٣
		١٤٤	٨٥
الأنعام	٦	١٨	٧٠
		٣٨	٧٥
الأعراف	٧	٣٦	٨٠
يوسف	١٢	٢١	٨٤
الإسراء	١٧	٧٤	٨٠
طه	٢٠	٥٢	٨٥
		١١٠-١٠٩	٦٩
		١٢٦-١٢٣	٨٣
المؤمنون	٢٣	١٠٩	٧٥
النور	٢٤	٤٠	٣١٢ ، ١٠٣
القصص	٢٨	٨٨	٤٢
سبأ	٣٤	٣	٤١٤ ، ٦٧
يس	٣٦	٥١	٨٧
ص	٣٨	٢٤	٦٨

الصفحة	رقم الآية	رقمها	السورة
٨٤	٦٧	٣٩	الزمر
٧٥	١١	٤٠	غافر
٨٣	٧١	٤٣	الزخرف
٧٦	٥٦	٤٤	الدخان
٧٧	٢٩	٥٠	ق
٨٦	٤٣ ، ٤٠		
٨٤	١٦-١٤	٥٣	النجم
٨٣	٥٥	٥٤	القمر
٨٥	١١-١٠	٥٦	الواقعة
٨٢	٢١	٥٧	الحديد
٨٧	٨	٦٥	الطلاق
٣٥٩	١٧	٧٣	المزمل
٣٨٦	٣١	٧٤	المدثر
٨٨	٢١-٢٠	٨١	التكوير
٨٨	٢٣		
٨٣	١٤	٨٣	المطففين
٨٣	١٥		
٨٥	٢٨-٢٧ ، ٢٥		
٨٥	٨-٧	٩١	الشمس
٧٥	٥-٤	٩٥	التين

فهرس الأعلام والأماكن

بنطاسيا: ٩١	(أ)
(ج)	ابن سينا: ١٣، ٣٣، ٦٣، ٣١١
جابر ص: ٤١٢	أبو البركات: ٣٧٣، ٤٠١
جبل أصغر: ١٠٠	أبو بكر: ٢٩
جبل بني الأخياف: ١٠٠	أبو علي = ابن سينا
جبل شرق: ١٠٠	أخ أحميم: ذو النون المصري
(ح)	أرخوطس: ١٥
الحجاز: ٢٦٩	أرسطاطاليس: ١٥، ٢٦، ٤٤، ٥٤، ٦٢،
(خ)	٤١٢، ٣٦٥، ٣٣٥، ١٠٣، ٦٤
خراسان: ٢٦٩	أرسطو: ٣٩٣
(ذ)	أفلاطون: ٥٤، ٦٢، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨،
ذو النون المصري: ٢٤٧	١٩٨، ٢٠٠، ٣٩٢، ٤٢٦
(س)	أغاثاذيمون: ١٠١، ٣٩٢، ٣٩٥
سقليوس: ٤٢٧	أفريدون: ٤٢٦
(ع)	آل طاسين = آل البيت: ٩٥
عمر (بن الخطاب): ٢٩	أنباذاقلس: ١٠١، ٣٩٥، ٤٢٧
عمر بن سهلان الساي: ١٣٣، ١٥١،	(ب)
٢٤٦، ٣٠٥	باب الأبواب: ١٠٠
عيسى = المسيح	بابل: ٣٧٤، ٣٩٣
	بطليموس: ٣٩٣
	بغداد: ٢٦٩

(ف)

فارس: ٣٧٤

فرفوريس: ٦٣

فيثاغورس: ١٠١، ٤٢٧

(ق)

القدس: ٤٢٧

(ك)

كيقباز: ٢٦٨

كيخسرو: ٢٤٦

كيومرث: ٤٢٦

(م)

مالك الطين = كيومرث

المسيح: ٢٩، ٧٥

مصر: ٤١٩

المعلم الأول = أرسطاطاليس

موسى: ٢٩

(هـ)

هراسب: ٢٦٨

هرمس: ٩٨، ١٠١، ١٠٣، ٣٩٢، ٣٩٥،

٤٢٦

همذان: ٢٦٩

الهند: ٤١٩

هورخش: ١٧٢، ٤٢٠

(ي)

يونان: ٣٩٣، ٤١٩

المحتويات

كتاب التلويفات اللوحية والعرشية

- المقدمة للعلم الثالث ٨
- التلويف الأول: في قول جملي وإشارات إلى المقولات ٩
- التلويف الثاني: في الكلّي والجزئي والنهاية واللّانهاية
والاعتبارات العينية والذهنية ٢٠
- التلويف الثالث: في بقايا تقاسيم الوجود ٢٧

المورد الأول

في واجب الوجود وما يليق بهلاله وكيفية فعله

- التلويف الأول: في ذاته ٣٣
- التلويف الثاني: في كلام جملي في صفاته ٣٨
- التلويف الثالث: في الفعل والإبداع ٣٩
- التلويف الرابع: في ترتيب المعلول على العلّة والإشارة إلى كيفية العلل
التي وجب فيها النهاية وما لم تجب ٤١
- التلويف الخامس: في كيفية إبداع الواحد من جميع الوجوه ٤٦

المورد الثاني

في المبادئ والغايات والترتيب وحال جميع الموجودات

- التلويح الأول: في الغني ٥١
التلويح الثاني: في التحريكات السماوية ٥٢
التلويح الثالث: في ترتيب الوجود ٥٦

المورد الثالث

في كلام في التجرد عن المادة والإدراك والعناية والقضاء والقدر والسعادة

- (وفيه فصول) ٦٣

المورد الرابع

في النبوات والآيات والمنامات ونحوها

- التلويح الأول: في النبوات ٨٦
التلويح الثاني: في سبب أفعال خارقة للعادة ٨٧
التلويح الثالث: في سبب إنذارات ٨٩
مرصاد عرشي ٩٥

كتاب المقاومات

- المقدمة للكتاب ١١٥
في العلم الثالث ١١٥

كتاب المشاريع والمطارات

المقدمة للكتاب	١٧٧
المقدمة للعلم الثالث	١٧٩

المشروع الأول

في بعض أمور يجب معرفتها والبحث عنها قبل العلم الكلّي
مما وقع فيه سهو بعض الناس

1. فصل : فيه إشارة خفيفة إلى الوجود والشيئية والوجوب والإمكان والامتناع والحق والباطل ونحوها	١٨١
2. فصل : في كلام إجماليّ أيضًا في الوجود والعدم	١٩٢
3. فصل : في الجوهر والعرض	١٩٦

المشروع الثاني

في المقولات وإثبات عرضية بعضها وجوهية بعض
وأبحاث تتعلّق بها

1. فصل : في مباحث تتعلّق بالجوهر	١٩٩
2. فصل : في الكمّ وما يُذكر فيه وفي عرضيته	٢٠٩
3. فصل : في الكيف وما يذكر فيه وفي عرضيته	٢٢٣
4. فصل : في المضاف وما يذكر فيه	٢٣٤
5. فصل : في بقية المقولات وما يذكر فيها	٢٤٢
6. فصل : في الشدة والضعف وتتمّة كلام فيه	٢٥٨

المشروع الثالث

في كلام في تقاسيم الوجود

1. فصل : في المتقدّم والمتأخّر	٢٦٦
--------------------------------	-----

2. فصل : في الوحدة والكثرة ولواحقهما ٢٧٠
3. فصل : في أقسام الغيرية ٢٧٣
4. فصل : في القوة والفعل وتقسيم الموجود إلى حادث وغير حادث ٢٨٠
5. فصل : في الكلّي والجزئي وما يذكر فيه ٢٨٧
6. فصل : في الاعتبار العقلية ٢٩٦
7. فصل : تتمة البيان في الاعتبار العقلية والأمور الذهنية ٣١٥
8. فصل : في قارّ الذات وغير قارّها ٣٢٠
9. فصل : في ما يمكن عليه التناهي وما لا يمكن ٣٢١
10. فصل : في ما يمكن تجزئته وما لا يمكن ٣٢١
11. فصل : في ما يصحّ أن يكون جزءاً لحقيقة أخرى وما ليس كذلك ٣٢١
12. فصل : في ما يصحّ عليه الحركة وما لا يصحّ ٣٢٢
13. فصل : في العلة والمعلول ٣٢٥
14. فصل : في ما ذكر في الغاية ٣٢٩
15. فصل : في أثر الأمر الوجداني ٣٣٢

المشرع الرابع

في الإشارة إلى واجب الوجود

1. فصل : في مباحث ممّا هو مذكور قبله ٣٣٣

المشرع الخامس

في فعله ومعنى الإبداع

1. فصل : في المعلول الدائم والمعلول الغير الدائم وفي الدائم المعلول والدائم الغير المعلول ٣٤٨
2. فصل : في أسباب الحوادث والكلام في الاتفاقات والإرادات ويبحث في الدوام ٣٥٠

3. فصل : في أن العقل يحرك الفلك بالتشويق ٣٥٧

4. فصل : في أبحاث تتعلق بالحدوث الذاتي والحدوث الزماني ٣٥٧

المشرع السادس

في الجود والغنى وإشارة إلى مبادئ الوجود وحركات الأفلاك
وترتيب الوجود والخير والشر

1. فصل : في بيان أن واجب الوجود لا يكون لفعله علّة غائيّة ٣٦٥
2. فصل : في كون واجب الوجود غاية جميع الموجودات ٣٧٠
3. فصل : في قاعدة الإمكان الأشرف ٣٧١
4. فصل : في إبطال قاعدة لأبي البركات وفي سبب انطماس الحكمة ٣٧٢
5. فصل : في تحريكات الأفلاك وفي أحوال نفوسها ٣٧٥
6. فصل : في أن الممدّ للأفلاك هو جوهر عقليّ ٣٨٠
7. فصل : في بيان أن الجسم لا يجوز أن يكون علّة للجسم ٣٨٠
8. فصل : في صدور الكثرة عن الواحد عند المشائين وعند الإشراقيين ... ٣٨٤
9. فصل : في إثبات العقول التي هي أرباب الأنواع ٣٨٧
10. فصل : في انطواء الوجود كلّ في قهر نور الأنوار ٣٩٦
11. فصل : في الشرّ وفي كيفيّة صدور الفعل عن العلّة ٣٩٨

المشرع السابع

في الإدراك وعلم واجب الوجود والمفارقات
وبقاء النفس والسعادة وما يتعلّق به

1. فصل : في الإدراك والعلم ٤٠٤
2. فصل : في إدراك النفوس السماويّة وإدراكات أخرى مختلفة ٤١٦
3. فصل : في كيفيّة ظهور المغيّبات ٤١٩

4. فصل : في مَطْلَب بقاء النفس ٤٢١
5. فصل : في امتناع التناسخ ٤٢٤
6. فصل : في سلوك الحكماء المتألهين ٤٢٥
7. وصية المصنّف ٤٢٩

- فهرس الآيات القرآنية ٤٣١
- فهرس الأعلام والأماكن ٤٣٣

هذا الكتاب

وقد رتبتُ لكم قبل هذا الكتاب وفي أثنائه عند معاودة القواطع عنه كتباً على طريقة المشائين ولخصتُ فيها قواعدهم، ومن جملتها المختصر الموسوم بـ «التلويحات اللوحية والعرشية» المشتمل على قواعد كثيرة ولخصتُ فيها القواعد مع صغر حجمه، ودونه «اللمحات». وصنفتُ غيرهما، ومنها ما رتبته في أيام الصبى. وهذا سياق آخر وطريق أقرب من تلك الطريقة وأنظم وأضبط وأقلّ أتعاباً في التحصيل، ولم يحصل لي أولاً بالفكر، بل كان حصوله بأمرٍ آخر. ثم طلبتُ عليه الحجة حتى لو قطعتُ النظر عن الحجة مثلاً، ما كان يشكّني فيه مُشكّكٌ.

